



اول فائده

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله ويقرأت في الركعتين الاخريين فاتحة الكتاب ووجهها ولا يسن
السورة معها فيهما وبه قال الشافعي في الاظهر وهو قول احمد وهو واجب
عندهما فيهما وقال في احواه عند مالك يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة على الرواية
المشهور عنه وفيه في الاكثر رواية وبه قال اسحق وقال المغيرة بن ابي جودها
في ركعة واحدة وقال في المغيرة بن ابي جودها في ركعتين
وقالوا القيام غير مقصود فاذا وجب غير المقصود فالمقصود اول وتعلقوا
بقوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وكل ركعة صلاة وفي احوالها يسيطر
القراءة في الاخريين وفي القيام ركنا كقيام الموتى وفي قولهم القيام غير مقصود
منوع فان العاجز عن القراءة يجب عليه القيام كالاممي والاخرى وقد خسر الركوع والسجود
والفقود من الحديث المذكور فكذلك القراءة في الاخريين مع انها موجودة في الكل
تقدير او الحديث بتناول الركعة الثالثة والاربعه اذ كل ركعة ليس بصلاة ولا في قوله
لا صلاة يصرف الى الكامل وهو ركعتان مستعملتان وقوله وهو الصحيح اخرا
عن رواية الحسن بن علي حيفة ان قراءة الفاتحة واجبة فيهما ويجب في كل ركعة
سجود السهو وسياق ذلك ان قال الله تعالى ووجه قراءة الفاتحة فيهما ما روى ابو قتادة
ان النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الاولين بآم القرآن في سورتين وفي
الركعتين الاخريين بفاتحة الكتاب وسمعنا الآية احيانا وبطولة في الركعة الاولى
ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح متفق عليه ورواه
ابوداود وزاد فطنا انه يزيد بذلك ان يبدل الناس الركعة الاولى وفيه
البخاري وغيره عن ابي قتادة كان عليه السلام يقرأ في الاولى بجزء من الثلاثين آية
وفي الثانية على النصف من ذلك وكان يقرأ في الاخريين بالحمد وهذا مستحب
قوله ويقرأت في الركعتين الاخريين كما جرت في الاولى حتى يفتريتها
وقد تقدم ذلك بما فيه من اختلاف العلماء مع دليل كل واحد منهم ولا يعين
قوله ويشهد وهو واجب عندنا وعند مالك سنة فيه وفيه
الفقود الاولى وبه عند الشافعي ركن فيه مع جلوسه بخلاف التشهد

الاول فائده سنة عنده مع جلوسه وقال احمد الشاهد واجب ولم يقل انه ركن
كاللاني عنده قال ابو البقا الواجب من الركن عند احدى ركنين واجب وليس
كل واجب ركن والصلاة في الجماعة واجبة عنده ولو صلى وحده صحى صلاته
ولذا التزمك الصلاة في المسجد مع قولهم حضوره واجب وجه قول الشافعي
ما روى عن عبد الله بن رضى الله عنه انه قال لما يقول قبل ان يفرض علينا الشاهد
السلام على الله السلام على خير بل وميكال فقال عليه السلام لا تقولوا هكذا ولكن
قولوا التحات وذكره الى اخره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح من عند الله
انه قد فرض واحوا عنه من يلايه اوجه احدها ان الفرض هنا هو التقدير
اذا هو حقه فله ولا يلزم ان يكون ركننا الثاني هو قوله ولعله كان ذلك منه اختصارا
وقوله ليس بحجة عنده المالك ان الشاهد الذي حكاه عبد الله انه فرض لم يقل به
الشافعي وكان متروكا وعن عمر بن رضى الله عنه لا تحرى صلاة الا تشهد واه سجد
في سننه والبخاري في تاريخه فلما رواه البخاري في تاريخه ليس بحجة والمترادف
بالجزء اجزاء الكمال وهو يقول ان صلاة ناقصة مدونة لانه واجب وقد تقدم
دليلنا في اول باب صفة الصلاة فلا يجد وصل على النبي عليه السلام وهذا مما
لا خلاف فيه لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليد بالنا على الله عز وجل
ثم بالصلاة ثم بالنداء رواه النسائي وابوداود والنسائي وابو حاتم بن حبان كسر
اخباره قال الترمذي حديث صحيح وهي سنة عندنا وبه قال مالك والثوري واحمد
قوله احمد قال ابن قدامة في المعنى هو قول الكراهل العلم وقال ابن المنذر هو قول
جميع اهل العلم الا الشافعي قال وبالأول قول لا في احد الدلالة موجودة في
اخبار الاعادة على ناركها وقال شارح المعنى لم نقله احد بله وقال
ابن حزم الطبري اجمع جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على ان الصلاة
عليه غير واجبة في التشهد ولا سلف للتسليم في هذا القول ولا منه
بعضها انتهى كلامه ومسله عن الطحاوي قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري
كل من روى الشاهد من الصحابة لم يذكروا الصلاة على النبي عليه السلام
او كروا الشاهد على المنكر من الصحابة لم يذكروا الصلاة على النبي عليه السلام

المهاجرين والأنصار من غير كبر من أوجب ذلك بقدر ذلك المان وما مضى عليه السلف
 واجمع عليه الخلف وزودته عن سنها صلى الله عليه وسلم فلا معنى لقوله وهي
 فرض عنده في الشهادة لا خيرة لا خلاف وقال في الساق والحرير الجاني على
 أصح القولين والأول في النوى في سرج المصعب وفي الأول وجهان في الصحيح
 وفي قولنا وجه قوله أن الأمر للوجوب ولا يجب غرض الصلاة فصحت الصلاة
 والألم لم الترك بالأمر قلت الأمر المطلق لا يقتضي الكرا بل يجب في العزم
 واحد ويد قول كالحاق الكرم وكان الطحاوي يقول يجب على سماع ذكر الله عليه
 السلم من غير أو ذبح سعيه وقال في المحيط والحفة والمفيد والعصه هو الصحيح
 وقال الحكمي من السافعية وقال السرخسي في المبسوط والقندوزي في سراج مختصر
 الكرم في هذا خلاف لاجماع ولا يهاوون وجبت عند سماع ذكره لما فرغ لعباده
 أخرى غير هاتين عامته العلماء على أنها مستحبة غير واجبة قال في الذخيرة ولم يذكرها
 محمد في الأصل قال أبو عبد الله الساجدي في سراج المصنف في حديث ابن مسعود
 في الشهادة لم يحترم من المسئلة ما ساند على عدم ثبوتها ركائز الشهادة لا بد قد
 علمه الشهيد وامتد من محترم المسئلة ما شأ ولم علمه الصلاة عليه وتأخر
 السان عن وقت الحاجة لا يجوز ولا بد لم علمه الأعرابي فإذ كانت الصلاة لا يصح
 بدونها لم علمه لم أحلفوا في تعبد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فبطل
 محمد عن الصلاة عليه فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وبارك على آل محمد وعلى آل إبراهيم أنك
 حميد مجيد وعن محمد بن عبد الله أنه كان مكره أن يقول المصل وأرحم محمد وآل محمد
 قال في الذخيرة عند لأنه لوهم بقصبة لا يتبعها عليهم السلام إذا رجمه كون
 ما من ما يرد عليه ونحن أمثالنا عليهم قال في هذا إذا ذكر الأبيات لا يقال
 رجمهم لله بل يصل عليهم ولا الصلابة بل ينرضي عنهم ومثله عن جواهر زاده وقال
 أبو حنيفة لا يصل على أحد غيري إلا أنه كره أن يصل على آل النبي صلى الله عليه وآله
 وقال الفقيه أبو جعفر ما أنا فاقول وأرحم محمد وآل محمد وأعماد بني النوار
 الذك وجدته في بلدي وبلدان المسلمين ومثله عن السرخسي ولأن أحدا لا

٢٠

٢

لا

سرخسي

يسغني عن حمد الله وقال السرخسي أبو الحسن الرسيعي هذا راجع إلى امتد عليه السلام
 وآلهم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل وتصغيره أويل والألف بك من
 واو ولا يستعمل إلا في أرفع الأسيان قال كحل القرآن في الله وآل محمد والمؤمنين
 والصالحين قال الأعلام لا يقال إن تدولا إل الحاط بل يقال أهل بيته وأهل
 الحاط لأن الأهل من بدل الضوف فخر يرفع الأشياء صار عمر الثاني القسم إذا كانت
 بدل من بدل ولا صحت تسمي الله قال الأعلام ولا يضاف إلى المضمرة ولا يقال اللهم
 صل على محمد وآله وإنما يقال اللهم صل على محمد وآل محمد وإن أردت لأضار قلت
 اللهم صل على محمد وأهله ومثله عن الكسائي والحاشي والزبيدي وقال السرخسي
 جمال الدين بن مالك قلت إضافة المضمرة وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ذلك رسول الله قال في كل في يوم القيامة أخرجه مائة في قوله وقال
 نذية أنا الفارسي أحامي حقيقته والذي وإلى كبح حقيقته إلكا وأحقيقه
 نقا من ما يحب عليه جماعته وفي الصحيح إل الرجل أهله وعياله وأتباعه
 أصاوت المحيط إل الرجل وأهل بيته وحسبه ونسبه أقرباؤه من قبل أبيه
 دون أمه وآل النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته قال الله تعالى ادخلوا آل فرعون أشد
 العذاب وأخبر الأزهري وهو قول الثوري وقال الساجدي هم بنوه هاشم ونو
 المطلب وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قلت لعبد بن عمر وقال الأهدلي
 لك هذه إن النبي صلى الله عليه وسلم فعلنا رسول الله قد علمنا كرمك وسلم عليك وكف
 نصل عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم أنك
 حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم أنك حميد مجيد
 خرجاه في الصحيحين وأحمد يعني الجوداي سحق لجميع أنواع الحمد بعد قوله
 لا أصعبه المبالغة ومعناه أنه حمد أعاليه وقيل معنى أحامد يعني حمد أفعاله
 عاذه والمجد بمعنى المجد وهو من كمال الشرف والكرم والصفات
 المحمودة فتكون كالتعليل للصلاة المطلوبة فإن قيل كيف ما صليت على إبراهيم وآلهم
 دون المشبه به وهو أرحم على الله من إبراهيم قيل كان ذلك قبل أن يبعث الله
 عز وجل جباله ومنزلته وأما قاله رجل بخير البرية فقال ذلك إبراهيم فلما أبنا

١٧١

خرج علينا

الصلوة على
نبيهم

فلا

الله عز وجل وكشف لنا عن سر منته ان في الدعوة وان كان قد ظهر امره القول الثاني
ان ذلك المشبه لاصل الصلاة باصل الصلاة لا القيد بالقيد وهو كاختاروا
في قوله تعالى انت علم الصيام كما انت على الذين من قبلكم ان المراد اصل الصيام لا
عنه ولا وقته القول الثالث قال السؤنة مع انهم فيها وزيد عليه غيرها
الرابع ان المشبه وقع في الصلاة على الال لا عليه صلى الله عليه وسلم فكان قوله
اللهم صل على محمد مقطوعا عن المشبه وقوله وعلى آل محمد منضاه له كما صلت
عنا انهم والارهم الخامس ان المشبه الصلاة على محمد وال محمد بالصلاة على
انهم والارهم في المجموع بالمجموع ومعظم الاربعة انهم فاذا تقابلت بحمله
ما حمله وعدنان كون الال الرسول ما لال اربهم الذين فهم ابا كان ما يوفى من
ذلك كحاصل لا رسول صلى الله عليه وسلم فلو كان ذلك على كماله لا تراهم ومجناه
عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام السادس الصلاة الا بها للتكرار
بالنسبة الى كل صلاة في حق كل مصلح في حق كل مصلح
حصول صلاة مشاوبه للصلاة على انهم كان انما
المجموع الصلوات اضعا فاقضا عقه لا يلهي ال
ان السببه في اخير صبح في الماضي والحال والال
لا يكون الا في المستقبل ثم المشبه انما وقع عطية
عليه ولم يكن حصلت له قبل الدعاء فانه تعالى
وبن عطية حصلت لانهم وحيد كون الذي
في المشبه وهو الذي فضل به انهم رجلين اع
الفين ثم طلب لصاحب الفين مثل ما اعطى صاحب
الف والآخره الف فقط فلا ترد السؤال حديد
في دعا لا في خبر وهذا ذكره الشيخ صاحب التفسير في فواعد رحمه الله
ان من انه عليه السلام في الاول ثم ان شعرت ذلك لامتة لم يشعروا بذلك
فضيله العاشر قيل سألته صلاة محمد بها لا فله من حتى اعطى بها قبل
موته بليال فلو كنت محمدا خيلا لا محمدا ابا بكر خيلا ولكن صاحبكم خليل الله

فرع لو قرأت من الشاهد وترك العوض حوزت لظهور الرواية وقيل
حوز على قول اي يوسف ولا حوز على قول محمد بن المرحوماني واذا فرغ من الشاهد
والصلاة على النبي عليه السلام دعاء لنفسه ولوالديه المؤمنين والمؤمنات
قال هكذا ذكر الطحاوي وهو الصحيح وان لم يذكر الصلاة عليه السلام
وقال النخعي كبري عنها بقوله السلام عليك ايها النبي ولا تحصن نفسك بالدعاء
لان الله تعالى احب عن اربهم عليه السلام انه كان يقول انت اعفري ولوالدي
والمؤمنين يوم يقوم الحساب وكان يوحى عليه السلام يقول رب اعفري
ولمن دخل بيتي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات وعن اي هرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ احدكم من الشهادتين فليعود
باسم من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فضله الجيا والمات ومن
تسرفه المسبح الذي له الخاري ومسلم وهذا الفضل وزاد في حديث
عما مشه رضي الله عنه اي عوديك من المائيم والمغفر وقال الرجل
اذا غفر محمد فكنه
في غفر من العاصم عن
الله عز وجل وعابه في صلاة في قل اللهم اغني طميت نفسي
طما كبراء
انت العصور رحمة
المؤمن في حضر واما
بقوله في الصلاة قال
ان زاما في لا احشر
ندند زواه ابو داود
كلم لا نفهم ومعنى قوله
والا منه سوال اذهب وعمر
جلس احدكم في صلاة وذكر ان
ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشرك كله ما علمت منه وما لم اعلم

اللهم اني اتك من خبر ما شئت لك عبادك الصالحين واعوذ بك من ستر مقاد منه
 عبادك الصالحين وانا انك في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
 ربنا اغفر لنا ذنوبنا ولغيرتنا سيئاتنا وبوقنا مع الابرار ربنا وانا ما وعدنا على
 ربك ولا نحزننا يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد رواه ابو بكر الارزمي والغراب
 كل ما عني الانسان وسبق عليه واصله المنع شئ به لانه يمنع من المعاوذه
 ومنع عزم من مثل فعله الحياء والمات مضد زان معنى الحياء والموت وفنده
 الحياء ما سخر له الانسان من حياته بالامان في الدنيا والآخرة والسموات والارضات
 واقطعها امر الحائمه والعتاد بالله وفنده المات بحوزان مراد كما الهنه عند
 الموت اصغت الله لكونها منه وان مراد كما فنده الهز وفيه ايات عذاب
 القبر والامان به واجب وقد صح الحديث فيه وبكره في اسفاض المسيح عيسى الميم
 وكشف السين وبالحا المهمة هو الصواب قال ابو عبيد وغيره هو المسوخ العجين
 ويدعى المذبح المستحا وقيل شئ به لمسجد الارض فعمل معنى فاعل وقيل المسيح
 هو الاعوز وقال ابو العباس علي بن الحسين الكذاب والتحال من التحال وهو
 العطيه سمي بذلك لتموهه ونقطة الجوساطله وحيله وقد طهرت العتاه
 بالعتاه من الامور في الصلاة وذهنت الظاهره الى فرضيه هذا الدعاء
 في الصلاة حتى تقصد الصلاة بها عند هم رجوها الى طاهر الامر بدو عن عارضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في السجده والسلام اللهم
 اعف عني ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلت وما اسرفت وما
 انت اعلم به مني انت الغني والفقير لا اله الا انت رواه مسلم وفي حديث ابن
 مسعود رضي الله عنه لم يسجد من الدعاء اعجبه الله فادعوا رواه البخاري ومسلم
 واوله فاذا صلى احده فليقل الحات لله الى اخره وعبد الله عيسى بن العاصي
 باساق الساعده اهل البصر في الاصل واهل الحديث لا يسوونها كان محتجدا
 في العبادات احكاما بلغا وكان له السماع من النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب
 مكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في الحج سنة خمس وسبعين وقيل بدار وسبعين
 وقيل بلس وسبعين وهو ابن ابي بن وسبعين سنة وسبعه اسه عمر واسه عمر

الغراب

عمر بن العاصي

في السن في ذلك في الزمان للمحافظ عبد الغني قول ودعنا ما شئت
 الفاظ القرآن وباجر عطا على ما والماتون المرونه وعن ابن عباس في قوله
 تعالى فاذا فرغت فانصب اي فاذا فرغت من صلاتك فاحضرت الدعاء واجعل
 بعك اليه خصوصا ولا سال الاضله وفي المسوط فاذا فرغت من الصلاة
 فانصب الدعاء وارغب الى الله تعالى في الاجابة وحي فرغت اي فرغت من اداء
 الصلاة او قاربت الفراغ وقال احمد الجوزي الدعاء المأذونه الماثون والموافقه
 للقرآن وان لم يتر في القرآن هو قول الخفي وطاودن وقال العبد من الساجدين
 ويل الجوزي ما يطلب من الامير وحلي امام احمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
 لا يمنع ان يقول اللهم ادرني جاريه صفتها لدا وانه يبطل الصلاة قال النووي
 من الساجدين في سراج المذهب بحوزان بدعوتك الصلاة على ما حوزها من
 امر الدنيا ويقول اللهم ادرني ما لا اودار او كستانا اسقا وكساطيا ودره
 حتنا صفتها كدا ولذا احسن ما يزيد وسنته وحاصل فلان من السج واهلك
 فلانا ولا يبطل صلاته شئ من ذلك وفيه قال ابو بوز واسحق في ملك وقال
 ابن سنان في حوز الدعاء في المكتوبة ما من الاخر فاما الدنيا فلا وفي الجامع الصغير
 ان دعاء في القرآن وسيله عن محمد بن الحسن وكان يقول اذ قال اللهم اعف عني
 ولو الذي وللخير والمومنات والمسلمين والمسلمات لا يفسد صلاته لان ذلك
 في القرآن ولو قال اللهم اعف عني لا يفسد لانه ليس في القرآن وكذا اعف عني
 وعمرو ولو قال اللهم ادرني من يقبلها وثانيها وفومها وعد شها لا يفسد ولو
 قال ادرني بقلا وقا يفسد قال محمد بن الحسن لو قال اللهم ادرني من يقبلها
 اللهم عافني من النار سدي وارفعني واصرف عني شر كل ذي شر اعوذ
 بالله من شر ابني والشر وارفعني ارج الى ربك وحماذا في سبيلك واسألني
 بطلحتك وطلعتك رشوك واحلنا عابدين ساكرين صادقين وارزقنا وابت
 خيرا الرازقين هذا كله حسن في الدنيا والآخرة ولو قال اعف عني او خال يفسد اتفاقا
 تعلفوا بالعمومات وعنده عليه السلام انه كان يقول في فواته انج الولدين
 الوليد وعاش بن ابي ربيعة وشله من هشام والمسعوديين من الكوميين

اللهم اشدد وطانتك على مفسديها وحملها عليهم سنن كسني يوسف رواه البخاري وسلم
اللهم العن رعا ولا وذكوان وعصيته عصفت الله ورسوله ولست أقوله عليه السلام
ان صلاتنا هذه لا تصح فيها شيء من كلام الناس انما هي السجود والكبر وقراءة
القران رواه مسلم وصار لسميت العاطس وقد السلام وان قالوا ان لا بد
من كلام الناس والسميت بدخل فيه ولذا قال السلام لا بد خطا لا بد من ذلك هذا
لا يصح لان كلام الناس اعم من خطاب الادمي لان كل من قال اهل جبر او لحما
وسرت ما باركا وجامعت جاريه شيئا او قال مرات القران من الحق الى الحق
بطلت صلاته وان لم يكن ذلك خطا لا بد من ذلك لوقال برع الله العاطس في
صلاة بطلت صلاته ولا خطا يحرم من كلام الناس ودعا عليه السلام
بما ذكره محل على الاستداجين كان العلم في الصلاة مباحا فلو حطرت ولو ان ما
ذكرناه من الحديث الصحيح محرم وما ذكره مسيح والكاهن قاض على المسح للمعروف
في اصول العقده ولان ما ذكرناه قول هو اعلام ما لم يوافق ما ذكره فعمل منه عليه السلام
والقول مقدم على الفعل وعموماتهم مخصوصه بآداب الماثون وما توافق
القران في تفسير الاصحاب ما سببه كلام الناس مما لا يسجل سواله منهم لهولك
اعطني مالا واظمعني وافض ديني ورحمني امراه وما يقصد به ملاك الدنيا وما
ان ذلك يفسد الصلاة وفيه الشايع ان وجد ذلك قبل ان يفقد قدر الشاهد
بطلت صلاته وان وجد بعد تمت صلاته وعليه مما لا يطلقه عن وما لا
سبه كلام الناس مما يسجل سواله منهم مثل اعفري قلت اذا كانت المومنه
هي السترا والعفو على ما يسجل من العبد ويدل عليه قول الشافعي
واعفرونا الكريم اذا خان وفيه الاستحباب في الدعاء اذا سأل في صلاته
ما سأل من الله تعالى لا يفسد صلاته كقوله اعفري وادخلني الجنة وبجس من
النار وان سأل ما سأل العبد مثله فسدت مثل ارادني مالا ورحمني ولاه
وما اسبه ذلك قلت وهذا الجود وان قال ارادني امراه لا يفسد في الصحيح
وقال ابن بطال قال ابو حنيفه لا يجوز ان يدعو في الصلاة الا بما يوجب القران
واورد عليه قوله عليه السلام في سجوده اعوذ بربك من سخطك ومن عافاك

من عفوئك وبك منك لا احصي بك عليك انت كما انت على نفسك قال وهذا
فما يشتهى القران فيسقط قول المخالف قلت ما اجمعه بالفقه ونقله وما
اقل ورعه وابوحيفه لا يستلزم ان يوجد عليه عوايه في القران بل يستلزم
ان يدعو بما سببه الفاظه وبما لا يجبه الماثون عن النبي عليه السلام وهذا
الذي ذكرته في المختصرات التي حفظها المشتري فمن كان من اجماله لف يقدم
عاد كرمنا هب العلم فلا ينبغي ان يعتمد على ما لا يوفق بقوله ورد
عن ابن عمر انه قال لا دعوات صلاتي حتى اسم بترجماري وفيه شيء ان صح
ذلك عنه محل على انه ما لم يحدث او تناوله ولا يدعو بما سببه
كلام الناس محررا عن الفساد فيه اشكال وهو انه بعد ما فقد قدر الشاهد
لا يفسد فسادا ويخرج منها كلام الناس بل يرد به فسادا الى محو
افترق الاقديبه بوجه وبطوته اصابه في السلام او فسادا اصل الصلاة
لو كان ترك سجد منها قول بسم الله الرحمن الرحيم وهو قول السلام
عليكم ورحمة الله وعن شان مثل ذلك قال ابن المنذر وابو الحسن بن بطال
في شرح البخاري هذا قول اي بكر الصدوق وعمر بن الخطاب وعليه طاب ثوابه
مسعود وعمار بن ياسر واي ذكر رضي الله عنهم وبه قال السجعي والنوري وعطاء
وعلقه ونافع بن عبد الحارث وانحرف ابن ابي ليلى وابو حنيفة واحمد وابن
المنذر وبات طائفة سلم سلميه واحده فقط بلفظ وجهه ويميل الى مسنده
ساقلا روى ذلك عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهو قول
ملك واللفظ والاوزاعي والشافعي فتم بآله اقوال والصحيح المسهور في
في اجدد مثل قول الجماعة والاني سليمه واحده قاله في القدم والاكث
ان كان مفردا او في جماعة فليله ولا لفظ عندهم فواحد والافسان
قاله في القدم اصا والواحد بلفظ وجهه حكى ذلك عنه النواوي وذكر
في المستوط عن محمد بن ابي المفضل سلم بآله تسليما احدهم لم يسلم
الامام قال شيخنا لا يفسد هذا فسادا فان مقصود الرضا حاصل في التسليم
اذ لا فرق في اجواب من ان يقول السلام عليكم قلت

ردفور

اشعار واراد

مع انه زيادة في الصادقة من غير قلده الملك حديث عائشة رضي الله عنها ان
التي علمت السلام كان سلم سلمه واحد ملقا وجهه وعن سهل بن سعد السدي
مثله رواها ابن ماجه باسناد صحيح من حديث النواوي وقال الكاظم
من السجدة عايشة على شرط البخاري ومسلم ذكر في المستدرک على
الصحيحين وقال ابن المنذر في معارج النواوي في مسند الانصار
سلمون سلمين وثلاث مسجدين المصنفين سلمون سلمه واحد حديث عائشة
قال ابن المنذر في الاول قول وعن محمد بن طلال في شرح البخاري وعائشة
العقبا ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان سلم عن يمينه وعن يمينه السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة
الله حتى يرى باخ خذ صلى الله عليه وسلم رواه النجاشي وقال الترمذي حديث
حسن صحيح وعن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابي قال كنت اري النبي
عليه السلام سلم عن يمينه وعن يمينه حتى يرى باخ خذ رواه مسلم واحمد وابن
ماجه والشافعي والابو الحسن بن طلال في شرح البخاري وفي ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم عبد الله وعمار وابو موسى وابيل وابو جبير الساعدي
وان محمد بن جابر بن عبد الله وجابر بن سمير والبراء بن عازب وعبد الله بن
ربيع ووالده بن الاسقع وسهل بن سعد وقصبة بن ذؤيب وعدي الحزري
وعقوب بن احسين واسندهما الطبري قال ابو بكر العري في القارضة
والقرطبي في احكام القرآن حديث عائشة معلول لا يصح عند اهل العلم
ما كثر وقال البغوي في شرح السنة في اسناده مقال وقال الترمذي
لا يعرفه من فروع الامن هذا الوجه جدد في حديثه وفيه زهري بن محمد
من اهل الشام قال البخاري يروي من ابيه وقال يحيى ضعف وقال ابو حاتم
الارابي هذا حديث منكر وقال ابو بكر بن العربي يرويه عبد الله العمري
وهو ضعيف واحابوا عن اجادهم باربعة احواله اجواب الاول انها ضعيف
فلا يقبل الثاني يحمل على احواله وما ذكرناه لسان الغضيل والكمال البالي
في اجادنا زيادة في صحه وهو موقوف من العدل الرابع ذكر في السنة السري

في المسوط وهو ان سهل بن سعد وعائشة من سبيل القنابة والاحد لحادث
بار القنابة او في القنابة في الصلاة وماخر الشان في الشافعي عليه السلام
ليني منكم او الاحد والاني والسلمه البانيه اخفض من الاول فلو كانت
عائشة من كان بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم كالصبيان والسوان ووجه خاش
ان المستأول من الثاني للزيادة وحوال سادس حديث مسلم في اجادهم
لو صحت ودرت عليه الطلبة والموضع ان قوله ليني منكم الحديث كذا
السالنه امر بالامر باللام مخوف وعلامة خيمه في المعتل اللام حذف اللام
ولا يقبل رواية ابن ابي عمير عن ابن مهدي في قوله لا اصل اعني قوله في
احاديث السليمين ولا يقبل ان ابن مهدي في قوله لا اصل ان صح النقل
عنه لسد عنه عن اهل النقل قال ابو بكر بن العربي المالك بن نبت ان النبي صلى الله عليه
السلام كان سلم سلمين لم يعدم قال وقد دخل المدينة رجل من اهل الكوفة
فضل في المسجد فلما سلم قال السلام عليكم عن يمينه وعن يمينه وان سحاب
الجانبه فقال له من اين لك وما سمعت هذا فقال الرجل من انت قال ابن
سحاب فقال له وحيي حديث النبي عليه السلام كلمة قال لا قال فليسه قال لا
قال فصفه قال بسبه فقال له اجعل هذا فيما تروى قال اجبرني ابراهيم بن
يزيد عن علقمه عن ابن مسعود كاذرناه قال ابو بكر الحديث صحيح من
غير شك ذكر في القارضة وسع قال في المحط والمعناني المحتار
ان يكون السلام في الشهد والسليم بالالف واللام ويكون البانيه اخفض
من الاول ولهذا حفت على من كان جيدا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سلم
سنان او لا سلم عن يمينه مالم يكلم ولا بعد السلام عن سنان ولو سلم بلفظ
وجه سلم عن سنان وهو مروي عن عائشة رضي الله عنه وهو الصحيح من قول
احمد وقال النواوي لو سلم عن سنان او لا اجراه وكثره ولو سلم التسليمين
عن يمينه او عن سنان او بلفظ وجهه اجراه ويكون باره للسنة انتهى
كلامه ولو نكر السلام قال الفاضل ابو محمد وغيره من المالكية لا يجزئ
وقيل بحظه قول وهو مروي عن يمينه من الرجال والنساء

واحفظه وكذلك الثانيه سوي السلام عليهم قال في الحجة سوي بكل
 تسليم من في تلك الحجة من احفظه واحضرن لانه لما استغل بمناجاة
 ربه صار بمنزلة الغائب عن الخلق فسلم عليهم عند الجلاء لانه صار حاضرا
 وانما خص احضرن لانه لا يصح خطاب الغائب ولا سوي الساتر زمانا
 لعدم حضوره من الجماعات وتبيل سوي المسلمين جميع المؤمنين والمؤمنات
 لانه بالحرم حرّم عليه السلام وهو اختيارنا كما ذكر السهيد وقال في الحجة
 هو اختيارنا كما حكى الكلبي قال شمس الامّة هذا عندنا في سلم الشهدا
 سلم التحليل فخص احضرن لاجل الخطاب قلت وعلى هذا سفيان
 سوي المؤمنين من ائمة الصا وقد صحت السافحة على هذا فيهم ومذهب
 اهل السنة اعتقاد وجودهم والصحيح الاول كما ذكرنا في المسوط بالحرّم
 حرّم عليه السلام مع جميع الناس قال في سلم السلام سفيان ان يكون ذلك
 والمفتدي سوي الامام اتصاله من احضرن وان كان في الجانب الايمن
 نواه فيهم وان كان في الاسر في الاسر وان كان امامه فخر في يوسف
 انه سوي في الامن من حمال الامن هكذا علة الامتخاب قلت ويمكن ان يحلل
 بالسوق ايضا كما قلت في صلاة العز عند الخوف فان الامام يصل بالطائفة
 الاول رحمن تحمنا بالسوق وروى الحسن عن ابي جعفر انه سوي فتبما
 جماعتهما وهو قول محمد وعلى في الكتاب والمسوط لوجه هذه الرواية
 ان الامام امام المصل في حط من الجابين سوي فتبما لذلك وقال
 النواوي المام سوي الرد على الامام وسوي حضر الماموبين الرد على البعض
 قلت ليس هذا بصره لادب فان السلام عليه يعني عن رد السلام
 قال السرخسي لا فرق بين قوله وعليك السلام والسلام عليك والمفرد
 سوي احفظه لا غير قلت وهذا على الصحيح ثم قدم في الجامع الصغير
 بني ادم على الملايكة واخرهم عن الملايكة في المسوط قال سفيان لانه
 طعن بعضهم ان ما ذكره في قول ابي جعفر الاول في بعض الملوك على الشر
 وما ذكره في الجامع الصغير من قول ابي جعفر في بعض الملوك على الشر

على سوي
 سوي

على الملك وليس كما ظنوا ونقل عنه التوقف في ذلك وقال الاسيحي ويصل انما
 قدم احفظه لانه حط به لانه لانه اعقد العصيل اذا الواولست
 للترتيب قلت الفضل يحصل بالتقدم وان لم يكن الواول للترتيب لان التقدم
 يدل على الاحفال بالشي والاهتمام به بمذهب المعتزلة والفلاسفة وهو
 اختيارنا بالقلاني واجبكي من التابعين ان الملك افضل من عمله بني ادم وقال
 بعض اهل السنة حمله بني ادم افضل من عمله الملايكة لان صلاح الجسم
 عندنا كمال الايمان ثم هو مثل الايمان بالغير وكان حق من الملايكة
 قال شمس الامّة والحناز عندنا ان حواصن ادم وهم المرسلون افضل من عمله
 الملايكة وعوام بني ادم لا يقينا افضل من عوام الملايكة وخواص
 الملايكة افضل من عوام بني ادم قال في خالدين بن الحبيب الفضل المختلف
 فيه في هذه المسئلة هو ليس التواب كما صلب سقانة التواضع والخنوع والطهار
 العبودية لله تعالى والالاخلافة في ان القوة والقدر والسطر كما صلب الملك
 لا يوجد مثلها للشر فان جبريل جعل تعالى مدائن لوطا فلها ولا نقد الشر
 كما مثله وكذا علمهم البر وعنادهم له بطول الامار وعدم الحجة ال ادفع
 سهوه البطر والفرح ودفع العري وهي من شيايل اصول الدين وتعرف هناك
 ثم الامام سوي السلم من في الصحيح وفي جامع قاضي خان في الامام لا
 سوي القوم لانه سبيهم بالسلام والاصح انه سويهم ثم قيل سوي بلاوي
 والاصح انه سوي كما قال في الحجة عن جهمان السلمة الاول للحيث
 واخر وج من الصلاة والباينة للسومة من القوم في التحيّة وفي الجاوي
 لوافتيك بعد قول الامام السلام قبل قوله عليه السلام لا صبر ولا حلا في الصلاة
 قال في الحجة هذا في حق الامام والمفتدي والمنفردة في العينة هذا
 عند العامة وقيل لا يخرج الامام حتى لو ادرك الامام بعد الاول قبل الثانيه
 فقد اذّن في الصلاة معه وقال في الذين سلم المفتدي مقارنا تسليم الامام
 في احد الروايتين عن ابي جعفر كالمسنة وفي الرواية الاخرى سلم تصدي
 والفرق في ان الفران مبادنة الى الخروج من الصلاة بخلاف الكبر وروى

الاثر افضل
 ام الملايكة

ثم انه سلم معه وخبره عطا وانهم في ذلك وقال الهندواني سلم معه حتى
 تصبر خارجا سلم نفسه وعن ابن خبيبة في رواية في رواه مخرج
 حرمه الصلاة وترواه لا يخرج الاسلام نفسه فاخذ ابو جعفر بالرواية
 الاولى فاعاد هذا لا يخرج بالتسليم من حتى سلم هو وبلغت التسليم الاول
 الى منتهى حتى ترى باض خذ الامير والى ان ترى خذ الاسلام وهو
 الاصح من مذهب السافعي وقال امام البخاريين بلغ حتى ترى خذ
 من كل جانب قال النواوي وهذا بعيد فاما شراف وتا الزوضه
 وتقبل بوجهه قليلا على الصف حتى ترى باض خذ وتشرح مختصر الدرعي
 حتى ترى باض خذ الامير في الاول والابنه في الثانية والتسليم ليس
 من الصلاة معناه وعند السافعي الاول منها وعند ابن حبان في الثانية
 فرض الصلوات في المنسوط حول وجهه في التسليم الاول على منتهى وتا
 الثانية على لسانه كما تقدمت في الحديث وعند السافعي مخرج من الصلاة
 بالتسليم الاول لقولنا في ظاهر الرواية وقوله ولا نوي في الملائكة
 عدا انحصورا لاننا لا نبي والملائكة لا اختلاف في القوال في ذلك
 ويل مع كل موطن كان هو الصريح وقيل خمسة وقيل ستون وقيل
 مائة وستون ملكا قول ثم اصابه لفظة السلام واحده
 عندنا وقال في المحط في الاصح وقيل ستة قال ابو الحسن بن بطال
 في شرح البخاري هو قول علي وسعيد بن المنسب والنجع والتوزي
 والاوزاعي وانه يصح الخروج من الصلاة دونها وعن ابن القشيري
 العبد اذا احبب الامام مشغدا قبل السلام صحت صلاته وعند
 السافعي واجد هي زينة النوي لو اهل حرف من حرف السلام
 عليكم ام يصح سلامه كما لو قال السلام عليكم او سلام الله
 عليكم او السلام عليهم فانه لا يجزئ لاختلاف وسطل صلاته ان
 تعلم وهذا من طاهره محضه ولو قال وعليكم السلام فوجها
 وقال الماوردي قولنا في الصحيح انه لا يجزئ ولو سلم التسليم من عا

التسليم من الصلاة
 راجع الى الصلاة

جهة واحد او بدا باليسار قبل اليمن اجزاء مع الكراهة فقد روى الظاهر
 في هذه الصور واعبر المعنى وقد ذكرنا بعض ذلك فيما تقدم لها قوله عليه السلام
 حرمها السكينة وحليلها التسليم وقد سبق انه ضعف ولنا حديث عبد الله بن
 علي السهمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك فان
 ستان يقوم فقم وان ستان يتخلفا فعد رواه الكاظم ابو جعفر وابوداود واحد
 والدارقطني ولم يذكر له التسليم وعن عبد الله بن عمر بن العاصي قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا بعد الامام في اخر صلاته لم يحدث قبل ان يسجد فقد تمت صلاته
 وترواه لم يحدث قبل ان يسلم وترواه قبل ان يسلم فقد تمت صلاته رواه ابو
 داود والترمذي والبيهقي وعن عارض بن ابي عبد الله اذا بعد الشاهد لم يحدث
 فقد تمت صلاته وذكر الكاظم ابو جعفر الطحاوي عن ابن حريح قال عطا اذا قضى الرجل
 الشاهد الاجير قال السلام عليك ايها الذي وزعنا الله ووزعنا الله السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين واذا لم يكن من تسلم عنه ولسان وقد تمت صلاته او قال
 لا يعود اليها فان قلت في حديثي داود بن عبد الرحمن بن زمار لا يفرق قلت ان
 البخاري يفرق امين ويقول هو مقادير احدث في سقط الاختلاف به وقد سكت
 ابوداود عنه وهو اذا روي حديثا وسكت عنه كان حمله عليه وقد قال كل
 ما ذكرته في كتابي هذا حجة الا اربعة احاديث وليس هذا الحديث منها فان
 قيل في حديثي عن عبد الله بن مسعود اذا قلت هذا وصليت هذا فقد تمت صلاتك
 ان ستان يقوم فقم وان ستان يتخلفا فعد من قول ابن مسعود مذهب في
 الحديث وسه سبابه من سوان في روايته عن زهير ووصل لهم ابن مسعود
 من لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل انه قد رواه ابوداود والطبراني
 وموسى داود الصبي وابو البضرهما من القاسم الكافي وكفي في السانوري
 وجماعة غيرهم متصلا ورواه من رواه مفصلا لا بد ان من لهم ابن مسعود
 لا يحال لاحتمال ان يكون قد نسيه ثم ذكره بعد فاسعه من عرا عاده فاقبله
 فطنه الراوي السامع له من كلام ابن مسعود ويحتمل انه روى على سبيل الفتوى
 ولم يصفه الى التي صلى الله عليه وسلم اذا الصكاي روي الحديث فان روي به اخرى

وهذا أولى حتى لا يكون فيه خطية الموصلة التي عليه السلام وليس يتلوه من
 كلام ابن مسعود لا كماله وهو حجة لوجهين أحدهما أن قول الصحابي حجة الثاني
 أن مثل هذا لا يعرف إلا بوصفاً ظاهره ما أقدم على مثل هذا الإمام السماع
 التي عليه السلام الطحاوي والذي يدل على أن ترك السبيل ليس بمفسد للصلاة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر حياءً فلما أخرج يصعد بني زغبة
 مسجد سجدة من بعد خرج منها إلى الكسبة لا يسلم ولو جاء بالكسبة وقد نهي عليه
 مما قلها بوجه كان ذلك مفسداً للادب ولو كان واجباً كما لا يخفى لكان حجة لا بوجه
 يعلم أنه ليس من بل هو سنة قال في الكتاب لا أنا استأثرت بالوجوب بما رواه أحمد
 وعلمه لا يستلزم فيه لا بد من وجوب حتى يأم بتركه ويكون
 صلاة ناقصة وسنة الإتيان لا يفسد تركه وقد بنا أنه ضعف في وقوع
 المشوق تابع الإمامة في قولهم عنه ورسوله لا خلاف وسنة
 الزيادة ذكر القدر كانه لا يتابعه والله ما لا الكرخي وحواهر راده لأن الدعاء
 موخر إلى الصلاة وهن هذه أولى أحقده وروى ابنهم من رستم عن محمد
 أنه يدعو بعد ركعتي الفزان وروى هشام عنه أنه يدعو بذلك وصلى على النبي
 عليه السلام وقال بعضهم سكت وعنه هشام من قوله ومحمد بن يحيى السليمانية أنه
 كثر الشهادتين في الإمام وقال لا معنى للسكوت في الصلاة بلا استماع
 وسئل أنه إن كرر الشهادتين بعد من قلت سكت عليهما الصلاة فإن المصلي
 سكت فليس من غير استماع وروى أبو عبد الله الشامي عن أبي جعفر أنه ما في الدعوات
 ويذكر أن معنى عبد الله بن الفضل الحراري لأن في الاستغفار كماله في السجدة
 الأولى لا خير إلا كان وهذا الحق لا يوجد هنا وقبل صلى على النبي عليه السلام وقال
 بعضهم هو ما كان أن تأتي بالدعوات المذكورة في الفزان مثل ذلك لا يوجد
 أن سنا رثا لا نزع ولو بنا بعد ههنا وإن صلى على النبي عليه السلام بما إذا
 سلم الإمام لا يحل بالصيام ويظهر هل يستغل الإمام بمصا ما ليس به فادام
 فراعته يقوم إلى انصافاً سبق فقال فرغ من تسليم ما سلم تسليماً فقال أخطأت

أما الإمام

ويعلم أن الإمام في الصلاة
 لا يجوز أن يتكلم في غير الصلاة
 ولا أن يتكلم في الصلاة في غير الصلاة
 ولا أن يتكلم في الصلاة في غير الصلاة

سلام

سلام الإمام فقال له أبو يوسف أخطأت فقال فرغ من تسليم تسليماً فقال أخطأت
 فقال فرغ من تسليم الإمام فقال أخطأت ثم قال أبو يوسف إنما يقوم بعد تسليمة أن
 الإمام فرغ من صلاته فقال فرحست أنت الله القاضي قال الزهري لست في نظره
 بمك حتى يقوم الإمام إلى بطوئه إن كان قد طلع وسند الإمام في الجواب أن
 كان لا يطوع بعدها ولو قام قبل سلامه جازت صلاته ويكون مسأحتي قالوا لو
 كان المشبوق في المسألة صلى في الطريق فحالف في الصلاة ما كان عليه صلاته
 مقام بعد الإمام قد را الشاهد جاز وعنده الشاع يقوم بعد التسليم من
 عليه في محضر الموعلي ولو قام بعد التسليم الأول جاز أنه يخرج كما من الصلاة
 رتة الذخيرة إذا فرغ من صلاته أمهوا أنه لا يمكن مكانه مستقبل القبلة
 وجميع الصلوات في ذلك سواء كان من بعد ما يطوع أو من بعد ما يند أو
 شأن أو ذهبه حواجبه قال أبو بكر بن أبي سببه كان غا إذا سلم لأبالي الصنف
 على عنه أو غا شماله وعن سماك بن حرب سمعت قنصه من هلب يحدث عن
 أبيه أنه عليه السلام راه مصرف عن سببه وعن غا إذا هنت صلاة ولك حاجه
 فخذ نحو حاجتك عن منك أو شارك وأنما استقبل أن ش بوجهه إذا لم يكن
 إماماً من صلى ولم يفصل بينهما إذا كان المصلين الصنف الأول والثاني والأخير
 وهو طاهر المذهب ولو كان بينهما صفوف وصير ههنا المسألة رواه شمس
 كراهية المروثين يد المصلين في المسجد والأصح الكراهة لأن المسجد بقعه
 واحد وقيل إنما كره إذا مر من يد المصلين وشأن المسألة أن شاء الله تعالى
 فقد جعل جلوس الإمام في المحراب بمنزلة جلوسه في موضع سجود في الكراهية
 وإن كان بعد ما سمن الظهور والمغرب والعشاء يقوم بها وها قال أحمد
 وسكر له ناخيزها عن إذا الفرصة فسقدم أو تاخر أو يحرف بمسا أو سما لا
 أو ذهب إلى سنة فسقط عنه ومن المشايخ من قال إذا كان من عادته
 أن تطوع قبل المكتوبة في المحراب بعد ما تطوع في شأنه وقال
 أكلوا أي هذا إذا لم يكن من قصد الاستغفار بالركعتين كان له يورد بعضه
 تعد المكتوبة فإذا كان مضيه قبل التطوع فانه يقوم من صلاته مضيه

بجدة

الأمم يكن بعد ما
 فسقط

الاستغفار
 بوجهه

بما أخرجه

وان سألته في نأجه من المسجد فمضاهم قام الى المطوع هكذا نقل الوحطان
 عن الصحابة فما ذكروا في الجواهر ما يجزئ الشئ بعد الملو به وما ذكرنا
 في اول المسئلة نص على الكراهة والمفتدك والمنفرد ان يابده في صلاتها ودعوا
 حازوك ذلك ما كان اخر ويل في مكان اخر من المسجد احتشوت في بعض الروايات
 ان دهالطوه او خطوتين هو واجب وقيل الموتون مفصول الصنفون فتأخر
 بعضهم وسقدم البعض وهكذا روي عن محمد بن يساقيل الماتون من محمد بن عبد
 في الفجر والعصر لانه لا صلاة بعد جعل التعبد لا عن الصلاة وذكر ابو البقا
 شله عن احمد والديعاشي صلاة وهو مروي عن النبي عليه السلام وللدعوات
 ما يزيل الحضر الدعاء ويندريه وهل غابت ما صنع الدعاء
 سهام الليل لا يخطئ ولكن لها امد وللأمد انقضا
 وسبحان من دعوا بعد السلام فيقول لا اله الا الله وحده لا شريك له انه الملك
 وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت من اخبر وهو على كل شئ قدير اللهم
 اجعل خير عمري اخره وخير عملي احسن وخير امي يوم لقائك وهو من حديث
 ابن عمر عن النبي عليه السلام وسعي له ان يقول عقب السلام اسعف الله اسعف
 الله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال والاكرام اللهم لا مانع
 لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا مع ذالك يعبى ذكرك مما يشتر
 عليه من الادعية **مسئلة** في هذه المسئلة ان طول الصيام افضل
 من طول الركوع والسجود وله تمام اطالها السجود قال سمس لانه طول الصيام
 اجبال من كثرة السجود وعن اي يوسف ان كان له ورد من القرآن فقرأه
 في الصلاة فكثر السجود اجب الى افضل ولا طول الصيام وقال يحيى بن
 راهويه سحر الركوع والسجود ما لها من الفضل وطول الصيام بالليل افضل
 الا ان يكون للرجل ورد من القرآن معلوم بالليل كما قال ابو يوسف
 وقال جماعة من العلماء طول السجود وكثرة الركوع والسجود افضل من طول
 الصيام حكاه الترمذي في البغوي ونوم شوا سبهما ونوم في رجل فيها
 لنا حديث جابر انه عليه السلام سئل في الصلاة افضل قال طول الفنون

رواه مسلم والعنوت الصيام وروى ابو داود وطول الصيام واما تطويل السجود
 افضل من تطويل الركوع فليشأ من هرق رضي الله عنه انه عليه السلام
 قال افرج ما يكون العبد من ربه وهو ساجد رواه مسلم واما في الصيام عليه
 لان فيه جمعا بين عبادتين وهما الصيام وقراءة القرآن ووجه قول يحيى بن
 الترمذي وصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل بطول الصيام
 قلنا المقول عن النبي عليه السلام انه كان يطول الصيام اكثر من الركوع والسجود
 وقد سئل عن افضل الاعمال فقال الحسن بن علي بن فضال في الدين فليس
 ذكر في الزادات ان السجود افضل في الصلاة والصيام للاجل ان السجود من
 صام حتى قالوا اذا عجز عن السجود سقط الصيام ففقد يومه للركوع والسجود
 اذا السجود غانة اظها ان السجود لله تعالى موضع الجهد على الارض ولهذا السجود
 لعن الله تعالى مكفر ولو قام او رفع لا كفر فكيف يكون الوسيلة افضل من الاصل
 وان كان الفصل بالسنن لا يعلل به صاحب المشروط فالركوع الطويل اسبق
 من الصيام والسجود **فصل** في القراءة قال يحيى بن ابراهيم في السجود
 والركوعين الاولين من المغرب والعشاء ان كان اما وكفى في الاخيرين من
 العشاء والركعة الاخرى من صلاة المغرب وهذا هو المأثور المتوارث والجماع
 المسلمين على ذلك قال ابن قدامة في المعنى قد ثبت ذلك بقول الخلف عن
 السلف ويحوز سكن الدلم في الحلف ذكره النواوي وقال في البدائع ومن
 الواحات ان يقرأ في المغرب والعشاء الاولين في حق الامام
 وكذا كل صلاة من شرطها اكملها كالحجعة والعبد من التراجع ومثله
 في المحيط قال في شرح مختصر الدرر ولا يجهد نفسه في القراءة وحج عليه
 الخافته في الظهر والعصر وتلا غير الاولين من المغرب والعشاء وتلا
 شرح مختصر الدرر عن اي يوسف ان زاد على ما سمع اذ فيه في صلاة الخافته
 فقد استأوى كذا عنه في البدائع وعز ذلك الاملاد ووضع المسئلة
 في المفرد وتلا رواه الاصل في المتفرد خافته لا محالة وذكر عصام بن يوسف
 ذلك في مختصره وانت له جابر السجود والاخفا استند لا لعدم وجوب سجود

حسن

المعراة في الشرايح

الخافته

السهو عليه ان اجهر والصحيح رواية الأصل قال المفرد كانت لا تخاله لان
 الامام يحتم عليه المخافة فالمفرد اولى بخلاف الاما حيث يجب عليه سجدة
 السهو عندنا وفيه قال مالك والثوري وابو نوز واسحق وقال الشافعي لا سهو
 في اجهر ولا اخفا وقال النواوي لا نه عليه السلام كان سمعنا ابيه احبنا
 قلت لا نجد له فيه لانه كان يعمله عمدا للجماعة ولا سجود في العمد لانه
 سيد السجود في العمد لان حناته اعظم لانه ازكنا من احد هارفع صوته
 في غير محله الثاني انه اشبع من امره لا خفا عنه والمفرد رجع صوته لا غير
 وجه ذلك انه عليه السلام واطب كما ذكره غيرك وهو دليل
 الحوب وعن ابن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا يجهر بالقراءة هارافد عاده
 فقال له ان صلاة النهار لا يجهر فيها بالقراءة فاستقر انك ذكر في ابو بكر
 بن ابي سببه في سنته واما الاخفاء فما سوى الاولين ولان اجهر صفة
 القراءة الواحدة ولست بفرض ثم اذاع على الرحين الاولين ولان المبرين
 كانوا مستعدين للادى في الظهر والعصر دون غيرها فاجفى القراءتهما
 لذلك ولهذا اجهر في الجمعد والحد من لانه عليه السلام صلاها بالمدنية
 وفي المغرب كانوا مسغولين بالادل وفي الفجر والعشاء باليوم هذا ذكره
 في المبسوط قال في البدائع عم الفري من صلاة الليل والنهار ان في اجهر
 في تلك الصلوات يحصل من السائل والفكر للمقوم بالاستماع وكلاو الظهر
 والعصر لانه في الاعلى جون ولو هم مشغوله بالكسب والمعاشر فيحصل
 الاستماع فيحصل سبب ذلك اعم للمقوم واجمعدوا عند ان يودي في
 الاجاين من على هيد مخصوصه من اجمع الكبر فيكون ذلك باعنا على ان ميل
 والاعتنا وذكرا ابو بكر بن ابي سببه في سنته ان رايته ان كان
 يجهر بالقراءة في الظهر والعصر وعن لابن عمر عن محمد بن عبد الله قال قلت اذا
 زلزلت حلفت حبات العصر وعن محمد بن سراج قال صليت خلف سحنه
 من حمر وكان الصفا ولا يعفون ورايه في الظهر والعصر وكان الاسود
 وعلمه كجهر بالقراءة في الظهر والعصر ولا سجودان وعن جابر قال سالت

عليه سجود
 السهو

فرق

الشرح

السعي والحكم وشالما والقتم ومجاهدا وعطاب عن الرجل يختر في الظهر والعصر
 قالوا ليس عليه سهو وعن قتادة ان اساجه في الظهر والعصر فلم يسجد وعن
 سعد بن العاص امر المدينه انه صلى بالناس الظهر والعصر فحضر بالقراءة فسمع
 به القوم فمضى في صلاته وقرانه فلما فرغ صعد المنبر فخطب ان في حالته كل
 صلاة قراه وان صلاة النهار يحشر في اي ردت ان اشكى فلا يزول اني فعلت
 فلك بدعه وهذا السمع من اهل المدينة واعلان دليل ان اجهر
 فيه خلاف السنة ويدل عليه ما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 اذا قرأتم من سجرات القراءة في صلاة النهار فان سمعوا بالبعير رواه ابو جعفر من
 شاهين بن شاذان وذكرا ابو بكر بن ابي سببه في سنته عن يحيى بن زهير قالوا يا رسول
 الله ان هاهنا قوم يجهرون بالقراءة بالنهار فقال ارعهم بالبعير وعن الحسن
 قال صلاة النهار عجا وصلاة الليل سمع اذ نكروا عن ابي عبد الله عليه السلام في
 الذخير عن ابن عباس قال صلاة النهار عجا وروى جلع عن اصحابنا ذلك عن
 النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره صاحب الساب لم اقف عليه والعجا بالمدنية عجا
 من احوال الذي لا تتكلم وذكر الحديث صاحب المذهب ايضا قال النواوي
 هو ما طلع غريب لا ادله ولا عجم من الموح الذي لا يسمع الما ولا يسمع له صوت
 وصلاة النهار عجا لانه لا يجهر فيها بالقراءة ذكره في الصحاح عم المفرد في اجهر
 بدان ساجه وان ساجا فت وذكر الكرخي انه ان ساجه بعد ما يسمع اذ
 ولا نه عليه السلام وذكرا في عامة الروايات انه من حارات بلان ساجه
 واسمع عنه وان ساجه واسمع نفسه وان ساجه بها ووجه اجهر هو امام
 نفسه وروا ان من صلى على هيبه اجله صلى بصلاته صنفه في الملايكة
 وله ان كانت لعدم الحاجة الى استماع غيره قال في الدخول في عامة
 الروايات وفي رواية ابي جعفر الكرخي ان اجهر افضل من المبسوط
 والمحيط اسمها ما كاعده ولهذا لو اذن في ايام كان افضل حتى يكون عاقبه
 الجماعة وفي الذخير الافضل ان كجهر بها في الامم قال ابو الحسن القنوري
 في شرح مختصر الكرخي لا نافع في اجهر مثل الامام لانه لا يسمع عنه وفي

تكملة النور
للقاضي

التواضع التهاون بحافت ومحنة الليل وقال في الحظ واجهه افضل لاحتها
اساع للفرايض فلا يمنز عليها ولا تها مملات للفرايض وذروا في معنى السجود
وحسين اجدها التها مملات للمز و كانت من الفرائض كما ما وزد ان العبد
اول ما تحاشيت الصلوات فان كان ترك منها سائقا لظفر العبد في صل
معدون له نافلة فان وجدت قلت الفرائض منها وادخل الجنة والسائى انها
مملات لما دخلها من النفس الشهوة والعقله وبرك سننها وواجباتها وترك
احتشوع منها هذا سبيل لفضل الصفة دون العبد الاصل وقت الذبح لافضل
من تواضع الليل ان يكون من اجرة والمخافة قول **سنة** وسقائه
العتا فصلاها بعد طلوع الشمس ان امها جهره وفيه قال ابو ثور واحد وان
المندردان واحد خافت حتما هو الصبح اما الاول فحدث في قنارة
ليلة القدر فانه علم السك فاضى الى بعد طلوع الشمس فيه وما انقطع
الاحرقها من اذن لال صلاة فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
م صلاة الغداة صنع كما كان يصنع بل يوم رواه مسلم واحمد وفيه دليل
على اجرة فاضا القنات وعرض من ان اجبر في السرنا مع النبي عليه
السلام فلما كان من اخر الليل عرشنا فلم يستفط حتى انقطعنا من السجود
الرجل منا يقوم دهسا الى طهور قال ابو هريرة النبي صلى الله عليه وسلم ان سجدوا م اركعت
فسجدت حتى اذا رفعت السجود فاضا من امره الا فان عم صلاتي الرجوع قبل صلاة الفجر
م اقام فصلنا فقالوا رسول الله لا بعد هاتين وقتها من الغد فقال انها لم ركنكم
عن الربا وبصله منكم رواه احمد بن مسند في دليل على ان الفاتحة سجد لها الاذان
والاقامة واجمعه في السفر واجهر وان السن بعض مع الفرائض والاكلوا في اما قال
بعد طلوع الشمس اي ارتفاعها ولم يقال بعد طلوع الفجر وان كان بعد الوقت اصح
لسن ان المعنى احكم اجهر واخفها حال الادخال العضو ولانه اذا جهر بعد
طلوع الشمس في غير وقت الجهر فالان سجد بعد طلوع الفجر لانه وقت الجهر
وتنا قاضي خان قال بعض العلماء لا جهر لمام لان صلاة النهار عجا واجهر سنة
الوقت وهذا مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم المسند قال في الكتاب وان صلاها

وحي

قضاها وحده
خافت على الصحيح

وحد خافت حتما هو الصحيح قال اذا جهر سنة اجمعه او الوقت ولم يوجد واحد
منهما وقبل يحترق اجهر والمخافة واجهر افضل قال قاضي خان هو الصحيح وتنا
الدخيل هو الاصح وفي المحيط لم يرح واجدا منها قول **سنة** ومن قرأ في الحسنة
الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يجرها في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد
عليها فرائد الاخرين الفاتحة والسورة وجهه حاصله ان قرأ في الاولين منها سورة
سورة او سورة واجدها ولم يقرأ الفاتحة لم يجرها في الاخرين قال في الذبح
معنى قوله لم يجرها اي لم يقضها وهذا قول اي جيفه ومحمد قال ابو يوسف لا يقضي
واحد منها لان الواجب الموت اذا فات وقته لا يقضي الا بدليل كما يجوز والعبد
وسكرات الشربق ورمى الحمار ولا يصحبه بعد خروج ايامها الا بدليل كما يجوز
القضا كما عه لتمام الدليل عليه وهو جهر عليه السلام في قضا الفجر وكا كون
بعض بعد خروج وقته فانه عليه السلام قضا ذر في الدخيل ولا في السورة سنة
فما كان في محله كان بدعه في غير محله ولا في قراءة السورة في الاخرين غير مسروعة
وقال عيسى بن ابي اسحق ان حوز الحواب على العبد ان قرأ الفاتحة واجده يقضي
وقراه السورة سنة فلا يقضي الا سعا فلو اجابوا بالعضا وزوي الحسن عن اي جيفه
انه بعضهما اما الفاتحة فلما قال عيسى ولما السورة فلا يجرها من بعد على الفاتحة
كما وفق السنة وهي واجده ايضا بدليل وجوب سجود السهو من غيرها قلت وجوب
سجود السهو من غيرها لا بد لها وجوبها لانه يجب ترك السنة المضافة الى جميع الصلاة
كما اذا تركه الترخيصة المشروط ووجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة والسورة
واجبه في الاولين حتى لو ترك واحد منهما كان عليه سجود السهو فضاها كانت
الشفع الثاني ولم يقض قال قاضي خان في سجود السهو يجب ترك الواجب وانحرى م
الفرق انه ان قرأ الفاتحة في كل ركعة من الاخرين من واحد يقع ادلائها في
محله هو اقوى من العضو وان لزمها خالف المشرع بخلاف السورة فان الشفع
الناهي ليس حلالا اذا تجاوز ان يقع قضا لانه محل للعضا فيه ولا في الفاتحة وحسب
في الاولين عا وجه من سنة السورة وسداها الاول ان ولو قضى الفاتحة
في الاخرين لا حول القضا على وفق الاداة اما اذا قضى السورة في الاخرين كان القضا

سجود السهو
بترك السنة

وفقه اذا لم يستقم واحواب عن الزلم اي يوسف ان الصلاة باقية بعد قضاء
 كثرات الشقوق الا يصح في ايامها الا ترى انه لو لم يقرأ أصلاً فها في الاخرين
 ثم قال قضي الشون وحضر منهم من صرحه قوله وجهه الى الشون خاصة وهو كذا
 روى محمد بن سماعة عن ابي جعفر واي يوسف لانه مود في الفايحة ونراعي فيها صفة
 الاقاروهي ان لا يحضر في الاخرين وفي الشون قاض فحضرها كذاها ولا يكون
 جماعين الجهر والخاصة في ركعة واحد اذا القضا يلحق محل الاداء فلو اثنى قراها
 وحضرها بقاى روى هشام عن محمد بن ابي الدخين وهو رواية عن ابي جعفر انه
 لا يحضر أصلاً لانه لا يحضر الفايحة فلو حضر الشون يكون جماعين الجهر والاختفا
 صون وحقيقه وهو غير مشروع ولا في الفايحة شائعه على الشون وهي اصل
 في محلها والشون تبع والتبع لا يخالف الاصل بخلاف الشون مع الفايحة وجده
 ظاهر الرواية ان قراءه الشون واجبه والقضا على وفق الاداء قراءه الفايحة نافله
 في الاخرين فاجمع بين الجهر والاختفاء في ركعة واحد وكان بعد صفة الفضل
 اول لان التعلق باللسان لا يترك من شترع خلف امام يصل الظهر في ركعتين
 لمزيد اربع وكذا لو اتم في المغرب يصل ارتقا وضم اليها زهه اخرى
 حتى لا يلتصق باللسان كما لم ذكرهنا ما يدل على الوجوب وذكر في الاصل بلفظه
 الاحتياط بما صله انه قال في الاصل اذا ترك الشون في الاولين احب ان
 يعصمها في الاخرين بلفظه ان فعل العصيل في المحمد عنه قال كافي خان ما ذكر
 في الاصل لا يدل على الوجوب وما ذكرهنا ما يدل على الوجوب وجه المحمد انها غير
 موصولة بالفايحة الواجبه فلم يكن مراعاة موضوعها من كل وجه فلا
 يح والذى يفتوى عدم الوجوب ان قوله اجبال طاهر في الوجوب وقوله
 وخبر محتمل مسغى ان محل الحمل على الطاهر لما عرف ولان قراءه الفايحة في الاخرين
 مستحبه فلو وحشت الشون يجوز جماعين المستحب والواجب ولا اصل له
 وفي النسخ لو اراد ان يقرأ الشون في الاخرين وجدها وترك الفايحة وقال
 لت يكافئ قراءه الفايحة فتمام هذا من افعالها وانزهاها هل لذلك
 قال لم يذكر هذا واختلف اصحاب فيهم منهم من قال لانه تركها وهو اشبه

انهم

مكرر

مذهب اصحابنا لا تتابعه واجبه في الاخرين ومنهم من قال للسن له تركها فهاها لتقع
 الشون بعد الفايحة على وجه سنة القراء في الصلاة ولو قرأ الشون في الاول
 او الثانيه ونسي الفايحة لم يذكر فانه يترك الفايحة الحجاب ثم يقرأ الشون في ركعة
 الاصل وروى الحسن عن ابي يوسف انه ترك وترك الفايحة لان فيه بعض
 الغرض تحدا التمام لاجل الواجب بيانه ان قراءه الشون ووقت فرضا والفايحة
 واجبه ووجه الطاهر ان بعض الفرض لاجل الغرض يجوز والفايحة اذا
 وقت يصير فرضا صار كما لو ذكر الشون في الركوع فانه يرجع وزمانه منع ذلك
 ابو يوسف على قائل من هذه المسئلة ولوم بقرائته الاولين اصله وقرائته في الاخرين
 الفايحة وحدها تجازي صلاية وسويها من القراء عن الاولين الا ان يتركها
 الدعاء والتأني لا يثبت عن القراء ولا يجوز صلاية وذكر في النسخ في موضع
 لو قرأ الفايحة على قصد السجود صلاية ولا يجوز حكمها بقصد قول
 ثم اتفقت ان شمع نفسه واجهران سمع عن ثانيا البديع القراء باسماع نفسه
 محرمه بلا خلاف وانما اذا صح ايجزوف واداءها عا وحدها ولم يسمع اذ يده وت
 وقع له العلم بتحرك اللسان وفروج ايجزوف من حيا زجهما هل بحركة حوز الكرخ
 وابوبكر البلخي المعروف بالاعتراف وهو قول مالك ذله في الجواهر قال في النسخ
 يصح ايجزوف بلسانه لانه يسمع وقال الكرخي اذا لم يحرك لسانه لا يحرمه بلا
 خلاف فوته قول عبد الله بن مسعود ومن اسمع اذ يده لم يخاف ذله ابو بكر
 بن ابي سبه في سننه ومنعه الشيخ ابو القاسم الصفار والعصيدة ابو جعفر الهندي
 والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ما لم يسمع نفسه قال في الحفظ وهو
 الاصح وقال في النسخ وعلمه يعتمد وعين سمن على المرشيان اذ في رجل
 صمخ اذ يده الى فيه وسمع كفي وفيه يجوز عن ابي يوسف ولا يجوز عند محمد
 والاصح حرف الادون وجه قول الكرخي ان القراء فعل اللسان والسمع محل
 الادمن دون اللسان والذليل عليه انها تحقق من الاصم وان لم يسمع
 ووجه قول الفرق الثاني ان المطلق ينصرف الى المتعارف ويصح ايجزوف
 لا يسمي في العرف قراء بل يحجه ووجه قول بشران الظلم في العرف عيبان

اعر
 تقع الفايحة فرضا

مكرر

عَنْ حُرُوفٍ مَنْطُومَةٍ مَقْطُوعَةٍ دَالَةٍ عَلَى مَلَكَتِ صَمِيمَةَ لِلْكَلِمِ وَلَا يَكُونُ الْأَصَوْتُ وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِأَحْرَاقٍ وَصَوًّا وَبِالْإِسْمِ اسْمَاعُ نَفْسِهِ
سَرَطَانِ فِي الْقِرَاءَةِ أَنْ كَانَ صَحِيحُ السَّمْعِ ذِكْرُ النَوَاقِ وَكَانَتْ فِي الدُّخْنِ وَالْحَبِطِ
وَلِهَذَا اسْمُ الْكَلِمَةِ دَلَامًا مَعَ أَقَامَةِ الْحُرُوفِ وَلَا يَكُنْ الطَّبَوْرُ وَالْوَادُ قَوْلُ
الْكُرْ فِي الْقِرَاءَةِ وَاصْبَحْ وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَالَ نَفْسُهُ أَنْ سَأَلَ فِي نَفْسِهِ
وَأَنْ سَأَلَ حَضَرَ وَاسْمُ نَفْسِهِ وَكَانَتْ فِي الدُّخْنِ وَهَكَذَا ذِكْرُ مُحَمَّدٍ فِي الْأَصْلِ وَهَذَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ اسْمَاعٍ نَفْسِهِ لَوْ جَبِنَ أَحَدُهُمَا أَنْتَ جَعَلَ اسْمَاعُ نَفْسِهِ
حَصْرًا وَالْقِرَاءَةَ فِي نَفْسِهِ مَخَافَتُهُ وَاجْتِهَادُهُ فِي الْخَافَتِهِ وَلَا عَمَلُ فِي الْأَوَّلِ عَمَلُ
الْجَهْرِ أَوْ يَقُولُ جَعَلَ اسْمَاعُ نَفْسِهِ فُسْمًا لِلْقِرَاءَةِ فِي نَفْسِهِ وَقِسْمُ السَّمْعِ لَا يَكُونُ
فُسْمًا لَهُ وَالْمَانِي لَوْ كَانَ اسْمَاعُ نَفْسِهِ دَاخِلًا فِي الْقِرَاءَةِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّ اسْتِفَادًا
مِنْ قَوْلِهِ أَنْ سَأَلَ فِي نَفْسِهِ فَلَوْ قَوْلُهُ وَأَنْ سَأَلَ اسْمَاعُ نَفْسِهِ مَكَرًا خَالِيًا عَنْ
الْقَائِدِ وَالْعَرَفِ غَيْرُ مَخْبِرَةٍ هَذَا الْبَابُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِسَمْعِهِ وَبِشَيْءٍ وَقَالَ الْكَلَوَانِي
الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا حُزْرًا مَسْمُوعٍ نَفْسِهِ وَسَمِعَ مِنْ نَفْسِهِ وَتِلْكَ الْمُرْعَانِي قَالَ أَبُو حَضَرَ
اسْمَاعُ نَفْسِهِ لَا يَدْمُنُهُ وَقَالَ غُلَا الدِّينِ فِي مَخْتَلَفَاتِهِ الصَّحِيحُ عِنْدَكَ أَنْتَ بَعْضُ
الْبَصَرَاتِ بِحِفْظِ سَمْعِهِ وَتِلْكَ بَعْضُهَا سَمْعُ طَسْمَاعٍ عَنْهُ فِي الْبَيْعِ لَوْ جَاءَ الْمُسْتَرَكِ
بَصَاحُهُ إِلَى فَمِ الْبَايَعِ فَسَمِعَ بِحِفْظٍ وَلَوْ سَمِعَ الْبَايَعُ نَفْسَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْمُسْتَرَكِ
لَا تَحْفِظُ وَلَا تُحَدِّثُ وَلَا تَدُلُّ وَلَا تَأْمُرُ وَلَا تَنْهَى مِنْ بَعْثٍ بِحَثِّ السَّمْعِ لَا تَحْتَلِثُ لَنْ
مِنْ طَرَا حَثٍّ وَجُودًا لَمْ يَمُوعِ وَلَمْ يُوجَدْ عَلَى هَذَا خِلَافٌ دَلَّ عَلَى حُكْمِ تَغْلِيقِ
بِالنَّطْقِ كَالْبَيْعِ وَالْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْخُفِّ وَالْعَلْفِ وَالْإِبْلَاءِ وَالْمَنْزِلِ وَالْإِسْمَاءِ
وَالْكِبَرِ وَآخِرُهُمْ أَحْمَدُ وَالسَّمْعُ وَجُودُهُ عِنْدَ الثَّلَاثِ وَعِنْدَ ذَلِكَ وَأَنْ يَكُنْ كَلِمَةً
فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَحْمَدُ فِي الْأَنْفُسِ وَأَنْ يَكُنْ أَحْمَدُ فِي الْأَنْفُسِ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ
فِي الْفَضْلِ لَا يَفْسِدُ وَتِلْكَ الْمَنَافِعُ وَبِالْإِذْنِ الْخَافَتِهِ أَنْ سَمِعَ نَفْسَهُ وَادَى
الْجَهْرُ أَنْ سَمِعَ غَيْرَ وَمَا ذُوْنُ ذَلِكَ لَا يَخْذُلُهُ وَتَذَكَّرْنَا خِلَافَ ذَلِكَ
وَتِلْكَ الْكَلَوَانِي قَوْلُهُ أَنْ سَأَلَ حَضَرَ وَاسْمُ نَفْسِهِ هَذَا احْصَا الْأَصْنَافَ إِذَا دَخَلَ الْجَهْرُ
عِنْدَهُ أَنْ سَمِعَ نَفْسَهُ وَأَقْصَاهُ أَنْ سَمِعَ عَنْهُ وَقَوْلُهُ أَنْ سَأَلَ حَضَرَ وَاسْمُ نَفْسِهِ

وَأَن سَاخَفَتْ لَأَنَّهُ لَسْتُ حَلْفًا مِنْ سَمْعِهِ هَذَا الْعَبِيلُ لَا سَقِيمَ عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ
لَأنَّ الْجَهْرَ سَمَاعٌ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ بِي حُفْرٍ وَلَوْ قَالَ الْمُنْفَرِدُ فَمَا جَهْرٌ بِمَا جَبَّارَانِ
تَبَا جَهْرٌ وَاسْمُهُ بِنَفْسِهِ وَعَنْهُ وَأَن سَاخَفَتْ وَاسْمُ بِنَفْسِهِ لَا عِبْرَةَ يَسْفَعُ بَعْلِيلَهُ
لَأنَّهُ لَسْتُ حَلْفًا مِنْ سَمْعِهِ وَلَيْزَنَ بِنَفْسِهِ بَعْلِيلَهُ يَقُولُهُ أَن سَاخَفْتُ فَاسْمُ بِنَفْسِهِ لَا
أَمَّا نَسْتُ فِي حَقِّ بِنَفْسِهِ وَالْإِمَامُ سَمِعَ عَنْهُ وَبِمَنْزِلِ أَنْ يَقَالَ الْإِمَامُ الْمَطْلُوعُ هُوَ الَّذِي
سَمِعَ عَنْهُ لَا الْإِمَامُ فِي حَقِّ بِنَفْسِهِ لَا عِبْرَةَ يَسْفَعُ بَعْلِيلَهُ عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ الْعَبِيلُ الْأَوَّلُ وَدُونَ
الْبَاقِي قَوْلُهُ وَأَذَى فَمَا يَجْرِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ إِيَّاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ وَدُرْهَانَ الْمُعْتَنَى وَلَا يَلْتَمِزُ أَنَّ تَعْيَارَ وَابِهِ
طَوِيلُهُ كَأَنَّهُ الْكَرْخِيُّ وَابِهِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو زَيْدٍ عَنْ أَبِي حَنِفَةَ رَوَاهُ الْأَصْلُ
وَنَسْتُ رَوَاهُ الْقُدْرِيُّ مَا سَمِعَ لَوْلَهُ اسْمُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَنْتُ السَّامِعُ يُرِيدُهُ مَا دُونَ
بِلَايِهِ مِثْلُ لَمْ يَلِدْ لَمْ يُولَدْ قَالَ الْقُدْرِيُّ هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ قَالٍ
أَقْرَبُ مَا حَكَى مِنَ الْفَرَانِ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَانِ تَفْكِيلٌ وَلَوْ كَانَتْ بِلَايُهُ الْقَصِيرُ
كَلِمَةً وَاحِدَةً مِثْلُ مَذْهَبَيْنِ أَوْ عَرَفَا وَاحِدًا مِثْلُ صِرَاقٍ أَوْ نَوَافٍ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِيَّاهُ عِنْدَ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ اخْتَلَفَ الْمَشَاحِجُ فِيهِ وَالْمُرْعَنَائِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ
لَا جُزْءُهَا وَقَالَ الْكَلَوَانِيُّ لَأنَّهُ سَمِعَ عُمَارًا بِالْأَوَّلِ وَرَوَى ابْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي حَنِفَةَ أَنَّ
أَذَى مَا حُوزَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثُ أَمَاتٍ مِثْلُ أَنَا عَطَلْتُ
الْكُوثَرُ أَقْصَرُ سَوْنٌ فِي الْفَرَانِ وَأَن مَرَّ ابْنُ أَبِي وَاسِيلٍ مِثْلُ أَقْصَرُ سَوْنٌ فِي الْفَرَانِ
لَا حُوزَ فِيهِ نَوَادِنَا الْمُحَلِّي عَنْ أَبِي يُونُسَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَحْسُنُ الْأَوَّلَةَ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ يَقْرَأُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَلَا يَكْرَهُهَا حُوزَ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُ
أَبِي حَنِفَةَ وَنَسْتُ فَنَادَى الْمُرْعَنَائِيُّ لَوْ قَرَأْتَهُ الْكَرْخِيُّ أَوْ الْمَدَائِسُ بِدُونِ الْقَلْبِ
الصَّحِيحُ عِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ أَنَّهُ لَا جُزْءُهَا قَالَ ذَلِكَ عَنْهُ الْقَاضِي عَمَادُ الدِّينِ وَغَامَّةُ
الْمَشَاحِجِ عَلَى حَوَازِهَا وَلَوْ قَرَأَ ابْنُ الْكَرْخِيِّ أَوَّلَ التَّوَارِثِ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ اخْتَلَفَ الْمَشَاحِجُ
فِيهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِفَةَ فَيَلْزَمُ لَأنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ إِيَّاهُ نَامَةً وَكَلِمَةً
عُوزَ لَأنَّ عَصَاهُ يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ أَمَاتٍ قَصَارُفُ لَأنَّ عَمْدَهَا يَسْغِي أَنْ حُوزَ
عِنْدَهَا الصَّوْلُ وَلَوْ قَرَأَتْهُ ابْنُ يَمْرُوتَ مِنْ أَوَّلِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَنَّهُ مَرَّارًا حَتَّى يَلْمُ قُلَّةَ

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الكتاب من كتب الله

في فتاوى المرحوم
سلطان المسلم
بالقيد في راعين
فهم وتاخير
بغارة فراجع

انه تامة لا يجوز وقوله في توجيه قولها لانه لا ينبغي قاربا بدونه فاشبهه براه مادون
 الابه وقد تقدم حوايه ومنع عدم اجزأ ما دون الابه قول في السفر بقرا
 فلتخذه الكتاب وابه سنون شالاه عليه السلام قرات في السفر بالمعوضين قال شبط
 ابن اخو زكريا كاهن متفق عليه وثبت سنن اي داود وسنن اي بكر بن اي سبيه
 انه عليه السلام قرات في الصبح بالمعوضين وعن اي سويد قال خرجنا مع عمر عجا
 فضلنا الفجر بالمترو ولا خلاف في شروق عن عمر بن ميمون قال صلى بنا عمر الفجر في
 السفر بقرا قبل ان تها الكافرون وبل هو الله احد وعمر الاعشى عن ابن عمر قال
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بقروا في السفر بالسوا العصار وعن
 اي وائل قال صلى بنا ابن مسعود في السفر بقرا ما خرجني اشرايل الحمد لله
 الذي لم يخذولنا ثم رفع ذكر ذلك ان في سببه وعن المزنا عازب انه عليه
 السلام كان في سفر فصلى العشاء الاخره وقرأت اخذ في الركعتين بالسنن قال وما سمعت
 احدا احسن صوما او قرأه منه ورواه البخاري ومسلم ذكر انه حمله قبل اسلامه
 واداه بعد ومثله فليل لان السفر طنه المشقة والغيب فثابت الخفيف
 وفيه دليل صاحب الكتاب لان السفر في انقطاع شط الصلاة ومثله في
 قاضي خان فظن ان السفر لم يثبت في انقطاع شطرها ولا هذا من اجل صلاة
 السفر الاصل وحسن حديث عائشة رضي الله عنها قالت فرصت
 الصلاة ركعتين فامر صلاة السفر ورديت صلاة اخبر خريجه مسلم وانما
 تكون الانقطاع ان لو وحنا الصلاة في الحضر او لا ارجاء سقطت في
 السفر ركعتان واحديث كلقه قال وهذا اذا كان على حلة من السير
 فان كان ثابا امدا وقرأت في الفجر نحو سنون البروج والاستساق لان
 يمكنه مراعاة السنه مع الخفيف قلت قد ثبت انقطاع الشطر على
 نفس السفر من غير تفصيل ثم جعل ما بين في الخفيف من ان الاول
 مسعى ان يكون في القراه في السفر من غير تفصيل بل اولي عما ذكر
 وفي قاضي خان وفيه هذا في حال الضرورة وقد ثبت في الحديث انه قول
 وهو ظاهر لان نفس السفر عنا وعذاب والاحكام ردت على مسند من غير

نظر

سنة ٢

اعتبار عنهم ونفرت في الحضر في الركعتين اربعين ايه او خمسين ايه سوى
 فلتخذه الكتاب وثبت في سنن اربعين ايه او خمسين ايه او ثمانين ايه او ثمانين
 بقرا في الحضر في الركعتين اربعين ايه او خمسين ايه او ثمانين ايه او ثمانين
 الفاتحة قال هكذا ذكر في الجامع والطحاوي ومحمد بن حبيب الصلاة انه بقرا
 مائة الى مائة ايه قال ما ذكر في كتاب الصلاة اقل ما تقرأ فيهما وما زكري عن
 اي حنيفة الترمذي ما تقرأ فيهما وما ذكر في الجامع الصغير والطحاوي الوسط
 وصل في الوقت ان كان المسجد على منظر الطريق وصل خلف الإمام دووا
 الحجات والضعف تقرأ فيهما بالاربعين وان لم يكن كذلك واهل المسجد
 في الفرائض وهم زهاد عباد لا ينقل عنهم الطويل يقرأ فيهما بالمائة واكثر
 وجمع بين الغليظ والاسفان وان لم يكونوا زهادا ولا فيهم ذو حاجة ولا ضعيف
 فانه يقرأ بالمحسين او السنين فيهما ويصنع في الاسفار وقال المرحماني في
 فقرأ الإمام بالاربعين ايه للحكالي وسنن للاوشاط ومثلين السنين في المائة
 للزهاد الذين لا يملون وقيل يقرأ بالاربعين ايه اذا كانت الاي طوالا لسنون الله
 وخمسين ايه الى ستم اذ كانت او شاطا وما من السنين الى المائة اذا كانت
 بصار لسنون الرمل والمدثر والرحمن وفي الجامع الصغير لقاضي خان والمستحب
 في الفجر في الركعتين ان يقرأ اربعين ايه سوى الفاتحة وفي رواية خمسين ايه وفي
 رواية سنن الى مائة قال ومشاخنا وقوا بين الزوايات فقالوا في الستة
 بقرا مائة وفي الصنف يقرأ اربعين ايه سوى الفاتحة وفي اخبر خمسين
 او ثمانين وقيل بخبر حال القوم كما تقدم وقيل بخبر حال نفسه فان كان
 حسن الصوت بقرا مائة وان كان بخلاف ذلك لا يقرأ على الاربعين وقيل
 ينظر الى زمن الاستغفار وقلتها وفي الظاهر مثل ذلك وفي الاصل او دونه
 وفي كتاب الصلاة في الظاهر بالاربعين ايه او ثمانين ايه سوى الفاتحة وفي
 الجامع الصغير يقرأ في مثل الفجر او دونه وقيل يقرأ في مثل ما تقرأ في
 الاول من الفجر وفي العصر قد عشرين ايه سوى الفاتحة وروى الحسن بن
 ابي حنيفة في المجرى ان العشاء مثل الظهر وفي طاهر لم وانما يصل العصر

في قوله الله
 وقوله هاهنا

وَنَزَلَتْ فِي الْمَغْرِبِ بِقِرَاءَةِ الْمُفَضَّلِ خَمْسَ آيَاتٍ أَوْ سِتًّا كَمَا ذَكَرَ الْأَحَادِيثُ
وَلَا مَا نَالُوا وَرَدَتْ ذَلِكَ عَنْ جَاهِلِيٍّ سَمِعَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ
ثَقَافَ وَالْمُرَانِ الْحَمْدُ وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بِعَدْلِ الْخَصْفِ وَكَانَ يَقْرَأُ فِي
الظُّهْرِ بِالْبَيْلِ إِذَا غَشِيَ وَفِي الْعَصْرِ بِخُذْلِكٍ وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ
وَرَأَاهُمَا مُسْلِمٌ وَأَحَدٌ وَعَنْ أَنَسٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ قُلْ أَتَمَّا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَرَأَاهُ مِنْ جَدِّهِ وَعَنْ
أَبِي بَرَّةٍ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصِلُ الصُّبْحُ مَضْرُوفَ الرَّجُلِ مَعْرِفَ حَلِيسَةٍ
وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّجْمِ أَوْ أَحَدَهُمَا مِائَتَيْ سِتِّينَ إِلَى الْمِائَةِ وَرَأَاهُ الْخَارِجِيُّ
وَمُسْلِمٌ وَفِي رَوَايَاتٍ مُسْلِمٌ يَقْرَأُ فِي الْهَجْرَةِ مِائَتَيْ سِتِّينَ إِلَى الْمِائَةِ وَعَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْهَجْرَةِ ثَمَنَ مِائَةٍ
أَلَمْ يَزَلْ يَتَجَدَّدُ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ رِوَاةُ الْخَارِجِيِّ وَمُسْلِمٌ وَعَنْ أَبِي
بَرَّةٍ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ فِي الْعَتَا الْآخِرَةَ بِالسُّمْنِ وَطَحًا قَامًا وَحَوَّهَا
رِوَاةُ الشَّيْخِ وَالتِّرْمِذِيِّ وَقَالَ أَحَدُهُمَا حَسَنٌ وَعَنْ جَاهِلِيٍّ أَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ ثَمَنَ مِائَةٍ وَبِكَ الْأَعْلَى وَفِي الصُّبْحِ بِأَطْوَلَ مِنْ
ذَلِكَ رِوَاةُ مُسْلِمٍ وَفِي حَدِيثٍ حَسَنٍ مِنْ طَبَعٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ وَعِنْدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَأَتْ فِي الْمَغْرِبِ
سُورَةَ الْأَعْرَافِ فَرَقَهَا فِي الرَّجْمِ رِوَاةُ الشَّيْخِ فِي هَذَا الْخِلَافِ
حَسَبَ الْأَحْوَالِ وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ مِنْ خَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَوَدَّ
أَنَّهُمْ يُوَرِّدُونَ التَّطَوُّلَ وَيَطْوِلُونَ وَفِي وَدَّ أَنْ يُوَرِّدُوهُ لَعَزَّ وَجَّ وَفِي نَفْسِهِ
وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَمْرَ الْفَضْلِ وَهُوَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ الْمَثَلَةَ
فَقَالَتْ يَا بَلِيٍّ وَلِلَّهِ لَقَدْ دُرِّي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةُ أَهْلًا أَفْرَمًا سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُهَا فِي الْمَغْرِبِ وَرَأَاهُ الْخَارِجِيُّ وَمُسْلِمٌ
وَفِي حَدِيثٍ حَسَنٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَا مَعْزُوفَتَا زَانَتِ أَوْ فَا زَانَتِ
وَلَوْ لَا صَلَّيْتُ سَبَّحَ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسُ وَضَحَاكُهَا وَالْبَيْلُ إِذَا غَشِيَ
وَأَفْرَاسِمُ رَبِّكَ مَضْفُوقٌ عَلَيْهِ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَا

رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قُلَانِ لَهَامٍ كَانَ
مَالِدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَارٍ فَصَلَّيْتُ حَلْفَهُ وَكَانَ يُطِيلُ الرَّجْمِينَ مِنَ الظُّهْرِ وَكَانَ
الْآخِرِينَ وَكَانَ فِي الْعَصْرِ وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِرَاءَةِ الْمُفَضَّلِ وَيَقْرَأُ فِي الْعَتَا
بِوَسْطِ الْمُفَضَّلِ وَيَقْرَأُ فِي الْغَدَاةِ بِطَوَالِ الْمُفَضَّلِ وَرَأَاهُ الشَّيْخُ وَأَحَدُ سَادَةِ
صَحْبِهِ وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ وَقَرَأَ الشَّيْخُ اسْتَقْتِ مَسْجِدَ
فَعَلَتْ لَهُ فَقَالَ سَيِّدُ خَلْفِ أَبِي الْقَسَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَقْرَأُ عَلَيْهِ وَقَرَأَهَا
عَمْرٌ فِي الْعَتَا وَكَانَ عَمْرٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقْرَأُ فِي الْعَتَا بِوَسْطِ الْمُفَضَّلِ وَفِي الظُّهْرِ
بِأَوْسَطِ الْمُفَضَّلِ وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِرَاءَةِ الْمُفَضَّلِ وَرَأَاهُ أَبُو حَفْصٍ مِنْ سَاهِبِينَ بِسَنَادِهِ
وَبَعَثَ أَبُو كُرَيْبٍ إِلَى سَيِّدِهِ قَالَ التَّوَاوَى نَحْنُ الْمُفَضَّلُ لِكَرَمِ الْفُضُولِ فَشَدَّ
وَقِيلَ لَهُ الْمَشْخُوحُ فِيهِمْ آخِرُ قُلْ أَعُوذُ مِنَ النَّاسِ بِالْإِخْلَافِ وَاحْتَلَفُوا
فِي أَوَّلِهِ وَقَبْلُ مِنْ سَوْنِ الْقِتَالِ وَقَالَ الْكَلْبِيُّ وَقَعْنَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ الْحَجَرَاتِ
وَهُوَ السَّبْعُ الْآخِرُ فَالطُّوَالُ مِنَ الْحَجَرَاتِ إِلَى التَّمَاذَاتِ الزُّوجِ وَالْأَوْسَاطِ
مِنْهَا إِلَى الْمَحْنِ وَالْفَضَائِلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْآخِرِ الْفَرَادِ فِيهِ فِي الْحِكَامِ الْقُرْآنِ
وَقِيلَ مِنْ قَافٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذِهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ وَحَدَّثَ الْفَاضِلُ بِمَا فِيهِ
أَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِهِ وَهُوَ غَرِيبٌ وَقَالَ أَنَسُ بْنُ سَوْنٍ وَالصَّحِيحُ إِلَى النَّاسِ فِي لَمِ
فِي مَحْضَرِ النَّجْمِ الْحَيْطِ وَالسُّورَةُ هَمْزٌ وَلَا هَمْزٌ لِقَائِهِمْ تَرْكُهَا شَهْرٌ وَاصِحٌ
وَمِنْهَا الْعَرَانُ الْعَزِيزُ وَالْأَوَّلَانِ وَالْآخِرَانِ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَالْأَوَّلِ
بِأَسْأَلِ الْفَعْلِ الْفَضِيلِ وَلَا يَنْصَرِفُ وَبِجَمْعِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ مِنْ أَوْزَادِ
وَلَامٍ فِي الصَّحِيحِ لَا مِنْ أَوْزَادِهِمْ وَلَا مِنْ وَبِجَمْعِ الْغَدَاةِ بِوَسْطِ الْأَوَّلِ أَسْمَاءُ وَصَفَةٍ
فَإِذَا كَانَ صِفَةً لَا يَنْصَرِفُ لِقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ أَوَّلٌ فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ يَنْصَرِفُ فَقَوْلُ
مَارِكٍ لَهُ أَوَّلًا وَلَا أَحَدًا وَلَا يَنْصَرِفُ لِقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ أَوَّلٌ فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ يَنْصَرِفُ فَقَوْلُ
صَلِّ هَذَا يَقُولُ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلَانِ فِي الْمَوْشَاةِ إِذَا كَانَ اسْمًا قَالَ التَّوَاوَى الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلَانِ
فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّفْظِ وَحِينَئِذٍ مِنْ عَدِيٍّ يُقَالُ مِنْ عَدِيٍّ مِنْ عَدِيٍّ مِنَ الْهَكَايِ الَّذِي يَقْدُمُ حَدِّ
يَكُنَى بِالْمُحَدِّثِ قَالَ أَبُو عَدِيٍّ كَانَ مِنْ حِكْمِ قُرَيْشٍ وَسَادَتِهِمْ يُوْحَدُ عِنْدَ السَّبَبِ
السَّلَامُ ثَمَّ الْفَتْحُ وَقِيلَ عَامَرٌ حَمْرٌ وَمَاتَ مَالِدُ بْنُ سَوْنٍ سَبْعَ وَخَمْسِينَ وَفِي سَبْعٍ وَخَمْسِينَ

حَسَنٌ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَوْلُهُ وَسَمِيَ الْمَغْرِبَ عَلَى الْعَجَلَةِ وَالْخَفِيفَ الْفَوْقَ وَتَأَخَّرَ بِهَا مَكْرُومٌ
 وَالْعَصْرَ وَالْحَتَا سَتَجِبَ فَتَمَّ التَّأَخُّرُ وَقَدْ بَقِيَ أَنْ يَنْتَظِرَ بِلَيْتِهِ وَفِي تَعْيِيرٍ مُسْتَجِبٍ
 مَوْفِقًا مَلَاوِي شَاطِطَ فَلَتْ هَذَا الْعَقْلُ مَا شَرَفَتْ فِي الْعَصْرِ عَنْ ظَاهِرِ الْعَسَا أَذْ
 سَطَوِ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا لَا يَنْفَعُ فِي وَقْتٍ مَكْرُومٌ لِأَنَّهُ تَأَخَّرَ بِهَا إِلَى النِّصْفِ مِنَ اللَّيْلِ وَالْعَقْلُ
 الصَّحِيحُ أَنْ يَنْتَظِرَ وَقْتُ التَّوَمِّ بِمَا تَأَخَّرَ وَتَطَوَّلَ فِي الْقِرَاءَةِ فَحَصَلَ التَّغْيِيرُ
 وَالْعَقْلُ بِاللَّحْظِ الْخَلْفَةِ التَّوَمِّ عَلَيْهِمْ حَسَدٌ قَوْلُهُ وَيُطِيلُ الرَّجُلُ
 الْأَوَّلِي مِنَ الْعَمَلِ عَلَى اللَّابِنَةِ الْآخِرَةِ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ وَأَعْيَقَ
 اصْتِحَانًا عَلَى اطَّالَةِ الرَّجُلِ الْأَوَّلِي عَلَى اللَّابِنَةِ الْآخِرَةِ وَفِي الْجَزْرِ وَعِنْدَ السَّافِي سَوِيٌّ مِنْ
 الرَّجُلِينَ فِي الصَّلَاةِ لَهَا دَلِيلٌ فِي الْمَذْهَبِ وَبِهِ قَالَ الْأَمْرُ مِنْ الشَّافِعِيِّ
 وَخِذَا النَّوَاوِي قَوْلُهُ فِي الرَّجُلِ الْأَوَّلِي الْقِسْمُ الْيُسْوِيهِ مِنْهَا وَسَيُتْلَى بِاللَّحْظِ وَالْآخِرَةِ
 وَأَعْيَقُوا عَلَى كَرَاهِيئِهِ اطَّالَةَ اللَّابِنَةِ عَلَى الْأَوَّلِي الْأَمَّا الْكَافِيَةُ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ
 يُطِيلَ اللَّابِنَةَ عَلَى الْأَوَّلِي وَالْمَرْغَبَانِ الْمَطْوِي تَأَخَّرَ بِهَا إِنْ كَانَ مِنْهَا مَقَارِبُهُ
 فَازْدَلَّتْ الْأَمَاتُ مَعَاوِدُهُ مِنْ حَيْثُ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ فَجُزْءُ الْكَلِمَاتِ وَالْأَحْزَابِ
 وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَقَاوَاتُ بِاللَّحْظِ وَاللَّحْظُ وَاللَّحْظُ وَاللَّحْظُ وَاللَّحْظُ وَاللَّحْظُ
 إِيَّاهُ وَفِي اللَّابِنَةِ الطَّوِيلُ مِنْ عَشْرَاتٍ وَعَشْرِينَ إِيَّاهُ وَهَذَا لِسَانُ الْأَوَّلِيهِ وَفِي
 قَاضِي خَانَ طَوِيلَ اللَّابِنَةِ عَلَى الْأَوَّلِي مَكْرُومٌ إِنْ كَانَ يَكُونُ لَهَا طَوِيلٌ مِنْ
 الْأَوَّلِي سَلْثَاتٍ فَصَاعِدًا وَلَا مَعْتَبَرَ بِاللَّابِنَةِ وَالْأَوَّلِي هَذَا كَرِهَتْهُ الْحَابُ لِلْمُجْتَمِعِ رَوَاهُ
 أَبُو قَادَةَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ الْأَوَّلِي بِأَمِّ الْكَلَامِ وَتَوَرَّعَ فِي
 الرَّجُلِينَ الْآخِرِينَ بِفَتْحِ الْكَلَامِ وَسَمِعْنَا إِيَّاهُ أَحْبَابًا وَطَوِيلَ فِي الرَّجُلِ الْأَوَّلِي
 مَا لَا يُطِيلُ فِي اللَّابِنَةِ وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ مَسْقُوعًا عَلَيْهِ زَادَ
 أَبُو دَاوُدَ وَفُطِنَا أَنَّهُ يُزِيدُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الرَّجُلِ الْأَوَّلِي وَجْهَ التَّمَسُّكِ
 بِهِ إِنْ الْمَرَاوِي تَعَرَّكَ أَنَّهُ كَانَ يُطِيلُ الْأَوَّلِي عَلَى اللَّابِنَةِ وَسَوِيٌّ مِنَ الْفُجْرِ وَسَيُتْلَى بِالصَّلَاةِ
 فِي ذَلِكَ وَالْفُجْرُ مَسْقُوعًا عَلَيْهِ وَوَجْهٌ قَوْلُكَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي
 الرَّجُلِ الْأَوَّلِي بِاللَّحْظِ وَفِي تِسْعِ عَشْرِينَ إِيَّاهُ وَفِي اللَّابِنَةِ بِاللَّحْظِ وَفِي تِسْعِ عَشْرِينَ
 إِيَّاهُ وَلَا يَجِيفُهُ وَآيُ يَوْسُفَ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُمَا مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

فِي التَّحْرِكَ دَاوُدَ وَسَامُو
 الصَّلَاةُ عِنْدَ عَمَدِ
 وَبِهِ قَادَةُ النَّوَاوِي
 وَاحِدٌ وَعِنْدَ عَمَدِ
 لَا يُطِيلُ الْأَوَّلِي عَلَى
 اللَّابِنَةِ ٩

مَقَامُ الْأَوَّلِي
 الْخُصْرَةِ

هَذَا

أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّجُلِينَ الْأَوَّلِيْنَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ زَيْلًا مِنْ
 إِيَّاهُ وَفِي الْآخِرِينَ قَدْ ذُكِرَ عَشْرًا أَوْ قَالَ نِصْفَ ذَلِكَ وَفِي الْعَصْرِ فِي الرَّجُلِينَ
 الْأَوَّلِيْنَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْ قُرِئَ خَمْسٌ عَشْرَ إِيَّاهُ وَفِي الْآخِرِينَ قَدْ نِصْفَ ذَلِكَ رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ وَاحْتَدَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّجْدَاتِ
 الْمَرْجُوحِ وَالسَّجْدَةِ وَالطَّارِقِ وَخَوَّاهَا وَهِيَ سَقَارَانِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالشَّيْخُ وَالْمَرْيُوكِيُّ
 وَحُسَيْنُهُ وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْحَمْدِ بِسُورَةِ الْبَقْعَةِ وَالْمَنَافِقَةِ وَهِيَ سَبْعٌ وَأَرْبَعُونَ آيَةً وَالرَّجُلِينَ
 اسْتَوَاتَ وَحُوبَ الْقِرَاءَةِ وَبِسُورَاتٍ فِي مَقْدَارِهَا إِذَا تَرَجَّعَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ
 عِلَافَ صَلَاةِ الْفُجْرِ فَتَمَّ وَفِي تَوَمِّ وَعَقْلُهُ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَأَنْ كَانَ تَمَّ وَفِي
 الْأَسْفَالِ لَكِنْ يَحْتَاجُ النَّاسُ مِنَ الْحَاجَةِ فَالْقَصِيرُ مِنْ حَيْثُ وَلَا ذَلِكَ التَّوَمُّ
 وَمَا رَوَى مِنْ اطَّالَةِ الْأَوَّلِي عَلَى اللَّابِنَةِ فَحَوْلَ عَمَّا طَلَّتْهَا بِالنَّاسِ وَالْإِسْتِعَادَةُ
 قَالَتْ فِي الْكَلَامِ وَالسُّمَّةِ وَفِي إِعَادَتِهَا فِي اللَّابِنَةِ اخْتِلَافٌ وَرَوَاهُ أَبُو يُونُسَ
 عَنْ أَبِي حَسَنَةَ عَادَ كَالْوَاوِ وَهُوَ الْأَحْوُوطُ وَفِي ذِكْرِنَاهَا فِيمَا نَقْدَمُ فَرَعَ
 إِذَا قُرِئَ الْفَاتِحَةُ وَسُورَةٌ مَعَهَا قُرِئَتْ فِي اللَّابِنَةِ بِكُلِّ السُّورَةِ مَعَ الْفَاتِحَةِ فَلَا بَأْسَ
 بِهِ حَتَّى قَالَ الْأَصْحَابُ لَوْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي الْأَوَّلِي ثُمَّ قَامَ إِلَى اللَّابِنَةِ بِهَا
 نَعْنَاهَا وَعَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقَرَأَ مَعَهَا
 إِذَا زِلْزَلَتْ الْأَرْضُ ثُمَّ قَامَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقَرَأَ إِذَا زِلْزَلَتْ الْأَرْضَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَفِي الْخَارِجِي أَنْ جَلَّ كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ فَأَوْقَعَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةً لَهُ أَجْمَعَ مِنْ سُورَةِ تَعْمُرُ الْفَاتِحَةَ
 فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ عَمَلُهُ وَعِنْدَ الْأَكْبَرِ ذَلِكَ دَرَجَاتٍ مِنْ إِيَّاهُ سَبْعَةٌ عَنْ مَعْنٍ
 أَبِي حَسَنَةَ قَالَ لَا تَقْرَأُ فِي الرَّجُلِينَ سُورَةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَفِي رَكْعَةٍ وَقَالَ أَبُو نَكْرٍ مِنْ عِنْدِ الْأَكْبَرِ
 لَا يَجْمَعُ مِنْ سُورَةِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَفِي رَكْعَةٍ وَفِي رَكْعَةٍ خَالِدًا بِحَسَنِي فَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَفْرُقَ
 مِنْ سُورَةِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَفِي رَكْعَةٍ وَلَا أَنْ يَجْمَعَ التَّوَمَّ وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ حَدَّثَنِي مِنْ
 سَمِعَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ اعْطِ كُلَّ سُورَةٍ مِنْ الرُّجُوعِ وَالسُّجُودِ وَشَلَّةٍ
 عَنْ أَبِي عَمْرٍ وَآبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَامِيِّ قَالَ كَانَتْ أَوْ جَعَلَ الطَّارِقُ وَالْأَوَّلِي أَفْضَلَ
 الصَّلَاةَ طَوِيلَ الْقَامَةِ فَهَذَا أَجْمَعٌ عَلَى مَا خَالَفَ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِأَجْمَعٍ مِنَ السُّورِ

اكثر من ركعة وقد فعل ذلك الصحابة والتابعون قال وسنت عن عمر انه فعله
 قلت ذكر في الحديث ان اربعة من العلماء حتموا القرآن في ركعة واحدة
 وهم عثمان بن عفان وكنان بن جابر وسعيد بن جابر وابو جعفر رضي الله عنهم
 قال من جهة النظر فاننا فافهمنا الكتاب مع سون اخرى في ركعة واحدة فالنظر
 على ذلك ان يكون سائر السور كذلك وفي الحديث وابل قال جابر بن
 مسعود فقال قرأت الفصل اللبنة في ركعة واحدة فقال ابن مسعود هذا
 كنه السور لقد عرفت النظر في ان كان رسول الله يقرأ سورتين في ركعة
 سون من الفصل سورتين في كل ركعة رواه الطبري ومسلم والهداية في
 في القراءة والقطع يقال هذا القرآن هذا السورة وسورة وان جمع بين
 سورتين في ركعة وسورتين سورتين وسورتين في ركعة وان قرأ من السون في ركعة
 وبعضها في الثانية الصحيحة لا يكره وقبل يكره ولا يسن ان يقرأ في الركعة
 من وسط السون ومن آخرها ولو فعل لا بأس به يقال ذلك عن بعضه اني
 جعفر ولو قرأت الركعتين من آخر سون او قرأت السون بكاملها ان كان آخر السون
 الاخر السون بكاملها ان كان آخر السون الفصل بعد ان يقرأ فيها اخر سون واحدة
 لا اخر سورتين وان اسفل من ايه الى ايه وسهيا ايات يكره في ركعة واحدة
 وفي الركعتين ان كان بينهما سون لا يكره وان كان سورتين يكره وقبل لا يكره
 اذا كانت السون طويلة وقبل لا يكره على الاطلاق يكره ان يقرأ سون او ايه
 في ركعة ثم يقرأ في الثانية ما فوقها وعليه جمهور الفقهاء ذكر ذلك ابو الحسن
 ابن بطال في شرح الطحاوي الكاري ولم يروا ذلك من عمل الناس عن عبد الله
 انه سئل عن من قرأ القرآن شحوا فقال ذلك من عمل الناس عن عبد الله
 ثم يقرأ سون قبلها في النظر وفيه قال احمد لم يكرهه ملك في كذا
 يرد سون في ركعة عن ملك لا بأس به وروي ان الحسن عنه انه سئل عن
 كبري قل هو الله احد يكرهه وقال هذا مما احدثوه وروي عن
 عبد الله بن الحسن عن محمد بن عيسى القرظي قال من قرأ قل هو الله احد في
 سجدة الفجر احد عشر مرة في سنة في الجنة ذكره ابن بطال وفي

اربع ركعات
 القرآن

الذخير لو كراهيه واحد في التطوع لا يكره ذلك فقد ثبت عن جماعة من السلف
 انهم كانوا يحسون للسنن مائة العذاب او يحوفوا بالرحمة او الجاذ كراين
 رواه في احراز فضاه مصر عن بعض سون مصرانه من الفاصي اي بكرة
 بكارتين فبكرة الكراوي من اولاد اي يكره بيع من اكرت مؤلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم يصرف من المتوكل في دخلها يوم الجمعة لمان المال خلون
 من حادى في اخر سنة سنة واربعين وما من وكان احد الفقهاء على مذهب
 الامام اي حنيفه رضي الله عنه وكان من احب علم البصر من مصر حديث عن
 عبد الصمد بن عبد الوارث وصفوا بن عيسى واي داود الطيالسي واي
 عامر الحضري واي عاصم النبل والصبي وغيرهم من المحدثين واخذوا الفقه
 والسروط عن هلال الراي بن يحيى وكان من الكبار والبالين بكتاب الله العزيز
 اول الليل وموت اعرفته صلى وسكى وهو يقرأ الا انها لظي وسكى وما يحاورها
 رضي الله عنه والسوى جمع سواء وهي حلة الرنق السوى الكدان والجلان
 والراش من الادميين ذلك ليس مقبلا يقال زمانه فاشواه اذا لم يصب المقتل
 ذكر ذلك في الصحاح قول **ولست** في شيء من الصلوات فراه سون
 لا يجوز غيرها وقال مالك والسامى واحدا في ظاهره وانتهى عنه لا يصح الصلاة
 شي من القرآن الا بقراءة السور وقد تقدم وجه ذلك وقال الرسول رب
 ان قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا وكره ان يوتي من القرآن لشي من
 الصلوات مثل ان يقرأ الم السجدة وهل انى على الانسان حسن من الذم
 في صلاة الفجر يوم الجمعة وسون الجمعة والمنافعة من صلاة الجمعة قال
 الاسجاني والطحاوي هذا اذا راه حتما واجبا لا تحرى عنها او راي القراءة
 بعينها مكره وهذا اما لو قرأته تلك الصلاة به كما يقرأ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او ناسا به او لاجل السمر عليه فلا راحة في ذلك وسيله في
 المحط لمن شرط ان يقرأه ذلك الحان لا يلاطن الجاهل العمى انه لا يجوز
 عنه ذلك وحلى عن الشيخ نقي الدين محمد بن رزين رحمه الله عليه انه صلى صلاة
 الفجر يوم الجمعة اما ما ولم يقرأ فيها سون السجدة فلما انصرف منها قال

الفجر

له رجل اذا كان الانسان لا يحسن صلى فكيف تقدم وتصل اماما بان تنزل العولم
 غالمهم على اعتقاد نطلان الصلاة ترك شوق التجدد دون سواه هل اني
 على الانسان وما يحلم على ذلك هذا الزلم السافه فراه سور السجده دون
 هل اني وقال في الحواشي لم يقل الما من عن السلف وكان محذرا وسرا لأمور
 محذرا منها وقال الخلف ابو جعفر الطحاوي قرار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في العبد من عاف واقترت الساعة فلم يعن فيما سواه الا على الغاشية ورا
 في الجمعة فخر ما ذكرتها عن النعمان بن سنان انه عليه السلام كان يقرأ في الركعة
 الثانية هل انك كحدث الغاشية فيجعل على انه قرا هذامن وهذامن وفيه
 دليل على انه لما قنت في القراء في الصلاة وان لم يصل ان يقرأ في السجدة
 واية سور ثمان من القرآن وقال السعي بن ان يقرأ في صبح يوم الجمعة الم منزل
 السجدة في الركعة الاولى وهل اني حيا لها في الثانية وفي ذكرنا الجواهر عن
 ذلك وروى ابن وهب عن مالك انه لا يقرأ السجدة في الركعة وروى عنه
 اشهب انه لو كان ذلك للامام اذا صلى جماعة لم يقرأ في الركعة الثانية
 هجران تلك في القرآن وليس فيه شيء يوجب واهتمام بعصيل عضه على بعض وكلام
 الله تعالى طه في العسل سوا عندنا لعامة بذان الله تعالى وسر فيه ما قوله
 ولا يقرأ اليوم خلف الامام اعلم ان الماموم اذا كان يسمع قراء الامام يحرك له قراء
 القرآن خلفه وفيه قال ابن المسيب وعمر بن الزهر وسعيد بن حمر والزهري
 والوري والسعي والبخاري والاسود وان اي سألوا يحسن من عي وقال ابن سمي
 ولا وراعي واكثر اهل العلم وان عي عنه واسر المبارك وابوشلم في عي الكثر
 واستحق واحمد وملك ولا يحسنه القراء خلف الامام في السجدة والجمعة وقال في
 الجواهر يستحب فرائض في السجدة وراي الجهر وقال ابن وهب واشهب وان
 عند الحكم وان حبيب لا يقرأ في السجدة ولا في السجدة وقال السعي في الماموم
 قراء الفاتحة في السجدة واحمرته وفي القدم لا يحسن في الجهر في الماموم منها
 ما يحسنه في الصلاة بخلاف الباشة والراحة فانه يجب فيها قال النواوي وعبد
 ملك واحمد في السجدة قال النواوي واذا قلنا لا يحسن في الجهر في الماموم

ان كان كذا في
 في الفضيلة

والناوي اذا كان لا يحسن في السجدة
 ولا في الركعة الاولى
 ولا في الركعة الثانية

وليس

ما يحسنه في الصلاة بخلاف الباشة والراحة فانه يجب فيها قال النواوي وليس
 كذلك ومثل قول الشافعي قال المتن ولا وراعي وانوزلهم العمومات الواردة
 في احباب الفاتحة وحديث عباد بن الصامت انه عليه السلام قال لما توسل الذين
 قرا وحلفه لا يفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها واد ابو داود
 والترمذي وحسنه وقال الخطابي اسناده جيد لا مطعن فيه قال النواوي
 هو من رواية محمد بن اسحق بن شاذرو هو مدلس ولم يذكر فيه سوى النذر لسقلت
 والملاس اذا قال من فلان لا يحسن حديثه عند جميع المجتبهين مع انه قد ثبت ملك
 وقال ابو زرعة الرازي لا ينقص له شيء وصحة احمد وقال لا يصح الحديث
 عنده ولم يرفعه محمد بن اسحق وروى السفي حاشي عباد وروى احمد بن حنبل عن
 عماد بن عمن التي عليه السلام في طريقه زيد بن واذا قال ابو زرعة هو ليس
 شيء وفيه ايضا ما مع بن محمود بن سعة وهو مجهول قال الزهري في السجدة
 شيء من الحديث بان العراء خلف الامام فما جهر والفرق بين الامام والجمهور
 لا يصح لان فيه اسقاط الواجب لمسنون عازعهم واجم السفي في حديث اي هجر
 ان النبي عليه السلام قال من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فيصير
 لا يقرئ من انا حوز في الامام فقال اقرأ بكت في نفسك ولنا قوله تعالى واذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون قال ابو هريز وسعيد بن المسيب
 واحسن في الزهري ومحمد بن محبوب والزهري وزيد بن اسلم وابو العالبيه كانوا يقرءون
 خلف الامام فمزلت وقال احمد بن حنبل ورواه اي داود اجمع الناس على ان هذه الآية
 في الصلاة وفي حديث اي هريز واي موسى واذا قرأوا فاصنعوا قال ابن قدامة في
 المغني رواه مسلم قلت قال ابن سمي في المستقر رواه احمد بن حنبل في الترمذي قال
 مسلم هو صحيح عندي فيجوز له لم يصحها هاهنا فقال الشافعي عندي
 صحيح وصحته هاهنا انما وصفت هاهنا ما عوا عليه وهذا مسلم حبل
 من خيال ائمة اهل النقل قد حكم بحقه هذا الحديث وعن عباد ورضي الله عنه
 انه عليه السلام قال لا تقرأ احدكم سائما من القرآن الا جهرت بالعراء قال
 التازي فطن رجالة فلم يقات وعمن اي هريز رضي الله عنه انه عليه السلام

أبو عبد الله بن الفضل بن كلاً ولين في الخافته
باب الصلاة الجماعة قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة افضل من صلاة
الفرد سبع وعشرين درجة رواه البخاري ومسلم والقبائل عن اي هير
رضي الله عنه انه عليه السلام قال لو يعلم الناس مكانة النداء والصف الاول
ثم لم يجدوا الا ان يستموا عليه لاستموا عليه ولو يعلمون مكانة الهجير
لاستبقوا اليه ولو يعلمون مكانة العتمة والصبح لا توهما ولو جواروا به البخاري
وسلم والهجير التكبيرة لصلاة الظهر وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى العشاء في جماعة فكأنما
صلى الليل كله رواه مسلم وفي رواية الترمذي ومن صلى العشاء والفجر في
جماعة وعن اي هير رضي الله عنه قال ان شئت الله صلى الله عليه وسلم صلح
الرجل في الجماعة نصف صلاة في سنة وفي سوقه خمس وعشرون ضعفا
وذلك انه اذا توفنا فاحسن الوضوء خرج الى المسجد لاخرجه الا الصلاة
لم يخط خطوا الا دفعت له بها درجة وحطت عنه بها خطيئة واذا صلى لم ينزل
الملائكة تصلي عليه ما دام في الصلاة اللهم صل عليه اللهم اغفر له اللهم
ارحمه ولا تزال في صلاة ما اسطر الصلاة خراجا في الصبح وعن اي
هير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من عاد الى المسجد اوراج
اعتاد الله نزله من الجنة لما عاد اوراج رواه البخاري ومسلم وعن اي هير قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طهر في سنة ثم مشى الى بيت من بيوت
الله ليعضي وضوءه من فرائض الله كانت حطواته لحداه خط خطيه والاخرى
يرفع درجة رواه مسلم وعن اي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان اعظم الناس اجرا في الصلاة ابوهم اليها فاجدهم والدرك
بسطر الصلاة حتى يصلها مع الامام اعظم اجرا من الذي يصلها بم نائم خراجا
في صحتها وعن جابر بن عبد الله قال انت ديارنا من المسجد فاردنا ان
يبع سونا فممن المسجد ففاننا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لم

الح

بكل خطوة درجة رواه مسلم والاحداث في فضل الصلاة ما لمحمد كثر وثم ان
اليه بلغ كفايه قال ابو الحسن بن طالت في شرح البخاري بان الذرعات التي يعقل
بها صلاة الجماعة منعت فيحدث اي هير في اربع قوله ثم خرج الى المسجد لاخرجه الا
الصلاة وهذه درجة وهي نية الصلاة في الجماعة وقوله لم يخط خطوا الا رفعت
له بها درجة وحطت عنه بها خطيئة فهي درجة ثانية وقوله فاذا صلى لم ينزل
الملائكة تصلي عليه ما دام في الصلاة وهذه درجة ثالثة وقوله ان
الحاج في صلاة ما اسطر الصلاة وهذه درجة رابعة وفي حديث اي هير
المقدم لو علم ان مكانة النداء والصف الاول احداث بها نذر ختان
ومنها احاطة النداء الى الصلاة لقوله تعالى احسوا داعي الله وقوله فاسعوا الى
ذكر الله ومنها لزوم الاحتشاع في السير الى الصلاة لقوله عليه السلام اسوا الصلاة
وعلى السكينة ومنها لزوم الذكر في الطرف عن اي سجد اخذ بي قال
من قال اذا خرج الى الصلاة اللهم اني لم اخرج اشرا ولا بطرا ولا ربا ولا سمعة
خرجت انقا سخطك واسغا مرضاتك اسلك ان سجدتي من النار وان يدخلني
بكتك وان يغفر لي ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب الا ان خرج معه سبعون الف
ملك يسعفون له واقبل الله عليه بوجهه حتى يقضي صلاته وهذا
لا يعرف الا سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في شرح البخاري ومنها
السلام عند دخوله المسجد وعند خروجه منه بها نذر ختان عن
اي هير عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فليسلم على النبي عليه
السلام ولينقل الله اعظم من السطان ومنها السلام عند دخول المسجد اذا
كان خاليا فقدر في عن ابن عباس في قوله تعالى اسلموا على النبي صلى الله عليه وسلم
اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ومنها حجة المسجد
عند دخوله وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ومنها ان الحوض في امر الدين
بحرمة المسجد والصلاة وذكر الله قال الله تعالى في سورة اذن لله ان يرفع ويذكر
فيها اسمه وكان عمر بن الخطاب في ذكر الدنيا واللحوظ في المسجد ومنها
احاطة الدعاء في الصلاة وقد قال عليه السلام سلحطان لا يرد بها الدنيا

حضر التلوة الصفة في سبيل الله ومنها اعتدال الصفوف واما منها والارض
فتها والزاق المنك ملكك والقدم بالقدم وان ذلك من تمام الصلاة كما جاء
في الحديث ومنها قوله ربنا لك الحمد اذا قال الامام سمع الله لمن حمده ومنها
شهادة الملايكة لمن حضر الجمعة كما ورد ايضا وهم يصلون وتر كما هم وهم
يصلون ومنها تحريك مواضع الامام والجماعة لهوله عليه السلام اجماع الامام
لوقت يه فلا يحلفوا عليه ومنها فضل تسليمه على الامام ومن الجنب ومنها
فضل الجماعة ومنها الاعتصام بالجمعة من سحر الشيطان لهوله عليه السلام
اصدق في الدين والبدن ولا يجوز على الجماعة كلها السهو قال في الدررجات سبعاً
وعشرين درجة فعون الله تعالى فقلت قوله ان احدكم في صلاة ما انظر
الصلاة وهذه درجة رابعة وقوله لو علم الناس ما في النداء والصف
الاول وهما هتان درجتان في لزوم الذكر في الطريق وكذا ذلك ليس بلزوم
للصلاة في الجمعة وقد جعل النبي عليه السلام التسعة والعشرين درجة يطلق
الصلاة في الجمعة وان لم يوجد فيها انظار الصلاة والصلاة في الصف الاول
ولزوم الذكر في الطريق فلا يصح ما ذكر في معنى الاختلاف في خمسة وعشرين
درجة وسبعة وعشرين درجة يجوز ان يكون ذلك خمسة وعشرين درجة واليوم
الزيادة ثم زيدت درجتان فيكون الزيادة لصلاة الصبح والعشاء وخمس
والعشرون لغيرهما او الاول لصلاة الصبح والعشاء والجمعة فيهما
فكان لهما زيادة فضيلة ومزته على غيرهما وقيل في الجمع بينهما ان الدين
وردت في الخمس والعشرين ورد بلفظ اخر والدرجة اقل من اجر فيكون الخمس
والعشرون حراماً وبعشرين درجة وقيل بل هي محلف بخلاف الجماعات في حق
الصلاة بما في فصلته كان المراد من عهده ما فلت فصلته وقيل الفضيلة
محلف بخلاف الاماكن وليس الجمعة وقلتها وهل هذه الدرجات كما هي
مكون صلاة الجماعة مثابة سبع وعشرين صلاة او لا يلزم من الدرجة والجمعة
يكون مقدار الصلاة الاول هو الاصل في صلاة ورد مسان في بعض الروايات وكذا
تأنيح العمد ولذا لفظه صلح مع ذلك وعن ابي سعيد قال رسول الله عليه السلام

في جماعة بعد حسا وعشرين صلاة واذا صلاها في صلاة فانه رومها ويحودها لمعت
خمس رواه ابو داود وهذا من لك ان الذبحه والجمعة بان عن الصلاة والخطوب
بفتح الحاء هي الموعظة من الفعل وصمها من قدي الماشي وهناك مقتوجه الحلال
المراد كما فعل الماشي قوله الجماعة سنة موكدة هذا قاله الكرمي
وقال القدوري هي سنة موكدة ولو كانت واجبة لو حثت في الضأ وقال عامة
ان الجماعة واجبة وفي الحنفية ذكر محمد بن عيسى رواية الاصول ان الجماعة واجبة
وقد سماها بعض اصحابنا سنة موكدة وهما سوا وقت المفيد للجمعة واجبة
وسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدع يجب للجمعة على الرجال الفقلاء بالاجتناب
للحرارة القادرين على الصلاة بالجمعة من غير حرج واذا فاتته الجماعة لاجب
عليه الطلوع في مسجد اخر بخلاف من اصحابنا لكن ان في مسجد اخر جوا اذا زال
الجمعة فتمت محسن وان صلى في مسجد فيه محسن وذكر القدوري انه سمع في اهله وذكر
استغنى عن الاوقات زمانا اذا لم يدخل مسجد فيه ان يسع الجماعة وان
دخله صلى فيه وفي الحنفية والبدع الجماعة اما لاجب على من قدر عليها من غير
عذر وينقطع العذر حتى لا يجب على المريض والاعمى والرمي وكوم هذا اذا لم يجد
الاعمى في بداو الرمي من محله ولذا ان وجد عند اي حنفية وعندهما يجب
كلهم جماعة بعدد ما يشاء الله تعالى وفي المفيد الذليل على وجوبها ان لم يست
الجمعة في هذا الا عند ذلك من امارات الحوب والعد لحوق الحرج
في قصورها قال محمد لاجب للجمعة على المريض والمقعد والرمي والاعمى
ومقطوع اليد والرجل من خلاف لا يقطع الرجل والمفلوج الذكي لا يستطيع
المشي ان لم يكن به الم والشيخ الكرمي العاجز قال ابو يوسف ما لنا بالحنفية
من تركه في طين وردعه وقال لا يجب تركها والصحيح انها يسقطان بعد
في الطين والطين وان في الجماعة جمع باهله وصلحهم وان صلى وحده حاز
لان الجماعة ليست رتبة ولا شرط لصحتها وفي صلاة الجلاي اذا كان مطر
وطين وبراد شديد وظلمة شديدة او خوف او جسر فذلك كله يمنع لزوم الجماعة
وقال شرف الامم الواجبات عند ذوالسنة وعمرها كقطوع وعمرها مراك

بالحمد بعد زحما العزير واثم الجحار انما لسكوت عن تركها وقال نجم الامم مسفل
بالفقه لادخلها ولا يخرجها الحمد لا بعد زحما الامام والمودع والجار
من السكوت عنه ولا قبل شهادته وقال ايضا يستغل بتركها اللغوه وهو انما الحمد
لا بعد زحما الفقه ومطالع كسبه بعد قبل جوابه الاول فمن واطيعا تركها
الحمد ثم اوصاها وكما شلا وقلة صلاة بها وجوابه الثاني فمن لا يوافقها تركها
وتركها على الشغالة بالفقه لفعده والمسلمين وفيه مختصر الجرح الخطا على انها
سنة موكدة ولو تركها اهل الجحار ثوابا ووجبت قتلهم بالكلية لا تها من سعاد
الاسلام وفيه شرح مكرها زاد سنة موكدة غائبة التاكيد وقيل انها من
كفايه وفيه قال ابو جعفر الطحاوي والكرخي وجماعه على ما نقله صاحب مختصر المحرر
المحظ وقت صلاة النبي الحمد واحدة عند العراقيين وبهم تركها مرة وعند
الحنابلة بين انما مام اذا اعتاد تركها وفيه الجواب عن تركها مرة وعند
ولست بواجب الا في الحمد وحكي القاميان الوليد وابوبكر عن بعض اهل
مذهبهم انها فرض كفايه وفيه شرح المذهب للتواذي فيها بلامة او جدها
مرض كفايه قال هو الصحيح نص عليه السماع في حقه لثقت في الامامة وهو قول
ابن سريج وابي اسحق وجمهور المتقدمين من الشافعية والماشي انما سنة والناث
فرض عين لكن ليست شرط لصحة الفرض ويؤيد قال ابن خزيمة وان المندوب الرغبي
وهو قول عطاء والاوزاعي في نوزو قبل انه قول السماع وهو الصحيح من قول
احمد وقوله الاخر لا يصح الصلاة تركها وفيه قال داود الظاهري وايجابه
قال احمد من صلى وحلقه مبنى لا يعتد به في الفرض وحكي الامدك رواه عنه
انه مجزئ لانه مسفل خلفه وقال عليه السلام فيمن في سنة الجماعة من يتصدق
على هذا نصل معه وجه قول الظاهر بحد ثا اي هرين رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على المنافق صلاة العشاء وصلاة
الفجر ولو علمون تمامها لا توها ولو جوا ولقد همت ان انما الصلاة فيهم من
انهم رجلا فصل انما انما يطلق معي رجال معهم جزم من حطب الى قوم لا يسلمون
الصلاة فافروا عليهم سوهم ما كانا في اتفاقا عليه في الصحيحين ولو كانت فرض كفايه

او

فقد قام النبي عليه السلام واصحابه بها وسقط عن الباقي ولو كانت سنة فادرك
السنة لا حرق عليه سنة وذلك عليه صلاة الخوف مع الاخلال بواجبات الصلاة
وادخال الاعمال المكافاة للصلاة فيها ولا يحل ذلك لاجل فرض الكفايه والسنة
وعن اي هرين رضي الله عنه ان اعني قال رسول الله ليس باقيد يهودي الى
المسيح وسال ان يحضر لم فصل في سنة فرض على ما رواه عنه فقال هل سمع النبا
قال نعم قال احب رواه سلم والنسائي وحديث جابر لا صلاة كذا المسجد الا في
المسجد وسئل عن عارض رضي الله عنه موقوف عليه ولقها الامصار حديثا من
المصدق عليه وهو ان افضل بعض الاستدلال في الفضل وترجيح احدا من
وقال لا يصح لافضيله فيه ولا يجوز ان يقال ان افضل قد يستعمل بمعنى الفاضل للمعرف
في كذا النحو لان ذلك لما يكون كما سئل الفقيه عند الاطلاق لا عند الفاضل
برأيه عند ويؤيد هذا ما حاشه بعض طرقة من يدعي صلاة وحده او بضاعف
فان في ذلك كغضبي يوم صلاة زاد عليه او عدد بضاعف ولا يقال ان ذلك يجوز على
صلاة المحذور وما قلنا بقول الفقيه من ان لا يصح في يوم فدية لحد فل قد
من معدور وغير محذور ولانه لا يمكن حمله على المحذور لان اجر صلاة الصلاة الصحيح
لقوله عليه السلام اذا كان العبد على علة من مرض امر الله ملائكة ان يكتب
له اجر عمله في صحته رواه البخاري وابوداود والحمد وعنه اي هرين قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من توفى فاحسن الوضوء راح فوجد الله من
قد صلوا المعطاء اجر من صلاتها وحضرها لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا رواه
ابوداود واحمد والنسائي وعنه ابن مسعود رضي الله عنه قال من ستر ان
لفا الله تعالى بعد استملى فلما فط على هو الصلوات حيث نادى من ان الله عز
لسمك من الهدى وان من من سنن الهدى ولو انكم صليتم في سوكنم كما صلى هدا
المختلف في سنة لتركتم سنة بنكم ولو تركتم سنة بنكم لصلتم ولقد رأينا
وما يحلف عنها الا ما فوق معلوم الفارق ولقد كان الرجل يوشى به كذا في سن
الرجل حتى يعام في الصف رواه مسلم فقد نص على انها سنة موكدة امرها
ولانه عليه السلام لم يتركها الذين في الاصلنا في الرجال بل جعلها لباينه

نافله ولو كانت الحمله فرضا لانكر علمها وامرهما باعادة ماصليا احابوا عن
 حديث الحرقي ان ذلك في المنافقين الذين يحلون عن الحمله ولا يصلون لها فرادى
 وتلك عليه قول ابن مسعود لا يخلف عنها الا منافقون كما قوله عليه السلام
 في اول حديث الحرقي انقل الصلاة على المنافقين وانتهى بحمله على المنافقين نظر
 فان قوله لو يحلون ما فهم لا يوجبوا ظاهرا ههنا المؤمنين اذ المنافق لا يسفح
 باسائهما ولا يذنبه قال لقد همت ولم يحرمهم ولو كان فرضا لما تركه فان قيل لو لم يكن
 فرضا لما لم يترك له عنه جواز ان احدهما لعله لم يأتها دعه منع بالوحى او غير
 الاحكام على الخائفة حواز الاحكام له عليه السلام لا يخفى انها سنة من سوابق
 الذين يجوز ان يتركها اذا نوا الحمله وفيه اسان في ذلك حيث قال في يوم لا
 شهد من الحمله وكان احراق السوء ذهب الاموال بالخلف عن الحمله لا يجوز بالاجماع
 ولانه لا خلاف ان من لم شهد الصلاة بنفسه واداهاته سنة حمله وقت
 ادرك الفرض عن غير اعم فدل ذلك ان كان لم يأتها دليل عليه وقال
 الحسن البصري رحمه الله من من ان الحديث في الاخراف غامض يخلف يوم الحجه
 قلت هذا بعد فاته نصر على البحر والعساة الحديث وقد وردت الحجه اصفا
 ذكر ذلك كشراح العمدة واما حديث الامم فقد اخرج عنه ابن جرير والحاكم
 ابو عبد الله والبيهقي والوادى وخلفه عن الحسن بن سكاينة ان يصل
 سنة منه وحديثه في الصحيحين وانما اراد ان لا يؤخره فصيله من حضرها واما
 حديث جابر فقد قال الواوي انه ضعيف لا يثبت به من سكن وهو محمول
 هكذا حكاه عن ابي حاتم عن ابيه وصنفه البيهقي ايضا وانما حورت صلاة الخوف
 من غير ان يثبت له سنة الحمله حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هم لوصول
 قبله من الاصل مفرد من استعمل كل واحد نفسه ولم يامن شطون العديهم وهذا سلك على
 نأخره وقيل ان جابر احمد لان الصلاة مع دون الحمله فلم يركب ما لا يصح الصلاة لاجل الحمله التي
 للصلاة رخص الامام يصح الصلاة معها ومنه في داود افر من تركها بعد اتمامها
 تحت للاصل وان مرض لقائه ضعيفا ولو اقام الحمله طائفة سنة في اللذين اهل
 جاز من قدامه فسدت كل البلدي ولم يحضرها فهو المقيم في اللذين حصلت الحمله
 لان الاصل التفرغ واطهر وقت في كل البلدي ولم يحضرها فهو المقيم في اللذين حصلت الحمله

على

تقدم الامام على
 المأموم شرطا
 فاد اشهد المأموم
 بعد الفراغ من الصلاة
 من بعد ما اوتمت اخر
 قبله من الاصل مفرد من استعمل كل واحد نفسه ولم يامن شطون العديهم وهذا سلك على
 نأخره وقيل ان جابر احمد لان الصلاة مع دون الحمله فلم يركب ما لا يصح الصلاة لاجل الحمله التي
 للصلاة رخص الامام يصح الصلاة معها ومنه في داود افر من تركها بعد اتمامها
 تحت للاصل وان مرض لقائه ضعيفا ولو اقام الحمله طائفة سنة في اللذين اهل
 جاز من قدامه فسدت كل البلدي ولم يحضرها فهو المقيم في اللذين حصلت الحمله
 لان الاصل التفرغ واطهر وقت في كل البلدي ولم يحضرها فهو المقيم في اللذين حصلت الحمله

ولا اثم على من خلف كما اذا صلى على خان طائفة بينهم هكذا ذكره في المذهب
 والاحاديث الصحيحة التي تقدمت في هذا القول في الباب لقوله عليه السلام
 الحمله من من الضدي لا يخلف عنها الا منافقون من قول ابن مسعود رضي الله عنه
 لم يرحل الى النبي عليه السلام كاذرته وزعمه خطا فوكسها وقال ان من
 بالامامة اعلم بالسنة والمراد بالسنة الفقه وعلم السيرة وهو قول الجمهور واليه
 ذهب مالك والشافعي وعطاء السامي وقال ابو يوسف رواه واحمد اسحق
 وابن المنذر واحدا لوجه من السامعية وهو مذهب ابن سنان في الاقرا اول
 من الاقرا وقد احتصر الطحاوي قدم الاقرا في الاستسجاء كان في السنة الصدر الاول
 سنة الاستسجاء والوزيري قدم الاقرا في الاحتصر الطحاوي قال بعض مشايخنا الا علم
 اول ما تقدم في الاحتصر الاقرا الموافقة الخبر وكان الاقرا الا علم بالسنة وفي
 الدايغ قدم الامرات في الصلاة قال وهكذا ورد الحديث من من المسامحة من
 اجبري كحدث على ظاهره وقد قدم الاقرا لا يثبت عليه السلام بداهة والاصح ان الا علم
 او قال كذا ذكره في باب الامارة لا يحقه ومثله في المسنوط دليل من
 قدم الاقرا ما رواه اوش بن جميع عن ابي مسعود الدري واسمعه من
 عمر الاضاري سكن تديا ولم يثبت له عند الامم من قول الحمد بن محمد بن سحاب
 الزهري رحمه الله بن شاذل صاحب الغار في عمر اسعيل البخاري انه شهد
 انه عليه السلام قال يوم القوم افرهم كتاب الله فان كانوا في الغار سوا فاعلمهم
 وان كانوا في السنة سوا فاقدمهم هجرهم فان كانوا في الحج سوا فاقدمهم سنا
 او قال لما رواه مسلم وزاد سعيد ولا يوم الرجل في امله ولا في سلطانة ولا
 على من كرمته الا باذنه وتكرمه فرائشه قال اسعيل بن جاذل في ابن
 بطال وبيد ما يثبت ذلك مع الاول الواوي قال الطحاوي لو استاذنه كان
 اجتناب وان لم يستاذنه فلا بأس بذكر ذلك عن محمد بن جاذل في ذلك وفي
 الدايغ عن محمد بن جاذل في رواية الاصول هذا اذا كان الصنف فاسلطان اد
 الادب كمثل هذا الصنف بات دلاله وروى ابو سعيد انه عليه السلام قال
 اذا اجتمع ملائكة فلوهم احدهم واولاهم بالامامة افرهم رواه مسلم وقال ابو بكر

ابن العزقي ذوى الثار كنى في الإمامة اربعين خصالا قال ابو الحسن بن بطال يعارض
 حديثا في مسعود المذكور قوله عليه السلام مروا ابائكم بصلى التماس اذ كان منهم من
 هو اقرب منه للفران مثل ابي وغيث وهو اول الان خدش اى مسعود كان في اول
 الهجرة وحديث ابي كثر اخبر الامور وقد يصفهون في الفران وكان ابو بكر الصديق
 رضى الله عنه اعلمهم واقفهم في كل امر من الانكالى قول ابي سعيد وكان ابو بكر
 الصديق رضى الله عنه اعلمهم واقفهم في كل امر وكان ابو بكر اعلمنا قال الطبري
 ولما كان عليه السلام لا يستحي احد ان يقدمه في الصلاة وحال ما كان له منها
 اليه فحضر من جميع الصحابة كانت امور الامم جميعها يتبعها للصلوة وبه احتج
 عمر فقال من يطببكم نفسي ان يقدم ابابكر فقد قدمه رسول الله للصلوة والصلوة
 لا تقوم لها الامن اليه السلام وعقد خلافه لصلوة ابي بكر والاعباد التي
 لا يصلح الصيام لها الا لمن اليه الصيام بامر الله وسبب الله الرعدة وضح انه افضل
 الامم من الصيام اجماعا بان افضل البرية بعدا خلافة افضلهم واوهم للحق ولعلهم
 واوفرهم امامه واحسنهم على محبة الحق استقامه لذلك كان الصديق رضى الله عنه
 صلوات الله عليه وسلم رضى الله عنه وراحمته حشبه ان يشام الناس بما منه
 وقولوا ما مننا هذا فقد رضى الله عنه والقد روى عنها هذا روى عنه من عامر
 از رسول الله قال لوم القوم اعلمهم بالسنة وان كانوا في السنة سواء فراهم كتاب
 الله حال اخر الحديث ذكر في الصلاة القوم بينه على صلاة الامام صحيحة
 وبيان ما تقدم من هو اعلم بالصحة والاشارة او اذا علم من القراءة ما يجوز به الصلاة
 هكذا قالوا ومثله في المبسوط ويتبع ان يحفظ من القرآن ما يجوز به الصلاة وما
 تبادى به واجبا لراه كالتأخير وضم السور اليها وما يفهمه سنة القراء
 عما تقدم ولا الرضا عن حاج الله لا فانه ركن القراء وهو ركن زيد على ما عرف
 والفقهاء غناج اليه لجمع اركان الصلاة وواجباتها وسننها ومسحها فكان
 صاحب الفقه او لا يقدم وقال في المبسوط وغيره انما تقدم الاقران في الحد
 لانهم كانوا في ذلك الوقت يلقونهم بحكامه حتى روى ان عمر رضى الله عنه
 حفظ سور القرآن في اثني عشر سنة وكان الاقران منهم هو الاعلم بالسنة

العلم في مراجع
 عائشة في امامة
 ابي بكر رضى الله عنه

والاحكام فاما في زماننا فكم من الامور من لاحظت لهم في العلم وعن ابن عمر رضى
 الله عنهما انه قال ما كانت من السور على رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وعلّم
 امرها وكهها وزجها وحلاها وعراها والرجل اليوم نفر السور ولا يعرف من
 احكامها سافرا في كل ما كان اراهم اعلمهم فما معنى قوله عليه السلام فانما
 في الامور سواء اعلمهم بالسنة واهم هو اعلمهم بالسنة في ذلك الوقت لا
 بحال بل بما قالوا قبل له المنا واهم في الامور بوجها في العلم في ذلك الزمان
 فلا هو الاطلاع على تصور مساواة الامم في القراء مع الفاتورة في الاحكام الا
 ترك ان اى من حب كان اقرا وان مسعود كان اعلم واقفه في النهاية استقل
 حفظ القرآن سنة ابو بكر وعمران على زيد واي وان مسعود وعمر كان اعلم
 واقفه من عثمان وعلى ومن بعدهما ولكن كان حشر عليه حفظ القرآن بحرك
 كلامه عليه السلام على الاعمال الغلب ونقول لراى ما في اعتبار زماننا فان المنا واه
 في الامور لا تسلم من هاتين العلم فان ساءوا واهم لما روى جابر بن حسن عن
 انهم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا بينكم حيازم فانهم قد قدم فيما بينهم
 ومن حكم رواة الدارقطني وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان سئركم ان تروا صلواتكم وقد موافق لذكر الخطيب صاحب
 الخطيب بعد ادحكى عن الامام واستند له في ذلك بقوله عليه السلام من
 صل خلف عالم نقي فكانما صل خلف نبي فالظن في هذا الحديث وان لم اوف عليه
 في حديث لحن معناه فيما ذكره من الحكيم فان شأوا فاقامهم حديث
 ملك من الحوثر قال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وصاحب قلما اردنا
 الاصال من عند قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذناهم اقبوا ولو تمك البركار واه
 الحاركي ومسلم وصل يصل الصلوات ارجع ومنه الفافله بعد رجعهم والافعال
 فعل التي عليه السلام بها فعلوا ولم يدركه السلام المقدم بالراه والعلم
 بالسنة لانها اما ما عنده عليه السلام عشرين سنة اذن لما في الاضراف الى
 اهلها سقوه عليها والاطراف انما كانتا متساوية فيهما ولمس واحد وكانا متقاربان
 في الامور ولا يداود وحنان وميقاتين في العلم قاعد من مقدم

الورع في اللقب
 الخوف في الشرع
 ترك الشرافات
 خوفا من الله تعالى
 والمراد حسن الطريقة
 لا مجرد العداوة
 وفي حديث ملاح
 الدين الورع
 والزهد ترك
 ما زاد على الحاجة

فلولايد من هو اعلم بكايدها واشدا قد امانا عليها واعرف سبب استحقاقها وشا
امانه احكم من هو اعلم بسد الانعام وبمينة اموالهم وقد يكون الواحدنا نصا
من باب ملكة عنهم كالمرأه ناقضه في الحروب كامله في حفظه الطفل فعلى
هذه القواعد ودم العقبه على الفازي لانه اعلم باقائه اركانها ودرعها
وقيم الامام للمصلحة العامه فانها تقدم على الكاسته واسكان هذه القواعد
التقدم بالمكان لرتب الدان واما المصحف فان المكان لا يدخل له في مصلحة
الصلاه وكان عاينها اول من زعمه صاحب المنزل وشا المحيط والخفه الاش
اول من الاربع اذ لم ينز فيه مستظلا لانه الكثر اختشع في الصلاه واقرب
الى الاجابه والعباده والى البياح لان من امتد عمره في الامتلا كان
المرطاعه ومداومه على السلام في المواويل المراد بالسنين من مضي الاسلام
فلا يقدم سخر اسلام ونا على باب سلك الاسلام او اسلم قلبه فلت وكذا
روايه شاما مكان سناك على وشا خير مطلوب والخفه زاد بعضهم فان
شاو واقا حسنهم حلقا وزاد بعضهم فان ساو واقا حسنهم وحما لهوله عليه
السلام من لم تصله بالليل حسن وجهه بالتهان وشا البداع ذكر احكام
السنن والترتيب المذكور بعد الاربع على الاش ولم يغز ذلك الى بعضهم ودم
الاربع على الاش فيه وقدمه اصبا على الاربع في تقدم الاربع حراما لمصلحة
لربعة الاش الى الصلاه حقه وشا المحيط اعبر بحسب وقدمه على الاحسن وحما
وشا المبسوط والمحيط وسخر الاطعم لغير الجرح لسقوط وجوها لهوله عليه السلام
لا يجره تعد الفقه وعدم الامان فان قالوا اذ احضروا من محل ولا يند على جميع
الناضرين الاقراء والاربع والاشن وصاحب السن واما المصحف وشا
مختصر لخواهر ترج بالفضائل السعته واكلمه والمدايه واما الصنوع كالسنن
في الشبه والسنن في الحق لكان حسن اللباس وقيل بصاحبه الوجه وحسن الخلق
وملك رقبه المكان او مسعته قال المصنف المتناجر اول من المالك والسعته
فيها خمسة اوجه الثالث الاقراء والافقه سوا الرابع تقدم الاربع على الاراء والافقه
وعنه هما ودم حرم البغوى والمنوى الحامش السن مقدم على الفقه وعبره وخبره

المراد باجبرم سنه

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والمراد بالسنن
التي هي في
الكتاب

نظامه التوب ثم حسن الصون فوالله وكفه تقدم العبد لانه لا يفرج
للتعلم فخل عليه الجمل والاعرابي لان الغالب عليه الجمل ولهذا الفوق
وبيل لانه ترك الحجه والحقائق والاعرابي يعني الهن ما البدوي وهو الذي
سكن البادية معربا كان او حجابا والفايق لانه لا يتولى الفجاشه ولا يتحدث
الى القبيله ولا يقد على استيعاب الوضوء في اعضا الطهارة غالبا وعن اشبه بال
وما احبهم اليه وعن ابن عباس في الفقه امامهم وهم يعدونني الى الصلاه والاعرابي
من اكتمله هو كالبصير اذ هو اختشع في الصلاه وان البصير مسغله ما يراه وقد
ينظر الى ما يحل فلنا لو تحقق ما ذكره لا يمشي صلاته ولو كفف ما ذكره
من عدم بولي الحاشيات ووجود الانحراف عن الصلاه وبعض الوضوء بعد
ما ذكره من الاول وما ذكرناه من شروط الفقه فلا يوافقنا قلناه وشا
المحيط اذ لم ينز عن من البصر افضل هو اول الامامه وشا البداع اذ كان
لا يوافقنا من من العسل في مشجده هو اول في هذا سلك التي عليه السلام
ابن ابي بكر في المدينة وغنيان بن ملك ايضا وكانا اعمس وولد الزنا لانه
لش له ابي بقره وسفقه بعد عليه الجمل ونقل ان قد امة الجمل عنا عدم
الاجرا وهو وهم منه وهو كبير الغلط ونقل عنا ايضا استراطيه الامامه
وهو لا يتداهي ولان تقدم هو لا يفر من الجمل فيكره وشا المبسوط حونا بامه
هو لا وعنه احيانا في هذا لاندك الكراهه وذكره في ذلك ان امامه الفائق
مكرهه وشا البداع حول غير الاعمي واحواه اول وشا القدر في شرح
مختصر الكرمي كره خلف الفائق والعبد في المحيط وعن المصلح خلف الفائق
في فضل الجماعه لكن دون فصل صلاه النبي الورع والنفق من محب المحرمات
والورع من محب السهات وهذا يدل على عدم الكراهه وشا جوامع الفقه
يكبر امامه الفائق والعبد والاعرابي اما الاعمي وولد الزنا فخيرها اول ولا يش
ما يجره خلف فائق او عبيد ولا سما الامام لانه لا خلف لها ويا ابجوا صرح امامه
المراه للشا واما العبد فصيح امامته في غير الحق واما الفاسق كوارحه
كالراي وشارب الخمر فاحلف من ذمهم فينه فقال ان حبيب من صرا من

الشي من فخر
المحرمات

من شرب الخمر بعد الصلاة ان يكون والياً وقال ابو بكر من صلى خلف الفاسق من
غيره يؤيد بغيره وقيل في امانته الفاسق بخوارجه يستحب المعادة ويكره
امانة المأثور امامته اخفى ولا قلف والمأثور ولد الزنا وعند الشافعي واحمد بن ابي حنبل
الروايةين يصح الصلاة خلف الفاسق من جهة قول الجمهور في جواز الصلاة خلف الفاسق ما
رواه مكي بن عبد الله عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال صلى خلف كل بر وفاجر
وعلى كل بر وفاجر وحاهد وامة كل بر وفاجر قال الدارقطني مكحول لم يلق ابا
هريرة وفيه معوية بن صالح قال ابو حاتم لا يجزئ به وقد احتج به مسلم وعنه مكي بن
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة واجبة عليكم مع كل
مسلم بر وفاجر وان هو عمل بالكبير والكبير واحد مع كل امير بر وفاجر عمل
بالجبار بر وفاجر ابو داود والدارقطني وعنه ابي هريرة انه عليه السلام قال سبيلكم
معدى ولاه فليسلم البربر والفاجر يحون فاسموا لهم فاطيعوا فيها وافق
ايكثروا صاوا وراهم فان احسنوا فلهم وان اتوا فاعلمهم رفاة الدارقطني وضعفه
وتنبيه الحارثي ان ابن عمر كان يصلي خلف الحاج بن يوسف الثقفي وكذا استثنى
ملك وكان غاية في الجور والظلم وامانه الصلاة ذكر الترمذي في جامعه انه
قتل مائة الف وعشرين الف صبيرا وماتت في حبسه جمون الف من الرجال
ويلاون الف من النساء سوى من قتل في حروبه ورخوفه وكان حسنه فقال
له الجابر لعن سقف صفا وستا وسقون الما لمراد وقال الحسن البصري
لو جاز كل امه حبسنا لها حتى ياتي محمد وعلمناهم عنى الحاج وتنه المراسي حرم
الصلاة خلف صاحب هوى وبدعه ولا يجوز خلف الراضى والقادر والجاهل
والمشبه ومن يقول بخلاف الفرائض في المخطا قال في المسفا كان ابو حنيفة
يرى الصلاة خلف المبتدع ومثله عن ابي يوسف والحكمته بعقد الله تعالى
لا يعلم البى قبل حله ووهو لفر واصله ان كان هو كفوفه لا يجوز ولا يجوز
وكره في جوامع الفقهاء لا يجوز خلف الجهمية اذا لم يؤمنوا بالعلم وعنه
ابى يوسف لا يجوز خلف المكلم وان تكلم بحق وعنه لا يؤمن صلاحه ولو مد في
الدين ولو صلى خلفه حات قال القبيصة ابو جعفر كوزان يكون من اد اى يوسف

امانة المأثور

في مقتضى

رضي عنه

الذين طردوا في دقات علم اللام وعنه اى يوسف من طلب الدين بالحكومة
وعنه ندماء ومن طلب الجهاد عن غلبا ومن طلب غريب الحياثة عن لدايا
وتنه لفظ اخر عن العاصي اى يوسف لا يطلب الرضا لجميا فاطلبه احده الا
اوفر ولا يطلب الدين بحسومات فانه ما طلبه احده لا يندف ولا يطلب
غريب الحديث حتى يحيا لاجي به احد عنك فانه ما طلبه احده لا قبل انه
لذاب والفايق اذا بعد منعه تصلي خلفه صلاة الجمعة وتنه غيرهما سئل
الى مسجد اخر قال ومحمد فضل الحمد خلف الفاسق والمستدع ولا نال ثواب من
يصلي خلفه في ولائهم من يوم منتهى تدينه تصاو وتزويل ان كانت مكسوفة يكن
وتنه فتاوى الطهريه لا يصح امامته الا خدب للقيام هذا ذكره محمد بن جعفر
التوازل وقيل يجوز والاول اصح وتنه الذخيرة ويوم الحجاب العام كما يوم
القاعدة العام ولا يؤم الركاب ان نزل ولم يكن خلافا ولو كان يقدم الامام عوج
فقام على بعضها يجوز وعنه اولى وتنه الذخيرة لا تلغ الذي لا يقدر على العلم
بعض الحروف ان كان يتركه ان يخدم القرآن ايات كسرها تلك الحروف وحول
الانفاحة الساب فانه لا يترك قراتها فان فراع امكان القراءة اغنها فالصحة انه
لا يجوز صلاته وان كان لا يجد غيرها قبل سب ولا يقرأ ولو قرأ بعينه صلاته
وقيل يقرأ ولا سب ولو سب بعينه فالصدق الشهيد المحار والمفتوى تنه
حضره المتأيد ان يحفظ الليل والنهار في صحيح هذه الحروف واذا لم تقدر
على صحيحها فصلاها جازين وان ترك جهده فصلاها فانه ولو ترك جهده
بعض غمته لا يسعه ان يتركه في ياقبه ولو تركه بعينه فصلاها في مال القناوك
لا تلغ اذا قال رب اللام لا بعينه اذا كان نزل في القراء ويكره الحن لا يوم النار
ولو لم يمنع ولدا الثمام والفاقا ولا تلغ الذي لا تقدر على تجميع الحروف لها
والذي ينبغي كسر الحمين اى يحرك هوى الححنة اى حركه ولدا الذي ينبغي
لما يحاين مهملين التمام الذي كرا لنا والفاقا بالهز من الفاسق
والمد هو الذي كرا لنا والفاقا لا كرا الذي يلبسنا بعجمه وعنه لا يمنع اذا صح
الحروف وقال ابو بكر بن الفضل الرواية جواز صلاة لا تلغ وقال عوزا صلاة خلفه

ما يحفظ الصلاة
خلق الفاسق
وانه لا يبارك الثواب
رمى له بها وروى

امانة الاحدب

الان

التمام
غير النقص

وقال أبو الحسن السجدي لا يجوز عدم الصلوة من قباؤه وكره إمامته عند
الساقي اذ كرها فصولا في زلة القاري أحدها من الذخيرة وما في الفتاوى
للمسجد تاشبه هذا الباب لأنه باب إمامته فصل في التواضع من
القرآن في الذخيرة اذ اقرأ المالك بحرف الباء قال بعض العلماء لا يفسد صلاته
لأنه باضو الشمس ولو اعتقد ذلك كفر ولا يصح إكراهه لا يفسد صلاته لقراءته
قائدا ذكرها عنه مجاهد ولا يصل من القراء الساذة لا يفسد الصلاة ولو قرا
عني حين لا يفسد صلاته لقراءته بما شاءه رضي الله عنها ولو قرا سحيا طويلا لا
يفسد صلاته لقراءته فصار في ذكر حرف مكان حرف وهو على وجهين
الأول أن لا يخرج الكلمة من القرآن كما لو كان على حرفين أو على حرفين
هذا الوجه لا يفسد صلاته وحمل كانه انتدأ من هذه الكلمة وفي ما
الفتاوى أن كان المعنى بعد الفساد وهو لا يحوط عن أبي جعفر إلا أن حزب
لله هم الكاؤون لا يفسد عن أبي بكر سعيد لو قرا فاحسوه ولا تحشوا
لا يفسد ويحذف عن أبي الماتك وأي حصر وأي يوسف وأي نصر إلا أن يفسد
وعن أبي جعفر ويحذف لو قرا أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب
النار هم فيها خالدون يفسد صلاته وكذا من أوتي كتابه سمي له مكانة
والوجه الثاني أن لا يوجد الكلمة في القرآن مع حرف الباء وأنه على سمين
السم الأول أن يفسد المعنى مثل أن يقرأ ما كان نوابا أو نورا أو نورا أو نورا
الساين مكان التواضع أو تووفا من مكان قوامين في هذا السمع لا يفسد
صلاته عند أبي جعفر ويحذف فلا يفسد وأصل هذا الخلاف أن
قراه القرآن بالمعنى جازمه عند أبي جعفر كما لو قراه بالقراءة وعند هؤلاء يجوز
عز أن يفسد يجوز استبدال اللفظين بالعربية بعد اتفاق المعنى وعند أبي يوسف
لا يجوز وبعض اللفظ المقتول قال جبريل رضي عن محمد أنه قال في كتاب
الكافي عن قرا واستغفره أنه كان يقرأ لا يفسد لا يخاد المعنى في اللغة
والجواز لا يفسد عن هذا فقال يفسد لأنه ليس في القرآن فاعتبر وجوز
في القرآن مع موافقه المعنى والكافي اعلم المعنى قال والعلامة على أحد هذين القولين

وكان بعضهم يميل إلى قول أبي يوسف إذا لم يعرف المعنى وكان قد استقل من أبيه إلى أبيه
ذكره في قباؤه وقد تقدم قلت وأما في الواو ما حارته في مسله لقول الشافعي
الأمير فاما منه بنت من ذوق ارق النام الاستقامتها وجاء الصوام في الصوم قال
أبو جعفر رضي الله عنه هذه لغة مستعملة عند العرب ولست في مقصدي عند الله
الحق الإمام في القرء والعز أن على هذا إذا قرأ الإمام حليم مكان أقراه جليم لا يفسد
صلاة القسم لما في من هذا الوجه أن يأتي بالظلم مكان الضاد أو بالظلم مكان
الظلم فليفتش أن يفسد صلاته وفيه قال عامة المشايخ وأسيح من بعض مشايختنا
وقال لا يفسد للضرورة في تحقيق العوالم خصوصا العجم قلت وفي تحقيق الحواص
والمرء العرب لا يفرق بين الضاد والظلم الكرام في هذه الأجزاء المحروفة المقاربة
في المخرج بخلاف المباحة فكأن أصل من الحواص جسد هذه المشايخ أن الكلمة مع
البداية كانت لا يوحده في القرآن وبين الحرفين يقارب في المخرج وكذا إذا كان
أحد الحرفين من الآخر لا يفسد صلاته عند بعض المشايخ قال في الذخيرة وعليه
القنوي على هذا إذا قرأ فاتما الهم فلا كراهة لادف لا يفسد عند بعض المشايخ أن
كثيرا من العرب يبدل الداف من الفاف في محرمات متقاربة وكما إذا لم تكن من
الحرفين فربما يخرج إلا أن فيه يلو على العامة بخلاف ما في ذلك مكان الضاد مثل
ولا الذالين مكان ولا الضالين لا يفسد عند بعض المشايخ أو يأتي بالزاي الحين
مكان الدال لا يفسد عند البعض ولو قرأ الحمد لله يا ذا الجلال والإكرام لا يفسد عند بعض
المشايخ لما بينهما من القرينة المخرج ولو قال اللهم الله ما لها يفسد صلاته أن
كان لا الحمد لصحة أو وسفي أن لا يفسد لأنها سلك من الخافق أمده مدحمة
ولو قرا رحلة الشتاء والصيف بالسبب أو إذا جاء نصر الله بالسين يفسد صلاته
عند بعض المحققين من الأصحاب لأنه نصير اسم شئ آخر ولو قرأ أذاعا القنوت
وسغفرك يا ذا الجلال والإكرام لا يفسد عند البعض لقرهات المخرج والمعنى لأنه طلب
الإيمان والأصل طلب المغفرة ومن ررق المغفر ورق الإيمان ولو قرا رزاق
مسو به مكان رزاق يفسد لأن أصل الهم من الباء حتى لو قرا رزاق يا محمد
لا يفسد لأن أصل الهم من الباء المشددة في الوصف قد جازا إذا لو أفسدت

مفتحة ومن غير المستدرك لانما ان كنت ملت محم وحتي اذا ما اسحق واسحق
الاسمست واسما وفي مال الفتاوى لو قرأ الحمد لله ما نجا او بالها او كل هو لله
ولا يقدح على عن كوزا وقرأ قل اعوذ بالذال او صا صبح المندرين
فصل في ذكره مكانه واه على وجهين الاول ان يوجا البديهة
القرآن واه على اثنين الاول ان يوافق المبدأ في المعنى بخوان بقراط عام الفاجر
مكان الاسم فان صلته بامه على قول اصحابنا وهو من وعي عن ابن مسعود القسم
الساكن ان مخالفة في المعنى وهو على تو عي ان يقرأ بخوان يقرأ جبرامكان بصيرا
او كلا انها مؤعظه مكان تذكره فان صلته بامه عن ابن مسعود وضع الله عنه
انه قال ليس الخطا في القرآن ان يقرأ مكان الحكيم العليم وان ساعد بخوان محم ايه
الرحمة بالله العذاب والعكس اواراد ان يقرأ الرحمن علم القرآن محم مكانه
السلطان بعدكم الفقر محم على لسانه الرحمن فعلى قول اي حنفية ومحمد بن عبد
صلاية واحدا في المسامح على قول اي يوسف في الايفسند انما تتخذ ذلك وكان
انتا ذلك وقد كان يعني العقيدة ابو الحسن وهو اختيار محمد بن مقاتل الرازي وبيل
عنه واثان الوجه الثاني ان لا يوجد البديهة القرآن مع موافقه
المعنى مثل ان يقرأ مكانه بخوان او يقرأ مكانه لا رب وقد اسلف فيه
وله هذا الوجه لا يفسد عند اي حنفية ومحمد بن عبد الله عليها اما ان حنفية
فانه يعبر المعنى باللفظ العربيه وعند اي يوسف يفسد صلاية لانه يعبر
اللفظ المقول عامما تقدم له او لا يوجد مع مخالفة المعنى بخوان يقرأ في
من هو من مكانه صوره او يفسد مكانه صورا وصحفا لاصحاب السبعين مكان
السبعين يفسد صلاية بالافاق وفي مال الفتاوى لو قرأ الحمد لله ان يكون مثل
هذا الغبارا وقرأ يوم نبي السرايل يفسد صلاية **فصل** في تلك النسبة
وايه على وجهين الاول ان لا يكون المسوب اليه مثل ان يقرأ ومريم امه
غدا ان مكانه مريم امه عمران او يقرأ عيسى بن مريم مكانه عيسى بن مريم
ففي هذا الوجه يفسد صلاية الوجه الثاني ان يكون في القرآن بخوان يقرأ
ومريم امه لقمان وعيسى بن موسى وموسى بن مريم وما سبه ذلك وفي هذا

٢

الوجه احدا في الاصحاب المتأخرون منهم من قال يفسد في الصور كلها
عند اي حنفية ومحمد بن اي يوسف واثان في رواه لا يفسد لان لقمان
وموسى ومريم مذكورون في القرآن ولذا لفظ ابن مسعود في قوله ان
القرآن ومنهم من قال لا يفسد لانهم لم يقرأوا في عيسى بن موسى على خلاف اثنائي
موسى بن مريم وعيسى بن عمران لا يفسد صلاية بل خلاف لان المضاف الي
المضاف اليه بخوان محم باسم واحد وهو غير موجود في القرآن صارا كما
لو قال جعفر بن زيد او عمر بن الخطاب واما الجواز في موسى بن مريم مكانه عيسى
بن مريم فليس فيه الضرر ان يجعل مكانه العن التي في عيسى بن مريم ومكانه
واو فاما الاسمان على السواء واندال الواو عن الما واندال الما عن الواو باع
فليس فيهما تفاوت في الالف والحرف وهو العن والميم والحرف الواحد لا يكون لهما
في اصله في فصل السببه الفاقون في حرف واحد لا يقتصر بل خلاف والفاقون
في حرفين او البر على خلاف **فصل** في ذكر انه مكانه بحبان علم الماخر
في اختلفوا في هذا الفصل فمنهم من قال يجوز على كل حال لانه فاري بلايين جميعا
وكل ايه منفصله عن الاخرى بخلاف الله ومنهم من قال لا يفسد ان وصل
يفسد وان وقف ثم ابتدأ يفسد وان يعبر المعنى نحو مثل ان يقرأ والبين
والزيتون وطور سينين وهذا البلد الامين فوقف ثم قال لقد خلقنا الانسان
في احسن تقويم وان يفسد وان لم يفسد لم يعبر المعنى بخوان
قرأ وجوه يومئذ عليها عرش ترهفها فتره اولئك هم المؤمنون الاقربون
حقا او قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلهم خيرا لحياتي لا يفسد صلاية
وان يقرأ المعنى مثل ان يقرأ وجوه يومئذ عليها عرش ترهفها فتره اولئك
هم المؤمنون في عامته اصحابنا يفسد صلاية وقيل لا يفسد لعموم البلوي فيجعل
كانه ووقف ثم ابتدأ الآية الاخرى **فصل** في حرف من الله فيقول
ان كان الحذف على سبيل التجاز والترخيم لا يوجب فسادا قال والحذف
على وجهين احدهم سراط ثلاث احدها ان يكون ذلك في اسم النداء فلا يجوز في
الافعال والحروف والمعروف بالالف واللام ولا في العت والثاني ان يكون

ان

ان يكون المتكدي معرقا اي على مثل الجارث وما سبهه ولا يصح في
المنكر نحو ما قال يا فتادى لانت يا صاحبا فلان في الثالث نحو المتكدي
نحو اربعة اجوف صحاح هذا عدل ولا يجوز في البلاه ادا كان
المتكدي على اربعة اجوف بالثاني اجوف بالثالث فاذا وجدت هذه السرايط
وحذف الحرف الاخر نحو ان قرا وادوا بالمال بعض علينا ربك لا تستد صلاته
قلت لا تقراه شاده ولان الترجيم في مثله جائز واهل النار قد ضعف قوتهم
فلا يقدرون على اتمام كلمة النداء وان حذف حرف من مظهر الالباب ان يثبته
احرف لا تستد صلاته لا لو حذف من ط لوتيا الواو والياء وكذا من هارت
وماروت ومن هارون الواو والتون وقال بعض مشايخنا ان حذف حرفا زائدا
واي جمع اصول الكلمة من غير قصد الحذف لا يستد صلاته عندنا حنفه وان
المبارك وهو من هب ابن شعور رضي الله عنه نحو ان قرا اذا وقعت الواقعة
يحذف اليها او قرأوا اصولك يحذف الميم لان المعنى الاصل لا سعه قال
م الحذف اهل القوم بما سبه في فصل انه اذا ترك حرفين في حرف الالف قبل
المزول هل يبقى على حرفته فقال الحارث في حارثه واما غاش في غاشه
وبعضهم على انه يرفع الحرف الاخر فيقال الحارث غاش بالرفع وان لم يكن الحاء
نحو وجه الرحيم ان لم يرفع الحرف الاخر فيقال غاش بالرفع وان لم يكن الحاء
ان قرأنا لهم لا يؤمنون بترك الالف او قرأنا لهم علمهم للملايكه ان لا يخافوا ولا
عزوا بترك الالف المكاين ان لا يتركوا ذلك مع علمه واعتقده كفر
فاذا كان مخطيا يستد صلاته انتهى قول صاحب الذخيرة قلت لما ركع
في هذا الفصل في المشاييل الخوته واحكام الرحيم احبنا ان نذكر ما نشأ
كلامه من الخطا والصواب وتستوعب ذكر عامته مشاييل هذا الباب كذا
في الجليل في شرح الجليل في الرحيم ان غري من بالثاني عشر ظان
يكون على زائد على الالف احرى غير مستغاث به ولا مندوب ولا مضان
ولا مضاف اليه ولا مشبه بالمضاف ولا موصوف ولا موصول ولا مضمرة ولا مبهم
نحو ما حارث في حارثه ونحو ما حارث في حارثه ونحو ما حارث في حارثه

واذا كان ثانيا الثالث لا يستد طفيه العليد ولا الزها في فعله احرى
مثل يا فتادى ويا فتادى ويا فتادى وعند الكوفيين يرفع المضاف اليه
والثاني المتحرر الاوسط نحو ودم ولف بعد السمية ويد قال الاحش
والكفر ان كانت محضه ودمها بالثاني اليه هلت هلت الوصف فقد اجازوا
ترجمته في الشعر على ما حارث في حارثه وحركي هذا الحركي الدم الى له اسمع له
حتى صار في العلم مثل صاحب قول صاحب ولا يجوز فيه الضم بخلاف العلم
لان الحذف فيه على دليل واطلق اجواز في الذخير ويجوز في الالف
والياء والواو والثاني ان يماز ومنصور وسكن وحذف مع الحرف
الصحيح الذي بعدها بخلاف حولا يا وحرر المحث لا يحذف اليها الحسن ما يحرك
في حذف الالف المسطره لا غير ونقي اليها مفتوحة كما تشر على اللغة الاخرى
بعلت العام هنه لوقوعها من طرفه بعد الف زائد فيقول يا حولا ويا حولا
وتنحوا عما وبعيد وكون حذف الحرف الاخر وحذف فيقول يا حولا ويا حولا
ويا حولا الفراءم حوزا مولا عدم النظر ومن قال يا حولا فذلك في عود فانه
يقول يا حولا وان كان في فطوان ودر وان قلت لا يا فطو ويا كرو بعد
السميه على اللغة الاولى وعلى الثانية ما قطا ورا اقبل وان كان في
اخر الاسم الثلاثي فان زيد ما حذفنا مثل من وان غسان واسما ولو
سمت سدا خد من الوز لا غير وان زيد ما عالانه كان سعي عاخر فين
ويحذف الواو والتون من زيدون فيقول يا زيد والتقدير مختلف على المهرين
لما قد رهان ووقوف حارث في حارثه ويزجانه حذف الالف الاخرى
بمنزله اسم ضم الى اسم وهذا يستد طلان قوله بليارته حارثه لانه لا حذف
الا بالثاني ولا يابيل يحذف الواو اذا سمت كراوى قلت لما جروا يحذف
ما التشت لا غير كالف والتون اللين زيد ما معا وعلى اللغة الثانية ما حارثا
قال المحققون بصرف في التكره لان هنرهما ليست متقلبه عن الف بالثاني
واما هي متقلبه عن الف متقلبه عن الف متقلبه عن الف متقلبه عن الف
وهذا مما يثبت عليه ابو علي وحققه ابو الفتح قال صاحب الجليل لا يرفع نحو سبط

عند البصرين لا تمايل المحذوف تكرر ويجوز عند الكوفيين حذف الميم كقول السان
الذي قبله قلت المحذوف يمكن قد شل هه قبل فلهذا وقال كحذف منه
اللام ولداه سئل الزمخشري في الفصل وقال ابو الحسن على عشي الرمان في
شرح اصول اي بكر من السراج نقول انما يقطع على اخيه باحار انفسه واما
عيا باحار انفسه فذلك على حوان واما عجم قال ابن الجاجبة في شرح المقدمة له
ما يجوز سكن الراوي على اللغة الاخرى ما عجم بالضم وكذا ذكرها الرمان في
شرح الاصول فدل على ان السكون بعد كذا لا يمنع احوان الا اذا دل على
اجمع من السان في غير حذوها قال ابو الحسن في شرح الحلال بحذف بالهم
ما يجوز حذفه وسبق ما في غايته من حذوه او سكون ما لم يرد الى اجمع من
التاكيد بحذف ما له رحمه سادور اذا كان الياس ان سبغ كتابا بعد
الرحم لولا ما عرض من النقا السان في الوصل وقد جرحه في الحركة
سنة ان كان اصلها شدة او حدة ان كان الفة او صفة ان كان اصلها الضم
مثل مراد في اسم الفاعل والمفعول والضم في الساب والزيادة ذلك
كله شرط ان يستعمل في وادى وفاقه الرمان في شرح على ذلك وعلى
ذلك وعلى اللغة الثانية في احوان الدل وقول صاحب الدخنة والثالث
ان يكون المنادى على اوجه صحيح قلت لا شرط ان يكون الرفع صحيحا
فانه قد يعدم حوان ترجم عما وسعيد ويورد وعلى هذه المسائل المتعلقة
بالرحم مذونة في كتب النحو وقد استرنا في بعضها في هذا الفصل واشد
المراد بحوان الرحمة في غير الدال بقول الشاعر اودى ابن حليم عباد
بصرته ان ابن حليم امشي حنة الوادي يقال للرجل حليمه ما لفته
في غلط الحلقه والراه حليم للفرقة كانت العدد ورحم حليم كحذف السان في
عمر الندا وهو شاد فحصل في انك الوادى ومنه لو قرأوا الصلاة الاسطر
مكان الوسطى او قرأوا العروة الاسمي مكان الوصي او ما شبه ذلك فعلى
قول اي حنفية وان المبادى لا يفسد صلاية وهو مذهب ابن مسعود رضي
الله عنه وعلى قول اي نوسف وهو رواية عن اي حنفية يفسد صلايتها ليست

في مصاحف العامة قلنا انك الوادى والضمومة حانر فاش لو حوم وامت
في وقت وسبق ان يكون قول محمد في احوان مع اي حنفية على ما تقدم في
فصل في زيادة كلمة لا على وجه البدل مسابقة على وجه من احدهما
ان يكون الزيادة موجبة في القران وانها على فسمين احدهما ان لا يكون المعنى
ولا يفسد ما لا يفسد مثل ان يقرأ ان الله كان عبدا محبيرا بصيرا او يقرأ قد
خسر الذين كفروا وكذا قال الله وان غير المعنى يفسد بخلاف مثل
ان يقرأ الذين امنوا وكفروا بالله ورثوه اولئك هم الصديقون او يقرأ اما
من امن وطغى وانرا حياة الدنيا الوجه الثاني ان لا يكون اللفظ الزائد
موجوب في القران وانه على قسمين ان كان لا يعتبر به المعنى بحوان يقرأ فيها فله
وخل ويغايج ورمز او يقرأ لو امن من اذا اثم واستخمد فحذف عامه
مشا حنا لا يفسد زعموا انه قول اي حنفية وعنده اي يوسف يفسد صلاية
وان كان غير المعنى بحوان يقرأ الزيادة ايماء ولا يفسد صلاية بخلاف
فصل في الخطا في التقديم والتأخير وانه على وجوه احدها ان يقدم
جملة على جملة يفهم بالتقديم ما يفهم بالتأخير مثل ان يقرأ مثل ان يوم
وحوم وسبق وجوه او وكسنا علمهم فيها ان العيون بالعين والفسن بالفسن او
يقرأ العبد بالعبد والحر بالحر لا يفسد صلاية وان غير المعنى مثل ان يقرأ اما
ذلك الشيطان يحوف اوليائه يخافوهم ولا يخافوني يفسد صلاية فكذلك لو
قرأ وان هذا صراط مستقيم فلا يتبعون وابتغوا السبل والى ان يقدم
كله على كله ولا يعتبر المعنى بحوان يقرأ اما ذلك الشيطان يحوف اوليائه يخافوني
ولا يخافوهم لا يفسد صلاية وان غير المعنى يفسد في مجموع التوازل اذا قرأ
از الاعناق كانت الاعناق في الاعلال ايضا قلت ونقال ادخل العليشوم
في راسي وادخلت راسي في الفلشوم واما مال الفتاوى وروى في صلاية
الحكمه سمرقند والسماوات الصدع والارض ذات المرجع قال القاضي الحسن
لا يفسد صلاية وقال كلوا اي يفسد وهو فاش قول اي حنفية ومحمد

الناشئ تقدم حرفا على حرف من باب اقلب مثل جدد وحديث على قول
اي حيفه ومحمد تطل الصلاة وعلى قول اي يوسف ان ثلث الله البينة في
القرآن لا يفسد صلاته وان لم يكن يفسد فصل في الوصل والوقف والانتد
اذا وقف على غير موضع الوقوف وانتد من غير موضع الانتد فهو على وجهين
الاول ان لا يعبر به المعنى بعد ان حباله في وقفه وانتداه مع مثل ان تقف
على الشرط دون الجرام انتد بالبحر اقرا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
موقفم انتد بصلواته على اولئك هم خير البرية قلت ليس في هذه الآية
شبهة ولا حرج وهذا لم يأت بالفتا في اولئك هم الذين كفروا يسمي
الشرط فان كان الواقع في موضع الجرام لفا يكون قد ضمن معنى الشرط
واذا لم يكن لفا لا يدل على تضمنه معنى الشرط وقوله تعالى ان الذين امنوا
المؤمنين والمؤمنات هم لم يتوبوا لهم عذاب جهنم فهاهنا ضمن الذين معنى
الشرط ولهذا في الفتا في الحرام وكوان بفضل من العت والمعت
والصفه والموصوف قلت الصفه والموصوف هي العت والمنعوت
وسعى ان يكون من الصلة والموصول مثل ان قرأ الله كان عيدا او وقف
ثم انتد فقال كورا لا يفسد بلفاق والوجه الثاني ان يعبر المعنى بحسب
ان قرأ الله الله انه لا يفسد ثم قال الا هو او قرأوا في النصارى
ووقف ثم قال المسيح ان الله في هذا الوجه لا يفسد صلاته عند عيانه
علمنا وعند بعض العلماء يفسد في الصلوة على الاول لان في مراعاة الوقف
في الانتد انقلع ان شئت في الحج لا سيما العامة واخرج مدح في السبع
ولا مال الفناوى في امام اي ذرا العاصي بحركي موقفم انتد او اما لم
ان يمينوا بالله ربكم فعليه ولم يامر باعادة الصلاة فصل في الوصل
في غير موضع الوصل لو وصل كافا لم يكون عيدا ووصل كافا
اعطيت ان الف كورا او قرأ غير المصنوع عليهم ووصل بالبايعين
على قول البعض يفسد صلاته وعلى قول العامة لا يفسد لانه في بظطر
اليه لا يقطع النفس او غيره ونقص المسامحة فصولا او ان يعلم

ان القرآن كيف هو الا انه لا يحرك على لسانه ذلك لا يفسد وان اعتقد ذلك
تفسد وعلى هذا لو قرأ اذ اجاب نصر الله على الاستفهام فصل في ترك
المدح الشديد في موضعين والاسان كما في غير موضعها ان كان ذلك لا يعبر
المعنى ولا يصح به العلم لا يوجب فسادا وان عثر المعنى وقبح به الكلام
احلف المسامحة فيه فيل لا يفسد به الصلاة ونحو المخرج وبان تمام يفسد
مثال الاول ترك الشد يد احذوا واملوا غير يسيدك ومثال الثاني قل
اعوذ بربك ان شحيف السا او قرأ ان النفس لا تمان بالستو يحصف الحسم
ولو قرأ اولئك هم العادون وسدد ذلك يفسد صلاته بالاحلاف ومثال
الاول ترك المدح لو قرأ انا اعطيت ان الكثر يدون المدح مثال الثاني لو قرأ
سوا علمهم بدوز المدح بخوان تقرأ عاويدا بدوز المدح احلف المسامحة
فيه ترك الشديد ومنه اذا قال الفصل بعد الفاتحة امين بالمسدد
والشد يد يفسد بفساد صلاته وفيه لا يفسد على قولهما الصا وعليه
الفتوى ولو قال امين بالمسدد وحلف لا يفسد على قول اي يوسف لانه
موجود في القرآن لقوله وبلك امين وقال امين بعد مدح وحذف السا
يسعى ان يفسد صلاته لانه لا يوجد في القرآن فصل في الحسن
في الاعراب وهو على وجهين اما ان لا يعبر المعنى بان قرأ الاثر فهو
اصواتهم او يفسدون اصواتهم بالرفع او قرأ الاثر على العرش استوي
صبا الحسن في هذا الوجه لا يفسد بالجمع ومثله في مال الفتاوي
وان عثر المعنى بان قرأ الماري المصور يفسد او او قرأ وعصى ادم ربه
صبا ادم ورفعه او قرأوا ذاتي ارضهم ربه بطلات برقع ارضهم
وصب ربه او قرأوا ذاتي من احبذ وان شئت معني اجمع او قرأ عفا الله
عنك لم اذنت لهم كسنا الكاف وان قرأوا هو طعم ولا طعم او قرأ انا
عشى الله من عباده العلى فيل لا يفسد صلاته من روى عن اي يوسف ربه
قال ابو نصر وعن اي حيفه فمن قرأوا ذاتي ارضهم ربه وعصى ادم ربه
انما يحش الله من عباده العلماء وعن ابن مقبل واي بكر الفضلي مله ورك

ورائه ساذه على معنى اخر وفي مال الفتاوى لو قرأ انا كسرا لاف بهوا او عمدا
 فسند ولا خلق لله بالنصب لمعنى المعنى بغير افا حشا ولو اعتقد كسر
 وسميه صاحب الذخيرة مع احكم من قوليه من احسنه وفتح الواو من الصور
 لحاشي الاعراب ليست بحجة لان الاعراب حوزة اخر المعرب كانت اوله ولا
 في وسطه فصل في الادغام وهو بالسند في الفاظ البصريين
 والمجسمة في الفاظ الكوفيين ومعناه في الكلام ان يصل حرفا ساكنا بحرف
 مثله محرك من غير ان يفصل بينهما بحرف او وقف فصير ان لشد انضالهما
 لحرف واحد نرفع اللسان كما ارفعناه واحد سدين فصير احرف
 الاول كما سبيلك لا على حقيقته الدخول والادغام لان الادغام ادخال
 الستة التي يقال دعمت الحام في لم الذاب اي ادخلته فتدرون ان
 بعشيرة شرح المفضل اذا اي الادغام في موضع لا يدغم احد من الناس
 بعد نخرج الحروف في الجمع العبار به وفروجه عن معرفة معنى الكلمة بان
 قرأ سعلون وكشرون بادغام العين في اللام وادغم الحاء في السين فصرا
 سعلون وكشرون فسدت صلاته وان لم يعثر به المعنى وفهم المعنى بعد وان
 لم يدغم احدا فسند كما لو قرأ قل نبذوكم في الارض بادغام اللام في السين
 لان اللام قد بدغم في السين في قوله تعالى بل سئلتكم انفسكم وقد ترك
 به وان ترك الادغام بان قرأ يدرك الموت وقد ترك به او واصل
 لو كان الجرم اذا قال قلما النقي حرفان الاول منهما ساكن والثاني محرك او
 بلشه احرف اولها ساكن مثل قل لله الامر جميعا وقل للذين كفروا لا يسند
 صلاته فلت لان اجتماع المثلين من ظهين لا يوجب الادغام فصل
 في الامالة وهي ان يحذف نحو الكسرة واسكانها المحو لها سبعة حروف
 من كتب التصريف ولو امال اسم الله او الملك او ذلك الحجاب او حي
 كانا تحت عذبة لا يسند صلاته وعن ابن جني فسند لسند كل الحذف
 الصلاة قال صاحب الذخيرة ولا يعالج اخف من هذا ذلك والامالة
 ليست بحرف وجماعه من الفراء اختاروها على الهمزة وقد ذكروا في مصنف

الذي فيه ان الدم في اول الانعام في قرطش فمسنون ولذلك اقل العزبان
 الله وكلا لا يحذفوا اليه من اللام والماء فصل في حذف ما هو ظاهر
 واطها زما هو محذوف اما اظها زما هو محذوف لان يقرأهم الذين ليسوا
 يسكنون الميم منهم واطها زلا الف من الذين وابت لا الف محذوف في الاصل
 وكذا ان العاكن لا يسند الصلاة اذ ليس فيه حرف المعنى ولا يعبر النظم
 ولذا لو لمك الادغام مع اعادة الف الوصل بحوان فراء وملحق الذكر ولا شيء
 لان صيردا الى الاصل واسمعا من الخفيف واما حذف ما هو ظاهر بحوان
 فراء وهم يكتبون انهم يحسنون حذف الهمزة من انهم فانه لا يسند الصلاة
 وقد قرأوا في بل اسماهم من اجل ذلك ينقل الحرف من الهمزة الى الساكن
 قبلها وحذفها وفسل في مصنف عيمان رضي الله عنه في القافيات لو ان
 عندنا ذكرا من الاولين يحذف الهمزة الا ان الخفيف في الصور المسند
 لها جاز وما ذكر في مشغلة الضريف وحذف اللام من الهنك والقارعة
 واحاقد يسند الصلاة فصل في حذف بعض الحروف من الكلمة وترك
 بعضها لا يقطع النفس او لسان الماني ثم ذكر الباني بحوان قال ان يقطع
 بسنده او نسي الكافي قال حمد الله او كان قرأ الفاتحة والستون فسند فارد
 ان يقرأ لما قال اليلد كانه قرا فترك وزع ويل يسند عند بعض المشايخ
 ويو كان يعني شمس الامه اكلوا في وذكر السبع الامام مخ الذين المشغلة في
 احكاما بل وورق من الاسم والفعل فقال في الاسم كواحد لا يسند ترك
 البعض في الفعل يسند ترك البعض والفرق الالف واللام في الاسماء
 زائد وترك الروايد لا يوجب فسادا وانفعال كلها اصول فاذا قال ب
 في سكر ونش يسند صلاته اذا ترك باقية وهذا الفرق الثاني فيما
 اذا قال الح وترك باقية ومنهم من قال ان كان لما ذكر وجه صحيح
 في اللغز ولا يغيره المعنى يعني ان لا يسند وان كان يغيره لا معنى له وكون
 لغوا او يعبر المعنى بوج فساد الصلاة وعامة المشايخ على انه لا يسند
 لان هذا مما لا يمكن الحرج عنه فصار كالسبع المدحج في الصلاة

كذا

فصل في اذخالك الثالث في اسماء الله تعالى لوقر اهل سطر والاناسهم
الله قال علي بن محمد الادب في سنده لا يمنع الله تعالى في الاكل الحوز
لم يلد وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل في سنده لان البيان فضل الله تعالى
هنا ونحوه المشايخ صحوا هذا وأشاروا الى وجه اخر فقالوا انما لم يفسد
لان فيه حذف مضاف الى كلمة الله وحيث في الالة تقدم وتأخر والاش
للملايكة فصل في البغى والافان في اراء الفرائد وهو على وجهين
ان كانت الافان لا يصح الالفة عن وضعها ولا يودي الى تطويل الحروف
التي حصل البغى بها حتى يصير الحرف حزين بل يحسن الصوت
ويرى من الفراء لا يوجب فساد الصلاة وذلك مسمى عندنا في الصلاة وخارج
الصلاة وان غير الالفة عن وضعها فساد الصلاة وهو مني عنه قوله
ولا يطول الامام هم الصلاة لما روى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم السقيم والضعف
والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ورواه الجماعة الا ابن ماجه وزوي
وذا الحاجة وعن انس رضي الله عنه قال ما صلنت خلف امام قط اخف
صلاة ولا اتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم معق عليه وحده
حاضر عن عبد الله ان معادا فراسون النقر فتأخر رجل فصلا وحده فصل
له نافعنا فلا نقول انما نأفقت ولكن لا من النبي صلى الله عليه وسلم
فاجب فاني التي عليه السلام وذكر ذلك له فقال ايتان انت ما معاد
مترين افراسون لداوسون لدا قال وسون والتمادات الروح والليل
اذا عشي والسماء والطارق وهل اباك حديث الغاشية مسوق عليه
وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما نزل بالتحفيف وان كان لنا ما لضافات رواء الساي واحد وقد
بعدت هذه المسئلة بل الامامة في سنة الفراء وهذا مما لا خلاف فيه
قوله ولكن للنساء وحدهن الجملة وقال سليمان بن سارو الحسن
الصركي وملك لا يوم المراه احد في فرض ولا قل وقال الاوزاعي والتوري

والشافعي واحمد رحمه الله الشافعي مستحبه وحكاة ابن المنذر عن عابشه ولم
سلمه وقال الشافعي والبخاري وممن في الفلاد من الفرض وسارو ثور
والمنزني ومحمد بن حزم الطبري واحاروا امامة النساء على الاطلاق
للرجال والنساء ويقوم الامام من النساء وسقط عن جميع محرمي
امامة النساء وقال ابن حزم حكها عن النفاذ امام النساء وجب
قول المحرمين على الاطلاق حديثا م ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن
موفل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لها موزنا يوزن لها واما
ان يوم اهل دارها وهو عام في الرجال والنساء واه ابو داود ورواه
قول من استحب ذلك ما روى بوطه اخفته فالت اسنعا سيدة
لله عنها فقامت به في الصلاة المكتوبة رواء الدارقطني وزوي
الدارقطني في حديثا م ورقة امرها ان يوم سائر اهل دارها وموم
ما روى عنه عليه السلام انه قال لا يؤمن امرأه رجلا ذكره في المضي
وانما ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال الصلاة المراه في سنتها افضل من صلاتك في حجرتها وصلاتها في
مخدعها افضل من صلاتك في بيتها رواء ابو داود واسناد صحيح على شرط
مسلم وعن ام حبيد امراه ابي حنيفة الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير
من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد
قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدك رواء احمد
وقال ابن حزم لا يعلم لمن منع من امامة النساء حجة اصلا واخوار قول
جماعة الصبيانية وهم يعطون هذا اذا وافق احوالهم ولانه لا سرح لهم
لادان وهو دعا الى الجماعة فدل على ان جماعتهم مكروهة ولا حثها
صلي مسفرة خلفا لصف مع النبي عن صلاة الفداء لو كانت صلاتهم
جماعة غير مكروهة لما ايج لها هذا المنى وفيه دليل على انها لا تقدم
الرجال اذا منعوا عن مساواة الرجال ولان امام وسط الصف

مكون فصا زكجعه الفراءة وتحدثا ورقة الذي خرج اوداد
والولد بن عبد الله بن جميع الزهري مثل قوله مقال في الباب
وان كان قد خرج له مسلم وقال ابن خازن الولد لا يحج به وفي المفيد الراتب
اذا صلي بزمان يقوم وسطه قول فاذن ودفعت الامام وسطه
وقد تميزنا فعل غاشه رضي الله عنها لذلك وحمل صاحب الكتاب فاعلم
عاشد الاشلام ومثله في المبسوط والمحيط وفيه بعد لان النبي عليه
السلام امام مكة بعد النبوة ثلث عشرة سنة هذا رواه البخاري
ومسلم ثم تخرج فغاشه بالمدينة وبنيها وهي بنت ثمانية مئتين عند عتبة
السلام سبع سنين فاصحابها لم يصلوا من العصر وماضيا اماما الا
بعد بلوغها فدفعت سبعين حلة على اشلام لكن يمكن ان يقال انه
مستوخ وان لم يكن في اشلام بل كان في كجمن في الشاكر
الجماعات سمى جماعتهم هذا فاولوا في المحل صلت غاشه من المغرب
وحملت القراء وصلت لم شله العصر والمطرز في المغرب الامام
من يوم به اي يفتدي بذكر اكان او اشي ومنه قامت امام وسطه
وفي بعض نسخ الامامه وشرك الها هو الصواب لانه اسم اي مصدر
لا وصف قال الجوهري يقول جلست وسط القوم فلا سكان لانه ظرف
وجلست وسط الدار لانه اسم وكل موضع صل فيه من فهو ان
وما لا يصلح فهو لفتح وربما سكن ولسنا لوجه وفيه وفيه وجلست
الدار والحيث وسطوا شي لفتح ومنه شدت وسطه الهماز وقال
الزهري كل ما كان بين حصنه من بعض لوسط العلاء والصف والسيح
فهو لا سكان وما كان مصعلا لاسن حصنه من بعض كالدار والشاحد
والراجه فهو بالفتح والجاز وانما المفتوح الاسكان ولم يجزوا في البيان
الفتح قوله ومن صل مع واحد اقامه عن عمنه مشاوبا له وهو قول
عمر واكنه وعمر بن الزهر وهو قال البوزي والاوزاعي ومكلا وايحي وعن
محمد انه وضع اصابع وحمله عند عقب الامام وعندا ثلث في سبيل ان شاخ

سليمه

قوله وقف الامام
وسطه هو الصواب

وسط

عن منها واه الامام فملا وهو الذي وقع عند العوام وعن سعيد بن المسيب
انه يقميه عن سنان وفيه قول دايع روى عن النخعي انه يقوم خلفه الى ان
يركع فان حيا احد الامام عن عمنه لكان حدث ابن عباس انه قام عن سنان
عليه السلام فاذا روى عن عمنه مسوق عليه وفي المحل لان حزم عن جابر
مسله وفي البديع جعل عوض جابر خلفه ولم يذكر في ثلثي الحديث
واختلفوا ان وقف خلفه بيل من مخالفة السنة وبيل لا يركع وسنا
هذا الخلاف عن سنان ومثله في البديع قال ان صلي خلفه حازن وكذا
ان وقف عن سنان وهو من من صر فيها الى الحيرة ومنهم من صر فيها
الى الفيلين جميعا وهو الصحيح وعند احمد روى عن سنان تبطل صلاة
ولو كانوا جميعا اذا لم يكن عن عمنه احد وان لم يكن يخدم عليها وعن
اي وصف يقوم منها وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه وقال احمد لو كان
احدهما صليا فوقف عن عمنه ولا بأس وان وقف خلفه بوقوف احمد فيه والزم
انه لا يصح بل الصبي يصف عن سنان وجه قوله اي يوشف ان عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه صلي خلفه والاسود وروى عنهما وقال هكذا صلي بارسول
لله رواه ابو داود قال النووي وهو ضعيف والصحيح انه موقوف عليه
ولنا انه عليه السلام صلي بالنس والسم وزاه والعجز من زناهما مسوق عليه
وهي لم يليم بنت ملجان روى اي طلع وام انش في المنافع والسم احو
اشرك ليد واسمه عمير والفتح ان اسمه ضمن بن مسعود الجعري الحديث
ذكر ذلك النواوي في شرح الهدى وهو حديث حسن عن عبد الله بن
ضمن قال في القعدة وعن جابر قال كنت عن سنان عليه السلام فاخذ
بيدي فاذا روى حتى اقامني عن عمنه فاحار ان صح حتى قام عن سنان
فاخذ بيدي جميعا حتى اقامنا خلفه رواه احمد وابو داود قال الزهري
النخعي كان جعل عبد الله لصيق المار هو كان اعلم ان ثلثي مذهب عبد الله
قال في البديع لو فعل ذلك لكان لالز ولون التا ويل من باب
الاحتياط وفي المحيط بيل لانه وبيل من مخالفة السنة ولو كان

امامه
يا كني

صفو
الواعظ

معه رجل وامراه قام الرجل عن منته والمراه خلفه وان كان معها حتى
قام خلفه والمراه خلف الحثي ولا يجوز افتد الحثي بالحثي لاحتمال اند
امراه والمفتدي رجل وقال الحسن البصري كنت في بلادهم امراه صلو
متوا من بعضهم خلف محض ولم يوافق احد عن اي هرة رضي الله عنه
قال عليه السلام خلف جبر صفوف الرجال اولها وشرها اخرها وحر صفوف
النساء اخرها وشرها اولها رواه مسلم وقال في الحيط والاسحاى بل الامام
الرجال هم الصبيان الكارم الخنا بسم النساء الصنات المراهقات
وروى ابن رباح في الضاد مع الكسرة في الصنات قال عليه السلام للمني
منكم اولوا الاجلام والتمى هم الذين يلوهم بلثا واما وهسات الاسواق
رواه مسلم بخلافه والنون الحصفه واللام لام الامر وروى ليس زياده
ما فوجه وسيد القون واولوا الاجلام الباعون واولوا النتي العقلا
وهومات ايضا اي قسما وهي باقا له المروى والاجلام جمع حلم كسر الحاء وكون
اللام وهو الاناه والضبر من حلم ضم اللام والهمي جمع كسر التاء وكون
الها وهي العقل ذكر ذلك كله ابجوهري وفي حوامع الفقه والصبي الذي
يعقل مع الامام جماعه ويقوم من منته والمراه خلفها والمراه وحدها
يقوم خلفه ولا اعتبار بالصبي الذي لا يعقل ولا بالمجنون لانها ليست من
اهل الصلاة قوله ولا يجوز للرجال ان يصعدوا بامراه وروى عنه
وما من خلاف او صبي لا يصح الملبوس به خلف صبي عندنا وروى في الاوزاعي
والموزي وملك واحمد واسحق وفي النفل رواه عننا وعند احمد وقال
داود لا يصح في فرض ولا نفل ان المنذر كرهها عطا والتبع ومجاهد
ومالك واثوب حنبل وابو يوسف ومحمد وعلقه عننا لشيخنا وقال الحسن
والسافعي وان المنذر يصح امامته وفي المحمله فلو كان في الامام لا يجوز
لما روى البخاري عن عمر بن سلمة قال امت علي عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانا غلام ابن سنت سنين او ابن سبع سنين وشله صحابي ولا يشتر
ان عمر لم يسمع من النبي عليه السلام ولم يرو عنه وكانت الركن ممرهم

مخبط منهم فقدموا ليصل بهم وان قول ابن مسعود رضي الله عنه لا يوم الغلام
الذي لا يجلب عليه احدود وعن ابن عباس لا يوم الغلام حتى يتكلموا هيا
لا ثم في سنة قال الخطابي كان احمد يصف حديث سعد بن سلمة وقال من
وعده لبس شيء يروى ابو داود وبيل احمد حديث عمر وقال لا اذكر ما هذا
واعلم لم يحقق بلوغ امره التي عليه السلام قال وقد خالفه افعال الصحابة وقد
قال عمر ولست اذا سجدت خرجت استتي وهذا غير باع قلت والعجب انهم لم
يحلوا قول اي بكر الصديق وعمر الفاروق ورواها الصحابة رضي الله عنهم بحديث
بغل صبي ابن سنت سنين وفي الشاهد ابن سنتا وسبع لا يميز ولا يعرف فرائض
الوضوء والصلاة فكيف يقدم في امامته ومنعه اجوط في الدين وهو منفل
فلا يفتدي به المفسر من غما ما ياتي انسا لله تعالى وفي التراوح والسنة المطلقة
حوزه مشايخ بلخ قال في المسنوط احسان محمد قاتل الكاحه ولم يكون عامه
المساخ ومنهم من حقق الخلاف في السفل المطلق وهو ما شوى التراوح والسنة
من اي يوسف ومحمد بن عبد ابو يوسف وكون محمد بن كمال السجستاني والاصح عندنا
انه لا يجوز لان فعل الصبي لا يتعلق به اللزوم بخلاف البالغ فلم يكن صلا
الصبي مصحونه بالافساد فيكون في القوي على الصغيف بخلاف المطنونه
حاش كورتا فتد غير الطان الطان فان من سجد عتبه صلاه على طن انها عليه
فاندي به انسان او قام من الفقه الاخير طنا انها الاولى فاندي به
انسان فتح افتداه به وكانت صلاه المفتدي مصحونه دون صلاه الامام
والفرق ان عدم اللزوم اصل في الصبي عارض في الظاهر عارض
عندنا وروى الطحاوي عنه وجوب الفضائ في الصلاة المطنونه وهو قول
رفر وكان محمد بن ابيه وقول المحمدي صحيح وخلاف افتد الصبي بالصبي لا يحاد
حالهما في عدم اللزوم قوله ووصف الرجال هم الصبيان وقد عد متب
قال القدر في وسقي للقوم اذا قاموا الى الصلاة ان تراصوا وسدوا الكل
وسوا من ماله في الصفوف وسلكه في الساع وفي الاسحاى كاش
يقول الامام استنوا وكبريل اسواهم ونعد واقصا لمقام الماعوم ما

يجوز افتد الغير
الظان بالظان

الا فتد في دعاء
الافتد

يكون اقرب الى الامام من غير الامام لمجد شائست من ملك رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سوا صنفونكم فان سوننا الصنف من تملأ الصلابة ختجاه
 في الصبيح من ولسلمت اولاد النعمان من ستر قال ان رسول الله سوى صنفون
 كانه سوى كما القديح حتى اذا راى ان قد عفلنا لم خرج يوما فقام حتى كاد ان
 يكره وراى رجلا ناديا صوته نقال عباد الله لسور صنفونكم اولي الف من الله من
 وحوهم ومعنى قوله اولي الف من الله من وحوهم راجع الى احلاف القلوب وبعث
 بعضهم على بعض فلو ان حذر من وقوع السمع والسمع والسمع والسمع والسمع
 محتمل ان يحول الله صورته صوز حمار والقديح هي حشيش السهام حشيش وكبها
 للذي وهي ما يطلب فيها الخبز والادان السهم طاسا فلو ان حمارا لعل
 اصابه العرس في ذلك وان خادته امراه وهما مسنران في صلاة فسدت
 صلاته ان كان بوي الامام امامتها وهذا باتفاق اصحابنا وانه قال ابو بكر
 من احبنا لله وذكر ان حرم في المحل اذا نوى الامام ان يوم بالامراه وهي قادن
 على النافعة فصلت بحبه وصلاتهما فاسد وان كانا مومنين بالامام
 وقد رعا باحبرهما فصلتهما باطله قال وهو قول بعض اصحاب ابي سليمان وقال
 المحاذاه لغم ملك والسافعي واحمد وغيرهم المحاذاه لا يفسد الصلاة وهو اليك والمحاذاه
 في اللغوه هي المقابلة بالحدائق المحاذاه كانه وقيل ان حشيش كذا فلا وبلان
 حشيش فلا اى يفتدى ويوقال احدي ماله وانى معاله اذا افتدى وحده
 النفل بالغل صلا اذا قد رت حل واجله على صاحتها وحده الفل بالقدم
 والقدم وش السهم واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 المخرج جاره وحادثه اذا صرت كداه ومنه قول كلوا من ما حردوا منها
 اى كادته من السعة ولا ستر مثل وحداى حلاى عملها و2 المنق الفول
 2 هذا قول المحذور له وصوابه المحذور له او المحذور له النفل كالمعطو
 به وحده السراى والحل لسانه اذا فرصاه وحده اذا قطعها لهر في
 المسئلة ان المحاذاه لا توجب فساد صلاتها فلا توجب فساد صلاة الرجل
 بالقيام عليها بل اول لانها هي اجابه ترك مكانها وانجام ان المحاذاه لا تلحق

ع

شئ من اركان الصلاة وصارت كالمحاذاه في صلاة الجنازة وسجد التلاوة
 والمحاذاه الصبي للرجل ترك مكانه وتقديمه الى حبيب الرجل وقد قال
 عليه السلام ليدنى منك اولوا الاحكام والنهي ومنله المعتوم ونحن نقول
 ان الرجل ترك مكانه يفسد صلاته كالمأموم اذا تقدم على امامه
 وهذا الصبي مستقيم على قول السافعي واحمد لانها يقولان فساد صلاة
 المأموم اذا تقدم حلاى لما لك واسحق قال النواوى المساواه بالعقب
 على المذهب وفي الوسط الاعتناء بالحدوث في مختصر البحر المحيط لو قد رت
 قدم المأموم فلو ان قبل حوز ما يفسد المحاذاه شئ من القدم والاصح اعزاز
 لا كبر القدم والاصح ان الاعبار بالشاق والحدوث في الحواى لو وقع راسه
 قدم راس الامام تطوله فيل لا حوز واعبر الركن وعظمهم كبر القدم
 قال ابو الحسن وهو الاصح وان انه ترك مكانه لان مكانه امام المراه لقوله
 عليه السلام اخرهن من حيث اخرهن الله وهذا كحدث مذون في التنب
 الفقه وذكر ان الهامى من الشافعية ان بعض ما يفسد احبر
 حبل وذرعه الصا الموفق من يدامة في المعنى وكان السبيح الامام العلامة
 فاضى القضاء صدر الدين سليمان سحار حجة الله عليه برويه زياده فيه
 وعزوه الى مسند رزن من معومه اوله احرام الخباثت والشاحناك
 الشيطان واخرهن من حيث اخرهن الله وحش طرفه كان يضاف الى كمله
 بقول اجلس حيث لا يبرج بالشر وحش حش الامير وقد يضاف الى المفرد قال
 ونحن فلكا بالفلا معقلا وقد كان منكم حش الحام وفنه سنت لغات
 حش الحركات الثلث وما لوا ومعها ووجه الحشك يدانه علقا المستلم
 امر الرجال تاجيرهن من حيث المقام في الصلاة لعدم وحب باجبرهن خارج
 الصلاة اجعلها وحب باجبرهن في الصلاة اطهار السبعين في الاجل
 لان الرجال هم الاصول في اقامة الصلاة فان حلة النساء ليست مستحبة
 على الافراد وعند السافعي وز استجاب الرجال والرجل هو الحاطط بالمخير
 واذا ترك ما هو مخطوب يفسد صلاته كما لو تقدم على امامه على ما ذكرناه

وقع راسه
 قدم ام راس الامام

قوله الامام
احمد

وكا لا لاه العمد وسائر معشدين الصلاة الماتة بغير وهذا الزم على الخدم فانه افند
صلاها العام عن سائر الامام لتركة سنة العام ولم يوجد في ذلك هي من التي
عليه السلام او يقول حث العموم فلو نزلت في هذا الخصوص واليه الانسان في
الخير حث قال ولا ان كان كان الخرج البجير منه سنا والادل ولا حاله الصلاة
حاله مناجاه فلا ينبغي ان يحظر باله شي من اسباب يحرك السهون ومخاراه
المراه امامه لا لخلو عن ذلك فصار الامر بتلجيزها من قايض الصلاة فاداركة
بفسد صلاه ولهذا لا يفسد صلاتها لانه هو الامور بتلجيزها وبممكنه
ان يورثها من غير ان يخرجه بان تقدم عليها والام لا يحجب على هذا التعليل
وقد يظن ان المراه لو صلح بحسب المصل جميع صلاتها لا يفسد صلاته
اكتانه ليست صلاه من كل وجه لعدم الركون والسجود وقراده الفان بل
هي عا المنة وضاحقه ولا فاسل لها مقام فيها لكونها مهتبه عن الخرج
في اكنان وسجد البلاق ليست مستركه هكذا ذكر في التخرير وبه
نظر بان الامام اذا نوى اتمامها كانت الصلاة والتسبيح مستركه منها اذا
تلاها الامام لانها من افعال الصلاة واحكامها ولهذا لا يورث خارج الصلاة
وكذا انها ومن المعتدك بالصلاة ولا شرط التزم المعتدك بشرائها
وان لحقه فساد من حثها لانه لو كان عليه من جهة الامام ولهذا يحل عند
المراه والعام اذا اراد زكوة في الركوع ويلزمه حكمه من وكان سعاله والراه
المرام له صمنا ومات صمنا لا راعي شرائطه كالحديث بصير مقبالت
المفاز مدخول الامام في المصرويه الا فامه فيها وكذا العبد والوجه
واكواب الصبح ان السجدة ليست صلاه من كل وجه ولهذا
لا يسترط فيها الحرم والحلل والفساد بها على غير ما شق بصير عمل
موزك واما الضبي فالرجل ليس بموز بتلجيزه صلا ولا هو في معنى المراه
اذا السهون ليست من الطرفين بخلاف المراه فلا يجعل الالب من وجه كالا
من كل وجه لكون الحكم على خلاف الفاس والمعتوم ابعادا فادان سنا
احمد والطاهر فان من افند صلاه من قام عن سائر الامام اذا لم يزل

الخاداه وطاه
الخاره وكجه
الندوة

شروطها المحامد

منه احد فامد صلاه محاذي الضبي والمعتوم او بالوجود الامر فيها وفسد
صلاه الرجل فانها شروط خمسة الشرط الاول ان تكون المحامد للرجل مسهاه
بان كانت تتببع اعسار الروح التي عليه السلام تعالى رضى الله عنها
فانه لم يزوجها حتى صلح كما وردا بغير ذلك وبيل يستوعب طرا الى
ساده عليه السلام عليها ولهذا بلغت الشع والاصح ان السرا الى ذرب
بلامعبر بها بل المعتز ان جون عبله صمحه محتمل الجمع وان لم يزل كذلك
مستنه وهذا النزاع فيه والشرط الثاني ان يكون الصلاه ذات ركون ويوجد
حتى يكون صلاه من كل وجه والشرط الثالث وان كانا صليبا بالامام
لانها مطلقة في الاصل والشرط الثالث ان يكون قد نوى اتمامها او نوى
امامتها السائل الامراه تصنها لحادثه لا يفسد صلاته ذلر صاحب الجبط عن
اي يوسف لانه اذا نوى اتمامه الشاصات الصلاة مستركه فانه في الوجيز
والشرط الرابع ان الفرض محقق بها فلت معناه فرض القدم والآخر كخص ما يحله
وقال ان شرط الصلاه في العسه وقال الوري واستحق واجد في السهون عنه لا
صح صلاه الماموم اذا لم ينو الامام الامامة وسبق قال ابو حفص الكزواوي
الكر من اصحابنا وعند فرومك والشافعي وغيرهم لا يسترط سده الامام
لصبي صلاه المامون في حق الرجال والشا وحديثان عن عائش المودم دليل
على استراط سده امامه الرجال فانه جاد ورف عن سائر عليه السلام فادان ال
عنده في انا صلاه قال ابن بطال اما ابو حنيفه فلو لب قال عليه فقال
ان نوى ان يكون ايمانا جاز للشان صلين حلقه ولم يجز للرجال لم يكن له وف
قلت لو فهم ان بطال بذلك اي حنيفه فيد اعلم الفرق وهو ان صلاه لحققها
فساد مجازاها اذا كانت صلاه فلا بد من التزامه خلاف الرجال فانه
لا يلحق صلاه الامام فساد من حثها الرجال فلا يسترط التزامهم فساد الامام
في حق النساء كالمعتدك فانه يسترط بشه الا فتد بالامام لصمحه صلاه لان
صلاه المعتدك يفسد فساد صلاه الامام فلا بد من التزامه كما هو مذهب
امامة المعتدك وان بطال جاهل بمدارك الامام اي حنيفه رضى الله عنه

فلما اخلط وزفر فاشه على الرجال واعينهم بالجمعة والعبد بن قال المرعشاني
 بعد صلاة الجمعة والفرقة من شاة واكرمشا حنا منوا الحكم مهابا ومنهم من
 سلم فقال فتماضون فاهلا نقاد على اياها وحدها ولا تها لا بقدر على الصام
 بحسب الامام في ذلك الامر الازدحام فلا يفضي الى فساد صلاة وزوي احسن
 عن اي حشفه انها اذا وقعت خلف الامام حازا فتداوها وان لم شو امامها
 فاذا وقعت بحسبه بعد صلاة فادون صلاة قال في البداية وهو قوله الاول
 وفي الذخر قال ذكرنا بعض الضاويك لو ان جلاصلي ولم شو امامة النساء
 فافتت به امره قال ابو صرمان لم يغم بحسبه نعم افتداوها وقال ابو التميم
 لا يجوز في الوجهين وفي الاسحاي لو قدمت امامه لا يصح افتداوها وصح
 صلاه وفي المرعشاني لو تقدمت المرأة فالصحيح ان صلاة الرجل لا يفسد
 لانه لم يرض امامتها وعن اي حشفه يفسد وفي مختصر البحر المحيطة امامه
 النساء بعد وقت السجود لا يحد ويصح نيته الشايدون حضوره في رجل
 سترط حضرتها والسرط الرابع ان لا يكون بينهما حيايل لان كايابل يرفع الحاذاه
 وكايابل ان يكون بينهما اسطوانة او كانت في فيه في وسط الصف وفي
 البحر او متقدرا ما يقوم به رجل اخر وقال في الحيط والمفيد او كان احدهما
 عاد كان قد قامت الرجل والاخر اسفل لعدم تحقق الحاذاه وفي الحيط
 او كان بينهما حيايل اذناه مثل موخر الرجل او متقدرا لانه ادى الاحوال
 القعود فقد ادى كايابل وفي الحواشي غلظه مثل غلظ الاصبع والسرط
 الخ من ان يكون الحاذاه في ركن كايابل وفي الحيط دللنا على ان
 امره لو دلت في الصف الاول وزعت في الصف الثاني وسجدت في الصف
 الثالث فسدت صلاه من عن عنهما وشارها وحلفها من كل صف
 لانها اذت ركنها من ان كان صلاتها في كل صف صارت كالمدوخ في الصف
 الشاوي وملقى الحاز سترط ان يودي ركنها محاذيه عند سجود عندك
 يوسف او وقت مقدرا الركن فسدت وان لم يود في مختصر البحر المحيطة
 لو كانت اقل من مقدرا الركن افسدت عند اي يوسف وعند محمد لا يفسد

ما يلزم

المحارم كالاجنبية
 من الينابيع

لا يفسد ان الركن وفيه ايضا المحارم كالاختات في الحاذاه ولم يجد الا
 فيه ولقد سفت عنه من يلا من مصنفوا والمر من ملك تزد على لا ينسبه
 وسرط في التابع سترط اسنادا وقال اذا نوى الامام امامتها وهي قد امت
 به من اول صلاجه ولو نوى امامتها الا انها لم يقد ياله في اول صلاته
 فصلاهم جازع لان السركه لم يوجد من كل وجه حثا في وقت بعضها
 واذا وجدت السركه من اول الصلاة فوقيت بحسب الامام فسدت صلاه
 وصلاهما مع القوم لفساد صلاه امامهم والصحيح ان ذلك ليس بشرط
 فانه ذكرنا الذخر وعراه الى باب الغيبه فقال افتت كرجل وامراه رجل
 في الرقة الماشية اخذ ثوبا فذهبوا وتوضا امامها اصلبا فحادثته ان
 حادثته في الماشية والرقة لهما لا يفسد صلاه الرجل لانهما مشبوهان
 فاما ومثله في التبرز وفي سرح العاي للجامع الكبير قال وكانا مودعين
 حلف الامام حصقه او تقدموا وقال الشافعي في سرح الجامع الجبر الطمر
 الاحقان التزما ان جميع الصلاة مع الامام فلا يجوز لهما الا ان اصفيه
 لا يفتتا اما المسوق فيما عصى فانه كالمفرد لانه ما شارك الامام الا فيما
 ادى فاما ما لم يدركه فلا يصور المساركة فيه فقد است السركه
 فيما يوربان وفي البحر السركه متى وقعت في ان صلاة الامام معي بانتهاء
 صلاه وقد تضرع وجود السركه بالسروعة في ان صلاة الامام وانها
 لا يفتي بعد صلاة الامام وفي الذخر حكي عن مشايخ العراف صرح في
 الحاذاه يفسد فتها صلاه المراه ولا يفسد صلاه الرجل وسألتها جازع
 امره فشرعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل باوفا امامة الشاوي ذلك
 ان المراه اذا كانت خافضه حين يرفع الرجل في الصلاة فقامت بحذاء
 يمكنه ان يوغرها بالمقدم عليها بخطوه او خطوين فاذا لم يقدم لم
 يحد منه الاخيرها فقد ترك فرض المعام واما اذا كانت بعد شروعه
 فيصلا يمكنه الاخيرها بالمقدم عليها بخطوه او خطوين لان ذلك
 مكروه في الصلاة واما ما خبرها بالامانة او باليد وما سبه ذلك

من طهرتها

فإذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فلهذا لا يترتب عليه وجوبه
 فإذا لم تأخر فقد تزلت فرصا من فرض المقام ففسد صلاحها بالوجوب
 عليه وفي الجماع لو أدرك أول الصلاة مع الإمام ثم أخذوا وتوضأوا أو ما حلفه
 وقد فرغ الإمام محاذته المراه ففسد صلاحه لمن الأحق خلف الإمام بقدر
 ولهذا لا يقرأ فيها بعضي ولو سها لا يسجد للسهو وكان الصلاة مشتركة أو
 السركة متى وقعت في أول الصلاة ففي ما بقي شيء من الفعل الصلاة ولو كانا
 مسبوقين لمحاذته فيهما ما سقاه لا يفسد لأن المسبوق كالمفرد إذا اشرك
 متى وقعت في الصلاة الإمام يهيئها صلاحه ولهذا يحل عليه العراه فيما
 يقضي ولو سها لا يسجد للسهو وهو كالمفرد لأن الأربعة مسائل الأولى
 لا يجوز للافتداء بخلاف المفرد لأنه بان تنافي حق التهمة المسئلة الثانية لو
 كبرنا وبنا استئناف صلاحه وقطوعا يصير مستأنفا وقاطعا ولا كذلك
 المفرد المسئلة الثالثة لوقام إلى قضائها مستحق وهو على الإمام سجدتها وهو
 فعله أن يعولها بغيره إمامه ولو لم يتابعه حتى فرغ من صلاحه كان عليه
 أن يسجد للسهو ولو كان مفردا لا يلزمه سجدتها وهو سهاه عمن وهو الإمام
 وهذه المسائل الثلاث ذكرها في الخبر ومنها نقلها صديقا للثلاث الخلاط
 في جامع المسئلة الرابعة ما في خبرات المشيخ عن أبي حنيفة رضي الله عنه
 وإن كان المفرد لا يأتي بمعدنه وإن قل إذا كان معتدًا من وجه وجب
 يفسد صلاحه أخطا لما عرف في الهاديات أن الصلاة متى صحت من وجه أو
 من وجوه وفسدت من وجه يفسد أخطا بابل له إنما هو الباطل من
 وجه بالباطل من كل وجه في حكمه على وفاق القياس وليست المحاذاه لذلك
 قلت ولكن على هذه العلة الأحق بأنه خلف الإمام كما وقد ترا لا
 حقيقة ولم يكن حلفه من كل وجه وبزادنا فساد صلاة الإمام بمحاذاتها
 والإمام مفرد بخلاف وخوابها تعرف من الكتب المطولة ولو حصلت
 المحاذاه في الطريقين الأحق لا يفسد في الأصح وهو أحراز رأي اللش
 لأنها مستغلان بصلاح الصلاة لا بحقيقتها وهذا إنما تنافي عما قول من لا

ما يعلق فيه المسبوق

مس عريه

يشترط إذا ذكر في المحاذاه واستشهد للجامع للفرق بين اللحق والمسبق
 منها إذا صلى الإمام بالمحاذي وحلفه لاح ومسبق فعلم بالصلوة بعد فراع
 الإمام ففسد صلاحه اللحق لأنه حلفه حكا وقد عجز عن الحثي في الصلاة لأنه
 أن تشارك على حاله صلى إلى غير القبلة عنده وإن استقبل ما بعد وقد
 خالف إمامه وهو حلفه حكا بخلاف المسبوق فإنه يستقبل القبلة ويخالف
 الإمام لأنهما القدح ومنها أن تبيد الأحق الإقامة لا يجتنب حق هذه الصلاة
 بعد فراع الإمام لأن إمامه لا يلحق بصلاته بخبر في هذه الحالة فكذلك أنه فرغ
 منها بغير عجز ومنها أن اللحق لو سبقها حدث ودخل من بعد فراع إمامه
 للوضوء لا يفسد فرضه باعتبار إمامه والتسبوق يتم إتمام المرأة الواحدة
 ففسد صلاحه ثلثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها والثنان
 صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وهذا لفظ الذخير والخبر
 وفي المحيط واحد عن يمين أحدهما وآخر عن يسار الأخرى وهذه العباد أولى
 وصلاة اثنين خلفهما محاذيها قال في الذخير هذا من وجوه محاذ لان المشي
 ليس بجمع تام فحكمها كواحدة فلا يسجد الفناد إلى آخر الصفوف وإن كان بلاها
 وومضت في الصف ففسد صلاحه خمسة واحد عن يمين وآخر عن يسارهن
 وبلايه خلفهن وبلايه يثني إلى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر قال
 وزد في وأصوات الناطق وحمل اللص صفا بما حكي قال فساد صلاة تلك
 الصفوف الأخرى لأن الثلث جمع كامل وكان كالصف وعن أبي يوسف
 في رواية حمل الحسن في الثلث لأن الإمام سجد بها كالملايه وللحديث وهو
 رواية أبي موسى قال عليه السلام الأسان في فوقها حملها رواه ابن ماجة
 والتهني وهو صنف والفرق أن الحجة سجد للملايه دون الأسان عندها
 ورواية حمل أبي يوسف الثلث كالأسن لا يفسد الصلاة خمسة حتى
 عدم سراه الفناد إلى آخر الصفوف لأن الأربعة في الصف التام ولو كان
 صف تام من الفناد خلف الإمام ووراهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك
 الصفوف كلها قال في الذخير والمحيط والخبر هذا استخفاف في

مسائل الفرق فيها
 من الأحق والمسبق
 مس عريه
 وفيه عجيب

السلامة سوه صف
 كامل ففسدت صلاة
 ما خلفهن من الصفوف

البياض ضد صلاة صف واحد من الرجال خلف النساء لما ثبت في الصحيحين
 ولما ثبت استحسان من الاستحسان لان الصادق اصل المجازاة استحسان
 والبياض قول الساجي وروى هذا البياض وقد تركه في هذه المسئلة للحديث
 والاصل في الاحتياط وصف النساء قول عمر رضي الله عنه ذكره في الذخيرة والاحتياط
 وعنه من كتب العقد من كان منه ومن امامه طريقا وكذا وصف
 من ساء وليس هو مع الامام قال النواوي ثرويه لثمن اني سلم وهو ضعيف
 من ميم وهو محمول ورواه لا اصل له وفي المحلى لان حرم عن غير من كان
 بيضاء وبين الامام كذا وحاطب او طريق فليس مع الامام قال الاستيعاب الصف
 الثامن من النساء ضد صلاة من خلفهن ولو كانوا عشرة من صفوا وفي المقييد
 والمنهذ ولو كانوا الفصف فان في صلاة الامام والنهر الذي يمنع صحته
 لاقتدا هو الذي لا يصح الاحتياط به كالجسرة وعنه وقبل ما يجرى منه السفسه
 سواء كان فتوما او لم يكن ذكره في المقييد في مختصر المحرر الجليل السواكن
 منع كالاختار عند اي يوسف ورواه عن اني حشفه وقال محمد لا يمنع الاما
 بحرف في السفسه والوزن وهو كذا ذكره الحاكم الشهيد في المستمع عن
 اني حشفه قال صاحب الذخيرة وهو الصحيح وفي الاحتياط وهو الاصح وعنه
 اي يوسف ان كان من المشي في بطنه كان حطما ومن المسامح من قال اذا لم
 يمكن الرجل القوي ان يجتاز بوثبة فهو ممانع ولو كان على جسره صفوف
 متصله لا يمنع صحته لاقتدا والواحد لا يثبت الاقبال وبالثلة يثبت في
 الاثنين خلاف يثبت عند اي يوسف خلافا لما ثبت في الاحتياط من ان وصلت الجاشه
 الى الجانب الاخر منع ذكر الامام ابو نصر الصفار في الطريق العرضه ما يمشي
 به العامة وما يمشي به الواحد والاشان حاص وقيل ما يمشي به الجمله وحمل
 البعير والحمل ولما احتلت في الكلام على الاحتياط الممانع من اتصال الصفوف
 وليستوفى الكلام عليه هنا حتى لا يحتاج الى ذكره بوجه بل عكسه على
 هذا المكان كسبلا سر ذكره في الاحتياط والوثريه ان كان تصلي
 في الصحراوينه ومن امامه قد صفت منع وائل لا في الذخيرة عن

ظاهر الذي يمنع
 الاقتداء بالامام

النهر يمنع سواك ان
 فيه ما اولم يكن

ما يمنع من الاحتياط
 من الجاهل وغيره

الفقيه اي القسم مقدارا للصف مانع والعد منه وبين امامه في المسجد لا يمنع
 اذا لم يستنه حال امامه عليه ومصل العبد بمنزلة المسجد في هذا لانه جعل
 اصله العبد يوم العيد في جامع الفقه النبي والدار ومصل العبد
 وان كان بمنزلة المسجد لا يمنع اي يوسف بخلاف الصحيح او قال ابو الحسن علي
 السدي في الست كهما كالمسجد للرجل كذا في سجدة الكلاي بمحمل كالمسجد وفيه
 خلاف البخاري وفي مختصر المحرر الجليل المشافه التي منع لاقتدائه في الصحرا
 معه في الست قال ولا يصح انه يجوز صليوا الجمله في حال العاصي او كان المسبل
 والباب معلق يجوز لاقتدائه ان لم يتصل الصفوف وهو جواب القاضي الحكيم
 بخاري وقيل لا يجوز ولو كان منه وبين الامام حاطب يجوز صلايه قال في
 المحرر والذخيرة اطلق محمد بكواب في الاصل في الاحتياط قالوا هذا اذا
 كان الاحتياط دليلا لا صراحتا مثل قامة الرجل لا يمنع من الوصول الى الامام
 وان كان طويلا يمنع وان لم يستنه عليه حال الامام كانه العظم والطريق
 العرضه وفي الذخيرة اخلف المسامح في الفاصل بين الدليل المقصود وعنه
 فقال ابو طاهر الدباس الدليل ما يصعد قلته من غير طرفة بان يخطوا الرجل
 خطوه وضع قدمه عليه ومن يمشي سلمه الدليل لا يستنه حال الامام به
 وقال شيخ الاسلام حواهر زاده الدليل حاطب المقصود بحيث لا يمنع المقتدي
 من الوصول الى الامام وهو معنى المذكور او لا وذلك لان الاحتياط للسفسه عليه
 والنهر طمان الماء والطريق للمرو دون الصلاة فيه فاحلف المكان فان كان
 في الاحتياط الطويل بعينه مثل الباب يصح لاقتدائه وان كان صغيرا لا يمكنه
 الوصول منه الى الامام وقيل لا يصح وقيل لا يصح لانه لا يستنه عليه حاله سماعا
 او زوايه والباب الكثر ان كان مشدودا وقيل لا يصح لان الباب للمرو والسد عارض
 وقد قال الفقيه ابو بكر الاسكاف وقيل لا يصح لان الباب للمرو والسد عارض
 وقد قال الفقيه ابو بكر الاسكاف وان كان الاحتياط الطويل عليه يسأل من
 اعتبر الوصول الى الامام قال منع ومن اعتبر استناه حال الامام قال لا يمنع وان كان
 الامام على الارض والعم على سطح المسجد او العلى قبل ان كان له سفد

بينهما حاطب

يصح ولا فلا يحاط وقيل ان كان الاستنبه علمهم جال امامهم يصح ولا
 فلا يجوز الاقداس المذنبه بالامام وهو في المسجد كالسطح ولو كان
 على سطح دار من المسجد لا يصح والى الجبظ وهو الصحيح في الذخير
 قال الخوازي جوز كما لو صلى بمنزلة محب المسجد وهو شيعي فليس من الامام
 او المكروه قال العاصي الامام علا الذين ساروا خلفه ان لا يجوز
 ولو كان على راس الجبظ الذي من المسجد ومنزله ولو اجوز لانه لا حائل
 هناك وذكر ايضا اذا كان على الجبظ صنف وصف على سطح الجبل المنزل
 يصح اقد الصف الذي على سطح المنزل على الخلاف فيما اذا كانت الصفوف
 خارج المسجد متصله بالمسجد ان كان السجاء ملان يصح الاقداس بلا
 خلاف وان لم يكن ملان فلا يصح والصحيح انه يصح ويشيخنا المسجد
 لا يستلزم استراطا الصفوف ولا ملان المسجد لانه في حكم المسجد واليه
 اشار محمد فقال في باب صلاة الجمعة يصح الاقداس في الطاقات بالكوفة
 وان لم تكن الصفوف متصله ولا يصح في دار الصبار في الاقداس
 الصفوف متصله لان الطاقات متصله لغيرها ومن المسجد حائل
 والصبار في مفضله ومنها ومن المسجد طريقا ومن الدكان الذي
 على باب المسجد لانه من فناءه متصل به وفي فناءه على البيت امام حلي
 بالناشر في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة مقام صف حلفه عند المصون
 وصف اخر في اخر المسجد يكلوا فيه وفي الحوز قال الصدوق الشهيد اعدل
 الاقوال في ذلك ان الامام ان كان في المقصود والقوم بالشرأي خاصة
 يجوز وكذا اذا كان الامام بمسجد الاشار والقوم بالشرأي خاصة يجوز
 وان كان الامام في المقصود والقوم بمسجد المنارة لا يجوز وقال
 الشيخ خنيزي وانما في الجبظ العرض الى المكن عليه باب ولا فرجه
 وعمل الناس على عدم المنع فان الامام يقف في مقام ارفعهم ونصهم
 يقفون الكعبه من الجانب الاخر ويندو من الامام الكعبه ولم يمنع احد
 ذلك وعند احمد الهروي والطريق مانعان وقال النواوي في شرح المهدى

اعمال

للامام والمأموم احوال بل في المسجد يصح الاقداس مع سطحه وشاحته
 ومنازقه التي من المسجد اذا علم صلاة الامام احوال السجده ان تكونا
 غير مسجد وهو ضريحان احدهما ان يكون في مضام من صحر او سب واسع فيه
 الاقداس شرط ان لا يزيد على ثمانية وهي عديده في احد الطريقين ويرهب
 في الطريق الاخر دلال اذرع قال وهو ما خود من العرف على الصحيح قال
 وفيه وجه مشهور انه ما خود قما بين الصفين في صلاة الخوف قال محكي
 عن ابن سريج وابي اسحق ولو وقف خلف الامام صفان او صفان اعرب
 هذه المشافه بين الصفين الاخير والصف الاول او الصفين الاخير والصف الاول
 وكذا لو وقف عن يمين الامام او عن يساره ولم يزد المشافه على ثمانية
 ذراع وكذا بالثمن من الباني اذا لم يزد على ثمانية ذراع وهذا
 رابع وخامس اما اذا حال من الامام والمأموم او من الصفين هرب في الضما
 فان امكر العوز ولا سجد باللوب او بالخوض او العوز على حشره الاقداس
 بالثمن وان اخرج الى سجد او كان بينهما سارع مطرف في وجهان
 وسواء كان الضما مائلا او ملدا او وقفا وحكي انهما سائر وجهان في
 السجدة الملوكة يستلزم اتصال الصفوف بحيث لا يكون بين الصفين اكثر
 من ثلث اذرع وحكي القوي وعنه انه يستلزم في الملدن لثمن لثا
 ملك واحد الضرب التي ان تكونا في غير مضامان وفي احداهما في
 دارا وفي صفينها والاخر في ثمن منها فقد ينف المأموم عن يمين الامام
 ووزاره وفيه طريقان احدهما قالها فقال وعنه انه يستلزم فيما اذا وقف
 في احد الجانبين اتصال الصفين منها الذي فيه الامام والذي فيه المأموم
 بحيث لا ينف فرجه شع واحد فان هرب وجهان الصفين انما لا يضر
 وان وقف خلف الامام وجهان احدهما لا يصح الاقداس مطلقا والصحيح
 الصحيح شرط اتصال الصفوف وتلاحقها ومعاها ان ينف شخص او صف
 في اخرها الامام والاخر في اولها المأموم بحيث لا يكون بينهما اكثر من
 ثلاث اذرع والطريقه الثانية طريقه اي اشقي المروزي وهي الصفين عدم

مقدار الصفين
 وما يشبه في صلاة
 الخوف

ان اختلاف الامة لا يضر ولا يسترط انما الصنفون بل المانع ما زاد على اليمامة
دراع كالصبر عندهم ولو حال جابلك في النامع الاستطراق والمساهمة لم
يصح الاقتداء بما في الطريق وان منع الاستطراق دون المساهمة كالسؤال
معناه اصبح الوجهين ولو كانت في سفينة قال الاصطفي سترط ان يكون
سفينة الامام موقوفة في سفينة الامام والصحيح في المنة ما زاد على
اليمامة دراع وان لم يكن مشدود وحكم المديسة والرباط وان حكم الدار
لا فها لم ينزل الصلاة خلاف المسجد والسراقات في الصحيح السفينة مملوكة
والحكام كالسوت كالحال لانه ان يكون احد هاتين المسجد والاخر خارج فان
كان الماموم في موات لا يزيد ما بينهما على اليمامة دراع لا تمتع واختلف من
ان يصير اللذان في صل من اخر المسجد وقيل من اخر صف المسجد فان لم
يكن فيه غير الامام يصير موقوفه الثالث من حرمة المسجد الذي منه ومن
الموات والشوارع كالموات في الصحيح وقال عطاء بن مطلق ولو كانت المسافة
ملا او اكثر اذا علم حال امامه وقدرت الساجدة المنع بما زاد على اليمامة دراع
لا اصل له في السيرة وليس له وجه في الاعتبارات التي يعول عليها الفقهاء
في المقاسين عليه اذا المقادير طريقها التوقف بالحكم عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم او يلا عن اصحابه بحكم الهدى ولم يوجدوا فيهم فيه شبهة
لا دعوى العرف ولا توافقهم احد على وجود العرف ولا ذهب اليه احد منهم
ولا عدهم من اهل العلم وانما هذا شيء يذره السافرون فيما بينهم وهو غير
معلم لهم من الطوائف اجمع **فروع** في مذاهب العلماء من هذا ان
الاقتداء بالامام من سبط النبي جائز بروي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى
على النبي صلاة الامام ونعله سالم ودر ذلك في الحق وبيد السافري والحمد
وبالملك بعد وعند احمد سترط اتصال الصفوف في الصبح او ذهاب المساهمة
صحيح كمال الامام وفي المسجد فانتان في استراط المساهمة عنده وفي السفينتين
الملاصفتين سترط اتصال الصفوف والمساهمة كالحق اهل
ونكره لمن حضورا كالحق السوابق في المساجد لحوق الفقه وكذا للخائز

فيها تشابه

المدرسة والرباط
والحان كالدرا

كان الماموم خارج
المسجد والامام منه

سفينتين مثلا

تمتع الشافعي حضور
الجماعات في سائر الصلاة

عند الاصله البطل كونا المغرب والعشا والجمعة والظهر والجمعة والعصر
فكره خروجهم من الصفوف وقيل عن ابي حنيفة انهم يخرجون للجمعة ذكرا
من المحرم والصحيح المذكور في التمسك هو الاول وفي العبد من عنه روايات
في روايه يخرجون ويقيمون الصفوف الرجال ويصلون صلاة الامام وفي
روايه يقيمون في ناحية من المسجد ولا يصلون بل يخرجون سواد المسلمين وقال
في المستصفى المغرب كالظهر والعصر في فضل المصروع ويحتمل ان يكون
فيه روايات او يخون المنع في زمان او مكان يكون العتاق مبشرين كالحضر
ولم يراهم يوسف ومحمد بن الحسن في الصفوف كلها والسافري في خروج
السادة والخوارج الذي يشتمى الى المسجد وقال احمد لا يكره للحاجب في حضور
جمعة الرجال وتباج اصحابهم من وعن ابن عمر رضي الله عنه قال ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا انتادتم سالم بالليل الى المسجد فاذا رواه
رواه احمد في الاثر ملحه وهو يحمل على الحاجب في الصلاة السلام لا ينعوا
الناس ان يخرجوا الى المسجد وسوكن حرمهم رواه ابو داود واحمد بن
ام سلمة رضي الله عنها انه عليه السلام قال احرم مناجاة النساء معهن
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عائشة رضي الله عنها قالت لو ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم راى من النساء ما راينا لمعهن من المسجد كما معت بنو اسرائيل
نساءها قال ممن انهم سجدوا لله في سجودهم وسجدوا لاسرائيل نساءها قالت نعم
مصدق عليه والتشاد احد من الزينة والطيب وليس الحلي وقد قال عليه
السلام لا ينعوا اما الله مشاهد الله ولخرجت بفلات رواه ابو داود واحمد
في شرط الحاركي وسلم والتمني للزينة لان حق الزوج في ملازمة شريكه و
فلا يترك للعصاة وهي التي عليه السلام المشاغل يخرج الابحوزات في
منقلها وهو غيب رواه السفي موقوف على ابن مسعود والحق ان احكام
في الصحيح وقيل احكاما كلفان يفتح الميم وهو الاشهر ويكرها الضم
وكان ابن عمر يكره الضم الميم ويخرجون من المسجد وقال ابو عمر
والسائي سمعت ابن مسعود حلف فانه في العيز ما حلفت امره صلاة احب

الى الله من صلاتها فاستجاب لها فخرج او عجز عن الامراء قد يست من البعول وكن
 يحسن في المراه يطلب المسجد لو ادركها عمر لا وجهها شاهد ان بطل
 في شرح الحاركي وجه قولها ان الفقه مسفه في حق الحجاز لعدم الرعد
 فمن سبب العبد في له ان فرط السوء كامل على الفقه ولكل ساقطه
 لا فقه الا انتشار الفسق بالها زام الفجر والعشا فوقيتها وقتهم ووقت
 المغرب عاروا به الامامه وروى في سماعهم بالادل فوقيتها وقتهم ووقت
 فلا يعرفون لغرض ذلك واحكامه متشعبة في صلاة العبد وهداهل الصلاح
 مسوقون فيها وفي صلاة الجاهل على رواية الامامه فلا تقضي الى الفقه وقد
 قال عليه السلام اذا استاذنتم بشارم بالليل الحداث المقدم لحض البيل كروجن
 الى المسجد قال ابن السكيت لا يملحون قال كوهري والعولم بصوله قوله
 ولا ضلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضه حتى من مع شمس المولد اخرج
 الذك لا يرفا وملك معناه وقد تقدم ولا الطاهر ان خلف المستحاضه ويبدو
 قال احمد وللشافعي وجان في ذلك والمهرم صحوا الجواز وقاسوه على
 المتوضي خلف المني وعلى من صلى خلف المسبح بالاجاز وعلى من شرب بكاشه
 ففقهها فان ذلك طيبه بالافاق ولنا ان المسحاضه وقت معناه
 يصلون مع ما احدثت كحول الحداث الموجود حقيقه مود وما حكمنا بالحاجه
 في حقيقه ولا سعادهم وكان الصبح اقوى جلالهم فلا يجوزنا صلاة الاصلها حلفت
 على صلاتهم وباني عام الكلام عليه في منع اقتدا المعترض بالمسفل انشا
 الله تعالى وقاسهم على صلاة المسبح لا يصح فاتهم لا يجوزون ان يصل
 المستحاضه الامكويه واحده ويجوزون للمسبح ما شاء ان يصل ما شاء
 من الفرائض والنوافل ما لم يحدث وكذا من شرب بكاشه مدعو عنها
 ولان صلاة المسبح بالاجاز ومن شرب بكاشه شرب كوز مع الفقه
 عا ازالها الفقيه بالمشاء وصلاة دوى الاغذار لا يصح الامع قيامها ولا
 يصح صلاتهم بخلافه والعدن ذلك الطاهر التي كانت عند العدن ولا يصح
 صلاة الفاركي خلف الامي وللشافعي فيه بولان مصوصا في ثالث محرج اجبها

ان

ل

الجدي انه لا يصح وفي الفقه في السنه يمدون كحمره وفي المخرج نصيحه
 مطلقا وسأعجب كما وكى هائل الاقول الله اذا كان جاهلا فان علم
 لم يصح قطعا والمذهب ما قد مناه والحقه سلطان لاقتدا وهو مذهب
 ملك واحده غيرهم واختار المشرك داود تور وان المندرجه مطلقا وهو
 ما به عطا وقتاده وقاسوا على اقتدا القام بالقاعد عند العجز والامع عدم
 هو الذي لا يحفظ الفاتحه كمالا ولو حفظ جميع القرآن حتى الفاتحه الاسدي
 منها فهو امتي عندهم وهذا بعيد من اللغة والعرب قال في المغرب الامي في اللغه
 المستوب الى امه العرب وهي لم تكب ولا تقرأ فاسعير لكل من لا يعرف الكتاب
 ولا القراءه من يعرف الكتابه وحفظ جميع القرآن الاخرى من الفاتحه كيف يكون
 اميا والامع عندنا من لا يحفظ من القرآن ما يصح به صلاه وقد عرف ما يصح
 به الصلاه في بار صفة الصلاه فلا يصح ولكن ان حال الفاركي انوكي فلا
 يصح له الا ان لان التي لا يصح من فوقيته بل يصح ما هو دونه او مثله
 هكذا ذكره هتات في الدخيل بلفظ يسعير وفي المحيط ولا يوم الاخرين الامي
 ذكره الدخيل لان الامي قد زعم على الحرمة بخلاف الاخرين لا يجوز عند علمائنا
 الملايه قال وزرعيح الاسلام في شرح كتاب الصلاه ان الاخرين والامع
 اذا اراد الصلاه كان الامي اول امامه فهذا دليل على جواز اقتدا الامي
 بالاخرين والامع اذا ام الاخرين صلاتها جازيه بلا خلاف وفي جوامع الفقه
 وعمره عن محمد اذا قرأت الاولين ثم خرس او صارا متافسنت صلاة الصوم
 وام هو صلاه وعن اي يوسف من بحرن وبقول لا يجوز امتاعته في حال اقامه
 اذا كان الرجل العتد وفي طاهر الروايه حمله كالحافل في حال الاحكام
 ولا المكشع خلف الحاركي لعوق حاله ولو قال ولا المستور العور خلف
 الحاركي كان احولا من سنه عورت به بالشر او بيل وكوها سني عارفا في العرف
 هكذا ذكر صاحب الجاهل في بيان الجبر وفي صلاه المكشي خلفه وفي
 جوامع الفقه لا يصح اقتدا الفقيه الذي يوبه الجش بالمثل الحداث للنام
 قول وكذا ان يوم التسمي المتوضي فيه قال جمهور الفقهاء حيا

لا يوم الاخرين
الامع

قرا في الاولين
ثم خرس

مح

ان المندوعن ابن عتار وعارن باشرو جملة من الصحابة وعن سعد بن المستب
 وعطاء والحسن والهريري وحماد بن ابي سلمان ومالك بن النوزي والسعي واهد
 واسحق واي ثور وكنز علي طابوا بحبي الانصاري والفتح ومنعه عن الحسن
 وقال الاوزاعي لا يؤتمم الا ان يكون امرا واسموا على ان الموضوع يوم النهمين
 لا يصفه زاي يوسف من قال بصلواتها ما روى عن عمرو بن العاص انه قال
 باصحابه وهو مشتم وقد تقدم في باب التيم وام ابن عمار اصحابه سيما وهو
 جند حلفه عارن باشرو من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه الاثر على محمد انه طهارة ضرورية وبما اصله فكون في الاقوى
 على الضعف اراد بقوله ضرورية انه لا يصار اليه الا عند عدم الماء ونزول
 لوها طهارة برونه الماء كما قال السافعي انه طهارة ضرورية مع ما احدث
 ولهذا لا يورد في فريضة عنده ولا غير قبل الوقت قبل الحلافة من الماء
 والتراب لا من الطهارة عندها فاستوتوا وعند محمد حلافة من السيم والوصو
 فكون في الصوي على الضعف وقد استوتوا هذا في باب التيم ويوم الماسح
 كما اختلف الغاسلين وان كان المصحح تدل اموه لانه لا حاشية بوجبه حقه
 وحكا اما حقه فطاهر لان منع وصول التماسه الى القدم واما حقا ولا
 ما قبل بالحفازاله المصحح كلاف المستحاضه لان احدث فام حقه وان جعل
 معدوماته حقا كما للضرورة وهذا لا يصح خلافا والمفضل والماسح
 على احسنه كما لماسح على احسنه وبيل الجوز ذكر القولين في الجبظ قول
 وصلي العام خلف القاعد ووصلي حلفه قلعد لا يجزبه ويد قال النوري
 والسافعي وابو نوز واهمديك والطاهره قال ابو عمر عبد البر وعلى هذا
 جملة بقها المصار وهو اسحقان وقال محمد ومالك بن رواه ان القاسم
 عنه لا يصح صلاها الفادز على الصيام حلفه وهو الياس في المراسي والقرظ
 والتفال سوا وقال الاوزاعي وحماد بن زيد واسحق وابن المندوب واربعه الصحابة
 حائرين عبد الله وابو هريرة واسيد بن حبيب وفسر فخذ بصلون حلفه
 جلوسا ولو صلوا قايما لا يجزهم ويد قال احمد بشرطين احدهما ان يكون

اختلف

المندوب امام ابي والثنائي ان يكون المندوب رجلا قاله خلاف الهمان للاوزاعي
 ومن معه حدثنا ان ابنه عليه السلام قال انما جعل الامام لوهم به فاذا لم
 ومنه اذا رآه فادعوا واذا وجدنا سجدا واذا فرغ رجع فارغوا واذا قال
 سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسوا جلوسا او ساجدين
 رواه البخاري ومسلم قال النواوي في الصلاة الصبي عن عائشة واني هرهه سلمه
 ولحمد ومالك ما رواه جابر اخفى عن النبي انه عليه السلام قال لا يؤمن احد
 بعدى قاعدا قال ابو عمر بن عبد الله هذا حديث لا يصح عن اهل العلم بالحدوث
 لانه نزول جابر اخفى من سلاو لشركه فيما اسند فيهما از شل وقال
 الدارقطني والسهقي مسوقا لضعفه وزيد رواه قال الماوردي في الاكلوي
 قبل انه كان يقول في السائح والرحمة ومطاهر يستالسف الصالح فلا يحل
 قبول قوله في الدين وليس له حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم امته منضه الذي يوفى فيه ابا بكر رضي الله عنه ان يصلي بان
 فلما دخل آتوا بركبة الصلاة وحيد رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيته
 حصه فقام كعادى من جليل وزحله حطان في الارض فجالس عن ساري
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بان من حالسا وابوكرا بانما فتدرك ابوكرا
 صلاة النبي عليه السلام ويغنيك الناس صلاة ابي بكر رواه البخاري ومسلم وهذا
 صحيح في ان النبي عليه السلام كان الامام اذ جلس عن ساري بكر ولعله وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في لقوله بفنديك ابوكرا قالوا كان النبي عليه السلام
 بان شرو كان ابوكرا صلا لانه لا خوزان يكون لك شرا بان في يدك عليه حديث
 جابر قال استكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وناه وهو قلعد وابوكرا سيع النبي
 رواه مسلم وفي حديث عائشة وكان النبي عليه السلام يصلي بان سوا ابوكرا
 سمعهم الحشر رواه مسلم بلفظه والبخاري معناه وادته هذه الصلاة الظاهر
 يوم السبت والاحد وكوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاسر رواه
 السهقي وعن وقال الماوردي في احوال روى انه توفي عليه السلام من
 يومه وبيل الزحلان العباسي والعصل انه قال الحمد لله في قوله عليه السلام

الوصل الذي هو
 مستحاضا

يصلوا جلوسا كان في مرضه القدم ثم صلى قاعدا وان شحطه فقام وقد علمه
 ولم ياتهم بالوقوف وانما وجد بالآخر من آخر من افعاله عليه السلام ولا يجوز
 ان ياتهم بالوقوف ثم تقفهم على الصيام خلفه ولا ان يخالفوه بالصيام بعد النهي
 عنه فعمل الله كان قد نسخ ذلك وفي الحظ وان التصفى الاعمال مع حيا
 بدون الاسفل والاسفل الاسفل بدون الاعلى وكان سجا لالاعلى فوجد اصل
 الصيام وكان المستوي يقف في المنحنى طهره وكان يجوز ان ياتهم جلوسا
 عليه عند ما وثق الكافع وان الانسان من فوق الصدرة اما تحت الشرة
 فالراس طليعه والرجلان باقلناه فلا اعتنا بهما وكان في اقتداء العام
 بالعام فحوز وقال اننا نحنا بله اذا سارع الامام قائما لم جلس لغيره وسرع
 القوم معه جلوسا وقد نزلوا الركن مع القدر عليه فلا فرق قول
 ويصل المولى خلف مثله وهذا مما لا خلاف فيه لا شواهما الا ان
 يومى الموت فاما او قاعدا والامام مصطحا لان الصام اقول والعود معتبر
 بدليل اقتداء العام به دون المصطحع مستبده الصوم ولا يصل الذي
 نزع وتجد خلف المولى بالترجوع والحدود قال ملك واحمد وقال
 رفرح كوز وهو قول السافعي والداوردي عجز الامام عن الاركان لا يسمع
 الاقتداءه كالتقاعدا لان البدل يقوم مقام البدل عند العجز وهذا
 باطل باقتداء القاري بالامام فانه كوز على الاصح عندهم وفاسد باطل
 فاسد لان من شرط صحة العناش ان يكون العلة الموجودة في الاصل
 المعش عليه موجودة في الفرع المعش واذا كان المعش عليه باثنا على
 خلاف العناش بعد علة لا يجوز ان تقاشر علة لغيره وجود العلة
 المحوز للعناش وقد ذكر ان اقتداء العام بالقاعدا المحوز على خلاف
 العناش لما فيه من ترك الركن وهو الصيام بعد زحف يستقيم بياضه
 عليه ووجه اخر ان صلاة المولى اضعف من صلاة القاعدا وهو وجود
 فلم يكن النقص العارضا في الركوع والسجود وادانته الاما لانه ذو كهما
 وبدل عاصفه انه كوز للصحيح ان يصل النافله بعد الركوع وسجود

يستلحق الاقتداء
 بالامام في اتخاذ الهيئة

ولا يجوز له بالامام وحاصله ان حال الركوع والسجود اقول فلا يجوز ما عدا
 الضعف وفي الذخيرة لو صلى الامام قاعدا تركوع وسجود وصل خلفه يوم
 يعود بالامام وقوم بياض الامام فصول الكل جائز لان صلاة القاعدا
 بالركوع والسجود اقول من صلاة القاعدا القام بالامام ولو كان الامام
 قاعدا بالامام يجوز ايضا وان كان يصل مسلفا بالامام ولو لا يجوز صلاة
 القاعدا المولى خلفه لقوله حال القاعدا لان حال المستلحق دون حال القاعدا
 ولهذا لا يجوز صلاة المسفل مسلفا بخلاف صلاة العام على صلاة القاعدا
 عند ههنا كوز ترك الصيام مع القدر عليه في التوافل ولو كان الامام
 يصل قائما تركوع وسجود وحلفه مثله واخر من يصلون بعد الركوع وسجود
 وقوم يصلون بالامام مسلفين على اقصاهم صلاة الدل جائز وفي المعنى
 لا يوم المصطحع والعاجز عن الركوع والسجود بمن يقف عليها في قول ملك
 واحمد خلافا لغيره والسافعي قول ~~ه~~ ولا يصل المعنى خلف المسفل
 هذا عندنا وهو قول الزهري واخبرني سجد من المسبب والتمح واهي ولا به
 ورعه وكفى سجد الاضاري وملك دور وانه اي احثت عن احمد حنبل
 قال ان قد ائمه اخبر هذه الرواية المرافقا قال الطحاوي وبه قال مجاهد
 وطاوش وكوز عند عطاوطاوش والثاني وبه قال ابن الهيثم وسليمان
 ابن حرب وابو يوز وداود ورأيه عن احمد الحنبل حديث جابر بن عبد الله
 ان مجاهد بن جبر كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غشا اخر
 ثم رجع الى اومه فمضى بملك الصلاة وزاد الدار فطنى هي له تطوع وهجر
 فرضه ولانه لا يظن بمعاذ انه نزل فضيله فرضه حلف النبي عليه
 السلام وباني كها مع قومه وبدل على ان الصلاة التي كان يصلها معاذا
 خلف رسول الله كانت فرضه نافله قوله عليه السلام اذا قمنا الصلاة
 فلا صلاة الا المكتوبة فكيف يظن بمعاذ ان يصل نافله مع اقامة
 المكتوبة مع وجود هذا الاكثر من قوله عليه السلام انما جعل الامام
 ليؤتم به ولا يحلفوا عليه اي كذا في معنى عليه السلام والدلالة من وجهين

س

٤٧

أحد ما قوله أو ثم به يستدعي الإمام به في العالي الصلاة وصفاتها وصفاه الفرض
لا يوجد في صلاة الإمام الوجه الثاني قوله فلا يخلفوا عليه في غير الأحلاف
كما الإمام في الفرض غير موجود في صلاة الإمام المسفل وقد اختلفوا عليه
ولا يقال أنه يجوز على الخلاف في الأفعال الظاهرة من باب القول هو عام في
الأفعال والنيات وغيرهما ولا يخص بالترتيب والاحلاف أعظم من
احلاف النيات التي عليها مدار الأعمال ولا يصح له لا يصح منه إمامه
بحال فلا يصح اقتداره به كما يخلف المسفل وحلف من نفسه الحرف على
أصح قوليه عند أصحابه أو كالقصد حلف من صلى السجود على منصوص
وربما ذكره الركون والعتام لا يصح المعتد في صلاة السجود فانه يمكنه
أن يركب المقارنة ثم يدخل في ما في وسطه حتى ياتي بالزيادة ثم تنافى
من صلى الحرف من صلى الظهر والمغرب عندهم وقد سلم أصحابه أن
الجمعة لا يصح خلف من صلى الظهر وهما فضاوت واحد فاذ لم يصح
ذلك مع ما بينهما من القرب واتحاد الوقت والمشاكلة فالظهر مع المغرب
أو الظهر بعد ولأنه لو جاز بنا صلاة المفترض على صلاة المسفل لما
شرع في صلاة الحرف مع كل طائفة بعضها وأرداب الأعمال التي لا يصح الصلاة
مجانبة غير خوف لانه كان يمكنه عليه السلام أن يصلي مع كل
طائفة جميع صلاته ويكون البينة له نافله وللطائفة الثانية
فريضه وقد ذكرنا في حكاية الطحاوي رحمه الله الهادة التي هي له
تطوع ولهم فريضه فيكون ذلك من قول ابن حزم أو من قول
عمر أو من قول غيره على طعن واحتجاج لا يحزم قال وهذا أمر ليس
أجبره فليعلم من رافع أنهم كانوا معون على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يغفلون حتى يروا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك فربما
يكون قال لا فليعلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله عليه السلام ما معاد
لا يمكن فنانا ما أن تصلي مع إمامك أن يحلف على قومك تعلم أنه لم يكن
معهما ولم يكن له شئ في ذلك شئ مقدم انتهى كلامه وخرجه الدارطني

كما خرجه الطحاوي وعن ابن عباس رضي الله عنه أن من أخطأ في من أخطأ في صلاة
أحمد قد ضعف هذه الرواية فقال وقد سئل عن حديث معاذ أحسب
أن لا يكون محفوظا لأن ابن عباس رضي الله عنه لا يملك قوله أحد
والله أعلم بحديثه قد روي الحديث بصورين إذا روي عنه ولم ينفوا
ما قال ابن عباس رضي الله عنه ريادة هي له تطوع يحلف فريضه فليعلم عن
أحمد بخلاف بقول الطحاوي فليعلم هذا وأما حديثه عن حديث
معاذ بوجوه أحاديثه كان يصلي مع النبي عليه السلام نافله ومع قومه
فريضه أو لشره في الحديث لفرضه صلاة معاذ وقول جابر بن عبد الله تطوع وهم
فريضه أحاديث من غاب من غاب من جابر ما كان يرويه معاذ
وقوله لا يظن معاذ أنه كان يقول فريضه فريضه خلف النبي عليه السلام
ولنا ما يراعى من هذا الحديث الشك في الفضيلة بوجوه معية عليه السلام
وفضيلة النافله خلفه مع إذا الفرض مع قومه يقوم مقام إذا الفريضه
خلفه وأما حديثه عليه السلام في أمه قومه زاده وطلعه وأما حديثه
بحال أنه كان يصلي مع النبي عليه السلام صلاة النهار ومع قومه صلاة الليل
لأنهم كانوا أهل خدمته لا حضور صلاة النهار في منازلهم فاجبر الراوي بحال
معاذ في وقت واحد لئلا يراه حكاية حال لم يعلم لغيره
فلا يعمل بها روي في الحثان واللفظ لا يروى عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام ضامن والمؤمن مومن فلا بد أن
يكون موجود في صلاة الضامن في حديث الحسن بن محمد بن النافق والفرض
لشئ مصمونا في التفل ولا يصح البطلان في المحيط بعض صلاة المفترض
بعض صلاة الإمام ويحرم سجوده لغيره ولهذا لا يصح الاقتداء من لشر
من أصل الإمامة كإمامة في الرجل والحب والحق أفروا الشاعلي
المحدث بحال وهذا يرد قول صاحب الكتاب لأن الاقتداء بحال
سنة المواقفه ولهذا لا يجوز صلاة القاري خلف الأمامي على الأصح
فما صله أن الاحتجاج بحديث معاذ سوقف على أن يكون النبي عليه السلام

علم ما ادعوه من معاد واقع عليه ولم يقل ذلك فلا يكون حجة واجواب
عن قوله عليه السلام اذا اقمنا الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ان المقهور
منه ان لا يصلي فله غير الصلاة التي تقام لان المحذور نوعا واحدا
على الامتداد وهذا المحذور مسقط عن الاتفاق في الصلاة المفظمة ويوجد
هذا الاتفاق من اجماعهم وعلوهما في صلاة المسفل خلاف المقهور ولو
ساو له انتهى لما جاز مطلقا علم ان المراد به الا انفراد عن الامام عا سوت
عليه ووجه اخر في الاعتذار وهو دعوى الشيخ وذلك من وجهين
احدهما ان يكون ذلك حجة كما لو ائتمروا بالفرض الواحد في اليوم
حتى هو اعنه في ذلك او خوف الطحاوي باسناده ومثله عن المهلب
ذكره ابو الحسن في بطلان شريح البخاري وقال انني يكون بعد الاجابة
والوجه الثاني ان اسلام معاد مقدم وقد صلى التي عليه السلام
بعد سب من الهجر صلاة اخوف عن مريم على وجه وقوع من المصلين
افعال متباينة للصلاة في غير اخوف فلو جاز ما ذكره لم يكن لوقوع المسند
وكلها وجه وقد ذكرناه من قبل قوله ولا من صلى فرضا حلف
من فصل فرضا اخر وهو ما على الاصل الذي ذكرناه وهو مذموم في ذلك
وصحح القولين لا يجد فيه خلاف الشافعي ومن تقدم معه وجها صله
ان اتحاد الصلاة من شرط لصحة الافتداح حتى لم يصح افتداح المصل الطاهر
بصل العترة وعلى العكس لا افتداح من صلى طهرا بمن صلى ظهر يوم اخر
وكذا افتداح العاقي بالقاضي اذا فاته صلاة واحدة من يوم واحد
لا اذا ولا يجوز افتداح ان ذكر بان ذكر لا اذا نذر الشافعي عنه ما نذر الاول
لا حادها ولو افتدح كل واحد بطوعه افتدح احدهما بالآخر لا يجوز
لا خلافا فيهما ولو استمر كانت نافله وافتداحها افتدح احدهما بالآخر مع
كما في الافتداح وكذا كالف با كالف لان حوزها عارض لمحقق البر
منقث فلا ولا يجوز افتداح ان ذكر با كالف لفق النذر وكذا افتداح
ا كالف بان نذر لو افتدح مقلدا في حيفته في الوتر عقلدا في يوسف

٢

اد المراد من العترة
على صلاة

ومحمد جاز لا اتحاد الصلاة قال المرعشي وعنديك يظهر من صلي ركعتين
من العترة وغرت الشمس فانديك به اسنان في الاخرين كوزوان كان
هذا افتداحا بحق المقتدي لان الصلاة واحدة في اذالم يصح الافتداح هذه
المسائل عنديها هل يصير شاربعا في الطوع ذكرت في باب الحديث انه لا
يصير شاربعا فيه ودرت في باب الاذان انه يصير شاربعا من المسامح من قال
في المسئلة واثان منهم من قال ان ذكر في باب الاذان قوله تعالى ان الفرض
اذا بطل بطلت فاعندها كثر له المفاوضه بعد عينا وعنده محمد اذا بطلت
جهة الفريضة بطل اصل الصلاة وذكر في زيادات الزبادات اذا حلف
المرصان وامر احدهما صاحبه لا يجوز صلاة المأموم وان فقهه فيها لم يكن
عليه وضو فدل انه لم يصير شاربعا في صلاة الامام بل يصير شاربعا
في صلاة نفسه واليه اشار محمد حيث قال في تعليقه المسئلة انه دخل
في صلاة مع صلاة الامام وتوادراني سلمي اسارا اليه لا يصير شاربعا
والاصح في المسئلة وراسن في الصلابة السجدة لا يغني عنه لا يصير شاربعا
ولو كان افتداح المقهور بالمسفل في فعل واحد فيل لا يجوز كما لو كان في
جميع الصلاة لانه بنا الموجد على المحدث في ذال الفعل ومن المشايخ
من قال يجوز في فعل واحد لا يترى ان محمدا رحمه الله ذكر في الاصل ان
الامام اذا رفع راسه من الركوع في اسنان وافتداحه فصل ان لا يفتدح
السجد من سبق الامام احدث فاستخلف هذا المشيوق صح الاستخلاف
وباني الخليفة بالسجد من كونان له بفلا حتى يحد بها وفرصت اجوز
من ان ذلك اول الصلاة ومع هذا يصح الافتداح وكذا يجوز افتداح
المسفل بالمعتز في الركعتين الاخرين وهو افتداح المقهور بالمسفل
في حق القراء والصحيح الاول الذي عليه عامة الاصحاب واجابوا عن
المسئلة انما الاول محذور لا يقول بان السجد من قبل في حق الخليفة
كلهما فرض حتى لو لم يات كما حتى خرج من صلاة فسدت صلاته وان
لا يحد له كما اذا خليفه قام مقام المستخلف وكان الاول مكانه

مع محمد في افتداح
المقهور بالمتخلف
في ركعتي الصلاة

وأما الثانيه فعلى صلاة المعتكف المنقلب احداث حكم صلاة المفترض
 بسبب الافتداء ولهذا الزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من التسع الاول وكذا
 لو افتد صلاة لم يزمه قضاء الاربع فيكون القراءة بغير حق في الرجبين
 الاخرين ولهذا يجوز افتداء المسفل بالمفترض في الظهر والعصر وان كانت
 القراءة في جميع ركعات الفل فرضا لما ذكرنا قولنا ونصا المسفل حلف
 المفترض وهذا اتفاق وقد تقدم شرح ذلك ونسج العدة منهم من لم
 يجوز ذلك لاحلاف البيهقي في المرعسي لو ان رجلا لم يشأ فاحداث ولم
 يخلف احدا فصلاة الامام يجوز وسبقت صلاة من لم يكن امامه من
 ولو تقدمت امره من الصبيح ان صلاة الامام لا يفسد لانه لم يرض
 بما منتهى وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انها يفسد في سجدة رجلان
 نوى كل واحد منهما الافتداء صاحبه لم يجز صلاة واحد منهما وان
 نوى كل واحد منهما ان يؤم صاحبه جازت صلاتهما لان كل واحد منهما
 منفرد بقوله ومن افتدى بالامام ثم علم ان امامه خذف اعاد اعلم
 ان الطهارة من احدث شرط حوزا الصلاة قال النواوي يجوز للامة على
 ان يصلي مع جماعة مع امكان الوضوء وصلاة باطلة ويحك عليه الاعادة
 بالجماع سواء اعتدلك او نسيه او جهله على المذهب وفي الوسط الثمانية
 سلة في الاحتياط لا يحد لانه شرط وان كان امامه مسرعا او محروبا او صلي
 غير احرام او امرأه او حتى او صلي القوي خلف الامي اعاد عند الشافعي
 قال احمد وان كان له حب او محبة او توبه غاشية حفته او سببه لا يحد
 وان عمدا الامام ذلك ففي الاعادة قولان عند الشافعي وفي الاحتياط يحد
 عندهم وعند مالك ان كان عالما بعنائه هذا يفسد ولا فلا وقال ابو حنيفة
 والمنذري في الدل لا يحد اذا لم يعلم قال ابن حزم ولو كان كافرا لكان
 ان صلاة المعتكف سنة على صلاة الامام والناس على الفاسد فاسد وصار
 كالحجة والافتداء بالكافر الذي كفى نصرته على الاصح وبالمرأه والحر والعاك
 حلف الا في بيان الادلة ما رواه الترمذي عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي

سنة معتكف

ما يلفظه
فرضه

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن للموذن مؤمن
 اللهم ارشد الاممة واغفر للموذن وروى هذا الحديث نافع بن سليمان عن
 محمد بن صالح عن ابي عبد الله عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ابو عيسى سمعت ابا زرعة يقول حدثني ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي
 حنيفة عن ابي صالح عن عائشة قال سمعت محمد بن ابي النضر يقول حدثني ابي
 صالح عن عائشة عن ابي هريرة عن ابي حنيفة عن ابي هريرة عن ابي حنيفة
 كل واحد منهما وانما احلف في الاصح ووجه التمسك به قد تقدم وكان
 ظاهرا في بعض ان يكون ضامنا لصحة صلاة المعتكف اذا لم يوجد من المعتكف
 ما يوجب فساد صلاة واذا كان الامام حيا او محيا لم يكن مفصلا عنه
 حتى وجب عليه اعادتها بالاتفاق فكيف يكون ضامنا لصحة صلاة المعتكف
 فان قيل يروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه
 في الاعادة قيل له ان عمر لم يسنن بكلمة قبل الدخول في الصلاة وانما
 اخذ يفسد بالخطا وتبدل عليه ما رواه مالك في الموطا ان عمر خرج
 الى الحرف فظن ان ابا هو قد احلم وصلي ولم يفتل فقال ما اراني الا قد احلمت قصم دور فغلم
 وما سعت وصليت وما اغسلت قال وقيل ما رايتك توبه وصلي ادا كان ساعدا
 ما لم يره واذن وادام ثم صلى يوما ارتفع الظم ميمكا وروى كفاف ابو
 حنيفة الطحاوي باسناده ان عمر نسي القراءة في صلاة المغرب فاعادهم
 الصلاة لترك القراءة ونسب فساد الصلاة ترك القراءة فيها اخلاف فان اصل
 حيا احكاما سعيدة عن طائفة من صحابة في امام صلى الله عليه وسلم
 غير وضو ولا اعادوا جميعا وروى الدارقطني باسناده عن ابي حنيفة
 البياضي عن ابن المسيب انه عليه السلام صلى بالان من وهو جيب واعادوا
 وبكلمات ابي حنيفة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 صلى بهم ثم حاور اسه بقطر واعادهم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام فسدت
 صلاة من خلفه قال ابو الفرج هذا الحديث لا يعرفان فان قيل يروى

لو لم يكن المصلي
 مستورا عند الصلاة
 لم تشقه صلاته
 ساهيا او عامدا
 لكنه يبار على
 خلافا ما يوجب بدونه
 الطهارة كالقراءة
 فانه يبار على
 الفعل ايضا

الدارقطني ما شاهده عن البراء بن عازب انه عليه السلام قال انما امام صلى
 بالقوم وهو حنب فقد مضت صلاتهم لم يغتسل هو لم يعبد صلاته فان
 صلى خروضا مثل ذلك قبل له قال ابو الفرج لا يصح هذا الحديث لان
 في طريقه بعد وهو مدلس وعيسى بن ابيهم وهو ضعيف وحيث هو
 متروك قلت والضحاك بن مزاحم وقد ضعفه الكرم وهو لم يلق البراء
 قوله واذا صلى ائمة يقوم بقرون ويقوم امين صلاتهم فاشهد
 عندى حنيفه وقال صلى الامام ومن لا يقرأ ثاقبه وفي الذبح الائمة
 اذا ام القارئ من صلاته الدل فاشهد بخلاف وانما اشهدت صلاته الامام
 لانه ترك القراء مع القدر عليها القارى اذا لم يقرأ في صلاته اذا كان
 يمكنه ان يفتدى القارى حتى يكون صلاته بقراءه واذا اشهدت صلاته
 الامام اشهدت صلاته المعتمد من يد وكان ابو الحسن الكرخ يقول اقتدا
 القارى بالائمة صحیح في الامثل لكن اذا جاز او ان القراء يفسد صلاته
 وكان ابو حنيفة الطحاوي يقول لا يصح اضلا والقارى اذا لم الامين من
 صلاته الكل جازم كافتد المسك في المعترض والموى خلف من يرفع
 وسجد والاخرى اذا ام يؤم آخرتها وقا من صلاته الكل فاشهد عند
 وعندهما صلاته الامام وانما جازمهما قاشا المسلمين على القارى
 اذا ام عراه ودوى يسوم وعلى صاحب العز اذا لم اصحا وخرجا وعلى
 الموى اذا ام مومين وقاد من على الروع والسجود وحجة الامام ما تقدم
 والفرق ان قراء الامام يكون قراء له بخلاف المشايخ التي قاشها عليها
 ولو صلى الى وجه حبل القارى يفسد صلاته وعند بعضهم لا يفسد
 لان القارى لم يظهر منه الرغبة في الجماعة الاولى من ابو حازم وقال
 وفيه قال ملك قال صاحب الدخنة ورات مشله الائمة اذا كان يصل
 وحده وهناك قارى يصل وحده في بعض السخ ان القارى اذا كان
 على باب المسجد وخوار المسجد والائمة في المسجد يصل وحده ان صلاته
 الائمة جازم بخلاف ذلك اذا كان القارى في غير صلاته الائمة

حاز الائمة ان يصل وحده ولا ينظر فراخ القارى بالانفاق وقال في
 الخباب لو كان الائمة يصل وحده والقارى وحده حازه هو الصحيح ولم
 بفضل وفي الائمة لو كان القارى تملك الصلاة لا يجوز ولم يحك
 خلافا وفي رواية الفقيه اي عبد الله الجرجاني عن القاضي اي حازم
 في الائمة والاخرى انما يفسد صلاتها عند اي حيفه اذا علم ان
 طعنهما قارفا وفي ظاهرا الرواية لا فرق لا في حق الفرائض ولا حلف
 الحمال من العلم واجمل وفي المحيط ذكر الكرخي في محضه لو افتدى القارى
 بالائمة ولم يواظب منه لا يفسد صلاته لانه لم يفسد فساد صلاته من
 جهة القارى فلا يفسد من القراءه كما راه وقبل يفسد وان لم يواظب منه
 لان الفساد يتمك من الافتد وفي المحيط لو علم الائمة سون في حلال
 صلاته يفسد صلاته خلافا للشافعي اذا الكامل لاسي على ان
 كادى اذا فتد على الروع والسجود وكوافتيك القارى ثم تعلم سون
 في الافتد لوجود القراءه منه بقراءه الامام ويفسد عند عامة المساج
 لانه قد زعم القراء حقيقه وحكا وهي اقوى من القراء احكامه فلا يفتدى
 عليها وفي الدخنة لا ذكر هذه المسئلة في الشارح المسهون فالاول قاله
 انور كثر من الفضل والثاني قاله ابو بكر محمد حامد وعامة المساج
 وان كان اماما او من فدا فتعلم سون في وسط صلاته لا يفسد وروي
 هشام عن محمد بن محمد بن ابي الله انه قال عامة اصحابنا على ان الاخرى اذا ام
 الامين والقارى من صلاتهم ثاقبه قال الفقيه ابو حنيفة اراد محمد بصلو
 عامة اصحابنا من كان معه من المعتمد ولم يرد بذلك ابو حنيفة
 رضي الله عنه لانه في الفهم في ذلك ثم ان محمدا لم يذكر في الكافي
 الصغير ان القارى اذا افتدى كادى هل يصير شارعا في الصلاة
 وهذا افضل احلف فيه الامكان قال بعضهم لا يصير شارعا حتى لو كان
 في التطوع لا يجزى العضا وبعضهم قال يصير شارعا ثم يفسد حتى يحلف
 التطوع قال في الدخنة والصحيح هو الاول بقراءه عليه محمد وذكر

العار من الائمة
 باي يد يصير
 شارعا

القدر في شرحه ان الفاري اذا دخل في صلاة الامم منظومًا ثم
 افندها لم يلزمه القضاء عند فرقال ولا رواية عن ابي جعفر في
 هذا الفصل وانما لا يلزمه القضاء لان الشروع بمنزلة التذرع ولو نذر
 القاذر ان يصلي اخره قراه لا يلزمه وكل جواب عن قوله في افند الفاري
 بالامم افند هو اجواب في افند الرجل بالمرأه والصبى والحدث
 واجنب اذا افندوا على نفسه **مسألة** متى افندك فاري بعد
 ما صلى رجه فلما فرغ الامام قام بعضي ما عليه صلاة فاسد في
 العيان وقيل هو قول ابي جعفر لانه لما افندك القاذر صارت
 صلاته نقراه صارت كانه كان فارتكبت الاستدعاء قام ايضا ما سبق
 به وعجز عن القراه بان شئ القرآن لا يجوز صلاته نقراه ونحوها فعبث
 قراه ولو استقبل كان مودعا جمعا اخره قراه ولا شك ان الاول
 اول بخلاف ما اذا شئ القراه حب عند عن لانه لو استقبل يودي
 جميع صلاته نقراه بان شئ فارتكبت القراه وكذا الحوات في الامر
 ولو استخلف الامام القاذر فاسدت صلاته الدال ولو فرغ من الاولين
 ثم قدم في الامر من امما فسدت صلاتهم وقال في لا يفسد لاري فرض
 القراه قبل ذلك وفي الخط لم يحكم قول في ريل جعل هذا الخلاف هو لا
 لاري يوسف وفي الذخر حكم خلاف في لا يفسد وان الامم اضعف
 حالًا وانقص صلاة من الفاري ولا يصح امامًا له كالمراه والصبى
 ولان كل رجه صلاة فلا يجوز حلوها عن القراه كحفظ او نقدر
 ولا نقدر في حق الامم لعدم الاهلية **مسألة** وكذا على هذا
 لو قدمه في السجدة ان قدمه قبل ان يفسد عند ابي جعفر وهي من
 جملة الامم عشر مسلمة وقبل يجوز عند الكل اما على قولهما فلا شك
 في قول ابي جعفر لوجود خروج من الصلاة يصنع المصل وهو استخلافه
 من لا يصح امامًا له ذكر ابو حنيفة في كشف الغوامض في فسر
 عند ابي جعفر القاذر بعد عزمه لا يوجب قارًا وهذا لا يوجب الجوه

بقعة قدر الشبهة
 نفسه با تعاقب وان
 بقعة قدر الشبهة ثم
 قد لا يتلوه

واجب على الصبر وان وجد قايما عشي معه قبل له الامم لا يمكن من اثنان
 اجمعه واجب بدون اختيار القاذر وهذا اذا رجع الى المقتضى بالقاري
 بدون اختيار وفي الامم الام اذا امتنع الصلاة ما في وقاري فاجتث
 قبل ان يصلي فافترق وقدم الفاري صلاتهم فاسد وخض
 قول ابي جعفر وهو قول الكل اما على قوله فان صلاة الامام فاسد
 والاستخلاف في صلاة فاسد فاسد اما على قوله فلان صلاة الفاري
 كانت فاسدة فلا يصح استخلافه كالواستخلف صبيا او محمدا او رجلا حاسا
 ولم يشرع في صلاة الامام لانه استخلف من لا صلاة له لكن لو كتب الذك
 حاسا عند نوى الدخول في صلاة الامام يجوز خلافه لان الذك سبقه
 احدث امام وصلى الامامة مثله وان كتبها ساووى الشروع في صلاة
 الامام لا يصح خلافه لانه جعل مقتضى الامم وهو لا يصح اماما للقاري قبل
 سبق احدث وعنه اول ولو ان القاذر قرأ في الاولين ثم شئ القراه في الامر
 وصار اثنان فسدت صلاته عند ابي جعفر وسبقها وعلى قول ابي يوسف ومحمد
 لا يفسد ويبنى عليها استحسانا وهو قول فرحهم ان فرض القراه قاذر
 فعنه عند ذلك لا يضره ثم كصالح القدر وجه قول ابي جعفر انه اذا كان
 قاريا في الاستدعاء لم يلزم اذا جمع الصلاة بالقراه محقق الوفا بالزم
 عليه الاستقبال **مسألة** في الامم وهو ان الامم اذا امتنع صلاته
 وتعد في الشبهة لم يعلم سون من يذكر ان عليه عهد السهو فانه لا
 يعود وصلاة جازم عند الكل اما على قول ابي جعفر في ابي يوسف ولانه
 يصير خارجا بالسلام اذا كان عليه سهو وانما يعود بغيره اذا امكنه العود
 ونفى ما تعلم السون لا يمكنه العود الى السجود او يودي بسجدة السهو بغيره
 لم يفسد للقراه كما لو تعلم سون وقد يفتي بسجدة صليده فاذا جاز عليه
 العود يصير خارجا بالسلام التا في تعلم السون يحصل جدا يخرج من الصلاة
 فلا يفسد وبطريق ما لو كان متساقرا نوى الإقامة بعد السلام وكان عليه سجدة
 السهو فانه يصير خارجا بالسلام التا في العود يعود عليه بسبب الإقامة

من الاصل

قرا في الاول لم يدر نسى
 القراه في الاخر

فترس عن غيرين

لأنه تنفع بحجود شهوة في وسط الصلاة وهو غير مشروع وعند محمد لا يخرج بالسلام
 إذا كان عليه السهو وكانه تعلم السجدة قبل السلام ولو تعلم قبله بعد ما قد
 قدما الشاهد بحجده لأنه لم يبق عليه واجبة هنا ولو عاد إلى سجدة السهو
 لما سجد بحجده علم سون بنفسه صلته عنده وعندهما لا يفسد لأنه عاد إلى
 حزم الصلاة حتى سجد بحجده ولو تعلم قبل السلام بعد ما قد قدما الشاهد
 وهو معروف وإن سلم ثم علم سون ثم تذكر أن عليه سجدة صليته بنفسه
 صلاته بالامتنان لا بد تعلم سون وعليه ركن من أركان الصلاة **ف**
 ذكر في مختصر البحر المحيطة لو اقتدى بخشيته كوز استحيانا وفي العباس
 لا يجوز لاحتمال أنه أتى والمقتدى كما ذكر في قوله أو ترى لا يجوز لما ذكرنا وذلك
 في المحيطة وإن أم السأ وبعده من جاز وإقام وسطه من فسدت صلاة فقه
 لما إذا هـ مسئلة ذهب الفقهاء وأكره أهل الآثار إلى جواز صلاة المنفرد خلف
 الصف وقيل أحدهما سخي لا يصح صلاته وهو من ذهب النجاشي وأحمد والحنبل
 صحيح وإخراجه من المندرجات وأبوه من معبد أنه عليه السلام رأى رجلا
 يصلي خلف الصف وحده فامر أن يعشده صلاته وأما أبو داود والترمذي
 وحسنه وعنه عليه السلام أنه انصرف فرأى رجلا يصلي خلف الصف فوقف
 حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فإنه لا صلاة للذي
 خلف الصف رواه ابن ماجه ولما حدثتني بكه رضي الله عنه قال له عليه
 السلام زادك الله حرصا ولا تفرق فذكر وجهه لم يبق بالصف ولم يامر
 عليه السلام بالاعتاده ولو كانا ابن بكر أحد همام كبر الأخرى وهذا قد جوز
 أحمد صلاة المنفرد خلف الصف إذا كان قد صافه حديث أو صبي لا يصلي قال
 الكاظمي والمراسي وخالف لأجابه الصحيح كما خالف العباسي قال لم يأتني عن الأئمة
 فقد نهي عن الوقوف بحجبه لراه بقوله آخر ومن من حيث أحسن الله وله
 ذلك ولم يطل صلاته به ولهذا جعل عليه السلام العجز وزا انشروا السلام
 منفرد وأمر عليه السلام بالعادة صلاة الفليح له كان من يدب وبذلك
 عما صيحه هذا الثاني انطوان عليه السلام حتى فرغ ولو كانت باطله لما أتى

أقربى
 حادي
 امرأة

عليه السلام على الاستمرار فيها قال النواوي وهذا واضح قلت مثل هذا في الوضوح
 انطوان عليه السلام للاعتراف الذي حلف صلاته حتى فرغ وزدني أنه عليه السلام
 قال لا صلاة لقد خلف الصف ومعناه لا صلاة كاملة لقوله لا صلاة لحضر
 الطعام وهو لم يخالف فيه وإنما خالفنا من حزم وقال يشار الصلاة لحضر
 الطعام عدا وعشا ولو جاز والصف متصل بغيره فإن خاف فوت الركعة
 حذرت واحدا من الصفان علم أنه لا تارك به وقال لا تشرع إلا سجد بقوم
 وحده ولا يحل بصلوة الأول أصح وقيل اليوم وحده أو في صلاة ما شاء العبد
 الجليل في العوام فأذكره اليه أقصد صلاته ربما وفي الجرد عن الإمام
 أن من دخل المسجد يقوم بأقصى الحامين من استنابا ولا بمن والصف الأول أول
 ثم الثاني ثم الثالث هكذا إلى آخر الصفوف وفي الصحيح أسغله أن يحركه ولا يحركه
 واحدا من الصف ولو جده أو لا يفسد صلاة الحزب لأنه الجاهل بالفعل فصار
 كالقول والأصح أنها لا يفسد ذلك في الفتاوى الطهريه وفي الكاوي
 قال أبو بكر بن محمد بن الحسن بن مكي قال لا يصح للصلوة وقبيل ذلك
 المكان سجد لهم وهو كالتأخير لصلاتهم كما قالوا في الإمام بكثرة الجمع
 قبل الجماعة يصح شروعه وإن كانت الحلقه شرط الصلوة الجماعة قال النواوي
 من لم يجل فرجه أو شعه هل يربوا أحد من الصف جدا حرامه قال الضوابع
 أن فيه قولين أحدهما أنه يفت منفردا ولا يحزب قال نصر عليه السويطي وهو
 قول مالك والشافعي وهو الصحيح أنه سخي له أن يربوا أحد من الصف بعد
 إجماعه للاعتراف من الصف لا الأصح ومنه عن عطاء والنخعي وحكم الأوزاعي
 ومالك وأحمد وأسنخ وداود وكراهته **مسألة** الإمامة افضل من
 الأذان وهو الأصح من مذهب الشافعي في ذلك في الوضوح والروضة لا مكان
 الإمام أعظم أجرا من المؤذن لأنه عليه السلام اختارها الكفا الراشدون وعنه وقد
 الأذان ولا يختار الا افضل وكذا اختارها الكفا الراشدون وعنه وقد
 قدمت الأذان في افضل الأذان وفضل الصلاة بالجمعة ولا يعيد هاتسب
 رجل وجدته في ذات الجنب أسرى من أحد همام عالم ولا غباري قال محمد بن عه لله اقتدا

محمد

القاري اولى العلم من الما تان في هذا فاستند بعض مشايخنا هذا
 على فضيل القاري على العالم ولا حجة فيه لان تقدمه انما كان لحوق الارتداد عليه
 والعالم تامون عبادته وملكه فلهذا ذكر في السير ان اجماعهم تقدم على العالم
 لما ذكرنا من العلة مذكرة هذا الباب بفضل العلم ودويرة فضيل
 العلم على سائر ان شاذ قد مناه في صدد الباب بل العالم اولى بالامامة مقوى
 ذلك به في النفوس وشرح ويكون ذلك بعلت على الاجتهاد في تحصيل العلم
 وبذلك نأخذ لك ووجه من الكتاب والسنة والاثار والحكايات عن السلف والاسفار
 انما الكتاب مقوله تعالى قل كل يستوي الذين علموا والذين لم يعلموا انما يفرق
 اولوا الالباب وقد ذكر الله تعالى العلماء في المرتبة الثانية في كتابه العزيز من
 قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم والمراد بالامر العلماء
 في اصح الاقوال ثم انه تعالى راد في الاكرام فجعلهم في المرتبة الاولى في ابيز فقال
 وما يعلم ثابته الا الله والراشون في العلم ان عظمنا او طعننا عن العطف قال
 تعالى قل لعلنا لله سبيدا مني ومنكم ومن عنده علم الكتاب وقال تعالى انما خشى
 الله من عباده العلماء احصى كشيء في العلماء وقال تعالى واذا قيل اشعروا فاشعروا
 رفع الله الذين امنوا منكم والذين امنوا العلم درجات روى عنه عليه السلام انه
 قال فضل العالم على العابد سبعين درجة بين كل درجة ودرجة حفرة
 العرش سبعين عا ما فاذا كان هذا على العابد فما طنك سائر ان شوقا قال تعالى
 وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تعلم وكان فضل الله عليك عظيما
 وامتنع عا رثوله بالعلم ووصفه بالفضل العظيم وقال تعالى حكايه عن سليمان
 اني اودعها السلام في امر الهدى لا عذبه عذابا شديدا فلما احاطت
 بما لم يحيط به فاستندت بنفسه واستغلت كمنه فملكه على سيد ذلك الامان
 ورسول الملك للذي ان مع عظيم ملكه وهيبته مجلسه وعلم الهدى بخلاف نفسه
 وما تقر عند سليمان من حريمته والعزم على عقوبته فلو ان العلم يرفع من
 التراب الى الملك العظيم الهدى ولما ابدى العقوبة بالاكرام المفسر واسبع
 عليه خلع الرهالة الى بلقيس وقال تعالى حكايه عن الملائكة ان جعل فيهم

في فضل العلم

يفسد فيها ويشكك الدنيا ونحن مستج محمدك وتقدس لك افتخروا بالعلم فرب الله
 تعالى عليهم وفضل آدم بالعلم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما السنة فمن وجوه احدها
 ما ذكر في الموطأ من ان الله يدعيه جبريل فيقول في الدنيا وسكر احقر للمكرم والعظيم
 كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة وكقوله ولهم في القضاة حياة
 وكقوله لعلنا الله لقد وقعت على الوجه الثاني ما رواه ابو داود والسنن
 عن كثر من قسروا كثر جالس في مسجد دمشق مع ابي الدرداء لاجل رجل فقال
 يا ابا الدرداء اني حثك من مدينة الرسول لحدث بلغني عنك حديث به عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال ابو الدرداء ما حات بك حاجة ولا حاجة ولا حات ولا حات
 اطلب احديث فقال الرجل لي فقال ابشر فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من سلك طريقا يطلب فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وان الملائكة
 ليضع اجنحتها رضى لطاب العلم وان العالم ليس يغفر له من تحت السموات والارض
 الارض واجنات في جوف الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر
 على سائر الكواكب وان العلم اوزن في الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما انما
 ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظوة افرو وروى عن الملائكة كما اجتمعت قبل تكف عن
 الطير ان تجلس التي تسمع منه العلم وتبيل كيف عن الطير ان توفى له وقبل
 يبسط له بالدينا وذكر غير ذلك ولولم يعلم الملائكة ان منزلته عند الله تعالى
 يستحق ذلك لما فعلته واجدنا يقطع البلاد البعيدة لاجل دعا رجل صاحب كيف
 يدعاه قوم لا يصون الله بهم ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون السائل غاروا
 الترمذي انه عليه السلام ذكر له رجلا عالم وعابد فقال عليه السلام فضل
 العالم على العابد كفضل علي انما كنتم قال ان الله تعالى وملائكته واهل
 السموات والارض حتى النملة في حجرها يصلون على ما علم الخ وهذا الحديث يشرح
 من الاول بكثير جدا فان فضله عليه السلام على ادنام اعظم من فضل القمر على الكواكب
 اضعا مضاعفة الرابع عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم
 فريضة على كل مسلم وطال ل العلم يسغفر له كل شئ خي اجتنان في البحر روي
 ذلك من طريق ذكر ابو عمر يوسف بن سعيد بن محمد بن عبد البر النري جافط المغرب

في جامع بيان العلم وفضله ما كان من عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام
انه قال ما من رجل سلك طريقا يلتمس فيها علما لا سهل الله له طريقا الى الجنة
ومن ابطاه عمله لم يشرع به حبه السابعة عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام
قال ما من قوم يجتمعون في بيت من بيوت الله فيقرءون القرآن فيستنون به الا
خفرتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن
عنده الكتاب عن انس بن مالك عن رسول الله يقول من علم بحرف من كتاب الله
في البحر ذكره في الاحاديث ابو عمر في الجامع الثاني من عن معوية بن ابي سفيان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الله بعد خير اجعل فيه ثلاث خصال
فقهه في الدين وزهده في الدنيا وصره عيوبه الناسع قال عليه السلام ان
الله تعالى يجمع العلم في صفة واحدة فيقول اني لم اوتكم على وحكي الاخر ان الله
بكم اشهدكم اني قد غفرت لكم ما كان منكم ذكرها ابو عمر العاشرة عن انس بن مالك
قال عليه السلام من احب ان ينظر الى عتقا لله من النار فليظلم المتعلمين فوالذي
نفس بيده ما من متعلم يظلم في العالم الا كتب الله له بكل قدم عبادة سنة
ونبي له بكل قدم مدينة في الجنة ويمشي على الارض والارض يستغفر له ويحيى
ويصنع مغفورا لله وشهدت الملائكة له بانهم عتقا الله من النار الحادية
عشر عن ابي موسى الاشعري عن النبي عليه السلام يوم عبادته يوم القيمة
ثم يترى العلم فيقول يا معشر العلماء اني لم اضع نوري فيكم الا لعلكم تعلمون
فيكم لا عنكم انطلقوا فقد غفرت لكم الثاني عشر قال عليه السلام من علم بحرف
اذا مات بكى عليه طيب الماء وورث الارض وحيات الجوز الثالث عشر قال عليه
السلام لعل رضى الله عنه حين بعثه الى اليمن لكان محمد الله بك رجلا واحدا حريصا
تطلع عليه الشمس وغرب الرابع عشر قال عليه السلام من خرج يطلب ما من العلم
ليرد به بطلا الى الحق او صلاحا الى هدى كان عمله كعبادة اربعين عاما كان
عشر عن انس بن سعد رضي الله عنه انه قال من طلب العلم عدت
به ان اشأ وجه الله اعطاه الله اجر سبعين نبيا السادس عشر عن
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انهم من اهل العالم فها هو العلم

السابع عشر عن ابي ارقم البجلي انه عليه السلام بينما هو جالس وان شجرة اذا قبل
ثلاثة نفر اما احدهم فرأى فرجة في الخلقه فجلس اليها واما الاخر فجلس خلفهم
واما الثالث فانه رجع وقرأ من كتابه قال الاجمركم عن نفر الثلاثة
اما الاول فلو كان الله فاولاه الله واما الثاني فاسمى من الله فاسمى الله
واما الثالث فاعرض فاعرض الله عنه ذكر هذه الاحاديث من العاشرة الى
الثاني عشر فخر الدين بن الخطيب الثامن عشر قال عليه السلام لا تحسد الا
من في الدنيا من اجل الله القرآن فهو يقوم به انما البطل والطرف الهار ورجل
آناه الله ما لا فهو ينفقه انما البطل وانما الهار انما شمع عشر عن انس بن
البيتي عليه السلام انه قال احكمة يزيد الشرف شرفا وترفع الملوك كخى مجلس في
مجالس الملوك ذكرها ابو عمر عبد البر واحكمة السنة والفقه احديث الحوت في
العشر بن روي عنه عليه السلام انه قال ما جميع اعمال البشر في اربعة اقسام
في بحر ذكره ابن ابي زيد بانه احاديث في الشرف والابن عمار وابو هريرة
حطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة بليغة قبل وفاته لمدينة فقال
من تعلم العلم وتواضع في العلم وعلمه عباد الله يريد ما عند الله لم تكثر في الجنة
افضل ثوابا منه ولا اعظم منزلة منه ولم تكثر في الجنة منزلة ولا درجة رجة
نفيسة الا كان له فيها او فر القريب واشرف المنازل المشايخ والعشرون عن ابن
عمر بن الخطاب اذا كان يوم القيامة حمت منابر من فوق عليهما قباب من فضة
بالذروا بالقوف والزموا حلالا السندس والاسنبغ ثم ينادي مناد من الرحمن
اي من سجد الى امه محمد عليا يزيد وجه الله تعالى اجلسوا على هذه المنابر فلا خوف
عليكم حتى تدخلوا الجنة الثالث والعشرون عن النبي عليه السلام ما اغبرت قدمي
طلب العلم الا حرم الله جسده علي النار واسغفر له ملكاه وان مات في طلبه
مات شهيدا وكان له روضة من رياض الجنة ويوسع له قبره مد بصره
وينور على قبره اربعين قبرا عشرين قبرا عشرين قبرا عشرين قبرا عشرين قبرا
خلفه واربعين قبرا امامه ويوم العالم عبادة ومذاكرته تسبيح وتنفقه
وكل قطرة نزلت من عينه يطفي بها من جهنم من اهل العالم فها هو العلم

ومن اهان العلم فقد اهان النبي ومن اهان النبي فقد اهان جبريل ومن اهان جبريل فقد
اهان الله تعالى ومن اهان الله اهان يوم القيامة الرابع والعشرون قال عليه السلام
الا اجركم باجود الاجواد وانا اجود ولدادم واجودهم تجدي رجل عالم ينشر عليه
في يوم القيامة امة واحدة ورجل جاهل ينسب الله حتى يقتل الحاسر
والعشرون عن ابي هريرة مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من كذب في الدنيا
الله له كربة من كربة الاخرة ومن ينسب علي بن ابي طالب عليه السلام في الدنيا
والاخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه ومن سلك طريقا
يبتغي به علم سهل الله له طريقا الى الجنة وما اجتمع قوم في مسجد من مساجد الله
يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة
وحفت بهم الملائكة وذكرهم الله في امره قال اخراجه في ذكره في يوم الجمعة
السادس والعشرون عن علي بن ابي طالب عليه السلام يوم القيامة لا ينال العلم
ثم الشهادة فجعل العلم واسطة بين النور والشهادة وقد تقدم هذا في تفصيل
العلم على الشهادة السابع والعشرون عن ابي هريرة قال عليه السلام انا
ما نزلت الا اتم انقطع علمه الا من ثلاثة صدقة حاربه او علم ينتفع بها او ولد
صالح يدعو له بالخير وهو صحيح النور والعشرون قال عليه السلام اذا سألتم
الحجاج فاشاءوها النور في كل واحد من الناس يزول الله قال اهل القرآن
قيل في من قال اهل العلم قيل نعم من قال الصياح الجوع قال الراوي المراد باهل
القرآن من يعرف معانيه التاسع والعشرون روى عنه عليه السلام انه قال
من اتكا على يده عالم كتب الله له بكل خطوة غنم رقبة ومن كتب رأس
عالم كتب الله له بكل شعرة جنة احدى مثل كل النخلين روى ابو هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يكثر السموات السبع ومن فيهن
ومن عليهن والارضون السبع ومن فيهن ومن عليهن لوز يوزن في غنم افقر
وعالم يلعب بها الجحش الكلداني والثلاثون روى عنه عليه السلام انه قال ان
الله عز وجل الف رجة على جميع خلقه العاقلين الباطنين وغير الباطنين
فتسع مائة وتسع وتسعون رجة للعلماء وطالبي العلم ورجة واحدة لسائر الناس

هكذا رواه ابن ابي حنيفة في تفسيره الثاني والثلاثون عنه عليه السلام قلت
لجبريل اي الاعمال افضل لا مني قال العلم قلت ثم اتي قال النظر الى العالم قلت
ثم اتي قال يان العالم ثم قال ومن كذب على الله وازاد صلاح نفسه وصلاح
المسلمين ولم يزد على صافنا كفيلا بالجنة الثالث والثلاثون كان عليه
السلام يحدث اسنانا فادعى الله اليه انه يسوق من عمره هذا الرجل الاثاعة
وكان هذا وقت العصر فاجتمع الرسل بذلك فاضطرب الرجل وقال يا رسول
الله ذلني على اوقاف عملك في هذه الساعة فقال له اشتغل بالتعلم فاشتغل
بالتعلم وقبض قبل المغرب قال الراوي فلو كان شيء افضل من العلم لامر النبي
بذلك العلم بذلك في هذا الوقت القليل قلت روى ابن ابي حنيفة في نسخة وابن
شيمس وابراهيم بن سفيان وجماعة من اصحاب ابي يوسف وخطوه عليه في مرضه
يعودونه فقال عن ربي كما ذكره هو فقال انهم يرمونها واكبا وقال بعضهم
ما شأنا فقال اخطأتم بل كل ربي فيكم ربي يرميها ما شأنا لانه في اناء العباد
وكل ربي ليس بعبد ربي يرميها اكل لانه قد فرغ من العباد وهو اخرها
ولهذا ربي النبي عليه السلام حرق العقبة واكبا لانه لا ربي بعد هذا فخرجوا من
عنده فوقع الصراخ في داره فقبل لهم قضي ابو يوسف اذا كان في اخر هذه
بالدنيا لا اشتغال بالعلم والسؤال عنه فان الانسان يبعث على ما كان عليه
الرابع والثلاثون قال عليه السلام كل من موى الى العالمين قال واخبر مشهور واهل
الاجل من احدى والعشرين في هذا ذكرها في الخبرين ابن ابي حنيفة في تفسيره
الكبير الخامس والثلاثون عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الناس معادن في اخبير خيارهم في اجاهلة خيارهم في الايسل
اذ اتفقوا السادس والثلاثون عن عارض بن ابي ربيعة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم جلوس شاعة عند العالمين في مذاكرة العلم خيرة من ما يبد
الف رجة قطوعا وخيرة من مائة الف تسبيحة وخيرة من عشرة الاف
فرس بخيرها المؤمن ذكر هذه الاحاديث في روضة العلماء الثالث
والثلاثون عن محمد بن ابي ربيعة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضل العلم
العباد

فقال من كتب عني علما فكتب فيه صلاة على لم ينزل في اجزئنا قري ذلك او
عمل ذلك العلم خرج هذه الاحاديث الثلاثة ابو العباس المزيني في كتاب
العلم وفضله وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد وأما فضل العلم على
العبادة فمن وجوه احدها عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال قليل العلم خير من كثير العبادة ثانيا عن انشقاق رسول
الله صلى الله عليه وسلم من ادى الفريضة وعلم الناس الخير كان فضله
على المجاهد العابد فضله على ادناكم وحلا قال ابو عمر في جامع بيان العلم اسناده
ضعيف قال الثقات ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فضل المؤمن العالم
على المؤمن العابد سبعون درجة والحقا عن مجازين عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال بعث الله افلاما والى ابي فيقال العابد ادخل الجنة ويقال للعالم اشفع شيئا
ان ترك احسنت ادبهم قال شبل يعني ثعلبه خامسها عن ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من العبادة وملا للدين الورع سادسها عن
ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يغفر الله ما بين يديه من العلم خير لك من ان تضي
مائة ركة تساجد عن ابي ذر وابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا جاء المؤمن لطلب العلم وهو على تلك الحال ايمان شهيدا ثامنها عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فقيه واحد شدة على الشيطان من العابد
ثاسعها عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل شيء عماد وعماد هذا
الدين الفقه وما عباد الله بئى افضل من الفقه في الدين وفقه واحد شدة على
الشيطان من العابد عاشرها عن ابي امامة الباهلي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال علمكم هذا العلم قبل ان يقبضوا قبل ان ترفع ثم قال العالم والمتعلم شريكان في
الاجر والاجرة في ساير ان شريكان في عاشرها عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن
عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعد عالما او متعلما او متعبعا او متفكرا لا تكن
اكثر منه فتهاون قال مشهور كذا لم يعطوا رتبة في هذا الحديث
زيادة لم يكن في ابدنا وانما كان في ابدنا اعد عالما او متعلما او متعبعا او متفكرا
لم يكن فيه واحدة من هذه قال ابو عمر الخامسة التي فيها الهلاك معادة العلماء

وبعضهم ومن حجتهم فقد افضهم اوقافه وفيه الهلاك انتهى كلامه وهذه
الاحاديث خرجها ابو عمر في جامعه قلت روي عنه عليه السلام انه قال افترقت
النصارى اليهود احدى وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار
وافترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار
وستفترق امتي ثلاثا وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار قيل
الحسنة التي زادتهن الامة على اليهود والنصارى هي بغض الفقه والعلم وهذه
الحسنة الرديلة لم يكن في اليهود ولا في النصارى فان اليهود والنصارى يعظمون
علماءهم ولجأهم اشد تعظيم حتى ان النصارى يقولون للمسيح اغفر لي المذنب الذي
لم اذخرم اليه مكالهم عن النكاح والصوم والصلاة ودخول الكنيسة وهذا
ارتباط عظيم بغير مستند **فصل** في تفضيل العلم على الشهادة عن عثمان
بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع يوم القيامة
ثلاثة الامم العلم ثم الشهادة وقد تقدم رجاء من ادى العلم على ادم الشهادة وعن
ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يباي على العلم فضل رجبت
وللعلم على الشهادة فضل درجة خاصقوان بن عباس ان رسول الله وهو في المسجد
منكبا اقلت يا رسول الله اني جئت اطلب العلم قال مرحبا بطل العلم ان طلب العلم
يعف عنه الملايكة ويظلمه باخيتهم كيبضها بصاحبي يبلغ السما الدنيا من جهم
لما يطلب فاجت بطلت قلت يا رسول الله لا ازال انا في من مكة والمدينة فافني
عن المسح على الخفين وذكر الحديث ذكر ذلك كله ابو عمر عن البر باب
في قوله صلى الله عليه وسلم من حفظ على امتي اربعين حديثا عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من تعلم اربعين حديثا من امر دينه بعثه الله في منة الفقهاء
والعلماء وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من حفظ على امتي اربعين حديثا من
السنة كتب له شفعيا يوم القيامة وعن ابيه بن الاسقع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من طلب علما فادركه كتب الله له كفلين من الاجر ومن طلب علما فلم يدركه
كان له كفل من الاجر وعن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حفظ
الاعمال افضل قال العلم بالله تعالى قال يرضى الله اي تلاعمال افضل قال العلم بالله عز وجل

ما يحفظ
عنه افان

يقضي بين الناس ثم يدعو العلى فيقول يا معشر العلى الى لم اضع فيكم حكما وانا اريد
 ان اخذكم قد علمت انكم يحاطون من المعاصي كل خاطا غيركم فيستره عليكم وقد عرفتم
 واما كنتا عبد يغنيكم وبعلمكم عبادي اذ خلوا بحته بغير حساب ثم قال ولا مانع
 لما اعطى الله ولا معطى لما منع قال ابو عمر ويزوي نحو من موعا عن ابي موسى الاشعري
 السامع روي عن عمر رضي الله عنه ان الرجل يخرج من منزله وعليه مثل الذنوب
 مثل جبال تامة فاذا سمع العلم خاف استرجع على ذنوبه فانصرف الى منزله
 وليس عليه ذنب فلا يقارقوا بحال الخلفاء فان الله لم يخلق ثمرته على وجه
 الارض اكرم من بحال الخلفاء العاشق ابن عباس قال لو ان ياتي عليك بلاد
 فانه دليل المرقع وانيت في الوحشة وصاحبة الغربة وقرين في الحضر وصد
 في المجلس ووسيلة عند انقضاء الوسايل وغنا عند العدم ورفعة للمجسدين وكمال
 للشريف وجلالة للملك واما الحكايات في ذلك فتكبر فاك
 بعضهم من شرف العلم وفضله ان كل من نسب اليه فرح به وان لم يكن من اهله
 وكل من دفع عنه ونسب اليه اجهل عز عليه وما لك من يقينه وان كان
 جاهلا حتى ابو عمر في حكاية معه ان معاوية خرج فاسى بلاط مجلس عليه
 ومعه زوجته ابنة قرظة بن عبيد عمرو بن نوفل فاذا هو بمجلس عليه
 شاب معهم قد رفع من عصيته يعني وانا الاحضر من يعرفني احضرا جلة في
 بينا العرب من شيا جلي شاجل لاجل الدوا لعقد الكرب فقال معاوية
 هذا فقالوا فلان بن جعفر بن ابي طالب قال خلوا له الطريق فليذهب ثم اذا
 هو بجماعة فيهم غلام يعني بينما يذكرني ابصرني عبد قبل الميل يسع بالاعز
 فلن يعرفني الفتى فلن تعرفه ففناه وهل يخفى القم قال من هذا قالوا عمر
 بن ابي ربيعة الخزومي قال خلوا له الطريق فليذهب ثم هو بجماعة حول رجل
 يسألونه فيعصمهم يقول رمت قبل ان اخلق وبعضهم يقول خلقت قبل ان ابي
 يسألونه عن اشياء اشكلت عليهم من مناسك الحج فقال من هذا قالوا هذا عبد
 بن عمر قال فتفت الى زوجته ابنة قرظة فقال هذا واسك السرف وهذا والله
 شرف الدنيا وشرف الاخرة امين اللهم ان عبد البر قال الفقيه ابو الليثان

اي صوته

من جلس عند العالم ولا يفقد ثلث يحفظ من علمه شيئا فله سبع كرامات اولها
 ينال فضل المتعلمين الثاني ما دام جالسا عنده كان محبوبا عن الذنوب الثالث
 اذا خرج من منزله طالبا للعلم نزلت الرحمة عليه والرابع اذا اجلس في حلقة
 العلم فلا نزلت الرحمة عليهم حصل له منها نصيب الخامس ما دام يستمع يكتب
 له طاعة السامع اذا استمع ولم يفهم ضاق قلبه لحرمانه عن ازال العلم
 فيصير ذلك سببا الى حضرة الله سبحانه لقوله ان عند المنكسرة قلوبهم من
 اجل السابع يرى اعزاز المسلمين للعالم واداء له للفا سقا الكاهل فيزد عليه
 من الفسق واجمل ويميل الى العلم ولهذا امر النبي عليه السلام بحالته العلم
 وقيل الدنيا يستبان من بحسب اشياء علم العلم وعبد الامر او عبادة العباد
 وامانة التجار ونصيحة المخبرين فجا ابليس بحسب اشياء فاقامها بحسب هذه
 الحسنة جابا بحسب فركن في جنب العلم وجابا بكونه ينجي العبد من جحيم
 باريا فركن في جنب العبادة وجابا بحسب فركبها بحسب الامانة وجابا بالخش فركن
 بحسب النصيحة قيل فضل احسن البصري على ان شح بحسب اولها لم يامر احد بشي
 حتى علمه والثاني لم يمه احد عن شئ حتى انتهى عنه والثالث كل من طلب منه
 شيئا لم يجلبه من العلم والمال والرابع كان لا يستغني بعلومه عن الناس والامس
 كانت شريفة وعلايته سوا قال الفقيه ابو الليث من جلس مع ثمانية
 اصناف من الناس نال الله ثمانية اشياء من جلس مع الاغنياء نال الله حب
 الدنيا والزخبة فيها ومن جلس مع الفقراء حصل له الشكر والرضا بقسمة الله
 ومن جلس مع السلطان زاده الله القسوة والكبر ومن جلس مع التسك
 زاده الله الجمل والشهوة ومن جلس مع الصبيان ازداد من الله هو والمخ
 ومن جلس مع الفساق ازداد من الجراة على الذنوب وتبوء التوبة ومن
 جلس مع الصالحين ازداد رغبة في الطاعات ومن جلس مع العلى ازداد
 العلم والورع قال اكليل الرجال اربعة رجل يدري ويدري انه يدري فهو
 عالم فانبعث ورجل يدري ولا يدري انه يدري فهو نائم فانبعث ورجل
 لا يدري ولا يدري انه لا يدري فهو جاهل فقلو ورجل لا يدري ولا يدري انه

نقته

نظمه عن
 ابي عمر

نقته

نقته

لا يبدى فهو شيطان فاجنوه واربعة لا ينبغي للشريف ان يات منها وان كان
اميرا قيامه لا يبه وحده منه لصفه وخدمته للعالم الذي تعلم منه والسؤال
عما لا يعلم من هو اعلم منه وقال مقاتل بن سليمان وجدت في الانجيل ان
الله تعالى قال لعيسى بن مريم عظمي اعلموا اني فضلتم على جميع
خلق الا النبيين والمرسلين فضل الشمس على الكواكب وفضل الاخوة على
الذبا وفضل عليا كل شيء وعز عيسى بن مريم عليه السلام ان امة محمد عليه
السلام على اصحابهم من الفقهاء انبياء يرضون من الله باليسير من الرزق ورضي
الله عنهم باليسير من العمل ويدخلون الجنة بلا الله الا الله وعن الحسن البصري
صير قلم العلم اسبيح وكلمة العلم والنظر فيه عبادة واذا اصاب في ذلك
المداد ثوبه فكانما اصابه دم الشهيد واذا قطر منها على الارض تلالا نون
واذا قام من قبره نظر اليه اهل الجنة فقالوا هذا عبد من عباد الله اكرم
الله وحسن مع اليتامى عليهم السلام قبل اذ كان السارق لما لا يقطع يده
لانه كان المال في رديعة عنده وكذا الزاني يقول بزوجها وروكا ان
يوسف عليه السلام لما صار ملكا اختاج الي وزير فقال له عن ذلك فقال
جبرائيل انك تقول لك لا تخن ولا فلا فراه يوسف فني اسوا الاحوال وقال
كيف يصلح لهذا العمل مع شوخاله فقال له جبرائيل انك عيتك لذلك لانه
دبر عنك حين قال وان لم يصبه قلم من دبر فكذبت وهو من الصادقين والنكته
ان الذي دبر عن يوسف استحق الشكر في مملكته فمن دبر عن الذين القويم
بالهذه ان المستقيم كيف لا يستحق من الله النجى والتكريم وقال حكيم القلب
منه وحياته بالعلم والعلم ميت وحياته بالطلب والطلب ضعيف وفوته
بالمدارسة فاذا قوي بالمدارسة فهو محب واطهار بالمناظره واذا اظهر
بالمناظره فهو عقيم وتناجه العمل فاذا روج العلم بالعمل توالد وتنازل ملكا
ابديا اخر له ويحكى ان هرون الرشيد كان معه القضا ومهم ابو يوسف
فاثري رجل وادعى عليه اخراجه اخذ من بيته مالا بالليل فاقره لالاخذ ملكا
سيف المجلس فانفق القضا على انه يقطع فقال ابو يوسف لا يقطع قالوا له قال

يقول
حكاهم
نزل الصدوق

كان في

حكاهم

لانه اقر به اخذ ولاخذ لا يوجب القطع بل لا بد من الاعتراف بالسرقة فصدقته
الكل في قوله ثم قالوا لاخذ اسرقتنا فقال نعم فاجمعوا على انه وجب
لانه اقر بالسرقة فقال ابو يوسف لا يجب عليه القطع وان اقر بالسرقة لانه
قد وجب عليه الضمان بالافراز بالافراز والثاني بالسرقة يطلب
استقاط الضمان عن نفسه فلا يسمع منه فحجج الكل من ذلك قال الشعبي
كنت جالسا عند الحجاج بن يحيى بن يعمر فبينما خراشان من بلخ مكللا باحد يد
فقال له الحجاج انت زعمت ان الحسن والحسين من ذرية رسول الله فقال لي
فقال له الحجاج لانا نتي بها واضحه بيته من كتاب الله والاقطعتك بعضو بعضوا
فقال انك بها واضحه بيته من كتاب الله والحجاج قال فبعت من جرأته بقوله
الحجاج وقال له ولا تاتي بها لانه نداء ابنا وابنا فقال انك بها واضحه
من كتاب الله قوله تعالى ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان
قوله وزكريا ويحيى وعيسى فبن كان ابو عيسى وقد اكون يد ربه تخرج فاطرف
مليا ثم رفع رأسه فقال كالم افراهن لانه من كتاب الله عز وجل خلوا وفاقه
واعطوا من المال كذا ويعمر مثل ذهب لا يضر فويحكى ان جملة من المدينه
جاوا الى ابي حنيفة رضي الله عنه لينظرون في الفراه خلف الامام وسكسوه
ويستعوا عليه فقال لا يمكن مناظره اجمعه فوضوا امر المناظره الى اعلم
لاناظره والزمه الحجة فاشاروا الى واحد فقال هذا اعلمكم قالوا نعم قال
والمناظره معا كالمناظره معكم قالوا نعم قال والزام الحجة عليه كالمناظره
عليكم قالوا نعم قال وان لزمته الحجة لزمتم قالوا نعم قال وكيف قالوا لانه
قام مقامنا وزينا به اماما ما في مكان قوله قولنا قال ابو حنيفة فحين
لما اخبر الامام في الصلاة كانت قرأه قرأه لنا وهو ينوب عنا قائم مقامنا
فاقروا له بالالزم قلتم فليست ويحكى ان جملة من الحديث قالوا اذهبوا بناظر
ابا حنيفة في الامان كيف يقول انما مؤمن من غير تعليق بالسرطون من قال
انما مؤمن ولم يقل انما الله فليقل الحجة فقال لهم ابو حنيفة ما تقولون
فمن قتل اسانا خطا ما كفلاته قالوا يحرم رقبته مؤمنة فقال ابو حنيفة

مما يقينه له
حكاهم عمر بن حنيفة

وعنه ايضا

رضي الله عنه من اين يجد قبة مومنة حتى تصفها عن كفارته لانهم لا يقولون
نحن مؤمنون بل يقولون مؤمنون ان شاء الله قلنا ومن العجب عندهم ان المؤمن
الذي اجتنب الكبار وعجز المصير على الصغار لا يقول ان مؤمن بل مؤمن ان
شاء الله ومثلك الكبار والمصير على الصغار وتاكد الصلاة وصوم رمضان
من غير عذر ومما منع الزكاة المفروضة لا يخرج به من الايمان ويبدل عليه
حديثا بكارية وفيه من انا قالت انت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة
انفرد يا خواجه مسلم ولم يقل عليه السلام ان شاء الله في المنصور ابا حنيفة
يوما فقال الربيع وهو يعاديه يا امير المؤمنين هذا ابو حنيفة خالف جدك
يقول الاستئذان المنفصل لا يصح فقال ابو حنيفة هذا الربيع يقول ليس لك بيعة
في رقاب الناس فقال كيف فقال انهم يعتقدون البيعة لك ثم يرجعون الى منادهم
فيستشئون فيبطل بيعتهم فضحك المنصور وقال اليك يا ربيع وابا حنيفة فلما
خرجتا قال الربيع سعت في دمي فقال كنت البادي وانا الدافع دخل العصبان
على الحجاج بعد ما قال لعنه عبد الرحمن بن محمد الاشعث فوجد الحجاج قبيل
ان يحشرك فقال ما جوا بالسلام عليك فقال عليكم السلام ثم فطن له الحجاج
فقال فانك الله يا عصبان اخذت نفسك امانا اما والله لولا البوق والكرهم
لما شربت البار بعد سلعك هذه قال الراوي فانظرا في اية العلم هذه الصو
فله ذرا العلم ومن نردى وكسنا الحبل ومن في اوديته نردى قلت ومثله
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اي كثر من ان يغير امانا من يضرب عنقه فاب
ما فاي يكون قال اني امن حتى اشرب الماء الذي في هذا الكوز فقال عمر رضي الله عنه
انت امن حتى شربه فضر به الكوز لارض فكسره فامر عمر بقتله فقال يا امير المؤمنين
اعطني الامان فقال الحاضرون نعم يا امير المؤمنين فقال عمر اخذ العلم لنفسه
امانا ولم يشعر به قال ابو مسلم الحراسي صاحب دولة بني العباس سليمان
بن كثير بلغني انك كنت في مجلس وقد جرى ذكرى بن يديك فقلت اللهم مود
وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فقال قلته ولكن في كرم كذا لما نظرت
الى الحرام فاسحش قوله وغفاه عنه قال رجل لا يحنف الا حنفت ان لا
اكل امراي حتى تكلني وحلفت بصدق ما يملك ان لا تكلني خي اكلها فميرت

وعن الامام ايضا

تكم

نظم

نظم

عن الامام

العقها فيه قال سفيان الثوري من حكم صاحبه حنث فقال ابو حنيفة اذهب فكلها
فلا حث عليك فذهب الرجل الى سفيان واخبره بما افعي ابو حنيفة فذهب سفيان
الى ابي حنيفة مغضبا وقال له تبج الفروج فقال وملاذك قال سفيان لعبد وعلبه
السؤال فلما دافعا ابو حنيفة القنوي فقال سفيان من اين فقال ابو حنيفة
لما شافضته باليمين بعد ما حلف كانت مكمة فسقطت يمينه فان كلها فلا حث
عليه ولا عليه لانه قد كلها بعد اليمين فسقطت اليمين عنها وعنه قال سفيان
انه انكشف لك من العلم عن شيء كناعته غافل قلت توفي لرجل جليل القدر
ولذو حلت الجانة وتوسطت الطريق ولم تصل الى الجانة قرأى والد الميت
شافرة الوجه فحلف بطلاقها الثلاث انها ترجع وحلفت بحق عيدها وجوارحها
وصدقة ما تملك انها لا ترجع حتى يصل عليها وكان في الجانة كبرا العلى فساوا
سفيان الثوري وعين فقالوا احدهما حانث فساوا ابا حنيفة فقال حطوا الجانة
فخطوها فقال صلى على ابنك فصلى عليه وقال لها ارجعي فقد صلى على ابنك فقال
سفيان مثل مقالته الاولى عن الليث بن سعد قال رجل جبال الى ابي حنيفة فقال ليل
ابن ليس محمود البيرة اشترى له اكارية فبعثها واروجه المرأة بالمال العظيم
فطلعتها فقال اذهب الى سوق الخاشين فاذا وقفت عنه على جارية فابعها
لنفسك ثم زوجها منه فان طلعتها عازنا اليك مملوكة وان اعتقها لم ينقد
عقبتها قال الليث ما اعجني جوابه كما اعجني من عنده روي عن ابي حنيفة ان رجلا
حلف بقبرين امرانه كذا راضا فكم يعرف احد وجه الجواب فقال ابو حنيفة
لما فرغ امرانه فطأها هارا ذكر هذه الحكايات الامام في نفسه قال
الرشيد يوما لابي يوسف عند جعفر بن عيسى جارية هي احب اليك مني واودع
ذلك مني فحلف لا يبيعها ولا يهبها ولا يحتقها وهو لا يطلب خلع يمينه فقال
يحب النصف ويبيع النصف ولا يحنث قال جعفر احسن كنت نائما ذات ليلة
اذا انا بالباب يقرع فقلت انظروا من هذا فقالوا رنول الحليفة تدعوك
فحنثت على روعي فمئت ومضيت اليه فلما دخلت عليه قال دعوتك ليلية
ان ام محمد يعني زينة قلت لها اي امام العدل وامام العدل في الجنة

وعنه ايضا

وعنه ايضا

وارضا

عن الربيع

عن محمد

فَقَالَتْ لِي أَنْتَ ظَالِمٌ عَاصٍ قَدْ شَهِدْتَ لِنَفْسِكَ بِأَجْنَةٍ فَكُنْتُ بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ حَرَمْتُ
عَلَيْكَ فَقَالَ قُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَوْقَعْتَ مَعْصِيَةً فَهَلْ تَخَافُ مِنَ اللَّهِ فِي تِلْكَ
الْجَانَةِ أَوْ جِدْتَهَا فَقَالَ أَيْ وَاللَّهِ إِخَافُهُ خَوْفًا شَدِيدًا فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّا أَشْهَدُ أَنَّ لَكَ
جَنِينَ لَاجِتَةً وَاجِدَةً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يَخَافْ مَقَامَ رَبِّهِ خَتَانٌ فَلَا طُغْيَانِي وَأَمْرِي
بِالْإِصْرَافِ فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى دَارِي بِدَايَتِ الْبَدَا بَيَّادَرًا لِي وَهِيَ بَيْنَهَا كَلِي عَنْ
الَّتِي بَنَى سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ ابْنَ يَوْشَعَ إِتَاهُ ذَاتَ لَيْلٍ رِشُولًا كَلِيفَةً يَسْتَعِجِلُهُ خَافَ
كَأَنَّهُ يَنْفُسُهُ فَلَمَّا سَلَّ إِذَا فِي وَشْيٍ خَائِفًا إِلَى دَارِ الْكَلِيفَةِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ سَلَّمَ فَرَدَّ عَلَيْهِ
السَّلَامَ فَعَدَّدَ لَكَ سُكُنَ زَوْجُهُ ثُمَّ قَالَ الرَّشِيدُ إِنَّ حَلِيكَ إِنَّا غَائِبٌ عَنْ الدَّارِ فَإِنَّ يَمِينُ
بِهِ جَارِيَةٌ مِنْ جَوَارِي الدَّارِ مِنْ كَاسِيَةٍ فَحَلَفْتُ لَتَصِدَّقَنِي أَوْ لَا فَتَكُنْ لَكَ وَقَدْ
فَطَلَسْتُ وَأَوْجَهًا فَقَالَ ابْنُ يَوْشَعَ فَإِنَّ لِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا فَإِذَا نَ
لَهُ قَالَ قُلْتُ جَارِيَةٌ كَانَتْهَا فَلَقْتُ فَمَرَّ بِهَا جَلِي الْمَجْلِسِ لَهَا فَقُلْتُ لَهَا مَعَكَ لِحْيَتِي
فَقَالَتْ لَا وَاللَّهِ فَقُلْتُ لَهَا احْفَظِي مَا أَقُولُ لَكَ وَلَا تَزِيدِي عَلَيْهِ وَلَا تَنْقُصِي مِنْهُ
إِذَا دَعَاكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَ لَكَ اسْرُوتِ أَكْبَلِي فَقُولِي نَعَمْ وَإِذَا قَالَ لَكَ قَالَا
تَقُولِي وَاللَّهِ مَا سُرَّقَتْهُ ثُمَّ خَرَجَ ابْنُ يَوْشَعَ إِلَى مَجْلِسِ الرَّشِيدِ وَأَمْرًا بِحَضَارِ
الْكَارِيَةِ فَحَضَرَتْ فَقَالَ لِلْكَلِيفَةِ سَلِّهَا عَنْ أَكْبَلِي فَقَالَ لَهَا اسْرُوتِ أَكْبَلِي فَقَالَتْ
نَعَمْ فَقَالَ فَهَاتِيهِ فَقَالَتْ وَاللَّهِ مَا سُرَّقَتْهُ فَقَالَ ابْنُ يَوْشَعَ قَدْ صَدَّقْتَ يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَقْرَارِ فَتَمَّ لَهُمَا زَوْجَتَانِ مِنَ الْعَبِيدِ فَسُكِنَ عَضْبُ الرَّشِيدِ
وَأَمْرًا بِحَلِّ الدَّارِ ابْنُ يَوْشَعَ مَائَةً الْفَدْرَهُمْ فَقَالُوا إِنَّ الْكَارِيَةَ غَائِبَةٌ
فَلَوْ أَخْرَجْنَا ذَلِكَ إِلَى الْغَدِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاضِي اعْتَقْنَا اللَّيْلَةَ فَلَا تُؤَخِّرْ عَنْهُ إِلَى الْغَدِ
قُلْتُ ذَكَرَ ابْنُ الرَّشِيدِ أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ الرَّبِيعِ هَلْ عِنْدَكُمْ تِلْكَ التَّمَاطُحُ حَزُورٌ
فَقَالَ لَا فَضْضٌ وَقَالَ لَا يَمْدَانِ يَكُونُ عَلَى سَمَاطِي مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَبَانِ فَجَعَلَ
ابْنُ الرَّبِيعِ يَدُوحُ كُلَّ تَقْوِيَةٍ وَبَدَا يُصْنَعُ بِهِ طَعَامٌ بِسْمِ الْجَزْوِيَّةِ فَلَمَّا سَلَّ
الرَّشِيدُ عَنْ ذَلِكَ بَوْدَ سَنِينَ فَطَلَسَ ابْنُ يَوْشَعَ فَحَضَرَتْ الْجَزْوِيَّةُ بَيْنَ
يَدَيْهِ فَاكَلَتْ مِنْهَا لَقْمَةً فَلَمَّا سَلَّمَ الْفَضْلُ فَقَالَ لَهُ الرَّشِيدُ فَمَنْ يَصْحَاكَ قَالَ
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَعْلَمُ بِكُمْ تَقَوُّمْتُ عَلَيْكُمْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَالَ لَا قَالَ تَقَوُّمْتُ هُنَا عَلَى

بُكْرَةَ

ع

بُكْرَةَ

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْفَقَالَ لَهُ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَلْبِقُ بَدَارَ
الْخَلِيفَةِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لَهَا الْيَمُّ مِنَ الشُّوْقِ فَكُنْتُ هَذِهِ الْمُدَّةَ أَشْتَرِيَتْ كُلَّ يَوْمٍ حَزْرًا مِنْ
فَقَالَ أَهْلَكَ هَرُونَ فَخَذَ بِطَعَامِهِ وَقَالَ ضَيِّغَتْ مِنْ بَيْتِ الْكَمَالِ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثًا يَتَذَكَّرُ
وَرَهْمٌ بِطَلِّ أَكَلِهِ فَدَخَلَ الْقَاضِي ابْنُ يَوْشَعَ وَرَأَى الرَّشِيدَ مَهْمُومًا فَسَأَلَ ابْنَ الرَّبِيعِ عَنْ
سَبَبِهِ فَذَكَرَ لَهُ السَّبَبَ فَقَالَ ابْنُ يَوْشَعَ فَذَلِكَ صَنَعَ هَذَا الطَّعَامَ يُرْمَى بِهِ عَلَى الْمَرَابِلِ
أَوْ يَأْكُلُهُ الْكُتَمُ وَأَعْدَمُ وَالْعِلْمَانُ قَالُوا لَيْلًا أَكَلَهُ الْعِلْمَانُ وَكَثُرَ فَرُوعُ بَيْنَ يَدَيْهِ الرَّشِيدِ
مَا وَرَدَ مِنْ الْأَسْبَابِ شَيْئًا فَضَلَّ الطَّعَامَ فَسَرَّكَ عَنْ الرَّشِيدِ وَتَدَبَّرَ إِلَى الطَّعَامِ وَأَكَلَ
وَأَنْشَرَحَ وَأَمْرًا لِلْقَاضِي ابْنِ يَوْشَعَ فَلَمَّا بَيَّنَّ الْفَدْرَهُمْ وَبَلَغَ الْمَأْمُونُ أَنَّ عَلِيًّا لَهُ عَجَبٌ
عَلَى بَعْضِ الْفُقَهَاءِ فِي أَمْرِ بِلَاغَةِ عَقْدِهِ فَلَظَّ عَلَيْهِ وَحَبَسَهُ وَكَتَبَ بَقْبُضَهُ وَأَتَتْ ذَنبِي
عَقُوبَتُهُ فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمَأْمُونُ أَخُو ابْنِ يَوْشَعَ بِرَحْمَةِ عَالَمٍ يَحُوزُ عَلَيْهِ حِمْلًا حَاضِلًا لِحُلِّ سَبَبِهِ
لَا أَمْرًا لَكَ عَلَيْهِ رُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًا قَصَدَ الْكُتَمِينَ مِنْ عَائِلَتِهِ عَلَيْهِ وَنَالَهُ حَاجَةٌ فَحَالَ
تَمَعُّنُ حِمْلِكَ يَقُولُ إِذَا نَالَتْ حَاجَتُهُ فَاسْأَلُوهُمَا مِنْ أَحَدِ رُبْعَةٍ مِنْ عَزَائِكَ شَرِيفٍ
أَوْ مَوْلَى كَرِيمٍ أَوْ جَاهِلٍ الْقُرْآنِ أَوْ صَاحِبِ وَجْهِ صَبِيحٍ فَإِنَّمَا الْعَرَبُ فَشَرَّقَتْ بِحَدِّكَ وَإِنَّمَا
الْكُرَيْمُ فِدَاؤُكَ وَسَبْرُكَ وَإِنَّمَا الْقُرْآنُ فِي يَوْمِكُمْ نَزَلَ وَإِنَّمَا الْوَجْهُ الصَّبِيحُ فَإِنَّمَا سَمِعَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا رَدْتُمْ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْفَقِيرِ وَالْأَعْيُنُ وَالْأَحْسَنُ وَالْأَحْسَنُ
فَقَالَ الْكُتَمِيُّ مَا خَلَجْتُكَ فَذَكَرَ هَلَاكُهُ فَقَالَ الْكُتَمِيُّ سَمِعْتُ ابْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ قَتَلْتَهُ كُلَّ امْرَأَةٍ
مَا يَحْسَنُ وَسَمِعْتُ جَدِّي يَقُولُ الْمَعْرُوفُ بِقَدْرِ الْمَعْرِفَةِ وَإِنَّا لَكُ عَنْ ثَلَاثِ مَسْأَلٍ أَنْ
أَجَبْتَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَلَمْ تَكُنْ لَعْنَتِي وَإِنْ أَجَبْتَ عَنْ اثْنَيْنِ فَلَمْ تَكُنْ لَعْنَتِي مَا عِنْدَكَ وَإِنْ
أَجَبْتَ عَنْ ثَلَاثٍ فَلَمْ تَكُنْ لَعْنَتِي وَقَدْ جُمِلَ إِلَى صِرَّةٍ مِنَ الْعَرَاقِ فَقَالَ قُلْ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْعَمَلِ أَفْضَلُ فَقَالَ ابْنُ الْعَمَلِ ابْنُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ فَقَالَ فَمِنْ حَاجَةِ الْعَمَلِ إِلَى الْحِكْمَةِ قَالَ
الْتَفَتَ بِأَفْهَامِهِ قَالُوا فَازِنِ الْمَرْءَ قَالُوا عِلْمٌ مَعَهُ حِلْمٌ قَالُوا خَطَاةٌ قَالُوا قَالُوا مَعَهُ دِمٌّ قَالُوا قَالُوا خَطَاةٌ
فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ صَبْرٌ قَالُوا قَالُوا خَطَاةٌ قَالُوا قَالُوا صَاعِقَةٌ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَهْزِكُ
الْحَسْرَةَ وَتُزِي بِالْأَصْرَةِ الشَّوْقَ وَقَالَ ابْنُ الْعَمَلِ لَا يَنْقُدُ النَّبِيَّ عَلَى الشَّارِبِ الْعَامِلُ بِلِ
يَنْقُدُ النَّاسَ الْعَامِلُ بِفَضْلِ عِلْمِهِ وَلَا يَنْفُخُ الْكَلَامَ قَبْلَهُ إِلَّا حَاجَةٌ وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَيْهِ
وَلَوْ لَا الْعِلْمُ يَفْضُلُ الْإِنْسَانَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَيَوَانٍ وَمِنْ شَيْءٍ دَخَلَ الصَّمَدُ وَخَطَمَتْهُ

حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ

تعليم المنة حتى فضل المعلوم على المأ وادخل المشعلوت في رمة الانسا
الاشعار لله ذوالقاييل من علم ان من فهو جبار ذاك ابو الروح لا ابو النطف
وقال الشاعر العلم نهض بالحسن على والجل فقولنا بقني المشوب
واشد ابو عمر عن علي بن طالب رضي الله عنه

الناس في جهنم انتم اهل الكفا ابوهم آدم والام حواء
نفس كفتن وارواح مشكله واعظم حلق فيهم واعضاء
فان كان لهم من اضعاف حسب يفاخرون به والطيب والماء
ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى اولا
وقد ذكرا من كان محسنه وللحال على الافعال الشياء
وضد كل امر ما كان جاهله واكاهلون لاهل العلم اعداء
فطلب لنفسك علما واكشاك فان شئت واهل العلم احياء
غيبين

فما طرأوا العلم واهل خباياهم فصيحهم زين وجلطهم غم
ولا تخدعون عنك عنهم فانهم كجود اذا ما غاب عنهم بداجم
فوالله لو لا العلم ما اصبحت الهدى ولا خرج من غلب الامور كما رستم
لسؤال بغداد يا اليهودي على ان جعلت انك نعتنا عنهم فليس سوا عالم وجمال
هنا الفرزدق واحدا فقال لقد ضاع شعري على بابكم كضاع رزقي خالصه
وكانت خالصه معشوقة سليمان بن عبد الملك وكانت طريفة صاحبة اذ ب
فلما بلغها هذا البيت شوق عليها فدخلت على سليمان وشكت من الفرزدق فامسك
سليمان خالصه على اضع الوجوه مكملا مفيدا فلما احضر قال له سليمان بن عبد الملك
انت القاييل هذا البيت قال ما هكذا وانما غيت من ارادني سوا وانما قلت
وخالصة من رزائي السمر تسمع لقد ضاع شعري على بابكم كضاد رزقي خالصه
فلم تملك خالصة نفسها ان خرجت من السمر والفت على الفرزدق ما كان عليها
من اكل وهو يزيد على الف درهم فبعث سليمان حاجبه حتى اشترى اكل من
الفرزدق ثمانية الف درهم وما روي بيت فلعنت عيناه فابصر لاهل البيت وبلغ

عبد الملك قول الشاعر ومنا سويدا البطين ومنا امير المؤمنين سبب
فامر به فاحضر فقال له انت القاييل ومنا امير المؤمنين سبب فقال انما قلت
ومنا امير المؤمنين بالنصب فناديتك واستعنت بك ففكرت عنده وتخلص الرجل
من الهلاك بصنعة يسر عملها يعلمه حول الصمة فتحة وعن النضر بن سميل وكان
امامنا في اللغة والنحو والشعر وامام العرب والفقه والحديث انه حدثه المأمون بن
ابن هشيم بن بشير عن خالد بن الشقي عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال ايمانا رجل
تزوج امرأة لديها وجمالها كان في ذلك سداد من عوز قال النضر قلت يا امير المؤمنين
صدق هشيم حدثني عوف بن ابي جميلة قال حدثني الحسن بن علي بن ابي طالب قال
قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ايمانا رجل تزوج امرأة لديها وجمالها كان في
ذلك سداد من عوز قال وكان شيئا فاستوى بحالها قال يا نضر بن سميل كيف
قلت سدادا لكسروا لم نقل سدادا بالفتح وما الفرق بينهما وكان المأمون يتعصب
لاهل العلم ويكره عنده الصغار من الادب فقلت يا امير المؤمنين السداد بالفتح الغضد
في الدين والسبل والطريق والسداد بالكسر سدا الثلمة وكلما سددت سببا فهو
السداد قال ويعرف ذلك العرب قلت نعم وهذا العرجي يقول اضاعوني ويا في
اضاعوا اليوم كرمية وسداد فخر كاتني لم اكن منهم وسطا ولم يكسنتي في ال عمر
وقال قبح الله الحسن فقلت يا امير المؤمنين ايمانا رجل كان له ثمن قال اخذ
عما راينه مبلغ معه الى الفضل بن سميل وامر ان يضرب المئتين الف درهم
ودفع له من عنده ثلث الف درهم قال النضر فرحت ثمانين الف درهم الفايده
تحويل الفضة الى الكثرة استفادها المأمون حكي ان الناس دخلوا على يزيد بن
معوية فلم يدروا ايمونه ام يخرونه فقام عصام بن صيفي التخلي فقال السلام
عليك يا امير المؤمنين ورحمة الله وبركاته قد رزنت حليفة الله واعطيت خلافة
الله فقتي معوية تحية محضر لله له دينه وحزب الرياسة لانك اعرف بالسياسة
فاحتسب عند الله اعظم الرزية واشكره على افضل العطيبة فقال يزيد ان مني
يا ابن صيفي فداي حتى تخلص قريبا منه ثم قام عند الله بن من قال السلام عليك
يا امير المؤمنين رزنت خيرا لابي ومنحت افضل العطا فهناك الله العطيبة واعانك

فرو

كما الرعية فقد اصبح قريش مفعلة يفقد ما يستحقها مشروقة بما احسن الله اليها
 من الخلافة والعقبي بك بعد ثم انشأ يقول
 الله اعطاك التي لا فوقها وقد احدا وازاد واعوقها
 وقد رايت لعل توفها اليك لما ان تسكت شوقها
 قال يزيد بن زناد من قام مع عبد الله بن قيس فقال مثل من تقدمه فامر له كل
 واحد بالالف درهم وزاد في ارضهم فانظر الى الفضيلة كيف ترفع صاحبها وتنتفي
 كتاب الاعلام بالحروف الواضحة شامدة للاسلام يوسف الساسي قال لما اتى عبد الملك
 بن مروان الكوفة بعد قتل مصعب بن الزبير اتته القبائل منها عدوان وفيهم عبد
 بن خالد الجدي وكان قصيرا ذميا قال بعد تقدم رجل منو كان جديا وسميا
 وتآخروا قال فطر عبد الملك الى ذلك الرجل فقال من فيك من لم يقل شيئا وكان
 ما فقلت يا امير المؤمنين من حذيلة فاقبل عني الرجل وتركني فقال من ايكم
 ذو الاصبع قال الرجل لا ادرى قلت كان عدوا ينافي على الرجل وتركني فقال
 لم سمي ذا الاصبع فقال الرجل لا ادرى فقلت كسسته جثة شاة اصبعه ففسدت فاقبل
 عليه وتركني فقال ما كان اسمه فقال لا ادرى فقلت من حلفه من شاة باح الذي
 يقول فيهم الشاعر واما بنو ابي فلان فليذكرهم ولا يتبعن عنيك ما كان فالحا
 اذا قلت معروفا لاصبع بينهم يقول وهب لا اسلم ذلكا
 فاصبح كظهر العير ج سنامه يدب على الاعداء احديا يابكا
 فاقبل على الرجل وتركني وقال انشدني قوله عبد راحي من عدوان كانوا اجته الارض
 فقال است ارضها قلت يا امير المؤمنين ان شئت انشدتك قال اذن مني اني اراك
 عالما بقومك فانشدته وليس لامته شي من البر لم والنقض
 اذا ابرم امر حاله يقضي وما يقضي
 يقول اليوم ابرمه وما يملك ما يقضي
 عبد راحي من عدوان كانوا اجته الارض
 بغضهم بعضا فلم يفوا على بعض
 فقد صاروا الحاد يثد برفع القول والكف

ومنهم كانت السادات والموفون بالفضل ومنهم حكم يقضي ولا يقض ما يقضي
 ومنهم من كان ثانيا لسنة والفضل وهم من ولد عامر بن الطول والارض
 فاقبل عليه وتركني فقال كره عطاوك فقال الفان فاقبل على فقال كره عطاوك
 قلت احسن مائة فقال لكاتبه اجعل الاخير لهذا واحسن مائة لهذا فانصرفت بها
 ذكر ابو عمر بن محمد بن النضر في الاسقاف فضيلة الائمة الثلاثة
فصل ذكر ابو عمر بن محمد بن النضر في الاسقاف فضيلة الائمة الثلاثة
 الفضائل اربع حنفية ومثلها الثاني رحمه الله عليهم عن ابي داود السجستاني رحمه
 الله انه قال ان ابا حنيفة كان اماما رحمه الله وانما كان اماما رحمه الله وانما
 كان اماما رحمه الله ومن اخذ عن الثاني ابو حنيفة الكرابشي وكان عالما متصفا متقنا
 قال وكان بينه وبين احمد صدقة وكبرة فلما خالفته في القرآن انقلبت تلك الصداقة
 عدوة فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه وذلك ان احمد بن حنبل كان يقول ان
 قال ان القرآن مخلوق فهو جهني ومن قال القرآن كلام الله ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق
 وافني ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع وكان الكرابشي وعبد الله بن كلاب
 وابو ثور وداود بن عمار وطبقاتهم يقولون ان القرآن الذي يكلم الله به صفة
 ازلية من صفاته لا يجوز عليه الخلق وان تلاوة الناس للقرآن وكلامه كسب له
 وفعله وذلك مخلوق وانما حكاية عن كلام الله وليس هو كلامه الفائم بذات
 الله تعالى ويوجر على التلاوة له ويحرم لمنه الحديث قال وحكي في الكافي ان
 هذا قول الشافعي قال وانكر ذلك احكامه قلت هذا مذهب ابي حنيفة رحمه الله عليهم
 واتفقت المغزلة فاعلم ان كلام الله تعالى وان كلامه
 هو المكتوب المملوك المغزلة يقولون هو مخلوق وانما تلاوة يقول هو قديم واحد
 لا يرى الكلام الفائم بذات الله تعالى قال ابو عمر بن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم علي
 الشافعي فيما تركه من الحديث بخلاف اصله في اتباع المصنف وترك العمل
 بالمدينة متصرفا لك لما كنت في عتب الشافعي قلت من عرف من اهل الائمة الاربعة
 علم قطعان كلام الائمة الاربعة خالف من الاجاد بين الصبيحة والاحمدي
 اما لودم بلوغه واما لثاوله او لمعارضة غيره له او لفاعدة بني عليهم
 قال ابو عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن النضر انه سئل عن الشافعي قال كنت بحبي

نور الامام احمد
 بن حنبل في القرآن

حَسْبُكَ الْفَنَى إِذَا مَيَّنَّا لَوَاسِجَهُ وَالْقَوْمُ إِعْدَالُهُ وَخُصُومُ
كَضَائِرِ احْتِنَانِ قُلُوبِ لَوْجِهَا حَسْبُكَ وَبُخْيَا إِنَّهُ لَذَمِيمٌ

الزهري في انما شوبه دم او برعفا ويجوز بالصرف ولتقل اتوا صلاكم
 وزركان معاونه لما طعن اتم المصلون وحدانا وان اعلمه احدث وتوضا
 حتى خلف يده وذكرنا الهامة امام ابي حنيفة في باب الحجة لو احدثت الامام
 عامدا او جرح منه من الصلاة صيدا او سبقه احدث فلا يخلو في حركتي
 هذه الصور عندهم مع بطلان صلاة الامام وله قولنا القدم ان سبقوا احدث
 لا يطل صلاة الامام وقال احمد ان يحدث بطلت صلاة الكل لقولنا
 قال الاسجاني يني سرح محضر الطهور يني في سبب البول والاقطار والرج
 والرعاف والقي وما اشبه ذلك اذ لم يركعوا وقال ابو حنيفة والبيع والضديد
 والمبيد ونحو ذلك في المخطط والمعاني وسرح محضر الدرر لو احدث احدث
 او اعلمه احدث او نام فاجل او نظر الى امره فان لم يستقبل ولو خاف
 سبق احدث فاصرف من سببه احدث لا يني في المخطط لان المشي
 وحده في بعض الصلاة من غير عمد سبق احدث عن اي يوسف انه يني
 لانه يخرج من المضي فتهاصر سبق احدث والمشى واستندار القبله والاعراف
 من الاذان فان ذلك كله لا يمنع النواوت في حوائج الفقه لو خاف احدث لا يصرف
 كان حافيا لا يني تمام بطر احدث فان كان حافيا لا يمكنه المضي فتهاصر احدث لا يصرف
 الاصول انه لا يستخلف عند اي حيفه وعند اي يوسف يستخلف وقال ابو حنيفة
 السفي او لم يجدت لا يني ولو جاوزنا لما ذهب القبر فحدثت سجلا في وقت
 محضر اليهم المخطط يني ولو استنقما ما لوضع او جرد لوق قال في المخطط ومن
 فحدثت صلاة يني في كل من ضرورات النواوت في المعاني سبق من البر
 ويني قال وقال الدرعي والقذوري لا يني وذكرنا الحنفية انه يني ولم يحد
 خلافا في حوائج الفقه للعتاي منع السا احدث الحمد والاعمال والحنون
 والعقده عمدا او لا والاختلاف والامتناع من سهو او النظر من او يفكر
 او السجدة او اصابته منقه او صدمه او عصفه زسونا او يكلم او ادل او شرب
 او فعل غير ذلك او ظهر في عورتهم عند الاستحاضة او لم يطهر يني وزوي
 ابو سليمان انه يني مطلقا في سرح القذوري لا يني في طاهر

خاف سبق احدث
 فاصرف

كان حافيا لا يني
 المضي فيها

ما يمنع البناء

المذهب وذكرنا المخطط عن محمد انه سبى من تحت يده وزوي ابو سليمان احيى
 ان الاستغفار من التلويح النافاه قال لو كان الما بعدوا البير قربه محتاج
 الى الترحيح اقل الامر من موونه ولو طلب الما بالشان او استراه بالتقاطي
 او نسي توبه في موضع الوضوء فرجع واخذ لا يني ولو نسي توبه لم يني براسه
 فرجع وسبح بحمده لانه لا يني منه ولو احدث فاصاب منه توبه او يني غسل
 وسبي ولو اصابه من البول الامر قد زال الذم وهو في الصلاة قد ذهب
 وعسله لا يني عندها وعند اي يوسف يني والفرق ان هنا وحسب غسل توبه
 او يني خاصة في الاول محل الفعل تعالى للوضوء وان كان له نومان فرج
 العن من منها من سببته وصلى وكذا لو وقع توبه فاحس من سببته فستر
 عورته لا يفسد صلاته وان حدث عريانا او عريته رفع توبه لا يفسد ما لم يركع
 مع الكسوف وان قد زل على فحده يفسد عندها خلافا لاي يوسف لهما ان ذلك
 طاع للحرمة وانما اعفوا اذا اصبحت من سببته ولو اصاب توبه جاسه لحدث
 سببه وامتناعه كجاسه اخرى غسل البايه فحدث صلاته وان كانتا في
 محل واحد في السبب يني عند اي يوسف كالحاوي لحد من صغره ولينما
 ان ذلك يصنع العباد مع مدائه فلا يلحق بالقالب ولو وقع عليه طوبه من
 سطر او سطره من نخرة او غير كحشر المسجد فادماه قبل يني لعدم صنع العباد
 وكل على الاحلاق لان الوضوء والامتناع من صنعهم ولو عطش فسهل احدث
 من عطاشه او كحش فخرجت ربح بوقته ويل يني ويل لا ولو سقط منها
 الكرشف بعرفها بكونه لا يني في قوله ويحرم كحاشيت عنده وعند هالاسني
 ولو سقط احدث فادى معه رذا او مكث في مكانه فذم ما يودي وذا فحدث
 صلاته في المستفي ان لم يني فمقرمه الصلاة لا يفسد لانه لم يذخر من الصلاة
 ما كذب في حوائج الفقه الا اذا احدثت في توبه ومكث حتى اقبله وذهب
 يني وعن محمد لو رجع وسجدت اجمال توبه عم ابسه وذهب بجازله البناء لان ما
 اتي به في اجمال توبه كالتعمد وعن اي يوسف لو احدثت في يكون فرجع راسه
 وكبر يزيد به امام سجوده او لم يني فحدث وان اراد الاصراف لا يفسد

طلب الما بالاساره
 او استراه تقاطي

فرق

عطش فسهل
 احدث

وصل بهم في مكانه جازت صلاة الذل الصلاة من كان امامه من الصفوف وان
 لم ينو الامامة من شاعته وانما نوى ان يكون اماما مقام الاول وخرج الاول قبل
 ان يصل الى مقام الاول فشدت صلاة القوم لان الامامة لم يتحول اليه بعد وقد
 خرج الاول من المسجد الاول يعني على صلاته بكل حال فان تقدم رجلان فالتفت
 الى امدان الامام ستر قال اسوكت في القدم واقتدا بعضهم بهذا وعندهم بذلك
 فصلا التي اتم بها الاكر صحبه وصلاة الاقل فاشد وعنده الاستواء يمكن
 الخروج وامامها بلباس غير يمكن فشدت صلاتهم هنالك في الخرج وفي
 جوامع الفقه لو تقدم كل طائفة رجلا فالعبر للاكر وعنده الاستواء فشدت
 وفي المستوط لو تقدم كل فريق رجلا فافتدى لحدتها الا رجلا او رجلين افتدا
 بالآخر صلاة الجماعة صحبه وصلاة الاخرين فاشد وان كانت احدكم الجماعة
 اكر وقد قال بعض اصحابنا وصلاة الاكر من صحبه وسحق الشاذ في الاخرين
 كانت الواحدة والمسي قال ولا يصح انه يفسد صلاة الفريقين وفي جوامع الفقه
 لو تقدم واحد سيفسه شرط بتم القوم الافتدائه ولو تقدمه الامام او القوم
 لا يفسد ذلك قال المعشاني هذا خلاف ما ذكره في الاصل ولو تقدم الامام
 رجلا والقوم رجلا والامام من قدامه الامام الا ان ينوي القوم ان يتوابعوا بالآخر
 قبل ان ينو ذلك وقال امام الحرمين ليس عليك في هذه المسئلة نقل وحل
 الاظهر ان الجمع من قدام القوم لطلان صلاة الامام وقد مر ان صلاته
 لا يطل ولو اختلف رجلا كما شاعروا كان له قبل ستر حديث الامام
 صحيح وكذا بعد ونوى الافتدائه وعنده شر المراسي لا يصح اقتداء
 به لانه حديثنا قول الترمذي باقية حتى لو غادني على صلاته وكذا
 صفة الامامة يامة ما دام في المسجد حتى لا يفسد صلاة المفدين به
 ولو تقدم رجلا فاستخلف اكلفه عن ان كان قبل خروج الامام من
 المسجد وقبل احد اكلفه مكانه حاز كانه تقدم بنفسه وان كان
 بعد نفسه لانه استخلف من غير غدر وان استخلف بعدا او حينا
 فلم يقدم حتى استخلف اهلا جاز وان استخلف من ادخونا او اخرش او امراه

من المسجد

افتدوا اماما

التيه بالخليفة

او كافرا فاستخلف اهله غيره لم يجز ان في احوال ذكره في باب الجمعة والفرق
 ان الحديث واجبت اصل الامامة في الحمله خلاف مسئلة الصبي وحوالها
 فلم يصح استخلافهم اضلا ولا يصح الاستيلاء منهم وفي محضر البحر استخلف
 محمدا فسدت صلاتهم وفي الجمعة يجوز ويقدم عن فصل بهم ولو تقدم امراه
 فسدت صلاتهم وفي الاحناس لو تقدم جانا او صبا او امراه فسدت صلاتها لطل
 وهذا سهد لما ذكره في محضر البحر امام توفهم العراف واستخلف غبر
 قبل ان يخرج من المسجد علم انه ما قال محرم الفضل ان ادى الكلفة ركا
 من الصلاة لم يحرم الامام عون الى الامامة بل يفيد الكلفة لا تخافا كانت
 وان لم يوتر في الحلة قام في المحراب قال ابو حنيفة وابو يوسف له ان ياخذ
 الامامة منه فيحل كانه لم يحول وجهه عن القبلة لا يحاد بقعة المسجد
 محمد لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة ما سكت في الحديث لا باليقين ففسدت
 صلاته وفي مسفرات العقبة اي كحفر انا ظن الحديث فاستخلف من من
 انه لم يحدث وذلك قبل خروجه ان كان اكلفه لم يات الزرع حازت
 ولا فسدت قال العقبة وفي رواية ان سلكه وعن محمد ان قام اكلفه مقام
 الامام فسدت صلاتهم وفي جوامع الفقهاء اكلفه نوى الاستقبال جاز
 صلاة من استقبل وشدت صلاة من لم يستقبل وفسدت صلاة المستخلف
 ان بني على صلاة نفسه وسئل ابو نصر عن استخلف فقدم اكلفه عن
 من عن ان حدث ان تقدمه قبل ان تقوم في موضع الامام والاول في
 المسجد جازيا كاصل انما يجوز استخلافه اذا لم يحدث قبل ان يصير اماما
 وكان الاول في المسجد بعد وبدون ذلك لا يجوز ولو افتداه المقم بالمشافد
 خارج الوقت والمنفصل بالمقترض فحدث المشافد والمقترض فسدت صلاتهما
 لانها لا يصلحان لتمامتها ولو احدث الامام والقوم فخرجوا معا فسد صلاة
 القوم دون الامام خلوا مكان امامهم ونفرد الامام بم الزك بسبقه اكد
 نفوذا لا يلا ما قال في الحفة وسنوعه ياشد بالمسح وبمقصود
 وباني شير من الوضوء هو الصحيح وقال في ايجاء وكذا الفتاوى

ورق

حدث الامام وال...

كتبت اشارته
بلا شك لا ف

عن أبي القاسم انه توضع من غير ولا يزيد على ذلك وان زاد فسدت صلاته لم لو
استخلف بالعلم بطلت صلاته وصلاهم سواء كان عامدا او سهوا او جاهلا
بل يكون استخلافه بلا شرط قال في حوامع الفقهاء لوجه واحد باصبع
واحد ولوجه وضع اصبعه على جبهته ان كان واحدا باصبع واحد
وفي اسنن باصبعين وفي نسخة الملاح وضع اصبعه على جبهته ولشانه
وفي السهو يسبر بذلك بعد السلام يقول راسه عشا وسما لا فابده
في صوته ذهابه الى الوضوء ذكر في مختصر البحر المحظ انه يتاخر في وجوبه
بمحظا قال صاحب الطرار وضع يده على اذنه يوم انه قد عرف سقط
عنه الظنون قال هو مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وذكره مسلم وغيره
في الصنف الذي يسهل لغيره ولهذا قال عليه السلام للمني منكم اولوا الاحكام
والنهي لانه اذا ناته ناسه استخلف منهم وذكر في الذخير من كتب
الماليجان عند ملك ان استخلف بالعلم يجوز وقال ابن حبان
استخلف بالعلم جهلا او عدا يتبطل وان كان سهوا فحله وعط
قال وكذا قال من لسه من اصحاب ذلك وقال ابن عبد الحكم انما الصلاة
بامام فانما يدلك عا دكفوك وان اشار عليهم ان امكوا عند خروجه
حاز استخلافهم في ظاهر المذهب هي كلامه وفي الوترى فان
سئل في احد ثلثا وخرج من المسجد فسدت صلاة الاول دون
الباقي فان سبقه احد ثلثي الاولى عادت الامانة اليه ولو كان الباقي
معتد بابه ولو جابا ثلث فافندي الباقي قبل ثلثي الاول حاز لانه امام
م لو سبق الباقي احد ثلثي الاول اما ما هما جميعا فان سبق الباقي
اخذ ثلث خرج من المسجد قبل ثلثي الاول والباقي لا يفسد صلاته ويغسل
صلاة الاول والباقي وان جازا اجمعان سبق الباقي احد ثلث لا يفسد
احدهما بغير عذر وفي المقييد لو قدم امراه يفسد صلاته وصلاة
القوم وقال زفر لا يفسد صلاة المقدمه والنساء ويغسل صلاة الرجال
لن ان الاستخلاف عمل كثر من غير مصلحة وجاجة في نفسه وهو

ب

من

الاصول فلا يصح الاستخلاف وفي اجوامع المهمل للحائبة اذا احدث فذهب
بوجد ما يكفي لو من بني خلاف ما اذا وجد ما يكفي لحائته وفي المعناني
المضلي ان احسن فاضل قبل ان ينقض طهارته وفي الذخير المراه كالرجل في
لا يفسد صلاته ولا ينقض طهارته وفي الوضوء والبراه وعن اي يوسف في
الوضوء والبراه ان كلمة من يناول الرجل والمرأه وعن اي يوسف في
غير روايته الاصول ان مكنها الوضوء من غير شطف هو تركها ان مكها
عقل ذراعها في الكمين ومسح راسها مع الحمار بان كان ذلك راسا
تصل الى الما تحت ذلك فليسفتها لاسني وان لم يمكنها بان كان
عليها حبه وعمار نحن لا يصل الى الما تحت ذلك حاز وهو رطل الرجل
او الف عورته في الاستجماع عند مجاورة الحاجة في مخرجها اكثر
من قذ الذهم الا ان محمدا اطلق الكواب لان الراسها غسل اليمن حرا
وعن ابراهيم بن رستم لا يجوز للمراه النساء انما عوف حائبات ذلك
حدث عا شه رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ناسه صلاة
او زعفت في صلاته او احدث في صلاته ولفوضنا وليس عا صلاته
مالم يكلم الدارقطني وعنه وقد تقدم في باب وجوب الوضوء من
الخارج الحسن من عمر السليلين وقال امام البخاري في النهاية والعرا
في السبط ان هذا الحديث مروى في الكتب الصحيحة وهو وهم منها ولا
معرفه لها باحدث لانها ليسا من اصل هذا الشأن ولما طعن عمر
رضي الله عنه استخلف عبد الرحمن بن عوف في صلاته ذكره ابن
قدامفة في المعنى وقال سحر الاعمى الترحي كاز استخلافه قبل الافشاح
فانه روى انه قال اه قلني القلب من نصلي الناس لم قال تقدم يا عبد
الرحمن وهذا كلام يمنع البنا ذكره جوا بامر عن عبد اي يوسف في استخلاف
عمر في المصنف والمزيد حوا الاستخلاف بما حوز من الامانة الكبرى
بحوز استخلاف الامام في لافه عمر استخلاف اي بكر الصدوق رضي الله عنهما
واستخلاف القوم في لافه اي بكر الصدوق فاذا لم يفسد صلاة من

رواه

يحدث مع انقضاء طهارته فصلاؤه القوم او في شئ من هذه الاشياء
لحاجة نفسه وحاجة القوم فان قيل زوى الامر بما ساد به عن علي رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان قائما يصل بهم فاصرفهم اتي ورائيه
يقطعون ما يقال اتي فنتكلم بذكرنا في كذا حنا ولم اغتسل فاصرفت و اغتسل
فمن اصابه منكم مثل الذي اصابني فليصرف ولعغتسل وليس قبل صلاته
يبل له هذا مذهبا فانه امر بالاستقبال فدل ان شروعه فيها لم يصح ونحن
انما قلنا بالاسخلاف والنبات انما حدث الطاري السابق دون العمد والمهار
واكتابه فان قيل في ذلك الموطا انه عليه السلام صل باصحابه فلما
احرم بالصلاة ذكر انه حنب فقال لا يصح كما انتم ومضى ورجع ورائيه فقطر
ما ولم يستخلف فدل ان تقدم اكنابه لم يمنع الاقدام فانه قال كما انتم قلنا
الصحيح الذي يوفق عليه السحان الحكيم ومسلم خلاف هذا فانها روى
باسنادها عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال يا ايها الذين آمنوا
وعملت الصوف فبما اخرج النارسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
قامت الصلاة ذكر انه حنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فاعغتسل ورائيه
قطر فبكر وصلينا معه فذكر انه قام في الصلاة ولم يشرع في الصلاة
وقد يكلمهم جارك للمسروع في الصلاة حتى قوله كما انتم اي لا يفرقوا
حتى اجي ولهذا استقبلوا منكم بالاستقبال وبذلك عليه ما رواه ابو داود
انه عليه السلام قامت الصلاة فابصر بان جبر فاصرفهم قال كما انتم
الحال ان صلوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبل شروعه عليه السلام
ومن المعلوم بالضرورة انهم لم يكونوا شريعتا الصلاة قبل شروعه
عليه السلام وقال مالك رحمه الله الصلاة باحرام من اخرج من صومعه عليه السلام فان
قيل ذلك على طلق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا فسا
احدكم في صلاته فليصرف وليتوضا وليعد صلاته قال الترمذي حدث
حسن بل له هذا يحمل على العملا وعلى الاصلية بوقفا من الاجاديت
ولعلم حدث نفسه في الصلاة او علم المأمون استأنفوا صلاتهم

وبه قال احمد وقال التافعي سون عاصلاهم شوا على الامام او علم المأمون
في الصلاة او عداها ومعنى الرعا في التيق قول العرب فرس رعفا اذا كان سهدم
اجيل ورعف فلان اجيل اي تقدمها ولما كان الدم سونا في رعا عاقا
وهو يعرج العرجة في الماضي ونحها وضمتها في المستقبل وضمتها فيها ساج
ونقال رماح زوا عفا ما تقدمت في الطعن ولما نقطر منها من الدم والرا
طرف الارنبه وانما حمل في مختصر البحر المحيط لوسبقه احدثت الصلاة
اكانه سفي له ان سني في الاسخلاف خلاف اخذ بعلة لنفوسا او شيئا
اخر فحدثت حال امام الحرمين في النهاية لو اسخلف الامام لا يلزم من مقتضى
كلهم بخلافه ان شرا وانفردوا وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما
العض جاز ولو قطع القوم القدوم وانفردوا من غير عذر جاز في شرا الصلوات
على احد القولين قال والذي نراه القطع بان هذا الحوزة في المحبة لان
الكله شرط فيها قال ولو اسخلف في الركعة الثانية مشوقا لم يترك
الاولي يصح في احد القولين ثم كلش ومعه القوم ثم روى انما يصلحون عن
جمعهم ويقوم احلفه الى ما عليه ولا يكون مبددا للجمعة للاخلاف ولو دخل
مسوق في صلاة هذا المسوق اذا قلنا يصح الاسخلاف منه حين مدرك
للجمعة ولو في ركوع هذه الركعة وان كان الذي اقتدى به ليس مدركا
للجمعة بام مقام الاول وقال ابن حزم الطاهري لا يحل لكل العج من سطر
صلاة من صلى وهو حنب ناسا وكثر صلاة من انتم به وهو لا صلاة له وهو
سنة ذلك على السفي فلنا نظرنا في هذا المقتوع فانه قد ذكرته داه الحال
تعد هذات في المسلو باليه ان من صلى حلف بتي وطنه بالغان صلاة الموم
به تامة كن صلى حلف حنب او كافرا لا علم بها قال ولا فرق وتقال هذا الاسخ
الرفع هل للنا صلاة وقد حكي بصحة صلاة المعتدي به وهذا لا نقوله من
له دهن وعقل وانما اطلقت منه هذه الكلمات لشل لسانه سلت لسانه
عنا دات العلماء الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله عليهم ورحمهم
من هو اكبر منه واعظم قدراته العلم والفقه والدين لابل يلهن بلامهم

اجل قد رآينه والحب من المخازنة المالكه كف يصعون الوقت والوزن في
 كتابه ثبت هذا السفيه مع ما يحط على اتمامهم وزيد عليه وزيد قوله ومسد
 بالطلان والمصادم انه لا يعمل احد بقوله ولا يفتدي بفعله وانما يبيع مع
 نفسه وهل يضر النجاس ببيع الكلاب قال ابن خزم المذكور اذا حدث
 الامام فاسخلف حشون فان لم يفعل فلفقهوا اجدهم او تقدم اجدهم
 قلت وهذا كله من هذا قال وقال ابو حنيفة ان الحدث وهو شاجد
 وفرع رائه ولم يكر واسخلف جاز وصلاهم تامه ولو لم يعلم اسخلف بطلت
 صلاتهم ولو خرج من المسجد قبل الاسخلاف بطلت صلاته اجمع ثم قال
 وهذه الاقوال في غايه الفساد والخلط وليس عليها من جهة الحق ايراد
 وانت شعرك اذا حدث شاجدا ولم يكره ان صلاه هو ان يغيرها وهل
 امامته لم تبقه ام لا لا بد من الوجهين فان قالوا هو في صلاه وامامته
 تاقبه حلوه مصليا وامامهم بلا وضوء وهذا الصاخلاف اصله الاخر القاسد
 في بطلان صلاه من اتم اماما هو على غير طهارة ناسيا او ذاكرا قلت
 قد هتكت في هذا الفصل هذا ما نالنا على قديمه الحقير يلافهم ولا اذراك
 وليس عند الامجد الرواية دون الدلالة ولها السخ المشر وهو بطلان
 من قال ان زوجه كل ذلك وشاوش وهذا ان جوابه انا نقول هو في
 هذه الحالة في ختمنا الصلاه وليس مصليا وامامته تاقبه لم يطل اذ
 هو معدو زل سبق احدث من غير تعد ولا يلزم من ذلك ان نخلفه مصليا في
 هذه الحالة حتى لو ان شي من افعال الصلاه يفسد صلاه القوم
 لانه محدث وصلاه القوم مستند على صلاه والنا على القاسد بطل وهذا
 بعينه من له ادرى بهم وتة الحيط طال فجد قد يكون الرجل في الصلاه ولا
 يكون مصليا كما يحدث يذهب لتوضا فهو في الصلاه وليس بمصل وكذا
 انما في الصلاه هو في الصلاه وليس بمصل وقوله وانما كبر في جوف ثم
 استخلف بطلت صلاتهم لا رواه هذه المسئلة عن اي حنيفة رضي الله عنه
 وانما الرواية فتجاء عن اي يوسف اذ ابريز بد الانصار لا يفسد صلاه

لغير محله

وان كبر عند رفع راسه يريد اتمام سجود يفسد صلاه وجهه انه
 اذا اراد يكثر امام سجود وقد ادى شي من افعال الصلاه باحدث يفسد
 صلاه كالوقوف على عتبة خلاف ما اذا لم يكر ورفض الركوع حشونات لشي
 افعال الصلاه باحدث بل استغل بالاستخلاف وكذا اذا خرج من المسجد
 من غير اسخلاف منه ومن القوم ولم يقدم احد امامه لان القوم بقوا
 لا امام حقيقه وحكمي وخلا مكان اماما مهتة المسجد بطلت صلاتهم
 لاستحالة الن على المعصوم وما دام في المسجد هو في مكان الاسخلاف
 ان يقع المسجد لها ليقعه واجد طهرته المسجد واحاده وانما من اقلك
 لتمام لم يشرع في الصلاه انته فقد تقدم بطلان ذلك وصححه اصلنا
 ونافض كلامه وبطلانه فلا احد قال ثم نقول لم اذ هو في صلاه
 وهو تاق في امامته فادبته اذا لم يطل صلاه وصلاهم هن عداو
 منكم لذكر الله تعالى واحده قوكم من عطش في صلاه فقال بلسانه اجد
 لله رب العالمين فقد بطلت صلاه ولو وجد قوما مقدرا الشهد لم يدق
 محسنه او فطر عامدا لم يطل صلاه ولت هذا شغل الناسه واجازك
 وليس ذلك من جلبه العلم وسمهم عافانا الله تعالى من الاختلاف وفساد
 الدماع وذكر في الحيط انه لو جدد الشاع قبل ان يحل العاطش فيفسد
 صلاه وكذا بعد في الذخير لو عطش فقال لنفسه بركم الله لا
 يفسد صلاه وذكر في الذخير في رواه حده عن اي حنيفة انه محدث في
 نفسه فان خالف يفسد صلاه لانه اخرج الناصح جواب العاطش والمذهب
 الاقل ولو كان من اهل الدين والورع لذكر الصحيح من المذهب وترك
 السنيع والافكار بالحقا له والسفاهه واخوض فيما لا يحسد بها واما
 ذكره بد في المحسنه فالقول عنه انه اذا تمت صلاه مخرج منها بالسلم
 وهو واجب وبالفعل الذي لا يجمع الصلاه لعود تقايه فيها للنافع هو
 اهم بد لغيره لانه لم ينع عليه شي من اركان الصلاه وقد
 سقه الى القول جملة من الشلف ولم يقل عنه قدف المحسنه ولا م

ثبت نفسه

المذهب لشئ من هذا للاثان وهذا جعل منه باصول الفقه وعلم الخلاف
 وذكر البيع عز الدين بن عبد السلام في المواعيد لا يرم المذهب لشئ
 مذهب من عزم اليه وفي المنقطات مصلحت حدث فذهب لتوضيها
 فشرح قبل ان يتوضعا لفساد صلاته وان قرأ القرآن فمسيح لانه في الماي ادى
 وفتح الحديث في قول الله ولا يستأنف افضل لانه قد ورد الامر به في
 بعض الاحاديث ولان المناقصة ولا يستأنف لاجل خلافه في جوانه وكان
 اول دليل ان المنفرد يستقبل الامام والمفتي في مكان لصيانته اجماعا
 قول الله والمنفرد ان شئت اتمت فمزيله ولا يترك المي من غير حاجه وان
 سلكا الى مكانه حتى لا يكون بينهما مكانين والمفتي يعود الى مكانه لان
 يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل وقال المزمعاني المفتي يعود
 لا يحاله اذا لم يفرغ امامه وقال الاستجائي يعود الى موضع محذله الا ان
 امامه وقال في المفتي وكذا اذا لم يعلم يفرغ امامه وان فرغ يجير
 من العود والائتمام في مسجد اخر في الاستجائي في الموضع الذي يقضي
 ويتم صلاته وفي المفتي في الموضع الذي يتوضا والامام بعد الاستخلاف
 كالمفتي قال المزمعاني والمنفرد يجير من الرجوع ومن الاتمام في بيته
 وفي الجواشي المفتي يعود لا يحاله لان يكون امامه قد فرغ او لا يكون
 بينهما حائل فلا يحتاج الى العود كما لو كان في الصف الاول في الحائض او الحائض
 فتوضا في اخر الصفوف فافتد امامه منه واحلفوا في الافضل المنفرد
 والمفتي بعد فراغ امامه قال جواهر راي ان العود الى المسجد افضل
 وهو اختيار الكرخي والفضل ولا يفتد في ظاهر الرواية بالعود وببيل
 في منه افضل لم لو حل الان بعد الوضوء الى موضع صلاته بعد واجبه حاز
 له التأويل مع نفسه لتوضا به لا يفتد في ذلك المزمعاني وقال في المفتي
 كل موضع لا يجوز له الا لا يجوز له الاستخلاف وقال النواوي في شرح
 المذهب ان الحديث بحسن بطلت صلاته بالاجماع سواء كان عمدا او سهوا
 وعلم انه في الصلاة ام لا وفي التوسل طهارته بلا خلاف واذا توضا

فليش له ان يعود الى مكانه ان ففته اقرب منه الا ان يكون اماما مستخلفا او ماموما
 بقصد فصلة الحائض والاولا خرج نقته كحديث عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 في القديم وقال امام الحسين والعزالي منع وعلم الاول ان طهارته قد بطلت
 فلا اثر للحديث غيره ولكنه يحتاج الى اخرج بعينه الحديث لئلا يستفهم من اخري
 فلنا هذا بطل فان الحاجة الى اخرج الكل لا يبيح التعمد حتى بطلت صلاته
 في اخرج التفتة عمدا او بالاطلاق لعله الحاجة الى اخرجها اذ قد جف ما خرج
 قبل ذلك وطهارته وان كانت قد بطلت بالسني لكن هو في حرمته الصلاة ولهذا
 سئل الماي في قول الله ومن ظن انه اخذت فخرج من المسجد علم انه لم
 يحدث استقبال صلاته وان لم يكن خرج من المسجد بصلتي ما بقي من صلاته والعباش
 فنهى الاستقبال وهو رواية عن محمد بن حواري الا انه في بعض الروايات في الخبر
 وعلى ما خر افندي عن القبلة وقال في الكامع الصغير لماضي فان روى عن محمد بن
 اذ ان مشى في المشي ووجهه الى القبلة وان كان في المسجد على حائط القبلة
 فاما اذا اعرض عن القبلة فمست صلاته وان كان في المسجد او هو يحرف
 عن القبلة وعنه عن ظاهر الرواية لم يفسد بغيره اذا مشى في المسجد مسجلا
 القبلة او يحرف عن القبلة واطلاق صاحب الكتاب كل على هذا وجه الاستحسان
 انه قصد بصلاح صلاته ولهذا لو حقق ما طمته في على صلاته وهو كحقيقة الصلاة
 تام مخرج من المسجد كما كفتنا ان ويل القاييد والصحيح في حق المعاش حتى لا يتركهم
 بعد الوضوء فمان ما المضمون من الاقرب والاموال كالكامل والاولا انما افترقوا
 في الامام وكذا يجوز ان ياتي الكفايرون وان يروا بالكلين بفساد في الجواز
 دون المسلمين وان استخلف مسددا لانه عمل له من غير عذر ومثله في فاضل
 خان وفي حواشي الفقه بيل هذا قولهم اما عند اي حيفه رضي الله عنهم
 فلا يفتد وهو اختيار اي نصير محمد بن مسلم وفي مسند في العقبه اي حعفران كان
 الخليفة لم يات بالروح حازت صلاته وان اتي بفساد قال وفي رواية ان
 سماعه عن محمد بن قاسم الخليفة فقام الاول فمست صلاتهم وان لم يات بركن
 وان لم تهم حازت صلاتهم وروايت في بعضهم في الزخرف وهذا خلاف

سبق هرب مع اخرج
 باقية مما ابطلت

ما اذا طر انه امصقا على غير وضوء لم يمسح برأسه او كان مستمرا في شربا بطنه
 ما او صلى الظهر و طر فيه انه لم يصل العجرا في صرغم علم انه قد صلا و طر
 المسح في صلاته انه قد اعصت من مسجدهم علم انها لم يفض و طر انما
 اعصى وقتهم علم انه لم يمسح بل غسل لم رجليه او راى حرق في بويه طنها
 و ما لم علم انه يجزى او صلى العشا و طر بعد رجوعها تروكجه فسلم او صلى
 الظهر و هو بطن انها اتمعه فسلم فانه يسبق في هذه المسائل اسهل
 او اخرج من المسجد و لا لانه انصرف على قصد الرض حتى لو حقق ما خايل
 له سبيل و هذا هو الحرف في المذهب و كذا سلامه عند قطع الصلاة
 خلافا لو سلم على راس الرجس فطن انها و اعه فانه يني لانه لم يكن عابدا
 في سلامه و ذكرنا الحوامع عن اي يوسف انه لو طر انه لم يمسح وضوءا
 بم علم قبل خروجه من المسجد يني و يطر هذا خلاف اذا نزل البحر و اصاب
 المسك لا يحرمه عنهما و في روايتي سليمان عن اي يوسف انه تجر به حصول
 المقصود و في الصيحه اعمد موضع الصفوف و يوطى حكم المسير و لو تقدم
 اتمامه فالحمد لله و ان لم يكن لمقدار الصفوف خلفه و زو هشام عن محمد
 انها لا تسند حتى تقدم مسلما لو نزل خارجا و الصفوف و ان كان من يد
 ستره و في المسنوط الاصح انه اذا تجاوز موضع سجوده لا يني يخرج و ذكر
 في حوامع الفقه ان السنت و الدار و احكامه و وصل الكنانة بمنزله المسجد
 هذا يحكم قال كذا يد عن اي يوسف خلاف الصيحه و في المحيط لو صلوا
 في السنت فخرج من السنت كما يخرج من المسجد و لم يحكم خلاف و في
 العيون ان خرج من السنت لم يكن له ان يني و ان لم يخرج منه يني و المراد
 ان نزلت عن مصلاتها فسدت لانه بمنزله المسجد في حق الرجل و ان صلى
 و حين موضع سجود من كل جانب و مثلت في فاضى خان في المحيط و جل
 صلات في الصيحه فخرج عن موضع قيامه لا تسند صلاته حتى يخرج موضع سجوده
 مخلفه او قدامه او عن يمينه او عن شماله و كذا في الدخيل و في
 المسنطات مقدار ما منع وجهه الا فتدانه الصيحه مقدار صف عن اي القسم

سأعد اللطيف

عند

و عند اخر من مقدار صفتين و به يفتى بخلاف مصلح العبد حيث لا يمنع به
 لانه كما لمسجد في هذا الحكم و ان فارقه في سائر الاحكام و الصحر البرية
 الواسعة و هي اسم ممنوع من الصف للتأنيث بالالف الممدودة و بمعناها
 الصحر البرية الواسعة و يقال دار فحما اذا كانت واسعة و كذا في فتح
 اي واسع ذكر ذلك في الصحاح قوله فان جزل و نام فاحتمل او اغشى
 عليه اسفل لانه سدر و جود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد
 به النص و البلوي النادر لا يحتاج فيها الى شرح الرخصة و قد تقدمت
 هذه المسائل في اول هذا الباب و كذا الفقه فيهما لانها في معنى الكلام
 بل اقوي فكانت قاطعة للتجوز فلا يجوز البناء و جن الرجل
 على ما لم يسم فاعله و لا يقل جنه الله بل اجنه الله فهو ينجون على قياس
 و قياسه بجن و كذا اخره فهو محزون واحد فهو محزون بفتحة افعال
 و قد جامع على الاصل في قول عنتر قوله و ان حصر الامام عن القراء
 فقدم غير اجزاهم عند اي حنيفه و قال لا يجزئهم و في المفيد جعل قول
 اي يوسف مع اي حنيفه و به قال احمد و ان الحضر يادرون نسيان
 جميع ما حفظه من القران بعيد فصار كالجنابة و به ان العجز ههنا
 الزم لان في الحديث لو وجد ما في المسجد متوضا و يني فلا يحتاج الى
 الاستحلاف و منا لو تعلم من محضنا و علمه انسان فسدت صلاته هكذا
 ذكره في ملتقى البحار و فيه انظر قيل هذا اذا لم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلاة
 اما اذا قرأ الاستحلاف بك ركع و بعض على صلاة قال في المحيط ولو استخلف
 بعد صلاة و هذا خلاف الجنابة في الصلاة لانه يحتاج فيها الى بيان امور
 من كشف العورة و غير ذلك فلم يكن في معنى الوضوء لان الجنابة في الصلاة مما يمكن الاحتراز
 عنها و كذا في الحصر عن القراء و قال في الحواشي لان ناسي من القران لا يحصل
 الا بالتعليم و التذكير يحتاج الى زمان و من فاجتاج الى الاستحلاف قال في الحوا
 ذكر بعض مشايخنا ان هذا فرع سلكه اخري و هي ان الامام اذا حصر عن القراء صار
 اميا يجوز له المصني في صلاته من غير ان يقتدي بالقاري عند ما كان امامه الا في

فقه فيها

غيره

فلم يخرج إلى الاستخفاف وعند أبي حنيفة لا يجوز المضي لأنه يمكنه التفتدي بالفاري
قال وهذا ليس بشديد لأن الاستخفاف لم يشرع لحق الإمام بل يشرع لحق القوم إلا
روى أن أصل الحديث والإمام إذا خرج فيه ولم يتخلف جازت صلاته وانما صدقت
صلاة القوم قلت وكان الحصر قد يكون غير مهيأ ما معه من القرآن لا شيب
من صلى خلفه وشيبهه بالبحراف وموافق من سبق الحديث روى أن الكسائي
أحد أئمة القراء السبعة كان يصلي بأروان الرشد وكان يحصل له الحصر في القراءة في الغاء
مع فضائه وجلاله فذكره وحكي أنه قرأ في حدها حبل ففسخ ثم قال من ليف بالمعنى
وكان له عند فاضله وكل من ذكر عليه كثر ما حصل له من الحصر عن القراءة ويؤد لوصلي
إماما فافهم غيبة الغفارة الكسائي وحضور صلاة المغرب مقدمه الرشد الخليفة
الحكم بفضله فلما وقف في المحراب حصر عن القراءة فلم يقدر على قراءة ستي من القدر أن
فأخبر الخليفة وتقدم ففعل ما حباه ودل عليه ما قاله صدره السلام أن صور المسألة
إذا اعتراه حبل أو خوف تحصر في القراءة أما إذا نسي القرآن وضار أمينا فاختلافه
لا يجوز الجاهل أن اعلم القاري صلاة ما لا يجوز ذكرها المحبط أن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم لما خرج في موضعه ربح على بكره فآخرو وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يذكر هذا في كتب الحديث وفي صحيح الجوهري الحصر بالغنى من حصر حصر
حصر مثل لعب متعب تعباً ومن امتنع من شيء فلم يقدر عليه فقد حصر عنه ولهذا
قل حصر في القراءة وحصر عن أهله والحضور الذي لا يأتي النساء وحصر الرجل
إذا اعتدل ظنه وانحصر في المغرب الحصر المنع من طلب والفعل منه حصر مبدئياً
للفعل والحصر تحتين الغنى وضيق الصدر والغنى منه حصر مثل لس في حصر ومنه
إمام حصر وضيق الحافيه خطا قلت هذا المقام ما يناسب التعب وضيق الصدر
فإنه لا يمنعان القراءة والجواب ما ذكره الجوهري في قوله وكل من امتنع عليه شيء
فلم يقدر عليه فقد حصر عنه وقال صاحب المستصحب سماعي من سخي يفتح الحوا والضم
روى عن الحسن بن النسي من الحصر الذي هو المنع وأن سبقه الحديث بعد الشاهد
نوحاً وسلم لأن ضامة لنظ السلام واجبه فيتوضأ ليا في أو أن بعد الحديث في هذه
الحالة أو كالم أو عمل ما ينافي الصلاة تمت صلاته يعني أنه لا يتوضأ ولا يسلم

٢
قيد

لأنه تغذر البناء وجود القاطع ولم سبق عليه فرض من الفوايض فخرج بذلك من
الصلاة وقال في شرح مختصر الكرخي أن فعل شيئاً من هذه الحالة مما يفسد الصلاة
فصد ما بقي من صلاته ولا إعادة عليه لأنه لم يبق فرض من فرض الصلاة ففساد ما بقي
لا يؤثر في فساد ما مضى وفي البسوط لوقته في هذه الحالة يخرج من الصلاة ويحصر
لكن ينتقض طهارته عندنا خلافاً لفرع وهو يقول لما لم يؤثر في فساد صلاته فلا
أن لا يؤثر في فساد طهارته والنصر في إعادةها فإذا لم يعد الصلاة فلا يعد الوضوء
قلت وجود القهقهة في حرمة الصلاة لوجودها في نفس الصلاة فاشبهت
نية الإقامة في هذه الحالة فإنها تنقلب رجا وكذا لوقته في سجدة السهو
لأن العود إليها يرفع السلام دون القعدة فكانه قعدة بعد القعدة قبل السلام
الافيه رواه شاذ عن أبي يوسف إلى أن العود إلى سجود السهو يرفع القعدة
كما لعود إلى سجود التلاوة فعلى تلك الرواية يلزمه إعادة الصلاة قول **هـ** فإن
راي المتيتم الماني صلاة بطلت صلاته لأنه قد ر على الأصل قبل حصول المقصود
بالبدل ولا ينبغي بطلت صلاته وقد تقدم فإن رأى بعد ما قعد قدر الشاهد
أو كان ما يحاق فانقضت من سجدة أو خلعت جنبه أو أحدهما بعلى يسير
وبالكسر يجوز صلاته بالاتفاق وقال في البسوط تأويله إذا كان واسعاً
لا يحتاج إلى معالجة أو كان أمياً فتعلم سورة قال في لينابيع يريده
إذا كان يصلي حلاً أما إذا كان خلفاً لإمام قبل هي على اختلاف
وقيل يجوز صلاته بالاتفاق قال **ابو الليث** وبه ما خذ وفي البسوط
ذكر أبو يوسف في الأملا عن أبي حنيفة أنه كان يقول لا يبي إذا تعلم
سورة في خلال صلاته يقرأ وينبني كالتأخذ إذا قدر على القيام ثم يرجع الوضوء يكن مودياً
عن ذلك لأن صلاته ضرورية كالموحي أو عرياناً فوجدتوا أو مومناً وفي غير حال الصلاة لم
فقد ر على الركوع والسجود أو تذكر فائته عليه قبل هذا معناه قبل أن يخلع خفيه ويتم وضوءه
سقوط الترتيب وفي الوقت سعة وأحد ثلثاً لإمام القاري فاستخلف أمياً وفي حال الصلاة ليس له
قال في الدجيم قيدها من جملة الأربع عشرة مسألة قال مكذا ذكرها الشيخ أن يخلع خفيه ولو خلع
والشيخ أبو عبد الله الجرجاني والفقهاء أبو جعفر ذكر في كشف الخوامض أنه لا يفسد صلاته

روى بالجمع على اثنين
ندب وقت المسح
وهو في الصلاة
ما انقضت ولو
أحدث وذهب
ليتوضأ فذهب وقت
المسح له أن يخلع خفيه
ويتم وضوءه لأن حاله

عمل القاري لحسام
الدين الشافعي

صلاة عند أبي حنيفة لان هذا الفعل ليس من افعال الصلاة فخرج به من الصلاة
 كما لو تكلم او خرج من المسجد وفي البسوط والاستخلاف وان كان يصنع ذلك
 غير مفسدا كما استخلاف القاري وطلعت الشمس في صلاة الفجر وفي البسوط
 ان كان قبل طلوع الشمس بطل لا غير فلم كانت على الخلاف قلنا بل هو
 مغير من الفرض الى المنفل ولا يخرج به من التحريم او دخل في وقت العصر لم يجز
 قال في التبيين هذه لا يتصور الا على رواية الحسن عن أبي حنيفة ان خروفت
 الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله كقولها يعني حتى تحقق الخلاف وفي المنافع
 هذا على اختلاف القولين عند ما اذا صار ظل كل شيء مثله وعند اذا صار مثليه
 او كان على الجحيم فسقطت عن بر او كان صاحب غدر فانقطع عذر الاستحباب
 ومن في معناها بطلت الصلاة عند أبي حنيفة خلافا لما اذا انقطع دم الحيض
 واستمر الانقطاع وقتا كاملا ولو انقطع في هذه الحالة ثم عاد في الوقت الثاني لا يفسد
 صلاته ولا يصحنا يسمون هذه المسائل لا ينبغي تحريمه وهي خطأ من جهة العربية لانهم
 لم يحبروا النسب الى النبي عشر ولا الى غيره من العدد المركب الا ان يسمى به فينسب الى
 صدره فيقال خمس في خمسة عشر اذا كان على كعب في بعلبك وبارط في باطرس
 ينسب الى الفعل الذي هو صدر الجملة وفي ابي حنيفة اسي في سوي ذكر ذلك في المصدر
 سائر زائده والتكلم وسائر كتب النحو والتصرف والثالثة عشر مصل الغايته اذا غيرت
 على الاثني عشر الشمس في هذه الحالة يفسد صلاته عند خلافها ذكرها في البسوط والرابعة عشر
 الامة اذا صلت مكتوبة الراس فيختص في هذه الحالة ان سترت راسها من سائر الاعضاء
 صلاتها وان لم تتر فسدت صلاتها عند ذكرها الا في سجدة في الدخيم لو سلم ثم ذكر
 سلم لا يبي ساجدة ان عليه سجدة في السهو فعاد اليها فلما سجدة سجدة اعلم سورة يفسد صلاته عند ذكره
 عاد ففسد ففعل سوا عاد الى حرمته الصلاة فصار كما لو تعلم قبل السلام بعد ما بقدر التشهد فيصير
 سلم الا في سجدة من ابي حنيفة سلمه ولو سلم ثم ذكر ان عليه سجدة تلاوة او قرأ تشهد قال
 تلاوة او قرأ تشهد في الدخيم لم يذكر في الكتاب قال ويجب ان يكون من ابي حنيفة لانه سلام سواه
 سلم الا في سجدة عليه فيجعل كالعدم اما لو سلم ثم ذكر سجدة ضلبيه فان صلاته يفسد عندهم جميعا
 فسجد همام تعلم سورة وعلية يجعل ركن من ركن الصلاة فهدى ست عشرة مسلكا على

بحث في حجية

سائر زائده
على الاثني عشر

سلم الا في سجدة من ابي حنيفة سلمه ولو سلم ثم ذكر ان عليه سجدة تلاوة او قرأ تشهد قال
 تلاوة او قرأ تشهد في الدخيم لم يذكر في الكتاب قال ويجب ان يكون من ابي حنيفة لانه سلام سواه
 سلم الا في سجدة عليه فيجعل كالعدم اما لو سلم ثم ذكر سجدة ضلبيه فان صلاته يفسد عندهم جميعا
 فسجد همام تعلم سورة وعلية يجعل ركن من ركن الصلاة فهدى ست عشرة مسلكا على

الخلاف

الخلاف ومدرك الكل واحد وفي البسوط فان عرص له شيء من ذلك بعد
 ما سلم قبل ان يسجد للسهو فصلاته تامة لانه يخرج بالتسليم من التحريم
 ولهذا لا يتغير فرض المسافر بنية الإقامة في هذه الحالة والتسليم الواحد
 مثله لا ينقطع الصلاة بها وعند مالك واحد والشافعي يفسد صلاته قبل
 السلام بالكلام العمد والعوارض المفيدة للصلاة لان السلام فرض عندهم
 لتكبير الاحرام وقد تقدم الكلام عليه ثم الاصل عند أبي حنيفة ما ذكره ابو الحسن
 الكرخي ان ما غير الفرض في اوله غير في اخره حتى لو نوى الإقامة في هذه الحالة
 او اقتدى المسافر بالمقيم تتغير صلاته الى اربع كما لو وجد ذلك في اوله قال
 في البسوط هذا هو الصحيح فيجعل اعتراض المغير في هذه الحالة كاعتراضه
 في خلاف الصلاة لبقا التحريم خلاف الكلام والفتنة والحدث العمد
 وبخاذاة المداة في هذه الحالة فانها قاطعة للصلاة لانه يصعبه لانها مغير
 وقيل الاصل فيه ان الخروج من الصلاة بفعل المصلى فرض عند أبي حنيفة
 فقد سئل عليه فرض فيفسد وعند ما ليس بفرض فاعتراض هذه الاشياء
 في هذه الحالة كاعتراضها بعد السلام عند مالك ما ذكرنا من حديث
 ابن مسعود وانه ان الصلاة تخرب ما وتخليل فلا يخرج منها على وجه القيام
 الا بصعده كالحج بيانه انه لو اراد استدامة التحريم الى خروج الوقت
 او دخول وقت صلاة اخرى يجوز ولو لم يسبق عليه شيء لم يمنع من ذلك لان
 اتمام الصلاة واجب وانما بانها بها وانما السبي يحصل منه لا يجوز
 اذا جز الصلاة صلاه كانها السواد يكون بوجود البياض فكان انها وهما
 بضادهما والدعوات لا تضادها وان الفعل الاختياري شرط الدخول فيها
 وكذا الخروج منها كالحج وفي البسوط القول بان الخروج بفعل المصلى فرض ليس
 بقوي لاستحالة ان يقال يتبادر فرض الصلاة والحدث والعمد والفتنة
 ولو كان فرضا لا يختص بمأمو فزيد كما يخرج من الحج واختار ما ذكره الكرخي
 قلنا لم يجعل الكلام والحدث العمد فرضا بل جعل الفرض صيغة المنوي
 للصلاة والمنا في لها وهو القدر المشترك بين جميع الصور المتيقنة للصلاة

ما عطف

بالكلام

لا خصوصية الحدث والكلام فافهمه ولان الدخول في فرض آخر غير واجب
ولا يمكن الدخول فيه الا بالخرز منها وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب على غيره
في الاصول وتاويل قوله صلى الله عليه وسلم فقد تمت صلاتي اي قاربت الختام
كقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعزمه فقد تم حجه وقوله لقنوا موتاكم لا اله الا الله
يعني من قرب من الموت قاله القاضي عياض في شرح مسلم ويقول العرب الحمد من راء
حصنا وهو جليل يا علي بن ابي طالب يعني من راء دخل بخدا او بينهما مسافة فكان بمعنى
قارب بخدا قوله **هـ** ومنه فتدري اماما بعد ما صلى ركعة فاحدث الامام
وقدمه اجزاه لوجود المشاركة في الصلاة وانما انفران فيما يقضي بعد فزاع الامام
والاولى للامام ان لا يتخلف مسبوقا بل يستخلف مدركا غالبا محال
وينبغي لهذا المسبوق ان لا يقبل ولا يتقدم للجزع عن التسليم وان قبل جاز
مدركا عند تمام صلاه اقلية يسلم بهم وسجد سهوا وان كان عليه سهوة
فان جاز الاول وقد سبقه الثاني يستعمل بقضاء ما سبقه ثم يتابعه لانه لا حق
وان لم يفعل جاز قال في المبسوط لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بشرط
عندنا خلافا لغيره ومثله في الاصحاح في قلت ولهذا قال ابو حنيفة وابو
يوسف ان المسبوق يصلي ولا مع الامام اخر صلاة فاذا قام يقضي اول
صلاة فقد قدم اخرها على اولها في الفعل فلو انه حين تم صلاه الامام فتمت
احد من بعد او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة
اذ المفسد وجد في حقه في خلال صلاته وفي حقه بعد فزاع اركانها والامام
الاول ان فرغ لا يفسد صلاته وان لم يفرغ يفسد صلاته وهو الاصح لانه لما
استخلفه فقد صار مقتديا به ففسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا
لو صلى ما بقي من صلاته في منزله قبل فزاع هذا المستخلف بفساد صلاته لان انفران
عن امامه قبل فزاعه لا يجوز عندنا ووجه من قال انها لا يفسد لانه لا يصير
مقتديا بالخليفة قصدا وذكر النواوي ان المأموم اذا نوى مفارقة الامام وان
لنفسه فان كان بعد رجاء صلاته وان كان غير عند فنية قولان والصحاحان
الجواز لان معاذ اطال القراءة فانفرد عنه رجل وهو حرام بن مكان خالف

النس من ما لا يخرجاه وبه اجمع المتأخرون في الام على المفارقة بغير عذر ولم
يجعل اطال القراءة عذرا ولا حجة له في هذا الحديث ومومذها جدا ليس فيه
تصرح بانه فارقة وبينه صلاة بل ثبت في صحيح مسلم انه استأنف صلاة ولقظروا
قال افترج معاذ بسورة البقرة فلكرت وجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف
فقد صرح انه لم يبن بل قطع صلاة ثم استأنفها قال الكلبيني فنرد بهن الزمان
محمد عباد عن سفيان بن مخلد ان الزيادة شاذة ضعيفة مردودة ومومذها
اكثر الحديثين فالشاذ عندهم ان يروي الراوي ما يرويه البقات سوا خالفهم
ام لا قال ومومذها المتأخرون في الشاذ ما خالف البقات اماما لا يخالفهم فليس بباد
بل بحجة به قال لكن المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من اصحاب الفقه والحديث
والاصول قبول زيادة الثقة العدل قلت اذا ورد مثل هذا على خلاف مذهبهم
جعلوا شافا ضعيفا فردوه واذا وافق مذهبهم اقبلوا وخجوابه وقالوا الزمان من
العدل مقبولة وقال في المغني في شرح الخبر في اذا فرغ المأموم من صلاته قبل
فزاع المسبوق الخليفة وقد قام لقضاء ما سبقه يجلسون وينتظرون والامام
حتى يتم ويسلم بهم لقولنا وهو الصواب فاسوا على صلاة الخوف وقالوا ان
الامام ينتظر المأمومين فانتظار المأمومين للامام اولى قلت هذا باطل
من وجهين احدهما ان الحكم في المقيس عليه ممنوع فان الامام اذا فرغ يسلم فلا
ينتظرون عندنا والثاني ان صلاة الخوف شرعت على خلاف القياس فلا يقام عليها
قوله وان لم يحدث الاول وقد قدر الشاهد ثم فتنه او احدث مستعد
فسدت صلاة الذي لم يدرك اول صلاة عند ابي حنيفة وعندنا لا تفسد
وان تكلم او خرج من المسجد لم يخرج اتفاقا وقال في الحواشي انما عند عند اذا
لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفران حتى كان على المسبوق ان يتابع الامام
في سجود السهو في هذه الحالة وان لم يفسد صلاته بترك المتابعة فاما اذا
قيد المسبوق ركعته بالسجدة تاكدا انفراده حتى لا يلزمه متابعة امامه في سجود
السهو في هذا الحال فلا يفسد المسبوق بفساد صلاة الامام لتأكد انفران قال
هذا اذ كان في المحيطة وكذا في المستصفي وفي صلاة الاحق روايتان وقيل الشاهد

تفسد صلاة الجميع وبعد سلام الامام لا يفسد انما قال لما ان صلاة المقتدي
 مبنية على صلاة الامام جوازاً وفساداً يعني انما يفسد بفساد صلاة الامام
 ويجوز بجوازها اذا لم يوجد من جهة المقتدي ما يفسد صلاته ولم يفسد
 صلاة الامام فكذلك صلاة السبوق فصار كالسلام والكلام لان من وجدت
 منه هذه الحاشية او لم يفسد صلاته فاذا لم يفسد صلاته كان غير اولى
 بالصحة **ول** ان الحديث العهد والعقيدة مفسدة للجزء الذي يلاقيه
 من صلاته فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير ان الامام والمدرست
 لا يحتاجان الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد
 بخلاف السلام فانه منه للصلاة لانه من واجبات التحريمة بخلاف
 الكلام لانه قاطع لا يفسد اذ لم يعدم الطهارة فلم يؤثر في حق المسبوق
 والخروج من المسجد مثلها ولا كذلك العقيدة والحديث العهد لانها
 ناقصة الطهارة فكانا مفسدين للصلاة ولهذا الوصل الامام او تكلم بعد
 ما قعد قدر التشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو اخذت عمدا او فقهه
 لم يسلم القوم بل يقومون ويذهبون وفي نوادر الحديث سماعه عن ابي
 يوسف لو ضحك الامام قبل ان يسلم فضحك بعده من خلفه فقلبه
 الوضوء على ان لا يكتسب امرهم ان يسلموا التماسا لان القوم لا يخرجون
 من الصلاة بضحك الامام **قال** الحاكم ابو الفضل وقد روي عن محمد انه
 قال لا امرهم ان يسلموا التماسا لان ضحك الامام يخرج القوم من الصلاة
 ولا يحتاجون الى التسليم **وذكر** الحاكم في المستقى ان الامام لو قعد قدر
 التشهد ولم يشهدوا القوم كذلك فضحك الامام سم القوم فعلى الامام
 الوضوء ولا وضوء على القوم عند اي حيفه لان الامام افسد عليهم
 ما بقي من الصلاة **وقال** ابو يوسف عليهم الوضوء لانهم لو لم يضحكوا لكان
 عليهم ان يشهدوا ويسلموا فلم يفسد الامام عليهم شيئا والوصل الامام بعد
 التشهد فضحك القوم قبل ان يسلموا فعليهم الوضوء عند ما لان سلام الامام
 لا يفسد عليهم ما بقي ولا يخرجهم من حرمة الصلاة عند ما لان قد بقي عليهم

الحكم ناطع
 للصلاة لا يفسد

ما يجزئ

واجب وهو سلامهم ولو تكلم الامام فعليه حيفه روايتان في رواية كاليوم
 وفي اخرى يخرج به وعند طحاوي وضو عليهم لان عند سلام الامام يخرج المقتدي
 من حرمة الصلاة وعنه في غير هذه الصلوات ليس على القوم وضوء **وذكر**
 في بعض النوادر انه لا ينتقض طهارتهم في هذه الصلوات ولم ينسبه الي احد
 وقوله والكلام في معناه اي في معنى السلام لان السلام انما صار محلا لا يكون
 كلاما ولهذا لو حلف بكلمة فلا تأثم عليه في الصلاة بخلافه في غيره والكلام
 يفسد السلام من وجه لانه في معنى الكلام اذ فيه كاف الخطاب حتى كان مفسدا
 في خلال الصلاة وفارقه من وجه من حيث ان السلام شروع في الصلاة في
 موضعه دون الكلام فعلى ما بالشبهة في ظاهرنا شبهة لانها في حق المسبوق
 لكان لا تقار الى البناء اظهرنا شبهة القطع في حق الامام لا استغناء عن البناء
 وينتقض وضوء الامام بالعقيدة في حرمة الصلاة ومكذابي الدخيل والمحيط
 وفيه خلاف زفروني بعض النسخ جعل في حلال الصلاة في مكان الحرمة
 والاكثر استعمال الحلال لانها الصلاة ولو قعد الخليفة في الرابع
 قدر التشهد وهو بالنية ثم فقهه ائاد الوضوء والصلاة لانه قد بقيت
 عليه ركعة فيكون في خلال الصلاة وصلاة من خلفه ان كان مسبوقا
 يفسد لانهم خرجوا من حرمة الصلاة بضحك الامام وقد بقي عليهم ركعة لا وضوء
 عليهم لصلاة اخرى لانها وجدت من الامام دون القوم كما لو اخذت الامام
 حدثا اخر وصلاة المدرسين تامه لانهم خرجوا من حرمة الصلاة ولم يبق
 عليهم ركن من ركن الصلاة **وذكر** الفقيه ابو جعفر في غريب الروايات
 ان ابا يوسف قال في الامالي ان صلاة المدرسين فاسد كالمسبوقين والظاهر
 الاول ومكذافه الامام الزاهد ابو نصر الصار والامام الاول ان كان فرغ من
 صلاته خلفا لابي مع القوم صحت صلاته بلا خلاف لغرض من المدرسين وان كان
 في بيته ولم يدخل مع الامام الثاني في الصلاة اختلفت الرواية فيه في رواية ابي
 يونس صلاته وهو الاثنية بالصواب **قال** في الدخيل مكذافه اذ كان الحاكم الجليل
 في مختصره وفي رواية ابي جعفر صلاته تامه لانه مذكرا اول الصلاة فكانه

حلقولا يحل قسم
 عليه في الصلاة

خلف الامام الى اخرها من حيث الحكم فصا ركما لو كان خلفه حقيقة ووجه
رواية ابي سليمان ان ذلك **رواية** الثاني وجد في اثنا صلته لانه قد بقي عليه
ركعتان او ركعة والامام ابو نصر الصغار ومشاخ العراق صححوا رواية
ابي جعفر وقالوا لم يبق الثاني امامه في هذه الحالة وقال **في المحيط**
رواية ابي سليمان صح و**في المحيط** ان من صلى ركعة من التجر غير قراءة
او طلعت الشمس فيها او تذكر فائتة في صلته او كان في الجمعة فدخل وقت
العصر او افتتح الصحيح المكتوبه فاعدا او راي بالتوضي خلف المتيمم او ذكر
ان على امامه فائتة وهو لا يعلم فقته فعليه الوضوء او صلى امامه الى
غير القبلة ولا يعلم وهو يعلم ذلك فعليه الوضوء بالقبلة عند ما خلافا
لمحمد وزفرنا على بطلان التحريم وعدمه وان علمه الامام فلا وضوء عليه
ولو انه افتتحها غريبا ثم وجد ثوبا او نوي امامة النساء فحاذته امرأة
او صلت بغير قناع ثم اعتنت وهي تعلم فقته فافلا وضوء عليهم وهو الصحيح
لان التحريم بطلت بهذه العوارض فلهذا لا يومر بالتفريق بين ركعة اخرى
اليها وفي المسائل المتقدمة يومر به ولو اقتدي القاري بالاي فقته ذكر
في المنتقى ان عليه الوضوء وذكر **في نوادر الصلاة** انه لا وضوء عليه قال
مشاخي العراق صح اقتدوا ثم يبطل اذا جاوا ان العترة وقال **مشاخي** ما وراء النهر
لا يصح وقد ذكرنا عند فروع من فروع التيمم في فصل في افضل الوضوء وفي ذلك
روى ابن جماعة عن علي بن يوسف في النوادر اذا صلى من الجمعة ركعة ثم خرج
وقتها ثم فقه فلا وضوء عليه قال لان خروج وقت الجمعة يوجب الخروج من
الجمعة فالفقه لم يتصادف حرمة صلاة مطلقة وروى المعلى عن ابي
في رجل صلى ركعتين تطوعا ولم يقدر في احد ما ثم فقه فلا وضوء عليه قال
وهذا مخالف لجوابه في المسائل المتقدمة فالجواب ان في جنس من المسائل روايتين
عن ابي يوسف وقال **فمن انقضى وقت مسجده في صلته لو فقه فلا وضوء**
عليه وكذا في الجباير اذا برأ منها في صلته لانه غير طاهر وعن عمر بن الخطاب
في مسافر صلى ركعة من الظهر غير قراءة ثم فقه عليه الوضوء في قولهما

لغير

صلاته

خلافا لمحمد وزفرنا عن ابي يوسف لو تذكر سجدة ثلاثا عليه ثم فقه فلا
وضوء عليه ولو اقتدي به رجل بعد السلام لم تكن اخطا في صلته قال
الحاكم ابو الفضل هذا الجواب خلافا لاصل السر عن ابي يوسف في رجل
صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة ينصرف عن شفع وهو في الصلاة وعليه
الوضوء ان فقه وفي القاري ان اد اوجد ثوبا فلبس فيه روايتان عن ابي بصير
ونقصر الطهارة بالقبلة ولو وقفت المرأة بحسب الامام وهو يومها لا وضوء
عليها بالقبلة قال وقال في مواضع اخر عليها الوضوء قول **من خذ**
او سجوده وتوضا وبني ولا يعتد بالتي احدث فيها حتى لو لم يعد ذلك ففسد
صلاته ذكر في المحيط ويدل عليه لفظ الكتاب لان الركوع والسجود
لا يتمان الا بالانتقال ولا يتحقق لك بالحدث ولا تمام السجدة عند
سجدة رخص الله بالرفع ولم يوجد ذلك بالطهارة وعند ابي يوسف
وان تمت بالوضع لكن الجلسة بين السجدين فرض عند ولا يتحقق بغير
طهارة والانتقال من ركن الى ركن بالطهارة شرط اجماعا بخلاف
ما لو تذكر في ركوعه او سجود فائتة فقضاها ولم يعد اجزاء لان
الانتقال حصل بالطهارة فصالح متممها له بخلاف ان يعدها **ذكر**
هذا في المحيط وكذا لو تذكر وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة يعني
صلية فاختط من ركوعه او رفع راسه من سجوده فسجد بها بعيد
الركوع والسجود لشفق الافعال مرتبة بالقدر المثلن يعني انه يقع قريبا
اد لم يكن الاول محسوبا له او يريد به تقرب الركوع والسجود الى بعضها
بقدر الامكان وان لم يعد اجزاء لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بشرط
وقد حصل الانتقال بالطهارة هكذا ذكر في المبسوط لاسبابها شرع
مكررا كالسجود وعن ابي يوسف انه يلزمه اطاق الركوع لان القومة
فرض عند ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على ركوعه وسجود
لانه يمكنه الاتمام كالاتدائه عليه لان له واما فيما له دام يجعل لبقائه
حكم الابتداء والركوع والسجود للحاد واما فصار كانه ركع وسجد ابتداء **قول**

ومن ام رجلا واحدا فاحدث وخرج من المسجد فالماموم امام نوري
 او لم يتيقروا قد شرخا ذلك الى اخر الباب فلا يغيب **ف**رع في حكم
 المسبوق فيما يصلي خلفه الامام وفيما يقضي الركعة يتراها بفاتحة الكتاب وختم
 ولا يشهد وفي الثالثة ان شا قرا وفي فضل وان شاست ولو ادرك
 من ركعتين يقضي ركعتين بقراها ويشهد عقبيها ولو ترك الغزاة فيها
 فقد صلاته لان ما يقضي اول صلاته في حق الغزاة وان كان سامعه
 ترك الغزاة في الاوليين وقرا في الاخيرين لانهما قضاهن الاوليين والغزاة بها
 يقضي فرض صلاته اول صلاته في حق الغزاة وفي المحيط لو ادرك الامام في الثالثة
 المغرب قضى الاولى والثانية بقراء حتى لو تركها في احداهما عند صلاته
 لان ما يقضي اول صلاته في حق الغزاة وفي حق التشهد اخر صلاته **قال**
 المرغيناني فاذا قام وقضى ركعة فهذه ثابته وانما جلس معه قبلها تبعها لها
 والسنة في الثانية الجلوس والتشهد **وقال** في المحيط ويجلس في كل ركعة
 احتياطا لان ما يقضي ان كان اول صلاته حكما فهو اخر صلاته حقيقة
 فواجبنا هاهنا اعتبار الحقيقة احتياطا وفي السوط اذا ادرك مع الامام ركعة
 من المغرب فلما سلم الامام قام يقضي ركعة ويقعد وهذا استحسان
 وفي القياس يصلي ركعتين ثم يقعد وجه الاستحسان ان هذه الركعة ثابته
 هذا المسبوق والقعدة على الثانية منه وهذا لان الثانية هي الثانية للاولى
 والثالثة للاولى في حق هذه الركعة **قال** روي ان جندب بن عبد الله
 ابن نفيك سرقوا اسلحيا بهذا فصلي جندب ركعتين ثم قعد وصلى صدوق
 ركعة ثم قعد ثم صلى ركعة اخرى فسال عن ذلك عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنهم فقال كلا كما اصاب ولو كنت انا لصنعت كما صنع صدوق **قال**
 السرخسي معنى قوله كلا كما اصاب يعني طريق الاجتهاد والحق واحد **قال**
 ثم ما يصلي المسبوق مع الامام اخر صلاته حكما في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رضي الله عنهما وفي قول محمد في حكم الغزاة والقنوت هو اخر صلاته وفي حكم

ادرك ركعة معه
لا يشهد عقبيها

حكر

ما يقضي من التشهد
اخر صلاته

الغزاة

الغزاة هو اول صلاته وجعل المرغيناني محمد ابي حنيفة وجعل قول
 محمد المذكور اوله لا ييوسف وروي عن يحيى البناء كان من اصحاب محمد
 انه سأل عن المسبوق يقضي اول صلاته او اخر صلاته قال محمد في حكم الغزاة والقنوت
 هو اخر صلاته وفي حق الغزاة هو اول صلاته فقال يحيى عليه وجه السجدة من
 صلاته يعكوسه فقال له محمد لا افلحت فكان كما قال افلح بعد اصحابه ففعل بذلك
 يحيى بن علي **وقال** النووي يشرح المذهب مذهب الشافعي ان ما يصلي
 المسبوق مع الامام اول صلاته وما يقضي اخرها وروي يحيى بن عمرو عن علي
 والي الدرداق **قال** ابن المنذر ولا يثبت عنهم هذا **قال** مالك والنوري ولعله
 ما ادركه مع الامام اخر صلاته وما يتداركه اولها وحكاة ابن المنذر عن ابن عمر
 ومجاهد وابن سيرين وحكاة السرخسي عن علي والجر عن ابن عمر **وقال**
 شهاب الدين العراقي في الدخيل اتفق ارباب المذاهب على ان من طأ ركعتان قضاهما
 بالحمد والسورة وفي الطراز لا تقتل المسبوق في قضا الصبح لانه قاض لما فات
قال ابن عديمه وهو المشهور من مذهب مالك على القول الاخر بقت قال
 وقد قال في الكتاب اذا ادرك ركعة من المغرب صارت صلاته كلها جلوسا ومبدأ
 الخلاف فيه انتهى كلامه **قلت** وقد تقدم فعل جندب خلافا لمحمد والشافعي في الحد
 الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاتموا واهلم والخط
 والائتمام انما يكون في اخر الصلاة ولانه لا يتصور الاخر الا بعد الاول في الاداء الا
 نري ان بكبير الافتتاح في حدة اول الصلاة فكذا ما بعد ولما رواه ابو موسى
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا
 ورواه النسائي واحمد ومسلم فصل ما ادر كنتم واقتصر ما سبقك والحجة
 في ذلك لمن وجع الاول **قلت** ما ادر كنتم فصلوا والذي ادر كنتم مع الامام
 اخر الصلاة اذا الامام في اخر صلاته فوجب ان يصلي معه ولانه لو صلى
 معه اول صلاته يكون مخالفا لما معه فغضب صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تختلفوا علي امتكم **والشافعي** انه صلى الله عليه وسلم قال ما فاتكم **وقال**
 وما سبقك فالذي فاتك وسبقك اول صلاته التي صلاتها الامام

وهو الذي يفعله بعد مغارقتة له **والثالث** قوله فاقضوا والقضاه
انما يكون لما فات وقته او محله ولهذا لم يقل ما ادر كنتم فاقضوا وقالت
الشافعية القضا بمعنى الاداء عليه قوله تعالى في الجملة فاذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الارض والجمعة لا يقضي **والرابع** العمل القضا على الاداء
هنا يعني الاشتراك والمجاز وفي الجملة محله على الاداء مستغنى لعدم جواز القضا
فيها واستعمال لفظ القضا في الاداء مجاز ذكره السرخسي في اصول الفقه
وحديث الامام حجة لنا من لوجهين الاولين وانظر الامام مستدعي عدم
النقصان ولا كان واخرهما في احوالنا جميعا بين الروايتين والفقه فيه
ان المأموم يقع امامه فلا ينبغي له ان يشتغل بغير ما يفعله امامه ويقضا
ما سبق به قبل نزاع امامه ولهذا الواذر كرساجد ابتعه فيه ولا يعتد
له به حتى يخالف امامه ومع الاعتداد له به اولى ويخرج على مذهب الاصلين
مسائل يفويده فلا يستفهم مع الامام وعن حنيفة واي يوسف يستفهم
لتبعية الترخيم واذا اقام الى القضا ايضا يستفهم لانه اول صلوة وعند
الشافعي يستفهم خلف الامام وباني بالتعود عند اي حنيفة ومحمد اذا اقام
الى القضا لانه تبع للقرأة عندهما ولا ياتي به عند اي يوسف خالف هذا الاصل
فله العمل خالف اصله فانه يقضي اخر صلوة ولا يعود فيه وجه قوله اي يوسف
انه قد اتي به مع الامام لانه لم يقع الوسوسة وعندهما ياتي به المستوف
وان كان اخر صلوة لانه تبع للقرأة وفي المختلف جعله من المسائل التي
لا يصح رفع حنيفة فيها وعند الشافعي يعود خلف الامام لانه اول صلوة
ولا يظهر القايدين في الاستفهام والتعود على قوله بالكلية لانه لا يراما ولا على
قوله الشافعي في التعود لانه يراه في كل ركعة والفايدة الثالثة وجوب
القرأة فيه وعدم وجوبها القايدين الرابع هبة القرأة في الجهر والاسرار
الفايدة الخامسة في تدوير القرأة وفي ركعتي القضا يقضي بالحد وحدها
عندهم وهذا الذي ينصيه اصلم وقد صرح بذلك الاوزاعي والمزني
واسحق وداود والمالك عليه علي روايه ابن نافع وذهب كثير من هؤلاء انه يقرأ

فقد

في ذلك بالفايدة والسوق مع كونه اخر صلوة عندهم ومن قل ذلك عنه محمد والشافعي
ذكر ابن تيمية في شرح الهداية الفايذة السادسة لا يثبت في القضا عندنا اما عند
فطاهر لانه اول صلوة ولا تقوت فيه واما عند محمد فانه لو قوت فيه تكرر ويؤ
غير مشروع وبه قال الحنابلة لانه وقع في محله وهو اخر صلوة ويعيد عند الشافعي
ولذا في قنوت النحر عند الفايذة السابعة تكبير استالعيد الزواجر فانه اذا
قام يكبر التكبير المدح فاول صلوة عند اي حنيفة واي يوسف فاعبري
والحسن بن حي والليث ومالك واحمد قال ابن حنبله نحر عليه وقال الاوزاعي ومحمد
ابن الحسن والشافعي يفعل ما يفعله في الثانية الفايذة الثامنة اذا ادرك من المغرب
او الرابعة ثم قام الى قضا ما سبقه فانه يتشهد عقيب ركعة عند القايدين بان
ما ادر كرك اول صلوة واختلف القايدين بانه اخر صلوة فعند اي حنيفة واي
يوسف ومالك كذلك وهو مذهب ابن مسعود ومسروق وابن المسيب الاكثرين
والسابعة من يمينه وهو الاصح قال وحكي احد عن ابن مسعود انه قال اذا ادر كرك من
المغرب ركعة فاجلس في يمينك فليس له مخالفة نص على ذلك في المحيط والمبسوط
وقد ذكرناه **باب** ما يفسد الصلاة وما يكره فيها قوله
ومن تكلم في صلوة عابد او ناسيا بطلت صلواته وفي المبسوط ان تكلم فيها
عابد او ناسيا او خطيا قاصدا استقبل صلوة قلته **العامة** والقاصد
واحد في المعنى فلا فائدة في ذكر الثاني كذا لو تكلم بغيرها وقال النووي
في شرح المذهب ان تكلم عابد المصلحة الصلاة يبطل صلواته بالاجماع
ونقل الاجماع ابو بكر بن المنذر وغيره وكذا المصلحة الصلاة بان قام
الى الخامسة فقال له قد صليت اربعا ونحو ذلك وهو مذهب الجمهور
وان تكلم بكسرهما فذلك عند الشافعي على الاصح وفي الناسي في المحطى
لا يبطلها الا اذا طال وعرف الطول بالعرف وقال في الجواهر للمالكية كلما
اطلق عليه اسم الكلام من غير تجديد لحد وفه ولا يتعين لها فهو يبطل الصلاة
تعمدا او اكره عليه او وجب عليه لا بعد اسلم من ماله واجاب صاحب الطراز
من المالكية عن قوله صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تجيب اذا دعوتك فقال كنت

ركعة

٢

ما يفسد الصلاة

رحم فيها تكريها

اصلي فقال لم تجد فيها اوجي الى سيجيو الله والرسول قال بلى يا رسول الله
لا اعوذ بان هذا احتمال انه يجيبه بقطع الساق له او يجيبه بالصلاة عليه
او يلفظ القرآن ولا يبطلها سبق للسان وكلام الناسي وكلام الجاهل
ملحق بالعامد وقيل بالناسي وقال **الاوزاعي** هما الشراطين لقاسم الكلام
لمصلحة الصلاة لا يبطلها وقال **الغير** يبطلها ذكرها في الحديث للفرق
وفي المعنى في شرح الحديث انكم الامام لمصلحة الصلاة فيه ثلاث روايات
عن احمد اخذها بطل في حق الامام والمقتدي واختارها الحلال قال في روايه
جعفر بن محمد اذا تكلم الامام او من وراه بشي مما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم
خاصه لا يجوز للاحد بعده اليوم وعليه هذا استقرار روايات عن احمد بعد
توقفه والثانيه لا يبطلها في حقها والثالثه يبطل صلاة المأموم دون صلاته
قال ابن قدامه اختص باحة الكلام في الصلاة اليوم بالامام قلت وهذا
حكم بين وفي روايه اخرى ان الصلاة لا تفسد في تلك الحاله بالكلام سواء كان
من يان الصلاة او لم يكن قال وهو مذهب الشافعي قلت مذهب حنبله ولا يصح
نقله عنه وقد تقدم وفسد كلام الناس عند الخبي وقواده وحادي بن سليمان
كقولنا قاسم الشافعي النسيان والخطا في الكلام على السلام واجه بسلام النبي
صلى الله عليه وسلم ناسيا في حديث ذي الريدن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم احدي خلافي العبي الظهور والعصر ركعتين ثم سلم ثم قام الى
خشب جدد في مقدم قبله المسجد ووضع يده عليها بحرف في وجهه الغضب
ثم خرج اسرطان الناس ولم يقولون قصرت الصلاة قصرت الصلاة وفي الناس
ابوبكر وعمر فهاياه ان يكلمه فقام رجل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسميه
ذا الريدن فقال يا رسول الله اقصر الصلاة ام نسيت قال لم اسرح لم تقصر الصلاة
قال بل نسيت يا رسول الله فاقبل على القوم فقال صدقوا والريدن فاموا انهم وفي الجدل
وسلم ما يقول والريدن قالوا صدق لم يصل الا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ثم تكلم بمجد
ثم كبر فرفع راسه ثم كبر ومجد ثم كبر ورفع خرجه من طرف كثير ورواه مسلم
ايضا من حديث عثمان بن حصين بنقص معناه وقال فيه سلم من ثلاث

التي ان ظهرت حد
بطلت ولا فرق
في النسخ بين الغم
والا نف

ركعت فلما قبل له صلى ركعه ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم قال ابو هريز بن عمار
الثاني بالخير لك او ايهم من الشريعة وفي المغرب يعجز عن الخطا في قوع
منع قال الغوي هم الذين خرجوا من المسجد شرعه وقال ابو هريز وسلون
الراعي الحركاني الثالث على السنين وذو الريدن اسمه اخرا فاف من غرو من
بن سلم وكان في يده طول وذكر غم الدين بن الزفغ في شرح السيد
انه كان في اخذك يده طول وقوله اقصر يروي بصم القاف والسجود
الصاد وسع القاف بصم الصاد وادها صبحه وقال عليه السلام رفع
عن امي الخطا والسبان وما استكرها عليه تصاركا لصوم ولنا
رواية زبد بن ارقم قال كنا سكرت في الصلاة نكلم الرجل منا صاحبه وهو
الحبيد في الصلاة حتى نزلت وفوموا الله فاسن فامنا بالسكون وكهنا
عن الكلام رواه الجماعة الا ابن ماجه وكذا في ذلك فانكم خلف رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قال الخطابي العنون هنا السكوت وهو
وهذا ان كان يحرم الكلام كانا لمدينة تحذ الجهم لان زبد بن ارقم
مدني وقد اخبرناهم كانوا سكرت خلف رسول الله الى ان كانوا عن
ابن مسعود رضي الله عنه ما رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك في الصلاة فترد
علينا فقال ان في الصلاة لسفلا مسوق عليك وفي رواية عنه ما سلم
تعالى التي عليه السلام اذ كنا معك قبل ان ناتي ارضنا كشد فلما قدمنا
من ارضنا كشدنا فسلمنا عليه فلم يرد علينا فاخذني ما قرب وما
بعد حتى مضوا صلاهم فشا لته فقال ان الله يحدث من امره ما لاشا
وانه قد احدث من امره ان لا يكلمته الصلاة رواه النساى واحمد قال
الخطاي معنى ما قرب وما بعد احزن والاباء عن عاودي ما بعد الاحزان
وقرب وكحد ويروي ما قدم وما حدث وعن معوية بن الحكم السلمي قال
بنا ان اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطش رجل من
القوم فقلت ترجمك الله فرماني القوم بانصارهم فقلت واكمل امساه
ما انكم يظنون لا تجعلوا اضربون باليدهم على الخادهم فلما راسهم يضحون

دو الدين
واسمه

لو نطق بتم الغرات
على الوان بكلمات
مفردا في الغرات
دون نظم واكقوله
يا قومنا قوموا الله
واشبه فان الخبير
موصولا بطلت
وان فرق لم تبطل

سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأي هو واتي مائات معلما قبله
ولا بعد احسن عتقا منه فوالله ما ادرهني ولا منهي ولا ستمني قال ان هذه
الصلاة لا يصلي فيها شي من ذلك ان شئت على السجود والكبر والحمد
وقراه القرآن ان قال رسول الله رواه مسلم واحمد وابوداود والشايعي وقال
ابوداود لا يحل مكان لا يصلي ومعه ما ذكره في اي ما اسهرى ولا علف غيل
بالقول وفيه فراه ان مسعود فاما انهم فلا يكرهون في سنن اي عوانه والسعي
محدثي القوم قال النووي هي مشككة والمعروف حديثنا المشددا انظر
بطرا شديد الكثرة غير متقد واما عرف حديثي معنى اصاب حديثي وروي
النووي عن ابن ملك انه قال صحيح حديثي محققا معنى اصابني حديثي هو لهم
عنه اصنعه ما لعين وزله التعبير اصابه بترتبه وقوله واكمل امساه
بعضها ان الملتصق وسكون الكاف ونفحة العنان كالحمل والتحل حكاهما
ابن جرير وهو فقل المراه ولدها وامراه مكمل وياكل اذا فقتب ولدها
وامياه بكثرة الميم وتعددها ما وتعددها الفالنديه وفيه اولها واللفحه
كانها جاضع لان حكم الله حكم التدا وتعددها الفها السلب المحفوظ
الالف وسقطت الوصل وفيه اكثر كتب الحديث والعقده وان كل امراه
خيرها والاول ذكره النووي وهو لفظ مسلم وقوله مبابي واتي اي اذبه
وفي حديث رفاعه بن رافع بن عفران قال اصلت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوطئت بعلى ابي محمد ابي طيبا مباركا منه مباركا عليه
كالحب رنا وترضى فلما اصرفنا من المصلى فلم يكلم احد من قائلها الثانية
فعلت انما رسول الله فقال عليه السلام قد رأت بضعة وليس من ولدك بسدر وها
انهم بضعة كما رواه ابوداود والترمذي قال ابن جرير قد مضى عليه السلام
من الشمت وحمله كلاما بقوله ان هذه الصلاة لا يصلي فيها شي من
كلام الاديبين وانما نام من باعاده صلاة لانه تناول الله كان وبل كان
الشرع ومن قوله الان بطلت صلاته قال سمس الامم المشي ومالا
يصلي في الصلاة فبا شرته مفسد كالاكل والشرب عامة اكان

او ثانيا

او ثانيا لا وكن يخرج في الاعتكاف واجماع في الاحرام ولهذا الوطال
السلام كان مفسدا ولو كان النسيان عذرا لاستوى فيه الطويل والقصير
كالاكل في الصوم قلت يخرج ناسا لا يطل الاعتكاف على الذهب
عندهم وجماع الثاني في الاحرام لا يستند في الحديث والنسيان والخطا
عذرت في رفع الامم صارت كالعذبة لا فرق فيه بين عمد وسهو في ذلك
النواوي واكدت مثله عندهم والعنايت سلام ان ثانيا مشددا
قال في السرخسي او يقول السلام ذكره في هذا شرح في الشهد فاعتبر به ذرا
في حال النسيان وكلامه في حال النسيان لا يفي من كافي الخطاب في هذا الوصية
القاطن او رد السلام او قال عفر الله لك او عافا قال الله بكافي الخطاب بطلت
صلاة وان كان ذلك ذكر او دعا ولهذا لو كان ذلك يلفظ الصلة لا يطل
الصلاة ذكر ذلك كله النواوي في شرح المذهب وقال في شرح العدة العدة
في الامم السكونية لعل لفظه الغامض التي هي حتى والفا التي عليها ما
سبق عليها لما في تعديها وقوله امرنا بالسكوت يدل على ان كل ما شانه
السكوت من السلام مخالف الامر وقوله وكذا عن السلام تايدان فلنا الامر
بالشيء من غير ضيق وهذا يفتي ان كل ما سمي كلاما فهو مني عنه والحوال
كلها قال السرخسي وحديثي الدين مشروح لان لكل كلوا علما وول
اي هريرة صلى بنا اي باصحا نانا لان في الدين قبل بدنا فاسم مشهور في
شهادته قبل حشر زمان طويل انتهى كلامه قلت وروى ما ذكره
رواه الزهري انه قل يدرك غلطوا الزهري في ذلك وقالوا عار
ذوالدين محدوفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره النووي وقيل ان
امام معوية وقالوا الذي قل بدنا في الشما ليزن ذلك عاصح حديث
ذوالدين ان العمل بخلافه باقائه لان في ان رجلا لو ترك امامه من
صلاة ما سجد به لعلم امامه ما قد تركه فاني به وذوالدين في السجود
برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامه امامه
فدل ان ما علمه ان شئت من السجود في الصلاة لناية توبهم في صلاتهم

او خرج من الاعتكاف
ناسيا لا يطل

عوم

كان متخرا عن ذلك وقد تكلموا بالدين وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وسلم
عليهما السلام في الصلاة فدل على أنه كان قبل نسخ الكلام قال الخطابي دعوى الشيخ
فيه لا وجه لها لأن حرم الكلام كان في مكة وروى عن شذى الدين الأهرري
وهو متأخر إسلامه لأنه أسلم عام حبر سنة سبع وصلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أربع سنين وقد روى عن عثمان بن عفان في حديثه متأخره ولت قول
الخطابي ليس بشي لا نقدر ذكرنا وجه الشيخ وما يدل على أن قوله ومن أن
للخطابي أن حرم الكلام كان في مكة من روى ذلك وقد ذكرنا حديث
زيد بن آدم الصحيح وفيه نزول في يوم موافق ما بين ما بالستون
وهنا عن الكلام وهذه الآية في سورة القمر وهي مدنية بالجماع وصحبه
زيد بن آدم ما تباين به بعد قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مكة وأما تأخر إسلام أي هرة وهجرة عثمان بن عفان فلا يقدح في
الشيخ لأن أي هرة صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع سنين وليس
بمسمع نزول حرم الكلام في الصلاة بعد إسلامه وهجرة عثمان فلا
محور الاحتجاج بحديث شذى الدين ما لم يبق الدليل على أنه كان بعد نسخ الكلام
وقوله ومفرعه يحدث أي مجاه ذكره أبو هريز وقوله عليه السلام إذا
قامتم من هذه الأفراع فافزعوا إلى الصلاة أي فاجعوا إليها قال في الكواشي
ظاهر هذا الحديث غير مراد لو فزع هذه الأسب وكان المراد فزع الحرك
وأحكم نوعان تحلفان كقوله الفشاد ومناهما على وجود السب وعلمه
والسب في التواب والعقاب ومناهما على وجود الغريم وعدمها فكان
من قبل المشترك ولا عموم له وقد روي به رفع الهم أجماعا فلا يراد غير
أو كان من باب الإضمار والمضى لا عموم له قوله فان أن أوقع
أو كفي فافزع بكاءه فان كان من ذلك أجنة أو النار لا تظطعها ويقال
ملك وأحمد وقال الشافعي الكا والابن والناق بطل الصلاة إذا كانت
عزف من سواها للدين أو لاخره لنا أنه عليه السلام كان يصلي الليل وله
أن يركب في المجل من الجك رواة أبو داود وأحمد والشافعي والبخاري

من

من حديث عبد الله بن السجستاني في الإمام كان من الرجال من البكا وهو موصوف عليه ما رت
القدوس زارنا إذا علمت قال الله تعالى ويحزون للذين سواهم خشوعا ومن
أن عترة قال لما استند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه قبل له الصلاة ما رتول
الله قال مروا بأبكر فليصل لنا ثم قالت عائشة أن أبكر رجل رفق إذا قرأ عليه الكا
قال مروا فليصل معا رتته فقال مروا فليصل الكس صوابا وسفد راة الكا رت
ومعناه متفق عليه من حديث عائشة ولأن ذلك في معنى السبوح والاسفاده من
التنزيه والسوق إلى الكثرة وأنه لعظم الله تعالى وزيادة الخشوع والخنوع وهو المطلوب
من الصلاة والخوض عليه من السابح فلا نشاء الطلوع عليه عمل ما روى عنه
عليه السلام أنه قال ما سمعوا صلاة الكسوف أو الفلك شذوان كان من رجع
أو مصبه وطعها قال في المحيط خلافا لابي يوسف إذ فيه إلهارا بالجمع والاشف
يكرهون وكان من كماله أن يروى وهو مني عنه ولم يرد به السبوح عن أبي يوسف قال
أما لا تفصل صلاة الكا وإن قالوا فهو على الفصل الذي ذكرناه قال القاضي خان
إذا نطق بحرفين وهما من حروف الزيادة أو أحدهما لا يفسد بحواف تفاد لدخول
الصغير في من وحين أحدهما أنه ناص من الأتم الممكن والفعل لا ينما لا يكونان
أقل من ثلاثة أحرف حرف مد ولا يكون الأتم حرفا وحرف يوقف عليه وهو تان وحرف
فصل بينهما وحركه وسكونه اختيارا فان هذلت الأتم خلصه والوجه الثاني كون
أحدهما من حروف الزيادة ولأنه ليس بلام في عرف الناس فاشبه السعال في السبح
قال في المحيط ولو قال أح أو أخ يفسد بالجمع وإن لم يكن مجموعا لا يفسد لأنه ليس
بكلام وسكره لأنه على شتر وكان يقول ولا أف يقطع الصلاة ثم رجع إلى ما ذكره قول
قاضي خان أحدهما من حروف الزيادة أو أحدهما من قول صحيح الجبال الحمد إذا استملت
تأخرين وهما زائدان أو أحدهما لا ينما لسانا يزيد في أحدهما هاءا واما هاءان
حرف الزيادة أو أحدهما معنى قولهم أن هذه الحروف من حروف الزيادة أن لا يقطع الزيادة
لغير الآحاد والصغير لا ينما لأنها لا تنقطع إلا زوايد وقوله وإن كانا أصليا
يفسد معناه إذا كانا من الحروف التي لا مراد ولا مقولة أه أف يفسد كل منهما جازان
حرفا أصليا ويوقف حل حرفين منها لشر من حروف الزيادة وفسد على أصله وحروف

الزيادة عشرون حروف في قولهم اليوم ساء كما ذكرها في الكتاب وقال قاضي خان
 جمعها كما ذكر الخليل في زاد المسكن في اللغة انما كانت في القصر في السماء
 هونت ومثلها في ملحق الحار وسبيل الماز في حروف الزيادة فاشد
 هونت التما في ثبيني وما كنت قد ما هونت السماء
 فلم يعمه التما بل يقال له قد احتك من هون ولامت واحده لانه نطق
 فل من مسعه اجوف من حروف الزيادة لانه حذف الف وصل من و لهذا قال
 في ملحق الحار وانما كجبا السماء هونت وجمعوها اسكت فوهم شالتموها و
 اسكت وياه في الزيادة الموز ساء واما سليمان او من شيل واما او او من سهل فاشد
 ان ملكها وسلم بلا انش يومه هانته سول ام اما في تشهيل وذكر كل حرف
 من حروف الزيادة اربع مرات في حديث واحد وجموعها اربعون حرفا وقال قاضي
 خان لا اعتماد على هذا لان الهم كما سكت من حروف الزيادة لانها كلها رايه
 ولانك سكت من حروفها من حروف الزيادة كما عدم وقوله يحقق ذلك من حروف
 كلها ورايدوت في هذه المقتى لو يكلم بحرف واحد لا يفتد عن مخدات المرض ان كان
 لا يملك نفسه لا يفتد سوا قال اه او او اه وان سلكها صحت في الوجهين و
 السك ان خرج دمه من غير صوت لا يفتد كما عرف في الدخ في الزاين
 موضع سجوده ان كان محلا لا يفتد لانه لا يفتد في المصنف وان
 كان سجع يفتد عندهما قال وظهر بعض المشايخ ان المسموع مما يكون له حروف
 ميماء بحواف وفتوف وغير المسموع بحلافه واليه مال شمس لانه اكلوا في
 وبعضهم لم يستطع اليها المسموع ان يكون له حروف ميماء واليه ذهب خواهر راده وقطع
 به في المصنف وقال سوا ان له حروف ميماء اوله كني لادته الما فدلهم يزدون
 ابو يوسف يقول ولا افا وتقا لمن مودته ان عنت عنه شويبه والتا اما اذا اراد
 نطق موضع سجوده وسعته من الترابي قطع ثم رجع وقال لا يقطع بل حاله
 قول خواهر راده ان الهم مما يكون له حروف ميماء وصوت مسموع والصوت واحده
 شرط الكلام اذ لا يحصل الا فهم الا تمام اقامة الحروف في اللسان بعد الصوت
 يفتد كذا الصوت المسموع فيخرج الكلام بحان يكون مستدا قال وكذا

نفع العار من موضع
 سجود

قال في قول الكرخ في استراط يصحح حروف في الصوت في الكلام وفي النسخ كل النسخ
 في الصلاة ان لم يكن مسموعا والمسموع يفتد عندهما وولا اي يوسف في سرجنا همتا
 وقال النووي عن المحدثين ان يطق حرف واحد لم يطل صلاته الا ان يكون فيها لهو
 قد وشه وعده فانه يطل لا خلاف قلت هو كلام عند النجاشي انما سكت
 لان الحاق الهم لا يتم في الوقف فيها لكونها على حرف واحد والكاتب صبر بالوقوف على صوت
 الكلمة يفتد لانها والوقوف عليها في سجع المحدث للنووي رحمه الله فتن الحروف
 بعضها السكت وهو سهل من الجانب وقال في ميماء المعنى النطق بحرف واحد
 لا يطل وقلت وهو محمول على غير الصور التي يكون حرف الواحد فيها كلاما مسدا يحسن
 السكون عليه قال فان يطق حرفين يطلت خلاف افهم ولا لان الهم ما سلف به
 عند اللغويين والاصوليين في الحقيقة وعند النحويين الهم هو اللفظ المركب المقيد بالهم
 المطلق عند احمد ما سلف حرفين او اكثر سوا كان مفيدا او كحفا او سنا او غير
 ذلك في الفتح والبكا والكا في اختلاف قال احمد المعنى عند من له الهم حكاة في
 المعنى وقال ايضا يفتد بصلاته لقول ابن عباس في الفتح في الصلاة يفتد بكم رواه
 سعد بن منصور في سننه ومثله عن سعيد بن جبير عن ربيعة قال اكرهه ولا اقول يقطع
 الصلاة وليس بلام قال في المعنى والموضع الذي حمله كلاما اذا كان حرفين في الموضع
 الذي لم يحمله كلاما اذا كان حرفا واحدا وفي الفتح عن مالك قوله في الصلاة امام غلام
 فقال له زلج ففتح سجوده فقال له عليه السلام ما رايك انما علمت ان من يفتد بكم
 ذكره في الامام من طرق مختلفة واما حديث ابن عمر رضي الله عنه وعن ابن
 صلاه الكسوف ثم فتح في آخر سجوده فقال آف آف ثم قال المحدثين ان لا يفتد بهم وانا
 منهم المحدثين ان لا يفتد بهم وهم يسعفرون الحديث واما ابو داود والنسائي والمحدثين
 وان لا يكون كلاما حتى يسدد والتا في لاسدها وفتد ملحق الحار ان يفتد في
 عليه السلام كان في سجود المنجاة بعد فراغه من صلاة الكسوف قال ينقل النقات
 الامان وقد تقدم مسراف في آف بابا ان من كلام محمد بن حمزة لله وقد قيل ان
 اف اسم لوسخ الاظا فروف اسم لوسخ الزام ذكره الشيخ في تاريخ الفرائد
 في الخبر في مشاف في الاموار وسخ الامان يقال آف ووسخ الظراف وقد

في ملحق معط عن النجاشي

ان لا يكون كلاما
 حتى يسدد

اجماع الصغار ان الدائم بصاد الصلوة وهو قاطع والشيء بطل بصدقه ولا يجمعه
 قل او كره كذا قل والشرب وان فتح على امامه الذي ارجح عليه في المرأة لا يفسد
 صلاتها اسحقنا وروى في المبسوط وغير المقتدى اذا فتح على المصل بسند صحيح
 المصل وكذا المصل اذا فتح على غير المصل وفتح المراهق كالمراهق في تركه عند الله
 وفتح الصغار ذكره في مختصر البحر وجه الاستحسان عند شاذ عن عمر رضي الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقرأ فيها قلسم على من صلى الصلوة في
 اصلت معنا قال نعم قال فما منعك رواه ابو داود وروى في المبسوط وقرأ عليه السلام
 سنون المومنين فترك حرفا في فرغ قال لم يكن فيكم اني قال نعم رسول الله فقال
 هلا صحت فقال طيبنا انها صحت فقال عليه السلام لو سجدت لاني ما كنت بها وعن
 التي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استطعت الامام فاطعه ورواه ابو داود
 ومثله عن عمار رضي الله عنه ذكره ابو بكر بن ابي سبخت في سننه وعن الحسن
 وان سجدت من انما قالوا في الامام وعن هلال بن ابي حمزة قال كنت افتح على
 عبد الله بن علي من ابناء ابي طالب في الصلاة وعن عطاء بن رباح قال صلى
 بنا عمر بن الخطاب في صلاة فاضا مني ذكر ذلك ككلمة ان ابي سبخت في سننه وهو
 قول الجوزي وقال ابن قدامة قال ابو حنيفة ان فتح على الامام بطلت صلاته و
 نقله صحاحا ولان المقتدى مضطرا اضلح صلاته وكان من عمل صلاته اذ
 قرأ الامام قراه له وعن ابن ابي اسحاق قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقن
 بعضهم بعضا في الصلاة رواه الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح في سنن النور
 وروى في البحر عن عمار ومغير عن ابيهم انما قالوا الفتح على الامام لا يفسد
 ازمهم عن ابن مسعود في يلقن الامام انما هو لا يفسد بقلبه الله وعن سلم بن
 عطية ان خلا ففتح على امام شرع وهو في الصلاة في الصلوة قال له الضرب
 صلواتك وعن ابن عمر بن عبد الله بن ابي بكر ان يلقن القاري وعن حازم عن عمار
 قال من فتح على الامام فقد يكلمه وكره الفتح على الامام على طلبة درهيم
 الاقوال ابو بكر بن ابي سبخت في سننه وقد ذكرنا عن عمار رضي الله عنه في كتابه
 هذا القول عنه وروى في المبسوط لا ينبغي ان يحل الفتح على الامام ولا يفسد على الامام

فتح مصابيح مصابيح



ان يحوجه اليك بل يغفل اليه اخرى او سون اخرى اذا قرأ في صلاة ما كره
 انكف والامتناع من الامتناع الى غيرهما او نزع وان لم يفعل وخاف ان يحرك
 على السكينة فيفسد صلاته فيح عليه وروى في المحط بكن المقتدى ان فتح عليه
 من شاعته كوا ان سجد فكون قد دخلت الامام من غير حاجه وروى عليه
 تحدا اسفل اليه او سون غيرهما يفسد عدم الحاجه ووجود العلم
 واجواب ومثله في قاضي خان من غير خلاف وقل لا يفسد في صاحب
 المحط وذكرنا الامتثال واجماع الصغار انه يجوز مطلقا ان يفتح على من سجد
 وانه تلاوة حصه وروى قاضي خان ان فراقا قد تلاوة صلاته فيفتح عليه
 في لو افسد صلاته ورواه الامام ان اخذ منه ولا يفتح انها لا يفسد للحاجه وروى
 المحط الوتر على غير امامه يفسد الا اذا قصد بها التلاوة دون التعليم وفيه خلاف
 الشافعي وروى قاضي خان لو كان المسبوق في غير صلاة او في غير صلاة الفتح يفسد
 وكذا الواحد من غير المصل يفسد قوله ونحو الفتح هل امامه دون الفراهو
 الصحيح اذا الفتح من خلفه وقرانه ممنوع عنها وقال الشافعي رحمه الله قال
 بعض مساحي ينوي بالفتح على امامه وهو يقرأ المأموم خلف امامه منهي
 عنها والفتح على امامه غير منهي عنه وانما هذا اذا اراد الفتح على امامه منهي
 له ان ينوي التلاوة دون التعليم فلت يمنع ان يكون التلاوة التي فيها
 الفتح ممنوعه بل الممنوعه التلاوة المجردة عن الفتح قول ولو احاب
رجل لا اله الا الله في الصلاة فهدا كل من مفسد للصلاة عند اي حيفه وعمل المضطر
عن احمد على ما ذكره في المحط وقال القاضى ان قصد به التلاوة لا يفسد سطل وان
صدقه يفسد الامين سطل وان صدقها فمعه وحازم عن مالك ان قصد
الامام بدين التلاوة قال المارزقي يخرج قول لا يبطا من اكله في بطلان صلاته
من فتح على من ليس في صلاته وقال ابو يوسف لا يكون مفسدا وان اراد جوابه
وبه قال الشافعي ومعنى الجواب ان يقول مشرك مع الله الها اخر يقول المصلح الا اله
الا الله ردا عليه وروى في الخبر لو فحل المصل قدم ابو بكر فقال الحمد لله قطع ندما
وان اذا اعلانه الله في الصلاة لا يفسد صلاته عندهم وعلى هذا الخلاف

غيره محظوظ

اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به فقال سبحان الله تزيده احواب لا يوصف
 الله بما وصفته ولا يستره منته وانه قاضي خازن هذا ما صورته وانه من
 حملة كلام الله تعالى فلا يستره منته بخلاف سميت العاطل لان الكافي في الخطاب
 وكان جواب اللفظ وعرفا قلت هذا مقوض بما قالوا ان يحب لو قرأ القرآن
 على يده النادر قرأه القرآن كوزوان لم يشرع فراه القرآن في الحان لا ينادى
 فقد جبر منته ولما ذكر ان احدهما ان الجواب ينظم اعادة ما في السؤال
 فاذا قال له رجل قدم الخوك او ابوك فقال الحمد لله بغير كانه قال الحمد لله على
 قدميه وكذا لو صرح به فلا يسك احد في فتاها والمذكر الثاني ان
 العلم ينبغي على قصد المكمل فاذا قصد ما قال العجب بصير متفحلا لا مشيخا فان من
 قال سبحان الله على قصد العجب فهو عجب لا مشيخ ولو قال لا لله وهو في السفينة
 وانه في البحر خارج السفينة بانى اركب معناه وادخل خطابه ولو كان من رجل
 اسمه موسى فصاف قال وما ملك بمسك يا موسى وادرسوا له وخطابه فهو
 متكلم وكذا لو قال لرجل اسمه يحيى وعندى باب موضوع بابي خذ الكتاب يفتق
 واراد به كلامه دون الثلاث او كان في سفر فقبل له ثم مررت فقال بغير معطله
 وقصر مشيد واراد بذلك جوابه وصار كما اذا اجر بمصيبة فقال لا اله الا الله
 راحون ولان من الشعر ما هو بنا كله لقول القائل

تبارك ذات الابد الوحي له اله الا والمجد الحمد
 وكان الواشد سحر اوجلا الفاظه في القرآن كقول الشاعر
 ارايت الذي كذب بالدين في ذلك الذي يدع السما
 وكقول الآخر وعجزهم وسعرتهم عليهم وسف صدقهم مونا وازاد
 به اشاد الشعر لا سكا احدا منه منشد للشعر لا في القرآن وذكر في المقيدان في
 الاسترجاع وفي بابي خذ الكتاب يفتق بفسد الجمع وقال في المبسوط لم يذكر
 خلاف اي يوشف في مسله الاسترجاع ولا يخرج ان الكل على خلاف ومن شمل
 قال الاسترجاع اطفا المصيبة وما ستر عن الصلاة لاجله قال وفي الاسترجاع
 اعينوني فاي مصابه لو صرح به بفسد وكذا اذا اراد قل هذا التفسير

تجد بل مغناه من انك تشفع على الفاش والرجوع الى الله تعالى والرضى به والتسليم
 ولهذا قال في اخرها اوليك علمهم صلوات من هم مؤرخه ولو قال اعينوني على
 مصاي استحق الذم لا المذم والحمد لطهارا السك والصلوة سترعت لاجله وقوله
 وان اراد اعلامه انه في الصلاة لم يفسد بالجمع لما روى ابو حاتم عن سهل بن
 سعد السدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفسد من عوف
 ليصلح منهم في الصلاة وذكر ان شوقه ما في راسم الدرهم التصديق من
 ثابته في صلاة فليسبح احد في الصلاة ثم وعنه اي هريرة رضى الله عنه انه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفسد من لم يفسد في الصلاة ولا يفسد في الصلاة
 الصلاة رقاها بجمع ولم يذكر في الصلاة البخاري وابوداود والترمذي في الصلاة
 وفي الجيطان استاذ المصل اشان يسبح اعلاما انه في الصلاة لا يفسد وكذا
 في المبسوط والذخيرة وفي الواحات وكذا الوكيل رحمه الله انه في الصلاة المستحب
 ان يسبح في الصلاة في الجيطان والماء يصفق في الصلاة في الجيطان في الصلاة المستحب
 ولا يضرب عليها كيلا يكون سحبا بالوقت في المبسوط مرتين تجازيه بين يدي المصل
 فقال سبحان الله او ما يبدل لغيره في الصلاة قال للمعرفة في حديث الشيخ
 والاسماع قال قال في الكتاب واحد الى ان لا يفعل قال معناه ان لا يجمع بين التسبيح
 والاشارة وان اجد لها فابيه ونظم من قال المستحب ان لا يفعل سامن ذلك وقال
 ملك كلاما يسبح قال ابو بكر بن الغزي المائلي وليس يصحح معنى لاجل مخالفة
 احد شالجع عليه وقال الرازي في الذخيرة والعمل بخلافه والتصديق لا
 ناشب الصلاة وهذا مردود ولم يظهر الشرع الى مناسسته وقد ستر ذلك
 وقال ابو الفرج بن الحوزي قال ابو جعفر بطل الصلاة بالسبح والكبر وقراه
 المران وجازفته في النقل ولو سمع المودن في جاب واراد احواب اولم يكن له فيه
 بفسد لان الظاهر انه اراد احوابا وان لم يزد لا يفسد وكذا لو اذن وعينه
 ابي يوسف اذا قال في الصلاة بفسد ولو سمع اسم التي عليه السلام فبطل
 في الصلاة وان صلى عليه ولم يسمع اسمه لا يفسد ولو حرك ثابته نعم
 اذا كان في كعادته له بفسد ولا يفسد لانه من القرآن وفي الذخيرة ارك

كيفية التصديق للشيخ

اجاب المودن
 في الصلاة
 اذن في الصلاة
 صاع على الصلاة

عاقد هذا الفصل قال أبو الله سبحانه ان يكون على اختلاف في القراءة بالقراءة الصحيحة
 انه لا يجمع لان القراءة بالقراءة الصحيحة والقراءة بالاجماع لان القراءة بالقراءة الصحيحة
 لا يفسد الصلاة بالاجماع ولو دعا او سجد بالقراءة الصحيحة عن اي وصف انه يفسد
 ذكره العاصي في جوامع الفقه سمع المصنف قوله ما اتها الذين امنوا فرفع راسه
 وقال ليكن يا سيدي فاولا ان لا فعل ولو فعل قبل لا يفسد لانه بمنزلة الدعاء
 والتأويل قبل يفسد لانه ليس من الفرائض بل هو من كلام الله تعالى وسمي اسم
 الشيطان فقال لعنه الله يفسد عن اي وصف لا يفسد ولو قرأ الإمام الله الرحمن
 أو العذاب فقال المصنف صدق الله لا يفسد وقداش ولو وشي له الشيطان
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله كان في امر الاخر لا يفسد في امر الدنيا
 يفسد في الواقع ان لم يضر قول عند القيام والايحاطا سمي الله كما يحق
 من الوجود واللام لا يفسد في الدعاء في وقت مبني المقتضى قبل يفسد بل
 لا يفسد ولو لم يفسد عن قرب فقال سمي الله يفسد عند اي جيفة ومحمد ولو عود
 يفسد شي من الفرائض المحترمة ونحوها يفسد عندهم ولو قال عند ربه الملال
 وربي وربك الله يفسد كذا في كل ما لم يضر ولو قال في الصلاة في امام التبرق
 الله اكبر لا يفسد امام اذا قرأ اية الحمد مكر ان يسأل الحمد لما في من الطويل
 والبقيل في القوم وقدم امر السجدة بالحيفه وكذا في المصنف لانه حل
 بالاستماع ولا يباشر بالمفسد لانه عليه السلام امتح سون القرآن فامر بانه
 لا يوقف عندها وسأل وما مر بانه عذارا لم يوقف بها واسعا ذوقه في الحرم
 كرهه ملك في الفرض والصلوة في الطر ان الفرض متفق عليه وفي المفسد خلاف
 ولو سمع المصنف غير المصنف من الإمام ولا الصالحين فقال امين يفسد صلاة عند
 المتأخرين وعن اي حنفه لا يفسد وفي الخبر لو لم يقرأ قبل السجدة الصلاة
 يفسد قوله ومن صلى ركنه من الطهر ثم أصبح العصر او طوعا أو
 قاضيا خان سكر فقد نفى الطهر والكثرة هي المرادة لا فتلج الذور وانما
 اسطر الطهر لان السجدة والعين معتبرة في التوعين فهو مشروع في المنوى
 ومن ضروره خروجه من الاقل لمن استمرى ساء ما لفردهم حمد العتد

بالرف وتحسن ما به درهم أو بمائة دينار فتح العقد الثاني لصدون من اهله
 في حمله فافسخ العقد الاول صرون كذا هاهنا وكذا لو كان يصلي مفسدا
 فكم ينوي السجود مع الإمام والامتنان به يصبر شائنا كما كره وهذا
 في حق من لا يترتب عليه فلتا صاحب الترتيب فلا يصح انقاله في العصر قبل
 اذا الطهر وصبر شائنا في التطوع اذا رخص الطهر وقال الشافعي في حديث احمد
 قوله ان المفسد يصل صلاة فان دخلت صلاة الإمام صح دخوله فيها وخبره
 ما صلى قبله بحرمته قبل امامه وعندنا يخرج من صلاته كذا رناه ولو اوضح الطهر
 بعد ما صلى منها ركنه فهي في غير ذلك الركعة لان اليته في النوع الواحد
 لا يفسد فلو لم يخرج منها ولا فرق في هذا من الركعة فادونها وما فوقها
 وطرهها لو استمرى عبد بالرف ثم باع عبد لك لمن في البيع الاول سقى على حمله
 ولا يفسخ وفادته في احد السمع بالبيع الثاني لو كان سلم السفحة في البيع الاول
 وعند الشافعي يخرج منها نية القطع والسبوق لو كرهنا وما الاستيفاء خرج
 منها وان كان مفسدا لانه ما نزل في الحي الترخيم فافاد انما في حق البحر
 وقد تقدم في المحاذاه قول هـ واذا قرأ الإمام من المصنف فسد
 صلاته عند اي جيفة وكذا عن قال ابن حزم في الجمل وهو من هذا
 المسبب والحسن البصري والشافعي والسلي ولت وهو قول ابن حزم والظاهر
 وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واحمد وجماعة صلاته تامة ومكره وذكر
 الشريفي عن السلي انها تكرم وكذا القول في راقه احكاما لا تطل صلاته
 عند ذكره النووي ومسلم في الوسيط لا يفسد ومحمد في قوله
 ما روى عن كوان مولى عائشة رضي الله عنها انه كان يوتها في شهر رمضان
 وكان يقرأ من المصنف ذكره في المبسوط والمجسط والذخيرة وغيرها وان
 القراء معناه ايضا فتلى عباده اخرى وهي النظر في المصنف ولهذا كانت
 الراه من المصنف افضل من القراءة غائبا الا انه يكره عندها لانه يسبغ بصنع
 افضل الكتاب ولا يفسد في التوعين فهو مشروع في المنوى
 الاصحاح بلحدهما ان حمل المصنف ووضع عند الروح والتجود وزوجه

مسنون خبرنا ويا
 الاستيفاء

القراء من المصنف
 افضل منها غائبا

عند الصيام ونقله وراقه والنظر فيها وفهمه على كبره ولهذا من رآه يفعل ذلك
 يقطع أنه ليس في الصلاة وسكرك فصارت كالرمي عن القوس قال في المبسوط
 والحيطة كما اشار إليه في الكتاب على هذا لو كان مؤمنا لم يكن عليه على رجل
 ولا يفسد راقه او كان مكروما في الجوارح لا يفسد لان ذلك عمل قليل
 وقال في الذخيرة فعلم هذا من قولنا بما اذا كان المصنف في مديته او من يديه
 او قرأ من مكتوب على الجراب والمأخذ الثاني ان هذا المصنف من المصنفين فاشبه
 المتن من خارج الصلاة فعلم هذا من صلاة الانبياء ان من لم يخدم في الكتب
 والمصنف سمي مصنف قال الشرحي وهو الصحيح واثره ان يكون محمول على انه كان
 يقرأ من المصنف قبل شروعه في الصلاة أي ينظر فيه وسلف منه ثم يقوم
 فيصلي وقال في الامداد ما كان في ذلك من محمول على انه كان يقرأ من جميع القرآن
 عن طهر قلبه والمقصود بان قراءة جميع القرآن في عام رمضان تكسب بفض
 وعن ابن عباس قال نكحنا امير المؤمنين في يوم النكاح في المصاحف وان
 بومنا الاحتفال به ابو بكر بن ابي داود باسناده والذليل على ذلك ان
 قرأه من المصنف مكرهه ولا طعن بحاشيه رضي الله عنها انها كانت ترضى
 بالمكره وصلى خلف من صلى صلاة مكرهه ثم قبل انما يفسد عنده اذا قرأ
 ما يحوز به الصلاة وهو آية بآية وقبل اذا قرأ مقادير الفاتحة ذكر ذلك في
 الذخيرة والمستنصف وغيرهما ومن خذله بوقف فيه بعد ذلك ولو نظر الى
 مكتوب ليس يقرأ من مستنصفهم ومعه لا يفسد بل يجمع وان كان مستنفا
 فذلك عند اي يوقف واما عند محمد فوقف في الصلاة كما لو خلفه لا يقرأ احاب لان
 موقف عليه وفيه ما فيه بحث عنه قال في الذخيرة وفيه اخذ ابو الليث والامح
 انه لا يفسد عنده انما وهو مروي عنه بضاده في الحيطة والذخيرة ان
 الفساد باللام ولم يوجد واحسب منهم من كان يفسد عنده وقد وجد ان الفهم
 هو الغرض والمقصود بالامتناع بالتميز قال في الذخيرة وايجواشي يبغي
 للعقبة ان لا يضع حرا يعلقه بين يديه في الصلاة لانه زينة وتنعصر عليه
 من دخل في شبهه الاحلاف وفي الذخيرة كل من جهر الفعول يؤول في تعليل

اداءه من مصنف متدار
 ما تفسد به صلاة

قول الامام احمد على ان الرجل اذا كان يفسد الصلاة من المصنف ولا يحفظ من
 القرآن ما يحوز به الصلاة يصلي بغيره فلو كان في المصنف من جانب المصنف
 له ذلك قال ابن النظار هذا من الاسلام ذلك قال ابو به قال بعض المسبح وقال
 الشرحي من لا يحسن قراءة شيء من القرآن عن طهره يكون له ما يصلي بغيره فراه قلت
 وقال المصنف في ما رواه لو ترك القراءة من المصنف لم يفسد ولا يحوز صلاة على
 الامح وقال النووي في شرح المصنف ان كان لا يحفظ الفاتحة يحكي عليه القراءة
 من المصنف ثم لم يفسد في الكتاب سيما اذا كان حافظا للقرآن سيما اذا لم
 تكن حافظا له قال السمع الراهد ابو نصر الصفار ان كان حافظا فقط فقرأ من
 المصنف او الجواب بغيره فلا يفسد لان قرأه هذه مضافه الى حفظه لا الى يلقنه
 من المصنف قلت بحسب محمد بن الحسن بن عماره كتابه فلان يقرأ من المصنف
 القراءة مسكنا مع المسلمين ان الغرض والمقصود ان لا يطلع على شيء وبالفهم ما
 في كتابه فان الغرض من ذلك ان يقرأ من الغرض بغيره ولا يثبت فيها اذ لم
 يوجد المحلوف عليه وهو القراءة لا يترك ان من خلفه لا يسمع توبه يفسد لا يترك
 ان غرضه ان لا يخرج التوب من ملكه بالبيع الا ما كره من عسر ومع ذلك لو باعته
 بتسعة لا يفسد وان فاتت عنده عدم وجود لفظ المحلوف وكذا لو قال ان اسرت
 لها ساء علفي سرتي يفسد لا يفسد من امتنع من يد السبي الحقير وهو الهلوس
 كان امتنع من يد السبي الفيسر هذا هو الغرض والمصنف مع ذلك لا يفسد لما
 ذكرنا ويمكن ان يجازي عنه العقوبة على الجواز وهو الفهم لان قراءة كتابه
 سبب له ما فيه كما لو قال لامرأته ان ادخلت دار فلان ودخل فلان دارك
 فانها لم تقدر على ذلك ولم يدخل فلان دارها يقع لانه جعل ذلك دخول كل
 واحد منها دارا لغيره كما في الاجتماع لانه سبب الاجتماع لانه اجتماع
 وحكي ان هرير بن الرشد خلفا ان يقرأ الرشد كما قال ابو يوسف ابطر فيه
 ولا يفسد وقال محمد بن حنفية ان قيل قد ثبت عن اي قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يصلي وهو جامل امامه بنت ربي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اي العاص من ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها واذا قام حملها من فوق

كان لا يحفظ من القرآن
 يصلي به فلا يفسد من المصنف

قوله المصنف في

عليه وهذا فوق حمل المصحف وتقليد أوقافه وقد نرى على جواز هذا في المستوط
وقال كان فعله له ذلك سنة فقلت قد ذكر ذلك أبو عمر عن مالك بن النعمان
وحكى عن أشبه عن مالك أن هذا كان في النافله وسيله لأخو في الفرض
وذكر عن أبي إسحق أنه كان في الفرض وقال أبو عمري لا أعلم خلافا من هذا
مكره فكون أمانة النافله وأمانة منوها قال وزكي أسهب وان مانع أن
مثل ذلك يجوز في حال الضرورة لحمل على الضرورة ولم يفرق بين الفرض والفضل
قال وعند أهل العلم أن إمامه كانت عليها ساطعة وأنه عليه السلام لم يرها
ما حكى من الصبيان من البول وكان يروى جملتها لطفاً حتى إذا سمع بكاء صبي خفف
تفصلاً به فلا ينفق عما أمته خلفه وقال أحمد بن حنبل لا يركبها ولا يركبها ولد لها
مثل هذا لون منبته لأنها سفلت بقسها بما ليس من عمل صلاحها وفيه ترك
سنة الاعتماد وفعله عليه السلام كان في وقت كان العمل مبطلًا الصلاة
أول من الاعتماد سنة منها قول **هـ** وإن من تركها من تركها المصل
لم يقطع صلاته ويؤاخذ غايته الفقهاء وروى عن أبي إسحق بن عمار وأبي الجوزي وأبي الحسن
وعكرمة يقطع الصلاة الكلب إذا كان في البيت يقطع الصلاة الكلب
الأسود والمراه إذا كان في البيت يقطع الصلاة الكلب وإذا كان في البيت يقطع الصلاة الكلب
أما من ذكر ذلك أبو بكر بن أبي شيبة في سننه وحضه أبو داود وقال أحمد في
المستهور عنه يقطع الصلاة من روى الكلب الأسود والهم ولا يرويه يقطعها
أما من روى المراه أصلاً والهم الذي لا يخالطونه لونه أخضر كان من عبيد
خالفان لونه لا يخرج بذلك عن لونه كمن يقطع الصلاة وخزينة الأصطليد
به وحمل قبله على مذهبه ولا فرق بين الفرض والتفلية في الصحة وإن كان
قائماً من يديه ولا يقطع في أخذك لروا من عنه ذكر ذلك كله في
المعنى وقال باضي خان هو قول الأصحاب الظاهر لظاهره ما رواه عبد الله بن
الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم إذا قام الجدم صلى
فإنه ستره إذا كان من يديه مثل آخر الرجل فإذا لم يكن من يديه مثل آخر
الرجل فإنه يقطع صلاته أما المراه والكلب الأسود قلت ما أبان زعماء

الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال ابن أبي شيبة روى رسول الله
ما سألني فقال الكلب الأسود سلطان رواه الجماعة إلا البخاري وعن أبي هريرة
رضي الله عنه أنه عليه السلام قال يقطع الصلاة المراه والكلب إذا كان في البيت
وإن من أجده ومسلم ورواه في مسنده كمال مسلم وحرم الرجل وغنه عليه السلام
إذا وصل أحدكم إلى غير ستره فإنه يقطع صلاته الكلب إذا كان في البيت والحوى
والهوى رواه أبو داود ورواه في مسنده عبد بن حميد البصري وأبو بصير
ولت ما رواه في إمام أن عائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمرو المراه ذكره عندها ما يقطع الصلاة الكلب إذا كان في البيت وقالت قد سمعونا
ما كان والكلاب والله لقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل وأنا على
السرة يديه ومن القبلة مصطوحه فيندو إلى الحاجة فأكرمه أن يخلصه وأذكر
رسول الله فأنزل من عند رجليه هذه رواية مسلم وأصل الحديث عند الأسود
متفق عليه وعن أبي الأسود عن عائشة قالت عدلتمونا بالكلب وأجبر لقد أدنى
مصطوحه على السرة يديه صلى رسول الله فأنزل من في رجل السرة يديه أنزل
من لحان مصفوق عليه وحدث عابدين رضي الله عنهما قالان عليه السلام صلى
وأنا مخترعة من يديه كل غرض أكره أن يقف عليهما في المستوط ياعنه ماذا
يقول أهل العراق قال يقولون يقطع الصلاة المراه والكلب إذا كان في البيت
العراق والشافعية والسفاق مريمونا بالكلب وأجبر الحديث وعن أبي سعيد
أحمد بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وإذا روى ما استطعتم
فإنه سلطان رواه أبو داود وأبو بكر بن أبي شيبة وعن عمر بن عثمان وعلى لا يقطع
الصلاة شيء وإذا روى ما استطعتم وعن ابن عمر بن الخطاب أن عبد الله بن عمر بن
أبي ربيعة يقول يقطع الصلاة الكلب إذا كان في البيت لا يقطع الصلاة المسلم من
خديفة قال لا يقطع الصلاة شيء وإذا روى ما استطعتم وعن عمر بن عثمان لا يقطع الصلاة
إلا الكفر ومثله من القسم وعن السجى لا يقطع الصلاة ولكن إذا روى ما استطعتم
جكي ذلك كله أبو بكر بن أبي شيبة في سننه وروى في فطو أبو جعفر الطحاوي ما سألوه
عن علمه قال ذكر عبد الله بن عمر بن الخطاب ما يقطع الصلاة فقال الكلب إذا كان في البيت

ابن عباس رضي الله عنهما تصعد الكلم الطيب ما نطق به من فم مؤمن ولو كان في
 صلبه من النار لكان من الجنة وروى عنه علي بن الحسن عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه ان السجدة التي على المصلي سلطانا كاذرا ان القلب لا يتوحد
 وكان المصلي ينزل في رايه رايته التي عليه السجدة تصلح ما يليها من سجدات
 يزول من سجدته وليس من سجدته ورواه ابو داود والترمذي والبخاري
 الطحاوي في شرح الامار ولم يقطع من رايه ادم صلاه مع كون المار سلطانا كما
 تقدم هكذا القلب لا يتوحد وعن من السجدة لان القلب غير المتوحد يجمع على
 محرم الكلمة والحجاز مختلف فيمنه من العلماء اذا لم يقطع الجمع عليه فالحل فيه
 اول عدم القطع وقوله فانما هو سلطان اي معه سلطان دليل حديث اخر
 فان معه القدر في رايه مسلم واحمد وقبل من سجدتين لا يشر قبل فعله فعل السلطان
 والسلطان عمله على ذلك والسلطان في اللغة كل من يمد يده من امر
 او التدبير قاله سويه وهو فعال من سطن اذا سطن وقال في شيطان وشيطان
 قال ابو النعمان في ذلك كل من يمد يده من امر في شيطان وشيطان
 سلطانا هلك والممد يده من امره فعلى القول الثاني لا يصر في المار من يد
 المصلي ام وروى قال مالك في رواية في الثبابة والوشيط مكر المروزي وصرح الجلي
 بحرمه ورواه صاحب التهذيب والتميم من الساجدة واجتازوا على
 كرامته ذكره في الحجة والخبر والمعاشي وقال في المعنى لا يحل المروزي من
 غير من اوسه ومن السجدة والاصل فيه ما رواه اوجههم عبد الله بن ابراهيم
 بن الصديق الاضاري قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو علم المار من يدك اهل
 ما رواه عنه لان ان يقض ارجع من حبله من ان يمتد من يدك قال ابو النعمان
 مولى عمر بن الخطاب لا ادرى قال ابن ابي عمير او سجد او سجد ورواه احمد ومسلم
 عن اي ان يمتد في الذخيرة ولين وقد جلف في رواه مسلم انه عليه السلام
 قال لان يقض احدكم مائة عام حبله من ان يمتد من يدك اجهه وهو يصل
 ورواه مسند الدارقطني ارجع خريفا وفي الذخيرة ذهب وصحاح الامصار الى
 ان الصلاة لا يقطعها من رايه وقد شرحناه وبنما فيه من الخلاف وذكرنا

ما رواه
 الشيطان لغة

المروزي بين
 يدن الصا

الاول من كتابين الثاني ان المار هو من يمتد من يدك اهل المار وهو من يمتد
 فيهما وقال ابو عمر قال بعض اهل العلم ان من صلى الى غير من يمتد لم يحرم على احد المروزي
 من يمتد ولا يجوز له ان يمتد مع المار من يمتد واحلفوا في يمينه الداء من الامار
 من يمتد بالامار ومن يمتد من يمتد بالسجدة ومن يمتد بالسجدة فان لم
 يمتد في سجدته من يمتد في الميسوط بالامار او بالاحد بطرف ثوبه على وجهه
 ليس في يمينه ولا يمتد في الاصل اذا يمتد واثار ما بعده لا يقطع صلاته
 واحلفوا في يمينه واحلفوا في قوله احب الى الله فعل قل الله يجمع بينهما وان
 يكفيه احدهما وقال بعضهم لانه اثني التمس والتمس وروى بالامار في سنة
 حديثه ثم سلمه روح التي هي عليه ولم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى في وجهه من يمتد عبد الله او عمر من اي يمتد فقال عليه السلام في هذا
 وجهه من يمتد يمتد ثم قال يد هكذا لمصنفا صلى الله عليه وسلم قال هـ
 اعلموا ان من يمتد في سجدته السجدة ولم يمتد في يمينه دليل على عدم
 محرم المروزي لو كان محرم لصرح به وقال امام احمد بن حنبل في يمينه دفع المار الى منع
 محقق بل يمتد في يمينه من يمتد في يمينه وفي الثاني للرواية بدعيه ولا يمتد
 عما ذكرنا ان اي يمتد وهو قول بعض الناس كحديثنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمتد من يمينه فان اي يمتد فانه يمتد في يمينه
 وقد ذكرناه وحدثنا اي سجدت في يمينه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا صلى احدكم الى شئ يستتر من ان يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه
 فان اي يمتد فانه يمتد سلطانا رواه احمد بن حنبل في يمينه فانه يمتد في يمينه
 من يمتد وعن اي سجدت ان كان يصلي في يمينه فانه يمتد في يمينه
 فان يمتد فلم يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه
 شاكاه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه
 له لم يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه
 ان يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه فانه يمتد في يمينه
 يقول هذا محمول على ان يمتد احسن كان العمل بما رواه عبد الله بن ابي نعيم

يمتد المار

وهو قوله ان في الصلاة لسفلا وكذلك في الذخيرة قال في الذخيرة ان اذا اشار او سجد
او جمع بينهما ولم يسمع ولا يزد على ذلك ولا يستعمل بالعبادة وقتل مغني الخافله
ان يعاط عليه بعد فراغه وقيل بدعوا عليه كقوله تعالى قلهم الله روي ابو داود
عن زيد بن عجي قال انك قد جعلت اسبوك فقال مرن من يدك رسول الله
وهو يصل وانا على عمار فقال اللهم اقطع امره فامست عليها بآخرة وقيل بدعوا
دعاسدك اسد من الذنار ولا يسهى اليها فسند صلاته وهذا هو المسموح
عن مكره واخذ وقال اسهت في الجموع ان يرب منه دناءه ولا نزع فان مشى
له وناعه لم ينطل صلاته وان كان لا يردده لا يردده وان كان وكذا رواه ابن
القيم من اصحاب مالك في السافعي والحق قال ابن مسعود وشالم يردده من حيث
جاء وان مرن يدي ما لا يورثه الاشارة كالحرفا لك كقوله بر حله
او الصفة الى السيرة وعن اي هرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اهرع
لا نطق الصلاة لانها من شئ السد فاه ان فاجه فدل على عدم اعتبار
من وزها الثالث ان المروءة مدره والمار اتم وقد ذكرناه هذا اذا كان له مند
عن المروءة والامام المصل وحده فاكال ارجع بالامان تام المار وحده باثم
المصل وحده الرابع في مقدار ما سعى ان يكون من المار والمصل حتى لا يكون
المروءة في الذخيرة هذا الفصل الاذلة في الاصل وفي المسوط هذا
غير مضمون على نسخة الكتاب واحلف اصحابنا وعمرهم في وقت الذخيرة
خسرون رافقا وقتل مقدار موضع صلاته وهو موضع قدمه الى موضع يكون
وقال الفقيه ابو جعفر اذا مر في موضع يقع صلاته عليه وهو موضع سجدة فهو
مكروه وما زاد لا كره وقال في الجيط لا كره ما وزاه وهو الاجتناب لان ذلك
موضع صلاته لا ما وزاه وفي المسوط وهو اصح ما قبل وفي المرساني
وهو المختار في مسقط في وقت المسوط ويحرم قبل ان يركع موضع
لا يقع عليه بصلح يسوع لا كره وقال الفقيه ابو القاسم الصفار اذا كان
من المار ومن المصل مقدار ما بين الصفة اول وجايط القبلة لا يضر هذا اذا
كان في الصلح او لم يكن له شتر فان مر من المصل اقل من قد يصفين فان

مقدار ما كورس
المار والمصل

بشر من السيرة يكره
٩

فان كان بينهما قد يصفين فصاعدا لا كره وفي المسجل ان كان من المصل
والمار اسطوانه او حيايط او اسان قام او قاعدا لا يكره لاجل ان كان بل وان
لم يكن بينهما حيايط وكان المصلي صعبا لم يكره في اي موضع مرقامة والى
هذا اشار محمد بن الامثل فانه قال في الامام ان افترخ من صلاته فان كان لا يطوع
بعدها فهو مجازا نسا انخر عن عمنه او سماله وان ساقا قام فذهب وان
جاء استقبال وجهه اذا لم يكن هناك من يصل ولم يفصل بينهما اذا كان المصل في
الاول والاخير قال صاحب الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه مقابل توجهه
للمصل وان كان بينهما صفوف وجعل تحت جلوس الامام في سجدة وهو
مستقبل للمصل بمزلة جلوسه من تدبر وكذا مروءة المار في الجيط لو تر
عن بعد في المسجد الاصح انه لا كره وفي التمهيد للشافعية لو ستر يادك
او يحوان لم يوجب له لانه سبه عبادته وفي مسلم ما يرد عليه وان ان عمنه
كان تعرض راحلته فصل اليها وقال ابو بكر بن العزكي وقد غلط بعضهم اذا لم يكن
له ستره يقال لا يمتد احد من تدبر مقدار رمية السهم وقيل رمية حجر فوسل
رميه الرمح وقيل مقدار المطا عنه وقيل مقدار المصاحبه بالستر احذره
من قوله فلفظ فله فجلوس على انواع القتال وقال في الذخيرة والمسجد العبر
مثل الجامع كالصغير عند بعض المشايخ وعند اخبر كاصح او قد عرفت حكمه
المشايخ من قال ترك قد يكره ان رجع وفيما رواه ذلك الامر وانع ذكره في الذخيرة
والمعنى ان كان المصل على دكان او سطح وهما اقل من رمية الرجل كره
فالصاحب الذخيرة هكذا ذكر في شرح الاصل وذكر بعضهم في شرح الجامع
الصغير ان كان اعسا المار مجاري اجضا المصل كره ولا فلا وسيله في
الجيط وفي المرساني ان كان يصل على دكان فتراسان من تدبر على الارض
ان كان اللذان اقصر من قامته الرجل فقد مرن من تدبر وفي الذخيرة قال
محمد رحمه الله سبحانه لم يضر في الصلح ان يكون بين تدبري مثل عصا وكوها
فان لم يجد سيرا به او سجنه والكل لم ها هناك مواضع الاول في
اصل السيرة وانه يجب قال ابن هبم النخعي كانوا يستنجون اذا صلوا

انحراف الامام بعد الفراج

تستوي المصلي بمحوان

مضاف كون من ايدهم ما يستزهم وقال عطاء ولا باس بترك السنن وصل العاشم وثام
 في الصبح الا غير سنن ذكر هذا كله ابو بكر بن اي سنة في سننه وعن عون بن ابي
 حفص عن ابيه انه عليه السلام كرت له العرس فقدم وصل الطهر روي عن حمزة بن
 الحارث واللب ولا منع متفق عليه وعن ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا خرج يوم العيد يامر بالحكمة موضع من يد في فصل البها وان شرواه وكان
 يفعل ذلك في السفر متفق عليه وعن سعد قال كان من صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن احذر من رماه بالاني السنه منها الغزدون لافا وقد ذكره في اصل
 السرم ولاها اذا كانت غرون نكت للنظر فصدفها غلاف لافا الثالث
 يكون طولها مقدارا ذراع لان العبرم ذراع هكذا في الذخيرة وهو سهو وانما قد
 محمد بعد ذراع احد من اخره الرجل وهو ذراع لاس العبرم قال عطاء اخر الرجل
 ذراع وهو قول احمد والسافي وثم شروح السه للشافعية ويداى يلى ذراع
 قال ابو حنيفة العبرم طول من العصا واقصر من الرمح ومنه ربح كرخ الرمح ولم يذكر
 في الاصل قد غلطها في اصلها لاصبع هكذا ذكره السرخسي وهو موافق لما روينا
 عن ابن مشعود رضي الله عنه انه قال يخرج من السرم التهم وهذا ذكره محمد بن
 السرايكة وزاد عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره ابو بكر بن اي سنة في سننه وعن اي هجر
 بسرايكة اصله مثل موخر الرجل لجله السوط وجله السوط بكنه الجهم
 ويشد يد لاهم غلظه وعن اي اعاليه شير المصل ما ورا حرف الفلم ذكرها ابو بكر
 ايضا وقال في الذخيرة طول التهم قد ذراع وعرضه قد اصبع واحدها مشاخنا
 فما اذا كانت السنن اقل من ذراع وقال شيخ الاسلام او وضع ما اوجبه من
 يده وارفع قد ذراع كان سنن بل خلاف وان كان دونه فبيده خلاف وفي غير
 الرواية النهر الكبير ليس سنن كالمطوق كذا يحض الكثر ذكر ذلك في مختصر
 البحر المحيط وكانت المالكية كوز الملسوة العاليه والوكاذه بخلاف السوط
 وحورثا العبد السرم يكون الطاهر بخلاف الجبل والبغال والحمير وحورثا
 الرجل ومنع توجيه وتزدن حبه ومنع بالمرارة واحلفوات الحارم ولا سنن
 نام ولا يجوز وما يوزن دونه ولا فرائضهم الرابع سنن الامام بحركته

النهر الكبير
 ليس سننه

وهو قول من وعزوه وان المنسب وخارجه نزل وسلمان بن ثابث والشمس واي بكر
 بن عبد الرحمن والنخعي والاوزاعي في ملك والسافي واحمد وغيرهم وقد عليه انه عليه
 السلام لم يامر اصحابه بسنن اخرى لغير انما من صلى ان يهر من السرم وثم
 المستوطوط هفتها قال هفتة بكسر الهاء في الماضي ونحوها في المضارع اي عشيبة
 قال في الصحاح وفي الحديث اذا صلى احدكم الى الشيء فله هفتة ولا بعد منه وقد قال
 ملك والسافي واحمد وغيرهم قال ان المند كان ملكا صلى متباعد عن السنن
 فترده رجل لا عرفه فقال له انها الرجل ادن من سننك لجعل ملك يعدم ويقول
 وعلمك تمام بكر علم وكان فضل الله عليك عظيما وقال عليه السلام اذا صلى احدكم
 الى سنن فليدركها لا يقطع السطان عليه صلاية رواه ابو داود والشافعية
 السنن على حاجبه الامن والاسنن والامن افضل لحدث المحدث قال عطاء بن
 الله صلى الله عليه وسلم فصل الى عمود ولا يعود ولا يجزى الاحلة على حاجبه الامن
 او لا يسر ولا يصمد اليه صمد احى لا يحله قصده ومن عسبه والصد القصد في
 اللغز واحدث خجدة ابو داود سنة السابغ ان تحذا الغزل صلاية الارض
 او للحجارة لا تضعها عند فضل الامن بل لا تلتدق الناظر فلا يبعد وعند الحضر
 صعبا لان الشرع كما ورد بالبروز وما لو وضع بين يديها طولا الشا من لا يترك
 السنن اذا امن على نفسه ولم يوجه الطريق في الذخيرة وقد جعله محمد بن طروق
 ملكه غير من وعن اتعا من غنى الله عنهما ان التي عليه السلام في فضائلي من
 تديه سي قواه ابو داود واحمد في حديثهما في ابيها قال اقبلت ابا علي حمارا من
 والتي عليه السلام صلى بان من منى المعبر جدا متفق عليه وفي لفظ البخاري عنه
 صلى في فضائلي من يديه شي رواه اي دود عنه ان شع اذا لم يجد ما عزن
 او وضعه فل يحط بين يديه خطا فالمنع هو الخطا هو عليه السلام ومن اصحابنا
 ومن غيرهم وثم المستوطوط الى الوصية عن محمد انه لا يحط والخطو زلة سوا قال
 السرخسي لا يخطا بالخطا والمعنى وهو الصبيح وثم الخط السرخسي وثم
 الواقعان هو الخنازوك كذا لا غير لافا هو الخنازوك من اعبر لافا لمسه طولا
 وقال في الذخيرة للعراف المالك الخط باطل وهو قول الجمهور وحون اشبهت العبد

م

وهو قول سجد بن حبيب والاولى ناعى والتا فاعلى بالعراق ثم قال عسلا خطا قال امام الحرمين
استقر الخط لا كفى والدنيا والخطا خطا خلفوا ثم انفتحت قبل خط طولا الى جهة
القبلة قالوا في المستوط سجد ظل الشتر وقيل خط كالحرا في رة في المستوط والآخر
وقال في لال وقال في حشر شروح التسه قبل يكون مستويا ويكون من المشرق الى
المغرب وقيل يكون خطا مستقيما الى جهة القبلة روى عنه عليه السلام انه قال اذا
صل احدكم فليحول امام وجهه شيئا فان لم يجد فليصعصع فان لم يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يصرفه ما لم يات به روافا ابودود وقال عبد الله بن صغفه جماعة ولا يثبت هذا
الحديث وقال ابن حزم في المحلى لم يصح في الخط شي ولا يجوز القول به وقال في الذخيرة هو
مطعون فيه والظاهر انه اصافا انه لا يسمى شتر ولا يراه المازني حشر بن سبيد العاشر
اذا كانت الشتر مغموسة في مخرج من باب او سطل صلاية في احدى الروايتين عن احمد
ذكره في المعنى ومثله الصلاية في التوريل المصنوع عنده حيث له في المخذة المرو
رجل اراد المرو ان كان معه شتر يضعه بين يديه فتم ثم يأخذه ولو لم يمان يقوم
احدهما امامه والآخر خلفه هكذا وان كان كذلك الوستر يديه فم لا يمان
قامت في اخر الحديث وسنة ومن الصفوف مواضع خاله لا يمان المازني انه اسقط
حرمة نفسه ذكره في المتأين بل في محضر اليه الخط فادع اعلم ان الشتر
هو وضع الشتر من محاشن الصلاية وفائدتها من ان يكون الشتر في البصر من الشتر الى حتى
يكون الصلح محاشن الصلاية رة ومغصون غيرة وهذا شتر الصلاية الاحمد واحد
مع الصمت وتترك الاصل العاديه ومنه العاديه في الشتر في الطريق النقا وان فاسد الجسد
وصيلة الافتداوة في مشارق الانوار للقاضي عياض حرة الرجل ممدودة عودته
موخره وهي ضد قائمته وموخر الرجل يكون الهمزة والشراخا وكر ابو عبد الله
الرجل وموخرته سكر الخا كما تقدم وزواه بعضهم بضم الميم وفتح الهمزة واخا وشدا
واكن في ان صيغة وقال يانت موخر الرجل ومقدمته وكوز قادمته واخرته وقال
ابن مكي لا يقال مقدم وموخر بالكثر لانه في العز خاصة وعبرها بالفتح في المغرب
ذكرها بالفتح ايضا واخرته لانه في الرجل وهي حصة عريضة كادى راس الارب
وشدا الخا خطا وفي الصالح هي التي تستند النقا الراكية يقال ضرب مقدم راسه
وموخره بالفتح والشدا فضال وسعى للمصل ان يمشي في صلاية وحول

اعلم وضع الشتر

راجيا لصله وكذلك في ثياب رجاو اله وكما حفظ على دل ما ندب الله من الشتر والمسح
في الفرض والصلوات الشتر واخضرت اجمعه ولا يفراد ولا يفرم المرافيه واكتنح
ويحترق عن كل ما يخل بذلك في الثياب والجاوي وسحب له ان يلبس من احسن
ثيابه وصاحكها عن الصلاية وسعم وكذا عند قراه القرآن ويسقبل بها
القبلة وفي الجفوة وعبرها اللبس في الصلاية انواع بلشه مستحب وكما نزلت
فالمسح بلباسه او اب يفيض وازاروزدا او عمامه هكذا يحكمه ابو جعفر الهندي
عن اصحابنا وعن محمد بن يحيى بن ابي اذاروزدا او اكار من غير كراهة ان يصل في
ثوب واحد متوشجا به او يفيض ضيق لوجود ستر العورة واصل الرية والحر
ان يصل في ثراويل او ازار لا غير وفي حق المراه المشي بلباسه في الروايات
لها وهي ازار ودرع وخمار وكمن ان يصل في ثياب يلبس عن الصلاية اي يشغله عنها
ما روت عايشة رضي الله عنها قالت كان عليه السلام يصل وعليه خمسة ذات
اعلم فلما فرغ قال الهني اعلم هن اذهبوا الى اي جهة من حذيفه واتوا في ثيابه
رواه السجاني داود وواو جهم اسمه عامر بن حذيفه بن غانم القرشي العدوي
المدني وقيل اسماء بن حذيفه والانفاية بفتح الهمزة وكسرها وسوز خدفا
بموجده مفتوحة ومكسورة كسا غلب لا علم له فان كان له علم فهو حبيصة
والذي قيل على رايته الصلاية في الثراويل وخدفا وعنده فتنص حديث عبد الله
بن يزيد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس ثوبا لم يلبس
في الخاف لا يتوسج به والاخرى ان يصل في ثراويل يلبس عليه زدا اخرجهما ابو
داود وسئل الامام ابو الحسين عن يصل وهو مكشوف الرأس فقال ان كان
للمتجاوز محال الصلاية كره وان كان للندل والنضرع الى الله تعالى سجد
والدليل على استحباب لبس التوبين في الصلاية قول عليه السلام
فلبس توبيه فان الله احق ان يزين له ذكره في الامام وقال عليه السلام
اذا كان احدكم ثوبا فليلبسها اذا صلى فان الله عز وجل احق ان يحكم له
رواه الدارقطني ومن ادائها اخراج الكعبين من العيين عند الكفر ولطم
القم عند السواب فان لم يقدر عطاه يده اوله ودفع السعال عن نفسه

ما يلبس في الصلاية

در الاداب

ذكر ذلك المراسي في الفتاوى وفي مختصر البحر الوصل مشدود الوسط لا كرم قال
 شمس الامم اكلوا في الوصل بقاسد وسطه فعينه سمن لعاذة ربه قوله
 ويكره للمصلي ان يحث يديه او يحسد لقوله عليه السلام ان الله كره لكم كلاً ما احدث
 في الصلاة والزينة في الصيام والصلوة كره في المقابر ذكر هذا الحديث في كتب الفقه
 كالمستوطر وعنه قال صاحب الكتاب بولان العت حرام خارج الصلاة فما طنك
 يكون في الصلاة قلت فتد نظراً من عت ساء او يكتنه او يذكر خارج الصلاة
 يكون ما ذكره الاول ولا يحرم ذلك عليه ولهذا قال في التاجيد في الذي ذكره لكم
 لا ما ذكر منها العت في الصلاة فلم يسله درجة الحرمة في الصلاة فما طنك
 في رجبها وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصاً لعنت في الصلاة فقال لو حشع
 قل هذا الحسنة حواشي ذكر في المعنى لان في دامة والصلح خير مطلوب
 من حقل فوله عليه بقاءه ولا يسلح الحسا الا ان لا يمكن التجود فسيوئ من لما روى
 معصبة للتدشني انه عليه السلام قال له لا تمسح وانت فصل فان كنت لا تدفوا احد
 سواه احصا قال النووي رواه ابو داود على شرط البخاري ومسلم وفي البخاري
 ومسلم عن معصبة انه عليه السلام قال في الرجل يسوك الزاوية حيث يسجد ان كان
 فاعلاموا احد ومغناه لا تمسح وان سحيت فلا ترد على واحد وايضاً على كراهته
 بعينه عند الاملا ومعصبة سجدت وكان عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واستعمله ابو بكر وعمر على بيت المال وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنهم وحده
 اي في رضى الله عنه انه عليه السلام قال اذا دام احدكم في الصلاة فلا تمسح احصا
 فان الرجة بواحه رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومغناه
 الامال على الرجة وترك الاستغفار عنها ما كسا وعنه في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عن كل شئ حتى شانه عن مسح احصا واحد وادع رواه احمد وما رواه من
 قوله يا ابا ذر من اورد رمدك في كتب الفقه ويكره رفعه الاصاب وسد كفا
 في الصلاة ونه قال مالك والشافعي والحمد وثابت اصل العلم وعنه رضي الله عنه
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مفرع اصابعك في الصلاة رواه
 ابن ماجه وعنه عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد

دوره
القضاة
في منه الشهاب
من طوبى بوالبار
موسلا وذكوره
الكا فظ الذهبي
المينوات وعده من
مكرات اسماعيل
بن عباس وقار
ابن ظاهر هذا
مقطوع عنابه

أَصَابَهُ فِي الصَّلَاةِ فَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَعَنْ ابْنِ عُثْمَانَ
وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ صَلَاةُ الْمُضَوِّبِ عَلَيْهِمْ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ أَنَّ مُحَمَّدَ
فَرَقَهُ الْأَصَابِعَ أَوْ سَبَّحَهَا أَوْ كَتَمَتْهُ غَيْرُ الْخَصْرِ صَلَاةً بِطَلْعِهِ ذَكَرَتْ فِي الْحَلِيِّ
وَلَا كَحَصْرَةِ الصَّلَاةِ وَهُوَ وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرِ هُوَ الصَّيْحَةُ وَيَوْمَ قَالَ ابْنُ مَاجَةَ
مِنْ أَهْلِ النَّوْخَةِ وَكَانَتْ وَالْفَقْهُ وَالْأَصْلُ فَبَدَّيْتُ شَيْءَ هَرَجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُحْصِرًا حَرَجَاهُ فِي الصَّلَاةِ
وَلَفْظُ النَّبِيِّ مُحْصِرًا وَقِيلَ هُوَ التَّوَلَّى عَلَى عَصَا مَا خُذَ مِنَ الْحَصْرِ وَهُوَ السُّوْطُ وَالْحَصَا
وَرُخْوَاهَا وَقِيلَ أَنْ يَحْصِرَ السُّوْطَ مِنْ قِبَلِ أَخْرَاهَا وَقِيلَ هُوَ أَنْ لَا يَتِمَّ صَلَاتُهُ فِي رُخْوَتِهَا
وَيُجْزِئُهَا وَصِدْقُهَا وَأَتَمَّ نَحْوُ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُسْتَبْرِينَ وَقِيلَ هُوَ تَوَلَّى الْهُدُودَ
فَعَلَ الشَّيْطَانُ وَقِيلَ الْإِحْصَارُ رِجْلُهُ أَهْلُ الْبَيْتِ رُخْوَةً غَائِبَةً عَنْهَا كَيْفَ أَنْ يُصَلِّيَ
الرَّجُلُ مُحْصِرًا كَاتٍ لَا يَشْتَبَهُو بِالْهُدُودِ وَلَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَحَمَلَ إِلَيْهِمُ اتَّخَذَ مَحْجُودًا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مُحْصِرًا ذَرَفَ فِي الْخَارِضَةِ وَاحْصَارُ
الدَّامِ الْخَامُ وَكَرَاهَتُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ وَبِهِ تَرَكُ الْوَضْعُ الْمُسَوِّمُ
وَلَا يُلْفَتُ وَهُوَ مَكْرُوهٌ بَاتِفًا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَنْتَ تَتَوَلَّى فِي الصَّلَاةِ فَانْزِلْ لَنَا الْإِلْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَلْكَهَ فَإِنْ كَانَ لَا تَدْفِعُ فِي النَّطُوعِ
لَا فِي الْمَرَضَةِ وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ صَدَقَتْ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ يَزِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَزَالُ اللَّهُ مُسَلِّمًا عَلَى عَدُوِّهِ فِي الصَّلَاةِ مَا لَمْ
يُلْفَتْ فَإِذَا لَفَتْ صَرَفَ عَنْهُ وَحَدَّثَهُ وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَإِنْ كَانَ
يَحْتَاجُ لَمْ يَكُنْ لِمَا رَوَوْكَ عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُلْفَتُ مَسًّا
وَسَمَلًا وَلَا يَلْوِي غُنْفَةً خَلْفَ ظَهْرِهِ وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَظِيمٍ
قَالَ بَوَّأَ الصَّلَاةَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ وَهُوَ
يُلْفَتُ إِلَى السَّوْءِ أَوْ دَاوُدَ وَكَانَ إِذَا سَلَّمَ قَامَ إِلَى السَّوْءِ شَرَّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ثُمَّ الْمَصْلِيُّ أَنْ يَحُولَ مِنْهُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِالْإِلْفَاتِ فَطَلَّتْ صَلَاتُهُ وَيَوْمَ
قَالَ السَّائِقُ وَمِثْلُهُ عَنْ أَحَدٍ وَقَالَ صَاحِبُ الطَّرَازِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا حَوَّلَ رِجْلَهُ
عَنْ جِهَةِ الْحَبَّةِ بَطَلَ بُحْهَةٌ وَتَنَزَّلَ فِي الْفَقْهِ عَنِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ عَلِمَ الْحَبْلُ

فرق بين الموق
والماق

من نالحي الفتن ولو طرعوخر عسده عسده اولشمن لا يكون لانه عليه السلام
كان لا يحفظ احتياجه بموق عسده رواه ابو داود ومعهناه والموق فهو زوال العين
موخر العين والماق فقد مضى وتبدل عليه ما روى عنه عليه السلام كان يحل من
قبل موقه من ومن قبل ما فقه اخرى قال لا زهرى هذا الجحدش غير معروف
واجمع اهل الفقه انهما معني الموق وكذا الما في وقت الصحيح وما في العين
لغته في موق العين وهو فعل وليس بفعل لان الميم في الكلمة والسا في اخر زائد
للاحق بمفعول وقال ابن السكيت ليس من في وان الاربعة مفعول بكسر العين الاخر
فان ما في العين وما روى لا بل في هذا نظر ويكره ان يرفع نصه الى السما في
الصلوات لمحدث انش رضى الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال اما بال قولم
يرفعون اصواتهم الى السما في الصلاة فاستندوا قلت ذلك في السجدة عن
ذلك او يحفظن اصواتهم قال النوري رواه البخاري وقال ابن سديد في احكامه
رواه مسلم قول **ولا يرفع ولا يفتق** عند الكرخي ان يصب قد يديه وتعد
تعا عسده واصفانديه على الارض وعند الطحاوي كان يفتق على النية ونصب
خديه وضعم ركبه الى صدره ووضع يديه على الارض قال صاحب المحیط وهذا
اشبه بافتق الكلب وصحح صاحب الكافي ولم يكل شرطه وقال النوري الامة
في الافتق انما يجلسون على الوركين ونصب الخدين والركبتين قال وضعم الى ذلك
ابوعبيد وضع الدين على الارض والفقود على اطراف الاصابع قال والاصواب
هو الاول واما الثاني فملط فقدمت في صحيح مسلم ان الافتق استند يديه على
قال وفتح الف على ما قاله وحملوا ذلك من السجدة وروى في الفاضل عياض في مسافر
الا نواز الذي قاله ابو عبيد اول وقال ابو عبيد وفتح يديه على الارض
ان الافتق ان يضع اليدين على عسده من السجدة من قال وفتح يديه على عسده
لان الكلب مع قال وقال النضر بن شميل الافتق ان يجلس على وركبه وهو الاحراز
والاستيفاء ذكره ابو ابي الحسن الفارسي في جمع الغرائب وقال الجوهري افتق الكلب
اذا جلس على استنه مقلد سائر حله فاصاب يديه قال ابن عمه كراهة الافتق
منه على وان هرقه وان عمه وفناده وبك والسامعي واحمد والرازي عن

عطافا وطا وروى ان ابي بليكه وشالم ونافع يعنون عا لعقابهم من السجدين
ونقل عن العبادلة مثله لك الله عليه السلام هي عن عفتة الشيطان رواه مسلم
واحمد ولا يفتقر شرا عفته لقول ابي ذرهما في جليل عن ثلاث ان يقرضوا اليك
وان اعى افتقا القلب وان افترش افتراش العلب رواه ابو داود ونقل اليك
القاطه ايجب عن شراعه قول **ولا يرد السلام** بلسانك فيه فان فعل بطلت
صلاته عندنا وفيه قال مالك والشافعي واحمد وابو بوزوان يحيى وهو يروى
عن ابي ذر وعطاف والنخعي واليوري وكان سجدتين المسبب واكثر وفناده
لا يرون بلسان وكان ابو هرق يرد السلام في الصلاة وسجده ولعامه العلم
ما روى بجابر بن عبد الله رضى الله عنه قال شامع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حياجه فرحفت وهو يصل على راحته ووجهه الى غير الصلاة فسلمت
عليه فلم يرد علي فلما اصرف قال اما انه لم ينعني ان ارد عليك الا ان كنت
اصلي رواه البخاري ومسلم فعلم ان الرد من اللام المنية عنه وقال عليه السلام
ان في الصلاة لسفلا وقد تقدم وقال ابو داود وحدثني اي هرق هو وهم
ويرده قول السلام عند محمد لا يرد عليه السلام رده بلسانه رواه احمد
وابو داود ولا يرد ولا يراشه وقال الشافعي يستوي بلسان وعن احمد
كراهة الرد بلسان في الفرض دون النفل وفناده في الراوي المرعاني ورواه
الفقه لو اشار لرد السلام بلسانه او بلسانه او باصبعه لا يفسد صلاته ولو طلب
من المصل شيئا وما نراشه او يد او قل له اجده هكذا وما نراشه بلسانه
او بغيره لا يفسد قال المرعاني والسبع حمال الذين اتجه بركتي في جبر مطلوب كوصاف
انما نراشه السلام عليه بغيره بغيره وفيه الذخيرة ومختصر الجرح قال
احمد بن حنبل في النسخ صاحب المحیط لا يراشه من سلم مع المصل ويجوز بلسانه
وجب من اراح الرد بلسانه قول صاحب سلمت عليه صلى الله عليه وسلم وهو
صلي فرد على بلسانه باصبعه ولك الله عليه السلام لم يرد بلسانه على
خاير بن عبد الله كما تقدم ولا على ابن مسعود ولا يعبرها بل قال في الصلاة
لتغلا عن الاستغفار يرد السلام بالقول والفعل وما يحكاها الراوي ولعله

صافح انسانا يريد
به السلام
تسلم مع المصلي
و اجاب بلسانه

كان مبالغا عن السلام فطنته زدا او ما ذكره صهيبت كحتمل انه كانت في حال الصيام
 او القعود او غيرهما ومنع الرد بلا ساه ان غمضوا نعتا سوا يحيى واوثور
 وملك من كرهه ومن كان وكن السلام على المصل عطا والسعي وحمله
 ورواه ابن وهب عن مالك ذكر هذا ابن طال ولا يترى مع الامن عذر لا وفيه
 ترك سنة اكلون في الشهيد ولا نه بجبر وحال الصلاة حال خشوع وصرع
 ولا بعض شعرة وهو ان شعرة على هامته وسنة يحيط او سيرة يحون
 وفي المحيط والعرض ان سنة صفيته حول راسه لفعل الشئ او يجمع شعرة
 معقولة في موخر راسه وفي الصبح عطف الشعر صفره ولا على الاراش
 والمراه عطفه وجمعها عطف وفي المغرب العطف جمع الشعر على الرأس وقيل
 لته وادخال اطرافه في اصوله والعقاص ستر جمع به الشعر من كلامه في
 حديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يسجد على سبعه
 ارباب وانهم ان يكف شعرة او يوبه رواه البخاري ومسلم والارباب جمع ارباب
 وهو العضو كالنوى كما يقع على النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة وكوبه مشتما وكوبه
 ورأسه معقوص او شعرة مزدود تحت عمامته وصلاة صبيحة مع الكراهة
 واحتج بها ابو جعفر محمد بن حمز بن الطبري باجماع القائلين وحكي ان المندرجين
 عليه عن الحسن البصري واسحق الكهول من القائلين ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سوا بعد الصلاة او كان كذلك قلنا معنى اخر قال مالك النبي صلى الله عليه وسلم
 للصلاة والصحيح الاول لا طلاق لا حادث وهو ظاهر الموقوف عن الكتاب
 صحيح مسلم عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 من رايه فقام فحمله حمله فلما انصرف قبل على ان عاين فقال مالك ورواه
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما مثل هذا ومثل الذي صلى
 وهو مكوف قبل الحكمة في النبي صلى الله عليه وسلم ان الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي
 صلى وهو مكوف وقال ابن عمر ان رجلا سجد وهو معقوص شعره ارسله
 سجد حرك وكف الشعر والموضعين وروى ولا تكلف والمغني واحد في
 الحديث اختلفوا مبيانا عند فهم العتافان للسلطان ان اشار او حفظه

حكي

بالليل ومنه الم جعل الارض كائنا ذكره ابن طال ان في شرح صحيح البخاري وذكر
 ابو سعيد المقرئ ان ابا رافع من مكين من عارضى الله عنهم وهو صلى وقد
 عقر صفيته في وقام حمله فالتفت اليه الحسين معصيا فقال له اقبل على
 صلاتك ولا تعصب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذال هذا
 السيطان رواه الترمذي وحسنه ولا في في التوب نوع محبة وفي مختصر
 البحر قال كان باج الدين اخو عتاش الهند يرسل منه في الصلاة ويقول في امساكها
 كفا التوب وانه مكره وكان يرها من الذين صابوا في المحيط وقاضي خان وغيرهما
 مسكونه قال وهو الاخوط وكف السلطان مكسر الفاق وسكون الفاق مقعد
 واصله شايذا رحو لسان العيز وقيل بعقد طرفاه على حجر العيز لركبه
 الرديف وتحو له تحت لهما من حجر ولا يسدل يوبه ويد قال الشافعي قال
 ملك هو جابر واحلفوا في نفسه قال في الكتاب هو ان يحول يوبه يحل
 راسه ولا يفيده ثم يرسل اطرافه من حواشيه وفي شرح مختصر الدرر في ذكر
 مسلة الا انه قال يحول يوبه على راسه او يعبه باو وقال المصنف السند
 ان جمع طرفي ازارك من اجاس جمعها فان صممتها امامك فليس سالك
 وقال الحسن السند ان تضع وسط يوبه على عاتقه وترخي طرفه وزوي
 المصنف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة كراهة السند على العنق وعلى الارار
 ويد قال ابو يوسف للسند باهل الكتاب قال هم سدلون مع القنصر
 وعن وييل هو جابر التوب على الارض في بعض المال كتيه وفي مختصر
 البحر المحيط السند ليس الصدرة ولا يدخل يدها في يها ومنه عن حارث
 وفي صلاة الكلاي اذا ضم طرفه امامه فليس سدل واحدا في المشايخ
 في كراهة السند خارج الصلاة وذكر في الصحيح ودون الادب
 للفارابي السند يسكون الدلالة في المغرب ففتحها وقال هو من يطلب
 طلب وترك لبس السند الضم وروى الحسن عن ابي حنيفة انها لا تضطباع
 وانما كرهها لانها من لبس اهل الاشرار والبطون في البخاري انه عليه السلام
 نهى عن لبس الصفا وقال هاشم شاكيت محمد عن الاصطبلع فارادى الصفا

فلنقل هذه القصة قال انما يكون القضا اذا لم يكن عليك ان ازال قبيل هل استمال اليهود
 وقال ابو هريرة عن ابي عبيد استمال القضا ان جعل حسدك شوكا نحو شمله
 الا هرب بالاشنةم وهي ان تردا لك من قبل عبيد على يد السري
 وعاقبة لا يشترى من يده ما يبيد من خلفه على يد العبي وعاقبة الا من
 في غطها قال وذاكر ابو عبدان الفضا يقولون هو ان يستمال شوب واجد
 لشرك على عمن ثم نفعه من احد جابسه فصعد على منكب وسد وامن
 فرجته وثبت المغرب ليشه القضا عند العرب ان يستمال تتوبه فكل احد
 كله به ولا يرفع جاسا يخرج من منه وقيل ان يستمال شوب واحد لشرك
 ازانو في مسارق الا نواز هو اللفاف في ثوب واحد من راسه الى قدمه
 على يد حذر كله وهو النفع قال سمعت ذلك والله اعلم لاستمالها
 على العصابة حتى لا يجد مفدا كاصغر القضا اولسدها وضمها جميعا
 ومنه صمام القازون الذي شد به فوها وفي جمع الغراب لا ينجس
 القازون قال تقييد القضا انه يستمال شوبه ونفع من احد جابسه
 مضوعا على منكب والهي عنه لانه يودي الى السفاهة قال وهذا
 المستمال لا يسره لفظ القضا وقال الاصمعي هو ان يستمال شوب ستر
 جميع يده بحيث لا يترك فرجه يخرج منها يد واللفظ مطابق لهذا القصة
 وقال ابن حزم هو ان يستمال ويده بحيث والهي عنه فكل وجهين احدهما
 انه خاف منه ان يدفع الى كاله سادة لنفسه فهلك عما حثه اذ لم يكن
 فيه فرجه والاخر انه اذا جلد به لا يمكن من الاحتراز والاخر ان يصاحبه
 شي او ثابته مودلا يمكنه ان يقبضه سديا دخاله اما هاجت الوب الذي
 استمال به وثبت الحيط ليشه القضا ان جمع طرقتا شوبه ونفعهما من تحت
 احدي يديه وبلغها على احدي كفيه وقيل ان جعل شوبه على احد عاقبة
 فسد الا احد يقبضه ليشه شوبه ذره ان تحت في المسقى وفيه وسخر الاعيان
 وهو ان يكون عمامته وثبت وشطرا من مكنشها بالسطار واهل
 القناد والاشراز وقيل هو ان يتقب عمامته فغطى انفه ليجر النساء

تفسير

الاعجاز

اما الحرا واللبرد او التبروت في شرح مختصر الكرخي للقدوري لا يختار ان يشد
 حول راسه بالمدبل وترك وسطه وقيل بكفتشع على راسه بالمدبل
 كالغصده وقيل بجعل المدبل على راسه ووجهه ليعبر النشا وثبت خبير
 مطلوب هو ان يشد عمامته على راسه وسديها ممتدة وقيل يشد عمامته
 وبعضها على يديه وعن تحت يده بعضها على راسه وطر فامنها بجعله ليعبر
 للنشا ويكره المثلث وخطيه الفم والاف في الصلاة قال في الحيط لانه
 يشد فخل الحوض حال عيادة النيران ولا تغطي ولا يثاب فان غلبه
 من ذلك كظم ما استطاع فان غلبه وضع يده او كفه على فمه لقوله عليه
 السلام ان الله يحب العطاس ويكره التثاوب فاذا تاب احدكم فليدعه ما استطاع
 ولا يقلق اهله ومن هاهنا فاما ذلك من الشيطان يصحك منه رواه ابو داود
 بسند البخاري ومسلم وثبت رواه اذا تاب احدكم فليمسك يده على فمه
 فان الشيطان ينخل رواه الترمذي والثاوب من الامتلاء والكاسل فيسب الى
 الشيطان فيفعل من التثاوب وهي ممنوعة فتر من ثقله التثاوب فيفعلها
 فاه ومنه اذا تاب احدكم ليعطوا فاه وثاوب غلط لانه في المغرب ويكره
 ان يروح على نفسه بوجهه او يركه وحكاه ان المند عن عطاء ومسلم بن
 سار والنجي ومالك والساجي وخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن والرهه
 ابن حنبل وابن اهويرة الا ان ياتي عم شديد وثبت الحيط بكره ان يذحل في
 الصلاة وهو نافع الاحيين والريح فان سخله الالهام كما قطعها وان
 مضى عليها اجزاء وقد اشنا وسدا بوزن المروزي والقاضي حنين من الشافعية
 وقال انه اذا انتهى به مدافعة الاختين الى فها بجموعه لم تقض صلاته
 ومذهب الظاهر بطلان الصلاة مع مدافعة الاختين والصحيح عند العلماء
 صحة الصلاة مع الكراهية وقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا
 صلاة وهو كدافعة الاختان في حديثه رواه مسلم وعنه مجمل على
 الكراهة عند الظاهر وصرح ان استغل الكافر بالوضوء بعونه الوقت
 يصل لان الادامع الكراهة اول من القضا ذكره في مختصر البحر الحيط

يلزم التمام ونقطه
 الفهم في الصلاة

مع حفظ

قوله ولا ياكل ولا يشرب اجمع على معناه في الصلاة وزوي عن ابن
 الزبير وان خيرا منها شربا في التطوع وقال طائفة من الناس به فيه فاك
 اسحق وهو زوايع عن احمد قال ان المندرك لا يجوز ذلك ولعل من حكم ذلك
 عنه كان جعله ناسيا للصلاة او سهوا فان اكل او شرب غلطا او ناسيا
 فسدت صلاته قل او كره وهو قول الاوزاعي وعند الشافعي ان كان ناسيا للصلاة
 او جاهلا بمرميه ان كان لم يلم بطيها وان كان كره كمر ابطها في اصح
 الوجهين ويعرف الفقه والكبر بالعرف ذكر ذلك النواوي وقال ان
 القسم ان اكل او شرب يتبديك قال ولم احفظه عن مالك وقال ابن
 يني ما لم يطل وقال احمد لا يطل بها اذا كان ناسيا ان الاكل والشراب
 متافيان للصلاة بدليل العهد يستوي فيهما العهد والسبب في كذا
 في انتقاض الطهارة به ولا يوجب حصول الاكل والشراب في الصلاة ناسيا
 في فائدة العهد والندوة فلا اعتبار بالسبب ولا في الاجرام وفيه
 المصل المذكور فلا حذر بالسبب بخلاف ولا في مكان الصوم من اول الهاء
 الا اخر بطول فكم السبب فيه كسفي للضرورة واخرج خلاف زمان
 الصلاة فانه زمن شرب واكل عن طلات الصلاة سهل ولا حاجة
 الى العمل ارضا بالمتنا في الصلاة ثم ان صاحب الكتاب اطلق في الاكل
 وحكم بالفساد في الدخول لو ابلغ سنان من اشانه لا يفسد صلاته
 لانه يبع لرقبه ولهذا لا يفسد الصوم اذا كان قداما بحصة فان كان
 اكثر من ذلك يفسد ويبطل لا يفسد الصلاة بما دون ذلك والتم وروى هذا
 القائل من الصلاة والصوم وفي احناش الناطق اذا اطلع المصل
 ما من اشانه او فضل طعام اكله او شرب شرابه فصلاته تامة ولا
 ومثله في شرح مختصر الطحاوي وقال فيه ما يفسد الصوم يفسد الصلاة
 وما لا يفسد الصلاة لا يفسد الصوم فانه في غير الزوايه لا
 حفر وان اخذ بمسئله فوضعتها في فقه فاتباعها تفسيده عن ابن حنبل
 واي يوشف لا يفسد ذكره في جوامع الفقه وقال الشافعي ان اطلع

الصوم

من من اشانه او غلظه من اشانه يفسد صلاته وفي الدخيل لو قادون من
 الفم معارا احوقه لا يفسد فان اعاده وهو قد روى على محله قال المرعسي
 محبان كون عايشا الصوم لا يفسد عند ابن حنبل وفيه عند محمد
 وان بقا اقل من ذلك الفم لا يفسد من الفم يفسد في جوامع الفقه لو
 بقادون من الفم لا يفسد وهو المختار ولو كان في فمه سكر بذات ودخلت
 في حلقه فسدت وبه قال احمد وهو الصحيح من وجهي التافيه ولو وقت
 حلقه السكر ونحوه في فمه بعد الشروع ولا يدخل حلقه مع ريقه لا يفسد لو
 كان في فمه هليلجه ولا يفسد وان لم يلكها لا يفسد الا اذا كان ذلك
 وان مضغ علكا يفسد اذا كثرت ولو وقع في فمه زده او ملح او طبع من مطر
 فاسلعه فسدت بمهيد فواعده في الفرق بين العمل المبطل للصلاة
 وغير المبطل قال ابو عمر عن البرقي اجمع على ان العمل المكفوف في
 الصلاة لا يطلها مثل حرك حشد حكا حقيقا واخذ النعوت وطرد من
 يفسد ولا لفات كجوفه والمشي المكفوف الى الفرجه ودفع الماز من
 يد المصل وقتل العقب وما يوز به بصره واحده والصنف ما لم
 يكر منها تعاوان العمل الكثر يفسدها وان قيل الاكل والشراب يطلها
 عمدا او عن غاشه رضي الله عنها قالت كان عليه السلام يمشي والى عليه
 مغلق فحنت فاسفتحت فحنت فمشت ففتح لي ثم رجع الى الصلاة قال احمد
 بن حنبل وذكر ان الثوري كان في الصلاة زواه اجمعه الا ان يباحه
 ابو عمر هذا كان منه في النافله لا يحلوه في ذلك وحمل على ان الباب
 كان قريبا وهو من العمل المكفوف وعنده اهل العلم ان ما منك انت عليها
 بيات طاهره وانما عليه السلام لم يرميها ما حدث من الصبيان من البول
 وكان عليه السلام رويما راحما بالاطفال حتى اذا سمع بكاء صبي
 حفت في صلبه حتى لا يسمع من الصبي فمضى في الصلاة حتى اذا سمع بكاء صبي
 فراحا والى سهل بن سعد قد روي في المنبر من العمود هو في حال
 اما والله اني لا عرف من ابي عمود هو ومن علمه وزانت رسول الله اول

التي في الصلاة

مضغ علكا فيها
 وقع في فمه يفسد
 او لم يفسد
 العمل المبطل وغيره

يوم جلس عليه قال قلت يا ابا عبد الله تر حجتنا قال ارسل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى امراءه قال ابو حازم انه لسميها بوميدان مري غلامك الي ان يعمل
 ليعواد اهل النار عليها فعل هذه الملائكة رجات ثم امرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فوصفت في هذا الموضع وهي من طرفا الخاء ولقد نأت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بكبر وجر النيران وراه ثم ركه وهو على
 المبرم غاد خي ورغ من امر صلاته ثم اقبل على الناس بها انما انكر
 اني انما صغت هذا لثانواي ولتعلوا اصلائي بقا عليه انه كان
 في الذخيرة السفلى لان لا يحتاج الى عمل كثير في النزول والصعود والعمل
 الكثير فيفسد الصلاة بالانفاق والاولا ولا فعل والذكي للجماعة قول والقول
 معتم على الفعل قال ان قد امة لاحمال احصاءه بفعله قلت هذا يمكن
 مع قوله انما فعلت هذا لما توى ولعلوا اصلائي فقد نص الرسول على
 انه يجب خفضه بل فعله لذلك ليعتدوا به ثم اخبره ثم ذكرت السابعة
 في الفاصل بين القليل والكثير اربعة اقوال القول الاول انه مناسع رمانه
 فعل ركه حكاة الرافي قال النووي وهو ضعيف او غلط الصواب
 الثاني ما يحتاج في عمله الى يد له لكونه رمانته وعقدان وبنوايه
 حكاة الرافي القول الثالث ما نطن الناظر اليه انه ليس في الصلاة و
 فعل الحجة وحمل الصبي القول الرابع وهو المسهور ان الرجوع الى
 العروة في الصلاة والكثرة ذكر هذه الاقوال الاربعة النووي في شرح
 المهذب وفيه ايضا لو مشى ثلاث خطوات مسانعا لا ضرب ولا ضربات
 شتوات بطلت صلاته وان مشى خطوين الاضرب ضربين فيه وجها
 والخطوة والضربة الواحدة دليل للاحلاف وان خطا ثم شكر منها خطا
 ولو ما منه ثم لا يطل للاحلاف وكذا حكم الضربات وغيرها وحدها
 ان بعد ما يقطع عن الاول وان فاحست العلة الواضحة كالوتة
 سطل للاحلاف والملائكة اكثفه ليمر بك الاصابع في حكمه لا سطل في
 اصبح الوجهين وان لم يره مواله لكن كره وقال ابن عمته قال القاضي

ما روى عنه السلام
 كان منسوبة
 لرجات

قالوا الحمد لله

المجرد المجمع في الفقه والكفر العرف وقال ابن عقيل الثلث حد الكفر ولا يفتان
 رحمهم الله تعالى اقوال خمسة في المفرقة بين العليل والكفر القول الاول ان
 ما نقام بالدين عاده لمرؤان فعله سد واجد وما نقام ببد واجد قال ابو جعفر
 يفسد وذكرهم الذين النسي انه لا يفسد حتى لو نيم سد واجد لا يفسد الصلاة ولو
 لشيئا او شدة شراويل يفسد ولو نزع القنص او حمل الشراويل لا يفسد
 ولو ستر حخته ولسر حبيبه او اسرح كاتته او نزعها او اجمها او دهر راسه
 سده ما ن اخذ المدهن ومثبه على يده ومشي به راسه يفسد وفي الاحسان
 لو نزع لجام كاتته او امسكها او خلع خفه وهو واسع او عليه او زر لم يفسد
 او قبا او لبس ملين او نزعها او مسح ما او رن او اعلق ففلا او حمل فسله
 في المشركه لا يفسد له عمل قليل وشي خوامع الفقه سئل انوكر عن سدا زان
 سده قال لا يفسد للمدين انما العيون لكره العمل وقيل عمار الدين قول
 اي يوسف ولو اخذ قوسا فمى به لا يفسد وهو احسان الشرح اي بكر محمد بن
 الفصل قال الترخشي بعض اهل الادب عاب عما عرفت في هذا اللفظ فقال الذي
 بالقوس اسقاطها من يد وحذفها وانما يقال من عن العوض وعلى العوض
 قال ابن السكيت يقول من عن القوس وعلى العوض ولا يقول من عن القوس
 ذكره ابو هريرة قال الترخشي عمران بن محمد اصد بعلم عامه ان شرو هذا
 اللفظ كان معروفا في العامة قلت قال في المعرب رمى عن العوض عليها
 وكما عن العوض وعن المجاورين والاب لا يستعان به وانما فسدت لان
 ذلك عمل يميز فان اخذ العوض وسقف السهم عليها وجرها حتى خرج السهم
 عمل كبير ومحتاج فتوال استئصال الدين والقول الثاني ان الثلث كبر
 واستند هذا القابل بما روى الحسن عن ابي حنيفة انه قال اذا نزع
 من لا يفسد فان زاد اسدت ويكتمه لا يفسد وهكذا ذكره
 في الهازونات وذكر الاستاذ حشام الدين السهري اذ احك موضوعا
 من حشده ثلاث مرات ندبه واجل يفسد صلاته وفي الخبر لو عث
 بخلته او حيك بعض حشده لا يفسد قبل هذا اذا فعله مرة او مرتين

س

وكان لا يفعله من اراد ان يصل من كل طريق فان كان ذلك متواليا يفسد
وعلى هذا مثل القلعة وعما هذا لورى بلانه اجاز على الولا او يفلان سعرات
كما الولا يفسد في وجوامع الحق والقول الثالث انه يعوض لاراي المصل
المثلي به فان استمكن كان كسرا وان استقله فان قلا قال اكلوا في هذا
اقرب الى قول اي كيفية لانه لا بعد في حشر هذا بل يعوض ذلك الى
راي المثلي به ويخرج على هذا ما ذكر في الذخيرة انه لو تزوج بامرأة
لا يفسد ولو سفت من شجرة ثلاث سعرات يفسد ولو ضرب اسنانا بده او
سوطا يفسد في ذكر في الذخيرة ولو روى طبراجا يفسد في الذكر في المنوط
والذخيرة فان ضرب دابة من او من يفسد ولا يفسد في الذكر
ضرب الدابة احف وافل علا اولان في ضرب الدابة ضرور لاجل البيوت
المعنا في وعندي لوضرهما من وشكت ثم ضربها من وشكت ثم ضربها
من وشكت لا يفسد كما تشي ولو حرك رجلا واجله لا على الذر لم لا يفسد
وزجلن يفسد واعبرها بالذخيرة وان كثر يفسد ذره في الذخيرة والقول
الرابع ان الكبر ما يكون معصودا للفاعل بان يفرد له مجلسا وان في الذخيرة
واستدل هذا القابل بانراه لمساها زوجها شهوة او قتلها سهوا يفسد
صلاهما وكذا لو شرب حتى يلهو فخرج منها اللب يفسد وذكر المعاني
اي يوشفان قليل المباشرة لا يفسد وكثيرها يفسد ولذا القلعة وان
المباشرة من سهو يفسد ولها ولها وروى ان سمع عن اي يوشف
ان الصلوة يفسد سهوا كانت او بغير سهو وعن اي يوشفان لم يستند
امرأة سهوا ولم يستند او قتل فمذ ولم يفسد لا يفسد صلاها وفي
المعنا في لو قتل امراه ولم يستند لا يفسد والقول كما مر انه لو عطف
التي تاف من تحت ان لا يفسد في ان يفسد في الصلاة فهو يفسد
للصلاة ولو سكت لا يفسد قال المعنا في هذا هو الاصح وفي الذخيرة
قال الصلوة السجدة هكذا روى الشيخ عن اصحابنا وهو احسن العاصم
وقال في جوامع الفقهاء المعنا في هذا هو الاصح ولو جلت المرأة صبيها

تزوج بغيره

لمسها او قتلها
والصلوة

فايضا يفسد او قطع ثوبا او خاططة قال المعنا في هذا انه عمل كبر على الاموال
لها ولو زرع عمامته فوصفها على الارض او على راسه لا يفسد ولو لبس
حطا مسكلا يفسد لا ان يطول فربما على ارباب طيات وفي الملقط
فان زاد على ثلاث طيات يفسد في اكلها ويصاع المراه انه عمل
كبر يفسد وان كنت على يد او على الهوا سكتا يفسد وان كثر
وخبره لا يصاع عمل قليل وروى المعنا عن اي يوشفان بيت في سقيا
يفسد وفي سقيا لا يفسد في جعل الكمانه المقروق كلاما وهو يفسد
ذره المعنا في وعن الارزق في سقيا لا يفسد انه راي المراه وفي المعنا في
ابا برده ولا يصح صلي اخذ ثوبا فربس حتى صلي راحته فاشق فساد
من يد يفسد في العرش كوال صله فبقيع ابو ربح حتى اخذ عمامة ثم رجع
ناكضا على عفته حتى صلي اليه من ذره مجتذ في السيرة الكبر الى هنا وبما
تحل من اجل من اخرج بقول اللهم افعل هذا السيخ فلما انصرف السيخ
قال عزوت مع رسول الله سنت عزوات او سبع عزوات وشهدت بسبع
واتي بشارج بلاني احسب ان من اذ عفا ربح الى ما لفظا ولم يفسد
اخذ من العمامة عليه خرجه الثاري قال مجتذ في السيرة الكبر وهذا يفسد
اذا لم يفسد ثا صله لوجهه ولم يفسد من القليل والكثير فهذا من
لك ان المشي مستقبل القبلة لا يفسد وان كثر ومن المشاي من اقل
هذا الامر واحلفوا في ثا وبله قبل معناه انه لم يحاوا الصوف او موضع
سجده قلت هذا بعد قال المعنا في المختار انه اذا لم يفسد وقبل
تا وبله انه مشي خطوه او خطوبين فوقف ثم مشي مثل ذلك حتى احذر وكلد
قليل اما اذا مشي فلاحقا يفسد بها وقيل اذا كان معذرا ما يكون من
الضيق لا يفسد كما لو راى في الصف الاول روجه وهو في الصف الثاني
مشي اليه فسد لا يفسد لانه ما موزا لم يفسد ومن الثالث يفسد وحكي
القاضي روى الاصل ان ابو الحسن في السجدة عن استاده انه اذا مشي
مستقبلا القبلة وهو غازا وحاج او في سفر طمعه وعماده لا يفسد

وضع عمامته على
رأسه

وان كثر وذلك في الذخيرة على ان يجمع الأصغر من ان يجمع انما اذا نظرت
المصل الى فرج امراه شهوة من ان يفسد صلاته عند اي حيفه لانه يستمع
بها ولهذا يصير من اجال ان يفسد صلاته ويحرم منها واستقام قال صاحب
الجامع الاصغر لانه فيما يشهد هذا نظر فان النظر جعل بمنزلة الاستمتاع في
حق الحرم لانه حتى شي اخر يوتد هذا ما حكم ان طمعي في الحائض عن نواز
ان يستمع قال ابو حنيفة اذا نظرت الى فرج امراه لا يفسد صلاته ويحرم عليه
استماعها واستماعها وهو قول محمد وقال ابو يوسف في صلاة المرأة لا يفسد
صلاته وهو زوجها وذكر مثله ابو الليث في نواز له ويكره ان يرفع راسه
في الركوع والتجويد قبل امامه لمخالفته ويحرم عليه العود لما عتده والمعتبر
الاول في المحظوظ حتى اذا دخل المسجد والامام رافع ان ياتي الصف
وعليه السكينة والوقار وقد فاقها ما كثر في ذلك وذكر ان يحرك خلف
الصف لم يحن في لان المشي العليل فيهما مكره والكبر بطلان في خطو
او اكثر من ذلك صلاته ذكر في المحظوظ في حوامع الفقه لو تحول من الشمس
الى الظل خطوه او خطوتين لا يفسد صلاته وقال اللالك في ذلك وقال
المعنى في الاول اصح وقد تضمن موضع سجوده ويكره الصلاة خلف الصف
الا ان لا يجد فرجه فيه فلا يكره للصوت وقد تقدم العلم في ذلك وما
فيه من الخلاف وفيه من خفض البحر وضع يديه خلفها وتزول الدين
قال محمد لا يفسد في المحظوظ في قوله ولا يباش بان يكون مقام
الامام في المسجد سجوده في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق وهو الحجاب
قال في المعنى ان يكون المشي صفا ومثله في المنقطات وكرهه على وان
مستودع وكوب وعلمه واجنن البصر وانهم والثوري وسلمان التيمي
ولسنان سليمان ومجرب حرزوان حرم وقال الطحاوي هذا في خارج
الكوفة فاتها كانت خارجة عن حد المسجد لانه سبه اخلاق المكانين ولانه
يلبس حاله على من كان في اجاني الامام وان كان مشوقا لا يستند بحاله
لا يكره وعلى الاول كره ذكر في المحظوظ قاضي خاف لا السرخشي هذا

نظر المصل الى فرج
امراه يشهوه

يقره ان يرفع راسه
قبل امامه

وضع الطهارة
في الصلاة

ع

تعني الكراهة في الوضوء ولانه يشبه باهل الكاكة في احصاء الامام مكان
ووجه والسببه هم مكره خارج الصلاة فكذلك الصلاة بل اولى والعين المقدم
وقال في الحواشي طعن من خالف ابو حنيفة وقال لم يحمل ابو حنيفة الطاق
المسجد قال والمراد بالمشي هنا موضع سجود ان شق مصلاه والطاق ليس بمسجد
هذا الاعتبار لان قولك المسجد بيت الله بعيدا لا بعيدا قولك هذا مسجدك
معنى موضع صلاتي وهذا سبغ الطاهر ونعله سعيد من حيث وفش من
اي حازم وفي المحظوظ ذكره الصلاة على الطريق وارض عن غيره فان اتى بذلك
والارض من رذعه فلا بد ان يصل في الطريق ادله حتى فيها وان لم يكن من رذعه
وكانت مسلم يصل فيها لان الطاهر رضا المسلم بذلك حتى يافه ذلك بستره ولا
اذن في الطريق لا يباح حق المسلم والافروان في الارض لا يفرص في الطريق
لان له فيها حق والافرا لا يرضى صلاة المسلم في ارضه ويكره ان يكون الامام
وجه على الدكان ولذا على الفلانة طاهر الزوايه وبلاول قال مالك والاوزاعي
واحمد فان فعل بطل صلاته عند الاوزاعي وهو قول ابن حاتم من ان ياتيه وقال
الساجي كره ان يكون موضع الامام او الامام اعلى من موضع الاخر الا اذا
اراد يعلم ان قال الصلاة او اراد الامام مبلغ القوم وقال في المذهب
اذا كان من لواء الامام فالماوم اولى ثم قد لا يرفع فامه فلا يباش بما ذكرها
ذكر في المحظوظ وكذا ذكر الطحاوي وهكذا ذكر عن اي يوسف وقال انه
مقدّر بقدر ما تنفع الامار وقيل مقدّر بقدرة ذراع اعتنا رابا لستره قال قاضي
خان وعليه الاعتماد فان كان مع الامام بعض القوم قال في الحاميع الصغبر
لقاضي خان لا يكره وسلة في المنيق في المحظوظ فيل يكره والاصح انه لا يكره في غير
العاذقة حوامع المسلمين في الاضار وعند صنو المكان لا يكره للصوت
وترا رواية الطحاوي اذا كان القوم اعلام من الامام لا يكره لزوال المعيرة وهو الشبه
باهل الكاكة ووجه الظاهر انه شبه اخلاق المكابن ولا يكره ان يكون الامام
ومن خذ ذلك كله من غير كراهة مشكك في شغل من سجد في صلاته على المنيق
وقد تقدم وهو مذهب ابن حزم الظاهري وحكاية في الحلي عن الشافعي والحمد

بري

لوم

ضراهم كون الامام
اعلا من القوم وعكسه

قود الطحاوي
لا ضراهم

محور الاقنعة من
سطح المسج

واخطأ في القلبيهما قالوا انما هو جوفه ذلك لا يجوز وهو غلط ايضا وكذا لا اقتدا
من سطح المسج ورواه عنه قال الشافعي واخذنا من الغني صلى الله عليه وسلم على سطح المسج
صلاة الامام وقوله شام وقال ملك بعد ولما رواه ابو داود عن عمار بن ياسر
رضي الله عنه كان يصلي بالمذابح في ثياب الصلاة فمقدم عما ويقام على ذلك
والناس اسفل مقدم خديفه رضي الله عنه فاحذره فابتعد عمار حتى انزل
خديفه فلما فرغ من صلاته قال له خديفه اني سمعت رسول الله يقول اذا ادم الرجل
القوم فلا يقوم من مقام ارفع من مقامهم قال عمار فليكن ذلك اسفل حين
اخذت على يدي وعنهما ان خديفه ام القاسم بالمذابح عاز كان واحدا في شعور
مقصده فمذابح من صلاته قال الم نعلم انهم كانوا منون عن ذلك قال
بلي قد روت عن حدي رواه ابو داود وعن ابن مسعود عن رسول الله ان
يقوم الامام فوق شئ وان شئ خلفه يعني اسفل منه رواه الدارقطني ولا يحتاج
المعتد بان يرفع رأسه لشكها امامه وذلك مني عنه في الصلاة وقد علم
وحدثت شمل كان فعله عليه السلام للحاجة الى اعلم القوم وقد ذكرنا له لا
يكن عند الضرون قول ولا ياتش ان يصلي الا طهر رجل باعد يحدث
لما روى ابو بكر بن ابي سبب في سننه باسناده عن نافع قال كان ابن عمر اذا لم
يحدث سلا الى سائرته من سوارى المسج قال ولطهر كذا عن قتادة قال ستر
الرجل اذا كان جالساً يصلي ومسله عن الحسن البصري وعن ابن عمر انه كان
يقعد جلا فصل خلفه وقال حماد شانت انهم استرا القاعد قال نعم لان
الصف الاول يصلون الى طهر الامام والصف الثاني الى طهر الصف الاول
واما المكره ان يصلي الى وجه عمره وكان عمر رضي الله عنه يودع على ذلك
هكذا ذكره اصحابنا وصاحب الغني الموفق من قدامه احبب وهو قول احمد
قال ملك والشافعي واخذنا من الشافعي في الصلاة الى يوم محمد بن ابي
رواه سعد بن منصور في سننه لانه روى عنه عليه السلام انه نهى عن ذلك
وهو محمول عندنا على ما اذا رجعوا وضوءهم ما كانت لهم شؤسون على المصلي
مذ لك وضع الخلط في صلاته ولائه لسنة وسعة معة من الحديث في

النام اذا كان غاف او نظف منه صوت ففجأ في الصلاة او يحل التام اذا اسبه
فاذا امن ذلك فلا ياتش به وقد صح حديثنا شام رضي الله عنهما في الصلاة الى
النام من غير كراهية في التام فله وقال في الغني والاشبه انه لا فرق بين الغني
والنام فله في ذلك يعني في عدم الكراهية وفي الجامع الصغير لهاضي خان كان
عليه السلام اذا اراد ان يصلي في الضحى امر عكرمة ان تجلس بين يديه وتصل
فلت عكرمة من اي حقل الضحى روى له الترمذي لسنة حديث في هذا
وعكرمة مولى ابن عباس ياتش به لسنة صححه وكره ملك في رواية ان القسم في
العصه ان يكون امامه يجنون لا تطهر او يصلي او كافرا وامراه الا ان يكون
من حارمه وكل احد كره ان يصلي وامامه امراه فان كانت غير صلاته فلا
ياتش بولاه ولا ياتش ان يصلي بين يديه يصحف معلق او سف معلق وهو
قول الجمهور وقال احمد كره ذلك الا ان يكون موضوعا بالارض لانه سبه عبادته
وفيه سبه باهل الكباب ولنا ان في اسبغ المصفي عظمه وقد استرنا
تغطيه ولم نعرف عبادته والكراهية لاجلها والشبه به انما يكره فيما اذا كان
مذموما وفيما يقصد به السبه لم لا في كل شئ وفي الشيف المعلق وخم قد
قال الله تعالى في صلاة الخوف وليخافوا اسلمهم واذا كان معلقا بين يديه كان
امكن لخدمه فلا يوجب الكراهية وقد كانت العزم بركه بين يدي رسول الله وهو
يصلي فاشبه الموضع بالارض قول ولا ياتش ان يصلي على ساطع ولا يتر
ولا يسي عليها ولا يفتد بركه ان يصلي في صون او نضا وتر معلقه وعلى ساط
فيه صون اذا وقع سجوده عليها لانه بمنزلة الصائم والعقود عليه وليس فيه
عظيم الضون اذا لم تقع سجوده عليها ولم توجه اليها ومثله في فاضي خان في الجيط
وكره المثل في صلاة المسجد المقطوع الرأس وان كان المثل في موهرا الطهر
والصله لا كره في رواية الاصل لانه لا يشبه عبادته قال في رواية الجامع الصغير
اطلق الكراهية لان امساك الضون في البيت يسب عبادتها ومثله في المستوط
ولعله عليه السلام لا يدخل الملايكه سافيه كل ولا صون وشتر التوزيت
لا يدخل الملايكه وفي الجابيز الطلاق الكراهية الى رواية الاصل جلا ومسا

ذكر في المستوط والجيتون في التوب واللباس لانه بمنزله جامل الصنعة
 الصلاة وفي البساط استلها به كما ولو كنت على البساط سجدوا الملك لله
 كرم بسطه وانكوش عليه وكذا يحرف المفردة في الجامع الصغير من حيث
 موضع سجوده وفي موضع فامه وتعوده لا كرم وكذا على الوشادة ان كانت
 مفروشة وان كانت فامه منصوبة كرم وكذلك المستوط وفي فاضي خان والكراهه
 في فاضي خان القبله استدركنا الصنعة على الوشادة الكرم وكما لم يرد منصوصا
 فان كانت مقلقة على الارض فلا بأس بها وكرم فوق راسه في السفطا ومن
 يده او حذاه واستلها كراهه ان يكون امام المصل فلن امانه مضافا وتوضع
 سجوده اشد من فوق راسه حرمة الراس عن يمينه لان لها منته على السارتم على
 شماله وهو اسفل من استدراكه من حلقه واذا كان التمثال مقطوع الراس فليس بمال
 لانه لا بعد عاده بدور الراس فاذا وطعت وشها او اجردت وساد فوطا لا كرم
 ذكر في المستوط ولا يحد قطع الرأس يصير بمنزله مثال الاستحار وذلك كرم
 وانما المكرم بمثال ذي الرمح وعن ابن عباس انه رخص في مثال الاستحار قال في
 الجيتون قطع ان يحيط بحيطه على كرم للرأس انما يطلى معصه ولا اعتبار
 بالحيط من الرأس ولا يحد كل من الطيور ما هو مطوق في فاضي خان وقطع الرأس
 ان يحوار اسد حتى لا ينفذ له انزل الكراهه اذا لم يكن للصنعة عيبان ولا حجابان
 ذكر في مختصر الجيتون وان كانت الصنعة صغرى لا يتعدى الناظر اليها لانه هكذا
 في الجيتون والمستوط وفي فاضي خان في المستوط وقد كان على حاتم ابي موسى دمان
 وفي فاضي خان وروى انه كان كراهه اي هزبه دمان في الجيتون والمستوط والجيتون
 وفي فاضي خان انه وجد حاتم دمان في عهد عمر رضي الله عنه وكان كراهه اسد
 ولوه وبينهما صبي حاتم لانه لما الف في عصبه وهو رضيع فنصر الله سبحانه له
 اسدا يحفظه ولوه ترضعه وهما حاتم فقتل على حاتم لحفظ منه الله عليه
 وفي المستوط وكما يكون في العبد كرم في سقف البيت وعن يمين القبله وعن
 ساورها وكذا الصنعة على الارض والستون في السط واما انكوش على النوم
 فلا بأس به وقال استحبنا المجمع ان يصل في راسه فامه لا يخلو وهو مكرم

وقال صاحب الطراز لا يحلف المذنب في كراهته اعتبارا بامته فان كانت
 في ستر على حاتم الكرم فاصل ملك الكراهه وقال الشهاب لا كراهه لما جاء الامام
 رقتا في ثوب وقال في الذخيرة وفي الكتاب الصلاة كراهه في ثوب وقال لانه
 من في الاعاجم وفي المغني قال في رواية الميموني لا تصل الى الصنعة منصوبة
 وجهك لا تخاف من كرم الضم قال وقد روى عبد الرحمن بن ابي حاتم باسناده عن
 عاصم رضي الله عنه قال كان ابن ابي عمير يقرأ في ثوبه ثوبا من ثوبه فيقول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يصل مهابي او قالت كرم فلكل والتمثال الصنعة وهو
 تقعا في الحاف والبيان واللقاء والتمسح والتمطار لما المطر وسفاق الهلال
 وهي نحو من عشرين كلمة والنصا وروى التمايل وكرم الصلاة الى نون او سورته
 ما روي في ذكره في الذخيرة والجيتون وفي فاضي خان وغيره لانه سببه فعل الجوس
 فانهم لا يعبدون الا نارا متوقدة قال في الذخيرة من من المسبح من ينوي من
 ان يكون النور مفتوح الرأس ويحرق منهم من يفرق في وجهه الى شراج او
 منديل او شمع لا كرم نص على كرم الجيتون وفي فاضي خان من غير اشارة الى خلاف
 وفي الجيتون لم يكرم عند بعضهم وهو معنى قوله على ما قالوا في مختصر الجيتون
 الصحيح انه لا كرم ان يصل ومن يده شمع او شراج لان الجوس لا يعبد الا الجيتون
 لا النار الموقدة حتى قل لا كرم الصلاة الى النار الموقدة وفي المغني لا يصل
 الى سور وهو قول ابن سيرين في الشراج والمندل في رواية مهنا وعن ابن
 عباس في حديثه في سفي موعدي في ولا سعد بن السمير في حديثه صلى الله عليه وسلم
 ثم قال ارتكبتك فلم اؤمطره اليوم قط اضع قال ابو الحسن بن بطال في شرح
 البخاري لا يضر استقبال شيء من المعبودات وغيرها كما لم يضر الرسول ما رآه في
 ملته من النار واستند البخاري بهذا الحديث على انه لا كرم استقبال النار
 في الصلاة لانه عليه السلام لا يصل صلاة مكرهه ولت لا حجة له فيه
 كما عدم الكراهه لانه عليه السلام قال ارتكبتك زولا لزم ان يكون امامه
 متوجها اليها بل يجوز ان يكون عن يمينه عليه السلام او عن يمينه او وراءه
 ولانه ارهات في جهنم عاذا بالله منها وسنة وسنة ما لا يحمي من بعد المصا

فلا يكره ولا ان المكره التوجه الى النواحي التي عبادت فاست نازلا اخر منها ولا ان
 ازالها كانت بعد السجدة في الصلاة فلم تكن مقصوده بالوجه النواحي الى جوهر في السور
 ما يحرمه وقال علي رضي الله عنه في قوله تعالى وقاتلوا السور وجه الارض فليكن
 وهو فعل والكانون والكانونه الموقد والكانون الرجل الفصل وكانون الاول وكان
 الثاني سهران في قلب السامية اهل الزعم ولت هي شراشه والرومية دجنين
 وينيزم للكانونين وعنده وكلمه من حشر واحد وهو دليل بل من باب ليس
 ثم الصلاة جانبا في جميع هذه الصور مع الكراهه وعاد على وجه غير مكره وهو
 احكم في كل صلاة ادت مع الكراهه وان ترك واجبا من واجبات الصلاة بحال
 عادا كمالا احوال عرسته ذكرها صاحب مختصر الجرح في القاضى المتكلم لو صلى في
 الدار المحصورة فله اجره وفيه قال الخليل في المحجوب ولو صلى في محله معصوبه او في
 يد حاتم معصوب مع وعنده شرب عات المشرى لا يصح في الارض والتوب المحصور
 لان المصحح لا يكون فرضا قال في شرح القاضى الصمد لو حنت عليه من غير
 الارض المحصورة فاذا اقامت لا يحرمه وقال العائني صح في الارض المحصورة لم تحلت
 المسئلة خلافة وفي شرح العبد للقاضى المسك عصب وما كان فرضه اذا الصلاة
 غير مستمرة فستمره عوزته وصلى والمطالبة فانه قد شد في ان الوقت فتسجعا
 ولا لا يفسد لان الواجب عليه بقدر ما على الرذوك اذا الزمه رد الوقت وقال
 ابو الحسن في اصول صاحب المختصر في جابر ان لم يضر صاحبها بالناخير صرنا
 شديدا وفي المحضه صلى سوب معصوب مع مطالبة صاحب في الوقت شعبة لا طالب
 هاما وصنا الذين اول من مراعاة الوقت اذا كان في الناخير صرنا بالطالب
 امهي كلام صاحب المختصر في المذهب صحة الصلاة مع الكراهه في الارض المحصورة
 والتوب المعصوبه لا يحرم فلا تخالف المكرهات التي قد بناها قول ولا ياب
 بقتل الحية والعقرب في الصلاة وفيه قال الحسن والسافعي واخذوا بحق وقتل انما
 بقتل الحية اذا لم يكن من قتلها ضرر واحد كالعقرب قال في المسبوط الاطهر انه
 لا يصح قتلها لانه رخصه كالمشي في احد ثوب لا يستقام من البر والتوصو وروى
 الحسن عن اي حيفه انه لو لم يخافاها لم يكن قتلها وهو قول النخعي ومالك لقوله

الصلاة اذا اردت
 مع العزاض تعاد

عليه السليم ان في الصلاة لسفلا في فاضل خان قال وذكر في ما بالصلوة ان قتلها
 لا يفسد الصلاة ولم يذكر الا بالحيه قال وذكر هنا بالحيه قتل العقرب ولم يفسد يذكر
 الحية ومن المشايخ من سوي بينهما لانهما لا يفسدان الصلاة والعقرب رواه الحنفية وصححه المذنب
 السليم امر بقتل الاسود في الصلاة الحية والعقرب رواه الحنفية وصححه المذنب
 واصحابنا زادوا بقتله ولو كتم وقالوا سفيان لا يقتل الحية السفنا التي تمشي مسبويا
 لا تخاف من اكلها لعله عليه السلام اقبلوا اذا الطمس من الارض وما كره واكثره السفا
 فاتها من الحية قال الخطيب ان جعفر الطحاوي لا يابس بقتل الكل لانه عليه السلام
 عاهد الجن ان لا يدخلوا سون امته ولا يظفروا انفسهم فاذا اكلوا فواقد يفضوا
 عهدهم فلا خيرة لهم ولا اله الا الله والاعذار فقال له ارحم ما ذل الله فان اى
 قتله وفيه فاضل خان ويقال لها خيل طريق المسلمين فترى ما ذل الله فان اى قتلها
 وبيل الا اذا ان يقول احجج عليك بالله وبالموم الاخران لا يبدل لنا ولا يخرج
 ولا في ذلك دفع السخل واذ الله الاذي عن نفسه فاشبهه بسوءه ما كساوح
 الغزو دفع الماز ولا شود العبيد من اكلت وقته سوار هو اخيرا والعقرب
 موث ولا يغيره والطعمه حوص القل وكانه سبه اكلين عاظمين بالطمس
 وشرح قال في قتل الحية في الصلاة احثا في من دفنها لقتل العقرب وابو
 حنيفة يحرم دفنها تحت كسار وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنهما وانوتوا
 كرهها لانه لا يخاف منها الا في وده ملك والليل لها وقال الا وراعي لا يابس
 وتركه احثا في وكان عثر بقتل القمل وكان انش بقتل القمل والثرعش وكذا
 الحسن في كذا في الغني وروى في الامام من رجل من الانصار قال لا يتول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم القمل وهو يصل فلا يمسها ولا يدنها ولا ين
 صرحت في يومه قال الرجل يقول قلت احكامه في الصلوات لا يضره لا ينافي في
 وكره ان يمس المصلح منه من الثياب في الصلاة ولا يابس به بعد المشهد في
 ظاهر الرواية وروى الحسن عن اي حيفه انه لا يابس به لانه كان في الصحيح
 الفرق لانه اذا مسحها في وسط الصلاة يحتاج الى المسح من بعد من في
 المشهد بغيره من واحد والترك افضل لانه ليس من حشر الصلاة فلا يشرع

في الصلاة ٣

قوله ويكره عند لاى والسجدة في الصلاة باليد وكذا عند السور عن
 ابي يوسف ومحمد لا يشهد ذلك في الفرائض والنوافل عن ابي يوسف في رواية لا
 يات في النفل ومثله عن ابي حنيفة في رواية في التحفة وفي البهجة ذكر قول محمد
 مع ابي حنيفة وقال القندري وذكر في الكامع الصغير محمد مع ابي حنيفة وفي
 بعض اصحابنا حوازي عند التسليم باليمنى في الصلاة وقيل لا خلاف انه لا يكره
 النفل وانما الخلاف في المكتوبة وقيل لا خلاف انه يكره في المكتوبة وانما
 الخلاف في النافلة ذكره في هذه في النسخة وحكي في المذهب والمرشد الكبره
 وتعم السماع وقال احمد لا يات عند لاى في الوقوف في التسليم وحيد قول من قال
 لما خذ ذلك ما ذكره في الامام عن عطاء بن الساجي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يات في الصلاة قال ابو موسى الاصبهاني هذا حديث غريب
 قلت عطاء بن الساجي قد اخطأ في الخبر فلا يخفى كونه لا اذا علم انه احب به قبل
 الاختلاف قاله احمد مع انه غريب واوله كان ذلك منه في اول الامر حسن كان العمل
 في الصلاة بملك ولاى حنيفة ومن معه ما رواه بحول عن ابي امانه وقاله بن
 الاسقع قال لا يات في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الله في المكتوبة وخبر
 في المشقة قال في الامام خرجه ابو موسى الاصبهاني باسناده عن عطاء بن
 ابي رباح قال اكره في الفرض ولا اكره في النافلة ولا في ذلك لا يات
 من عمل الصلاة ومراعاة سنة التسليم ممكنه اصحابنا يحفظونه عليه وضم الانا
 في موضعها اوسع حتى ينفذ في ذلك والمكره هو ان يركع بالامساك بعد هذا
 ذكر في فاضل خان واختلف المشايخ في عند التسليم خارج الصلاة فله ذلك
 بعضهم وقال يسبح ويكفي وندب ولا يكره عن ابي حنيفة وروى عن ابي عبد الله
 راي رجلا يفعل ذلك فقال له عند نوبك ليس بعف منوها وراهنه في غير الصلاة
 بوند قول ابي حنيفة في الصلاة ذكره في فاضل خان قلت ممكن ان يقال ان حصر
 الورد مندب في الصلاة لما في العبد الذي ورد الشريعة فيها خلاف
 خارج الصلاة وقال في المستصفى لا يكره خارج الصلاة في النفل وفي الخط
 وعن المكره عند الامساك او سجد مسكها من انما العبد في الامساك

واكتفيا بالليل فلا يكره وقال صاحب المستصفى في الامساك اسان الى انه يكره عند
 بالليل الصلوات في وقت شغل بال والاخلال بالخشوع والوقار للثان مفيد وعبد الصلوات
 والقول يكره بلا شبهة وفي ملحق الحارث لو حرك اصابعه باليد بحركتها لم يباحث
 لو نظر اليه ما ظهر من غيبته في غير الصلاة بعينه صلاية فاذا لم تكن بليغا يكره لان
 ما يفسد من يكره قلله كالمشي فيها وكره بحول كالمشي في الامساك مع الصلاة عندنا
 وبه قال الساجي ولم يكره ملك **فصل** في استقبال القبلة بالفرج
 اخلا اعلم ان في استقبال القبلة بالفرج واستدراكها لاهل العلم او لا ارجح
 اولها انه محرم اسعيا لها واستدراكها في الصلوات والبيان وهو قول ابي انور الاضار
 واسم خالدين بن عبد بن طبرستان حارثي شهد في زمانه في زمن معوية
 بارض الردم سنة ثمانين في بيل سنة اربعين ومجيبين بالمشط طيبه وقول
 مجاهد النخعي والوزري واي يور ورواه عن احمد بن سنان في ذلك حرام في الصلوات
 حازرت في السان بسط ان يكون منه ومن احكامه ان لا يركع في الارض فادركها
 وارفعها قد موخر الرجل وان زاد ما سجد على مائة اذرع او مائة من
 الرجل فهو حرام الا ان يكون في سنة في ذلك ولا يخرج فيه وكذا لو سجد
 في الصلوات في ذلك في النوى وهذا قول احمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
 عمر والسجعي ومالك والشافعي ورواه عن احمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
 حظه لانه يمكنه من السطحين الذين شربهم المذبة عنهم مع انهم لا اصل
 لها ولا يهض عليها دليل شرعي فانها كالحزب كذا فيها وفيه قال غيره من الر
 ورشعة ورواه عن احمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 وكان قد نهي ان يستقبل القبلة سوا رواه الترمذي وقال حسن عريضا بها
 محرم اسعيا لها فيها وكل الاستدراك وهو رواه عن ابي حنيفة واحمد بن محمد
 ابن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 سلم على حاجته مستقبل السام مستدرا لاهل العلم وقيل انما حدث عطاء
 بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 ولم اذا انتم الغايط فلا يسبقوا القبلة لغايط ولا لبول ولا يستدبروها ومن

ابو ايوب الانصاري

شرفوا أو غروا فقدمنا الشام فوجدنا ما راجح بين مستقبل القبلة فكما يحرف عنها
 وسعف الله حرماته في القمحي من حيث وجدنا في هريرة رضي الله عنه قال عليك السلام
 اذ تجلس احدهم على حجة فلا يستقبل القبلة ولا يستند بها ولا يمسح برأسه
 سلمان كانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة لغايته ولا يول وجهه
 واحلفوا في عليه المنع من ذلك بحجة المصلين وهو ضعفه والصحح ان ذلك
 بحجة القبلة ويدل عليه قوله عليه السلام من جلس سوا القبلة فله الفسحة فذكرنا
 عنها احلالها لم يبق من مجلسه حتى يعقر له خرجه المزاز وحديث شراقة انه عليه
 السلام قال اذا نزل احدكم المزاز فليكرم بركة الله ولا يستقبل القبلة ثم احلفوا
 اهل المنع للحاذح الخضر وكشف العيون كوها وتبين عليك حوازا لوطي مستقبل
 القبلة من على الاقدام ومن على العيون ومنه وفي الرؤى لا بأس
 باستقبال القبلة في حاله الازالة والطهر ولو نكسرت ثوبا سقميا لما نكسرت
 عنها فلا اثم عليه وكرم استقبال الشمس والقمر بالفرح وكذا الرخ وقوله
 فكانت تعرف وسعف الله حرمته لانه اوجه الوجه الاول وسعف الله من
 الاستقبال الوجه الثاني ان وسعف الله من ربه فانه لا يذنب بذكر الذنب الوجه
 الثالث ان وسعف الله لمن شاها فان الاستقبال للذنب من شدة والمخاض منفعلا
 من رخصه افضل ويوبى حضر اي غيبيل وقوله سرفوا او غروا تريد ذلك
 البلاد التي قبلتها من المشرق والمغرب كالمدينة والشام وكوها اما البلاد التي
 قبلتها المشرق والمغرب فلا ياتي ذلك منها وبطريقها بقوله عليه السلام يا من
 المشرق والمغرب فله عرجة للمشرق والمغرب ان يكون قبله انما ذلك في بعض
 البلاد لا يعقد الجمع عليه وحيث شئت يوجب تلك علة استقبالها في الصحرا
 والسان لا معارضة وكذا حديث اي هريرة وصحت سلمان وانما المعارضة من
 الاستدانة في السان موجب العمل هذه الاحاديث الصالحة في الاستقبال في الصحرا
 والسان اذ لا معارضة لها فمن اجاز الاستقبال في السان فقد ترك النقص واجاز
 غير دليل فان لو ابيس الاستقبال في السان كما الاستدانة بها فهو ناشد
 وجهين احدهما ان الاستقبال موقوف الاستدانة في الفتح لان ما يخط منه لا يواجه

المعارض

المبله بخلاف الاستقبال فلا يجوز العياش عليك والاني العمل للفظ العام اول
 من العياش على ما عرفت في اصول الفقه وقد قال بعض الناس ان صعودا للعم اذا
 وردت على الذوات وعلى الافعال كانت عامة في ذلك مطلقه في الزمان والمكان
 والاحوال والمتعلقات بم المطلق مكنى في العمل به صوت واحد فلا معنى
 فيها عماها واكثرها من هذا الكلام فيما لا يهي من الفاظ الكتاب والسنة وصار
 ذلك دينا لهم وهو باطل بل الواجب ان يترك على العموم في الذوات كون
 والآ على ثبوت الحكم في كل ذات بما لها اللفظ وعين لا يقول العموم من جهة الاطلاق
 بل من جهة الحافظة على ما يضيفه مسغه العموم في كل ذات فان كان العمل
 بالمطلق مكنى واحدا بما عاين في معنى صعودا للعم ولنا بالعموم يحافظه على
 مسغه لان جهة ان المطلق مع مثاله اذا قال من دخل دارى فاعطه درهمين
 بمعنى مسغه من العموم في كل ذات داخله للذات فاذا قال فهو مطلق في الزمان
 فاعمل بيمين في الذوات الداخلة او لا بها من ملاء العمل به في غير ذلك الوقت
 لانه مطلق في الزمان وقد علمت من فلا يميز ان العمل به من اخرى لعدم عموم
 المطلق فلت له ذلك الصعود على العموم في كل ذات دخلت الدار من تحتها الدار
 الداخلة او لا التي ذوات الداخلة في اخرها فلا يكون خارج العض وهذا
 اكد شاهد استند به على ما قلناه فان اتوب من اهل اللسان في السمع وقد
 استعمال قوله لا يستقبلوا القبلة ولا يستند بها عاين في الزمان والمكان وهو مطلق
 وقال ابن العربي الحارثي انه لا يجوز استقبال القبلة ولا استناد بها في الصحرا
 ولا السان لاننا انظرنا الى المعنى في محرمات القبلة فلا يحلف في البادية ولا في
 السان وان نظرنا الى الاحاديث فانها عامة في كل موضع معلل بحرمته القبلة
 وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في حديثه عن ابي هريرة انه قال انما
 وهذا في السان ولا معارضة من القول والفعل باسما ان القول سري مستداهله
 علاه والسري مقدم على العاد ما لها ان الفعل لا يصعد له وانما هو حكايه
 حال حكايه في الاحوال معارضة للاعذار والاستباب بخلاف الاقوال لان قوله
 هي عام وفعله خاص به راجعها ان قوله لو كان شرفا لما استند به ووجه اخر ان

موجب احرمه مقدم على موجب الاباحة قال ابو بكر وحديثكم فيه وفي الرخصة
 وكبر هذا الرجلين الى القبلة في النوم وعنه وكذا في المصنف وكتبه الفقهاء
 القبل والمصنف كتب الفقهاء لما فيه من استتمام الله تعالى واسماء الادب وكذلك فاضل خان فوكه وكتبه في مجموعه
 فوق المسجد والمراقد المحرمة والبول والحق الى العوطة ان سطح المسجد مسجد
 اعان السما ولهذا حوزنا الصلاة على طهر الكعبه وان لم يكن ثمه سا حوزنا بحسن
 وعبرنا الصلاة الهام من جبل اي ميسر ولا يرفع توجهه الى بنا الكعبه بل يرفع الى
 هوامها ويضع الاقدام من سطح المسجد عن نفسه اذا لم يقدم على الامام ولا يسطر
 الاعكاف بالصعود اليه ولا يحمل للجنب والكافض النفسا الوقوف عليه ولو جلف
 لا يدخل فيه الذين يوقف على سطحها كذا ذكره في ايمان الكافي في اجماع
 الصغير ففاضل خان ذكر في ايمان اجماع انه لا يحل لغيره الوقوف واذا استبان
 حكمه لم المسجد لا يحل مباشر الشا موله تعالى ولا مباشر ومن وانتم عالون في
 المشاجد وكذا يجب من المشاجد على العبادات والافراز ولا بأس بالبول فوق بيت
 مسجد والمراقد وما اعتد للصلاة فيه لانه لم يحدد حكم المسجد حتى لا يصح الاعكاف
 فيه الا للشا ويستحب لكل انسان ان يجد في بيته مكانا للصلاة واحلقوا في
 البيت واكنوا في الامم انه لا يحدد حكم المسجد وقطع جهوزا الشا عبيد وحديث
 ام عطية في الصحاح انه عليه السلام امر اخضر ان يحضر يوم العيد وحديث
 المصلي قبل امر بذلك لم يشع على غيره من المسلمين وقال في اجماع الصغير هناك
 مثل الموضع الذي اعتد للصلاة العبد فانه لا يحدد حكم المسجد كذا هنا افضل
 يذكر فيه من يعلق بحكام المشاجد وفضل بانها وما كان المشاجد عنه وما
 يباح فيها عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من بني الله تعالى مسجد بني الله له صلاة في احتة مسقلا عنه وعن ابن عباس
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بني الله مسجدا او لو لم يمسح
 قطاه لصفها بني الله له صلاة في اجنحه رواه احمد في المشاجد وطبها وصايتها
 عن الزواجر الكركه عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضت على اخوز
 امتي حتى الفذاه مخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم ارد سا اعظم

تكرر مد الرجلين الى
 القبلة والمصنف كتب الفقهاء

من سوره من القرآن اواه او ينهار رجل ثم نسيها رواه ابو داود وعنه عايشه
 قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنا المساجد في الدون وان سطف
 وطيب رواه المحمسه الا النسي وعنه سمع من حذيفه كان رسول الله با مراما المشاجد
 ان تصعها في ديارنا ونصلح صنعها وطهرها وقال الله تعالى وعهدنا الى ابراهيم
 واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاقرين والرمع السجود وقال الله تعالى انما
 يعمر مشاجد الله من امن بالله واليوم الآخر واما الصلوات اياها الروح الاله قال
 قال صاحب الكافي العار من ساول دم ما استمر منها وفيها اي كسها ونطفتها
 ونورها بالمصابيح وتطعمها واعادها للعبادة والذكر وصبايتها فاما تتر
 له المشاجد من احادث الدنيا وتحدث احداث المشاجد في كل احداث
 كما ناكل البسمه احسن في قال عليه السلام اذا راتم الرجل بعثا المشاجد فاسعدنا
 له الايمان وقال عليه السلام ستر المساجد في الطل الى المشاجد والنور التام
 يوم القامة وعنه ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في مشاجد مضحككم من الملائكة
 وحمله العرش يسعونه ما دام في ذلك المسجد صوته انه في كلام صاحب الكافي
 وعنه جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل التوم والبصل والكرات
 فلا قرن مسجدا فان الملكة ساذي فما تاذي منه نوادم مسوق عليه
 ما كان المشاجد عنه وما يستحق فيها عن اي هرقه قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من سجع رجلا مشد في المسجد ضاله فلفظ لا اذاها اساء اليك
 فان المشاجد لم ينزل هذا وعنه يزيد ان رجلا مشد في المشاجد يقال من دعا الى
 الحلال الا عرف قال عليه السلام لا وحده انما من المشاجد ما بنت له رواها
 مسلم واحمد وابن ماجه وعنه اي هرقه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من دخل مشجدا هذا السع حبرا او لعله كان كالمجاهد في سئل الله ومن
 دخل لعبد ذلك كان لنا ظرا الى ما ليس له رواه احمد وابن ماجه وقال
 هو بمنزلة من سطر امتناع غيره وعنه حكيم بن حزام قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تقام احداث في المشاجد ولا سفاد فيها رواه ابو داود واحمد
 والدارقطني وعنه عمرو بن شعيب عن اسود عن جابر قال نهي رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن الشرا والبيع في المسجد وان شديدا في الاشعار وان شديدا
فيما اقله وعن اكل يوم الجمعة قبل الصلاة رواه احمد بن حنبل في مسنده ولسن الشرا فيه
شدا قال في شد الظالة اشدها بضم السين في المستقبل اذا طلعها
واشدها اذا غرقتا وكذا الشدا الشعر في معنى وشديدا الله اي ما لك الله
وعن عبد بن المشيب عن عمار بن محمد عن حسان بن سعيد قال قلت
اشدي فيه وفيه من هو خير منك ثم البت الى ابي هريرة فقال اشدي الله شول الله
قول احب عني اللهم ابد روح الفايض والنعيم فوق عليه وينسأله عليه السلام
اسم الله من الاله فربط بشارته في المسجد قبل اسلامه وبنيت عنده ثمر ما لا يحا
من البحر من المسجد وقسمه منه ذكر ذلك في المسعى لان تيممه ولا في المحيط
ولا صنف على خطان المسجد ولا على الحسا ولا فوق الموارى ولا تحتها ولذا المحط
لكن يضره بطرف يوهو قال النوري بحك بعضه بعضا ويدهه والمشهد ودفنه في
تراب المسجد ورمكه ومثل المراد بالقرن اخرج من المسجد بطلقا ولا ينفق دونه
في تراه حكاه صاحب البحر في سكر على من صنف في المسجد وفي المذهب وان
بدنه الصاق فليث يقال بدنه اليه وياد رته ولا يقال بدنه لكن هذا يستعمل
في باب الغالبه كانه قال بدنه الصاق في بدنه اي تنقضي وعلمني والفعال اللهم
صبر سعدنا في باب الغالبه بقوله لا بدنه فكن منه كرمه قال في المحيط فان
فعل فعله ان رفعة لان منبه المسجد من القدر واجب وان اضطرنا اليه دفته
تحت الحسا وفوق الموارى كاحف لا يخالست من المسجد بحسنه وان كان لها
حكمه فهي اشروع كذا الوشي في الطين لانه ان شجبه كحيط المسجد وان
مسجد تراب المسجد وكان محوفا فلا يابس به وان كان مستطامه وهو الحجاز
وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام راي صاغات فدا ان القلعة محله ثم
اقل على ان شرا قال اذا احكم فلا يفرق من قبل وجهه فان الله قبل وجهه
افاضل خرجاه وعن اي سجد كذري واي هريرة رضي الله عنهما انه عليه السلام
راي خامسة في مكة المسجد في كها حصاهم قال اذا تم احكم فلا يفرق من قبل وجهه
ولا عن منبه ولسن عن بشاره اوحت قد به السرى اخرجاه في القمحين

وعن انش الله عليه السلام قال اذا قام احدكم في الصلاة فلا يفرق من قبل وجهه
ولكن عن بشاره اوحت قد به ثم اخذ بطرف رداءه فصفق فيه ورد بعضه
في بعضه قال او فعل هكذا رواه البخاري واخذ وعنه اي هريرة عن النبي عليه
السلام قال اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يفرق امامه فانما سجد الله ما اذا تم في الصلاة
ولا عن منبه فان عن منبه ملدا ولسن عن بشاره اوحت قد به ودفنها
رواه البخاري وعن انش رضي الله عنه قال عليه السلام انما في المسجد خطه
وقفا رها فبها رواه البخاري ومسلم وعنه اي ذيعرنت على اعمال اثنى حسنها
وسبها فوجدت في محاشن اعمالها الاذي بما طعن الطريق وجدت في مشاوي
اعمالها النجاسة حوز في المسجد لا يفرق رواه مسلم وذكر اصحابنا في ذلك الفقه
عن النبي عليه السلام انه قال ان المسجد ليس روى من النجاسة كما يروى كاجل من
ان راي بعضهم مجتمع وقال ان تيممه اذا كان المسجد محصا فلا يفرق من ان صفق
تيممه وعن منبه وعن بشاره اوحت قد به ودفنه قال والعرج عليه السلام
واجمهوز على طهارة الصاق في النوري الصاق بالصاد والتين والراي يث
لغات ولغة التين فله وذا المسوط ويكن النوم في المسجد واذا اراد
ذلك نوى الاعتكاف وانه لا يراه في نومه المعتكف وذا المحيط لا يث
به للمجاهد الى حفظ متاع المسجد وكان النوري في شرح المذهب لا يحرم للاسان
ان يخرج الرخ من دونه فينه وهذا عندنا مكروه في المسجد وعن عبد الله بن
عمر انه كان نيام وهو شاب عذب لا اهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه البخاري والراي واخذ نومه هذا قول صاحب المحيط
وعلى ما ذكره الشيخ في محل على انه كان نوى الاعتكاف فيه او للضرورة
المسجد اعظم المسجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
ثم مسجد قباء ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم ذكره محمد بن سعد الجازي في
الحاشية وعن اي ذواك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي مسجد
وضيع اول قال المسجد الحرام قلت ثم اتي قال المسجد الاقصى قلت ثم اتي
قال ارحون شنه انجدت مسوق عليه والذليل غايعظم المنجا الملامه

قوله عليه السلام لا تسبحوا المطي الا للاب فذكر المشي احرام وسبحه عليه السلام
 والتاخذ من قوله عليه السلام صلاة في مسجدك هذا افضل من الف صلاة
 فيما سواه الا المسجد الحرام ورواه البخاري واسم الصلاة بناول الفرض والنفل
 وحكي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفواعل المجتهد رضي الله عنه حمل
 هذا الحديث على الفرض لجمع منه ومن قوله عليه السلام صلاة احدم
 في سنة افضل من صلاة في مسجدك هذا الا المكوم والواقع الثغراض
 من هذين احكامين ولونذ ان نصل في احدها فصل في غير هكوز ولا
 سلق بالمكان اذا كانت كاملة في نفسها وقال مالك وان نفع مسجدك
 بها وقال ابو يوسف لو نذر ان نصل في مسجدك عليه السلام او في مسجدك
 كونه في المسجد احرام فلنا اذا كانت الصلاة كاملة في نفسها فباده الباب
 والاخر له ان نترك ما له خلاف ما التزم كما لا وادي فاصفا لعصان
 عليه فلا يخرج عن عهده وابقوا ان غيرهما لا يعين وروى ابو القاسم
 عن اكر وجمعة بالمدينة كالف جمعة فيما سواها وصيام شهر رمضان
 بالمدينة لصيام الف شهر رمضان فيما سواها وعن ابي موسى قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان اعظم الناس شدة الصلاة احرامهم اليها
 مشي ورواه مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال لا يجزى الا بعد من المسجد
 اعظم اجرا ورواه الوداد واحمد وابن ماجه وفيه المقتضي بذهب المصل
 لا اقدم المسجد من ثا فان استوبا قال اقرهما بابا اليه فاذا استوبا فالقيد
 مذهبنا اقلها جماعه لكثرة رايه وفي الواقعات الصلاة في اقدم المسجد
 اول لان قوم السبق كما الا ان يكون احادنا قربا منه لسبقه كما
 وحقيقه ولو استوبا في عدم المرح الا ان يكون فيها كما تقدم والصلاة
 في مسجدك افضل من اجمع الاعظم فضاحقه ولهذا لو لم يكن جماعته
 يصل المونذ حين فيه ولا يذهب الى مسجد اخر فيه جماعه كما جماعه لو غاب
 المونذ لان هبون للعين بل يقدم احدهم عوضه وكذا لو فانت اخدم
 كبيره الا فتاح او زحمة او زحان وتمكنه ادراكها في غير من

المسجد لا يذهب اليه وقال القاضي عياض لا يترك مسجدك لزيادة
 نفوي غنى وفي ما روى صاعدا امام حنك يصل العشا قبل غيب البياض
 ولا فضل ان يصلها وحده بعد السابعة في السطيم يترك الجملة في حينه
 ويصل في جماعه جامع مصر فيل هو افضل وقيل جملة مسجد حبه افضل
 وجماعة مسجد اسناده لدنسه او لسماع الاحبار افضل لا يفاق فسر
 في ههذه ملك انه لا يفضل جماعه جماعه بالمكن لا طلاق سبع ورسن
 درجه وعند اجموز يفضل بالمكن وقد صرح به الحديث وهو قوله
 عليه السلام صلاة الرجل مع الرجل ازا من صلاته وحده وصلاة مع
 الرجلين ازا من صلاته مع الرجل وما كان له هو واحد الى الله ورواه ابو
 داود والشيخ واحمد والحديث الذي ذكره مالك لمنع العصان دور الزيادة
 وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال علي السلام احب الالاد الى الله مسجدا
 واعض الالاد الى الله اسوا اقهار واه مسلم فصرح بالملك اذا
 فانه الصلاة مع اجمعه مذهبنا مسيلا خبر ذكر في جماعه الا اذا كان
 في المسجد احرام او في مسجد الرسول فلا يخرج منه ويصل فيه وحده قال
 ابو جعفر الطحاوي وذكرنا في ذلك ان صلاة اجماعه بفضل صلاة الفرد وعن
 درجه والصلاة في المشي احرام ومسجد الرسول افضل من ذلك ولذلك
 لا تتركها لاجل الجماعة في غيرهما قلت وفي قول الطحاوي دليل
 ان يذهب ملك مخالف مذهبنا وليس كذلك فانه ذكر في مختصر البحر
 وعزاه الى صلاة الحلال ان من فانه اجماعه في مسجد فان اتى مسجد اخر
 فيه جماعه هو افضل الا في المسجد احرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصل في سبع مواطن في
 المنزل والمحرز والمقنن وقارعة الطريق والحام وفي مواطن الابل
 ويوفى كلهم بيت الله ورواه عبد بن حمدة في مسنده وابن ماجه والترمذي
 وقال البيهقي اسناده بذلك القوي وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم صلوات من ارض الغنم ولا صاوات اعطان الابل ورواه احمد

والترمذي صحيحه وعن اي سويد انه عليه السلام قال الارض كلها مسجد الا المقبر
واحكام رواه ائمنه الا النسي عن اي مرثدا العنوي قال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يصلوا الى القبور ولا يصلوا على ما رآه الجماعة الا النجاري
وان من اخذه ومن حديث بن عبد الله الجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يقول قبل ان يموت بمشرا من كان فيكم كانوا يتخذون قبور اسياسهم وصالحهم
مساجد لا فلا يتخذوا القبور مساجد اي انما لم يكن ذلك رواه مسلم معبره
موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل ان يصلح حشا ذنقه الصلاة ويصل
في مراض الغنم وانه امر بنسائ المسجد فاشل ايام من في الحجاز فقال يا بني
اي ايام من فيكم هذا قالوا لا والله لا يطلع منه فقال اشرفنا في قبور
المشركين فمست ثم باخرت صوت وبالحل فقطع فصفوا الخلفه المسجد
وحلوا عسكادتيه الحجاز وحلوا انقلون الضمير وهم يتركون والبي عليه
السلام معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخير ولا عفر الاضار والمهاجر
قال ابن تيمت في المسقى هذا مختصر من حديث موقوف عليه وثلاث سنن اي داود
متنول في مراض الغنم فانه يتركه ولا يصلوا في مبارك الابل فانها من الساطين
وفي الفرق بينهما شدة اقوال القول الاول فيل ان اهلها يستنزون بها عند
قضا الحاجة قاله ابن القسيم وابن وهيب وابن حبيب السنون البلاء من المايكة
وقيل اصولها وبقاتها فربما دانت المصلح خلاف الغنم وقيل اخر تراها
ووشحها ومراح الغنم بطيفه فيل لانها بقصد التهور كجمع النكاشه فيها
والغنم بقصد الارض الصلبة وقيل السور اخنها في الصلاة غنها خلاف
الغنم وقيل لانها خلقت من الساطين ثم ان الصلاة صبح في هذه المواطن
عند نابع الكراهة وهو قول الجمهور من العقها واهل الاثر وفي المعنى
عن ان الصلاة لا تصح في هذه المواضع كمال ولا على سطح احكام وهو قول
شريحان المرشي وروى الصلاة في المقبر على وان عتق من ارضه
وعطاوا النخعي وان المنذر ومن راي الصلاة في مراض الغنم ولم يرها

في مبارك الابل جائز من سمن وان عتقوا الحسن وملكوا شحق وابو يوز وزوايه
عن محمد وكره ان يكون قبله المسجد الى هذه المواضع لان جهة القبلة معطيه
ولهذا هي التي عليها الشبان من قبل الزجل في وجه القبلة فلا ينبغي ان يكون
في جهة القبلة بقرب المصلح اجاش ولا از جاش فاذا صلى وقدامه عذره او
بول كرهت صلاه وقال ابن حبيب من المالكية بعد فاش الصلاة السها
على الصلاة عليها ونحن اعترناها سمعته وشانه وزوي ابو يوسف عن اي
خيفه ان هذا في مسجد كاعاات اما مسجد الرجل في بيته فلا بأس به لو جهن
احدهما انه لس له حرمة المشاجد ولهذا يجوز معه ويحل عسان النسا فيه
ويدخله الجنب وانما يضر والسا والساني ان فيه ضرر ولا يولي لان مشاجد
السون لا يخلوا عن المرحض اما الجزية والمزيلة فهما موضع النكاشات
قال في المسنوط لا يجوز الصلاة فيها واما المقبر فقبل النهي للمستند بالهوى
فعل هذا يجوز الصلاة فيها مع الكراهة وقيل ان المقابر لا يخلوا عادة عن النكاشه
اذا احتمل استنزون فيبولون ويعتدون عندها فاعلم هذا الخور قاله الشرحي
قال ومعنى النهي في احكام انه مستباح لاعتدالات النكاشات عادة فعلى هذا
لو صلح في موضع جلوس الحامي لا يخره وهو احتيازا لاعتدالات السجدة الواعنا
اذا لم يكن فيه عيب بل وكذا في القنادي وفي الذخير والكرهم قالوا لا يكره
وفي موضع اخر قال ابو حنيفة لا يكره في موضع صالح لتمام والساني وقال محمد
يكره ولا رواه عن اي يوسف فيه واما قراه الفران فيه فقد ذكر في كتاب
العلل انه اذا كان يرفع صوته كما يكره ذكره في الذخير وقيل هو سنة
السطنان على هذا الكراهة في كل موضع منه وفي الواعنا لا يلزم الغراه
في احكام ان خفض صوته على الحنا راو روع بالسمع والهيل لانه لا يحب
الاصغا اليه وقيل يكره القرامت في احكام مطلقا كما لعنشل والخوخ
وقال في الواعنا وكره من ائمة كبار صلوات في احكام حتى حكي عن الامام
اسمعيل الزاهد انه كان يصل الفريضة بالجماعة فيها ومعنى النهي في قاره
الطريق انه يستظهره المان فاذا كان الطريق واسعا لا يكره وحتى ابن

شائعة عن محدثه كان يصل على الطرف في البادية وفي معنى انتهى لاجل ان الطريق
 لا تخلو عن الاذواق والابواب فاعاد هذا الفرق بين الواضع والصيق ومعنى
 انتهى عن معادن الابل والنجاسة هكذا ذكره الشيخ خشي وزد على مراض
 الغنم وقد بينا الفرق بينهما من الوجه السند وعلى طهره نبت الله لكرهه
 الصعود على ظهر الكوفة لما فيه من الاخلال بحرمته الست وترك العظم
 وقال محمد رحمه الله في الاصل انه ان يكون قبله المسجد الى الحرام او المحرم
 او القبر وبكلم الاصحاب في معنى قوله ان يكون له ان يكون قبله المسجد الى
 الحرام قال بعضهم لم يرد به حايط الحرام وانما اراد به الموضع الذي يصب
 فيه ما يحكم لانه موضع النجاسة ولو اسبق قبل حايط الحرام لا يكره ومنهم
 من قال يكره الى الحايط ايضا ومثل هذا الاختلاف في الخرج ايضا ولو كان
 من المصل ومن قبله الموضع حايط او ستر لا يكره ذكره في الجمل والحد
 وقال ملك لا يكره الصلاة الى المقبر وفي المقبر ورفق ابن حبيب من
 قور المسلمين فيمنع قنونا المشركين لا جعفر من حفر النازو بعد
 في العامية الدلت في القيد والحجل ولا بعد في الدائر لذهاب سهبا
 واجتنب ملك بان موضع مسجد عليه التمس كان مقبر للمسلمين فامر
 التي عليه التمس فست وحل موضعا مشجده وهذه المسئلة ببيت
 على عاص الاصل والغالب فالحديث في الاصل وعمن بالغالب وترك ملك
 احدث وباعه مذهب المعروفة في سائر الدايح ونحن نرى كذا الاصل
 بالحدث والغالب والرض واحد لا يضر وهي الامعاء وما يلي الارض من
 رطن الشاة والبعير ورض المدين وما جوفها ورض الغنم وما واهها والميض
 موضع الرض والاعطان والمعاطن واحد ما عطن بفتح الطاء وعطن كسر
 ما زال الابل عند الماء السرب على وهو الشرب الثاني نخل وهو السرب
 الاول والمقبر بالحيوات الثلاث على الباذكرها ان ملك في مسلكه والقبر
 المذنب وقال صاحب الطراز من المالكية يكره الصلاة على الجمل لفظ
 زودته المانعة من الجود قلنا ان وجهه تعوض فيه ولا على وجهه فانه

ان يكون

لا ينج وقد تقدم وان كان جملدا صليبا كما ذكر وقال المازني عن ابن حبيب من صلى
 في بيت ضري او مسلم لا ينج من النجاسة اعاد اذا فرغ في الجنازة
 وحل في مسجد في ارض عصب لا ينج من النجاسة فيه وذكر في الواحات وحل في مسجد
 كما نزل المدينة لا ينج ان يصل فيه لانه حق العامة فلم يخلص له تعالى كالسني في ارض
 معصوبه فلتب وهذا كما الفما ذكره في الواحات في امان الى يوسف لا ينج لاجد
 ان يصل فيه وهذا نفو المذكرة في الواحات قال صاحب الواحات لوفعله ما ذكر الامام
 يعني ان يكون في الاضطرر منه يعني في مسجد السور لانه ما هم بولده وكره ان يعلق
 باب المسجد من اعلق الباب فهو مغلق ولا يعلق على مغلق لانه لغة رده منزوكة
 قال الحنفى في منع مغلق في النجاسات الصغيرة وكره مغلق باب المسجد وهو على تلك اللغة
 المتروكة وصوابه ان يعلق باب المسجد لانه منع عن الله تعالى قال الله تعالى من اطم من منع
 مشجده الله ان يكره فيها ائمة وفي لا يكره في غير اوان الصلاة اذا خفف على مناع المسجد
 وفي فاضل خان في المشعلت لو ما ساكر العسل ولا يكره في غير اوان الصلاة والذكر
 لا اهله صانه لمناع المسجد واخر ان كان شر عن الشرق من حاز المسجد بولده ولا يكره
 بان يمشي المسجد بالحجر والساج وما الذهب وكذا يجلبه المقيم بالذهب والفضة ولا يكره
 تركه اول الجنة لا يكره عليه وقيل هو فربه لما فيه من عظيم المسجد والمقحف وفي ذلك
 اعزاز الدين وقال في النجاسات الصغيرة فاضل خان من ان شر من اسحق ذلك او منهم
 كرهه وجه قول من استحسنته ما ذكرناه من احوال الدين وعظمه وهو من باب
 عمار المسجد وروى ان اودع عليه التمس في مسجد بيت المقدس وروى ان في سنة
 كبريتا احمر وكان في سنة ابي عشرين مائة وكان في المشاغل من اضمح بالبيت
 وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يسخ وكذا الكعب من خرفة مما الذهب والعصه مشنونة
 بالوان الدجاج واحمر وعظمها قال المازني في اول من كسا البيت القبع ثم كساه ان شر
 النجاسات كساه التي صلى الله عليه وسلم ام او كرم عمر ثم عثمان وكساه معونه بن
 الزمر الدجاج ثم كان المامون حشوه بلث من الدجاج الاحمر يوم الترويه والساطي
 في اول حبس الدجاج الاسف في السابع عشر من شهر رمضان واما ذهب الكعبه
 فان الولد بن عبد الملك وقت ابا خالد بن عبد الله العسيري والى مكة سرفها لله شنه

وتبين الفد كان محال على ما تصفح الذهب وعلى ميزانها وعلى الماشطين التي
 بطنها وعلى الماركان وهو اول من ذهب السنة في الاسلام وزخرف المشجود ولما رت
 ما على الباب من الذهب عتق محمد بن الامين بن الرشيد اخو المامون عاينه عشرة الف دينار
 جعلت تصفح على الباب مع ما كان فيه والصفح التي هي اليوم والمك مبر وحلفتا
 اب بد العتق من الذهب بلبه ولا يكون الف منقار في الارض في كان عبد الله الرز
 لجر الكعبة في كل يوم يطل من الطب ويوم الجحيم يطلين واجرى معويه للكعبة
 الطبل كل صلاة واجرى الزيت لعتاديل المسمى من بيت المال وانما فعلوا
 ذكرناه اجلا لا لتب الله تعالى واعزازا للدين وحق يد عن من المشاجدة له امر
 المشجود واصلها وقالوا المستحب الصنف الى المشايخ لا يتم خروج من الاشاطين
 ومنع الامير من المروزي عليه الكعبة والمشاجدة المشاهد بديل الذهب والفضة
 وقال العزالي لا بعد مخالفة جلاء على الاكرام كما كانت المصنف ذكر في الوسط
 وذكر صاحب الطراز من المال كعبه كراهة ذلك كله وذكرنا الرعاية عن احمدان
 المستديسان عن الزحرفه وهم يحجون بما ذكرناه من اجماع المسلمين في الكعبة فلت
 ما نقل عن اود عليه السلام كوزان كوز فعله لسفني ان شربنا اسفارهم
 في ظلم الليل لا للزينة فلا يكون فيه حجة الا انه ينبغي ان لا يكلف لدقائق الفش
 في الجراب فلهذا مكره لانه يلهي المصل وشغل قلبه وما روى عنه عليه السلام
 انه قال من اسراط الساعده من المشاجدة حدث والمراية ترك الصلوات و
 مع زخرفه صورها والخصص حسن لانه احكام النوا والمنوال اذا فعل ما ترجع الى
 النفس والرياء من مال الوقف صير وقتا الكمايع الصغيرة وان جعل السافور
 السواد للفقراء بان يسهل ان فعل من مال نفسه ومن مال الوقف حوز بصفا فلو
 مما مائة والساج سحر عطاء يست بالهدى ع
باب الوتر قوله الوتر واجبة عندنا حنفية رضي الله عنه
 ولا سند ذكرنا في المخط عن ابن حنيفة رحمه الله فيه بلاش وابات في رواه فضده
 وهو قول فرو قال ابو بكر بن العز في العارضة ما كسمون واصبع من المال كعبه
 لا وهو يزيد في الفرض وفي المصنف عن احمد من ترك الوتر عدا فهو رجل سبو

الوتر

ولا ينبغي ان قبل سعادته وقد حكى عن اي بكران الوتر واجب اي فرض وحكي ان بطال في
 سرح التي زكى عن ابن مسعود وخذيفه والنجع انه واجبة على اهل الفرائد دون غيرهم
 والمراد بالوجوب الفرض واختار السرخ علم الدين السخاوي المقرئ بحوى انه فرض وعمل سبو
 حرا واما في الجادث التي دللت على فرضها ثم قال فلا يرتاب دوم في هذا انها اجبت
 بالصلوة اجبت في المحافظة عليها والرواية اليه انه نه سنة موكه وهي قول الاكر
 من العلم والرواية اليه انه واجبة وهو اخر افوا اليه في المخط هو الصواب وقال
 قاضي خان هو الاصح وقال في الخفة مخرج فرو قال انه سنة ثم رجوع وقال انه
 واجب وفي سرح مختصر الكرخي قال كان ابو حنيفة يقول هو فرضه بم قال سنة ثم قال
 واجبة استدل الاكثر بحدث الاعراب هل على غير هذا فقال لا الا ان يطوع وهذا
 في الفرض والوجوب وما روى عبد الله بن محمد بن رز عن رجل من بني كمانه يقال له محمد بن
 قال كان اسام رجل يقال له ابو محمد قال في العارضة اسمع مسعود بن ربيع
 الانصاري البخاري قال الوتر واجب قال فرجعت الى عبادته بن الصمت فقلت ان
 ابا محمد بن عمر ان الوتر واجب قال لا عند ابو محمد بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 خمس صلوات لله على عباده احدى شذواه ابو داود والشيخ في معنى كذب الخط
 وسعله عليه السلام ما على الراحلة والرايض لا يورد على الراحلة من غير عذر ولا
 حنفية ومن قال بقوله حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اجعلوا اخر
 صلواتكم وترا بعق عليه في الضمير وقوله عليه السلام الوتر حق كما دل عليه رواه ابو
 داود وقال الحاكم بن السع هو على شرط البخاري ومسلم ورواه ابوه وليس بواجبة لهما
 ابن المنذر هكذا حكاه عنه ابن عمه اجماعا في المسند وقال النووي في سرح المهدب
 هي زيادة غريبة لا اعرف لها اسنادا صحيحا ولا مروك له وعلى حق كل ما للوجوب
 وعن عبد الله بن ربيع عن اشوا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الوتر حق
 لمن لم يوتر وليس من امن لم يوتر وليس من امن لم يوتر وليس من امن لم يوتر
 اسناده عبد الله بن عبد الله العلي المروزي وقد وثقه يحيى بن عيسى وقال ابو جهم الارابي
 صاحب الحديث وقال الحاكم حديث صحيح وقال عليه السلام ان الله امدهم بصلاته هي
 خير لهم من حرا نعم جعل الله لكم فيما من العسا الى ان يطع البحر رواه ابن المنذر الا الشامي

وقوله عليه السلام ان الله زادكم صلاة هي الوتر فصلوها من بين العشاءين صلاة الفجر رواه
ابو جعفر الطحاوي عن اي سعيد بن كزيب قال قال عليه السلام او تروا قبل ان يصحوا رواه احمد
غير النكاح واي داود وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان الله زادكم صلاة هي فطوا عليها وهي الوتر وعن عمار بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان الله زادكم صلاة هي فطوا عليها وهي الوتر وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة هي
ابو داود والسنن وابن ماجه والترمذي قال حدثني جابر عن اي سعيد بن كزيب
رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر منكم فهو كمن لم يمسكه الله عليه
اذا ذكره رواه ابو داود والترمذي والاصل للحوث وحبب العشاء وحسب الا اذا
وروى احمد في كتابه ابو جعفر الطحاوي عن عمرو بن العاص عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله قد زادكم صلاة
صلاة فطوا من العشاء الطلوع الصبح الوتر الوتر الا انه ابو صه العفاري في الموضع
ابو صه بالما والاضاد المهملة واسم جيل يضم ايجا انصره العفاري كما انما صه
والزيادة من حسن المريد عليه ولان الزيادة انما تصور على المقدرات وهي الصلوات
الواجبة فان قيل قال الخطاي قوله امتكم صلاة نيك على انها عترة واجبة ولو كانت
لا يدرج الا لام صعبه الا كتاب فقال الزمكم او فرض عليكم قلت المادة الزيادة
ومتا الله في نعمهم اي زادت في نعمهم فاما ما في فاكهه واما السلطان الحشيش عترة وهو
الزيادة في الحشيش الا حقه هم للبقوة واي فرق بين ان يقول الزمكم وبين الامر
وذكر الزيادة في الفروض المقدم فلامعني لقول الخطاي وقد قال حقه على كل
مسلم وقال من لم يوتر فليس مني واكد مرات فان قيل قال ابو بكر بن الحنفية في الاسل
في العترة الزيادة يكون من غير حسن المريد عليه كما لو اتع يساءدهم فلما قصاه
زاد مننا اوربنا وكنا به التي عليه السلام جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت اذا زادت في الثمن المحض الزيادة باصل العقد قصت واجبة كاصل الثمن
عندنا فلا يصح الا لالم ولو وهب له سائلا لا يبعد زيارته في الثمن ولا انه عليه
السلام يثبت زيادة الوتر الا الله تعالى وكان يامرهم واجابه ولانه لو لم يكن واجبا
زيادة في الفرض لكان منزله الزاوي والسنن التي فاضب الرسول عليه السلام

عليها ولم يجعلها زيادة في الفرائض وقد فرغ من التي عليه السلام من الوتر وتنبه
السنن لم يجعل الوتر زيادة في الفرائض من التي عليه السلام ولم يجعل السنن والنوافل زيادة
عليها فدل على ان الوتر زيادة لا كل ما صل وواصت عليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولهذا لم يجعل صلاة العترة زيادة في الفرائض المحسنة في المستوط لان
اضاف الزيادة الى الله تعالى الى نفسه والسنن ضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروى احمد في المسند عن معاذ بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقول زادني صلاة وهي الوتر ونها من العشاء الطلوع الفجر
وشهدت بها انه عليه السلام قال لا يتركها فان لا يقوم من اخر الليل
فليوتر من ثلثها من اخر الليل فليوتر من اخر الليل فان قرأه اخر
الليل محضون وذلك افضل رواه مسلم والترمذي واحمد وابن ماجه الفريدي
وذكر في كتابه ابو جعفر الطحاوي ان حوب الوتر اجمع من العترة واجبة عن مسكن
حدثني العفاري ظاهر فانه كان قبل حوب الوتر في قوله زادكم آسان الى انها
متاخر عن حوب الصلوات المحسنة وهو بغير قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي عن
عطاء بطعن الا ان يكون منه او دما مسفوحا او كمن حنن لايه وقد حرم الله تعالى
تعدد ذلك لكل ذي ذناب من السباع وحلب من الطير في حديث جابر بن عبد الله مسلم
وعنه من الصحيح ويدل على ما ذكره انه سأل عن الصلاة واليوم والايام وقال
في اخره والله لا ارشد على هذا ولا افصح فقال عليه السلام افلح ان صدق ولم يذكر
الحج ويدل على انه كان قبل حوب الحج وكذا يجوز ان يكون سؤاله قبل ان يناد على
الحج فلا يكون محمدا كذا حدث معاذ لم يذكر فيه الصوم والحج واما احياهم
فعليه اياه على الرحلة والفرائض لا يودى عليها هذا لا يصحهم على اصلهم لانهم يرون
الوتر فرضا على النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعون حوا هذا الفرض كما ارحله
دون ثلث الفروض وهذا حكم لا دليل عليه وسهنتهم ما روى عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثلث فرض عترة فرائض وهي لكم تطوع المحر والوتر
وركت الصبح رواه السهني وقال في حديث ابو حبيب الجلي واسمه يحيى بن حبه ضعيف
وهو مدلس قال النووي انما ذكر هذا الحديث لانه لا يثبت له من الاعتزاز به

وَقَالَ الْقُرَآنُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ فِي الدُّخَانِ أَنْ يُنَزَّلَ السُّمُّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ وَفَعَلَهُ عَلَيْهِ
 السُّمُّ عَلَى الرَّاحِلَةِ كَانَتْ فِي السُّمِّ وَهَذَا بَعْدَ مِنْ الْأَوَّلِ لَا أَصْلَ لَهُ وَزَوَى كَمَا فَطَرَ أَحْمَدُ
 الطَّيَّالُ بِاسْتِثْنَاءٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ وَبَوْتَرَهُ لَارِضٌ وَنَزَعَ
 أَنْ يُسَوِّدَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُفْعَلُ لَدُنْكَ وَكَذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدَانَ ابْنِ عُمَرَ
 كَانَ يُصَلِّي فِي السُّمِّ عَلَى عَيْنِهِ أَيْ بِأُجْمَةٍ فَذَلِكَ أَنَّ السُّمَّ نَزَلَ وَبَوْتَرَهُ لَارِضٌ وَنَزَعَ
 ابْنُ عُمَرَ مَا خَالَفَ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ مَا كَرِهَ وَجَوَّهَ وَقَالَ النُّوَيْسِيُّ اسْتَدِلَّ أَصْحَابُنَا بِإِحَادٍ
 غَيْرِهَا صَعِيفَةٌ لَا اسْتِثْنَاءَ فِي الْأَحْجَاجِ كَمَا وَكَلَّ ابْنُ مَكِينٍ فِي الْقُرَى مَا كَلَّ ابْنُ حَفْصَةَ الْوُزْ
 وَاجِبٌ وَلَا يُلْحَقُ وَلَا وَاجِبٌ بِالْفَرَانِ فَلَيْزَ كَانَ يُفْعَلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَلَيْزَ يُلْقَى عَنْ أَيْ حِينَهُ
 حَوَانٍ عَلَى الرَّاحِلَةِ غُلَطٌ وَهُوَ دُبُّ الْخَلَطِ وَالْخَلِيطُ وَنَزَعَ قَتَادُ بْنُ مَرْعَانٍ عَنْ أَيْ
 يَوْشَعَ عَنْ ابْنِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الْوُزْ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ قَالَ وَوَجَدَ ابْنُ جَعْفَرٍ
 مَدِينَةً أَهْلًا فَرِيضَةً عَلَامَةً وَأَنَّ مَدِينَةَ الْيَمَنِ مَدِينَةُ سَائِقَةٍ ابْنُ حَفْصَةَ وَنَزَعَ
 ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَيْ يَوْشَعَ الْوُزْ مَدِينَةٌ وَاجِبَةٌ قُلْ مَعْنَاهُ طَرِيقُهُ مَسْتَقِيمَةٌ وَقُلْ غَرَفٌ وَجَوَّهَ
 مَدِينَةً وَلَيْزَ هَذَا شَيْءٌ قَوْلُ ابْنِ حَفْصَةَ فَإِنْ هَذَا عَنْ أَيْ يَوْشَعَ حَوَانٍ عَنْهُ زَوَانٍ
 أَحَادُهَا الْوُجُوبُ وَنَزَعَ الْمَرْعَانِيُّ لَوْ اجْتَمَعَ أَصْلُ فَرِيضَةٍ عَلَى نَزْلِ الْوُزْ أَدَّاهُمُ الْإِيمَانُ وَجَبَتْهُمْ
 فَإِنْ اسْتَعْوَا فَا لَمْ يَنْوَلَهُ وَلَهَا رُحْبُ الْعَصَا بِالْإِجْمَاعِ قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ بَعْضُ ظَاهِرِ
 الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَيْ يَوْشَعَ فِي بَعْضِهَا وَابْنُ الْأَصُولِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عَنْ مُحَمَّدَانَ
 قَالَ اجْتَبَى ابْنُ حَفْصَةَ وَأَمَّا ابْنُ عَدِيٍّ فَكَانَ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَحِلُّ عَلَيْهِ الْعَصَا وَقَالَ ابْنُ حَسَلٍ
 وَأَبُو مَصْعَبٍ وَاللَّيْثِيُّ الْمَالِكِيُّ لَا يَحِلُّ بَعْضُ تَقْدِيرِ الْفَجْرِ وَيُؤَدُّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَحِلُّ عِنْدَ
 مَكَّةَ وَلَيْزَ نَفِيٌّ وَلَا يَحِلُّ فِي السَّنَنِ الْمَوْتَةِ وَنَزَعَ الْحَبِيطُ وَلَا حَوَانٍ يَوْزُقَانِ عَدَا مَعَ
 الْعَدَّةَ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا عَلَى الرَّاحِلَةِ مِنْ غَيْرِ عَدَّةٍ بِالْإِيمَانِ عَدَّةً هِيَ وَأَنْ كَانَ سَنَةً وَلَا يَحِلُّ
 عَلَيْهِ السُّمُّ كَانَ يَنْزِلُ بَوْتَرَهُ عَلَى الْأَرْضِ هَذَا الَّذِي يَخْرُجُ عَنْهَا وَنَزَعَ الْمَسْنُوطُ وَبَوْتَرَهُ عَدَّةً
 عَدَا الدَّاءَ مِنْ غَيْرِ عَدَّةٍ وَأَمَّا لَا كُفْرَ جَاهِلَةٍ لِلْإِحْدَافِ فَإِنَّمَا لَمْ يَوْزُقْ لَهُ وَلَا يَنْقَامُ
 لِلْإِسْقَا بِالْإِدَانِ وَالْإِقَامَةُ لِلْعَصَا الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ لَهَا وَنَزَعَ الْمَسْنُوطُ وَالْإِسْقَا بِالْإِدَانِ
 يَجَادِزُ نَزَعَ عَنْ أَيْ حِينَهُ أَنَّ الْوُزْ فَرِيضَةٌ وَنَزَعَ يَوْشَعَ فِي خَالِدٍ السُّمِّيِّ
 أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الشَّرْحِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَزَوَى اسْتَدِلَّ بِمَعْنَى

أَنَّهُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَهُوَ قَوْلُهَا وَقَالَ الْأَسْمَاءُ وَلَيْسَ فِيهِ رَوَايَةٌ مُضْطَرَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي الطَّاهِرِ
 أَنَّهُ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ وَسَنَةٌ وَلَا حَوَانٍ لَاسْتِثْنَاءٍ لَوْ نَزَلَ فِي سَنَةٍ وَهُوَ زَوَانٌ الْحَجَّ عَنْ مَكَّةَ
 وَقَالَ ابْنُ الْأَسْمَاءِ الْوُزْ نَزَلَ مِنْ سَنَةٍ حَتَّى يَقْضَى إِذَا كَانَ وَجْهَهُ وَادَّعَى
 وَجْهَهُ مِنَ الْفَرْطِ حَتَّى لَا يَكْفُرَ جَاهِلَةٍ وَلَا إِذَا كَانَ فِيهِ وَلَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ وَقَالَ الشَّيْخُ بِحَقِّ سَنَةٍ
 عَنْ تَابِزِ الْمَلُوكِ أَنَّ لَاسْتِثْنَاءَ فَرِيضَةً مُطْلَقًا وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَحَتَّى صَلَوَاتُهَا كَذِكْرِ الْوُزْ
 مِنَ الْفَرْطِ وَالْوُجُوهُ هِيَ عَدَّةُ الْوُزْ وَالْفَرْطُ وَاحِدٌ كَالْوَاكِفِ وَهُوَ مَعْنَى الْوَاكِفِ
 عِنْدَ أَهْلِ الْبَحْرِ وَنَحْوِهَا الْبَحْرُ وَاحِدٌ وَاحِدٌ وَاحِدٌ عَلَى الْعَكْسِ وَنَحْوِ الْبَحْرِ الْوَاكِفِ
 مَعْنَاهُ وَكَانَ النُّوَيْسِيُّ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ لِحَاظِ زَيْدٍ وَكَانَ الْمَدِينَةُ وَكَسْرُ الْوَاكِفِ الْفَرْطُ الْوُجُوهُ
 وَبَعْضُهَا مَا يَحِلُّ يَحْتَجُّ فِي رَجْمِ النَّفَقَةِ إِذَا كَرِهَ الْفَرْطُ صَرَّاحًا وَلَمْ يَحِلَّ بِحَقِّ بَوْلِهِ وَالْوُزْ
 لَا يَحِلُّ لَيْزَ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ شَيْخٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ وَكَانَ يَسْتَشْهَدُ
 عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَاسْمُهُ وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ عَلَى وَأَنْ مَسْعُودَ وَأَيْ وَأَنْشَرُوا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
 وَعُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنِ عَدِيٍّ الْوُزْ وَالْمَزَاكِرُ وَهُوَ قَوْلُ مَكَّةَ كَمَا بِالصَّامِ ذَلِيلٌ
 فِي الْعَارِضَةِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ الْوُزْ سَنَةٌ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ وَالْفَتْحُ السُّعْدُ بِالْمَدِينَةِ
 وَسَعْدُ بْنُ الْمُسْتَبِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَكَانَ ذَهَبَ حَمَلُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ هَذَا وَقَالَ
 ابْنُ رَهْوَيْهِ يَوْزُقَانِ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ
 شَيْءٌ لَا يَسْفُرُ لِحَضَرَةٍ وَقَالَ النُّوَيْسِيُّ الْوُزْ نَزَلَ رُكْعُهُ مَلَا حِلَافَ فَرِيضَةٍ وَادَّعَى كَمَا لَيْزَ وَكَانَ
 أَحَدُ عَشَرَ رُكْعًا وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ رُكْعُهُ وَلَوْ زَادَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحُّ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ
 وَقَالَ ابْنُ حَسَلٍ الَّذِي اجْتَبَاهُ ابْنُ حَفْصَةَ الْوُزْ نَزَلَ رُكْعُهُ وَقَالَ ابْنُ حَفْصَةَ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ
 لَمْ يَصِفْ عَلَيْهِ عَدَّةً وَنَحْنُ ابْنُ حَفْصَةَ الْوُزْ نَزَلَ الْأَوْنَاعِ ابْنُ حَفْصَةَ وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ
 فَحَسَنَ لَيْزَ أَحَدُ عَشَرَ رُكْعًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَالْتَّمَا كَانَ زَيْدُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَزِيدِيَّةً وَنَزَعَ ابْنُ حَفْصَةَ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ رُكْعًا صَلَّى ابْنُ حَفْصَةَ فَلَا سَالَ عَنْ حَسَنٍ
 وَطُولُ بَعْضِ بَعْضٍ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ وَطُولُ بَعْضِ بَعْضٍ ابْنُ حَفْصَةَ فَلَا سَالَ عَنْ حَسَنٍ
 يَزِيدِيَّةً ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ
 وَمَعْنَى ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ
 الْمَوْطَأُ يَلُوكُ كَاتِلُ السُّمِّ لَقَاتِمْ بَعْضُ بَعْضٍ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ ابْنُ حَفْصَةَ

بنية الوتر ما يحفظ

في حق المسون وكان ابي وصفت في جميع السنة وهو قول عبد الله بن مسعود والحسن
والنخعي وابن المبارك واسحق بن عمار ورواه عنه منصور بن ابي حنبل قال النووي وهو
قول جماعة اصحاب السلف ورواه قتادة بن شبيب في السنة كلها النصف الاول من
وعن ابن عمر لا يستندون ولا يصححون قال النخعي والصوت فيه في النصف الاخير
من رمضان وفيه في جميع السنة لقول الجماعة وقال قوم لا صوت الا في رمضان وقال قوم
في النصف الاول من رمضان وعند ذلك الصوت مستحب ومجمله صلاة الصبح وقال قوم
يستندون كل صلاة ذكر ذلك كله ان شئت لما نكثت المواعيد في احوالها قال النخعي
يستندون في النصف الاخير من رمضان والمسورة لا يستندون في النصف الاخير من رمضان
الطحاوي ذكر ان قيامه في المعنى وقال النووي عن الحسن البصري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
جمع ان غشا اي من حب وكان يصلي بهم عشرين ليلة لا يستندون الا في النصف الاخير
من رمضان فاذا كانت العشرة الاخرى كفصليته منه وكانوا يقولون انما في رواية
ابوداود والبيهقي قال النووي وهو مقطوع لان الحسن لم يبيدك عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يستندون خلافة عمر وعنه ابن عمر عن بعض اصحابه ان اي من حب مهم في رمضان
وكان يستندون في النصف الاخير منه قال النووي وهذا اضعف اوصافا ورواه جمهور
قلت مع الضعف وعدم السون قول الصحاوي وحله لسبب عند ولعائته اهل
العلم حدثنا الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
اقولن في موت الوتر اللهم اهدني فمن هديت وغافني فمن غافني وتولني فمن تولت
وبارك لي فيما اعطيت وفي شئ مما قصيت فانك بعضي ولا بعضي عليك انه لا بد من
والت ولا تعمر من عبادت تباركت وتعاليت وعن عمار رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول في اخر وقت اللهم اني اعود برضاك من سخطك واعوذ
بمعافاك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما امنت على نفسك
رواها الجماعة ذكر في المسئلة ان سجدته ايجزائي وهو عام في الوتر في جميع السنة
وقال ابو عيسى الترمذي ولا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم سكتة في القنوت احسن
من هذا وقوله منك اي من مكرهه فانك تدرك في الذخير لما لكه ونفرا في كل ركة
من الوتر في سجدة الكتاب وسون وقال مالك في الجموع لا تحصي بقراءة من لقول

وخصر الفاضل في المعونة الاولى منه سبغ والتائب نقلها الكافرون والوتر نقل
هو الله احد المعوذتين في كمال الشان وان حبل قال في الذخير وهو قول الحسن
ونقل عنه غلط وعن مالك اقرانه الوتر نقل هو الله احد المعوذتين واما السبع
فلم يلحق فيه شيء ذكره ابن قدامه وقال ابن القاسم وكان لا يفتي به وانما بفعله الجوا
بما روي ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاول
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايتها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
والمعوذتين يقرأه ابو داود والشافعي وابن ماجه من رواية ابي نعيم ورواه الهذلي
والثاني وابن ماجه من رواية ابن عباس في السنة ورواه اذكر المعوذتين قال ابن
قدامة في المعنى وحدثنا عاتشه في هذا الاست وذكر الاستسجاء انه يقرأ في كل
ركعة من الوتر في سجدة الكتاب وسون معها ولو قرأ في سجدة قل يا ايتها الكافرون
وقل هو الله احد في الفايحة ولم يرها حيا بل خصصها للتبرك والافتداء على الله
السلام لا يركن وفي الحفة ان فعل ذلك احسانا كان حسنا وقد تقدم الكلام على
بعض الصلاة بعض القرآن ومجان تحضه فلا بعد قوله واذا اراد ان يست
كبر هذا مذهبا وذكر في شرح القدر في لا يضره الا قطع ان المرفي قال زاد ابو جعفر
كثير من الصوت لم يست في السنة ولا دل عليها فاش قال وهذا خطأ منه فان
ذلك مروي عن عمار بن عمرو البزاز عن ابي رضى الله عنهم والعباس بن عبد الله الصا
فان الكثير للفصل والانتقال من حال الى حال وحال الصوت مخالفة لحال الصلاة
للقرآن في جمل قول المرفي قال احمد اذا مضى قبل الركوع لم يركب اخذ في الصوت قال
في المعنى لان قيامه وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه كان اذا فرغ من الضراعة
لم يركب بعد الركوع كبر من سجدة فهذا اجمع منهم انه كبر ورفع يديه وفيه
الذخير حنا ان الله وهو مروي عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس واي عبد الحق
واكرم ما لك والاوزاعي وزيد بن ابي مريم ذكر في المعنى وقد تقدمنا الحديث
في ذلك في باب صفة الصلاة ومس ودعاون اللهم انا سعيك واستهداك
وسعفك ونوب اليك ويومين لك وينوكل عليك وسني عليك الجبر كله وسرك
ولا كبرك ونمخ لك ونمخك ونترك من فخرك اللهم انا لك بوجد والك نسعي وحفد

ولد سجد

مروار حنك وكشيت غدا بك ان غدا بك اجد بالكفار ملحوا قال صاحب المبسوط الصلوات
عنه هذا في الصوت قال ولا اول ان يردد من ثم علم رسول الله الحسن بن علي رضي
الله عنه لم يمت فوبه اللهم اهذب من هديت الخرم وقد ذكرناه في هذا وقد كرت
الرؤضة يقول في اوله اللهم انا سعيك قال وفي صلاة الابرار اللهم سمعك
وقال اسعده فاعانني ومنه وياك ستعين كرت في المغرب واسعت بفلان
فاعانني في كرت في الصباح ومنه قوله تعالى واسعنوا الله وحني تجمع تواضع ومنه
قوله عليه السلام ان اخبر الله عند الله رجل سني ساه شاه وزيدت هذه الكلمة
في رواية ومعني يحرك تحريك واليمن الفاجر على الاساد المحاركي الفاجر
صاحبها اي العاصي واصل الحفيدا كرمته والعمال محاهدته قوله تعالى بين
وحفده الحفده الخدم وبالنسبة الصباح وبيل ولد الولد واحدم جاند رجل
محفود اي محبوم وفي حديث لم يعد محفود محفود فالحفود الذي يحمله اصحابه
وسرعون في طاعته قال الاصمعي واصل الحفد مقارنه الخطوط وعن ابن مسعود
رضي الله عنه الحفد الاصمعي قوله في حديثه كرمته معنى سراج احد كسر الحيم
اكثر وزن اللبس والحق كسر ايام من الحق معنى لطف في الجمع الغرابي والحق
كسر ايام معنى الحق قال ذكر ابو عبيد قال اخلا لثالث بعدا من الحق والحق
فقال العريفي قولهما معا وفي الرؤضة ملحق كسر اياما وحفد فلان معنى اسعده
واحفته معنى وصلنا اليه وقال كرمته ملحق كسر اياما معنى الحق والصبح
صواب ومقدرا الصوت اذا التما اسعت او التما ذات المروح وفي بعض
الكتب انه مقدرهما ولا يجمع الا في موضع سكت في اليوم انه في البنية
او الما لانه يمت في ذلك الرصد لحوان ان يكون التام ثم يفتد وتصل اخرى وتفت
فيها ايضا احتياطا لحوانها التام والمسبق في التورث في رمضان اذا قنت
مع الامام لا يمت ما يمتا فمما يفتد لانه ما مون بان يفتد مع الامام متابعه له فيصا
ذلك موضع للصوت فلو قنت ما سكرت في موضع وفي المسئلة المقامه لا
يذكر كما هو موضع يمت ما يمتا لكونه في موضع يفتد في الجاوي قال
في اكاميع الاخر انك الامام في الما لانه من التورث في شهر رمضان وقت مع الامام

ورى الحسن انه يمت ما يمت في الما لانه وهو خلاف ما ذكر في باب الصلاة وذكر
التا طفي في احسانه لو شك انتم في الاول او في الثاني او في الما لانه فانه
يقتضي في الركعة التي هو فيها احتياطا وفي قول لا يفتد في الكل لان الصوت
في الركعة الاولى والثانية يدعه وترك السنة او في من اربكاب الدعاء والاول
اصح لان الصوت واجب وما تردد بين الواجب والدعه نوي به احتياطا
وفي الذخير لوقت او لا يجزي فان لم يحضره راي مت وفي مختصر البحر لو شك
انها الاولى والثانية او الثالثة صلى ثلاث ركعات سلت فعدت وفتت في
الاولى لا يفتد في قول الله بلخ وعن ابي حفص الكشي انه يفتد في الثانية وفيه قال
الشيخ ولو شك انها السابعة او الما لانه يمت في المضا وفي المبسوط ان
الصوت مدرك بعد الرجوع لم يمت لهوات محله قال وما كان منه شاحل جون
يدعه في غير ذلك المحل قلت وقد يفتد هنا وفي باب صفة الصلاة انه واجب
لكن الواجب ان الوقت اذا فات اوقاتها لا يقضي الا باليك على ما مر وان يذرع
في الرجوع يعود الى العتامة ويأتي به في رواه ثم بعد الرجوع لرصده لحيث ان
الحد من القراء وكذا ذكر في الذخير وفي رواه لا يعود الى القيام ويسقط
الصوت لان الرجوع فرض فلا يرضه بعد ما استغسل به للعود الى السنة او
الواجب كما لو قام الى الما لانه قل ان يفتد بخلاف كسرات الجيدس اذا يذرها
في الرجوع فانها لا يسقط الركوع لان الرجوع الى السنة لو جهن احداهما انه نوي
به فيه كسرة الركوع عند الخطا الى الرجوع فكذلك يفتد الكسرات لانها
من حشده وهي تبع لله والشاخي ان المعتدي لو خاف دفع الامام راسه من الرجوع
ما يفتد اذا كان متبوعا كما كان الرجوع صلاها واما الصوت فقد يسقط
بالركوع لانه ليس محل له لاسببه بالقران على ما ذكرنا وقد يسقط لا عاد عليه
بجود التهو على كماله عاد ولم يفتد ولم يفتد في المعناني والخط من
بعض صلوات واوبان يفتد في الاول لانه كان لا وتر عليه فلا يفتد في الصوت
فته وفي الجاوي يحضر الامام بالصوت وقبل بخاتمة قبل توشط من الجهر
والخافتة وفي الفتاوى قبل قال محمد هذا وابو يوسف يحضر وقبل على العكس

مروى عن عمدة ابن مسعود وابن عمر عن عائشة وأبي الدرداء وهو قول الجمهور
جبل وقال قتادة وابن جهم لم يفتوا بوجوه حتى مضى وعنه ابن عمر عن العنوة بن
سنة الفخر يدعه وعنه طاووس مثله وفيه قال اللش بن سعد ويحيى سعد الأصم
ويحيى بن الأندلسي المالكى ذكر ذلك أبو عمر عن عبد الله بن الألفاء وقال مالك والكنز
وأناب إلى السامعي بسنة في العجز في جميع البهنة وقد صنف أبو الفهم عبد
الرحمن بن محمد بن عبد الله الحبل خزانة الصوت في الفجر وتزله لهم ما خرج
الداروطني عن عمرو بن عبيد بن أبي أمامة المخزله عن الحسن بن الحسن قال
صلى الله عليه وسلم فم نزل بعثت بعد الروع في صلاة العشاء
حتى فارقت وكذا في خطاب اسمعيل بن مسلم المكي عن الحسن بن الحسن
رضي الله عنه قال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما وأبو بكر وعمر وعثمان
حتى فارتهم عمرو بن عثمان عن أبي الطيب عن عمار رضي الله عنهما
أنهما صلبا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعثت في العشاء أبو جعفر عيسى بن مارقان
الرازي عن الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
من سهراد عوا على يوم لم تركه وأمان في الصبح فلم نزل بعثت حتى فارق
الدنيا عن جليل بن دعلج مثله رواه أبيه في ولت رواه إمام الصلح
حامد بن زيد وعنه أبو الهيثم النقي واسمعيل بن عيسى ووهب وأما له عن أبي
عن ابن سهر بن ولست في طريقه عن ابن عمر رضي الله عنه قال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم حتى فارق الدنيا وحي فارتته ولست في طريقه عن البقات لمر من سهراد أحد
في رواه إمامه عن الثوب المذكور في أسنان حد ثنا غالب بن فرقد قال كنت
عند ابن مالك سهر بن فلم بعثت في صلاة العشاء قال أنور عه الرازي صدق
وفي صحيح البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم من سهراد عوا على
يوم من العرب لم تركه وعنه نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال صليت خلف رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم بعثوا وصل علقه ومسروق
والأشود وعمر بن عمرو بن جهم رضي الله عنه فلم بعثت وصلى سهر بن
جهم ومجاهد وأبو حنيفة وأبو جهم خلف عبد الله بن مسعود عن

ملك سعد بن طارق بن اشهم الاجعي عن اسبق قال صلى الله عليه وسلم
 وسلم فلم يفت واصلت خلف اي بكر فلم يفت واصلت خلف عمر فلم يفت واصلت
 خلف عثمان فلم يفت واصلت خلف علي فلم يفت ما تاتي ابا عبد الله قال ان كان من
 منده وقد رواه جماعة من البقات عن اي ملك منهم ابو عوانه وان امر رسول الله
 بن عبد الواحد بن عاص بن عات بن سبيح النخري واخرجه ابو مشغود الرازي في
 اصول السنة وحمله اول حديث من باب قال ان الصوت يحدث وان يعلو الم
 مت سهرا ثم تركه قال الترمذي حديث حسن صحيح والعمل عليه عندنا من اهل
 العلم ورواه الطبري عن اي كرتب وسئل عن من يرفع الصوت في الصلاة
 والله لا يعرف هذا وعن سعد بن حماد قال سهلاني سمعت ابن عباس يقول الصوت
 في صلاة الفجر يرفع ذكره ان ملكه وقال اللسان بن سعد ما كنت من اهل عمار او
 خمسة واربعين عاما الا ورا امام يفتي قال حدثني ذلك بالكوفة الذي جبا
 عن النبي انه منته سهر او اربعين يوما يدعو القوم ويدعو على اخرين حتى انزل
 الله تعالى معات لسلك من الامري او تنوب عليهم او يذمهم فانهم ظالمون
 وترك رسول الله الصوت فما انت بعد ما حثي لقي الله تعالى قال لم يند حملت هذا
 اكدت لم يند وخرج مسلم عن اي هريه انه عليه السلام في صلاة الفجر
 ثم بلغنا انه ترك ذلك لما نزل قوله لسلك من الامري قال ان من يند
 كما يد معرفه عمرو بن عبد عن شعبه بن الحجاج عن يونس بن عمار عن عبد كذب
 عن الحسن بن علي بن مطر واثبت ما اصدق في شي وترك ان البارك حديثه وكذا
 عن ابن عبد بن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن مهدي قال حدثني عن
 عمرو بن عبد الله بن الصبر عن لسلك شي وقال ابو سعيد الاغري كان كذابا
 اسمعيل بن مسلم المكي قال ابو حاتم الرازي ضعف الحديث خلط وقال ابو زرعه
 الرازي ضعف وقال يحيى بن معين ليس بشي وكان يكره الجاه واجاب الى
 مكة ولم يكن مكييا وقال يحيى القطان لم يزل اسمعيل خلط حتى حدثنا
 ما كذب الواحد على يلايد ضروب قال ومعرفة عمرو بن سمرة قال يحيى بن معين
 ليس بشي ولا يجب حديثه وقال ابو حاتم هو منكرا يحدث جدا ومعرفة اني

بحرف عشي ما هان الرازي قال احمد بن حنبل والشاي لسلي القوي وقال ابو زرعه
 الرازي وعمر بن عثمان هو ضعف كذا قال ابن بطال انت مؤلف في الصبح وصرح
 البخاري كذا حديثي ضعف هذا وقال علي بن الحسين كان خلط وقال يحيى كان خلط
 وقال ابن حبان كان يفر عن المشايهين كما ذكره في الفرج احادهم في ذلك
 وبن ضعفه في الكنف وانكر على الخطبة ذكره مثل ملك الاحداث وقال
 ومعرفة خلد بن علي ضعفه يحيى بن معين والشاي واحمد والدارقطني
 وموت عمر بن الخطاب كان في اوقات السوايق قال ابن قدامة فان اكره الرقبات
 عنه انه لم يكن يفت وعن اي هريه رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يفت في صلاة الفجر الا اذا دعي لقوم او على قوم ذكره ابن قدامة وابو الفرج
 في التمهيد ذكرنا معه مما يه احاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرفع
 ان نزل المسلمون نزلهم فسموا وقت الامام في صلاة الفجر ويروى قال السوزي واحمد
 قال انما نطق ابو جعفر الطحاوي كما لا يفت عندنا في صلاة الفجر من غير نداء فان
 وقت منه او يلبس فلا يشر به فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره عبد الباق
 الشريف صاحب النفع في الدعوة وقال السامعي هو سنة في الفجر وسنة في الصلوة
 كلها عند جماعة المسلمين المداي الطحاوي لم يقل احدا في صلاة الفجر انه عليه السلام
 لم يتركها بالشر كمن ولم يفت في الصلوة ولت روى مسلم انه عليه السلام في
 الطهر والعا بالآخر وفي الناري عن ابن قال كان الصوت في المغرب والفجر وروى
 عبد الله بن احمد بن حنبل كل شي يفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت
 اني هو في صلاة الفجر ولا يفت في الصلوة الا في التور والخذاء اذا كان
 يستنصر ويدعو المسلمين وعن عمر بن الخطاب في الصلوة انه كان يقول اللهم اعف عني
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والاف من صلواتهم واصبح ذات يوم واصبرهم
 على عدوك وعدوهم اللهم اعف عنهم اهل الكتاب الذين يذكرون ربك ونفلكون
 اولياك اللهم خالف بين طعنهم وزلزل اقدامهم وانزل عليهم ما يشاء الذي لا يرد
 عن القوم المجرمين اللهم اني اسعوك فوله فان كنت
 الامام في صلاة الفجر يسكن من خلفه عندي جيفه وعقد وقال ابو يوسف سعه

الفتوى في القنوت
 اختارها طالعيني في شرح
 الهداية وغيره فلهذا هذا
 الفرج مطلقا وفي المنع
 شرح الجمع نسبة للتقوي

في الفتوى لانه مجتهد في صا راكم ان العبد في الفتوى في الوتر في الركوع
 ولما انه مشوخ على ما تقدم ثم اذا لم يتابعه عنهما قبل فقد وسطر
 امامه لسجد معه وفي فتوى محمود بحقق مخالفته في المنشوخ اذا كانت ستر
 الداعي دليل مشا ركه التاكت الفار في القراءة وقيل سكت قائما فحصل
 المناقشة في البام قال القاضي خان هو الصحيح وعلى هذا خلاف لو كرر
 خمسا على اكنافه واذا لم يتابعه في الخامسة عندها قيل تسلم ولا ينظر للامام
 لانه استغنى عن غير مشروع لتسليمها والا صح انه تسلم وتتابع للامام في التسليم ولم يذكر
 فيها انه انفق بحسب الحق لانه ما ذكر في الفتوى قالوا وهذا المسئلة على ان المعنى
 معني في الوتر للامام قال القاضي خان في منهم من قال بعن الامام جهر ولا تقتل المعنى
 قال والقيح ما قلناه لان المناقشة في فتوى الفجر مع انه متابعه في الخط اجماع على الماخوذ
 في الدعاء المستنون وقال القاضي خان في صاحب الكتاب وغيرها ودل المسئلة على حوزان الفتوى
 ما لم يسمعه قال صاحب المحيط وقاضي خان وغيرها انما يصح الاقتداء بهم اذا كان الامام
 محتاطا في موضع الخلاف في ان كان لا يخرج عن القبلة ويجوز الوضوء من انفسه
 والحكمة وفصل بوبه من المني ولا يكون معصيا ولا شاكيا ايمانه اي لا يقول يا مؤمن
 ان الله لن يقطع ما امانه من غير استئذان هذا يرجع الى ان قصير حقيقيا والفتب
 بوجبه فسفه والصلوة خلف الفاشوق حازه والاحراق عن القبلة لسبب من مذهب
 السامعي وانما سفيك الى بعض الامور في قوله في المحيط ولا يقطع وتره وقال ابو بكر
 الرازي اقتداء الجني من سلم على الرحمن حوزة الوتر وصلى معه بعبه الوتر لان
 امامه لم يخرج سلامه عنه لانه مجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قد عطف وهو حقد
 ان طقارته باقية لانه مجتهد فيه وطهارته باقية في حقه وقيل لا يصح الاقتداء به
 في الرعاف والحكمة وبه قال الاكثر من رواه اخيه ثم غاب فالاصح حوزان الفتوى
 به لانه حوزان فتوى الخطا وحسن الظن به او في شاهد شافعا مثل ان يمسك
 ولم توضع قبل يصح الاقتداء به وقيل لا يصح لاختلافها في حصة البحر فانه يمنع
 الوافعات راي ثوب امامه بولا اقل من قبلنا لدهم وهو راي انه لا حوزا لصلوة
 معه والامام ترى حوزا معه بعد لانه لم يزل امامه في الصلاة والعكس والامام

سلامه

لا يعلم قيام الخامسة شوبه لا بعيد لانه يرى حوزا لصلوة امامه وحاصله اذا كان يعتقد
 فساد صلاة امامه لا يصح اقتداء به وفي المنهاج لو اقتدى شافعي بخفي مسد كره او اقتصد
 فالاصح الصحة في الفصد دون المس اعتبار الزعم المقتدي في الخبر في المحامون في الفروع تصح
 الصلاة خلفهم من غير كراهة قال ابن قدامة ما لم يعلم انهم تركوا ركعا او شطا ووال في عقيدته اما
 النسبة الى امام في الفروع كالايه الاربعة فليست بمذمومة فان لاختلافهم رجمه وانفاقهم حجة
 قاطعة قلت وفيه نظر فان الاجماع ليس عبارة عن الاربعة ولا يحكمهم ثم قول صاحب الكتاب
 وقاضي خان بالشفع بوبه غلط ذكر ذلك النووي وغيره لانه سببه الى شافعي بخفي ما في المسئلة
 الامام حاسب هو اليه اذا لجمع من يشوبين فمن ع اقتدى بخفي المذهب عن يرى الوتر من سجد
 لصعد دليل وجوبه ذكره في مختصر البحر المحيط وفي الذخير للمالكية قال اشهب عبد بن سمون
 من خلف من لا يرى الوضوء من من الذكر فلا شيء عليه خلاف القبلة وقال بعد منها في الوقت قال
 صاحب الطرار بحقيقته متى لم يسمع له الشرط حاز لا ينهيه به وان لم يعتقد وجوبها والامام بحر الشافعي
 مع جميع راسه سنة لانه اعاد خلاف الوام في الغرض منه النافله او مع رجله قال
 المارزي قد حكى الاجماع في الصلوة خلف المخالف في المذهب اما مع ما علم خطاه كعصر القضاء مسله
 لا لجمع من وترين في ليلة واحدة كحدث طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا وتران في ليلة روله الترمذي وقال حدث حسن غريب قال عبد الحق غيره صحيح الحديث ومعناه ان
 من صلى الوتر ثم صلى بعد ذلك لا بعيد الوتر وهو قول اكثر العلماء وقد ثبت عن النبي عليه السلام انه
 شفع بعد الوتر وروي الترمذي عن ام سلمة انه عليه السلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين

باب النوافل اعلم ان النفل والنافله الزيادة ونافله الرجل ولده
 لانه زيادة على اولاده ذكره في مجمع الغرائب والصالح والنفل الطوع قال عليه السلام لا نزال العبد يتقرب
 الى النوافل حتى اجبه اي بالزيادة في الطاعات على مقادير المفروضات وقال النووي والتطوع في الاصل
 فعل الطاعة وفي المشرع والعرف مخصوص بطاعة غير واجبه والتطوع والنفل مترادفان والنفل يفتح
 الفاء الغنيمه والتوفل البحر والرجل الكثير العطا والواو زايده للاحق جعفر وفي سارق الاوان نافله
 الصلاة الزيادة على المفروضه وسميت الغنم انما لاجمع نقل لان الله تعالى زادها لم فيما احل لم ما حرم
 على غيرهم قبلهم وفي الحديث ان ترضون نقل خمس من يهود اي ايمانهم ومنه قوله ثم يتكلمون اي يكلمون
 وسميت القسامه نقل لان الدم ينقل من اي ينقل ومنه انتقل من يديه اي جحد ونفاه وقال ابو بكر

النوافل

الرازي 2 احكام المرات 2 قوله تعالى ومن الليل فتسجد له فاقبله لك قال مجاهد انما كانت ما اوله للتي
 عليه السلام لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما اخر فكانت طاعاته نافله اي ريان في الثواب وغيره
 كانه لذنبه وقال قتادة نافله اي تطوعا وفضيله والنافله هي الريان بعد الواجب وهي التطوع
 والفضيله ومنه النقل 2 الغنيمة وهو ما جعله الامام لبعض الجيوش زاده على ما استحقه من سهاها
 بان يقول من قتل منكم قتيلا فله سلبه ومن اخذ شيئا فهو له وهذا ينسب للحنفيه والمالكية للنقل
قلت ومعنى قتل من قتل منكم قتيلا هو النجم الذي هو النجم والسنة في اللغة على ملثه معان السير و
 الوجه وتمر بالمدينة والسنة الطريقة بفتح السين والنون وصمها وضم السين بك لغات ذكرها الجوهري
 ولها خمسة اوجه في الشرع الوجه الاول ما يلتقي عن النبي عليه السلام من غير الحجاب منه الكتاب والسنة
 فلا طار وفعلا الوجه الثاني فعله دون قوله وعلى فعله الذي هو الواجب كقيام الليل وصلاه
 الضحى والنون على قول ويجوز ذلك والواجب علينا كصلاه العيد من غيرها وعلى ما تاكد من المندوبات
 كركعتي الفجر والنون الوجه الخامس ما واط عليه وتر كد احيا ناولم يتأكد كالاربع قبل العصر او
 الركعتين والاربع قبل العشاء والاربع او الركعتين بعدها وفي المنافع المشرع حسان عزمه وخصصه
 والعزم هي الاصل وهي انواع اربعة فرض واجب وسنة ونقل ويسمى هذا النوع مستحبا ونسبوا
 وطوعا وقد تقدم الغرض والواجب هذا باب السنة والنقل وقد تقدم السنة لقوتها فهي على الواجب
 قال والنوافل شرعت لغير نقصان يمكن في الفرائض والاوزيد حتى لو قدر اسان لن صلى المرات
 من غير نقصان دخل فيها لا يلزم على ترك السن **قلت** فيه نظر فان صلاه عليه السلام في
 غايه الكمال ولا ينقص فيها وقد واط على هذه السن ونحن ما ناسيا به صلى الله عليه وسلم من
 غير نظر الى معنى الخبر ان فان حصل له الجبر ان ايضا فهو من فضله العيم وقد لا كد بعض السن او امر
 به ولو كان ذلك لمعنى الجبر لا شئ من السن كلها اذ ليس بعض الفرائض باولى بدولة النقص فيها
 ولانه لا اصل من حقت فصلاته ويصلي صلاه اخرى حاسر لما ادخلوها من النقص بل الخبر ان
 بسجود السهو اذ اترك واجبا سهوا لا عدا وقيل النوافل جوانب لما فاتت العبد من المكتوبات
 وانما قدم ركعتي الفجر لانه اقوى السن وهي قسبه من الواجب لكونها ما مودا فان قبل ما المانع من
 جعلها واجبه مع وجود دليل الوجوب فيها وهو الواجب عليها من غير ترك والامر الذي
 هو خير الواحد وهذا وحده دليل الوجوب **قلت** المانع من ذلك قوله عليه السلام من
 تاب من صلى على ما نسي عن كس وسوقها مع سائر السن روي ابن ابي عمير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

هذه في مشروعية
 السنة للمأخرة

الصلاح له طرق صحاح واليه يفتي 2 فضل الصلاه النافله وغيرها وفي وصل الوضوء عن عبد
 الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اسقموا وكن حصىوا واعلموا
 ان خير اعمالكم الصلاه ولا يحفظ على الوضوء الا من قال صاحب مطالع الانوار بعناه النوا
 طريق الاستقامة وقاربوا وسددوا لا يظنون اعمال البر ولن يحصىوا اي لن يظنوا الاستقامة
 في جميع الاعمال وقيل لن يحصىوا الكم من الثواب والاجر فان قيل الاستعمال بالعلم الرايد على
 الغرض افضل وكذا يعلم المرات الزائد على المجزى في الصلاه وفرض الصلاه افضل الاعمال وسيجي
 ان يكون التطوع بها افضل اعتبارا لكل واحد منه بغض ذلك قيل له هذا السؤال فاسد من
 الاصل وفروض العبادات افضل من التطوعات **قوله** السنة ركعتان قبل الفجر واربعة قبل
 الظهر وبعد هاتين ركعتان واربعة قبل العصر وان شاركتين اي صلى ركعتين وركعتان بعد المغرب
 اي بعد صلاه المغرب واربعة قبل العشاء واربعة بعد هاتين ركعتين وعند ابن ابي عمير وابن
 جنبل عشر ركعات قبل الظهر ركعتان ومن الشافعية من قال اذ في الحال ثمان فاسقط سنة
 العشاء قال النووي نص عليه في التوبط ومنهم من قال استاعشر ركعة فجعل قبل الظهر اربعا
 والاکمل عند الشافعية ثمان عشر زادا قبل الظهر ركعتين وبعد هاتين ركعتين واربعا قبل
 العصر وبذلك لم يوقت سنة قبل المكتوبة ولا بعد ها وخالف الاحاديث الصحاح الباتية في
 بوقت السن على ما ذكره وروى انه عمل اهل المدينة ذكر الحكم والتغليل القلبي في الخير للشافعية
 ولهم حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد هاتين ركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين
 قبل الغداة ذات ساعة لا ادخل على النبي عليه السلام فيها حتى تحضر حفضه انه كان اذا طلع
 الفجر اذن المؤذن صلى ركعتين مسبقا عليه وعن عبد الله بن سفيان قال سالت عائشة عن
 صلاه النبي عليه السلام فعالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد هاتين ركعتين وبعد المغرب
 ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين روى الترمذي وصححه وروى الحديث عبد الله
 بن شقيق قال سالت عائشة عن صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالت كان يصلي
 قبل الظهر اربعا وبعد هاتين ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر
 ركعتين روى مسلم وابوداود وابن خنبل وهو اصح من حديث الترمذي وفيه زياده فكان اول
 بالقبول واول من حديث ابن عمر المتقدم لاجل الزيادة وعن ابي حنيفة بنت ابي سفيان

فانكم

٨ عن النبي عليه السلام قال من صلى في يوم وليلة ثني عشر ركعة نسي له بيت في الجنة رواه
 الجماعة الا البخاري وذكر قبل الظهر اربعاً وفي لفظ الترمذي من صلى في يوم وليلة ثني عشر
 ركعة نسي له بيت في الجنة اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين
 بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وفي النسي في حديث ام حبيب كالترمذي لكن قال وركعتين
 قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء وفي الترمذي من ثابر على ثني عشر ركعة من السنة
 على نحو ما ذكرناه وفي الامام ذكر الاربع في احاديث كثيرة وعن ام سلمة رضي الله عنها قالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع
 بعدها حرم الله على النار روى له الجماعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح وكان عليه السلام
 يواظب على الاربع قبل الظهر روى له احمد وعن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً وبعدها ركعتين روى له الترمذي وقال حديث حسن والعمل
 على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله ومن بعدهم وهو قول الثوري وابن المبارك
 واستحق ذلك ان شئنا في احكامه وذكر النووي عن عائشة رضي الله عنها ان عليه السلام
 لا يدع اربعاً قبل الظهر قال روى البخاري وعنه ما قالت كان عليه السلام يصلي في بيتي اربعاً
 قبل الظهر ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل ويصلي ركعتين روى له مسلم والاربع تسليم واحدة
 وقال الشافعي واحد تسليم واحد ثلث ابي ايوب رضي الله عنه كان عليه السلام يصلي بعد
 الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة يعف فيها
 اوباب السما فاجب ان يصعد لي فيها عمل صالح فقلت اني ظم من قرأه قال نعم فقلت يتسلم
 واحدة ام يتسلم من فقال يتسلم واحدة روى ابو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي وفيه
 في طريقه عبد الله بن معتب ابو عبد الكريم الضبي الكوفي روى عنه الثوري وشعبه وهشيم
 ووكيع وجابر بن عبد الحميد ومحمد بن فضيل وعبد الرحيم بن سليمان قال ابن عدي كسب حديثه
 روي له ابو داود والترمذي وابن ماجه وفي شرح الآثار للطحاوي قال قلت لابي عبد الله
 سهل بن مسلم فاصل قال لا الا الشاهد رواه عن ابي ايوب من طريقين وفي الامام عن يحيى بن
 يعقوب هو من عتق حديثه قال ان سعي وعمر بن ابراهيم قال كان ابن عمر يصلي اربعاً قبل الظهر
 ولا يبعد الجعة ليس من تسليم فاصل وفي كل من القراء وعن ابراهيم ان عبد الله بن مسعود
 كان يصلي قبل الجعة وبعدها اربعاً لا يفصل بينهما تسليم وعن ابراهيم ما كانوا يسلمون في

١٣٥ في الاربع قبل الظهر قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي روى هذا عن جماعة من المتقدمين
 وعن ابن عمر من فعله ما يدل على خلاف روايته عن النبي عليه السلام روى عنه ما فاع انه كان يصلي
 بالهار اربعاً وكان يصلي قبل الجعة اربعاً لا يفصل بينهما تسليم فاستحال ان يكون ابن عمر روى
 عن النبي عليه السلام ما روى عنه علي بن عبد الله السارقي والعري من قوله صلوه الليل والنهار
 ثني ثني ثم يفعل جلافة وقال احمد وحديث السارقي لم يثبت وقال النسي هذا الحديث
 خطأ عندي ووال فيه اسحق بن ابراهيم الحنفي ليس بثقة ذكره في الامام ووال الترمذي
 لاختلاف اصحاب شعبه في رفعه فرفع بعضهم ووقف علي ابن عمر بعضهم والصحيح عنه
 صلوه الليل ثني ثني عن النبي عليه السلام وقال الحطاي وقد ثبت عن ابن عمر انه كان يتطوع
 باربعة وقال النووي روى ابو داود عن ابن عمر عن النبي عليه السلام صلاة الليل والنهار ثني
 ثني واسنادها صحيح قلت وليس كان عم وخرج ابو يعلى عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي
 الصبح اربعاً لا يفصل بينهما تسليم وعن البراء بن عازب عن النبي عليه السلام انه قال من صلى قبل
 الظهر اربعاً كان كافراً اتجه من ليلته ومن صلاه من بعد العشاء كان كافراً من ليلته القدر روى
 سعيد بن منصور في سننه فضل ركعتي الفجر وال عليه السلام ركعتي الفجر خير من الدنيا
 وما فيها روى له مسلم والترمذي وقال عليه السلام فيها صلوهما ولو طردتم الخيل روى ابو
 داود وسنن جعفر بن علقمة قاله علي بن الحسن النخعي ووال الاسيحا في تطويل القراءة فيها لا
 يجوز خلاف الفرض وذكر السمرقندي في مجموعاته وذكر في جميع الفهارق انه يصلي ركعتي الفجر
 قائماً وخففها وفي المتن يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون وسورة الاخلاص وان طول فيها فلا بأس
 وعن ابن خزيمة روى فيها عن ابن عمر ووال الطحاوي الافضل الاطالة وجه الخفيف
 قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فحفف حتى لي لقول هل قل
 فيها بام القرآن معق عليه وعن ابن عمر رضي الله عنه انه عليه السلام قرأ فيها قل يا ايها
 الكافرون وقل هو الله احد روى له مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقرأ في ركعة الفجر قولوا امنا بالله وما اترك البنا الايدي وفي الاخر منها
 امنا بالله واشهد باننا مسلمون روى له مسلم وفي مختصر الجع المستحب الاسفار بسند الفجر لقوله من
 الفرض وقيل اول الوقت الخجعة بعد ركعتي الفجر عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر قام في ركعتين خفيفتين قبل صلاة

الفجر بعد ان يستبين ثم اصطح على شقه الايمن ثم باثني المودن للاقامة اخرجه الشيخان من وجبه
 وقال في العارضة وفي الصحيح عن عائشة اذا سكت المودن من صلاه الفجر وتبين له الفجر وجا
 المودن وام في ركعتين ثم اصطح على شقه الايمن حتى باثني المودن للاقامة وهذا
 نص على التأخير الذي عن اول الوقت فيكون وجهه على الشافعي واستجاب اول الوقت فانه عليه
 السلام لا يواطى على ترك الوقت المستحب **فروع** لو خاف ان على سنة الفجر على وجهها فهو
 للماعة ولو اقتصرت على الفالحة وسبجه في الركوع والسجود يتركها وله ان يقتصر على
 ذلك لان ترك السنة جاز لا ذراك للماعة فترك سنة السنة اولى انتهى كلام صاحب مختصر
الجرح قلت ضم السورة واجب ولهذا سجد للسهر وتركه وقيل لو خاف ان يفوته
 الركعتان على السنة وترك التثا والتعود وسنة القله ويقتصر على اية واحدة فيه
 وقال اسمعيل المتكلم لا يقتصر على اية بل يتم الفالحة وقال المرغيناني لو شرع في السنة ثم ذكر انه
 اداها فمطعها فعليه القضاء وقال بكر خواهر زاده وبور الايمه بخلافه ولو ادرك الشهد
 في الفجر يتابعه ويترك سنة الفجر ذكره في البحر المحطوط والمرغيناني لو علم انه لو استغل
 بالسنة يترك الامام في القعدة يشتغل بالسنة عند اني خيفه واني يوسف خلافا للمجد
 وهو بناء على ان ادراك الشهد كادراك اول الصلاه عندها وعند محمد لا واصل الخلاف في
 الجمع وسألت ان شاء الله تعالى وفي الخبر صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق فتبين ان الفجر
 كان قد طلع هل يحسن به عن ركعتي الفجر قال القاضي علاي الدين في الخلافات لا روايه لهذه
 المسله وقال المسامخون يحسن به عن ركعتي الفجر لوقوعها في وقتها قال الخوازي في هذا ظاهر
 الجواب وروي الحسن عن ابي خليفه انه لا يخبر به قال الخوازي في هذه الروايه تشهدان السنة
 محال الى النيه **قلت** ذكر المرغيناني عن ابي خليفه انها واجبه ولعل هذه الروايه
 مبنيه على روايه الوجوب فلا تشهد حينئذ باستراطبعين النيه في السنة وفي منيه
 المفتي السنه سادى عطاول النيه في المختار وروى المرغيناني شرع في النقل قبل طلوع الفجر
 فلما صلى ركعه طلع الفجر قبل قطعه والاصح انه يتمه ولا تنوب عن ركعتي الفجر في الاصح
 وسنة الفجر لا يجوز اعدا ولا ركبا قال المحسن واختلف في غيرها صلى سنة العشاء
 ركعتين فتبين انها وقعت بعد الفجر فانها تنوبان عن سنة الفجر ذكره ابو حفص الكبيرو لو شرع
 في ركعتي الفجر ثم تذكر انه قد اداها فامسدها هل يلزمه القضاء قال المرغيناني لا روايه

ثم المصوره الى العائجه
 في السنة سنة
 الفصل المظنون

روايه له في الكتاب معلي داروي عن ابي جعفر انها واجبه لان من مضاهيها لانه شرع سقطا
 ولو افسد ما قبل الفجر ومضاهيها بعده قبل طلوع الشمس قبل جوازها وفيه نظر والاصح انه لا
 حوز في المحيط لا حوز اذ صلى ركعتي الفجر قبل طلوعه ولو وافق شروعه طلوع الفجر والوا
 حوز لانه تم طلوعه مع تمام الفجر ومنع الادا كله بعد الطلوع وهذا بناء على ان التخميه
 ليست من اركان الصلاه بل هي شرط متصل بها على ما تقدم ولو شك في الطلوع لا حوز
 لان الاصل بقا الليل ولو صلى ركعتين بعد الطلوع من بين قال في المحيط والسنة اخرها لانه
 اقرب الى المكتوبه ولم يحل سدا صلاه والسنة يودي اتصاله بالمكتوبه **قلت**
 في هذا بعد وانه قد تبادى السنه بالاولى على وجه الكمال وسقطت عنه وكف تعام ثابته
 بعد سقوطها ولهذا الوضيت الفريضه من بين كات الاول هي الفريضه والثانيه نقل
 وبكره الحلام بعد ان شق الفجر لاخير فابده قال اسمعيل المتكلم لو قال لله على ان اصلي
 سنة الفجر ان يعامل به قال وسعي ان يصليها في وقت اخر كالصوم **قلت** الفرق
 ان هذا رغبتي المشرع فيلغوا بالوقا لله على وجه الاسلام تطوعا محججه الاسلام لم يلزم
 التطوع بخلاف نذر صوم يوم العيد وفي مختصر الحسن صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان
 لا يعيد السنه اذا قضى الفجر سنة الظهر لا يصلي في القعدة الاولى في سنة الظهر قالت
 المرغيناني فلو صلى ساهيا سجد للسهر وقال برهان الدين الترحالي لا سهر عليه باي تمامه
 في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى وقال اسمعيل المتكلم يصلي ويستفتح في ذوات الاربع من
 النوافل دون الست وفي فتاوى العصر الاصح ان لا تأتي بها لانها صلاه واحده وفي الامالي
 مثله وفي مختصر البحر لا يصلي في الاربع قبل الجمعة ولا بعد ما فاد اقام الى الثالثه لاستفتح
 وفي الواقي صلى ويستمع اخر السنه بعد الفريضه ثم اداها في اخر الوقت تلقى ساهيا ان شق
 الله تعالى ولو اشتغل بالسنة قبل الظهر يفوته ركعتان من الظهر ترك السنه ذكره برهان
 الدين الترحالي صلى سنة الظهر فطنها الظهر فشرع في الركعتين ثم ذكرتمها ولو افسد
 مضاهيها سنة العصر عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر
 اربع ركعات بفصل بينهما بالتسليم على الملائكه المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين
 وقال ابو عيسى الترمذي حديث حسن قال واختلفوا اسحق بن ابراهيم ان لا يفصل بينهما
 قبل العصر قال ومعنى قوله بالتسليم اي بالشهد كذا هنا لان التسليم بوجود فيه وعن

ما أحسن
 ونعرويه
 وسر ما في

على سنة الفجر
 وفاته الفجر
 لا يصح في القعدة
 الاولى من الظهر
 لا يصح في الاربع
 بعد الجمعة

ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رجع امر ابي قبل العصر اربع راوله ابو
داود والترمذي وعن علي رضي الله عنه كان يصلي قبل العصر ركعتين راوله ابو داود وقال
النوري ما سناد صحيح قال في الزخير عن محمد بن محمد الله لو تطوع بربع قبل العصر كان
حسنا قال فقد خير بين ان يفعل وان لا يفعل لكن لو فعل كان حسنا وفي المفيد السنة قبل
العصر اربع قلت ما يدل هذا الحديث على وان عمر المذكورين وعن ابي خنيفة ركعتان ذكرها
في المفيد ويدل عليه حديث علي الاخير وعن ابن ابي عمير كانوا يستحبون ركعتين لا يعلونها
من السنة ولا تطوع بعدها سنة المغرب قد تقدمت الاحاديث لكانت الصلوات
وعن ابن سعد رضي الله عنه قال ما احصى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين بعد الفجر يقل يا ايها الخافرون وقل هو الله احد قال
ابو عيسى غريب مر هذا الوجه وعن ابن عمر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في سنة قال ابو عيسى حديث حسن صحيح وحا اربع عطاوس
عن ابن عباس انه علمه السلام قال من صلى اربعاً بعد المغرب ولم ينكح احد ارفع له في
عليين وكان كمن ادرك ليله القدر في المحل الاقصي وهو خير من قيام نصف ليله الحشر
رواه ابو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي المبسوط وان تطوع بعد المغرب ست ركعات فهو
افضل الحديث ابن عمر انه علمه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب له بها ما يشاء
وتلا قوله تعالى انه كان للاولين غفوراً وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسكن فمات من بعد ذلك
بعاد ثلثي عشر سنة اخبره الترمذي وضعفه وقال هو من رواه عمر بن عبد الله
من ابي خنيفة وقد قال البخاري منكر الحديث وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من صلى بعد المغرب عشر ركعات من ربه الله له بيتا في الجنة راوله الترمذي سنة العشاء
قال في المبسوط ولم يذكر التطوع قبل العشاء وان تطوع بربع فحسن لان العشاء كالظهر
من انه لا يكره التطوع قبله وبعده كالظهر وفي الزخير والتطوع قبل العشاء بربع حسن
وبعد ركعتان والاربع افضل وذكر الشيخ ابو نعيم الصغار وشيخ الاسلام ان التطوع
بعدها حسن لانه فعل وان شام بفعل لعدم المواظبة عليها وقيل الركعتان بعد
العشاء قولها والاربع قول ابي خنيفة فربما على ان صلاة الليل مثني عندها وعند الاربع

الاربع افضل قلت وحديث الركعتين بعد العشاءات في جميع الاحاديث الواردة
في سنة العشاء فلا معنى لحسن ان يصلي في سنة الاسلام من فعل التطوع بعد ها ومن الترك
وفي المحيط وبعد العشاء ركعتين وذكر الكرجي اربعاً بعد ها وقيل الصحيح ركعتان بالاعتاق
لما ذكرنا من الاحاديث الدالة على الركعتين بعد ها وقال ابو الحسن كل اربع ذكرها لك فلا
سلم الا في اخرها قال في الزخير اختلف اهل العلم في سنة الجمعة قال في المفيد اربع قبلها
واربع بعدها هكذا ذكر في باب الصلاة وذكر في باب الاعتكاف قولها وما ذكر في
كتاب الصلاة قول ابي خنيفة وفي الزخير الاربع بعد ها قول ابن سعد وبه اخبرنا خنيفة
ومحمد بن شاذان من روى انه علمه السلام قال اذا صلى احدكم الجمعة فليصل اربعاً بعد ها راوله
سلم وفي سنن ابي داود وصلوا بعد ها اربعاً وعن ابي خنيفة ايضا ركعتان لما راوله البخاري
وسلم انه علمه السلام كان لا يصل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين سنة وعن علي
رضي الله عنه ست بعد ها ركعتان م اربع وفي رواية عنه اربع ثم ركعتان وبه اخبرنا
يوسف والطحاوي في كثير من الشيوخ على هذا قال الحافظ في الاصل ان يصلي اربعاً ركعتين حتى لا
سقط بعد الفرض مثلاً قال السرخسي هذا ليس بالقوي وان الجمعة من اربع ركعات لان
للخطبة شرط الصلوة قلت وليت يصلوه حقيقة ولهذا لا يشرط لها ما بشرط
للصلوة فكانت الركعتان مثلاً في الصورة وروى ابن خن عن عماره علمه السلام صلى بعد الجمعة
ركعتين ونهى ان تؤصل صلاة بصلوة حتى يكمل او يخرج الامام فقيده اثبات السنة
وللجمعة شكل وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤذن للجمعة من بيته وهو على المنبر فلا يتهاون له
علمه السلام ان يصلي قبل الجمعة سنة في هذه الحال وبعد فراغه من الخطبة كان يدخل
في صلاة الجمعة واجتمع الاصحاب والشافعية على اثبات سنة الجمعة فلهذا حديث عبد الله
بن مغفل انه علمه السلام قال من كل اذا من صلاة من كل اذا من صلاة من كل اذا من
صلوه قال في المثل من يشاروه البخاري والمراد بالاثنين الاذان والاقامة واستدل
اصحابنا ما روى ابن ماجه المروسي عن محمد بن يحيى عن يزيد بن عبد ربه عن ربه عن الوليد
عن يونس بن عبيد عن حماد بن اوطاه عن عطية بن سعد العوفي عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الجمعة اربعاً لا تفصل في شي منهن قال الشيخ شرف الدين
الدبياتي شيخ الحديث فما كتبه الى خطه فعطيه روى له ابو داود والترمذي والدار

سنة اجمع

وشتا بعد ما ذكر في
باب الاعتكاف

قال في الزخير الا افضل
ان يصلي اربعاً ركعتين

الاشهاد والقبول اجمع
وما قيل فيه

قطعي مختلف في عدالتهم ومبشر روى له انما جده منفردا سلك فيه وبقية من الوليد المحمي
 روى له الاربعه مختلف فيه ومن يد من عبد ربه الجرحي روى له مسلم وانما جده وحاج
 من ارطاه روى له الائمة الاربعه وسلم مقرونا بعبد الملك وعبد الملك متفق عليه
 والجرحي كان يكن عند كنيسته جرحي محض ونسب اليها وعمن ان يكون عليه السلام
 صلى الاربع في اول الوقت فخرج الى الصلاة فوجد لها بين يديه وقال صاحب المناهج في الحواشي
 وقوله وانما ركعتين بعد قوله واربع بعد ما رجع اليه دون ما قبل العشاء قال في
 المناهج لانه لم يرو عنه عليه السلام انه صلى قبل العشاء ركعتين وقال في الحواشي لان بعض
 النسخ ذكر الاربع قبل العشاء وشبهها بالاربع قبل الظهر واسمها سنة هذه المثابه
 م ذكر الاربع بعد ما واستثنى عقيبها قلت قول صاحب المناهج لانه لم يرو عنه
 عليه السلام انه صلى قبلها اربعاً ولما اعتبر صاحب البسوط والحواشي ذلك بالظهر
 فهذا اثبات السنة بالقياس والسند بنت بالمواظبه من النبي عليه السلام لا بالقياس
 وقد ذكر في المفيد والتحفة وشرح مختصر الكرخي واربع قبل العشاء ان اجب في المبسوط
 والذخيره ولم يذكر التطوع قبل العشاء فان تطوع بربع فحسن وقال في طاهر الروايه
 في كتاب الصلوة في الاربع قبل العصر حسن وليس سنة وقال لا تطوع قبل العشاء وان
 فعل فلا بأس به وهو الصحيح ومثله في العنيد وقال الاستحباب ان تطوع بعد العشاء فهو
 حسن ولم يذكر العدد عن محمد بن ابي القربى الترمذي الاستحباب في سنن الصلوات
 الخمس على مراتب اقواما سنة الفجر ثم سنة المغرب قال في التنقيح لا يترك ان في السفر
 وقال في الصدر الشهيد لا يترك سنة الفجر وله ترك ما سواها وقال ثم هشام رايه
 محمد بن الحسن في السفر لا يدع ركعتي الفجر ولا ركعتي المغرب غيرهما فاعلم تارة ومن تركه
 تارة وفي منيه المفتي لسا في لا يترك السنة الا بعد ما قال التطوع بعد العشاء التطوع
 قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل العشاء والافضل ان يكون كلها في سنة
 الا الروايج قال ولم يذكر الركعتين بعد الظهر وقال الحسن لاختلاف في الاكد بعد
 ركعتي الفجر فعيل الاربع قبل الظهر والركعتان بعده والركعتان بعد المغرب كلها
 سوا والاصح ان الاربع قبل الظهر كذا في الحواشي عن ابي سهل موسى بن ابي نصر
 الرازي من اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال من اظلم على ترك الاربع قبل الظهر

بعد الاصح منه لانه كان ما مر
 بالاسراج والوجه ورتب التراب
 على ان عمه الاول في الدنيا
 من اهل بيته ومن اهل بيته
 الفجر بركعتين والاعبادات وركعتي
 بعد التراب فلا يتعلم وايضا
 اذا كان في وقت ركعتي اول
 الوقت فالصحيح ما اذا خافوا
 فيصرون بعد الادان وقيل
 وهم يرددون بالمائة

لا يعمل سعادته وفي الاستحباب تارك الاربع قبل الظهر والركعتين بعد هذا
 وركعتي الفجر لا يلقفه الاساءه لانها تطوع وفي المحيط والوافع الصحيح انه بعد هذا
 يات قول ونوايل النهار انما صلى تسلمه ركعتين وانما اربعاً وتكره الزيادة على
 ذلك فاما نوافله الليل فعلى ابي حنيفة ان صلى ثلثي ركعات بتسليمه جان وبكره الزيادة
 ذكر الهادي في كتاب الصلاة وفي المبسوط قال ولم يذكر ركاه الزيادة على ان ركعات بالليل
 والاصح انه لا يكره لما فيها من وصل العباد وهو افضل والا لان يد بالليل على ركعتين
 بتسليمه وفي الجامع الصغير لم يذكر الهادي في صلاة الليل وقالت الشافعية صلاة الليل
 والنهار ثلثي وهو قول مالك والمطوع الذي لا سبب له لا حصر احد ركعاته وله ان يسلم
 من ركعه وله ان يجعلها ركعتين او ثلاثاً او ما شاء الفاء او غير ذلك ولو صلى على اربعة لم يسلم
 صح بخلاف ذلك في النوى في شرح المذهب واختار الطحاوي قولها وهو قول احمد
 بن حنبل استدرك الشافعي حديث الباقي وقد تقدم ضعفه والتراخي وسنة الفجر ولها
 قوله عليه السلام صلاة الليل ثلثي وفي كل ركعتين سلم وقد تقدم صحة واعسار بالترجيح
 ولا يحنيفة رضي الله عنه حديث عائشة رضي الله عنها وفيه ان صلى بالليل اربع ركعات
 لاساك عن طولهم وحسنهم ثم انما لا تنال عن طولهم وحسنهم ثم كان يوتر
 بثلاث وقد تقدم وهو صحيح وعن ابي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن
 الله تعالى ان ادم اركع اربع ركعات فزول الليل ككل اخره روى الترمذي ويروي من اول
 النهار وفي قاضي خان في صلاة الليل لثمان ورد الاثر به وانه روى عن النبي عليه السلام
 انه كان صلى بالليل خمسا بتسليمه واحده وسبعاً وتسعاً واحداً وعشراً وثلاثاً وانه كان
 صلى خمسا ركعتان فيهما قيام الليل وثلث وتر وفي السبع اربع قيام الليل وثلث وتر وفي
 التسع ست قيام الليل وثلث وتر وفي احد عشر ثلث وتر وفي ثمان قيام الليل وفي مسلم وثلاث
 عشر فالواثنان قيام الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر قال قاضي خان كان في
 الابتداء قيام الليل بهذه الصلوات ثم بين البعض عن البعض قال وهذا الماويل مروي عن
 حماد بن سلمة ومثله في المبسوط قلت ما روي مسلم انه عليه السلام كان صلى بالليل ثلث عشر
 ركعة يوتر من ذلك خمس لا يجلس في شي الا في اخرها سطل عليه جل ركعتي الفجر على سنة
 ودليل الاربع في النهار قد تقدم قبل الظهر اربع من علم وجوه وقبل العصر وقبل الجمعة

او عشر

وبعد ما وعظنا قال قلت لعائشة اكان النبي صلى الله عليه وسلم يركع ركعتين في كل صلاة قال نعم اربع ركعات ومن بعد ما شأنا أخرجه مسلم وقال اسحق بن ابراهيم في كتاب عدد ركعات السنة والطوع ان يجب ان يصلي الفجر اربعا لا يفصل الا في اخرهن ولان الاربع اذوم تحريم حرم عليه فيها الكلام والافعال المنافية للصلاة حتى يفرغ منها فكان اكثر شقة وان يد فضيله وقال عليه السلام افضل الاعمال اجتنابها اي شقتها وقال عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اجرك على قدر تعبك ونصبك وقد قالوا ان نافلة الليل افضل من نافلة النهار لانها اشق على الانسان لما فيها من محاربات النوم والراحه التي فيها الانسان وذكر في زيادات الزيارات ان من نذر ان يصلي اربع ركعات تسليمه واحده فصلاها بتسليمتين لا يحرمه وبالعكس يحرمه فدل على انها اذا كانت بتسليمه كانت احل وانما كانت التراجع كل ركعتين بتسليمه تخفيفا وتيسيرا على الجماعة لانها تودي بجماعه ومعنى مثني لا يشفع الا وتر لما ذكرنا ومعنى فيسلم فتشهد اذ كل تشهد فيه ذكر السلام ولما كان من طرق تحريم الجاز وقوله في ذلك زيادة التسليم ويكره الاحرام والاستفتاح والتعود ولما التسليم للخروج من العباد فلا اعتبار به وتكره الاحرام بقوم مقامها تكبير القيام الى المائدة وفي الاستفتاح والتعود خلاف وقد تقدم وفي المغرب الثاني باب المائدة والمائدة كالباقي والرابع على بعض الالف على احدى بابي النسب قلت ولهذا لا تشدد حتى لا يجمع بين العوض والمعوذ والاصحى لان نقل ثمان بالضم على النون واما قول من قال لها ثانيا اربع حسان واربع فهي لها ثمان وقد انكره الاصحى وقال هو خطأ وعلى هذا ما ذكر في الجامع الصغير في صلاة الليل وان شئت ثمانا خطأ والست من الضورات القبيحة وقال ابن الحاجب وفي ثمان عشرة فتح الباب واما اسكانها وشذوذها فتفتح النون في المغرب مثني معدول عن اثنين ومعناه معنى المكر فلا يجوز تكريره وقوله عليه السلام صلاة الليل مثني مثني كبر للفظ لا للمعنى وعلى الاول قول اصحابنا المثني في شهادة النساء الحوط خطأ وفي الكشف انما منعت الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها وقبل يشترط في العدول ان يكون في اللفظ والمعنى فلهذا قالوا اورقت الشجرة فهي وارقة واورست فهي وارسة وايغى الغلام فهو باغى بالصرف وقد عدلوا عن فاعل في ذلك لكن العدول لما كان في اللفظ دون المعنى صرف اذ المعدول والمعدول عنه صيغة خلاف مثني فانه معدول عن عدل

مثني مثني

هو اسم في الاصل لا صفة **فصل** في فصول صلواته الليل وانواع الصلوات المستحبة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال افضل صلاة بعد المغرب صلاة الليل رولة مسلم ولا يراها فعل في وقت غفلة الناس وترك الطاعات واخر الليل افضل من اوله وان جزا الليل ثلثه اجزا والثلث الاوسط افضل لما روي عبد الله بن عمر وانه عليه السلام قال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود بن نهار نصف الليل ويقوم بثلثه وينام بثلثه رولة البخاري ومسلم وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح عن عائشة انه عليه السلام كان اذا دخل العشر الاواخر من رمضان احب الى الليل وان يقطع اهله وشمل المنذر رولة مسلم وابو داود والنسائي واستحبوا الجاء للتي العبد من **مسائل** به احد يهايسن لكل من استيقظ في الليل ان يحس النوم عن وجهه ويقتول ويضطرب في السوا ويرزق في حلق السموات والارض الايات التي في اخر اعراس ذلك في الصحيحين **الثانية** ان يفتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين ثم يصلي بعد ما كيف شأله حدث عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام اذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين رولة مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال اذا قام احدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين خفيفتين رولة مسلم **الثالثة** اذا اغضب وصلاته فليتركها وليس قد حتى يذهب عنه النوم فان احس اذا صلى وهو ناعس لعله بدت تستغفر فيسبب عنه رولة البخاري ومسلم **الرابعة** سحب للرجل اذا استيقظ لصلوة الليل ان يوطأ لها امراته وسحب للمرأة اذا استيقظت لها ان توقظ زوجها واستحب لغيرهما ايضا كحديث ام سلمة رضي الله عنها انه عليه السلام استيقظ ليله فقال سبحان الله ماذا انزل من الخراب من يوقظ صواب الخراف ما رب كاسية في الدنيا عاربه في الآخرة رولة البخاري وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وانقضى امراته فان ابت نضح في وجهها الما رحم الله امرأه قامت من الليل فصلت وانقظت زوجها فان ابى نضحت في وجهه الما ذكره ابو داود باسناد صحيح وعن ابي سعيد وابي هريرة جميعا قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انقظ الرجل اهله من الليل فصلا او فصلا ركعتين كتب من الذالكين والذاكرات رولة ابو داود والنسائي وغيرهما باسناد صحيح **الخامسة** استحباب ان اذ قيام الليل ان يعتاد ماء كنهه الدوام عليه مدة حياته ويكره بعد ذلك تركه والنقص منه من غير ضرورة وفي ذلك حديث عائشة رضي الله عنها

الحديث عائشة رضي الله عنها
قال اذا نعلت احذ من صلاة
فسترها فلم يرد من رزق
عنه النوم

انه عليه السلام قال خذوا من الاعمال ما تطيقون فوالله لا يعمل الله حتى تملوا روله
روله البخاري ومسلم قال النوى ومعناه لا يعاملكم معاملته المالك ويقطع عنكم الثواب
حتى تملوا وعنه رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي العمل احب الى الله قال ادومته
وان قل روله البخاري ومسلم وعنه قالت بان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديم
روله مسلم قال ابو زيد الدبيري المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق اوله ثلث النهار اوله ثلث
الليل واكثره ما بلغ من العدة والجمع ديم وقيل هو المطر الذي لا يدمر مع السكون من الدوام وهو
قريب من الاول وعنه قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا عمل عملا اثبتته وكان اذا نام او
مرض صلى من النهار ثلثي عشر ركعة قالت ومارت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام
لله حتى الصباح وما صام شهرا متتابعا الا رمضان روله مسلم وعنه عبد الله بن عمرو
بن العاصي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم
الليل فترك قيام الليل روله البخاري ومسلم وعنه سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه انه
عليه السلام قال نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل قال سالم فكان عبد الله بعد
ذلك لا ينام من الليل الا قليلا روله البخاري ومسلم وعنه ابن مسعود رضى الله عنه ذكر
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل نام حتى اصبح قال ذاك رجل يال الشيطان في
اذنيه او قال في اذنه روله البخاري ومسلم **السادس** سئل عن نوى عند نومه
قيام الليل فيه جازمه ليجوز ما ثبت في الحديث الصحيح عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من اتى فراشه وهو نوى ان يقوم وصلى من الليل فغلبته عنه حتى اصبح
كتب له ما نوى وكان يومه صدقه عليه من ربه روله النسائي وابن ماجه قال
النوي باسناد صحيح على شرط مسلم **السابع** سئل عن الاكثار من الدعاء في
ساعات الليل واكثرها النصف الاخير وافضلها عند الاسحار قال الله تعالى
وللستغفر من الاسحار وقال تعالى وما الاسحار هم يستغفرون وعنه جابر رضى الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان في الليل ساعة لا يوافقها
رجل مسلم يسأل الله خيرا من امر الدنيا والاخرة الا اعطاه اياه وذلك كل ليلة روله مسلم
وعنه ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتلى ربنا تبارك
وتعالى كل ليلة حتى يبقى ثلث الليل الاخير فصول من دعوى فاستجيب له من

يا النبي فاعطيه من يستغفرني فاغفر له روله البخاري ومسلم وعنه رضى الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتلى الله الى ما الدنيا كل ليلة حتى يبقى ثلث
الليل فصول اما الملك اما الملك من الذي يدعوني فاستجيب له من الذي يدعوني فاعطيه
من الذي يستغفرني فاغفر له روله مسلم قال النووي في هذا الحديث وشبهه والايات
التي معناها مذهبان مشهوران احدهما ماويلها على ما يليق بصفات الله وتتر به من
الاتصال وسائر صفات المحدثين قال وهذا هو الاشهر من المتكلمين **قلت** وهو
مذهب المعتزلة قال الصاحب ابو القاسم اسمعيل بن عماد في ماويل قوله تعالى بل يبدله
مبسوطتان انه اراد مايلد النعمة لان اليهود وصفوه بالخيل فقالوا يبدل الله مخلوقه
فرد عليهم بقوله بل يبدله مبسوطتان فاما تشابهها لانه اراد بها نعمة الدنيا ونعمة الآخرة
ولا يلزم من ذلك كمال الدين ان يكونا الخارجين قال الله تعالى وهو الذي يرسل الرياح نشرف
من يدي رحمة واراد مايلد المطر ولايلد له واما المراد بها امام رحمة والمال الى الاسال
عن ماويلها مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدثين وسمات المخلوقين قال
وهذا مذهب السلف وجماعة من المتكلمين قال وحاصله ان يقال لا يعلم المراد من
ذلك ولا خصوصه تناويل ولكن هو من مع اعتقاد ما ان طاهر الذي يفهم منه انه جسم
عمر مراد وله معنى يلحق بالله تعالى **قلت** وهذا معتقدنا وعلينا سلفنا وهو طريق
السلامه وذلك من التشابه الذي لا يعلم ماويله الا الله **ركعا** شكر الوضوء عن
عقبه من امر الجنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من احد يتوضا فيحسن الوضوء
فصلى ركعتين يعقل بقلبه ووجهه عليها الا وجبت له الجنة روله مسلم وسئل عن ان
يقول عند انقباضه ما روله عماد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تعار من الليل فقال
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان
الله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم قال اللهم اغفر
لي ودع عني فاستجيب له وان توضا وصلى قبلت صلاته روله البخاري وعنه ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل تهجد قال اللهم لك الحمدات نور
السماوات والارض ومن فيهن ولك الحمدات قيام السماوات والارض ومن فيهن ولك
الحمدات ملك السماوات والارض ومن فيهن انت الحق ووعداك الحق وقولك الحق

ولقاولك حق والجنة حق والنار حق والشور حق ومحمد صلى الله عليه وسلم حق اللهم
لك اسلمت وكل امت وعليك توكلت واليك انبت وبكل خاصمت واليك حاسمت فاعف
لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلمت من المقدمات وانت الموفق لاله الات ولا
حول ولا قوة الا بك متفق عليه **ركعتا السفر** عن مطعم بن المقدم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما خلف عبد على اهله افضل من ركعتين يركعهما عنده
يريد سفر او عن علي رضي الله عنه اذا خرجت صل ركعتين عن ابن عمر مثله ذكر
ذلك ابو بكر بن ابي شيبة في سننه **ركعتا القدوم من السفر** عن كعب بن
مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدم من سفر الا تها را في الضحى فاذا قدم بدل
المسجد فليركعتين ثم طس فيه رولة سلم **ركعتا تحية المسجد** المختصان
ليل ولا تها را لقوله عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق
عليه وهي سنة ويده قال احمد وقال الشافعي وعنده عند الشافعي وعنده علق
قال النووي في شرح المذهب اجمع العلماء على استحباب تحية المسجد وفي الجلاب للمالك
ستحبة من اذان اللوس في المسجد او جلس لم يصل ان صلى ركعتين الا ان يكون مجتازا او
مجتازا او في وقت نهى وتكرر دخوله بعد ان حياه وفي مختصر البحر ودخوله المسجد بنيه
الفرض او الاقدا نوري عن تحية المسجد واما يوم تحية المسجد اذا دخله لغير صلاه وكذا
من دخل الحرم بالحرام الفرض بكفيه علقه من الاحرام لدخوله مكة ويكفيه تحية المسجد
في كل يوم ركعتان وقال صاحب السمه من الشافعية ستحبة لكل من دخله وقال
المجالي في اللباب ان حوا ان تحية يوم قيل جلس ثم يوم وصلى وعامه العلماء على انه
صلى ما دخل وقال الشافعية لو جلس وطال الفصل فانت ولا قضا عليه وكذا نفس
الحاوس عندهم ونسكهم حدث سليل يقض لها عتدهم هذه وقال النووي لا يحصل صلاه
للحائض وسجدة التلاوة والشكر والركعة الواحدة كقولنا وعند الشافعية يكره جلوسه
من غير تحية سوادخل في وقت النهي عن غيره وان صلى اكثر من ركعتين بسلمة
واحدة كانت كلها تحية وانفقوا على ان الامام اذا كان في المكتوبة او اخذ المؤذن في الاقامة
ترك تحية المسجد وانفقوا على انه يقدم الطواف على التحية بخلاف السلام على النبي عليه السلام
حيث يقدم التحية عليه لان حق الله تعالى يقدم على حق الانبياء ذكره القرافي حكما

السلاة

وتعليلا في الذخير **ركعتا الاستحارة** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستحارة في الامور كلها ما يعلمنا السورة
من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفرض ثم ليقل اللهم
انني استخيرك بعلمك واستغفر لك بقدرتك واسألك بفضلك العظيم فانك تقدر ولا
اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني
ومعاشي وعاقبه امري او قال عجل امرى واجله فاقدري لي ويسر لي ثم يارك لي فيه
وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبه امري او قال عجل امرى واجله
فامره عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ورضي به قال وبمجي حاجته روال
للجمعة الاسلام في الحج والجهاد وسائر العبادات يحمل على تلك السفر او في ذلك الوقت
لان الحج وغيره من القرب خير بلا شك **صلوة** السبيح عن ابن عباس رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عمة الا اعطيك الا انخل
الا اقبل الا افعل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك اوله واخره
وقد به وحديثه وخطاه وعمله وصغره وكبره وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات
تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القرآن قلت سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تكع مقولها وانت راكع عشر اثم ترفع
راسك من الركوع مقولها عشر ام يهوى ساحدا فتقولها عشر ام ترفع راسك من السجود
مقولها عشر ام تسجد فتقولها عشر ام ترفع راسك مقولها عشر ام ترفع راسك وسبعون في
كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات الاربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة
فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي
كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة رولة ابو داود والترمذي وعبد الله بن ابي
حنيفة في جامعهم وحمد بن زعيبة في الترمذي قال ابن خنبل ليس فيه حديث
يصح وقال ابن قدامة في المغني للتوافل لا تشترط لها صحة الحديث وقال في مختصر البحر
مكبر واما بالشام يقول قبل القرلة سبحان الله الى اخره وفي الركوع والسجود ياتي بالسبيح
بعد سبحاتها وصلى الاربع بتسليمه واحدة وقعدت قال صاحب مختصر البحر قد
اوردها الثقات وهي صلاة مباركة وفيها اثواب عظيم **صلاة** الحاجه عن ابن ابي

أوفي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان مثله إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليحسن
الوضوء ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم ليقل لا إله إلا الله
الحلم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم اللهم رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم
مغفرتك والغنيم من كل بر والسلام من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرتة ولا هاترا الا فرجتة
ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها ما ارجى الراحمين روله الترمذي وضعفه **صلاة**
الصحي مستحبة وقال النووي وقيل سنة وكان ابن عمر يراها بدعته ومثله عن ابن مسعود
حكاهما النووي اقلها ركعتان قال النووي افضلها عماني ركعات وقيل اثنتي عشرة ركعة
وفيه حديث فيه ضعف ووقتها من ارتفاع الشمس الى وقت الزوال قلت سئل ان يقول
قيل وقت الزوال للنهي عن الصلاة عنده وقال صاحب الحاوي وقتها المختار اذا مضى ربع
النهار بحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حتى تم
الفصل روله مسلم بفتح التاء والميم اي حين تترك الفصل من صلاة الخس في اخفائها وفي
العارضه هذا الفصل حارة لا يترك عليها وفي حديث ام هانئ بنت ابي طالب ان الله عليه
السلام صلاها ثمانين ركعات متفق عليه وحديث ابي ذر قال قال عليه السلام يصبح كل سلافي
من احدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف
صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الصبح روله مسلم واحمد
وابوداود وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح اربع ركعات
ومن يدا ما شاء الله روله مسلم واحمد وابن ابي حنيفة وعن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال ان
في الجنة باب يقال له باب الصبح فاذا كان يوم القيمة نادى مناد ايا الذين كانوا يدعون
صلاة الصبح هذا بابكم فاذا دخلوا برحمة الله وقال اسحق بن راهويه في كتاب ركعات السنة
والتطوع اذا احب ان يبدى صلاة الصبح ركعتين فله ذلك وان احب ان يبدى صلى اربعه لا
يشغل الا في اخرها وان احب ان يبدى بفصل في كل ركعتين ان شاء او في الاربعة ولا يصليهن
حتى يسلم في الاربعة او في الركعتين وان شأني ثمانيا قال وذكرنا ان النبي عليه السلام صلى
الصبح يوما ركعتين ويوما اربعه ويوما ستا ويوما ثمانيا تسعة منه على اتيه وعن ابي
هريرة او صان خليل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث بصيام ثلاثة ايام من كل شهر
وركعتي الصبح وان وتر قبل النوم متفق عليه وحديث ابي الدرداء او صان خليل يترك لراعه

ما عشت بصيام ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الصبح وان لا انام الا على وتر روله مسلم
وحديث البزار وسجدة الصبح في السفر والحضر وعن ابي ذر قال او صني يا رسول الله قال اذا
صلت الصبح ركعتين لم تكب من الخافلين واذا صليتها اربعه اكثبت من العابدين واذا صليتها
ستام يتبعك ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا كنت من القانتين واذا صليتها عشر اتي الله
بيتا في الجنة روله البيهقي وقال في اسناده نظر وعنه ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه
السلام انه قال من حافظ شفعه الصبح غفر له ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر روله الترمذي
وقوله في الحديث صلاة الاوابين فيه اشارة الى الافتدائا ودعاه عليه السلام في قوله تعالى انه اواب
انا نحن نال الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق فتب ان صلاته كانت اذا شرفت الشمس فاش
حرها حتى يجدها الفصل حارة كما تقدم واسم ام هانئ قبل فاحته وقيل هند وقيل فاطمة
اسلمت يوم الفتح وكتبت بابنها هاني واسم ابي طالب عبد مناف واسم ابي ذر جندب وقيل
بضم الباء وتكرير الراء توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة اثنتين والثلاثين بالريه والسلافي
فقال جمعها سلاميات وهي لفصل **صلاة** الرغائب في اول جمعة من رجب اثنا
عشرة ركعة ويكون قد صام يوم الخميس وذلك بعد صلاة المغرب يقرأ في كل ركعة فاتحة
الكتاب وانا انزلناه في ليلة القدر ثلاث مرات وقيل هو الله احد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ منها
وهو جالس في التشهد بعد السلام يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز
الاكرم سبعين مرة ثم يكبر ويسجد ويقول في سجوده سبعون قدوس رب الملائكة
والروح سبعين مرة فاذا فرغ راسه يقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم
سبعين مرة فاذا فرغ منه يسأل الله حاجته وهو ساجد وذكرنا ان الخطاب محمد الدين
من حجة ذو النسيين انه قد روي لاغفال في ليلة النصف من شعبان عن علي رضي الله عنه
عن النبي عليه السلام من صلاه مائة ركعة بالحمد وقيل هو الله احد عشر مرات في كل ركعة
فينصرفون وقد تعبوا وغلبهم النوم فيفوتهم صلاة الصبح التي ثبتت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصفه الليل ومن صلى
الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله روله ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه
اخرجه مسلم في صحيحه وقد تقدم في فضل الصلوات الخمس وحديث جندب بن عبد الله
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يطلبنكم

ليدم

الله من ذمته بشي فانه من يطلبه من ذمته بشي يدركه ثم يكبه على وجهه في نار
جهنم وله طرق في صحيح مسلم قوله في ذمة الله اي في عهد الله ان تصونه فلا يظلمكم
الله بشي من ذمته يعني لا يعصوه فيتركوا الصلوة فتحرقوا ذمته فيطرحكم على وجوهكم
في نار جهنم قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم
محمد بن حبان الحافظ وكان محمد بن مهاجر يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحديث انس فيها موضوع لان فيه ابراهيم بن اسحق قال ابو حاتم كان يقلب الاخبار
ويسرق الحديث وشيخه وهب بن وهب القاضي كذب الناس ذكره في العلم المشهور
وسعيد بن عبد الكريم متروك قاله ابو الفتح الاذري ومن الموضوعات حديث عمر بن
الرداء والطبري للغنكس وان جبريل قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من هاهنا عرج
ربك الى السماء وحديث ان الورد من عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العذرة انه
بارك مقدس انه يرفق القلب ويكثر الدعة فقد بارك فيه سبعون نبيا اخرهم
عيسى بن مريم وحديث من كل قوله نقشها وحديث ان امة بينة العلم وعلى بابها ذكر
ذلك ابو الخطاب بن دحية وعبد الكريم بن ابي العوجا حال ابن زائدة لما امر محمد بن
سليم بن علي بضرب عنقه وانقن بالقتل قال والله لقد وضعت فيكم اربعة الف حديث
احرم فيها الحلال واحلك فيها الحرام واحمد بن عبد الله الجوني يروي كان رجلا واضاعا
وهو الذي وضع الحديث في الشافعي ورواه عنه ثمامون بن احمد المروزي وقد وضع ثمامون
مائة الف حديث والجوني يروي هو الذي افسد عقيدة محمد بن كرام ذكره بن دحية
قلت قول الحديثين هذا موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم اي التصحيح ولم
يقله ويستندهم فيه ان الرواية عرف بالوضع فيمكن على جميع ما يرويه هذا الحديث
بالوضع لما عرف به وهذا لا يصح منهم لانه لا يلزم من كونه معروفا بالوضع ان يكون
جميع ما يرويه موضوعا لكن الصواب في هذا ان لا يحتج بما يرويه المعروف بالوضع لضعفه
وجواز ان يكون ما يرويه موضوعا لانه موضوع لا يحالة قال ذو النسيب ليس في
ليلة النصف من شعبان حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقال ابو محمد
المقدي لم يكن عندنا بيت المقدس قط صلاة الرغائب في رجب ولا صلاة نصف شعبان
حدثت في سنة ثمان واربعين واربعمائة قدم علينا رجل من تاليس يعرف بابن الحر وكان

133
وكان حسن التلاوة فقام فصلي في المسجد الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحم خلفه
رجل ثم انضاف اليها ثالث ورابع فاختتم الاوهم جماعة كبيرة ثم جأ في العام القابل فصلي معه
خلق كثير وانتشرت الصلوة في المسجد الاقصى بيوت الناس ومنزلهم ثم استقرت كانها
سنة الى يومنا هذا واول من احدث ليلة الوقوف التي يسميها العامة ليلة الوقوف البرامكة
لان اصلهم يحوسر عبدة النار قاله ابو الخطاب في العلم المشهور **قلت** البرامكة سببهم
جميلة ودينهم صحيح وهم على مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وانا امر وا بذلك اظهر
شعار الاسلام في البلاد لا كان عم ابن دحية قال علي رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه نور
مسجدنا نور الله قبره وفي حديث علي بن ابي طالب فان قبر عمر بن الخطاب معلوم قطعا لانه بجوار
النبى عليه السلام وقبره الا ان جعل علي الجواز عن بقي الدين بن الصلاح انه كان يغني
بجوار هذه الصلاة من غير كراهة فيها وكان الشيخ عن الدين بن عبد السلام يمنع
عنها ويغني بكرامتها وعمل كل منها جزا في ذلك ورد على الاخر ردافحشا وقال
ابو الطاهر من المالكية لا يختلف المذهب في كراهة الجمع ليلة نصف شعبان وليلة
عاشوراء وينبغي للائمة المنع منه وهي مكروهة من عدة وجوه فاعلمها بالجماعة وهي نافلة
ولم يرد به الشرع بخلاف التراويح ومنها تخصيص سورة الاخلاص دون غيرها من القرآن
فيها ومنها تكريرها في كل ركعة ومنها تبليغها عشر افي كل ركعة ومنها تخصيص
الليلة دون غيرها وقد كره اصحابنا تخصيص الجمعة بالصوم لان لا يعتد العامة وجوبه
وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم روية
مسلم ومنها اجتماع الناس لها بالليل وهو سبب وقوع القسوة ولهذا لم يشرع الجماعة في
كسوف القمر لانه يكون بالليل ومنها الخلط الرجال والنساء والرد ووقوع انواع الفساد
بسبب ذلك واجتماعهم للفرجة ومقاصد فيجده الناشئة عنها ومنها افضاؤها الى تعويت
صلاة الصبح على ما تقدم قال ابو الفرج بن الجوزي وابي بكر الطرطوشي صلاة الرغائب
موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه ومنها ان العامة اذا راوا
العالم يصليها يعتقدونها من السنن فيقولون هي سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيكون ذلك سببا للكذب على رسول الله وهو حرام ومنها ان فعلها ما يعري المستدع

الواضع بوضعها واقترايتها ومن شأن الموضوع والكذب ربه دون العمل به لان فيه
تقرير الباطل وتقويته ومنها ان اشتغاله في صلاة الرغائب وصلاة النصف بعد
السور ما يخل بالخشوع والخضوع وهو يخالف لسنة الصلوة ومنها ان ذلك تفوت عليه
التفكير في معاني القرآن والاتعاظ به باسمات به الشرع والالتفات بالوجه فيج
ظنك بالالتفات عنه بالقلب الذي هو المقصود الا عظم ومنها ان فيها مخالفة لتجليل
القطر الذي هو سنة ومنها مخالفة السنة في تفرغ القلب عن الشواغل المتعلقة قبل الدخول
في الصلاة فانه يدخل فيها وهو جوعان طارن في ايام الحز الشديد والصلوات المفروضات
لا تدخل فيها مع وجود شاغل عيّن رفعه ومنها ان سجودتها مكرهتان فان الشرع
لم يرد بالتقرب الى الله تعالى بجملة منرفة عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعند ابن يوسف
ومحمد والشافعي ولا سبب لها كما لا يتقرب الى الله تعالى بالوقوف بعرفة او بالمرادفة وربي
للمار والسعي بين الصفا والمروة من غير تسك واقع في وقته مع ما فيها من ترك الخشوع
بالاستغفار بعد التسبيحات ومنها ان فيه تبدل تسبيحات السجود التي وردت
السنة بها بالمرادفة ولا نعلم الدين وأئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعي
التابعين وغيرهم ممن روي عن الكتب في الشريعة وبين الفرائض والسنن والمندوبات لم
ينقل عنهم هاتان الصلاتان فلو كانتا مشروعتين لما فاتا السلف المذكورين قال
النووي وهاتان الصلاتان يدعتان مذهبين في حجتان ولا يغتر بذكرها في كتاب
قوت القلوب والاحياء وغلط ابن الصلاح في استحبابها واثنى على ابن حجر عبد الرحمن
بن اسمعيل المقدسي لا بطلانها وليس احد ان يستدل على شرعيةها بما روي عنه السلام انه
قال الصلاة خير موضوع فان ذلك يخص بصلوة لا يخالف الشرع بوجوده من الوجوه
وقد صح النهي عن الصلوة في الاوقات المكرهة وذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام
من جملة الوجوه الدالة على كراهية صلاة الرغائب ان فعل النوافل في البيوت
افضل من فعلها في المساجد قال الامام استشهاده الشرع كصلاة الاستسقاء والكسوف
قلت هذا لا يدل على كراهية بل يدل على ان غيرها افضل منها **فايد** في
تخصيص الجهر لادان يصلي نوافل منها ثم يصليها وقيل يصليها كما في قال شرف الائمة
للحكي اد النفل بعد النذر به افضل من ادائه بدون النذر **فصل** والقوله في

مكرهات

في الغرض واجبه في ركعتين والمراد به الغرض لكن لما لم يكن جاحدا فيها ولم يكن فرضا
في حق العلم بل هي فرض عملا وصفها بالوجوب دون الغرض اعلم ان اهل العلم اختلفوا
في القوله في الغرض اختلفوا في ادائه فذهب ابو بكر الاصم امام بعد اد واسماعيل بن عمار
والحسن بن صالح بن جرجي وسفين بن عيينة الى ان القوله في الصلاة مستحب غير واجبه
ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فان ابا سلمة ومحمد بن علي روي عن عمر انه صلى المغرب
فانقر فيها فقبل له فقال كان الركوع والسجود قالوا احسنا قال فلا بأس اذن وعن
الحارث الاعور ان رجلا قال لعلي رضي الله عنه اني صليت فم اقر اقال اتممت الركوع
والسجود قال نعم قال تمت صلواتك رواها الشافعي وغيره وعن مالك في رواية شاذة ان
الصلوة صحيحة بدون القوله وقال المازري عن ابن شبلون ان ام القرآن ليست فرضا
فيها وقال ابن الملاحشون من ترك القوله في ركعة من الصبح او في صلاة كانت بحضرة
سجد ما السهو وهو بعيد عن الفقه والنظر قاله بن بطال قالوا لو كانت القوله
فيها ركنا لما سقطت بالنسيان كالركوع والسجود والتخريم وعن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال القوله سنة روله اليه في وقال الشافعي في القديم ان تركها ناسيا
صحت صلاته معتدلة اثن عشر **قلت** فعل الصحابة ومولم ليسا بحجة عنده مع انه
ضعيف فكيف يتمك بذلك وقال الحسن البصري وزفر والمغيرة بن المالكه في
ركعة واحدة لان قوله عليه السلام لا صلاة الا بقوله او بفاحه الحيات لا ينعني تكرار
القوله في صلاة واحدة وكذا الامر المطلق لا يقتضي التكرار قال السرخسي هذا ضعيف
فانه عليه السلام لم ينقل عنه الا كتفا بالقوله في ركعة واحدة في شي من الصلوات
ولو جاز ذلك لفعله من تعليمه للحواري **قلت** بصيغة ضعيف فانه لم ينقل عنه
ايضا عليه السلام انه اكتفى بالقوله في ركعتين من ركعات الاربع والثلث على وجه
يصح وبمع هذا لا يجب ما عدا الركعتين في موافق للقياس والاصول وعندنا
حب في ركعتين وهو قول علي رضي الله عنه وكفي به قدوة قال ابو بكر بن المنذر
وقال ابو بكر بن ابي شيبة في سنة عن ابي اسحق عن علي وعبد الله بن مسعود انهما
قالا اقرا في الاولين وسمي في الاخرين وعن منصور **قلت** لا يراهيم ما فعل في الاخرين

فرضه الغراه في الصلاة
فرضه لا علم

هم اعلم ان المستقر حجة الله
قال في الفصل الغراه
واجبه في الركعتين ولم
ينقل في الاولين لا روا
فرض في الركعتين لا باع
ان شافعي في الاولين وان
شافعي في الاخرين وان شافعي
في الاولين والرابعة وان شافعي
في الثانية والثالثة والافضل
ان يقال في الاولين وقال
في خلاصة واجبات الصلاة
تتمس ودع عنها تعيّن الغراه
في الاولين الغناه شرح
الادام لا علم

حس في شرح الطحاوي
وقال اصحابنا الغراه في
الركعتين فرض بغیر
عنه ان شافعي في
الاولين وان شافعي
في الاخرين وان شافعي
الاول والرابعة وان
شافعي الثانية والرابعة
وافضل في الاولين
اشبهى مجمع الروايات شرح
القدوري

من الصلاة قال سمعنا واحدا لله وكعب وعنه الاسود والنخعي والثوري وروايه عن
احمد كقولنا وقوله عليه السلام في حديث عباد لاصلاه الابام القرآن خ جاه
في الصحيحين في حديث ابن مريم انه عليه السلام قال لاصلاه الانقران حرجه مسلم
وفي رواية لاصلاه الانقران ولو بلفظه الكتاب لا ينقض الكرار ما تقدم لكر اجابها
في الثانية بدلالة النص قاله صاحب المنافع لانها تشاك كلان في السوت وبسقط غيرها
وفي صفه القوله وقد رها وفي المبسوط ولان الفاتحه تسمى المثنى في اي ثني في كل صلاه
اي ثني مرتين ولان الاخرين يردنا في الحضر فلم يكن في معنى الاولين فلا تقاس عليهما
وفي الجواب فان قيل يقتضي ان يكبر الامساح والسنا والقعود قلنا مرجع ذلك الى انفس
الصلاه واركانها اما التكبير فلا نه زائد هو شرط والقعود والتسليم ليسا من اركان
فالافتراق في ذلك لا يقدح في التشاكل والتاميل في المحيط القوله في المصلوه انواع من
واجب ومكروه اما الفرض والقوله في الاولين ومثله في الغنم والتخف وقال
هو الصحيح من مذهب اصحابنا حتى لو تركها في الاولين بقضيتها في الاخرين فليست بشرط
فيها حتى لا يفسد الصلاه ترك القوله فيها وقال في المحيط ولما الواجب فقره الفاتحه
والسوره في الاولين وقال المصنف في فتاويه ان القوله فرض في الاولين والاخرين
او في احدى الاولين واحدى الاخرين في المناسبات القوله فرض في ركعتين غير عين
وله ان يقرأ في اي الاثنتين شأوهي واجبه في الاولين من ركعات الاربع والثلث وفي شرح
مختصر الكرخي للقدوري الا فضل ان يقرأ في الاولين فان قرأ في الاخرين او في الثانية
والثالثه جاز وفي التخف الجمع من الفاتحه والسوره في الاولين واجب وليس بفرض
عندنا وقال في شرح مختصر الكرخي مثله وقال القدوري وعند الشافعي فرض قلت
الفرض عند الشافعي ومالك واحمد قوله الفاتحه لا غير وحكي ليو الطيب عن عمار بن ابي
العاص الصحابي وطائفة انه يجب مع العلقه قوله سوره او لها ايات ومثله عن
عمس ذكره النووي في شرحه وحكي ان المذنب عن ابي حنيفة في ركعتين واجبا بنا وابن
قدامة عن مالك انه لو قرأ في ثلث ركعات اجزله وفي الجواهر هي واجبه في كل ركعه
وقال القاضي صاحب السلقين وهو الصحيح من المذهب وقال القرافي في الذخير هو
بأي العرايين خلاف طاهر المذونه وانه قال من ترك القوله في ركعه من الصبح او

او ركعتين من غيرهما اعادة الصلاه فان تركها في ركعه من غير الصبح اسحب
له الاعاده في حاصه نفسه وفي روايه في الاكثر ذكره في الذهب وقال الشافعي واحمد
قوله الفاتحه واجبه في كل ركعه واعتمد انه على حديث ابن مريم انه عليه السلام كان
يقرأ بفاتحه الحجاب وسورتين في الاخرين بفاتحه الحجاب وحدها متفوعا عليه وقد قال
صلوا كما رايتهم في اصلي وقال الاعراب هم افعال ذلك في صلاتك كلها وقد قال عليه السلام
لا صلاه الا بام القرآن في كل ركعه صلاه ومنهم من قال لا يجب القوله في السريه كالطهين
والعصر حكى ذلك عن ابن عباس بن عبد الله بن عبيد بن عباس قال دخلنا على ابن عباس
فقلنا لثابت مناسل ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الطهر والعصر
فقال لا لا فقل له لعله كان يقرأ في نفسه فقال خشاهاه شر من الاول كان عبدك
ما يورايك ما ان سل به وما الخسنا دون الناس شي الا شئت حصال امرنا ان نسمع الوضوء
وان لا ناكل الصدقه وان لا ننزي الحار على الفرس روله ابو داود باسناد صحيح قوله
خشاهاه والشيخين المجتهدين اي خشاهاه وجهه وجلده خشاهاه كقولهم عقرى وخلقى
لكن عارضه حدثت عن ابن عباس انه قال لا ادري لكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الطهر والعصر ام لا روله ابو داود باسناد صحيح وحديث ابن مريم انه كان
يقرأ في الطهر والعصر بفاتحه الكتاب وسورتين وبسمعا الايه اجيانا وحديث ابن سعيد
الخدري كان عليه السلام يقرأ في صلاه الطهر في الركعتين الاولين في كل ركعه
قد رسلنا به وفي الاخرين نصف ذلك وفي العصر في الاولين في كل ركعه قد رقره خمس
عشره وفي الاخرين قدر نصف ذلك روله مسلم وعنه جابر بن سمير كان عليه السلام
يقرأ في الطهر بسم اسم ربك الاعلى وعنه عليه السلام كان يقرأ في الطهر والعصر بالسماء
والطارق والسموات البروج ذكرها ابن بطال في شرح البخاري والجواب عن اثر عمر رضي
الله عنه ان اسلمه ومحمد بن علي لم يدركا عمر الماي بجوز اسر بها فانه النووي
قلت وهذا الجواب ضعيف فانه لو كان قراءه سأل لما علم صحتها بحسن الرفع
والسجود لانه يفهم منه انها اذا حسنا لم يترك القوله فيها الثالث البيهقي روى عن
عمر بن قيس اعادة الصلاه بترك القوله فيها وروى عنه اشتراط الفاتحه وضم ثلاث
ايات اليها على ما تقدم والركن لا يقطع بالنسيان اش على لا يثبت لانها فاهم على ضعف

الحرب الاغور وهو كذاب مشهور عندهم واشهر زبد بنات قال السهقي وغيره
معناه ان القرءه سنه على وفق ما في الصحف وحر وف القرءه سنه متبعه للحواب عن حديث
ابي حماد فعليه عليه السلام يدل على انه سنه لا ركز وقوله صلوا احراراً متموناً اصل حديث
على اتباع سنته عليه السلام والدليل عليه اعتقاد الاجماع على ان 2 صلاته عليه السلام
ستناوذاً لا يجب علينا ان ناتي ذلك كله كالتناوؤ وجهت وجهي الى اخره وتعيينات
الركوع والسجود وقوله سورة الاعراف في المغرب وسورة ق وسورة السجده وهما التي
على الانسان وما في صلاته عليه السلام من التشوع والخضوع وحديث الاعرابي ايضا
محمول على الاستجاب وعلى وان سجد رضي الله عنها اعلم منهم تناوبه ولم يوجبا قرءه
الفاخه في الاخرين ينقل الثقات عنها ذلك على ما تقدم وقال شمس الائمة السرخسي والقدر
ان الشافعي يخالف للاجماع في ذلك لان عثمان فعل ذلك بحضرة الصحابة من غير تكبير وذكر
القدر يري باسناده ان الاشعر بن ابي انا ملك الاشعرى فقالوا له صل لما صلاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصلى بهم وقرأ في الاولين ولم يقرأ في الاخرين شيئا وفي الموطأ كان
ابوبكر رضي الله عنه يقرأ في الاخرين من على وجه التثنية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعمر رضي الله عنه تركها في ركعة من المغرب فمضاها في الثالثة وجهر بالقراءة
وعثمان رضي الله عنه ترك القرءه في الاولين من العشاء فقضاها في الاخرين وجهر وعلى
واين مسعود كانا يسميان في الاخرين وسال رجل عائشة رضي الله عنها عن قرءه الفاخه
في الاخرين وقالت اقراها على جهه التثنية قال السرخسي وكفى بالجماعهم حجة ولان القرءه في
الاخرين لو كانت ركناً لما حلفت الاولين في الجهر كما يري اركان الصلاة اذا كان
مبناها على الشهرة والظهور وبني النفل على الاخفاء على ما عرفه قال ابو الحسن بن
بطال حديث ابي حماد مستقول من اوجب القرءه في كل ركعة ويستقط قول من قال
بالتسبيح في الاخرين من الظهر والعصر قال واما فانه قال لا صلاة الا امام القرآن
ولما كانت الركعة الواحدة صلاة باجماع لان الوتر ركعة وهي صلاة دلت على ان القرءه
في كل ركعة **قلت** قد ذكرنا ان وحله لا يدرك على ان كل يعمله من ركعتين
وهو جعل منه باصول الفقه وقوله سقط قول من قال بالتسبيح من جفا للغاربه
وعلم طبا عها ولسان الادب على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين ذكرنا

ذكرنا مذهبهم في ذلك وقوله ولما كانت الركعة الواحدة صلاة كالوتر بالاجماع فانه
صلاة هذا غاية في الجهل اذ علم قول الكوفيين واطمأن ان الوتر من ركعة باطل لا يصح
فكيف يدعي الاجماع وقول ابن مسعود ما جازت البتة لقط وقد تقدم ولان اللفظ
المطلق صرف الى المتعارف والركعة الواحدة غير متعارف وهذا لا يستغل عند من ركعة
في غير الوتر ولان سورة الفاتحة مدنية والصلاة كانت عمدة صحيحة بالاجماع والرفع
الاجماع المقدم بام محتمل متاولة وعند الشافعي المسبوق اذا ادرك الامام في الركوع
لا يجب عليه قرءه الفاخه مع ادراكه الركعة فقد وجد ادراك الركعة عنده بغير فاخه
الكتاب ولا صحابه فيه وجهان اصحهما عندهم ان الامام يتجملها وفي وجه لا يجب عليه
لو كان الامام محض ثالم يجب له هذه الركعة وحسب له الباقي من الركعات **قولهم**
المراد بقوله فاقروا ما تيسر من القرآن صلاة الليل وعن ذلك الى ابن عباس لا يمنع
صح ما ذهبنا اليه لوجه ثلثه احدها ان قرءه الفاخه في النفل ركعتين عندهم في اصح الوجوه
الثلثة فلا يفيدهم صرف الاية الى صلاة الليل وفي وجه شرط عندهم وفي وجه واجبه
ذكرها النووي في شرح المذهب ثانيها الاعتبار بجم اللفظ واطلاقه لا خصوص
السبب على المختار عند الفقهاء واهل الاصول ثالثها حديث ابي هريرة لا اعراني ثم اقل
ما تيسر مع كل من العران حين علمه المجزئ من القرآن في الفرض والنفل ولحديث صحيح وقول
صاحب الداء الصلوة فماروى مذكور صريحاً لان ضمن الفعل يعني ان المصدر الذي
هو الصلاة مذكور صريحاً لا في ضمن الفعل فينبغي ان يكامله كالحلف لا يصلح حث
اذا قيدها بالسجدة على ما تاتي في كتاب الايمان لرسالة الله تعالى فان قيل القرءه فرض في جميع
ركعات النفل والفرض اقوى ولان نفيه الاركان تنكر في كل ركعة قلنا القرءه قلنا
النفل كل سفع منه صلاة على حدة والباقي معوض من القرءه والسلم عندهم **وقوله**
وهو مخير في الاخرين قال معناه ان شأقرا وان شأشكت وان شأشع وجعل في المحيط
والفقه هذا روي عن ابي يوسف وقال في المحيط قرءه الفاخه وحدها في الاخرين
سنه قال كذا ورد الاثر وفي المرفوعة في القرءه في الاخرين في الفرض افضل من التسبيح
والسكوت وفي الوقعات هي اجاب الى وفي المفيد والمزيد وشرح الكرخي هو الصحيح
من الروايات لا خلاف العلماء في المحيط لو سجع ولم يقرأ لا يكون شيئاً وان كت فيها

يكون مستأ ومثله في المرسى غيلاني وإنما لم يكن مستأ ترك القنلة إذا أتى بالتسبيح لأن
القنلة فيها شرعت على وجه الثناء والذكر ولهذا تعينت الفلحة لكونها ثناء والذكر
في كراهية السكوت وقايتان وجه الكراهية أنه إذا وقف سامداً لم يخطر بالبال ما لو ساقط
ووقع في أفكار رديده وفي شرح مختصر الحسن في روي الحسن عن أبي حنيفة أن قوله الفلحة
أفضل من التسبيح وإن لم يسبح ولم يقرأ كان مستأ وعليه سجدة السهو إن تركها ساهياً
إذا القيام في الآخر من مقصود فلا يحل عن القنلة والذكر جميعاً كالركوع والسجود
قلت أخلا الركوع والسجود عن الذكر لا يوجب سجود السهو وقال **والأول**
أصح لأن الأصل في القيام القنلة فإذا سقطت فيها بقي القيام مطلقاً كقيام المومنين
أبي يوسف في رواية يسبح فيها ولا يسكت إلا أنه إذا قرأ الفلحة فيها فليقرأها على وجه الثناء
دون القنلة كما تقدم وبه أخذ بعض المتأخرين من أصحاب وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي
وروي الحسن عن أبي حنيفة أن قوله الفلحة واجبه في الآخر من وجب سجود السهو من كراهية
سأهياً وهو خلاف ظاهر الرواية ثم ذكر في التحفة وشرح مختصر الكرخي في السنن في الآخر
الفلحة لا غير وروي المعلى عن أبي يوسف أنه يقرأها بالهمز وسوره معها ولم يذكر في الباب
عدد في التسبيح وذكر المرسى غيلاني والقندوري في شرحه وفي التحفة والغنية والنيابيع
أنه لو سجدت تسبيحات آخره وفي مختصر البحر بقدر السكوت قدر ثلث تسبيحات في قوله
في الباب إلا أن القنلة أفضل لأنه عليه السلام دأب عليها عليه أسوة بلثة السؤال الأول
أنهم حدوا السنن بالمواظبة مع الترك ثم أورد من تعليلها الجواز حتى لا يعتقد الوجوب فيه
والسؤال الثاني كيف يقال في السنن فعلها أفضل وتارك السنن سي والسؤال الثالث
كيف يخبر من الاثنان بالسنن وبين تركها وإنما يقع الخبير من الاثنان وبين **فروع**
ذكره في مختصر البحر أن قوله الفلحة والسورة واجبه في الصلوة والفلحة أوجب حتى يوتر
بإعادة الصلوة ترك الفلحة ولو ترك السورة لا يوتر بإعادتها **مسألة** أصوله
سئل في الباب ذكرها الرخسي وابن دوي في أصول الفقه أن الأصل لو ترك القنلة في
الأول من قضاها في الآخر من هذا أقضا شبهه إلا أن محل القنلة القيام وهو محقق
في الآخر من فلم يحقق الفوات وهذا دليل على أنها ليست فرضاً في الأولين إذ لو كانت
فرضاً فيها لكانت محلها مكون قضا من كل وجه لكن لما كانت واجبه في

رواية الحسن أن القنلة
في الآخر من واجبه

في الأولين وقد فات محلها من وجه نظر إلى الوجوب فسميت قضاءً لذلك
قوله والقنلة واجبه في جميع ركعات النفل لأن كل شفع صلوة على وجه القيام
إلى المائة عتله تحريمه مبتدله ولهذا يصل على النبي عليه السلام ويستفتح في المائة ولا
يوتر فساد الشفع الثاني في فساد الأول ولا يجب بالتحريم الأولي لأن ركعتان في
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف بل من جميع ما نوى ولو نوى ما يبرك معه وهو رواية
بشر بن أبي الزاهر النيسابوري اعتباراً بالنذر وعنه أنه يلزمه أربع ركعات ذكره في
النيابيع دون ما زاد عليها روله محمد بن ساعد عن عوف بن الوليد وفي رواية عنه يلزمه
بأن ركعات ذكره في النيباع مع ما قبله ذكره في المبسوط وعنه وفي المستصفى كل
شفع صلوة على وجه واحد ولهذا وجبت القنلة في الأربع فصاعداً والقياس لنفس الصلاة ترك
القعدة الأولى في الأربع وبه قال محمد وزفر وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي واحد
لأنفسد وهو استحسان وكذا الست والثمان في الصحيح وجهه أن القعدة صارت فرضاً
لغيرها وهو الخروج من الصلاة فلم يبق القعدة فمنه خلاف القنلة فإنها ركعتان مقصود
بنفسه فإذا تركه تفسد صلوته وقال في ملتقى البحار أن الأربع كلها واحدة أدت
بتحريمه واحدة فكان القعدة فرضاً في غيرها كالظهر والعصر ما يرد هذا ما روي عنه عليه
السلام أنه صلى ثمان ركعات لم يجلس إلا في آخرهن وقد تقدم فإن قيل بالتحريم لا يلزمه
الأربع ركعات عند أبي حنيفة كقول محمد إذا ذلك دخول في ركعتين لا غير عندهما
والقعدة فرض في الركعتين كالنفس وكان ينبغي له أن يكون مع محمد في فرضه القعدة
الأولى والجواب أن القعدة إنما تنفوت بتقييد المائة بالسجدة فإذا قام إلى المائة صارت
التحريم للأربع فلا تنبطل كالظهر لكن لو قام إلى المائة يوم بالعود إلى القعدة وقيل لا وفي
جميع الوتر الاحتياط إذا هو نفل عند أكثر أهل العلم **قلت** إن اعتبرت جهده النفل والتنفل
سلاث ركعات مكروه ولهذا لو دخل مع الإمام في صلاة المغرب بعد ما صلاها يضر إليها
ركعة رابعة حتى لا تنفل بثلاث وإن اعتبرت جهده الفرض فالركعة لا يجب في المائة وفي
مختصر البحر لو ترك القنلة في المائة أو إحدى ركعتي الفجر وصلاته السفر فسدت ولا يمكنه
إصلاحها أصلاً بخلاف ما لو سجد على النجاسة فأعادها على موضع طاهر حيث يصح
قوله ومن شرع في إقله ثم أقدمها فاضاها وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس

وبالك واخرين وقال الشافعي واجد لا يلزمه المضي فيها ولا فضا على مفسد ها ومثله
في الصوم على ما بان ان شاء الله تعالى لما انه متبرع ولا لزوم على المتبرع كما ذكره الكافي لنا
ان القدر المودي قهره وطاعه فحسب صيانتها عن البطلان لان ابطال العمل الطاعة حرام
لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا سبيل الى صيانته ما مضى من عبادته الا بالانتماء فاذا
وجب الانتماء بحسب المضى باطله كالنذر بل اول قانه بحسب صيانته اللفظ فيه بالفعل ابتداء
وانما ما قلنا بحسب اتمام الفعل اسهل من ابتداءه وانما لانه بقا قاعده علم ان الاحكام الشرعية
على قسمين منها ما اوجبه الله تعالى في اصل شرعه كالصلوات للحسن وصوم رمضان وحج البيت
ومنها وكله الى العبد بآرادته كالنذر وبات وحصل العبد سفل المند وبات الى الوجبات
بالنذر واسباب الاحكام على قسمين منها ما قدره في اصل شرعه كالزوال ورويه الهلال
ونحوها ومنها ما وكله الى اراده خلقه كالمنذورات والتعليقات فدحو الالاس سببا
لطلاوعها احد ولا عرق عبده الا ان جعله المكلف سببا لذلك بالتعليق قال
ان الحجب رحمه الله وكل الحجاب تدخل على الفعل لسببه وسببه الماني وسببان شرطا
وحز او عم الشرع ذلك في المند وبات فلا غرو حسد ان نصب الله تعالى شرع عبده
في العباد سببا للوجوب لاسبابها على اصل الشافعي فان للعبد ولا يه نصب الاسباب
والباري اولى به وشهد هذه القاعدة بالاعتبار اجماعهم على لزوم السكن بالشرع وتعليل
الشافعي واحد باطل بالنسكس وبالكاله وعند المالكية يوجد ذلك في سبع مايل
السكن والصلوة والصوم والاعتكاف والايام والطواف في لوشع في تحديد الوضو
م مطة لابلن به قضاءه وكذا الشرع في الصدقة والقلة والاذكار وباتى الكلام
على الشرع في صوم النفل وفي كتاب الصوم ان شاء الله تعالى **قوله** ومن صلى اربعه ركعات
في الاولين وقعد ثم افسد الاخر من قضى ركعتين قال في المنايع اي شرع في اربع ركعات
فدكن المسبب واراد به السبب وفي البناء يعبر به اذا قام الى الثالثة افسدها وقبل
القيام لابلن به شيء من ابي يوسف بلن به قضاء الركعتين الاخرين اعتبارا بالنذر ولها
ان الشرع يلزم ما شرع فيه وبالاخص له الابد ولا يعلق لاحد السبعين بالآخر في العدة
والفساد بخلاف الركعة الثانية وسنة الطهر مثلها لانها نافله وقيل بعضا رعا
لانها اعتزلت صلاه واحده كالطهر ولهذا لا يصل في القعدة الاولى ولا تستفح في الثانية

قال في الحواشي حتى ان الشفع اسفل الى الشفع الماني بعد ما اخبر بالبيع لم تبطل شفعته
وكذا الخيرة لا يبطل خايرها بالقيام الى الشفع الماني وكذا لو اتقل اليه بعد ما دخلت
عليه امراته لا يصح الخلو به حتى لو طلقها بحسب نصف المهر والحكم في الاستقلال الى الشفع الماني
في النفل المطابق على عكس هذه الاحكام وان صلى اربعه ركعات ففهم شيئا اعد ركعتين
عندها وعند ابي يوسف بعضا رعا قال وهذه المسئلة على ثمانية اوجه ومكان في الجائع
الصغير **قلت** قد ذكرنا في اربعه ركعات ففهم شيئا م والا هذه المسئلة على ثمانية اوجه
والشارع اليها الاربع التي لم يقرأ فيها وهي لا تقسم بل هي وجه واحد من الثمانية فيكون من ارجاها
ان الاربع في العدد مع قطع النظر عن حالها الى لافله فيها سعم الى ثمانية اوجه ومثله في
المبسوط والمفيد والمزيد فاقول اما ان قرأ في الاولى والثانية او الثالثة والرابعة او في الاولى
او فيها والثالثة والرابعة او في الكل او في الاخرين او فيها والاولى او فيها والثانية او لم يقرأ
فيهن شيئا او قرأ في الاولين ولم يتشهد او تشهد ولم يقرأ في الثالثة او قام اليها ولم يقيد بها
بالسجدة او قيد بها بالسجدة فهذه ستة عشر وجها والاصل عند محمد فيها ان ترك
القرء في الاولين او في احدهما يبطل التخمم لترك الفرض كالركوع وكذا الوادي ركعات الخامسة
وقال في المبسوط ينحل التخمم فلا يصح الشرع في الشفع الثاني عنده وقال في السابيع قد
اربععت التخمم بفساد الشفع الاول ترك القرء فلا يكون شارعا في الماني وفي الحواشي
انقطع التخمم بترك القرء اذا قيد الركعة بالسجدة وفي المحيط فندت التخمم بذلك
وفي قاضي خان ترك القرء في السفع الاول يمنع الشروع في الماني ولان الدخول في التطوع
دخول في ركعتين والركعتان بفساد ترك القرء في احدهما كما يفسد تركها
فيها ولا يبي يوسف ان القرء ركعتين لا يبدل دليل وجود الصلاه مدونها في الجملة كما في حق
الامني والاخرين وتحملها الامام ومنه الصلاه على الافعال دون القرء الا ترى ان من عجز
عن القرء دون الافعال بلن به الصلاه على العكس لابلن به لفساد الاداء تركها في فساد
الاداء لان يد على تركه كالركعتين ثم افسده قبل الاداء لا سطل التخمم حتى وجب عليه
القضاء وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ترك القرء في ركعة واحدة يحتهد فيه
والقياس لن يكتفى بوجود القرء في ركعة واحدة على ما تقدم من قول الحسن بن ابي
الحسن البصري وتركها في الركعتين جميعا خلاف اجماع الامم وفسد التخمم

ذلك فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ومعناه في فاضى خان وغيره فقصينا بالفساد
 في حق وجوب القضاء وحكمنا بقا التجره في لزوم الشفع الثاني اختيلا **قلت**
 مرد على قول الامام ترك القره فيها فانه يختلف فيه ايضا على ما تقدم من قول الاصم
 وابن عليه وابن عبيد لكن لم يعترض خلافتهم لعدم استناده الى دليل شرعي بخلاف قول
 الحسن وسرد على ان حشفه ومهر الطهاره فانها لانفسد بفساد الصلوه والتجره
 شرط كالطهاره اجابوا عنه ان التجره شرعت لتترب عليها الاعمال من غير فصل
 بفعل فاسد فاسط عند عدم المقصود ما في صلاه الفجر بخلاف الطهاره وفي المحيط
 قيل هذا عند ابى يوسف وما اذا افسد ما ترك القره اما لو افسد ما بالامام والحرف
 الحمد لا يلزمه الان كعتان قال هذا مذكور في المستوفى في المبسوط في روايه من ساعد
 عن ابى يوسف يلزمه الاربع بالكلام ايضا اذا است هذا ان لم يقرأ في الكل فاضى رعتين
 عند البطلان التجره فلم يصح شرعه في الشفع الثاني وعند ابى يوسف بعض اربع
 لصد شرعه في الشفع الثاني لان تجرته باقيه عنده ولو قرأ في الاولين لا غير فاضى
 بالانفاق وفساد ترك القره فيه لا يوجب فساد الشفع الاول قال في المفيد وفاضى
 خان وكل ركعتين اذا افسد ما يجب فضا وما دون ما قبلها لان كل شفع صلاه على
 حده ولو اقدم به انسان في الشفع الثاني وصلاه معه فاضى الاولين ذكره في المحيط
 لانه النزم ما لم يأت الامام كما قد اختلف على الطهره في اخرها **قلت** ويمكن
 ان يفرق بان يصاد اخره حصل فساد الكل بخلاف المقيس على ما تقدم ومعناه اذا
 فعل الاولين فان لم يقع فاضى الاربع هكذا في المحيط قال لانه يفسد الاوليان
 بفساد الاخر من كمال واحد وان قرأ في الاخر من لا غير فعليه فضا الاولين ايضا
 لان عند ما لا يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابى يوسف ان صح فساداه وفي
 فاضى خان لم يصح شرعه في الشفع الثاني عند محمد وهو روايه عن ابى حنيفه فلا
 يكون صلاه عند حاجتي لو اقدم به انسان فيه لا يصح اقتداؤه ولو فقهه لا ينقض
 طهارته وفي المحيط قرأ في الاخر من لا غير فضا الاولين ايضا ويكون الاخر بان
 صلاه عند ابى حنيفه وهو الصحيح لان شرعه فيها حصل تجرعه فاسده فلا
 يلزمه كالمشروع في صوم يوم التحريم افسده وشرته تطهر في المسلمين

المذكورين ولو قرأ في الاولين واحدى الاخرين فعليه فضا الاخرين بالانفاق يعني
 اذا قعد في الاولين ولو قرأ في الاخر من واحد الاولين فعليه فضا الاولين بالانفاق
 والاخر بان صلاه عند ما خلافا لمحمد ذكره في المحيط وقال في المبسوط والتجره عندهما
 لم يخل وصار ثارها في الشفع الثاني وقدا عده وعليه فضا ما افسده وهو الشفع الاول ولو قرأ
 في الاولين او في الثانيه قضى اربعها عند ما الصلاه شرعه في الشفع الثاني وعند محمد
 بعضي ركعتين لعدم صحته عنده ولو قرأ في الثالثه والرابعه لا غير قضى اربعها عند ابى
 يوسف وعند ما ركعتين وما الاولان لعدم صحه شرعه او عدم لزومه
 على ما سئل ولو قرأ في احدي الاولين واحدى الاخرين فعلى قول ابى يوسف قضاء اربعها
 وتكذا عن ابى حنيفه لان تجرته باقيه على ما مر وعند محمد وزفر بعضي ركعتين
 وما الاولتان لعدم صحه شرعه عندهما وقد انكر ابو يوسف هذه الروايه عنه
 وقال روتك عن ابى حنيفه انه يلزمه فضا ركعتين كمن هبك وقال محمد روت
 ان عليه فضا اربع كمن هبك ولم يرجع عن روايته عنه ونسبه الى النسيان وفي
 فاضى خان وعن ابى حنيفه روايتان في القياس واحدى الروايتين عنه بعضي ركعتين
 وفي الاستحسان واطهر الروايتين عنه بعضي اربعها وقد ذكرنا وجه القياس والاستحسان
 فلا نعيدهما وقال ابو يوسف لخطا هذا الغلام في روايته عن ابى حشفه يعني محمد اذكره
 بعض اصحابنا وفي المبسوط حوت بخاوره من ابى يوسف ومحمد في مذهب ابى حنيفه حين
 عرض عليه الجامع الصغير قيل ما حفظه ابو يوسف قياس مذهب ابى حنيفه والاستحسان
 حفظه محمد وقال الشيخ الامام على البرزوي خطا ابو يوسف محمد بن الحسن في روايته
 عنه عن ابى حنيفه في الجامع الصغير في ست مسائل احداها هذه والثانيه مستحاضه
 توضات بعد طلوع الشمس يصل حتى يخرج وقت الطهر وقال ابو يوسف انما روت
 لك حتى يدخل وقت الطهر والثالثه المشتري من الخالص لا يعق ثم اجاز المالك البيع
 نفذ العق وقال ابو يوسف انما روت لك انه لا ينفذ والرابعه المهاجر لا عده عليها
 وتنكح الا ان يكون حلي فلا يجوز نكاحها وقال ابو يوسف انما روت لك انها تنكح ولكن
 لا تقربها وجهها حتى يضع حملها والخامسه عبد بن ابي بن مولى لما عمل وعقلا
 اخذها بطل الدم كله قال ابو يوسف ومحمد يدفع ربه الى شركه او يفدي به بربع

مجي محمد بن عيسى عن علي بن الحارث الصغير

محمد بن ابي بكر
 ومحمد بن احمد

الديلم فقال ابو يوسف انها حكت له عن ابن جعدة كالحكي عنها وانما الاختلاف الذي
روته في عبد قبل مولاه عمدا وله اثنان معهما احدهما الا ان يحد ذكر الاختلاف
فيها وذكر قول نفسه مع ابن يوسف في المسألة الاولى ومع ابن خزيمة في الثانية والسادسة
رجل مات وترك ابنا وعبد له لا عين فادعى العبد ان البيت كان له اعتقه في صحته وادعى
رجل على الميت بالف درهم وقيمة العبد الف فقال ابن جعدة لا تسعي العبد في قيمته
وهو حر ولا تخذها الغريم بد منه وقال ابو يوسف انما روت لك انه عبد مادام
يسعى في قيمته قال اعتماد المشايخ على رواية محمد والمذهب ان الراوي اذا ذكر روايته
لا يسبق حجة خلاصها والمشافعي ذكره الرخسي والبرزوي في اصول الفقه وفي
المحيط اذا لم يشهد وقام الى الثالثة قيل لا يعود الى القعدة وقيل يعود اليها لم يقدرها
بالسجدة لان كل شفع صلاة على حدة من وجه في حق القراء وتبي عاده وقعت فيها فيكون
رفض الفرض لاجل الفرض يجوز وان لم يعد لم يفسد لانه تبيين انه لم يترك فرضا **فرع**
لو دخل الامام في الاولى وتكلم قبل ان يدخل الامام في الاخرين يلزمه ركعتان عند
ابن جبيعة ومحمد لانه صار مقبلا به في ركعتين لا غير ولو تكلم بعد ما قام امامه الى
الثالثة وقبل في الرابع بقضى اربعة لانه صار شارعا في الشفع الثاني مع الامام ولو اقتدى
به في الشفع الثاني فرغ فذهب تنوضا فكم فصل امامه ستا يصلي هو اربعة لانه لم يشرع
معه في الشفع الثالث ذكره في المحيط وفسر ما روى عنه عليه السلام انه قال لا يصلي
بعد صلاة مثلها قال محمد يعني ركعتين بقرعة وركعتين بغير قرعة فيكون ما ناظر فيه
القرعة في ركعات النفل كلها وقبل كانوا يصلون الفرض ثم يصلون بعدها ثم يخرج
يطلبون بذلك زيادة الاجر فتنهى عن ذلك وقال لا يصلي بعد صلاة مثلها وقيل
تاويله النهي عن اعاده الصلاة بسبب الوسوسة ذكره في التخيير وفي الجا مع
الصغير لقاضي خان ان المفسرين الاول مروي عن علي وابن مسعود وزاد في الحواشي
عن عليهما وقال وقد رفعه بعضهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي واضي خان وحمله
على هذا اول من حمله على التماثل من حيث العدد فان ذلك حايث بالاجماع كركعتي الفجر مع
صلوة الفجر والاربع قبل الظهر مع الظهر والظهر في السفر مع ركعتيه بعدة وقال
في فاضل خان لو حمل على تكرار الجماعة في المسجد او على النهي عن فضا الفوات بخافه الخلل

في الموحدي لكان حسنا فان ذلك مكره **قوله** ويصل النافلة قاعدا مع القدره علي
القيام وهذا ما لا خلاف فيه عند اهل العلم وذلك عليه قوله عليه السلام من صلى قاعدا فهو
افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم قال في المستق روله الجماعة لا يسلم او قال في المعنى
روله البخاري وقال عليه السلام صلاة الرجل قاعدا نصف الصلوة روله مسلم وعنه عايشه
رضي الله عنها انه عليه السلام لم يترك ركعتين من صلواته وهو جالس ومثله عن حفصة
وجابر بن سمرة وابن عمر اخ جهم بن سلم وعنه المسيب بن رافع الكاهلي قال صلاة القاعد على
النصف من صلاة القائم الا من عذر روله ابو بكر بن ابي شيبة في سننه وعنه جابر بن سمرة
قال ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صلى قاعدا وعنه عبد الله بن سفيان قال سالت
عايشة اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا قالت بعد ما حطته السن
ذكرها ابن ابي شيبة وعنه عايشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي ليلا طويلا
قاعدا وليلا طويلا قاعدا وكان اذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم واذا قرأ وهو
قاعدا ركع وسجد وهو قاعدا روله الجماعة الا البخاري وعنه انها لم تن النبي عليه
السلام يصلي الصبح قاعدا قط حتى اسن وكان يقرأ قاعدا حتى اذا اراد ان يركع قام فقرأ
لخول من يكثر اياه او اربع ركعات ثم ركع روله الجماعة وزادوا الا ابن ماجه ثم يفعل 2
الركعة الثانية كذلك وعنه عمران بن حصين قال سالت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعدا فقال من صلى قاعدا فهو افضل ومن صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد روله البرزوي وابن ابي شيبة في
سننه روى عنه عليه السلام انه قال هذا في المهر حسب ما ذكره ابو عيسى وقال
هو الصحيح لانه لا يصلي نائما وهو مصطح الا من عذر قال ابن العربي وقد منع في التواتر
ان يتقل على جنبه **قلت** وهذا مذهبنا ولا يستقل قاعدا لايما ذكرها في الرادات
والمراد من قوله عليه السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الا من عذر ثم
بدون العذر لا يجوز الفرض قاعدا فكان للراية النقل قال ولا صلاة خير من صومع
فما شق عليه القيام فجاز تركه كلاتر كراهه اصلا ولا يلزم الايما قاعدا حيث لا يجوز
من عذر لان القعود قيام حتى جوزنا افتد القيام به بخلاف الموحدي وقوله اختلفوا
في كيفية القعود قال في التخيير تفعد في التشهد كما تفعد في سائر الصلوات

اجماعا وعن ابي حنيفة في حاله رواه ان شاقعد كذلك وان شاقع وان شاقع
وعن ابي يوسف انه يجزئ عنه انه يتبع ان شاقع وعن يهرانه يتبع وعن يهرانه يتبع
كما بعد في الشهد وذكر الفقيه ابو الليث ان الفتوى على قول يهرانه يتبع
وغيره عاده وفي التبع نوعان يوجبون الصلاة على الخضوع ولا يوجبون الشهد يهرانه
في الشروع دون غيرها فكانت اول وجه التبع والاحتياط في حاله القوله المعه من
حاله القوله وحاله الشهد وذكر خواهر زاده في باب الحث انه يجزئ من التبع
والاحتياط وروي عن ابي حنيفة انه يتبع في صلاة الليل من اول الصلاة الى اخرها
وقال ابو يوسف اذا جاوت الركوع والسجود بقعد كما بقعد في شهد المكتوم
وفي مختصر الكرخي عن ابي رضي الله عنه بقعد كيف شاؤ به قال يهرانه وعن يهرانه
السلف وروي الحسن انه يتبع واذا اراد الركوع ثني حله اليسرى واقترب منها قال
القدوري اطلق ابو الحسن رواية الحسن وهي عن ابي يوسف وروي ابن ابي مالك عن
ابي يوسف انه يركع متبعا ووجه قوله من قال بجلوس كيف سالناه لما سقط
القيام سقطت هيئته هم هو يجزئ من ان يركع من قعود ومن لم يقوم عند قراءته
قال في المغني وان الامر من جميعا احسن الى عليه السلام على ما روت عنه عائشة رضي الله عنها
عن النبي عليه السلام قال من قعد عليه والاقام مكره وقال الرافعي في شرح الوجيز الا فرأيت
افضل في قول والتبع في قول وقيل يصب ركبته اليمنى كالقاري على من يركع في القري
وعند ملك يتبع ذكره القرافي في ذخيرته وقال في المغني عن ابن حنبل بقعد متبعا
في حال القيام وثني رجليه في الركوع والسجود وفي الصلح احتبى الرجل اذا جمع ظهره
وساقيه بجماعته او سديده والمراد به ما هنا جمعها بيديه **قوله** وان اقتحمها
فاعلم بقعد من غير عذر جان عند ابي حنيفة ووجه قال مالك وقال ابو يوسف في محل
واشبه من المالكية لا يوجبون وهو القياس وجهه ان الشروع ملزم عندنا فاشبه
النذر والركعة الثانية ولا يوجبون ولا يوجبون وبذلك رضي الله عنها ان الوجوب بالخير فكل
ملزمه الا ما يصح الترخيم ويحرمة التطوع من غير قيام وما لم يباشره من القيام غير لازم
ما لو نوى عند الافتتاح ان يطيل القيام ثم قصر ولا يترك القيام يجوز في الانشلاء
فالبقاء اسهل لان القيام لو كان من موجبات الترخيم لم يلزم تركه كالركوع والسجود

وانما ملزمه بالوجوب فيه ولم يملزمه ما دخل فيه وقد ادى ولا ملزمه ما لم يدخل فيه ولا
مرفوع من النذر في الركعة الاولى او في الثانية دل عليه اطلاق الكتب والفرق بين
النذر والشرع ان الوجوب في النذر بالنذر للصلاة واسم الصلاة تصرف الى هذه
الاركان من العمام والقوله والركوع والسجود فلا يجوز الا خلا بالركن وفي
الشروع بالتخيم وهي لا توجب القيام على ما مر وفي المحيط لو امتنع التطوع قايما واثمه
قاعدا بعد رجاء وكذا غير عذر عنده ولو توكا على عصا او جأط يغير عذرا لا يكره
عنده وعندنا نكره قال ولا يلزمه العمام في النذر المطلق كالتتابع في الصوم قال
وهو الصحيح ولو نذر صلاة وهو راكب فقد ذكر الكرخي انه يجوز اذا وهار اركا وفي
الاصل لو نذر ان يصلي ركبا لم يحسن ولم يفسد بيننا اذا كان الناذر راكبا على الدابة
او الارض قال اذا مطلق الصلوة تصرف الى الصلاة للمعهودة الكاملة والصلاة بالامساك
ناقصة وهذا دليل ان المنع لاجل الامساك بخلاف سجدة اللاه لان السبب التلاوة او السماع
وقد حقق لك منه راكبا فيلزمه كذلك فان قيل سبب وجوب النذر وابطا النذر
وقد كان على الدابة كالنذر **قوله** النذر لا يتعلق بالزمان والمكان بدليل انه لو
نذر في اوقات الكراهة وادله فيها لا يحسنه كقضاء العصر عند الغروب ويؤيد قول
ابي حنيفة رضي الله عنه ما ذكر ابو بكر بن ابي شيبة عن السلف منهم الحسن بن ابي
الحسن البصري انه قال لا بأس لمن صلى الرجل ركعة قايما وركعة قاعدا وعن شعبه عن
الحكم بن عمار قال لا بأس لمن صلى الرجل ركعة قايما وركعة قاعدا ولم يذكر عن غيرهم ما
على ذلك وذهب بعض الناس الى انه اذا اقتحمها قاعدا لانتقمها قايما والصحيح جواز
ذلك وهو مذاهبنا ودل عليه مقتضى التطوع قايما واثمه قاعدا ولا اصل له بل المروي
عنه عليه السلام انه كان اذا افصح التطوع قايما اتمها قايما واذا اقتحمها قاعدا اتمها
قاعدا وصح عنه عليه السلام من حدثت عايشة انه كان اذا اقتحمها قاعدا قام في
آخر صلاته فقرأ بلسان ابيه او اربعين اية ثم ركع وقد ذكرنا الحديث قبل هذا ومن العلماء
من كره ان يصلي الانسان النافلة قاعدا من غير عذر عن نافع قال ما رأت ابن عمر
يصلي جالسا الا من مرض عن عبد الله بن مسلم بن سائر عن ابيه قال اني لا كره ان يراي الله
اصلي قاعدا من غير عذر رواها ابو بكر بن ابي شيبة في سننه وهو محمول على اختيار الأفضل

قوله ومن كان جرح المرسف على دابته الى اى جهة توجهت يومئذ ما هو قول
اهل العلم قاطبة لا يحملون في حوز النافله على الدابة بل عليه حدث ابن عمر قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على جمار وهو متوجه الى خيبر روله مسلم وابو
داود والنسائي واحمد وعن انس رضي الله عنه انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
على جمار وهو راكب الخيبر والقبلة خلفه روله النسائي وعن عامر بن ربيعة قال رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته يسبح يومئذ برأسه قبل اى وجهه توجه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وفي رواية كان يصلي على دابته وهو قبل
من مكة الى المدينة حيث ما توجهت به وفيه ثلاث فابن ما تولاوا فم وجه الله روله مسلم
واحمد والترمذي وصححه وعن جابر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو
على راحلته النوافل في كل جهة لكن خفض السجود من الركعة ويومئذ ياء روله ابن
حنبل وفي لفظ اخر قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حجة محت وهو يصلي على راحلته
لحوال الشرق والسجود لخفض من الركوع روله ابو داود والترمذي وصححه قال ابو
الحسن بن بطال استحب ابن حنبل وابن ثور ان يفسحها متوجها الى القبلة لا يبالى
حيث توجهت وقالت الشافعية المنفرد في الركوب على الدابة ان كانت سهلة يلبسها
ان يدين برأسه عند الاحرام الى القبلة في اصح الوجهين وهو رواية من المباركة كرها
في جوامع الفقه وفي الوجه الثاني لا يلزمه وفي الفطار والدابة الصعبة لا يلزمه وفي
العازية والحمل الواسع يلزمه التوجه كالسفينه وقيل في الدابة يلزمه في السلام ايضا
والاصح ان لما شيتم ركوعه وسجوده وسبقيل فيها وفي احرامه ولا غشي الا في قيامه
وتشهده هذه الاحكام منقولة من المذهب وللمتأخر لم يحدث انس رضي الله عنه
قال كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته بطوعه اسبقيل القبلة فكبر ثم
خلى عن راحلته فصلى حيث ما توجهت به روله ابو داود واحمد من حديث الجارود
من ابى سبعة ذكر ذلك في الحال **قلت** ليس في حديث ابن عمر وانس وعامر بن
ربيعه وجابر الصحيح استراط ذلك ولا فعله وهو قول الجمهور وكما يجوز سائر
صلواته الى غير القبلة وهو علم بذلك فكذا يجوز له افتتاحها ولانه يشق اذ اراد ان
البيهيمه الى القبلة في حال السير فسقط كما سقط في حق بقية الاركان وهو قول

على ابن الراس واليخر وابن عمر وانس ربه قال طاووس وعطاء والاوراع والثوري
وما لك واللبث وفي الذخيرة حوز النفل على الدابة بالاثار ولا تفصيل فيما من الابتداء
فالبقاء **قلت** قد تقدم التفصيل في حديث الجارود وفي المرغيناني المسافر وغيره سوا
بعد ان يكون خارج المص وفي الاصل اذا خرج من سجن او ثلثه فله ان يصلي على دابته قال في
الذخيرة والافلا وهكذا ذكره ابو الحسن الكرخي في كتابه وقيل اذا كان بين وبين
المص ميل حان واقل منه لا وقيل ان كان منها قدر ما يكون من المص ويصلي العيد بحوز
واول من ذلك لا يجوز قال المرعاشي في الفتاوى والاصح ان في موضع حوز المسافر قصر
صلاته فيه لحوز التطوع على الدابة وفي الذخيرة وبمخرج المسافر من بيته ولا فرق في جعل
سجوده لخفض من ركوعه وعند الشافعي تخوز في طويل السفر وقصيره وقال مالك
لا يصلي احد على دابته في سفر لا يقصر فيه الصلاة لكن ترد عليه الاثار الواردة فيها من غير
تخديد سفر ولا تخصيص مسافة وضار كالتيتم وقال الطبري لا اهل من جالف هذا
غير مالك ولا يجوز المكتوبة الا بعدد وهو ان يخاف من نزوله على نفسه او على الدابة
من سبع او اصر او كان في طين ورد عه قال في المحيط يغيب وجهه فيها لاجد مكانا
جافا او كانت الدابة حرجا لو نزل لا يمكن ركوبها الا بعدد او كان شظا كبيرا
لو نزل لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يعينه على الركوب فحوز الصلاة على الدابة
في هذه الاحوال ولا يلزمه الا عادة بعد نزول العذر قال المرغيناني وكما سقط
الاركان عن الراكب سقط اسقبال القبلة **قلت** الاركان تسقط الى بدل
خلاف الاستقبال ولهذا اذا عجز عن البدل يسقط عنه الاداء في المستوط
يصلي على الدابة وان كان حرجه قد راو كان يحسن من مقاتل الرازي و ابو حفص البخاري
يقولان لا يصح اذا كانت النجاسة في موضع جلوسه اي في موضع ركابه اكثر
من قدر الدرهم كالارض ويقولان تاويل القدر واكثر المشاخ على الجواز وقالوا الدابة
اشد من ذلك قالوا يعني ان يلاطنها لا يخلو عن النجاسة ومثله في المرعاشي **قلت**
لا اعتبار بالنجاسة بدليل ان من حمل حيوانا طاهرا فصلي به يجوز مع نجاسة باطنه والجواب
الصحيح ان فيها ضرورة وقد ترك الركوع والسجود مع اسكان النزول والاداء على
الارض للضرورة والاركان لقوى من الشرايط فاداسقطت فشرط طهارة المكان ولي

وقيل ان كانت النجاسة على الركابين فلا بأس بها وان كانت في موضع حلوسه
تمنع للجوان **فرع** حمل امرأته من الغزاة الى مصر لها ان يصلي على الدابة في الطريق واما الصلاة
على الحمار ان كان طرفها على الدابة وهي تسير او لا تسير فهي صلوته على الدابة
خوفا من حاله العذر في الغرض وان لم يكن يجوز من تركه السرى رجلان في حمل واحد فاقبل
احدهما بالآخر في التطوع اجزاها وان كانا في شقين واحد م مربوط بالآخر فكذلك والا لا
يجوز وصل جواركه ما كان اذا كانا على دابة واحدة **فرع** راكب الدابة المتوجه الى
القبلة عن القبلة لم يحن صلته ذكره الخوازي وفي المحيط لوصلي في شق يحمل
لا يجوز الا ان يركب تحت حمله خشبه لانه حينئذ يكون قرار الحمل على الارض لا
على الدابة فيكون سجوده في الحمل كالسجود على الارض والسرير وحكي ان ابا يوسف اس
هارون الرشيد ان يفعل ذلك ومثلها صلاة الختان والنفل الذي افسده والمنذور والوقت
عنده والسجدة التي تلي على الارض وقال ابن حبيب من المالكية اذا سفل على الدابة فلا
يغرف الى جهه القبلة ويتوجه لوجه دابته قال وله اسألك عنانها وضربها
وتحريك رحليه ولا تتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قرن بوس سرجه ولا يركب نوى
اما ما لكوع والسجود انتهى كلامه ذكره ابن بطال في شرح البخاري وذكر
في جوامع الفقه لو حرك او احداها متداركا او ضربه خشبه فسدت صلوته بخلاف
الخنزير المتسر وفي الذخير ان كانت تنساق بنفسها وليس له ذلك وان كانت لا
تنساق فوقع سوطه فصبها به ونفسها لا يفسد صلاته ثم الفرق بين الغرض والنفل
ان النفل غير مختص بوقت ولو انما التزول والاداء على الارض ينقطع عنه العاقله
لمشقه التزول او ينقطع عن القافله لانهم لا ينتظرونه اما الغرض فيختص بوقت
فتزولون كلهم اذا جاء الوقت ولا ينوافل غير محصوره فيمنع التزول لما قطع المسافه
بخلاف الغرض والستر الرواتب نوافل ولهذا قيل تودي عطلق النبي **قوله**
وعن ابن حنيفه انه ينزل لسنه الفجر لانها اكمل من غيرها وفي اكثر الكتب يجوز
معلما واعدا عند ابن حنيفه وفي روايه عنه انها واجبه وقد تقدمت قوله والتقييد
بخارج المصر تنفي استراط السفر وقد ذكرناه للجوان في مصر وفي الهارونيات قال منعها
ابن حنيفه في مصر وجوزها ابو يوسف وكرهاهم وكان ابو سعيد الاصطخري

الاصطخري محتسب بغداد من الشافعية يصلي بعد اذ على دابته في انقتها يومى اما
وذكر بن بطال في شرح البخاري عن ابن ابي عمير عليه السلام صلى على حمار في ارضه المدينه
نوى اما وفي المبسوط روى ابو يوسف انه عليه السلام ركب حمارا في المدينه يعود
سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع ابو حنيفه راسه قيل انما لم يرفع راسه
لانه رجع اليه الحديث وقيل لم يثبت عمله فتركه واما ابو يوسف اخذ به واما كرهه
بما ذكره اللفظ والسف في المصر فابتنى بالغلط في قرأته **فرع** ذكره المرغيناني
لواضع الطوع على الدابة خارج المصر ثم دخل مصر قبل ان يرفع منها ذكر في غير روايه
الاصول انه يتمها واختلفوا في معناه قيل يتمها قاعدا على الدابة ما لم يبلغ منزله وقيل
بمهما بالتزول على الارض وفي المحيط لا تجوز عند ابن حنيفه وجوز عند ابي يوسف
وجوز عند محمد ويكره ومثله في المبسوط وقاضي خان وقول صاحب الكافي وعن ابي
يوسف انه يجوز في المصر ايضا وقوله وجه الطاهر يدل ان هذه روايه عن ابي يوسف
وقول صاحب المبسوط والمحيط وقاضي خان لا توافق ذلك **قوله** وان اوضح الطوع
راكبا ثم تلب بنى وان صلى ركعه نازل لم يركب استقبال وفي قاضي خان لو صلى ركعه
راهما ثم تلب بنى على صلوته ولو صلى ركعه نازل لم يركب استقبال وفي المبسوط والمحيط
لواضع على الدابة ثم تلب بنى وان افتتح ما نزل لم يركب استقبال ولم يشترط ادا ركعه
فيها وفي الحاشيه ذكر ادا الركعه في الارض دون الاصلاح على الدابة وليس بشرط فيها
وعن ابن حنيفه وابي يوسف استقبال فيها ذكر ذلك في المحيط وقاضي خان وحكي في
المبسوط ذلك عن ابي يوسف خاصه كما ذكره في الحاشيه والطاهر من صاحب الحاشيه نقله
من المبسوط وان العالب منه النقل من المبسوط حكاه وتعليقه وفي قاضي خان عن محمد الركب
اذا نزل لا يني والنازل اذا ركب بنى وقوله عن محمد الركب اذا نزل بعد ما صلى منها
ركعه ليس بشرط دل عليه اطلاق قاضي خان في الجامع الصغير الا ان ملور صاحب
الكتاب وجد روايه عن محمد كما ذكره **وجه** الاول قال في المبسوط لان الركوب
عمل كغيره لانه يحتاج فيه الى استعمال عاده وهذا مشى الى فساد الصلاة بالركوب
فمنع البناء لوجود الفساد قبله والتزول عمل يسير يجعل رحليه من احد الجانبين
فيترك من غير معالجته وقال في الجامع الصغير هذا يشكل باذا رفعه انسان فوضعه

على السج فانه لا ينبغي وان لم يوجد منه عمل أصلا فذلك ان الركوب ليس له تأثير في
فتاد الصلاة ولان من قرأه سجدة نازلا لم ركب فاعادها ركبا يكتفي بسجدة
واحدة ولو كان الركوب عملا كركب الكرسي السجدة عليه والفرق الصحيح ان احرام
الراكب انعقد ناقصا والتزول اتمها كما لا يخاف والنازل النزم الا اذا لم يحرامه ركوع
وسجود فلا يجوز ايماءه بالاعاء ولا يحرام الركب انعقد محورا للركوع والسجود بواسطة
التزول فكان له ان ياتي بالايما في رخصه وبالركوع والسجود عن عمه واحرام النازل انعقد
بوجه للركوع والسجود فلا يجوز تركها من غير عذر ولا نه اذا شرع واعا على الارض
لا يجوز له ترك القيام عندها فلا يجوز على الدابة ولا نسي الدابة مضاف اليه فيصير
موديا في اماكن كثيرة ما لم يركب في مكان واحد فلا يجوز **وجه** الاستئذان فيها
اما في الركوب فلما رواه في التزول ولانه لا يجوز بنا الصلاة بركوع وسجود على صلاه
الايما في صلاه المريض قال في المبسوط وفي طاهر الرواية فرق فقال هناك ليس له ان
يفسخ بالاعاء مع القدرة على الركوع والسجود فكذا اذا قدر عليه في اتصاله لا يني وهذا
له ان يفتكها بالايما على الدابة مع القدرة على الركوع والسجود بواسطة التزول وقد ربه
على ذلك بالتزول لا يمنع من البناء **وجه** الرواية عن محمد في باب القول الاول
ان الراكب اذا نزل لو استقبل يودي جميع صلاته بركوع وسجود فلا يني على الايما والنازل
اذا ركب لو استقبل يودي جميع صلاته بالايما واذا كان بعضها بركوع وسجود وبعضها
بالايما كان اقوى واوّل قوله **فصل في قيام شهر رمضان**
اعلم ان شهر رمضان سبعة عشر فصلا الفصل الاول في فضيلته في المستقي عن
ابي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب في قيام رمضان
من غران يوم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه روى
الجماعة يعني البخاري ومسلم واباد اود والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن حنبل وهكذا
كلما ذكر فيه لفظ الجماعة ومعنى قوله ايماننا اي تصديقا بانه حق وقوله واحتسابا اي
يفعله لله تعالى لا رياء وسعة وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
قال ان الله عز وجل فرض صيام رمضان وسننت قيامه فمن صامه وقامه ايماننا واحتسابا
خرج من ذنبه كيوم ولدته امه روى النسائي وابن ماجه واحمد قال في المبسوط

المبسوط اجمعت الامة على مشروعيتها ولم يكرها احد من اهل القبلة وانكرها
الروافض **الفصل الثاني** في عدد ركعاته من هنا انه عشرون ركعة وبه قال
الشافعي واحمد وتلقه الماضى عاص عن جمهور العلماء وحكي ان الاسود بن يزيد كان
يقوم باربعين ركعة وبوتر سبع وعند مالك تسع ترويات بستم وثلاثين ركعة
غير التوتس واحتج على ذلك بعمل اهل المدينة واحتج الاصحاب والشافعية والحنابلة بما
رواه البيهقي باسناد صحيح عن السائب بن يزيد الصحابي قال كانوا يقومون على عهد
عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلي بن ابي طالب في الموطأ عشرين ركعة
بن رومان قال كان الناس في زمن عمر رضي الله عنه يقومون في رمضان ثلث وعشرين ركعة
وفي المغني عن علي رضي الله عنه انه امر رجلا ان يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة قال
وهذا كالأجماع وقال البيهقي والثلث في حديث يزيد بن رومان هي التوتس ومن يدلم
بترك عمر فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك وما ذكره مالك من فعل
اهل المدينة ان اهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحتين ويصلون ركعتي الطواف
ولا يطوفون بعد الترويحة الخامسة فاراد اهل المدينة مساواتهم فجعلون مكان
كل طواف اربع ركعات فزادوا ست عشرة ركعة هكذا ذكره اصحابنا والنووي وابن قدامة
الحنبلي وقال وما كان عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احق واوّل ان
ينبع قبل من اراد ان يعمل يقول مالك ينبغي له ان يفعل كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه
يصلي عشرين ركعة بجماعة كما هو السنة على ما ياتي ويصل الباقي فرائدي لانه ليس من
الترواح بل بغير مبتدأ والجماعة فيه مكره **الفصل الثالث** انها تؤدي
بجماعة وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن المعلى عن ابي يوسف ان امكنه اداؤها
في بيته مع مراعاة سنة القلة واشباهها فليصلها في بيته هذا حكمه في المبسوط وقال
هو قول مالك والشافعي في القديم وربيعة وانه افضل ومثله في جوامع الفقهاء عن ابي يوسف
الا ان يكون فقيها عظيم يقتدي به فيكون في حضوره المسجد تنعيب الناس
فلا يصلي في بيته وقال عيسى بن ابراهيم والقاضي يكار بن قتيبة البكر اوى قاضي مصر
والمزني وابن عبد الحكم وابن حنبل واحمد بن ابراهيم الجماعة اوجب وافضل وهو المشهور
عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الامح والاثوث وادعي علي بن موسى القتيبي

الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعي لم يرو له زيد بن ثابت قال احب رسول الله صلى الله عليه وسلم حجره كحفصة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها قال فتبع اليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته قال ثم جاءوا ليلة وابطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم فلم يخرج فرفعوا اصواتهم وحصبوا الباب فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا فقال لم ازال صديقكم حتي ظننا انه سيكتب عليكم فعليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة روى مسلم ولعمامة اهل العلم اجماع الصحابة على ذلك وجمع النبي عليه السلام اصحابه واهله علي ذلك في حديث جبير بن نفير عن ابي ذر رضي الله عنه قال ضمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتي بقي سبع من الشهر فقام بنا حتي ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا في السادسة وقام بنا في الخامسة حتي ذهب ثلث الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقبية ليلتنا هذه انه من قام مع الامام حتي ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق حتي بقي ثلث من الشهر فصلي بنا في الثالثة ودعا اهله ونساء فقام بنا حتي نحو ما الفلاح قلت وما الفلاح قال السجور روى له الخمسة وصححه الترمذي يعني لباداود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحمد وقال الخطابي الفلاح البقا سمي السجور فلاحا اذا كان سيدا لبقا الصوم وعن عائشة رضي الله عنه انه عليه السلام صلى في المسجد فبطلت الصلاة فخرجوا من المسجد فجلسوا في البيت فاجتمعوا من الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبح قال ثلث الذي صنعت البارحة فلم ينعني من الخروج اليكم الا ابن خشيت ان يفرض عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وعن عبد الرحمن بن عبد العارضي قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل ويصلي بصلاته الرهط فقال عمر اني اري لو جمعت هؤلاء علي قاري واحد كان ليشل ثم عن جمعهم علي ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخري والناس يصلون بصلوة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل من التي يقومون يعني اخر الليل وكان للناس يقومون اوله روى البخاري والقاري منسوب الي القاري بن الديشام قبيلة وروي الاثر من اسناده ان عليا قام بهم في رمضان وعن اسمعيل بن زياد قال مر علي عليه السلام وفيها القناديل في شهر رمضان فقال نور الله علي عمر بن الخطاب وكانوا علينا مسلحونا وقال الحافظ ابو جعفر في اختلاف

اختلاف العلماء لا ينبغي ان يختار الفرد على وجه سبط القيلم في المسجد لان اداءها في المسجد
 الجماعة من سنن الصالحين والخلفاء الراشدين وقد قال عليه السلام عليكم بمتى وسنة
 الخلفاء الراشدين من المهدى بن عبد الله بن علي بن ابي طالب وقال السلام الشهيد هذا
 هو الصحيح **الفصل الرابع** في بيان كونها سنة او بطوعا مسدا لصلوة فيها
 وسقط الخلاف برواية الحسن بن ابي حنيفة رضي الله عنه ان التراويح سنة لا يجوز
 تركها وقال الشهيد هو الصحيح وفي جوامع الفقه التراويح سنة مؤكدة والجماعة
 فيها واجبة وكذا في المكتوبات قال وذكر في الروضة ان الجماعة فضيلة وفي الذخيرة
 عن ابي المشايخ ان قامت بها بالجماعة سنة على الكفاية ومن صلى في البيت بالجماعة تارك لفضيلة
 المسجد وقال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا نائم وعلمها ان عمر وسالم والقياس ابراهيم
 وباق فدل على فعله ان الجماعة في المسجد سنة على الكفاية اذ لا ينظر بان عمر ومن معه
 تركوا السنة وهذا هو الصواب وفي المحيط الرابع سنة وقال النووي هي سنة باجماع
 العلماء **الفصل الخامس** في الانتظار بين كل تر وحتين قدر تر وحتة مستحب
 هكذا روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو فعل السلف واهل الحرم من فان اهل مكة
 يطوفون اسبوعا بين كل تر وحتين ولان اسم التراويح يحتمل بذلك واهل كل بلد ما
 يعارفونه من السبع او الصلاة او الانتظار ساكتين في ذكر الشهيد ولو استراح الامام
 بعد خمس تر وحات قبل ان يباس به قال الشيخ وليس شيء لمخالفة اهل الحرم من وكل
 من الخامسة والوتر وقال في الحاشي ليس المراد من قوله وجلس بين كل تر وحتين مقدار
 تر وحتة حقيقة الخلو بل هو محض من ان يجلس وسكت او يهلك او يصلي نافله
 فان اهل مكة يطوفون ويصلون ركعتي الطواف واهل المدينة يصلون منها اربع ركعات
 وفي جوامع الفقه يكون للقوم ان يصلوا بين كل تر وحتة ركعتين لانها بدعة مع
 مخالفة الامام **الفصل السادس** في كمه النبيه فيها والصحة ان ينوي
 التراويح او السنة او سنة الوتر او قدام الليل في الشهر **قلت** او ينوي قدام رمضان
 لقوله عليه السلام من قام رمضان وقوله في الكتاب فصل في قيام شهر رمضان فيه مطلق
 الصلاة لا يحسن عنها قاله في المبسوط وفي الشهيد لو نوى صلاة مطلقة او تطوعا
 فحسن لاختلاف المشايخ ذكر بعض المقدمين انه لا يجوز وذكر اكثر المتأخرين

قَالَ الشَّهِيدُ أَقْبِلْهُمُ اللَّهُمَّ

ان التراويح وسائر السنن ينادى بمطلق النية لانها نافلة لكن الاحتياط ان ينوي
التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في شهر رمضان في سائر السنن ينوي السنة
او الصلوة متابعا لسوا الله صلى الله عليه وسلم ولو كان الامام يصلي التسليمة الثانية
والمقندي نوي الاول والثالثة اختلفوا فيه والاصح انها يجوز عن التراويح والنية في
مثلا الغولان الصلاه من جنس واحد فلا تعتبر نية الامم كالامام اذا نوي عند التسليمة
الاولى الثانية او على القلب كان لغوا وصحت صلاته وكذا لو اوتدى في الركعتين بعد
الطهر عن صلى الاربع قبل الطهر يجوز وهذا اولى وقال النووي نوي سنة التراويح
او صلاه التراويح او قيام رمضان **الفصل السابع** في قدر القرأه قد قيل بقول
مقدار ما يقرأ في المغرب جمعا للتخفيف اذا التوافل ينبغي ان تكون اخف من اخف
الفرائض قال شمس الامم هذا غير مستحسن وقال الشهيد هذا غير سديد لما فيه من
ترك الختم وهو سنة فيها وقيل بقول من عشرين اية الى ثلث اية كما لم يروى للحسن
عن ابي حنيفة ان الامام يقرأ في كل ركعة عشر ايات او نحوها قال الشيخ وهو الحسن
اذ الستة الختم مرة وما اشار اليه ابو حنيفة يحصل به الختم مرة لان عدد ركعات التراويح
في الشهر ستاين ركعة وعدد ايات القرآن ستة الاف اية وشي فاذا قرأ في كل ركعة
عشر لحصل الختم فيها وعلى ما امر عمر بن الخطاب قال العاصي الامام الحسن المروزي
الافضل عندي في كل عشر ايات الختم مرة وبقراءة كل ركعة مائة اية او نحوها كما امر عمر
احد الائمة الثلاثة علي ما ياتي ولان كل عشر محصور بفضيلة على حدة كما جات به السنة
انه شهر اوله وجمه واوسطه مغفرة واخره عتق من النار وحكي عن القاضي عماد الدين ان
مشايخ بخارا جعلوا القرآن في خمسين اية واربعين ركعة ليتبع الختم في ليلة السابع والعشرين
من رمضان رجاء ان ينالوا ليلة القدر لان الاحاديث تنظمها وتقول يقرأ فيها
كما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها في وقتها ذكره الشهيد وروي البيهقي باسناد عن
ابي عثمان النهدي قال دعا عمر بن الخطاب فاستقر أم قام اسرعهم قراءة ان يقرأ للناس
بثلثين اية في كل ركعة واوسطهم بخمس وعشرين اية وابطامهم بعشرين اية وعن عروة بن
الزبير ان عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على ابي بن كعب والنساء على
سليم بن ابي حنيفة وفي الذخيرة اذا ختم في العشرين ليلة فله ان يقرأ في بقية الشهر ما شاؤا قال

قال العاصي ابو علي النسفي لو ختم وصلى العشاء في بقية الشهر من غير تراويح جاز من غير
كل هذه لانها شرعت لاجل ختم القرآن من ولها ان من لم يكن قاريا من النساء صلى ستا
وثانيا وعشرا **الفصل الثامن** في ادائها فاعدا من غير عدد لا ينوب عن التراويح
ركعتي الفجر والسر في علمه الاعتماد كذا هذا والصحيح الحواز وانفقوا انه لا يستحب
لخالفه السلف وقال الحسام الشهيد الكلام فيه في موضعين في الحواز والاستحباب منهم
من قال يجوز عند ما ولا يجوز عند غيرها اعتبارا بالقرض وقيل يجوز عند جميعا وهذا هو
الصحيح ولما الكلام في الاستحباب فعندها المستحب ان يقوم القوم الا بعد راد القيام
افضل وعند غيرها لا افضل ان يقوموا ايضا لان عندهم لما منع الفرض من الحواز منع النفل من
الاستحباب وذكر ابو سليمان عن محمد بن لوان رجلا اتم قوما حالسا في رمضان قال
يعوبون عندي حنيفة واني يوسف قيل انما خص قولها لانه لا يجوز عنده وقيل انما
حصرت لانه لا يستحب عنده وهو الصحيح وان صلاها فاعدا بغير عدد والكلام في موضعين
ايضا الحواز والاستحباب اما الحواز فقد قيل لا يجوز وقد قيل يجوز هو الصحيح واما
الاستحباب والصحيح انه لا يستحب وفي جوامع الفقه صلى الامام قاعدا بغير عدد يستحب
للقوم القيام عندها والتعود عنده لانه لا يري القيام جازا في الفرض لا يري الاستحباب
هنا وسيل الاعس عن صلاها فاعدا قال اذا اراد ان يركع قام ثم ركع والاولى ان
يقرأ شيئا ثم يركع فاعدا ولو ركع قبل ان يتم فاعدا لا يحسن به لانه ليس بقيام ولا فاعدا في ركوعه
الفصل التاسع في الزيادة على ركعتين سلمه واحده ان قعد على ركعتين
الاصح الحواز عن السلمين قال ابو علي النسفي هو الصحيح وفي الذخيرة قال بعض المتقدمين
لا يحسن به الا عن سلمه واحده وان صلى ستا او ثمانيا او عشرة وقعد على كل سبع قال
المقدمون تقع عن العدد المستحب وهو الاربع عددا في يوسف ومحمد وعلى قول ابي
حنيفة تقع عن العدد الحارس وهو ست او ثمان على ما عرف عنده والعشر عن التسلمات
للحسن في رواية شاذة عنه وفي رواية الجامع اربع ركعات تسليمة واحده وفي
الذخيرة لا تجزى به الا عن ركعتين في قول بعض المتقدمين وقال بعضهم متى صلى
عددا تسليمة واحده وهو مستحب في صلوة الليل فكل ركعتين تجزى عن تسليمة
وان كان بعضها غير مستحبا تجزى عن المستحب ما كان في استحبابه اختلاف

كان هذا ايضا اختلاف ولو لم يتعد على راس الشفع الاول القياس انه لا يجوز
وبه اخذوا زفر وروده عن ابي حنيفة وفي الاستحسان يجوز وهو ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة وهو قول ابي يوسف واذا كان هل يكون عن سلمه واحده ام تسليمتين الاصح
جواز عن تسليمه واحده وهو اختيار ابي بكر بن الفضل والعقبيه ابي جعفر وابي علي النسفي
والصدر الشهيد وقيل عند ابي حنيفة عن سلمتين وعند ابي يوسف عن تسليمه واحده
ذكره في الذخير وقال النووي لو صلى اربع ايام يصح والذكر حسن في فتاويه انتهى كلامه
ولو صلى يوما تسعة واحده لم يحسن عندهم وزفر واختلفوا على قولها قيل لا يحسن لانه لا
اصل لها في النوافل وقيل يحسنه عن تسليمه واحده كالمغرب ثم على قول من يهول لا يحسنه
عن سلمه واحده لاشك انه يلزمه قضاء الشفع الاول هل يلزمه قضاء الشفع الثاني
عند ابي حنيفة لا يلزمه سواء شرع في الشفع الثاني عامدا او ساهيا وعند ابي يوسف ينظر
ان شرع عامدا ليجب وان شرع ساهيا لا يجب واما على القول الذي يجوز عن تسليمه واحده
لجب عليه قضاء الشفع الثاني ان كان شرع عامدا وان كان ساهيا لا يجب بالانفاق
من ابي حنيفة وابي يوسف لان الشفع الاول لما صح صح شرعه في الثاني فوجب اكماله
حتى لو صلى التراويح عشر تسلمات في كل سلمه ثلاث ركعات تسعة واحده حارو سقط
عنه التراويح وعند محمد وزفر لا يسقط ولو صلى الحل سلمه واحده وقعد عند كل
ركعة الاصح انه يحسنه عن التراويح اجمع قال العتاني هو المختار وان لم يتعد لاختلاف
فيه الاقوال على قول ابي حنيفة وابي يوسف والاصح انه يحسنه عن تسليمه واحده وفي
الذخير اذا صلاها لم يملكه في الثانية فصلاها باطله في القياس وهو قول محمد
وزفر وروده عن ابي حنيفة وابي يوسف وعليه قضاء ركعتين لانه ترك القعدة
المشروعة والتاقي بها في غير محلها فكان وجودها كعدمها بخلاف الاربع عند محمد اذا
القعدة في اخرها قعدة في محلها وعلى جواب الاستحسان وهو قولها اختلف المشايخ
قتل يحسنه عن تسليمه وقيل لا يحسنه اصلا وكذا الخلاف في غير التراويح اذا سفل
سلك ولم يتعد في الثانية وجه الجواز ان الغرض يجوز كالمغرب فكذلك النفل فاذا جاز
النفل جازت التراويح لانها تنقل فصار كالاربع **فرع** اذا شرع في شفع من التراويح
ثم افسدهم فصاه فلا شيء عليه لان القضاء يحكي الاداء وهذا ذكره في اخر ابواب من بابات

الربادات **الفصل العاشر** فما اذا وقع الشك ان الامام هل صلى عشر ركعات
او تسعا والصحيح من المذهب ان يصلون اربعين فرادى فرادى لصحة عشر اسعير ولا يجزئها
جماعه لاحتمال ان يكون مغلوا وهو مكره بالجماعه **الفصل الحادي عشر**
في فصل بعض المسلمين على البعض وهو جاز من غير كراهية والافضل التسوية
ولما يطول الثانية على الاولى في الركعتين لانه كان يابا واسن لا يكره وان زاد كره
ولو قرأ في الثانية سورة انما اكثر ما قرأ في الاولى من يد على ثلاث ايات ان كانت اياتها
قصارا وايات ما قرأ في الاولى طوال وتخصل المقرب بينها في الحلمات والحروف ولا يباس
به قال في مختصر البحر قرأه سورة الحمد كالأربعة بل اتم وان كانت اياتها عشر من اية
والواقعة ست وسعين اية وان طول الاولى على الثانية وهو افضل عند محمد خلافا
لما دأب الغرض في غير الفجر وفي الذخير قال لا يباسه من غير خلاف **الفصل**
الثاني عشر في وقتها قال في المبسوط المستحب فعلها الى ثلث الليل او نصفه
كما في العشاء واجتمعوا بعد النصف قيل يكره بالعشاء لانها تبع لها والصحيح انه لا يكره
لانها صلاة الليل والافضل فيها **قلت** لو كانت صلاة الليل سبعين ركعة
الماخير مستحبا واختلف المشايخ في وقتها قال اسمعيل الراهد وجماعه ان الليل كله
الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعد ها وقبل الوتر وبعد لانها قيام الليل وقال
عامة مشايخ حنابلة من العشاء والوتر والصحيح انه من العشاء الى طلوع الفجر حتى لو
صلاها قبل العشاء لا يجوز وبعد الوتر يجوز قال في المحيط لا يجوز قبل العشاء ويجوز
بعد الوتر ولم يحل خلافا **فرع** امام صلى العشاء غيب وصوم يعلم صلى بهم امام
اخر التراويح ثم علموا فعملهم اعاده العشاء والتراويح لان وقتها بعد العشاء هو
المختار **الفصل الثالث عشر** في صلوة الراويح بالافضل من صلواته كونه او
وتر او نافله غير الراويح قال في المحيط يجوز والاصح لا يجوز وقيل هذا مبني على
الاختلاف في النية من منع جوازها مطلق النية قال لا يصح هذا لانها لا سادى
الاسها ولا سادى نية الامام لانها خلاف نية ومن قال انها سادى عطلوا النية
ينبغي له ان يقول هنا انها صح والاصح انها لا صح هكذا في الذخير كما ذكره في المحيط
وعلى هذا اذا صلاها على السنة بعد العشاء والصحيح انها لا يصح **الفصل الرابع**

عشر وما اذا فاسد من وجهه او تر وختان وقام الامام الى الوتر هل ياتي بالبروجات
 الفاتحة وتتابع امامه في الوتر ذكر في واقعات الناطقي عن ابي عبد الله الزعفراني
 انه لو تر بعد م بعض ما فات من التروحات وذكر في مختصر الحر عن عن الامام
 الكرايسي اذا لم يصل الفرض بعد لا تسعة في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم تسعة في
 التراويح لا تسعة في الوتر وقال يوسف البجلي اذا صلى معه شيئا من التراويح صلى
 الوتر مع الامام وكذا اذا لم يدرك شيئا منها وكذا اذا صلى التراويح مع غيره لانه ان صلى
 الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وقال ظهير الدين الميرغنياني لو صلى
 العشاء وحده فله ان صلى التراويح مع الامام ولو ترك الجماعة في الفرض فليس له ان صلى
 التراويح في جماعة لانها تتبع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع جماعة فله ان صلى الوتر معه
الفصل الخامس عشر اذا صلى التراويح الواحدة اما ما من كل واحد مسلمة
 لا بأس به والصحيح انه لا يستحب ذلك ولكن كل تر وحة يوديه امام واحد وعليه عمل
 اهل الحرمين وغيرهم ويكون بدل الامام منزله الاسطوار **الفصل السادس**
عشر افضل استيعاب اكثر الليل بالصلاة والانتظار لانها قيام الليل
 ولا اكثر حكم الكل **فرع** في جوامع الفقه سئل ابو القاسم هل ينهد على التشهد
 وان ثقل على القوم لا ينهد والمختار انه لا يترك الصلاة ولا يترك ثنا الافتتاح
 وان ثقل عليهم بطول القراءة يقرأ في كل ركعة ثلاث ايات سوى الفاتحة ويجلس
 بين كل تر وخمس قدر القراءة ولا بأس بالتراويح في مسجد من لكن بوتر في المار والحقول
 في الامام والصحيح انه لا يكره وفي المحيط والواقعات اذا صلى الامام في مسجد من كل
 واحد منها على التكال لا يجوز لان التكرار في وقت واحد فلو صلوا هامة ثانيا
 صلونها وادى وفي الفتاوى اذا لم يختم امام مسجد هل يذهب الى مسجد اخر حتى يتم فيه
 قبل لا والصلاة في مسجد نفسه اول سلم الامام والمصدى نام فاستنقط ولم يتذكر
 الى اي موضع اسلم امامه سلم وتتابع امامه واذا صلى من السبع الاول ركعة وسلم
 ساهيا ثم ادى ما بقي على وجهها ركعتين ركعتين كان حين سلم تكلم او فعل ما
 يقع به الخروج من الصلاة فليس عليه الاضامن الشفع الاول بالاجماع اما اذا لم يفعل
 شيئا من ذلك قال مشايخ سمقند التراويح كلها فاسدة لان ذلك السلام لا يخرج

من حرمة الصلاة فاذا قام الى السبع الثاني صح شروعه فيه فتعقد على يديه فاذا سلم
 كان ساهيا ايضا يصح شروعه في الشفع ويقع العدة على اسر المائتين هكذا الى اخر
 الاشفاع والتراويح وهذا رجل ترك القعود على الركعتين في الاشفاع كلها وقال
 مشايخ حنابلة عليه فضا الشفع الاول لا غير اذ كل سبع صلاة على حدة فاذا كبر ودخل
 في السبع الثاني خرج من الاول كالفرصين المختلفين **الفصل السابع عشر**
 في امامة الصبي في التراويح جوزها بسلخ خراسان ولم يجوزها بسلخ العراق وهو
 المحاروق وقد تقدم في باب امامه **قوله** ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان
 قال عليه اجماع المسلمين يعني عملا ولا فعلا ذكر في الاخيرة ان الاقندر في الوتر خارج
 رمضان جازين وفي الحواشي قال يجوز عند بعض المشايخ وقد استوفينا الكلام عليه
 في باب الوتر **باب ادراك الفرض قوله** ومن
 صلى ركعة من الطهر ثم اقيمت صلى اخرى وسلم ثم دخل مع القوم لنزال فصلى الجماعة
 بسبع وعشرين ركعة على امام وان لم يقبل الركعة الاولى بالسجدة نقطع ويشترع
 مع الامام في الصحيح وفي الميرغنياني كبر المكتوبة في المسجد ثم سمع الاقامة في مسجد اخر
 لا نقطع وكذا لو كبر لها في بيته ثم سمع الاقامة في مسجد قطع قال اطلق وتاويلها
 اذا لم يقبلها بالسجدة ما ذكره في الحجاب واذا قيدها بالسجدة اضاف اليها ركعة
 اخرى حتى لا يبطل اصل الصلاة واذا اضاف اليها ركعة وسلم كان بطلان وصف الصلاة
 وهي الفرض دون اصلها فكان الخف وفي الحواشي وان قيل كيف يستقيم هذا على
 قولهم وان مرا صله ان صفة الفرضية اذا بطلت بطل اصل الصلاة قال القاضي
 الامام طهر الدين سمعت والدي رحمه الله يقول ليس هذا من جهة المحرم رضى الله عنه
 في جميع المواضع انما هو من جهة ما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهد بالمص فيهما
 كما اذا قيد الخامسة بالسجدة فجاز ان يقلب هنا نفلا كما المكفر بالصوم اذا ايسر في حاله
 لا سطل اصل الصوم ولكن يبطل جهده كونه كان واذا قيدها بالسجدة فقد اتي
 باركان الصلاة وان كان الحرج من فضيلة النفل واخران فضيلة الجماعة بان يضيف
 اليها ركعة وسلم ثم يدخل مع الجماعة وان لم يقبلها بالسجدة اختلفوا في جواز
 قطعها والقطع هو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة وهو في محل

الرفض اذا لم بات ما ركانها حتى لا تحت في عمنه لا يصل وكما سبق مع امامه في سجده
السجود ورفض ما ادى من الركعة ان لم يقدها بالسجده وبعد ما قيدها بالسجده لو
تابع امامه وسجل معه سطل صلاه وان قيل ما الى به قربه فلا يجوز ابطاله لسنه
الجماعه كالشرع في النقل قبل له هذا ابطال صوره اذ لم معنى فلا بعد ابطال الاكمل
وسمي وذلك اول ما عرض له فانه يقطع ويستقبل بخلاف النقل وكما في هدم المسجد
للبنا والعمارة والتوسيع على الجماعه ولو كان في السنه قبل الظهر والجمعه واقمت او
خطب نطق على راس الركعتين وروي ذلك عن ابي يوسف وقيل يتمها اربعاً
والمرغسل هو الصحيح وهو اختيار حسان الدين الشهيد وقال في الواجبات لفظ
بمها اذا خرج الامام شئ من كان في الصلاه ان يفرغ منها فحمل بعضهم لفظ الفرار على
القطع وبعضهم على الاتمام وقال قاضي خان لم يذكر في الكتاب ما اذا صنع في ذلك وحكي
عن القاضي الامام ابي علي النسوي انه قال كنت افتي بها نائه يتمها اربعاً اذا اربع قبل الظهر
عمنزله صلاه واحده ولهذا لا يصل في التشهد الاول ولا يصح اذا اقام الى الثالث وذكر
بمن ينسأه في النواذر اذا خيرا مرانته وهي في الشفع الاول منها واحسب شفعه
لما فيها فاقمت اربعاً لا سطل خيارها ولا شفعتها ومنع صحتها لخاله بخلاف سائر النطقات
حتى وجدت الروايه عن ابي حنيفة في النواذر اذا شرع في الاربع التي هي سنه الجمعه ثم
خرج الامام للحطه قال يسلم على راس الركعتين وان قام الى الثالث وقيدها بالسجده
اضاف اليها الرابعه وسلم وحفف في القبله قال فرجعت الى هذا قال قاضي خان لم
ذكر في النواذر اذا لم يقيد الثالث بالسجده كيف صنع واختلف المشايخ فيه قيل
بمها اربعاً وحفف القبله ومن يعود الى القبله ويسلم وهذا الشبه ولهذا لم يقعد
على راس الثانيه في غير هذه الحاله يعود الى القبله لاخترازا عن قول محمد وزفر بخلاف
الفريضة واذا سلم على راس الركعتين على قناس ما روي عن ابي يوسف انه يقضي اربعاً
في كل طوع يقضي ههنا اربعاً واختلفوا على قول ابي حنيفة ومحمد قيل لا يلزم به
شي وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي اربعاً
من وطعها في اي حال قطعها لانها بمنزله صلاه واحده لما ذكرنا من الاحكام وفي
المرغسل وان كان قد صلى اكثر من نصف الصلاه لم يقطعها ويدخل مع الامام بعد

فراغه ان كان في الطهر والعشاء وبين الاكثر في جوامع الفقهاء فقال اكبر الفجر ركعتان
واكثر الطهر ثلث واكثر المغرب ركعتان في قاضي خان ان كان صلى بثلث ركعات
اقنها اذ ذكر في الكتاب على ان للاكثر حكم الكل فعد ما رغبت منها حكماً وهذا صحيح
فما اذا لم يعد الثالث بالسجده وان لاكثر قد ادى ومع ذلك يقطع الثالث ويدخل مع الامام
لان الثالث على التقييد بالسجده في محل الرض وسعى الركعتان قبلها نفلاً ما ما وفي الخواشي
عن محمد بن ابي بكر في الركعة الرابعة قاعداً لتقلب صلاته نفلاً ما ما في بها مع الجماعة ليجمع بين
واب النقل وثواب الجماعة في الفرض والمسئله في الفتاوى الكبرى فاذا رخص الثالث بخير ان
شاء عاد وقعد وسلم ولا يسلم قايماً لانه لم يشرع في القيام وان شاكس بنوى الدخول مع الامام
وفي المحيط ومن يقطعها قاعداً تسلمه واحده وهو الاصح لانه قطع وليس يتجمل اذا اتمها
ودخل مع الامام يكون ما صلى مع الامام نافله ونوى النقل وهذا مذهبنا وعند المالكيه
تعداد الصلوات بالجماعه الا المغرب لانها وتر ولا وتران في ليله ذكره ابو داود وهل يعيد
سنة الفرض والنفل او كمال الفضيله او بغرض الامر الى الله تعالى فيه اربعة اقوال ذكرها
في الخواشي ولا تعاد مع الواحد قال ابو عمران الانباري كون اماماً فهو كالمجموعه وكذا لا
تعاد العشاء بعد الوتر في المشهور قلت احتجوا بهم بقوله عليه السلام لا وتران في
لسله غير مستقيم لان فرض صلاه المغرب غير الوتر بل اعلمه الصحيحه في منع الدخول في المغرب
السفل بالثلث لان البتيرل منهي عنها وعند ابن عمر لا يدخل في الصبح والمغرب وعندنا
لا يدخل في العصر ايضا وعند الشافعي تعداد الكل ونريد في المغرب ركعة في قولنا لا واجب
في النقل الشفع ذكره في الوسيط وقال النووي اذا دخل في فرض الوقت من غير اتمت
الجماعه استحب له ان يتمها ركعتين ويسلم ويكون نافله ثم يدخل مع الجماعة وان لم يفعل استحب
ان يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة قال في شرح الشافعي في المحتم وقال صاحب المذهب
يقطع الصلاه ولم يقل يسلم من ركعتين وحمل كلامه على انه خشي فوات الجماعة لو تم
ركعتين ولو لم يسلم ولم يقطعها بان نوى الدخول فيها واستتم في الصلاه ففي مختصر
المنهني في الشافعي على انه مكره وانفق اصحابه على الكراهه وفي صحيحها طرفان لم احدهما
القطع بطلانها وهو قول اصحابنا ومالك والثاني يصح وهو نصه في كتبه الحديث واذا
اتم صلاته لم يحزنه متابعا امامه في الزيادة بل ان شافراً معه وسلم وانتظره وطول الدعاء في

تشهله وسلم بعد ونقل كثرهم في القديم بطلان ما مضى من صلواته وقال المتولي اذا
قلنا ان من قلب فرضه نفلا لا يتقلب بل سطر الحزم عليه هنا ان سلم من ركعتين ليدخل
في الجماعة لا يطال الفرض قال النووي وهذا الذي قاله المتولي غلط والاصحاب جميعهم على
استحباب ذلك وهو نصه وحصيل الجماعة عذر وخوار القطع للعذر ثم اذا اتمها ودخل
مع الجماعة فعنده في الفرض قولان احدهما في الحديث هو الاول لسقوط الخطاب بها ويدل
عليه حديث ابن عمر بن الخطاب قال عليه السلام للرجلين اذا صلتا في رحا الكاش ثم
اتيتم مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافله روله ابو داود والترمذي وقال حديث
حسن صحيح وفي حديث ابن عمر بن الخطاب قال في الجمعة الذين يوجرون الصلاة صلوا
الصلاة لو قتها واحلوا صلواتهم معكم نافله روله مسلم من طريق وهو من جنس ما تقدم
اذا الساقط لا يعود فعلى هذا قال في الوسيط لا ينوي الفرض في الثانية عندهم وقال
النووي في شرح المذهب وينوي الفرض ايضا على الحديث وان سقط بالاولى وقبل سوى
الظهر والعصر ولا يعرض للفرض وهو اختيار امام الحرمين في الثاني الفرض احداهما لا يعينه
لحسب الله تعالى ما سهاشاه قال ابو اسحق وليس بشي قلت انصف ابو اسحق لانه لا
اصل له في الشرع وهو قوله القدم وقال النووي في احد الوجهين كلاهما فرض واعتبروا
بصلوة الجنان على مذهبه اذا عليها طائفة ثم صلت طائفة اخرى بعدهم كانوا يقيمون
للفرض ويغرض الكفاية اذا قام بها البعض سقط الحرج عن الباقيين واذا فعلوا بعد
كانوا يقيمون للفرض قلت وهذا هو الوجه لا يخفى على احد لان الله سبحانه لم
يوجب على احد ظهري او عصرين في يوم واحد ولم يوجب على احد ظهري او عصرين في يوم
عشر صلوات وهذا تجدد العقول وهو من نوع ما لا بد به ولا يبرح ذلك نظير فرض
الغاية وان الواحد فيها لم يفعل الفرض مرتين ولا وجب عليه مرتين وكل من فعل فرض
الكمال اقام فرضا فيها وفي النفل لا تقطعه لان القطع فيه ليس للاكمال وبه قال مالك
وقال الشافعي ان خشي سلام الامام قطعه قال استعمل المسلم وسيف الدين السائل
لو ظن ان في الوقت سعة فشرع في النفل ثم علم انه ان اتمه خرج وقت الفرض لا تقطعه
بالشرع في النفل ثم خرج الخطيب للخطبة وعن احمد ان المنفرد اذا نوى اتباع الجماعة
بعد ما صلى ركعتين جاز في رواه عنه واذا صلى ركعتين سلم والاولى ان يعطع ويدخل

مع الامام والذي صلى وحده ما فله قيل كخيل ان دخل مع القوم واحتسب به قال لا
يحتسب به حتى يسانف الصلاة مع الامام قال ابن قدامة وهذا قياس المذهب فانه لم ينو
الاتمام في اول صلاته فكيف يقتدي بامام سبقته تحريمه تحريمه امامه **قوله**
وان صلى ركعة من الفجر ثم اتمت بقطع ويدخل مع الامام لانه لو اضاف اليها ركعة
اخرى بقوته الجماعة لانيانه بالاكثروا وكان انقطع المانية اذ لم يقيد بها بالسجدة واذل
قيدها بها لم يقطعها ولا يشرع مع الامام لكن ايهما السفلى بعد اداصلوه الفجر وكذا
بعد العصر لما اولنا وان صلى ركعة من المغرب ثم اتمت بقطعها لانه لو اضاف اليها
ركعة اخرى يصير آتيا بالاكثروا على ما مر ولانه يصير متنفلا بعد غروب الشمس قبل
المغرب قال فاضى خان ذلك حرام والصواب انه مكروه للخبر فرض المغرب وهكذا
في الوبري وغيره واحازن الحسن وان سب من احمد وكذا الوهم بقيد المانية بالسجدة
وان صلى بها اتمها على ما تقدم ثم لا يدخل مع الامام لانه لو دخل اما ان صلى بها او ارجا
وان صلى بها يصير متنفلا بالاكثروا وهو مخالف للسنة اذا المنفل بالاكثروا حرام قاله فاضى
خان **قلت** الترتيب ركعات وهو نفل عندنا وذلك شروع فكيف يكون مثله حراما
وان صلى اربعة يصير مخالفا لامة وهو حرام ايضا فلا حل لهذا لا يدخل معه فان دخل معه
اتمها اربعة لان مخالفه الامام احق من مخالفه السنة وفي الوبري لو سلم مع الامام على الثلث
فسدت صلواته وعليه فضا اربع ركعات وفي ظاهر الرواية لا يدخل فان دخل
فغفل كما قال ابو يوسف وروى عن شراذه قال يعلم مع الامام ولا يلزم منه ضم ركعة
اخرى اليها وضم ركعة اخرى في المغرب قول علي وحديثه واسند كره النووي
وفي فاضى خان وقيل لما يكن السفلى بعد المغرب شك ركعات اذا كان عن اختيار واما
اذا كان عن اضطرار فلا **قوله** ومن دخل سجدا قد اذن فيه مكره له ان يخرج
منه حتى يصلي لعوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من فوق او رجل خرج كجبه
يريد الرجوع قال سبط بن الخوزي روله النسي عن ابن عمر رضي الله عنه انه عليه
السلام قال اذا كنتم في المسجد فتودى بالصلاة فلا يخرج احدكم حتى يصلي روله احمد
من جنبل وعن ابن الشغنة قال خرج رجل من المسجد بعد ما اذن فيه فقال ابو هريرة اما هذا
فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم روله الجماعة الا البخاري الا اذا كان يطمع به امس

جماعه بان كان يؤذن او امام مسجد سفر جماعته سبب غيبته فانه حرج لانه
 وان كان ترك صورته فهو تكيل معنى والاعتبار للمعنى وان كان قد صلى ودانت
 الطهر او العشاء فلا بأس بخروج وجهه لانه قد اجاب داعي الله سره الا اذا اخذ المؤذن
 في الاقامة لانه تتم لحالته الجماعة عيانا ويرا نظره انه لا يرى صحة الصلاة خلف اهل
 السنه على راس الخواارج والشيعة وان كان الفجر او العصر او المغرب خرج ولم يصل
 وان اخذ المؤذن في الاقامة اما في الفجر والعصر فلكره في الطوع بعد ما ولما في المغرب
 فوجه ما تقدم **قوله** ومن اسهل الى الامام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر
 ان خشي ان يفوته ركعته ويدرك الاخرى على ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل مع
 الامام لان ادراك الركعة كادراك الجميع لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل
 ان يطلع الشمس فقد ادركها وباتي ركعتي الفجر اذا كان برجوا ان يدرك مع الامام
 ركعته وعند الشافعي يدخل معه يصليها بعد الفرض لم يذكر اذا كان برجوا
 ادراك الشاهد قيل هو كادراك الركعة عند ما دار في الجملة وعند محمد لا اعتبار
 لادراك الشاهد بل يدخل مع الامام ذكر ذلك في المبسوط والمحيط وفي الذخيرة السنه
 في ركعتي الفجر ان باقى ما في سنة فان لم يفعل فعند باب المسجد اذا كان الامام يصلي فيه
 فان لم يمكنه ففي المسجد الخارج اذا كان الامام في المسجد الداخل وفي الداخل اذا كان
 الامام في المسجد الخارج وفي المحيط وقيل كركه ذلك كله لان ذلك معتزله مسجد واحد وفي
 فاضل جان ان الامام في الصبي يصليها في الشتوى وان كان في الشتوى يصليها في الصبي
 وان كان الشتوى والصبي في احد يقوم خلف الصفوف عند ساربه او خلف
 اسطوانه او نحوها واشد ما كراهه ان يصلي في الصف بمخالط اللوم ثم خلف الصف
 من غير جليل هكذا في المحيط والذخيره وقال الثوري ان خشي فوت ركعته دخل مع
 الامام ولم يصليها والا صلاحها في المسجد وقول مالك مثله الا انه قال يصليها في خارج
 المسجد في غير اقبنته الاصفه به ووال في الذخيره وابعد اصحابنا على ان ركعتي الفجر
 لا ينفى قبل طلوع الشمس وكذا اذا ارتفعت الشمس قاسا وهو قولها وبعضنا الى
 وقت الزوال وهو قول محمد واذا فاتت مع الفرض بقضائها الى وقت الزوال وسواها في الفرض
 جماعه او وحده وبعد الزوال بعض الفرض دون السنه وفي فاضل جان وقال بعض

اصحابنا نقض السنه ايضا وفي المحيط والذخيره ومن المشايخ من قال لا خلاف في الحقيقة
 لان عند محمد لو لم يقضها فلا شيء عليه وعند ما لو قضاها قد يكون حسنا ومنهم من حقق
 الخلاف في انه لو قضاها عند ما يكونان نفلا مبتدئا وعند ما يكونان سنة وذكر في فاضل
 خان عن اسمعيل الرازي انه كان يقول سعي ان يصح ركعتي الفجر ثم يقطعها حتى يلزمه
 قضاؤها ثم يدخل مع الامام قال وانكره عليه ذلك لان هذا امر بافتتاح الصلوة على
 قصد قطعها وترك اتمامها وانه غير مستحسن ولما بقيه الستة لانه ان باقى بها
 قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه فيحوز فضل السنه
 والفرض ونفي التهمة عن نفسه وان خاف فوت ركعته شرع معه بخلاف سنه الفجر
 على ما ذكره في التحفة وفي الذخيرة والمحيط قيل لا ينفى الا ربع التي قبل الظهر وان
 كان الوقت باقيا وعامتهم انه يفضيها وهو مروي عن ابن حنيفة وابن يوسف ومحمد وهو
 الصحيح وفي المحيط ينفى الى وقت الزوال وهو الاصح ثم اختلفوا هل يكون سنة او
 نفلا مبتدئا قال في الذخيره فعن ابن حنيفة انه يكون نفلا مبتدئا وهو قول بعضهم
 وقيل يكون سنة وهو قول صاحبيه وهو الاظهر وهل ينوي القضا فعند ما ينوي
 القضا قال في المحيط لقول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قام سنة الاربع قبل الظهر قضاها بعد الظهر وعند ابن حنيفة لا ينوي القضا لان
 ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم يكون قضا لانه اذا واظب على الشيء كتب عليه وفعل غيره يكون
 تطوعا مبتدئا ولا حاجة الى نية القضا قلت والقضا فعل الموت خارج وفه
 طدام الوقت باقيا لا يكون قضا كالظهر نفسه وحديث عائشة بان عليه السلام
 اذا قام سنة الاربع قبل الظهر صلاها بعد الركعتين بعد الظهر وله ان ياحد ولم يقل
 قضاها من يحوز ان سمي فابته لفوات رتبته لانها قبل الفرض قال في الذخيره ثم على
 قول من يقول هي نقل مبتدئا الى الركعتين اولام بالاربع حتى لا يغوب الركعتان عن
 وقتها وعلى قول من يقول هي سنة باقى بها قبلها كالفاتة والوقتية وذكر خواهر زاد
 في شرح صلاة المبسوط على قول ابن حنيفة يصلي ركعتين ثم بعض الاربع كما في حديث
 عائشة رضي الله عنها قال وهو الاصح وهو قول محمد وفي فاضل جان يصلي ركعتين ثم
 بعض الاربع عند ما وعند محمد بعض الاربع قبل الركعتين قلت هذا هو

الموافق لما ذكر في الذخير من هذا وفي الذخير وسائر النوافل اذافات عن وقتها
لا ينعى بالاجماع سواقات وحده او مع الغرض وهو المذكور في ظاهر الرواية وقال
الهند والى 2 ركعتي المغرب انه تقضيها ذكره في غريب الرواية وفي فاضل خان وبقية
السنن اذافات عن اوقاتها وحدها لا ينعى وان فات مع الغرض لا ينعى عندنا وعند بعض
المشاخ ينعى وهو قول الشافعي وفي المحيط وبقية السنن اذ اخرج الوقت لا ينعى غيرها
ولا تنعاه للغرض وفي مختصر البحر ما سوى ركعتي الفجر من السنن اذافات وحدها لا ينعى
عندنا واذا فاتت مع الغرض يقضى عند العراقيين كالاذان والاقامة وعند الخراسانيين
لا ينعى هم ولا لباس يترك سنة الفجر والطهر اذ اصاب وحده لانه عليه السلام ياتي بها
الا اذا صلى بالجماعة وبدونها لا يكون سنة وقيل لا يجوز تركها كل حال لان السنة
الموكدة كالواجبة وفي الذخير والسنن بعد الفريضة لا لباس لسانها في المسجد في مكان
الصلاة والا ولو ان تنحى عنه خطوه او خطوتين والامام تنحى عن المكان الذي صلى
فيه الفريضة لا يحاله وفي الجامع الا صغر اذ صلى الرجل المغرب في المسجد وخاف ان يجمع الى
سنة ان يشتغل عن السنة صلاها في المسجد والاخير صلاة الرجل في بيته لا المكتوبة
وفي شرح الاثر للطحاوي بابي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد
وما سواها لا تسعي ان يصلي في المسجد وهو قول البعض والبعض بقول الظوع في
المسجد حسنة وفي البيت احسن وذكر الخلو في ان من فرغ من الظهر والمغرب والعشاء
ان شأ صلى السنة في المسجد وان شأ في بيته وقال النووي في شرح المذهب للشافعي في
فضا السنن الراتبه قولان احدهما وهو القدر لا ينعى كالكسوف والاستسقاء وخيه
المسجد والثاني هو الجحد بدعي اذ وفي قول حكاة الخراسانيون لفات في النهار
بعضها لم يغرب الشمس وان فات في الليل ينعى بالام يطلع فجرها والصحيح استحباب
قضا الجميع اذ وفي حديث ابن هريره انه عليه السلام قال لم يصلي ركعتي الفجر حتى
يطلع الشمس فليصلها قال روله البيهقي باسناد جيد وفي المغني قال ابن حامد ينعى
ركعتي الفجر وغيرهما من السنن في الاوقات كلها مالا خلا اوقات النهي وهو احدى
الرواسن وعن احمد انه قال ما عرف وتر بعد العصر وركعتي الفجر يعني الوقت
الصحى قال ابن قدامة والاول اصح وذكر بن بطال حديث عبد الله بن خنيسه ان

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً من الاندلس يصلي ركعتين وقد اتمت الصلاة
فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال عليه السلام الصبح اربعاً
الصبح اربعاً روله البخاري قال اختلف العلماء فيه فكتب طائفة ان ركعتي الانسان
ركعتي الفجر في المسجد والامام في الصلاة روي ذلك عن ابن جبير وابن المنذر وابن سيرين
وبه قال ابن ادريس وابن حنبل وابن زهويه قال وقال طائفة يصليها خارج المسجد
اذ لم تحضر فوات الركعة الثانية وهو قول اصحابنا والاوزاعي الا انه احاز فعلها في
المسجد قلقت لاجله علينا في هذا الحديث الذي ذكره عن ابن خنيسه لانه لما صلاها
في المسجد فقد شوش على المصلين فانكر عليه لذلك بخلاف خارج المسجد الثاني لانه
عليه السلام قال الصبح اربعاً من اي صلى الصبح اربعاً ظن انه صلى الصبح مرتين وقد
يهر عليه السلام ان صلى المكتوبة في اليوم مرتين وكل الذي كرهه لاسن خنيسه هو وصله
انها بالافريضة في مكان واحد دون ان يفصل بينهما شي وقال عليه السلام وهو يصلي
من نال الصبح لا يحلوا هذه الصلاة كصلوة الطهر وبعد لها واحلوا بينها فضلاً ذكر
هذا ابن بطال في شرح البخاري عن الطحاوي ولما قوله عليه السلام اذا اتمت الصلوة
فلا صلاة الا المكتوبة فقد اوقفه من عيئته وحماد بن زيد وحماد بن سلمة على ان يهر
فلذلك تركه البخاري وقال الخطابي قوله لاث به الناس اي احاطوا به واجتمعوا عليه
وقال صاحب الافعال لاث الشجر والنبات اي التفت بعضهم وقالوا لاثا عليه
بالفريضة اولى من شأ عليه بالنقل اجب بانه لو كان في منزله وعلم بدخول الامام في صلاة
الفجر فانه يصلي ركعتي الفجر ما لم يخف فوت صلاة الامام ولم يحلوا شأ عليه بالسعي الى
الفريضة افضل من شأ عليه ما في منزله وكذا لو كان في النقل اتمه ان لم تحضر فوات الجماعة
عندهم والذي يدل على صحة مذهبننا روله الطحاوي وغيره عن ابن مسعود رضي الله
عنه انه دخل المسجد وقد اتمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وركعتي
محمضه رفته والى موسى وروي مثله عن عمر وآبي الدرداء واسر عاصم ذكره ابن بطال
في شرح البخاري عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته
فاتمت صلاة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلّى مع الناس
وذلك مع علمه بما فاته الصلاة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي في مثله عن الحسن وسروق

والشعبي وحديث ليله التعرير وقد تقدم وانه عليه السلام صلى ركعتين بعد ارتفاع
الشمس ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم روله مسلم قال النووي وظاهره
ان الركعتين هما سنة الصبح ولم يأت انه عليه السلام قضاها نسا فلت وفي رواية
الاثرم صلى ركعتي الفجر ثم صلى بنا قوله ومن ادرك من الطهر ركعة ولم يدرك الثلث
وانه لم يصل الطهر في جماعة وقال محمد قد ادرك فضل الجماعة اما ادراك فضل الجماعة
فلان الشيء يادراك اخره ولهذا لو قال ان ادرك الطهر مع فلان فادركه في الشهد حيث
ذكره في الكتاب والظاهر وقال عليه السلام ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان يرب الشمس
وقد ادرك العصر وعن ابن مسعود انه ادرك الامام في الشهد فقال الحمد لله قد ادركت
الصلاة وادراك فضل الجماعة بذلك قولها ايضا ذكره وافي جان صاحب الحاشي
وانما خص قول مهر فيه لانه لا يشبهه في قولها وانا الشبهة في قول محمد فان ادركت
الامام في الجمعة فاعاد الشهد كان مذكرا للجمعة حتى يصليها ركعتين عندهما وعلي
قول محمد صلها انما الكون بنوي للجمعة ويكون مذكرا لها على ما ذكرنا ونالك ثوابها وانما
صلى انما احتياطا ولهذا نقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة وتقع في الدانية ولو
لم يكن مذكرا للجمعة يصلى انما يصلي الطهر وهو مذكرا للجمعة مذكرا لفضل الجماعة
عنده فخصه بالذكر لرفع هذا الهم قال في الجامع الصغير ومن المتأخرين من قال
على قول محمد المسبوق لا يكون مذكرا فضيلة اداء الصلوة بل الجماعة لانه لم يرد الصلوة بجمعة
بل يكون مذكرا لثواب الادراك قال وفيه نظر لان صلاة الخوف ما شرعت الا لئلا
كل واحد من الطائفتين ثواب اداء الصلوة بجمعة اما قوله عليه السلام لم يصل الطهر بجمعة
فلانه فاتته الاكثر ولهذا لو حلف لا يصل الطهر مع الامام ولم يدرك الثلث لاحت
لان شرط حثه ان يصل الطهر مع الامام وقد انقضت عنه ركعات وان ادركت
معه تلك ركعات وادرك ركعة فعلى طاهر الجواب لاحت لانه لا حث في بعض
المخاوف عليه وذكر شمس الامم السرخسي انه حث لان الاكثر حكم الكل وفي الجامع حلف
لاصل للجمعة معه وسبقه ركعة لا حث بخلاف الاكثر لانه مع الامام حكما ولهذا
لا يقرأ ما سبق به وعن ابن عباس لا حث الا لاحت الا ان يقول ان صلته بصلاته وهو
القياس والاول استحسن قوله ومن اتى محلا قد صلى فيه وفي قاضي خان قد صلى فيه

فيه اهله فلا ناس ان تطوع قبل المكتوبة ما بدله مادام في الوقت سعة وان كان فيه
ضييق تركه ومن المشايخ من اراد به العصر والعشاء دون الفجر والطهر لان بينهما
توكيده وقيل اراد به الكل لانه عليه السلام واطب عليها عند اداء الفرائض بالجمعة ولا
سنة دون المواظبة وقال وافي جان لان محمد رحمه الله لم يذكر السن في الكتاب وانما
ذكر التطوع والانسان اذ صلى وحده ان شاء اني بالسن وان شئت تركها وهو قول ابن الحسن
الكرخي والاول اصح والاخذ به احوط ولا تنكرها في الاحوال كلها اذ السنة بعد
المكتوبة مشرعت ليجز نقصان عن كنه الفرض وقبلها لقطع طمع الشيطان عن الصلابة
لانه يقول اذ لم يطعن ترك ما لم يكتب عليه فكيف بطيعة ترك ما كتب عليه والتغنى
الى ذلك حوج الا اذا خاف فوت الوقت لا اذا الفرض في وقت واجب وفي الجواشي لم يرد
حوازي ترك الجميع مع صلاة العصر والعشاء لاسي لقوله صلى فيه فابده لان الاختيار بين الترك
والانتيان سنة العصر والعشاء ثابتة سواء صلى بجمعة او منفردا فاما اذا اريد هذا في
الجميع حوازي ترك سنة الفجر والطهر حاله الانفراد ولم يثبت اختيار الترك عند ادائها
بل الجماعة فينبذ نظهر فابده قوله قد صلى فيه قوله وان اسهر الى الامام في ركوعه
فكبر ووقف حتى رفع الامام راسه لا يصير مذكرا لتلك الركعة حتى يرفع معه قبل
رفع راسه وهو قول الشافعي وقال زفر يصير مذكرا لتلك الركعة لان الركوع له
حكم القيام بدليل حوازي بكيرات العيد فيه وادراك القيام بادرالركوع والمحدث
ابن داود انه عليه السلام قال اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئا
ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة وطاهر انه اتى بالركوع وهذا لم يأت به وعن ابن
عمر رضي الله عنه انه قال اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان يرفع راسه فقد
ادركت الركعة وان يرفع قبل ان يركع فقد فاتت تلك الركعة وهذا الاثر نص في
موضع الخلاف ولان الشرط هو المشاركة للامام في افعال الصلاة ولم يوجد لافي القيام
ولا في الركوع ويكره له ان يركع دون الصف ويد حتى يلحق بالامام في الصف حتى لو
خطا تلك خطوات متواليه بفسل صلواته وبه قال الشافعي لما عرف من حديث شاذلي
بكره خروجه البخاري وقال مالك ذكره في الذخيرة اذا اجابوا الامام راكعا فليس كمن كان
قربا ويخشي رفع الامام راسه من الركوع ويدب الى الصف وعند الحسن بانه ان علم بالنهي

بطلت صلاته ذكره في المغني ولو ركع المقتدي قبل الإمام فادركه الإمام فيه جان وهو منهي عنه وحرام قال عليه السلام أما خشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل صورته صورة حمار رواه البخاري في مسنده ورواه الشافعي ومالك وأحمد وسبقه بالركوع والسجود كسبقه بالرفع في المخالفة وقال في الأخير لأن ما أتى به قبل الإمام لا يعتد به فكذلك ما يبينه عليه وفي ملتقى الحار والمختلف أن ابتدأ الركوع وقع فاسدا حتى لو رفع قبل من يحقه الإمام لا يعتد به والبناء على الفساد فاسد ولنا أن الشرط المشار به في شيء من الركن لا يطلق عليه اسم الركوع فيقع موقعه كما لو شاركه في الطرف الأول دون الثاني بل إن ركع معه ورفع قبله ذكره في المختلف وفي الفوائد يعني لو ركع المقتدي قبل الإمام يجوز فكذلك قبله إذا شاركه الإمام فيه اعتبارا بالأحد الطرفين بالآخر وفي ملتقى الحار وما أتى به قبل الإمام تقبل الفصل عن الباقي فجعل مبتدأ بالباقي ليصح لا نانيا عليه **قلت** ما في ملتقى الحار والمختلف من البناء على الفساد في تحليل قول من غير مجرى على ظاهره إذا لو فسد جزء الصلاة ففسد كلها وإنما إذا ما تقدم الإمام غير معتد به في سقوط الفرض عنه وهكذا في الهداية والمحيط ولم تنعزضا للفساد ولو أطال الإمام السجود فرفع المقتدي رأسه بطلت منه سجد ثانيا فجدل معه أن نوى الأولى ولم يكن له نية يكون عن الأولى وكذا أن نوى الثانية والمتابعة لرجحان المتابعة وتلقاؤه الإمام المخالفه وأن نوى الثانية لا عبرت عن الثانية فإن شاركه الإمام فيها جان وفيه خلاف فرس كما مر وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لو سجد المقتدي قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ثم أدركه الإمام فيها لا يحسن به لأنه سجد قبل إوانه في حق الإمام فكذلك في حقه لأنه تبع له فعلى قياس هذه الرواية ينبغي أنه لو سجد نانيا قبل رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى لا يحسن به وإن شاركه الإمام فيها وعن أبي يوسف أنه لو سجد ما ذكرنا من المشار به في الركن وإن أطال الموم سجود فسجد الإمام الثانية فرفع رأسه ووطن الإمام في السجدة الأولى فسجد ثانيا يكون عن الثانية وإن نوى الأولى لا غير لأن النية صادرة بحلها لا باعتبار فعله لا باعتبار فعله فعل الإمام فلغت نيته بخلاف المسئلة المقدمه إذا نية صادرة بحلها باعتبار فعله فأنها ناسية في حقه فصحت ذكر ذلك كله في المحيط وفي الذخيرة للشيخ شهاب الدين القرافي

القرافي أن يرفع المأموم قبل أن يطمئن للإمام راكعا أو ساجدا فسلت صلواته ويرجع ولا يبتطرس رفع الإمام وعنه وعن أشهب لا يرجع لأن الركوع والسجود قد تم فذكره زيادة في الصلاة وقال شيخنا يرجع وسبقه الإمام بقدر ما تقدم الإمام وفي شرح المذهب للنووي لم يقدم المأموم بركوع أو سجود وحقه الإمام قبل أن يرفع رأسه لا يبطل صلاته عمدا كان أو سهواً وفي وجه شاذ ضعيف يبطل أن تعمد وهل يعود فيه بله أو وجه الصحيح استحباب عوده كقول أصحابنا من ركع معه الثاني إن زوجه الثالث عرجه العود فإن عرجه بطلت صلاته وإن سبق بركعتين بطلت صلواته أن تعمد علما تنحصره وإن كان جاهلا أو ساهيا لم يبطل لكن لا يعتد سلك الركعة وما أتى بها بعد سلام الإمام فإن رفعه والإمام بعد في المقام موقوف حتى يركع الإمام ثم رفع من الركوع فاجتمعا في الاعتدال ففيه وجهان أحدهما سطل صلواته والثاني أن التقدم بركعتين لا يبطل كالحلف وهو الصحيح المنصوص انتهى كلامه وفي المذهب اجتمع معه وأنكره الجمهور في دقة الغواص وقال نقال اجتمع فلان وفلان ولانقال اجتمع فلان مع فلان وجوز غير ذكره النووي والمقتدي لو تخلف عن الإمام بعذر ما زام الفلانة ولم يركع حتى يرفع الإمام رأسه لا يبطل صلاته قطعا والاشتغال بضم السورة أو تنسيب الركوع والسجود ليس بعذر وإن ركع الإمام وأدركه المأموم في ركوعه لا يبطل صلاته قطعا وإن اعتدله الإمام والمأموم بعد في المقيام ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما أنها لا يبطل وحاصله أن الحلف بركعتين لا يبطل على الصحيح في المشهور وفيه وجه للخراسانيين أنها يبطل وإن حلف بركعتين بطلت **مسئلة** رجل دخل سجدا قد صلى فيه أهله فإنه صلى وحده من غير إذان وإقامة وحاصله أنه نكروا تكرار الجماعة عند ما يركع واحد هكذا ذكره في الذخيرة والوثرى وغيرهما وبه قال سالم وأبو قتادة وابن عوف وعثمان النسي والأوزاعي والثوري وأيوب والليث ومالك والشافعي قال النووي إذا لم يكن للسجد إمام راتب فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة بالاجماع وأما إذا كان له إمام راتب وليس المسجد مطروقا وزهنا كراهة الجماعة الثانية بغض أدنه وصلواته فلا خلاف إلا لأحمد وهو قول ابن مسعود وعطاء والحسن والنخعي والظاهر به واختاره ابن المنذر وفي المبسوط وغيره جعل المذهب الشافعي مثل قول أحمد

بكره تضرارهما
في مسجد واحد

وقد ثبت مذهبه في الكتاب عن ابي سعيد ان رجلاً جاء وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يصدق على هذا مقام رجل صلى معه رولة ابو داود والترمذي وقال حدث حسن في المبسوط والذخير وغيرهما من الكتب الفقهية اصحابنا ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قام فصلى معه ذكره مكان رجل قال البيهقي في سننه ان الرجل الذي قام فصلى معه هو ابو بكر رضي الله عنه كما ذكره اصحابنا وقال عليه السلام وكل معروف صدقة خرجته البخاري وسلم ولا الصلاة بالحكمة بفضل صلاة الفذ سبع وعشرين درجة وفي المحلى لا ينجز من كان معه من سبي العاصي اذا دخل محلا قد جمع فيه امامه الراتب هو لم يكن صلى بعد جمع من معه في ليلة المسجد قال القصد الى باجيه المسجد عجب قال وقال مقلداً ما ملك قال ذلك قطعاً لان فعل اهل الاهول الذين لا يرون الصلاة حلفاً يعتناهم قال على انجز من هذا اقباله وبالله الميزان راحه للمالكين في منعه من صلاة بفضل صلاة الفذ سبع وعشرين درجة ثم روى في كتابه اثارة تدل على الخوازم قال لو طغر واعثل هذا الطاروا به كل طار وفي الذخير عن ابي يوسف انما كن ذلك اذا كان القوم كثيرين اما اذا صلى واحداً او اثنين بعد ما صلى فيه اهله فلا بأس في المبسوط باذان واقامه كحدث الاعرابي الذي ذكرناه وعن محمد بن ابي اسحاق بالتكرار اذا صلوا في زاوية من المسجد على سبيل الخفية لا التداخي والاجتماع وقال القدوري في كتابه اذا كان المسجد على قارعة الطريق وله قوم معين فلا بأس بتكرار الجماعة فيه لانه لا يودي الى تقليل الجماعة فيه ولو صلى فيه غير اهله جماعة فلا هله الاعاده اذا لم يود واحقه فان صلى فيه بعض اهله فليس لبقية اهله او غيرهم ان يصلوا جماعة وفي المبسوط صلى فيه اهله او اكثرهم وقال ابو يوسف لا بأس بان يصلوا جماعة في غير الموضع الذي صلى فيه جماعة غير اذان واقامه ذكره عنه الوتر وغيره وان اقامه الجماعة في مسجد وعكسه ان يدر كها في مسجد اخر ان شاء صلى في مسجد وحده وان شاذ به الى غير فصل جماعة في راعي حق مسجد او فضل الجماعة ومثله في المبسوط وقيل يذهب فيصلي بالجماعة لربله فضلها وعلوا المنع في ذلك بعيل الجماعة لان الانسان اذا علم انه يصلي في وقت اخر جماعة لا يهتم لاول الوقت ويختلف القلوب ووقوع العداوة وقيل لعل الرجل المصدق عليه كان لا يحسن الصلوة قام عليه السلام

السلام من يعلمه كيف يصلي او كان خارج المسجد وقال الحسن البصري كان اصحابه عليه السلام اذا فاتتهم الصلاة في جماعة صلوا فرادى في المسجد وقال مالك لو صلى امام المسجد وحده صلوا فرادى بعده ولو غاب الامام وصلوا بغيره ان كان ياذنه لا تعاد ولا اعيدت قلت ادله الطائفة في هذه المسئلة اظهر والله اعلم **باب**
قضا الفوائت قال في المنافع اعلم ان المأمور به نوعان اداء وقضا وقد فرغ من الاداء فشرع في القضا قلت سقى عليه صلاة الجمعة والعيد من صلاة الجنازة قال في الاصل في الباب معرفة الامر والامر والمأمور به والمأمور فيه وذكر مثله في الميزان في اصول الفقه اما الامر وهو قول القائل افعل اذا كان فوق المقول له او مثله في الرتبة وان كان دونه سمي دعاء وسوا الا ذكره الماضي عبد الجبار في العمد يستعمل بمعنى الفعل والشارح يحارز واهل الحوزة فيه فقال فعل وما أمر قال الماضي ولا يسمى الفعل امر كما يسمى فاعل القول امر وجمعه امور وجمع الاول اوامر على غير قياس قال الشيخ ريش اهل السنة ابو منصور السمرقندي لما تريد الامر القول الذي هو دعا الى تحصيل الفعل على سبيل العلو والعظمة وقال في الميزان شرط الاستعلاء بيتا وبين المعتزلة متفق عليه وفي اصول الفقه للشيخ هذه الصيغة اذا خاطب بها المرء من هودونه او مثله يكون امر او اذا خاطب بها من هو فوقه يكون دعاء وسوا لا وقال ابن برهان في اصول الفقه له الامر قول الاعلى للادنى افعل اذا تجرد عن القرين الصارفة عن الطلب الى غيره قال ونقل عن ابي الحسن الاشعري انه لا صيغة للامر بحصه وهو قول الواقفية وفي الميزان والامر للغايب ليُفْعَل قلت وللتكلم لا فعل واذا كان معه غيره او كان عظيم النفع قال والامر هو الذي صدر منه الامر قلت هذا مثل قول النخاعة الفاعل هو الذي صدر منه الفعل وهو فاسد لكن قد بينا الامر قبله والمأمور به هو المخاطب الذي قام به الفعل قلت اجود منه ان يقال الذي طلب منه الفعل قام به او لم يقم والمأمور به هو الفعل المطلوب والمأمور فيه زمان الفعل المطلوب وهو ينقسم قسمين الى اداء وهو تسليم عن الواجب والى قضا وهو تسليم مثل الواجب وقد تقدم والقضا يستعمل على وجوه معنى الحكم واصله مضاي لانه من قضيت وقعت لما بعد الف زايده فقلت هذه لما عرفت في التصريف بمعنى حكمه ومنه وقضى ركب ومعني

اصحابنا

الفراغ ومنه فاضى حاجته ومعنى القتل ومنه ضرب به فمضى عليه وهم ما مضى قابل
ومعنى الموت ومنه فاضى نجدة اي مات ومعنى الاثما ومنه فاضى اليه ذلك الامس
ومعنى المضى ومنه فاضوا اليه ومعنى الصنع والمقدس قال ابو ذؤيب وعليها من وديان
فضاها داود او صنع السوانج تبخ اي صنع وقدره ومنه فضاها من سبع سموات ومنه
الفضا والقدر ومعنى الصلح ومنه في حديث الكندي فاضاهم على ان يعودوا صلحهم ومعنى
الطلب ومنه اقتضى منه ويقاضاه ومعنى الاداء نقول قضيت دين زيد ومنه فاذا
قضيت الصلاة وانتشر في الارض كرك ذلك في الصحاح وغيره **قوله** ومن فاضاه صلاة
فضاها اذا ذكرها علم ان الفضاه واجب للفاضة تركها ناسيا او بعد غير النسيان
او عامدا وهو قول مالك والشافعي وقال ابن حنبل وابن حبيب لا يفسى المتعمد في الترك
لان ياركها مريد ولنا ما رولاه مسلم قال عليه السلام اذا رقد احدكم عن الصلاة او
غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول اقم الصلاة لذكري وهو
يدل بداهته وبسببه على معنى الآية **فائدة ثانيا** الاولى ان معنى الآية لذكري صلاتي
فيكون من مجاز الخذف او من مجاز الملازمة لانه اذا قام اليها فقد ذكر الله
فيها الثانية ان الشارع انا خصص النام والغافل بالذكر لدهاب الائم في حقها
الذي هو من لوازم الوجوب وهم اسفا القضا لاسفا الوجوب فامر الشارع بالفضا
من باب التنبية بالادنى على الاعلى الذي هو المتعمد قال ابن بطال وقد ترك النبي
عليه السلام يوم الخندق صلاة الظهر والعصر فاصلا لشغله بقتال العدو وقضاها
وفيه رد على جاهل انتسب الى العلم وقد اجتمع للائمة على ان من تركه من رمضان يوما
عمدا من غير عذر هل ينزله الفضا فكذلك الصلاة ولا فرق بينهما **قلت** وهذا كالحامل
منه على ابن حنبل ولم ينصفه لان النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم بعد القتال
وابن حنبل انما لم يامر المتعمد بالفضا لكونه صار مريدا تركها عنده وهذا المعنى
لم يوجد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** وقد بها على فرض
الوقت والاصل ان الترتيب من الفوات وفرض الوقت شرط عندنا وبه قال
التحفي والزهرى وربيعة وحكى الانصارى والليث ومالك واجمدا واسحق وعمران
عمر ما يدل عليه وقال الشافعي الترتيب مستحب وهو قول طاووس والحسن وابي

104
وابي ثور ومدهبان القسم وسبحون ان الترتيب غير واجب ولا شرط وال في الذخيرة
وطاهر المدونة الوجوب والشرطية لفضاها به نفاذ الحاضر ومذهب الظاهرية
عدم وجوب الترتيب واعتبروه بفضاها به صان ولان كل صلوة فرض اصل بنفسه
فلا تكون شرط الغيرة كالصوم والزكاة ولما انه عليه السلام فاضاه يوم الخندق اربع
صلوات ففضاها من مرتبها هكذا في المعنى وصوابه ان العسا الاخر لم تفتنه في الحديث
حتى ذهب عن الليل ما شا الله فامر بالا فادركه ثم اقام فضلى الظهر ثم اقام فضلى العصر
ثم اقام فضلى المغرب ثم اقام فضلى العشاء رولة الترمذى وابن حنبل وغيرهما ومنه
ابو عبيد بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ولم يسمع منه فهو منقطع والصحيح ان الصلاة
التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه صلاة العصر وحدها هكذا
في العارضة وعن عبد الله العنبري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من
صلاته فليعد الصلاة ثم ليعد الصلاة التي صلها مع الامام خروجا ابو حفص بن شاهين
والدارقطني وقال الصحيح انه من قول ابن عمر كذا رولاه مالك عن ابن عمر من قوله
وقال عبد الحق وقد رفعه سعيد بن عبد الرحمن الحججي وثقه يحيى بن معين
وعن ابي جعفر حبيب بن سباع انه عليه السلام صلى المغرب تمام الاحرام فلما فرغ
قال هل احدكم اتي صليت العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤذن فاقام
فضلى العصر ثم اعاد المغرب رولة احمد ذكره ابو الفرج باسنادة قال ابو حفص بن شاهين
سعن انه ذكرها وهو في الصلاة لانه لا يعيد ما بعد علمها وفي حديث جابر انه
عليه السلام صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعد رولة البخاري ومسلم
دل على ان الترتيب مستحب اذ لو كان مستحبا كان نعم الشافعي لما اخر المغرب التي يكره
تأخيرها الا من مستحب وروي عن النبي عليه السلام انه قال لا صلاة لمن عليه صلاة
ذكره في عارضة الاحوذى وقال هو باطل وقال ابو الفرج في كتاب العلل المتناهية
في الاحاديث الواهية سمعه على السكة الناس وما عرفنا له اصلا ثم روى باسناده
الى عبد الله بن نطه قال حدثنا محمد بن ايوب العنبري عن ابراهيم الحنفي قال قيل
لاحمد ما معنى قوله عليه السلام لا صلاة لمن عليه صلاة قال لا عرف هذا البتة وقال

ابن ابيهم ولا سمعتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العارضة وتاويله
 جامع على معنى لا ناوله لمن عليه فريضه فان قيل روي الدارقطني عن ابن عباس انه
 عليه السلام قال اذا نسي احدكم صلاه فذكرها وهو في صلاه مكتوبه فليبدل
 بالتي هو فيها فاذا فرغ صلى التي نسيها قيل له هو مقطوع ضعيف برويه بغيره من
 الوليد عن عمر بن ابي عمر عن مكحول عن ابن عباس وقال واذني خان اخذنا
 مان رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتد اربع صلوات يوم الحندق فقضا من مرتبها
 يصح لان اكثر ما فيه ان يكون اتباعه واجبا وترك الواجب لا يفسد كاذاق الوقت
 والواجب فرض الوقت فلو تركه صلى الفاتحه جازت **قلت** رادوا عليه قوله صلوا
 كما رايتوني اذ كان منتهى ما امره سرطيه الترتيب وفي المنافع عكس بقوله عليه السلام
 من ايام عن صلاه او سبيلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وجهه انه عليه السلام
 جعل وقت الذكر وقتا للفايته والوقت الواحد لا يصح لغرضين اذ اذن الوقتين
 عن الفاتحه ولانه ادى الوقتيه في وقت الفاتحه فقد اخذ الفاتحه عن وقتها وناخر الوقتيه
 عن وقتها احرام **قلت** ولا بد على فادها قال ولانه لما صار وقتا للفايته صار
 كفر من اجتمعا في وقت واحد في راي فيها الترتيب كالظهر والعصر بعينه وهذا اجماع
 وكالمجموعتين عندهم وان قيل او كان وقت الذكر وقتا للفايته لتادت الفاتحه بينه
 الوقتيه فله هذا ثبت خبر الواحد وماضي كان وقتها بالتواتر معتر وقت
 التذكر فما احتاط فيه فان قيل قد اوجبتم الترتيب خبر الواحد وافدتم الصلاه
 تركه وما اهتم قوله الفاتحه على هذا الوجه مع ان حديث الفاتحه اصح قيل له قوله
 ركن الصلاه فلا يجوز اثباته بخبر الواحد والترتيب شرط محاذ اثباته بخبر الواحد
 كالكلام العمد ونحوه ولانه معارض بالكاتب وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من
 القرآن فتر الى الوجوب دون الركنيه وفي المفيد ولا في القضاء كذا والآل والترتيب
 واجب في الآل فكذا في القضاء الاضرون فان قيل الظهر حين شرع ووجبه لم يكن
 العصر موجودا لا حقيقا ولا تقديرا فيستحيل ان يكون الظهر شرطا له كذا في الطهارة
 فانها غير مشروعه بنفسها بل باعتبار الصلوة في اي وقت وجدت فيجوز ان يكون
 شرطا لها فله لحوار ان جعل الشارع يقدم فعل الظهر شرطا لصحة العصر بعد استقرار

استقرار الفريض الا ترى ان الظهر قد جعل شرطا للعصر بعينه والاولى من المجموعتين للثانية
 في الجمع فبطل ما ذكره وابطل اصحابنا قياسهم على الصوم والنكاح بالايان فانه
 اصل بنفسه وهو شرط صحة العادات جمعا وصاحب الحواشي منع كون الايمان شرطا
 للعبادات فقال لو كان شرطا لكان معا والايان اصل لا مع وانما اوفقت على الايمان
 لكونها فرضا له وعن وعن والفرع والثمن لا يوجدان بدون الاصل والافتقار تان يكون
 افتقار المشروط الى الشرط وتان يكون افتقار الفرع الى الاصل فليس فيه ليس من قبيل
 افتقار المشروط الى الشرط وتان يكون افتقار الفرع الى الاصل لان كل واحد اصل بنفسه
 ولا افتقار الفرع الى الاصل **قلنا** وجود الاصل شرط لوجود الفرع وما ذكره
 سقوط بالظهر والعصر يوم عرفه بهام احلف العالمون بوجوب الترتيب هل سقط
 الترتيب بالاقرار وما العذر الذي يسقط به الترتيب فذهب اصحابنا الى انه سقط بالنسبة
 للفاتحه فاذا فرغ منها وضيق وقت الحاضر وبكره الفوات وبالظن المعبر كما ذكره في
 الجامع ومن توصل للظهر والدم سائل لم ينقطع فصلي الظهر ودخل وقت العصر فتوضا
 وصلى العصر ودخل وقت المغرب فسال الدم او لم يسأل فانه يعيد الظهر لانه صلاها بطهارة
 دوى الاعذار بعد زوال العذر ولا يعيد العصر لانه حين صلاها لم يحق وقتها والظهر
 وهو بظن صحته وبخلاف في فسادها ووجوب اعادتها مثاله صلى المغرب وضو ثم
 صلى الظهر وهو ذاكر للفجر ويرى انه حين صلاها يعيد الفجر والظهر ولو اعاد الفجر
 ولم يعيد الظهر حتى صلى العصر وان العصر حين اذ في حوزا الظهر اختلاف ويعيد الظهر
 لانه صلاها وعليه الفجر اكراما ولا خلاف في اعادتها ذكر الاستيعاب في وجوب
 العقه لان الظهر ليست عليه سقس بخلاف الفجر قل هذا قول ابي حنيفة اما على قول
 زفر والحسن وروايه عن ابي يوسف ان كان عنده ان ملك وقعت جارية خور الوقتيه
 والافلا قال وفي طاهر الروايه خور بطلقا وقد ذكرنا على ذلك وسقط سادس
 اختلاف المشايخ فيه ذكره في مختصر الحسن المحيط امره تركت الظهر ثم حاصت في
 العصر ثم طهرت سقط الترتيب وكذا الوفاة بها اربع قبل الحيض وقال اسمعيل
 المتكلم وطهرت من الدم غيبا في لا سقط قيل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وروايه
 عن محمد وفي رواية اخرى عن محمد انه لا يصح الوقتيه وقال بحسن هذا بنا على الاعتبار

الظن مسقط للترتيب

بوكه الطهر ثم حاصت
وطهرت سقط الترتيب

في الكبر بالمد عند ما وعند محمد بالصلاة ذكرها بحسن فمن شئ واستم ذكرها
 بعد سهر قال صاحب مختصر العز كن من الخايض ومنه فرق واضح فلا يمكن ان يني
 سله للخايض عليه معب عليها الترتيب ومثله عن القاضي عبد الجبار وركن الدين
 الصادي وقال اسمعيل المتكلم وكذلك من اعني عليه اكثر من يوم وليله وقال ركن الدين
 الصادي وكذا الوسخ ثم حزن من ساعته ثم افاق بعد مد بكل مع المد وفي الحق المحيط
 خلافا لاغا وقال شرف الائمة وبرهان الائمة الترحا في لوصلي المغرب اربع ايام بعد
 في الماشد ثم علم بعد اربع صلوات فسادها والمجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما
 صلاها والجهد بوجوب الترتيب لاسقطه عندنا وبه قال احمد خلافا لغيره بالسقوط
 بالنسيان ولقوله عليه السلام رفع عن ابني الخط والنسيان الحديث وبه قال مالك ذكره
 في الاختيار للشيخ شهاب الدين العراقي رحمه الله واهم وهو نصه في رواية الكاعم عنه وقال
 في المحيط والمفيد لاسقطه عند مالك بالنسيان وليس كما نقلوا في المبسوط شرع
 في العصر في اول وقتها وصلى بها ركعة ثم انما يصل الطهر يقطعها فيصلي الطهر
 ثم يصلي العصر لانه لو ذكر قبل شروعه في العصر لم يصح فيها فاذا ذكرها قبل فراغها
 لا يمكنه اتمامها كالميتيم اذا راي وفي قوله يقطع العصر اشار الى انه بمجرد ذكر الطهر
 لا يخرج منها ممل بل يكون طوعا ان يضي فيها عندنا في يوسف وهو اظهر الروايتين عن
 ابن حنيفة روله الحسن عنه وفي قول محمد لا يحسن به عن التطوع وهو رواية عن ابن حنيفة
 وبها قال زفر وفي الاختيار بنفسه عند ما اي الفرضية وعند محمد اصلها وفي الاستيعا
 يصلي ركعتين ويسلم وعند محمد يفسد واما يصق وقت الحاضر فلا يجوز المكتوبة
 في الوقت بالكاتب والربيب خبر الواحد فاذا كان في الوقت سعد اكر العمل بها عند
 ضيق الوقت تتعذر العمل بها والعمل بالكاتب اولى واذا خرج الوقت عاد الترتيب في
 الوقت الماني بعد سقوطه بصو الوقت وقال محسن لا يعود بعد سقوطه علي
 الاصح كالكره ذكره في مختصر العز وكذا يعود الترتيب بعد سقوطه بالنسيان
 اذا ذكرها ثم صق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الفاتحة واطال
 القل حتى صاق الوقت لا يجوز صلاه الا ان يقطعها وشرع عند ضيق الوقت في
 المغني عن احمد لو خشي فوات الوقت سقط الترتيب كقولنا وقال الحسن بن بطان

سنة
في
مختصة

ما ذكره في ذلك
الامة قبله
الوقتية

قالت طائفة سدا بالفاتحة وان فات الوقتية وهذا قول عطا والرهري ومالك الثالث
 قال سابق مالك واصحابه على ان حكم الاربع فادونها صلاة واحدة سدا من وان حرج
 وقت الحاضر قال وهو قول ابن حنيفة قلنت نقله عن ابن حنيفة خطأ وهو كثير
 الغلط والاهام وذكر من يحون عن ايده ان الخضر كثير سدا بالحاضر قلنا نفوت
 الوقتية عن وقتها من غير عذر حرام فلا حوز ولان تذكر الفاتحة سفوت الحاضر
 امر شنيع غير معقول وكذا عدم حوز الحاضر عند سمان الفاتحة اشنع ولانه
 نفوت صلاة من نفوت احداها واد الحاضر في وقتها الحق وفي ماوى المرعاني
 بمسير ضيق الوقت ان يكون الباقي من الوقت ما لا يسع منه الوقتية والفاتحة جميعا
 ولو كانت المتر وكه اكر من واحدة والوقت لا يسع المتر وكاب مع الوقتية لكرسح
 بعضها مع الوقتية لا حوز الوقتية مالم يفسد ذلك البعض مع الوقتية وقيل على قول
 ابن حنيفة حوز لانه ليس الصل الى هذا البعض بل الى من العرف الى البعض الاخر واما سقوط
 بكثرة الفوات وهي صلاة يوم وليله على ما ياتي بمصلي ذلك عن قريب وهو قول مالك
 ولانه لو وجب الترتيب لما زاد على ذلك لوجب في سنين كثيرة ولو تكلف فساد ذلك
 احد لوقع في حرج عظيم وما جعل عليكم في الدين من حرج قال ابن بطال كذلك ايام القضا
 بغير صلوات وهذا جهل من فاهله وفيما ذكرنا من الحديث رد على جاهل انتبالي العلم
 قلنت هذا نانا على اصله ان صق الوقت لا يسقطه وسع من ذلك الى ابن حنبل فانه
 يقول لاسقط الربيب بكثرة الفوات ولو كانت صلوة عمره لكان لا يفسد لانه يسقط
 عنه بصق الوقت على ما مر وقال زفر من ترك صلاة شهر بعد المتر وكه لا
 يحوز الحاضر قال الاستيعا ولم يذكر عنده اكثر من شهر وقال ابن ابي ليلى من
 ترك صلاة لا حوز صلاته سنة بعد ما وقال بشر بن غياث وابن حنبل لا حوز
 صلاة عمره وفي المرعاني يحوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سماعه حوز السادسة
 مع تذكر الوقتية ويعود الترتيب بعد سقوطه ولو تذكر فواته بعد شهر
 لا حوز الوقتية الا اذا مات ستا وقال الصدر الشهيد في واقعاته حوز وان
 كان من الفاتحة الاولى والثانية ست صلوات يحوز له فضا الثانية وان كانت اقل
 منها لا حوز مالم يفسد ما قبلها وقيل اذا كثرت سقط الترتيب حتى لو قضى لمن

تفسير ضيق الوقت

فجر ام بلسن ظهر ام بلسن عصر حتى قضى الفوات كلها حارت وعن من اذا سقط
تكره الفوات ففي عوده روايان وكان محمد بن الفضل حار عوده والشيخ عده عوده
وقيل يجوز فجر اليوم الاول لانه ليس قبلها متر وكه واصله فجر اليوم الثالث جائز
م ما بعد هاتين الصلوات الى اخر الشهر جائز م صلاه الظهر من اليوم الاول جائز لانه
لا فاتته عليه قبلها واصله الظهر من اليوم الثاني فاسده اذ قبلها تلك متر وكات
وهي العصر والمغرب والعشاء من اليوم الاول وظهر اليوم الثالث جائز اذ قبلها ست
صلوات متر وكه م ما بعد هاتين صلاه الظهر الى اخر الشهر جائز م صلاه العصر
من اليوم الاول جائز لانه ليس قبلها متر وكه واصله العصر من اليوم الثاني فاسده
لان قبلها صلوات متر وكه م صلاه العصر من اليوم الثالث فاسده لان قبلها اربع
صلوات متر وكه وهي المغرب والعشاء من اليوم الاول والثاني م ما بعد هاتين صلوات
العصر الى اخر الشهر جائز م صلوة المغرب من اليوم الاول جائز لانه ليس قبلها متر وكه
وهي من اليوم الثاني فاسده لان قبلها صلاه واحده متر وكه وهي العشاء من اليوم الاول
وصلاه المغرب من اليوم الثالث فاسده لان قبلها صلاتي العشاء من اليوم الاول والثاني
وصلاه المغرب من اليوم الرابع فاسده لان قبلها تلك صلوات متر وكه ومن اليوم الخامس
فاسده لان قبلها اربع صلوات متر وكه ومن اليوم السادس فاسده لان قبلها
خمس صلوات متر وكه وما بعد هاتين صلوات المغرب جائز وما صلوات العشاء
فكلها جائز لانه ليس عليه صلوات متر وكه وهكذا في الترتيب في الفضل
ويعتبر ما لم يصل ولا يصير ما صلى والصحيح الاول وتكره الفوات تسقط الترتيب
في المستقبل يسقطه في الماضي وفي فاضل خان والذخير واللفظ له ان كثرة الفوات
كاسقط الترتيب في غير ما سقطه في نفسها لان الكثرة عليه الخفيف واذا اثيرت
في غير ما في نفسها اول فان قيل انا كانت عليه في غيرها اخر زعن نفوت الوقتيه
ولا يحق هذا بين الفوات انفسها فلما حلف عليه اخرى دفع حرج الترتيب بعد
لرب مع ان ما ذكرتم حكمه وهي لا تراعي كل فرد ثم الفوات نوعان قديم وحديث
فلقد ثبت سقط الترتيب بلا خلاف واحلف الشايع في القديم **بيان القديم**
رجل ترك صلاه سنه او شهر ثم ندم واشتغل باذكر الصلاه قبل ان يقضى الفوات

منه الفوات القديم
واحد بيه

ترك صلاه ثم صلى صلاه اخرى وهو ذا كره هذه الفاتنه لحدثه قال بعض المتأخرين
لا يجوز هذه الحاضره ويجعل الباقيه من الفوات القديمه كان لم يكن زجر الله عن التناول
ولاحتياط في امر الصلاه وان لا يصير المعصيه سببا للتخفيف والتيسر قال في السابيع
هذا هو الصحيح لان اللسان لا يخلو في عمره عن فاتته وقال في خير مطلوب وهو الاصح
وبعضهم حوز فلان الاشتغال بهذه الفاتنه ليس باول من الاشتغال بتلك الفاتنه
ولا اشتغال بالكل نفوت الوقتيه هكذا ذكرنا قلت تغلبهم هذا غير سديد
لان تنبيهها سقط عند ضيق الوقت انفا فلا نفوت الوقتيه وفي الذخير لم
ينقل هذه المسله عن المتقدمين ولو عادت الفوات بعد سقوط الترتيب الى
الثقل هل يعود الترتيب الاول احلفوا فيه بانه وما اذا ترك صلاه شهر فقط
الا صلاه او صلاه من صلى صلاه وهو ذا كره لما بقي عليه هل يجوز الوقتيه قبل ان
يعود الترتيب والله مال الشيخ الامام ابو جعفر وبه كان يفتي طهير الدين المراسلي
وقيل يجوز والله مال الشيخ الامام ابو جعفر الكيريه افتى بمس الامام الحولاني وعلا بان
الساقت لا يعود وفي الذخير وقد حكى جلال الدين انه راي في موضع ان الترتيب اذا سقط
لا يعود عند علمنا بالثبته وعند زفر يعود وعلى هذا اذا ترك ست صلوات ثم قضى
واحدة منها ثم صلى الوقتيه وقال في الذخير وحده الكره في ظاهر الروايه ان تصير
الفوات ستا وروي محمد بن سجاد عن اصحابنا ان يصير الفوات خمسا وقال القنوري
على قول ابي حنيفة ان يصير الفوات ستا وعلى قول محمد بن سجاد ان يصير خمسا طال الاستحباب
روي ذلك عن محمد بن غفر روايه الاصول وفي المحيط حدا الكره في ظاهر الروايه بدخول
وقت السابعة وعن محمد بن دخول وقت السادسة وهل الاعتبار لكل الجنس او
لتنكرار الفرض انتهى كلام صاحب المحيط قلت اشتراط صاحب المحيط دخول
السابعة او السادسة على قول محمد لا معنى له بل الشرط ان يصير الفوات ستا
في ظاهر الروايه كما ذكره في الذخير دخل وقت السابعة او لم يدخل وكذا لا
يترط دخول السادسة في روايه عن محمد وهي التي ذكرها عنه بل متى صارت
الفوات خمسا سقط الترتيب وفي الخواص هذا ما عتبار الغالب فان خرج السادسة
ستلزم دخول السابعة في الغالب قال وبعضهم شرط فوات وقت السابعة

قال الطحاوي العبره لاصل
الوقت على قوله او على قول
بهر الوقت المستحب
تأمل

فرق

وحله على الحقيقة قلت هذا بعيد جدا اذا لمعنى تكرر وجوب صلاته لان تكرر
الوجوب حصل لخروج وقت السلاسه ثم قبل العبره لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب
واعلمه منيه على الاصل الخامس ذكر في المبسوط اذا صلى الظهر على غير وضوء العصر
بوضوء وهو بطن انه محرمه فعليه ان يعيد ما واصل الحسن انما يجب الترتيب على من
يعلم به وقال زفران كان عنده انه عز به فهو في معنى الناسي فلهذا اذا كان
ذاكرها وهو غير محتهد فحرمه ظنه ليس بدليل شرعي فلا يعتبر في جوامع
الفقه رابع في الفيا في صبح كل يوم فيصلي صلوات ذلك اليوم في وقت الفجر تغريفا
لقلبه والفجر الاول جازن وخبر اليوم الثاني لا يجوز لبقاء الترتيب وقيل على قول زفران
والحسن ان لم يعلم ان الترتيب وكما مانعه من الجواز يجوز الفجر الثاني كما ذكر عنه في المبسوط
والفجر الثالث وما بعده لا يجوز لسقوط الترتيب وقوله ولو قدم الفايته حارم
عند ضيق الوقت بخلاف تقديم الوقيته على الفايته عند سعة الوقت قال
الشيخ ابو المظفر الكرايسي في فروع الفرق لن يقدم فرض الوقت على الفايته لمعنى
في غير الصلاة بدليل انه لو اشتغل بالطوع او بعمل اخر كره له ذلك والنهي اذا كان
لمعنى في غير المعنى عنده لم يوجب فساد كالمبيع وقت النذر وماخير فرض الوقت عن
الفايته لمعنى فيه لا في غيره بدليل انه لو اشتغل بالطوع او بعمل اخر لم يكره له ذلك
والنهي اذا كان في المعنى عنده اوجب فساد كالمبيع بالخبر والخبرين ولا نه اذا ادرك
الوقتيه قبل الفايته اذا ما قبل وقتها البات لها بالحديث ولا يجوز ولو فاته
خمس صلوات فعضاهن من الخدم كل صلاه وقيته فاته ذلك الوقت الماضي
والفوات كلها حارمه قد منها على الوقيته واخرها والوفيات ان قد منها فكلها
فاسده لان الوقيته اذا فسلت صارت الفوات ستم اذا اضي فاته بعدها
عادت خمسا هكذا الى اخر الفوات فكان الترتيب ما ويا وان اخر الوقيات والوفيات
فاسده الا العشاء الاخره لانه اذا ما وفي رعيه لاشي عليه من الصلوات وكان في
معنى الناسي والوا هذا اذا ظن ان صلاه يومه حارمه واللام تجز العشاء الاخره ايضا ذكره
الاسمعي في العتالي في جوامع الفقه والشهيد في عده المغني ولو اطال العصر حتى
دخل الوقت المكره ثم تذكر ان عليه الظهر حارم لان عاجز عن قضاء الظهر قال

في المبسوط وهذا يصح على اعتبار الوقت المستحب في المبسوط لان ذلك الظهر
لا يمنع من اتمام العصر في هذا الوقت فلا يمنع من الخي فيها وهذا لانه لو قطعها
واستغل بالظهر لم يحرم وفيه نفوت الصلوتين عن الوقت وان شرع في
العصر ثم اجرت الشمس وكان ذلك للظهر فانه نقطتها واستقبل وان شرع
في العصر وهو ذلك للظهر والشمس حراما وغربت وهو فيها انما طعن عيسى فيه
وقال الصحيح انه نقطتها بعد غروب الشمس ثم بدل بالظهر ثم يصلي العصر
لان ما بعد الغروب وقت مستحب هو ذلك للظهر ولان ما يغتفر في خلال
الصلاه لجعل كالموجود عند افتتاحها قال الشيخ وهو القياس لان استحباب
وقال لو قطعها يكون جميع صلواته خارج الوقت واذا انما يكون يوديا بعضها
وبعضها خارجا وكما سقط الترتيب كالحاجة الى اذا العصر جميعه في الوقت سقط
الترتيب كالحاجة الى ذلك بعضها في الوقت بوضوح ان كان ما مورا لا ابتداء بالشرع
وهما مع علمه ان بعضها يقع خارج لغروب الشمس فلو كان هذا المعنى مانعا من الاتمام
لما كان ما مورا بالشرع ولا نعلم اضا في وقت سقط الترتيب في حق العصر وبعد اسقط
الترتيب في صلاة لا يعود بخلاف الفسيان فانه اذا زال العذر قبل الفراغ عدا الترتيب
انتهى كلام صاحب المبسوط وفي مختصر البحر شرح في المكتوبه وغفل عنها حتى صاق
الوقت بحث لا يسع الا الوقيته لاروايه فيه عن المتقدمين والمتأخرين فلو قبل
عضي فيها فله وحده ولو قبل بقطعها فله وجده هكذا عن الشيخ بهان الدين صاحب
المحيط وفي جوامع الفقه لو تذكر وقت العصر ان عليه صلاه الظهر وعلم انه لو
استغل بالظهر يقع العصر قبل الغروب في الوقت المكره لا سقط الترتيب في
قول ابى حنيفه والى يوسف فصل في الظهر في الوقت المستحب والعصر في الوقت المكره
وعلى قول الحسن لا يلزمه الترتيب الا اذا عكر من اجل الصلوتين قبل التغير ذكره
الرحبي في المراسل بطنه بذلك العشاء ولو فضا نفوته الجمعه فانه بعض العشاء
ويصلى الظهر وحده في قولها وفي قول من يصلى الجمعة وفي المبسوط والاستسحا في
بذلك الفجر كان العشاء وفي المبسوط عن محمد وقت الكراهه لضيق الوقت ولو خاف
دخول الوقت المكره في حال الظهر صلى العصر في حال الظاهر بعد

غروب الشمس ولو تذكروا في الغزاة لم يصل العشاء وظن ضيق الوقت فبطل الفجر
 من سبانه كان في الوقت سعة من ان خلاف فوت الوقت بعيد الفجر ولا تشتغل العشاء
 فاذا صلى الفجر من سبانه كان في الوقت سعة من ان خلاف فوت الوقت بعيد الفجر
 ولا تشتغل العشاء فاذا صلى الفجر من سبانه كان في الوقت سعة من ان خلاف فوت الوقت بعيد الفجر
 هكذا امر بعد اخرى فلو اشتغل العشاء لم يعد الفجر فلما وعد العشاء الاخير طلعت
 الشمس قبل الشهد كان فجره حار لانه سبانه من الوقت كان ضيقا وان طلعت الشمس
 بعد الشهد فكذلك عند ان حسمه وعند ما فسد فجره رجل ترك الظهر
 والعصر فدخل وقت المغرب ثم ذكرها فان كان في الوقت سعة بقضى الفاتيتين المغرب
 وان كان سعة احدى الفاتيتين مع المغرب فعند ان حسمه اذا صلى المغرب قبل قضاء
 الفاتية حوز لان الترتيب لا يحصل اذا فاتته واحدة وعند ان يوسف يصلي احدى
 الفاتيتين والمغرب وصلى الفاتية الاخرى بعد العشاء ولو صلى ركعة من العصر غرت
 الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر ثم العصر لان العصر ليس في وقته حتى يفسد الذكر
 وفي جوامع الفقه ايضا ما فر صلى المغرب شهر ركنين والمغرب كلها بالطلوع وبعد
 المغرب الاول لا حوز العشاء والفجر والظهر والعصر والمغرب فصارت ستا ثم تجوز
 ما بعد ما جميعا الا المغرب وعند ان حسمه سلب حازن على ما تاتي به انه وفي المسي
 اذا غرت الشمس في خلال العصر ثم ذكر الظهر مضى ولو اقتحها اذا كان الظهر ثم
 اجرت استقبال وقال في الذخير في سله المسافر هكذا قال بعض مشايخنا كما
 ذكره العتاني في جوامع الفقه وقال بعضهم يقضي ست صلوات في كل عشرين
 اذا لم تجز المغرب الاول لا حوز ما بعد ما مع المغرب الباقية فتصير ستا ثم تجوز بعدها
 العشاء والفجر والظهر والعصر ثم لا حوز المغرب الباقية مع ما بعد ما مع المغرب الرابع
 الى اخر الشهور وهو مبني على عود الترتيب بعد سقوطه وفي محتمل البحر المحيط
 وقال سيف الدين السبكي واسمعيلى المتكلم سقط الترتيب **فرع** في صلوات
 ولم يعرفها يصلي خمس صلوات وهو قول مالك والشافعي قال العتاني في جوامع
 الفقه وهو المختار وقيل يصلي اربع ركعات ثلاث قعدات بنوى ما عليه قال
 الاسحاقي وهو قول بش بن غياث ومحمد بن مقاتل وفي المذهب وهو قول الترمذي

مسألة عن
 بلغة

صار كعبه
 فمررت الشمس

191
 وشله عن الثوري وقال بعض مشايخ بلح يصلي الفجر تحريمه يصلي اربعاً بنوى ما عليه
 من صلاة يومه وليلته وقال الاوزاعي يصلي اربع ركعات لا تقعد الا في الثانية والثالثة
 وسجد للشهور بنوى في ابتداءها ما عليه في علم الله قال ابن حزم وبهذا اتخذ
 قال قد فرضوا عليه خمس صلوات وذلك ما امر الله بها ولا سواه وانما فرض عليه
 الفاتية وهي صلاة واحدة فسقط قول من زاد عليه الواحدة قلنا ونحن نرضى عليه
 زياده على ما فرض الله عليه ولكن لما اذا اراد ان يخرج عن عهد الواحدة المنسية
 فعلى ذلك وان لم يدر الفاتية من غير ما من حضر يصلي ما في صلوات وان نسي صلوات من صلاة
 من يومين بعيد صلاة يومين روله من سبانه عن محمد وان نسي ثلاث صلوات من صلاة
 ايام ولما ليهن بعيد صلوة بليلة ايام كما **فرع** في طهر او عصر او يومين
 ولا يدرى ايتهما الاول يصلي الظهر ثم العصر ثم يجيد الطهر بعد ان حسمه
 قال العتاني لان الترتيب لا يسقط هكذا في جوامع الفقه وعند ما ياتيها نصف شاة
 ولا بعيد وهو رواية عن ابن حنيفة وهو المختار لان الترتيب سقط هكذا في جوامع الفقه
 وفي الوقعات ونقول ان حنيفة ناخذ وفي السنايع يصلي احدى ما ثم الاخرى ثم بعيد ما
 صلى اولاً وفي المرعسي ان يدا بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان افضل وان بدا بالعصر
 بالظهر ثم بالعصر كان وعند ما يصلي كل واحدة من غير وعند حوز ايضا وفي
 المستصفي اذا جرى ولم تقع تحريم على شيء وعلى كما تقدم فان كان ترك الظهر
 او لا قطهره الثاني يقع نقلاً وان كان ترك العصر او لا قطهره الاول يقع نقلاً قال
 ولم يذكر انه لو بدا بالعصر هل يترك العصر ام لا وذكر في الايضاح ان البدلة بالظهر
 افضل ولو بدا بالعصر كان كما تقدم وفي المرعسي وقيل لا خلاف بينها فان ابا حنيفة
 استحب ذلك ولم يوجبه وفي المحيط الطهر والعصر اذا فاتتا من يومين ولا يرى بعيد
 احدا منهن لنقع القضاء من بابا وبودي الفاتية سقن وفي الجواهر المشهور انه
 يصلي طهر من عصرين وعصر من طهرين وقيل يصلي طهر للست وعصر للاحد
 ثم عصر للست وظهر للاحد انتهى قال المالكية وفي المحيط وجوامع الفقه
 ولو ترك ثلاث صلوات الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدرى
 ايتهما الاول قيل سقط الترتيب فيصلي كيف شا قال في المحيط وهو المختار

وقال في جوابه الفقه وهو المختار اذ المصطلح من الفوات كثيره وقيل لا يحزي
 لان الفوات بعصر ان يكون في نفسها استسقوط الترتيب فيصلي سبع صلوات
 الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر
 فبعد احداها من ثم باقي الثانية قال في المستصفي لانه محتمل ان يكون المتر وكذا
 اول المغرب وما صلى عليها كان قاسداً فبقى عليه ظهر وعصر من يومين وهي
 المسله الاولى فيصلي ثلث صلوات كما هو وقال في المفيد الاصل في ذلك ان يعيد الفاتين
 المنفرد من صلى احداها من ثم صلى الثانية ثم بفعل في الفاتين ما فعل قبلها وان فاتته
 اربع صلوات يعني العشاء مع ما قبلها من اربع ايام يصلي سبع صلوات ثم صلى العشاء ثم صلى
 سبعا وان فاتته خمس صلوات يصلي خمس عشر ثم صلى الخامسة وهي الفجر ثم يعيد خمس
 عشر هكذا في المحيط وفي المفيد لو ترك العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات ثم صلى العشاء
 ثم صلى سبع صلوات وعلى هذا القياس خرج حشر هذه المسائل وهكذا في الاضاح وبسوط
 شيخ الاسلام وفي الواقعات صلى احد وثلثين صلاه لان الاربع يصلي خمس عشر ثم
 صلى الفجر فيصير ست عشر صلاه ثم بفعل كما كان بفعل قبل الفجر وذلك خمس عشر
 صلاه فيصير الحله احد وثلثين صلاه وفي المفيد اذ انى صلاه او ركعتا منها ولا يدرى
 ذلك يعيد صلاه يوم وليله من خلاف من اصحابنا **فائدة** ظهر فوات من يومين
 فنوى لحد ما لا بعينه قيل يجوز لاتحاد الجنس والعين والجنس الواحد لغو واللفظ
 انه لا يحسن به لان اختلاف الاوقات جعلها اذ الفرائض المختلفه ولهذا يجوز بناء
 احد الظهرين على الاخر ذكره في مختصر الحسن وفي الزجره رجل لم يصلي الفجر شهر
 وصلى غيرها قيل لا يحسن به الصلوات الاربع من اليوم الاول وحينئذ في اليوم الثاني لسقوط
 الترتيب ولا يحسن به في اليوم الثالث لتركه ومن كل عشر ست فاستد واربع حاليه
 وويل يحسن به خمس عشر فجر ولا يحسن به غيرها وقيل يحسن به كل فجر الا الفجر الثانيه
 لانه صلاها وعلمه اربع صلوات فلم تحس لقلتها وبعدها كثر الفوات وفي
 التحفه لو ترك صلاه ثم صلى شهر وهو ذاك للفائته وعند ابن حنيفه يعيد الفاتيه
 لا غير وعند ابن يوسف يعيد ما وخصا بعد ما وعند ابن يعيد ما واربعا بعد ما
 وقول النسفي في المنظومه واوجبا ذاك وخصا بعده على قول من سعى ان يعيد

اربعاءه والاسم على عند من على اعتبار السادسة يعيد اربعا لا غير اذ
 السادسة حازه عنده ومن ترك صلاه صلى خمسا وهو ذاك لكونه وكذا فعند ابن
 حنيفه رضي الله عنه فساد الخمس موقوف فان صلى السادسة قبل فساد الفاتيه اقبلت
 للجنس حازه لسقوط الترتيب بالسادسه وعند ما لا يعود الى الجوار كل حال وفي
 الزخير ومن هذا الجنس من ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة والسادسه موقوفه
 فان صلى السابعة بعد ذلك حازت السابعة اتفاقا وحازت السادسة عند الجوار
 السابعة لان التوقف كان لاجل الترتيب فاذا صلى السابعة سقط الترتيب فعادت
 السادسة الى الجوار واذا سقط الترتيب بسبب ما عليه من الفاتيه وما ادى مع ذكر الفاتيه
 بان صارت ستا فصلا على يعيد الفاتيه لا غير عنده وعند ما يعيد الفاتيه وخمسا
 بعد ما ادى على ذكرها وانفقوا على انه لو ادى الفاتيه قبل ان يبلغ ما ادى على ذكرها
 خمسا يعيد ما ادى على ذكرها وفي المحيط والزخير قيل انما لا يجب اعاده المودى عنده
 اذا كان يرى ان الترتيب ليس بواجب وانما صلى بعدها حازه اما اذا كان عنده ان
 صلاه فاسده نترك الترتيب فعليه الاعاده كقولها وقال في البسوط هذه التي يعاد فيها
 واحده صحح الحسن واحده بفسد الجنس والمصحح هي السادسة والمفسده هي المتر وكذا
 بعض من السادسة لا يحسن به اياها حكم بفساد المفعولات للحال بل يتوقف حكمها
 لان الترتيب حكم على بقدر عدم كثر الفوات فلو فسد المودات ولزم اعادة
 كثر الفوات فسدت صفه الكثر للكل وسقط من الاصل وفي الزخير الاصل عند
 ابن حنيفه ان الترتيب كما يسقط بكثر الفوات يسقط بكثر المودى لان الاشتغال
 بالفوات يفوت الوقتيه وكذا الاستغفار بالمودى يفوتها ايضا والمعنى مشترك
 فاذا سقط الترتيب كان ما ادى جان او صار دارات صاحبه العاده زياده على غيرها
 في الحيز فاعتقلت وصلت يتوقف ما وصلت من جوارن الدم العشره حازت والافس
 وكما لو صلى المغرب في طريق الزحف فانه يعيد ما لم يزل فقه قبل طلوع الفجر فاذا
 طلع الفجر اجزله وهي موقوفه قبل ذلك وكما لو صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ثم ادرك
 الامام في الجمعة بطل الظهر والاضح وصاحبه العاده اذا انقطع دمه اذن عادت
 وصلت ثم ما ودها الدم بطلت صلاتها وان لم يعادها صحت وقال ابو عمرو بن الحبيب

لو كان عليه منسيات كبره ومضاها وتبقى عليه خمس عن الجنس المنفردات حب
 الترتيب فيهن مع الحاضر **فروع** عن ان يصر ومن بعض صلوات عمره من غير ان
 يكون فاته شيء فان كان لاجل نقصان دخل 2 صلته او لكرهه فحسن وان لم يكن ذلك
 لا يفعل والصحيح الحوان لا بعد الفجر والعصر ذكره في جوامع الفقه واذالم يتم ركوعه
 ولا سجوده يومس بالاعاد في الوقت لا بعده وقال برهان الدين التتجاني الفضا اول 2
 الكاين ذكرها في مختصر الحنوف وفيه شافعي ترك صلوات سنه م صار حنفيا تقضيها
 على مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وقال الجندي على اي مذهب فضاها اجاز
قوله ومن صلى العصر وهو ذاكر انه لم يصل الظهر فهي فاسده الا اذا كان 2
 اخر الوقت وهي سله الترتيب وقد تقدمت وانما اعادها ووضعها في المعرفه لاجل
 معرفه اخر الوقت فعند ما اخر وقت العصر 2 حكم الربيع غروب الشمس وفي جوامع
 باخير العصر بغير الشمس وعلى قول الحسن اخر وقت العصر عند غروب الشمس وعلى مذهب
 اذا كان يتمكن من اداء الصلوتين قبل غروب الشمس يلزمه الترتيب والا فلا وعندنا اذا
 كان يتمكن من فضا الظهر قبل غروب الشمس لكن لا يتمكن من فضا العصر قبل
 تغيب الشمس يلزمه الترتيب لان محل شيء من الظهر لا يجوز بعد الغروب ذكره
 قاضي خان وقد ذكرته مستوفيا قبله **قوله** ومن صلى الفجر وهو ذاكر انه لم
 يوتر فهي فاسده عند ابي حنيفة خلافا لما ونا على ان الوتر فرض على من اراد به
 الفرض وصية الفروع الى اخر الباب قد منهاها ولو نذر كراهته في تطوعه او في السنن لم
 يفسد وفي ذخيره القرافي صلاة الحانه لا يجب الترتيب معها **قوله** لم يختم بالباب
 في الذخير اذا اراد فضا الغوايت قبل سوي اول ظهر عليه وكذا صلاة تقضيها وفي
 الظهر الباقي اول ظهر عليه لانه لما صلى الظهر الاول صار الظهر الباقي اول
 ظهر من ترك في دمه وقيل بنوي اخر ظهر لله عليه قال لانه لما قضى الاخر صار
 الذي قبله اخر ولو نوى لفاته ولا نوا ولا ولا آخر 2 الاول احوط وفي مختصر الحسن
 قضى بدون هذه التبيه لوقضى فوات ولم ينو ان يصليها هي لجهله بها م علم فعله اعاده
 ما قضى بدون هذه التبيه وقال المرحاني الاصح ان نوى الظهر والعصر وعمرها وليس عليه
 ان نوى بها الاول **باب** سجود السهو اعلم

وسنة عدها وقد تقدم
 ذلك ما دلته في باب الوتر
 وقوله واجب عنده م

سجود

اعلم ان السهو مقدمه وفيها مواعيد العاده الاولى ان الصلاة شتمل على فرايض
 وواجبات وسنن 2 مستحبات والفرائض لا يجزئ سجدتي السهو كالفرائض 2 لا يجزئ
 بالدماء الجارية وهذا ما اختلف فيه والواجبات يجزئ به كواجبات الحج يجزئ بالدماء
 والسنن المستحبات والاداب لا تقتضي الجايز وهي عند المالكية شتمل على فرائض
 وسنن وفضائل والفرائض لا بد منها ولا يجزئ بالسجود كقولنا والسنن تجزئ به
 والفضائل لا يسجد لسهوها ولا يعادها وقالت الشافعية الصلوة شتمل على
 فرائض واعاض وسنن والفرائض لا بد منها ولا تجزئ بالسجود والاعاض تجزئ به
 والاعاض المشهد الاول والحلوس قال النووي لزم فلما انها سنه والصلوة عليه وعلى
 اله فيه فقلنا انها سنه وكذا على الاول في الثاني اذا قلنا انه سنه على المذهب وغيره
 الاعاض من السنن كالاقتراح والتعود ورفع المدين والكسرات والتسبيح والادعوات
 والصوره بعد الفلحة وتكسرات العيد الزايدة وسباير السننات غير الاعاض
 والجهر والاسرار لا يسجد لها وقال ابن ابي ليلى بطل صلته وترك الجهر والاسرار
 ولو سجد الامام لذلك لا يوافقه الموم عند الشافعي وقال النووي الاعاض سنن متاكد
 وهذا المشهور الذي قطع به جمهورهم واما المنهيات التي لا تقطع الصلاة عدها
 فلا سهو فيها كالفات والمشي القليل ونحوها وما سطل الصلاة عدها كالكلام
 والركوع والسجود الزايد من سجد سهوه اذا لم سطل الصلاة وما سطلها لا يسجد له
 كالادل والفعل والكلام اذا اكثر منه ناسيا سطل صلته في الاصح **قلت** اغربوا
 2 العبارة بالاعاض فانها غير معروفه عن السلف ولا ذكر الا عن الشافعية
 وبعض الماهيه هي التي يسي الماهيه ما سفلها م انهم لما الجئوا الى بيانها زعموا انها
 السنه الموكدة فاي ضرر لم الى العبد ولعن اللفظ المعروف وهو السنه الموكدة
 الى ما ليس له حاصل ونقص من ذهابهم بامور منها جهر الامام بالقرء جميعا في صلاة
 الظهر والعصر وقد واظب النبي عليه السلام على اخفايتها 2 جميع عمره وقال صلى
 كان يتم في اصله وقال صلاة النهار عجا اي ليس فيها قرء مسموعه واسرار بالقرء
 2 صلوة الليل وقد واظب النبي عليه السلام على الجهر بها 2 جميع عمره من غير ترك
 ثم قال صلواتا يتم في اصلها تعين هذه الجملة ان يكون ذلك سنه موكدة وقد

باب
 والدعوات

النسب جمل بعد علم والفرق بين
 وبين السهو انه زوال عن القوة
 حافظه والمدرسة والسهو زوال
 عن حافظه فقط لا من القوة بين
 السهو والخطا انه ما منه صاحبه
 يادني تبيين وخطا ما لا يشته به م

استدلوا على وجوب الترتيب في افعال الصلاة بقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني
اصلي وقال الغزالي في البسيط والضبط بالانحاص علم اذ لا يستند جعل هذه السنن
اعاضا وقال وضبط من ههنا بان يقال كل سنة ذهب طائفة من العلماء الى وجوبها
سعلق تركها السجود وان جنب اوجب الشهد الاول والصلاة فلبس سطل
للصلاة في صلاة الخوافه فان الاوراعى ابطال الصلاة به القاء على السجود السهو
واجب عندنا وهو الصحيح من المذهب ذكره في المبسوط والمحيط والذخير والبراج
واستدل الكرخي عليه نقول بمهر اذ اسمها الامام وجب على الموم السجود نص على
وجوبه وجهه انه شرع لجبر النقصان فصار كدما الح وهذا لان اداء العباد بصفة
الكامل واجب وذلك جبر النقصان في المبسوط والذخير وقولواى المرعى وقال
غير الكرخي من اصحابنا انه سنة وفي التحفة والمحيط والمفيد وقال القدوري
هو سنة وينو هذا القليل وهو قول الشافعي واستدل هؤلاء بالمراد من العوذ
الى سجود السهو لا يرجع الشهد ولو كان واجبا لرفع كسبه التلاوة والصلوة
هكذا في المبسوط والذخير والمرعى انى لم يردوا على هذا وفي المرعى انى وجوب
العقده ان سجدة التلاوة رفع العقده في صحيح الروايتين قال فيه قيل هو قول الى
خليفة والى يوسف وسجد للسهو وقوى هذا القول فابله ما نذكر ترك بعض
السنن والخلف والحال لا يكون فوق الاصل هكذا اعلل الكرخي في المبسوط وغيره قلنا
ليس من شرط وجوب الخلف والحال ان يكون سبب الوجوب مشروعا فضلا عن
الوجوب بل قد يكون حراما كالحامات والطهارات اكن هو جائز ولا يكون فوق النقص
حتى ولما ان المنافع لا تضمن بالاعيان في المنافع وقوله ثم يشهد ويسلم فانه اشار
الى انه رفع الشهد والسلام ولكن لا يرفع العقده لان القوى لا يرفع ما دونه بخلاف
الصلية وابها اقوى من العقده في رفعها بخلاف سجدة التلاوة فانها اثر القسرة
المفروضة وفي السماع يرفع الشهد الاخير في الواقعات لو سلم الامام ومنه والقوم
م يذكروا في كانه ترك سجدة التلاوة بسجدة وتعد بها قدر الشهد وان
لم تعد صدقت صلواته لرفع العقده بالعود الى السجدة وجازت صلواته القوم لان
ان يفاض للعقد حصل بعد انقطاع الشك فلا يبطئ في حق القوم وانما لم يرفع

رفع العقده لان السجود وقع في محله بخلاف سجدة التلاوة والصلوة فانها وقعتا
في غير محلهما وقال مالك ان كان للمصان وهو فرض سطل الصلاة يتركه وان كان
للزيادة لم يجب هكذا نقل هذا المصنف عنه من تيمية الحنبلي في الذخير للقرافي
ذكر انه فرض من غير تفصيل وذكر ابو الفرج انه فرض عند احد القضاة
السلامة بسجدة السهو في الزيادة والنقصان عند اهل العلم كافة اما النقصان
فظاهر لانه لو كان يجب للنقص الحاصل فيها واما في الزيادة فلا يخلو عن
تلخير ركن او واجب وهو بعض على ما نقل وقال علقمة والاسود لا يسجد للزيادة
والجدة عليها ما ذكرناه وما نذكره ان الله تعالى للقاء عده الرابعة السهو اذا
تكرر من جنس واحد او من جنسين او اجناس اجزاء فيه سجدة تان وعليه جمهور الفقهاء
من الطوائف وقال عبد العزيز بن ابي سلمة من المالكية اذا اجتمع نقص وزيادة
يسجد قبل السلام وبعده قال الاوراعى ان كان من جنس واحد تدخل والا فلا يخطو
الحج ولقوله عليه السلام لكل سهو سجدة تان وقال ابن ابي ليلى تكرر السجود بعد
السهو والحجاب عن الاول السجود وجب بعلة السهو لقوله عليه السلام اذاسها
احدكم فليسجد سجدة تان وترب الحكم على الوصف بوجوب عليه ذلك الوصف
لذلك الحكم مثل انى ما عن فرج وسرق صقوان فقطع واذا طان السهو هو العلم ان ذلك
افراد تحت السجدة تان وعن الباقي ان المراد به لكل سهو ولو سجدة تان مع افراد
سهوها دليل انه عليه السلام سلم من اثنين ساهيا واما وهو سهوا اخر فغير ذلك
في ذلك الحديث وسجد سجدة تان كسجدة ذلك او معناه كفى لكل سهو سجدة تان
بدل عليه قوله عليه السلام سجدة تان السهو بحران عن كل نقص وزيادة وله احمد
من عدى ووجه حكم من بافع ونقصه من معين وضعفه ابو نرعة والخرج من غير بيان
سببه لا تسمع عند الفقهاء وقال ابن تيمية انما الخسار بالكون من جميع السهو
فانه كفى عن الكل سجدة تان او معناه ان السجود لا يختص بشئ من السهو كقولهم
لكل ذنب توبة والنقص من الزيادة والنقصان لا يصح دليل حديث الى سعيد
وابن عوف على ما نقل في الزيادة بنقص في المعنى القاء عده الكلمة الظن بعين
عند ما وبه قال ابن حنبل في حق الامام لانه لم يخطو العلم والمرحج كالمعلم

اسلم ثم يدو سجدة السهو
لا يعود كعلام العبد
ولو سلم داعي التلاوة
ثم تدو ان عليه الشهد
لا يعود عمدا العاصي
خسام الدين السقيدي

ولهذا تحرى في دخول الوقت والقبلة وقيم المتلفات واروش الخنايات ودفع
من يريد قتله وقال ملك في الشافعي المعتبر في عدد الركعات العلم دون الظن وهو
مردود وباتى الكلام عليها بعد هذا ان شاء الله تعالى وعن الامام اذا شل في صلواته
بطلت صلواته القياس على السادسة اختلفوا لما اذا حجب سجود السهو والصحيح
انه حجب لنفس السهو عندنا وبه قال الشافعي والظاهر به ولهذا يقال سجود السهو
فيضاف الى سببه الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقه الفطن وجهه الاسلام ولهذا
لا حجب في العمد عندنا وبه قال مالك واجمدا لكن المالكية يقولون سببه الزيادة
والنقصان ذكره ابن رشد للمالك في قواعد وقال الشافعي تسجد في العمد بطريق
الاولى ولنا انه علم السلام جعل سجود السهو تنجيا للشيطان على ما باتى في حديث
ابي سعيد وهو مختص بالسهو وغيره من النصوص الدالة على ان سبب وجوب السجود
السهو فاذا لم يوجد السبب لا يثبت الحكم ولا المتعمد قد رضى بالناقص والساهي لم
يرض به فشرع له ذلك لينال قصده ولان الساهي معذور ومقتل النفس سببه جاز
ان يكون ذلك جازا له خلاف العامد فلا يلزم من كونه جازا للنقص القليل ان يكون
جازا للكثير فلا يشرع وقال في المنابع لا يجب سجود السهو في العمد الا في
مستئين احدا ما اذا اخرج احدى سجدتي الركعة الاولى الى اخر الصلاة والباقي ترك
الفعله الاولى فانه يسجد للسهو فيها سواء كان عمدا او ناسيا قال صاحب
المنابع ذكرها في اجناس الناطق ولم اقف عليه في غيره من كتب كتابنا **قوله**
سجد للسهو للزيادة والنقصان يسجد من بعد السلام اعلم ان الفقهاء اختلفوا
فيه على اقوال خمسة من ههنا بعد السلام كما ذكره واليه ذهب على بن ابي طالب
وسعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وانس بن مالك وعبد الله
بن الزبير وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ومن المالكين الحسن بن الحسن البصري
وابراهيم الخثعمي وابن ابي ليلى والثوري والحسن بن صالح وعمر بن عبد العزيز وذهب
الشافعية الى انه قبل السلام على الاصح عندهم وهو قول ابي حنيفة ومالك والزهري
وربيعة والليث وقرئ المالكية معالت ان كان السجود للنقصان قبل السلام
وان كان للزيادة بعد السلام وهو قول للشافعية وقالت المالكية يسجد قبل السلام

قوله الفاتحة في الاول ليس
مؤثقا بوجوب السهو
لثاخير السورة وفي
الاخير بين لا
عمل الفاتحة في الحسام
التمهيد

السلام في المواضع الذي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وغير ذلك
ان كان فرضا التي وان كان ندبا فليس عليه بشي وان حبلها نظمه فخطا
من طراهل القياس ونظر اهل الطاهر وذلك انه اقتصر بالسجود بعد السلام على
المواضع التي ورد فيها الحديث بعد السلام ولم نعه وعدي السجود الذي ورد قبل
السلام والمواضع الخمسة التي يسهل فيها علم السلام احد ما قام من اثنتين على ما حاك
في حديث عبد الله بن مالك بن حنيفة والماني سلم من اثنتين كما حاك في حديث دي الدين
والثالث سلم من ثلث على ما حاك من حديث عمران بن الحصين والرابع ان صلى جسا كما
حاك في حديث عبد الله بن مسعود والخامس السجود عن الشل على ما حاك من حديث
ابي سعيد الخدري وسيا في الحلام على ذلك مفصلا عن قريب ان شاء الله تعالى قال
الطبرطوشي في حقه ملك يجب ان يكون الجبر ان في الصلاة كهدي للمتعة والقران في
الحق فان فعله في الحج افضل والمعنى ان الفاتحة جزء من الصلوة فيكون لمن كوز حله
صلاته في نظمه لخلاف الزيادة فانه لو سجد لها قبل السلام لاجتمع فيها زيادات
سبب واحد وذلك لا يحتمل الصلوة **قلت** قياسه في الاول فاسد لان
دم المتعة والقران عندنا كما يشكر لادما نقصان وجبر لان القران والمتعة افضل
من الافراد عندنا فكيف يكون الدم الواجب به ادم جبر فهذا يدل على جهله
لحكم فطل قياسه م انه قياس شبهة وهو ضعيف مختلف فيه وليس بحجة
عندنا ولو سلم والفرق من وجهين احدهما ان يقدم الهدى فيه نفع للفقير والآخر
عليهم بالانفاق وعلى نفسه وغيره عندنا في يوم اكل وشرب خلاف جبر ان
الصلوة والماني اما اخر سجود السهو لا ختم ان السهو يعد فيه حرج لاجل ذلك
ولا كذلك الهدى فانه لا يتصور وجوب هدي اخر في هذه الحجة لو اخر وقوله
سفي ان يكون الجايب في الصلوة بقول موجه فانه يفعل في اخر الصلاة ولهذا يشهد
وسلم بعده عندنا سلاما اخر وصح الاقتداء به بعد السلام الاول في التشهد
الماني قبل السلام الثاني وقوله لاجتمع فيها زياداتان سبب واحد **قلت**
الزيادة فيها غير النقص لان سجود السهو انما واجب فيها لما خير الركن عن مكانه
بالزيادة لا لنفس الزيادة اذ الزيادة لا تحتاج الى جابر وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي

ادع الامم بسبب سجود
الامام وتيقن غلظه في
ظنه علمنا بعبه ام لا
اداسمي من الفاتحة في
الاولى ونبدأ بالسورة
ثم نذكر مرجع وبقية الفاتحة
ثم السورة وعليه السهو
اد اقر اخرها من السورة
او اكثر سجود السهو لان
السهو واجب لترك الفاتحة
عن موضعها لا بقراءة السورة
كسلام الزاخر لترك
التشهد عمل الفاتحة

فهذا المغيرة حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سجد للسهو لما تقصده من
صلاته بعد السلام ولت عن زهاد بن علقمة قال صلى بنا المغيرة فنهض من
ركعتين فقلنا سبحان الله فقال سبحان الله ومضى فلما اتم صلاته وسلم سجد سجدة
السهو فلما انصرف قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت رولة
ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وروى الحاكم مثله من رواية من
عقبه من عاصم وسعد بن ابي وقاص وقال ما صححنا على شرط البخاري ومسلم
وهو يرد عليهم بغير دليلهم وقد سجد عمر لمقصان حصل في صلاته بعد السلام بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل سعد مثل ذلك وكذا عن ابن مسعود وابن
عباس وابن الزبير والمغيرة وان في ذكر الطحاوي في شرح الآثار وللشافعي حديث عبد الله
بن ملك بن خزيمة انه عليه السلام قام من اثنتين وسجد قبل السلام وهو عبد الله بن ملك
من القشبي من اشد شدة وانه خيعة بنت الحارث بن المطلب ذكره البخاري عن علي
بن عبد الله بن المديني وحديث ابن سعيد الحذري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا
سجد احدكم في صلاته فلم يدرك ركعة صلى اثلاثا ام اربعا فليطرح الشك ولن على ما يستقر
م سجد سجد من قبل ان يسلم فان كان قد صلى خمسا شفعن له ما قد صلى وان كان
قد صلى اتماما للاربع كانت له ثغيا للشيطان رولة سلم وغيره ولنا ستة احاديث
اولها حديث ذي الديدن المات من رواية ابي هريرة رضي الله عنه واسلامه متاخر
بعد نسخ الكلام في الصلاة اذ سلم من اثنتين من طريق البخاري اقام اليه الخبر باق وزعم
انه صلاة العصر رولة هكذا ابو داود ايضا وحديث عثمان بن حصن انه عليه السلام
صلى بهم صلاة الظهر ثلاث ركعات وانصرف بعد السلام فقال له الخبر باق يا رسول
الله انك صليت لنا قال فلي ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين للسهو ثم سلم رولة الحافظ
ابو جعفر الطحاوي عن عمر بن ابي حفص عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
عليه السلام صلى ركعتين فسلم فقال له د واليد من قد كثر مثل ما تقدم وعن ابن
سبين عن ابي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي
العشاء الظهر والعصر ركعتين في صلاة الظهر فصل ركعتين رولة الحافظ ما تقدم
الحديث الثاني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

المصاحف اذا نزلت سجدة من
ركعة ثم سبع سجدة من
ركعة فليسجدوا فانه لا يجزئ
عن واحد منهما ركعة
لو سجد سجدة الصلاة
او السهو فانه لا ينوب
ولو سجد للسهو لم ينوب
انما ليت عليه فانها
متوبة عن الصلاة فيه
لم يكن بينهما ركعة
محمد القفاوي
للحسام السعيد

وسلم صلى خمسا ساهيا وسجد للسهو بعد السلام رولة البخاري ومسلم وحديث
المغيرة بن شعبه انه عليه السلام قام من اثنتين ولم يجلس ثم سجد للسهو بعد السلام
رولة الترمذي وقال حديث حسن صحيح وهو الحديث الثاني للحديث الرابع عن
عبد الله بن جعفر بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في
صلاته فليسجد سجدتين يسلم رولة ابو داود وفيه اسم عبد بن عباس وثقه
بن معين للحديث الخامس عن ثوبان قال عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد
ما سلم رولة ابو داود والنسائي وابن حنبل وابن ماجه للحديث السادس عن عبد الله
بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فليتجمل
الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين متفق عليه والبخاري بعد التسليم وسلم
فليتأمل اقرب ذلك الى الصواب وعن حماد عن ابن ابي رجيل بنهم في صلاته لا يدرك
ازادام نقص قال ليسجد سجدتين بعد السلام رولة الطحاوي عن ابن ابي رجيل عن
الزهري قلت لعمر بن عبد العزيز بن الحارث بن ابي رجيل قال ان الزهري
ان اخبر الامم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود قبل السلام فدل ان ما
كان من السجود بعد السلام منسوخ قبله لا يصح لكم الاحتجاج بمثله فانه منسوخ
واتم لا يقولون وقال الطبري طوشي هذا لا يصح عن الزهري وقال البيهقي وفيه مطر
من ما رز غير قوي قلت قال يحيى كذاب وقال النسائي غير ثقه وقال ابن حبان
لا يجوز الرواية عنه الا للاعتبار ولم يذكر البيهقي ذلك لموافقه روايته مذهبه
وقال الطحاوي ومن جهة النظر ان من سجد لا نوم من السجود عقيب سببه بل
يؤخر الى اخر صلاته ومن تلا سجدة او ترك سجدة من صلاته فذكرها ان عليه
ان يسجد لها من غير تلخير ولما اجمع على تلخير سجود السهو عن موضعه حتى
يمضي كل الصلاة الا السلام عند قوم كان النظر على ما ذكرنا حكم السلام المختلف
فيه حكم ما قبله من الصلاة المجمع عليه فكل كان ذلك مقدما على السهو كان
كذلك السلام مقدما عليه قياسا ونظرا ولان مما حكاه فعل وقول ومتأمل بخلافنا
فعل لا غير وكان ما صرحنا اليه اولى لان فعله عليه السلام تعارضنا فبقى قوله لا
نعارض في الخواشي اذا سجد بعد السلام فاصابه لفظه السلام بعد ذلك ليست تواجبه

وقال شارح العمد والوال المراد بالسلام في الاحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي عليه السلام او يكون بلخيرها على سبيل السهو قال ما عيذان مع انه معارض مثله وهو ان يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو وبحل حديثهم على السلام المعهود الذي يخرج به من الصلاة وهو سلام التحلل وبطل ايضا حملهم على السلام الذي في الشهادتين ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليمتين انفاقا وقال الطرطوشي في اساس الخفية على الزيادة فاسد الاعتبار لانه في النقص جبران وفي الزيادة ليس بجبران بل هو ترغيم للشيطان اذ جعله جبرانا يقتضي زيادة في الصلاة بسبب واحد والصلاة لا تكملها قلت اذا رجع ركوعين او سجدة ثلث سجدة او جلس على راس الركعة الاولى لم يرد عن الشارع ان السجود للسهو في هذه المواضع ترغيم للشيطان بل هو جبران لما اذله من النقص وهو تلخير الاركان بسبب الزيادة وانما حاشا الترغيم فمن شك في صلته صلى الله عليه وسلم اربعة افعال عليه السلام فيه فليطرح الشكل ولين علي ما يستيقن فان كان قد صلى خمسا شفعن له ما قد صلى وان كان قد صلى ما لا يدرى كاتاله ترغيم للشيطان يعني سجدة في السهو لانه قبل السجود لم يترب شيئا ولم يخر ركنا فهذا انما ورد الترغيم في الشكل اذا لم يعلم بحاله ولم يكن في صلاته زيادة في نفس الامر والحال ان يقن بالزيادة فيها ساهيا بالمشكوكه باطل لا اصل له وهو اذا فاسد الوضع ولا نه يجوز في الزيادة ان يكون جبرانا للنقصان ترغيم للشيطان فلا منافاة بينها وقد قال ابن سعود رضي الله عنه لا تقصص ترغيم للشيطان وارضا للرجح وجبران للنقصان كما عهده النسخي في المبسوط وقوله لان جعله جبرانا يقتضي زيادة في الصلاة بسبب واحد لاحقا في مساده لان تلك الزيادة نقص على ما تقدم فلا جمع زيادة في الزيادة على مقادير الشرع نقص ولهذا لو تعدت زيادة ركعة بطلت صلاته وصارت كالاصح الزيادة والكف الزايد والس الزايد والذكر الزايد فان هذه الروايد كلها عيب ومع انما نقص النقصان على الزيادة بل انفسا السجود فيه بعد السلام بالنصوص على ما تقدم وحكي من الامم السخية في المبسوط ان فاضل القضاة ابا يوسف ناظر ما لكافي في سجود السهو من يدى هارون الرشيد الخليفة فقال له ارايت ان زاد

اد اقراني الاخرين
الفاتحة والسورة
لا سهو عليه لا يجبر
بين الفراه والتبيين
والسكوت والفراه
افضل والفاتحة وحده
لا تمنعين عمدة الصاوي
بسم الله

زاد ونقص كيف يصنع فتجيب ما لك فقال ابو يوسف الشيخ نعم خطي ومنه لا يصيب فظن ما لك انه يقول ومنه نصيب فقال هكذا ادركنا مشايخنا وعند اكثر العلماء انه اذا سجد للسهو بعد السلام بشهد بعنه وسلم وبه قال ابن سعود والشعبي والثوري وماده والحكم وجواد والليث ومالك والشافعي واسحق وابن حنبل ومالك ابن انس والحسن وعطاء وطاوس والسجستاني في سجدة في السهو تشهد ولا سلام وقال ابن سيرين وسعد وعمار وابن ابي ليلى سلم ولا يشهد لان ابا هريرة روى عن النبي عليه السلام انه سجد بعد السلام في قصه دي اليزيد ولم يذكر فيها تشهدا وروى ابن سجد بعد السلام تشهد وقبله لا روله اشهب عن مالك وهو قول ابن حنبل ولنا في حديث عثمان بن حصين انه عليه السلام صلى بهم فسهوا فجد سجدتين ثم تشهد وسلم روله ابو داود والترمذي وقال حسن غريب ولا يمد من من سجدتين وقد صح انه سجد مع النبي عليه السلام لما صلى جمعا بعد السلام ولو شاهد منه تركه لم يذهب اليه ولم يخالفه وقال ابن تيمية ولا يشهد للمفوضات في السلام الا في رواية عن مالك يتشهد له منه ومن التسليم **وقوله** لان سجود السهو لا يتكرر فيخرج عن السلام حتى لو سها عن السلام بجبران به ولو سها في سجدة في السهو لم يسجد له وهو قول الحسن والشافعي وميخيم والبيه وابن ابي ليلى ومنصور بن ناذر في الثوري ومالك والشافعي والحمد واسحق قاله اسحق هذا الجماع وقال مائة بعيد سجدتين السهو وقال الاوزاعي اذا سها سهون سجد اربع سجرات ذكره النووي وقال ابن ابي ليلى تكرر السجود بعد السهو ذكره في المبسوط وقد ذكرناه قبل هذا في القواعد ولما انه لو وجب له جبران لوجب للسهو في الجبران فيجب في الثالث والرابع فيتسلسل لان السجدة تين بجبران غيرهما فلا احتاجان الى جبران لهما وهذا الحكم اذا سها بعد السجدة من قبل سلامها في السجود بعد السلام ولما السجود قبل السلام وللشافعية والحناابلة وجهان وقاسوا على المسبوق اذا سجد مع امامه لسهو الامام ثم سها ما يقضي فانه يسجد سجدتين لخبرين وجوابه انه منفرد في ما يقضي وصارت كصلاة اخرى والوجه الثاني لا يسجد لان السجدة تين جبران كل نقص دخل فيها قبل السلام

وبعد وحكي صاحب المبسوط والمدايح ان محمدا قال للكسائي وكان ابن خالته
لم لا تشتغل بالفقه مع هذا الخاطر فقال من احكم علما فذاك يهديه اليها العلوم
فقال محمدا اني عليك شيئا من مسايل الفقه فخرج جوابه من النحو فقال هات فقال
له ما تقول فمن سها في سجود السهو فتفكر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من
اي باب من النحو خرجت هذا الجواب فقال من باب انه لا تصغي للصغر وعجب به من
وطنه وفي البسيط جعل هذه الحكاية من الكسائي في يوسف وزادوها فقال
ابو يوسف فاقول في تعليق الطلاق بالملك وقال لا يصح لان السيل لا يبتق المطر
فاستحسن ذلك منه قلت هذا فاسد بل هو بمنزلة الحجاب الرطب في الشتاء
فانه سبق المطر وفي الحديث قال سمعت ابا موسى الحامضي عن ابي الوراق والمعبدي
يقولون بلغنا ان الفتر دخل على محمد بن الحسن وكان مجلسه غاصا بالفقه والادب
فقال في كلامه ان الرجل اذا حذق صناعه ثم دخل في غيرها هانت عليه تلك
الاخرى فقال له محمد بن الحسن فانت ذلك الرجل لانك اذا حذق صناعتك فنتا لك عن
غيرها فقال الغزاليات اهلك الله فقال له محمد ما تقول في رجل صلى فيها في صلاة
قال ليس محمد بن الحسن قال فما تقول ان سها في السهو فقال الفرائض ان
الحبيك على قياس الفقه ام على قياس النحو قال لا الا على قياس النحو قال ليس عليه
شي فقال له محمد بن الحسن قلت فاك الغزاليان العرب اذا صغرت الشيء لم يصغر التصغير
فقال والله لقد احسنت ولقد طبقت الفتيان قال سها اذا نزلت شيئا غير
متعمد واسهوا اذا تعد في السهو **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية قال
في الذخيرة لو سجد للسهو قبل السلام جاز عندنا قال القدوري هذا في رواية
الاصول قال وروى عنهم انه لا يحسن به لانه ادله قبل وقته ووجه رواية الاصول
ان فعله حصل في فصل يجتهد فيه فلا يحكم بفساده وهذا لان الواو امر ناه بالاعادة
تكرر عليه سجود السهو وهذا شيء لم يقل به احد من العلماء انتهى كلام صاحب
الذخيرة **قلت** وهذان التعليقان يمنعان من كون الخلاف في الاولوية
وقال صاحب الحاوي من الشافعية لا خلاف بين الفقهاء ان سجود السهو
حائز قبل السلام وبعد واما الخلاف في الاول وفي قول التقدم والتأخير

في الفضيلة لصحة الاخبار في التقدم والتأخير قاله امام الحرمين من الشافعية
قلت قول الامام هذا هو الصواب حكما وتعليلا وفي قول عندهم اذا اخرج
لا يعتد به قال النووي وهو الصحيح **قلت** يقولون عن الشافعي انه قال اذا
صح الحديث فهو مذهبي وقد ذكرنا عدة احاديث صحاح في ذلك القول بعدم
الاعتداد به مصادمه لما افهوه بعيد من الفقه والنظر وقال الشيخ محمد الدين بن
تيمية الحراني الحنبلي لا خلاف في جواز الامس من قال قاله القاضي وابي الخطاب قال
وهذا وجدته في كتب الحنفية والشافعية والمالكية حكايه عن مذهبيهم
قلت قد ذكرت الخلاف في مذهبينا ومذهب الشافعية والعجم من
حفاء هذا الخلاف الجالس على هذا الخبر الحفي وعن ابن عبد البر كلهم يقولون
لو سجد قبل السلام فباجب السجود بعده او سجد بعده فباجب السجود قبله لا
يضر **قوله** وما في مسلمتين هو الصحيح وبه قال الثوري واهل في المغيرة
يسلم عن عمنه ويسلم كالمعهودين وهو الصحيح وفي السابيع التسليمتان اصح
ولان محمدا ذكر السلام مطلقا في الاصل وسرف الى السلام من الجانبين وفي المحيط
سعيان سلم تسليمه واحده عن عمنه وهو قول الكرخي وهو الاصول وبه قال
النجاشي وقاسوا على الجنان عند احمد ولا يخوف فيها وفي المغيرة والمرغيناني
والمدايح سلم بلقا وجهه عند البعض لان التسليم الاول للتحلل والثانية للتحية
ولا تحية في الاولى فكان ضمها الى الاولى عبثا وسعيان لا يخوف فيه لانه للتحية
دون التحلل وقد سقط معنى التحية هنا وفي الذخيرة قال القدوري في
كفية السجود بكن بعد سلامة الاول وخس واحد او يسبح في سجود ثلثا
ثم يعمل بانيا كذلك اي سجد سجد من لا خلاف ثم تشهد بانيا ويسلم قال وقوله
بعد سلامة الاول اساره لانه مكفي بتسليمه واحده اذا الحاجه اليها للفصل
من الاصل والنزاهة المحققة به وهو حصل به وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب
الصلوة انه لو سلم سلمتين لكان في سجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام وقال
الزحوي قال في الذخيرة لم يختلفوا في الصلوة على النبي عليه السلام وفي الدعوات انها
في عدة الصلوات في سجدتي السهو ذكر ابو جعفر الاسترغيني ان ذلك كله قبل

سلام السهو وذكر ابن الحسن الكرخي في مختصره انها في قعدة سجدة في السهو لانها هي القعدة الاخيرة في الجاصل فان حتم الصلاة بها والفرع منها يحصل بهذه القعدة وهو الصحيح وقال الطحاوي كل قعدة في اخرها سلام ففيها الصلاة على النبي عليه السلام وعلى هذا القول يصلي عليه في القعدةتين ومنهم من قال في المسئلة اختلاف وعند ابن حنيفة والي يوسف يصلي في الاولى وعند محمد في الثانية وفي قعدة سجدة في السهو بنا على ان سلام من عليه السهو يخرج منه عند ما فكأت الاولى هي القعدة للختم فصلى فيها وبيد عوا الله كالحنة ليكون حرجا منها بعد الاركان والسنن والمستحبات والآداب قال في المفيد هو الصحيح وعند محمد لا يخرج منه في اخر الصلاة والدعاء الى قعدة السهو فانها هي الاخيرة ويظهر فايده الاختلاف وما اذا حصل بعد السلام قبل سجود السهو لا ينقص طهارته عند ما وتنتقض عند محمد وقال شمس الامجد في الخلاوي القعدة بعد سجدة في السهو ليست بركن وانما ياتي بها ليقع ختم الصلاة بها فيوافق موضوع الصلاة حتى لو ذهب بعد ما سجد للسهو لم يفسد صلاته لانه لو ترك السهو وانصرف لا يفسد فاذا انصرف بعد السجود اولى **فروع** لا يسجد للسهو في صلاة المختار لعدم شرع السجود فيها اصلا فكذا بدلا ولا في سجود التلاوة كذا في زيد البدر على الاصل ولا في تكبيرات الشروق والتفلي كالفرض في السهو وقال ابن سيرين وماله لا يسجد فيه **فروع** اختلف الفقهاء فيه يسجد المبني مع امامه للسهو لا امام سوا كان فيما ادركه او قبله وهو قول الشعبي والشافعي وابن حنبل وقال ابن سيرين واسحق بن عيسى ما فاتهم سجدة في صلاة اخرى الصلاة وقال مالك والليث والاوزاعي ان ادرك معه دون الركعة لم يتبعه فيه ولم يقصده كمال لانه لا يعتد به وقال بعض الشافعية لا يسجد المبني لسهو فيما سبقه ولنا ان صلواته تنقصت حيث ما بعده في صلاة ناقصة وكونه لا يعتد به لا يمنع المتابعة فيه كما لا يمنعها في بقية الركعة فاذا تابعت وقضى ما فاتته هل يعيد سجود السهو قال الشافعي في القدم يعيد وهو احدى الروايتين عن ابن حنبل لا يسجد معه ليس في محله كالتابعة في

في التشهد وفي الرواية الاخرى لا يعيد قالوا وهي الاصح وهذا مذهب عطاء والحسن والشعبي والنخعي والاوزاعي ومالك وجديد الشافعي والي ثور وان ترك الامام السجود لا يسجد القوم عندنا وبه قال الحسن وعطاء والقاسم وجماد والثوري واسحق والمنزلي واختاره ابن المنذر والاشعثي وجماد وقال مالك والشافعي وابن سيرين في ثور ورواه عن احمد بن محمد **فروع** ويلزم من السهو ان يسجد في السهو اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على ان يسجد في السهو واجبه هو الصحيح لانه قال ويلزمه والنزوم هو الوجوب وقد ذكرناه وما فيه من الخلاف فلا يعيد قال في الثانية وبكم المشايخ في هذا واكثرهم على انه يجب سبعة اشياء وزاد منه في المفيد ويجب ترك الترتيب فيما شرع مكررا كالسجدة يجب بتقديم الركعتين وتأخيرها وتكرارها وترك الواجب وسفره وفي التحفة والغنية والمحيط وترك الواجب الاصل وقال في التحفة هو الذي يجب بسبب التهمة اما لو ترك واجبا ليس باصل للصلاة كما اذا وجبت عليه سجدة تلاف في اخر الصلاة لا يجب عليه السهو وتأخيرها وكذا لو شك باهيا ولم يتذكرها لا يسجد للسهو وتأخيرها لانها لم يجب بسبب التهمة فلم يكن تركها نقضا للصلاة وهذا السد لم يذكر في المبسوط والذخيرة وعنه كتب وذكر الاسحاقي انه يسجد للسهو وتأخير سجدة التلاوة عن موضعها ومثل في المحيط وفي رواية النوادر لا يلزمه لانها ليست بواجب اصيل وترك سبه يضاف الى جميع الصلاة فكذا في المبسوط والذخيرة وفي التحفة والغنية لا يجب السجود بترك الاذكار قال الاسحاقي كالتلاوة والتعوذ وتكرار الركوع والسجود وسجدة التلاوة في اربعة وهي القرلة والقنوت والتشهد الاخير وتكرارات العيدين وفي الاسحاقي الا في خمسة وزاد تأخير السلام واطلاق التشهد ولم يقيد بالآخر ثم قال ويجب تركه فيها وفي التحسين ويختص الجهر لو ترك بغير الركوع من صلاة العيدين السهو قال صاحب المختصر قال والظاهر انه اراد به بغير الركوع الثاني لانه تبع لتكبيرات العيدين ولو ترك التكبير التي بعد القرلة قبل القنوت يسجد ذلك عن محمد في بعض النوادر لانه بمنزلة تكبيرات العيدين وفي البدائع ولو زاد في تكبيرات العيدين لاتي بها في غير محلهما او ترك شيئا

سجد سجود السهو لا دا
هل يسجد للسهو لا في زاد
فيها فعلا من جنسها
ليس منها اذ كان

منها سجد السهو وفي الذخير لو ترك تكبيره واحده من تكررات العيد سجد روله
الحسن عن ابي حنيفة قال في الذخير اما تقدم الركع مثل ان ركع قبل ان يقرأ
او سجد قبل ان يركع وتأخير الركع ان ترك سجده صليته سهوا فذكرها
في الركعة الثانية او في آخر الصلاة او بوخر القيام الى المأله بالزيادة على التشهد
وتكرار الركع ان ركع ركوعين او سجد سجدتين وترك الواجب ان يترك
الفعله الاولى في الفرائض وفي المغيثات في الفرائض والتطوع وبغير الواجب ان يجهر
الامام فما خافت او خافت فيما يجهر وقال في التحفة والعنيد والذخير ثم في طاهر
رواية الاصل سوى من الجهر والمخافتة وفي النوادر ان جهر فما خافت فعليه السهو
قل او اكثر وان خافت فما جهر ان كان بفاحه الكتاب او اكثرها وعليه السهو
والافلا وفي غير الفاحه ان خافت في ثلاث ايات فصاروا به عند الكل او قصير
عنده فعليه السهو والافلا لان حكم الجهر فما خافت اعظم من المخافة فيما يجهر
لانه عمل بالمنسوخ فغلظ حكمه ولان لصلاة الجهر حظا من المخافة كالفاحه في
الاخرين وكذا المنفرد بخير واما صلاة المخافتة فلا حظ لها من الجهر فاجبنا
السجود في الجهر قل او اكثر وشرطنا اكثر في المخافتة وفي الفاحه شرطنا اكثرها
لان فيها معنى الدعاء وان كانت قرانا حقيقته ولو كانت دعاء لا يحب السهو
بتغير هيته فلهذا اخف حكمه وقال في التحفة والخية لاختلاف الروايات عنهم
في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فذكر الحاكم عن ابن سماعه عن محمد انه ان
جهر باكثر الفاحه سجد ثم رجع الى مقدار المخوف به الصلاة وعزى الى يوسف ان
جهر بحرف سجد للسهو والصحيح مقدار ما يخوف به الصلاة والفاحه وغيرها
سوا والمنفرد لا سهو عليه ذكره في الاصل اما اذا خافت ولانه مخير فيه وقد
اذا جهر لان لا خفا انما كان لغو والتعليق وذلك في صلوة يودي على
الشهر والمنفرد اذا جهر في المخاطبة يودي بها على الخفية وذكر الناطقي رواية
بمالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في المنفرد اذا جهر في المخافة ان عليه السهو
وفي طاهر الرواية لا سهو عليه قال في المحيط وفي رواية النوادر عليه السهو وذكر
الحلواني ان المنفرد لو كان عليه رجل يصلي وحده فعليه السهو وفي نوادر ابي

سليم لو شئ حاله وظن انه امام فجهن سجد للسهو وترك السنة المضافه الي
جميع الصلاة ان ترك التشهد في الفعله الاولى او القنوت وقال القاضي صدر
الاسلام بهاء وحويه ترك الواجب قال صاحب الذخير وهذا الجرح ما قيل فيه
لان الوجوه كلها محتج عليه ولما تقدم والتأخير وان مراعاة الترتيب واجب
عندنا وعند زفر بن زفر وقد عرف وتكرار الركع بوجوب تأخير الركع الذي
بعده واداء الركع من غير تأخير واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهذا واضح ويجب
سجود السهو عندنا في تكبيره الاقتراح بان شكل في حاله القيام او بعده انه هل كبر
للاصلاح ام لا وطال بفكره ثم علم انه قد كبر فبني او ظن انه لم يكبر فكبر وقرى وبني
عليه فعليه سجدتا السهو وما كان من واجبات القوله كالفاحه او السورة لم يجب
سجدتا السهو بتركها ولو قرأ اكثر الفاحه وترك اقلها فلا سهو عليه فكانه
قرا كلها ذكره في المحيط وان قرأ الفاحه مرتين في احد الاولين فعليه السهو لتأخير
الواجب وهو السورة ولو قرأ الفاحه وسورة ثم اعاد الفاحه فلا سهو عليه وعلى هذا
اذا قرأ سورة السجدة يوم الجمعة وسجد ثم قام وقرأ الفاحه وقرأ التحفاحونهم عن
المصاحح فلا سهو عليه وان قرأ الفاحه مرتين لانهم يقرأها على الولا وروي ابن ابي
عن محمد اذا قرأ الفاحه في الاولين ركعة مرتين فعليه السهو من غير فصل وفي
الاخرين لا سهو عليه وفي جمع الفقهاء ذكر عقبة في هذه المسئلة وكذلك في
تكرار التشهد يعني ان كره في الفعله الاولى وعليه السهو وان كره في الثانية
فلا سهو ثم ذكر عقبة انه اذا تشهد مرتين فلا سهو عليه من غير فصل فيحتمل
ان يكون المراد به الفعله الاخيرة ويحتمل ان يريد جميعا وفي العيون اذا تشهد
مرتين فلا سهو عليه ومثله في المحيط ولو قرأ السورة مع الفاحه في الاخرين فلا
سجود عليه وهو المختار ذكره في الذخير ولو قرأ الفاحه وايه قصير فعليه السهو
لان قوله ثلاث ايات قصارا وايه طويله معها في الاولين واجبه وان قرأ الفاحه عن
السورة فعليه السهو وفي الذخير والعيون لو قرأه في ركوعه او سجوده او القوم
او القعود فعليه سجدتا السهو لانه ليس بموضع للقوله ولو تشهد في ركوعه او
سجوده او قيامه فلا سهو عليه لانه ثناء وهذه الواضع محل الشك ذكره الاستحالي

وذكر الناطقي في اجناسه عن محل لو تشهد في قيامه قبل قرأه الفاتحة فلا سهو عليه وبعد ما يلزمه وهو الاصح لانه محل قرأه السورة وقد اخرج الواجب وفي المحيط والعيون لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو تذكر الفوت بعد ما سجل عليه السهو وكذا بعد ما رفع راسه من الركوع وعصى ولافتت ولو تذكر في الركوع ففي عوده الى الفوت رواه في كرها في المبسوط والذخير وغيرهما قال في السابغ وسجد للسهو فيها وذكر في المبسوط والذخير القياس لترك قرأه التشهد والصوت وبكبرات العدين لا يوجب السهو لانها سنة كتكبيرات الركوع والسجود وتبجعاتها وفي الاستحسان حملتها سنة بضاف الى جميع الصلاة فيمكن النقص تركها في جميعها بخلاف تكبيرات الركوع والسجود وتبجعاتها لانها لا بضاف الى جميعها بل الى ركعتيها وتركها لا يمكن النقص في كل الصلوة وفي الباب جعل الاضافة الى جميع الصلوة دليلا على الوجوب وفي الناسع وقرأه التشهد في المعة الاولى واجبه هو المختار وقيل هي سنة وهذا اقليل لكن خلاف طامم الراية وفي المفيد مثل المعة الاولى سنة والصحيح انها واجبه وفي السابغ لو قعد قدر التشهد في المعة الاخيرة ولم يتشهد معزى الى يوسف رواه في سجد السهو وفي المحيط معزى الى حنيفة رواه في لو ترك بعض التشهد عجب السهو **قوله** ويلزمه اذا ترك فعلا مستونا طامم الراية فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجوبها بالسنة فيكون قد ذكر السبب واراد به السبب مجازا لقوله في الجامع الصغير عيان احتجوا في يوم واحد فالاول سنة اي وجب بالسنة لان صلوة العيد واجبه وجوز ان يكون سنة على الحقيقة مضافه الى جميع الصلاة كاختاره في المبسوط والذخير وقوله وذكر التشهد بحمل المعة الاولى والثانية قلت التشهد هو الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين في القعدتين واحتمال الدعاء للقعدتين مع اراده نفسه بعيدم قوله وكل ذلك واحسان بعد لان المعة الاخيرة فرضم بكلف لتوجهه صاحب الحواشي وقال معنى تركها ترك فعلها في موضعها لان فعلها فيه واجب يجب تأخيرها عنه سجود السهو وفي الدايغ اختلفوا في ترك تعديل الاركان والقعود والقعدة من السجدتين على قول الحنيفة ويمن بنا على ان ذلك واجبه سنة

وقد ذكرناه وان يفكر في صلواته قليلا او طويلا في غير هذه وهو قد رها يودي فيه ركنا وفي هذه قياسا فلا سهو عليه وفي الاستحسان عجب لما خيل الركن والعليل لا تحتزم منه **قوله** ذكره في الدايغ لو ذكر سجدة تلاوة من الاولى وصلته من الثانية سدا للسلاوة عند عامة العلماء وعند من في الثانية لقوتها ولنا ان العضا معتبر بالادل واذا سجد التلاوة كان قبل الصلوة ولو سلم وعليه سجدة صلاته ان كان سجدة بطلت صلاته وان كان ساهيا ولم يعرف وجهه عن القبلة ولم يسلم لم تبطل وان صرفة وكذلك في الاستحسان لان السجد في حكم ما زاد واحد وفي القياس وهو رواية سطل صلاته لان يعرف الوجه عن القبلة من غير عذر يفسد للفرض وبعد الخروج من المسجد لا يفتي **قوله** وسهو الامام بوجوب على الموتى السجود لان في حديث ابن عمر وان سجد الامام فعليه وعلى من خلفه السهو وكلمه على الوجوب في كره الحديث ان تيممه في شرجه ولانه عليه السلام سجد وسجدوا معه وان لم يوجد منهم سهوا ما ذكرنا ولا نهم بالاقتداء به صار ق صلواتهم مبني على صلاته فدحلتها النقص بخلافه في صلوة الامام ولهذا يلزمه الاقامة بنية اقامة الامام وان لم يوثق بنقصا في صلاتهم لوجب عليهم متابعتة حذر المخالفة الامام وعند وجوب النقص اولي فلان لم يسجد الامام لم يسجد الموتى وهو قول عطا والحسن والتخفي والثوري والقاسم وحامد بن ابي سليمان ورواية عن ابن جنبل وقال الشافعي يسجد للمام خلفه ويحالف امامه وخالفه المن في البويطي وابو حفص من اصحابه ومنعوا الماموم من السجود ويقولون قال مالك والاوزاعي والشافعي ان سجد الموتى لم يلزم الامام ولا الموتى السجود وقال الشافعي يسجد الامام سهوا ولا يسجد واحد منها بخلاف عندهم واحتجوا بحديث معوية انه شتم العاطس في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ولم يامر به بالتجوز قلت لا يحل له فيه لانه تكلم بعد او السجود للسهو فلم يجب به شيء والقول في رفعه الوجوب ولم يفسد صلاته لان حرمة الكلام لم تكن اشتهرت بعد ولم يرد الشرع بتجوز الامام السجود عن الماموم اذا سجد الامام فكيف تجوز عنه سجدتين وهو بات بواحدة منها وهذا لا اصل له في الشرع فصارت كالصلية فانه لا

سجلها اجماعا وان ادرك المأموم بعض صلاة الامام وسجد للسهو وان المأموم يتابعه
في السجود وبه قال الفقهاء قاطبة الا ابن سيرين فانه قال لا يسجد لانه ليس بموضع
سجوده وقد بقى التسليم ولو دخل في صلاة الامام بعد ما سجد سجدة للسهو
تتابعه في الثانية ولا يعيد الاولى وان دخل بعد ما سجد سجدة لانقضها ولو سلم السجود
مع الامام فعليه سجدتان السهو في التسليم الثانية دون الاولى لانه منفرد في الثانية
وكذا ذكر ابن سماعه عن محمد والنوادر وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه
فلا سهو عليه لانه مقيد به وبجده يلزمه لانه سلم وهو منفرد في السجدة فرفع
هم رفع راسه وقرأها بعيد الركوع لانه قد انقضى قال ركن الدين الصادي
حتى لو لم يعد ركوعه بفساد صلواته وقال الاستحبابي على ما سئل قول رفق بفساد
وعندنا لا يفسد وذلك كله في مختصر البحر وفي الاستحبابي لو قرأ في الاولى والثانية
الفاتحة وسها عن السجدة فذكرها في ركوعه او بعد ما رفع راسه منه قبل
ان يسجد فانه يعود ويقرأ الفاتحة ويحيد السجدة ثم ركع وعليه سجدتان السهو
وكذا اذا قرأ السورة ونسي الفاتحة فانه يعود ويقرأ الفاتحة ويعيد السورة وعليه
سجدتان السهو وهكذا في المحيط ولو ذكر في ركوعه او سجوده تلاوة او صليبه
بفسادها ولا يعيد ركوعه ولا سجوده ولكن يستحب له ان يعيده لان ابقاها منه
لم يكن على قصد اتمامه ومتى اعادة صار فرضا واسقط الاول وفي مختصر البحر عن محمد
من القاسم اذا ترك التسمية يلزمه السهو وقال برهان الدين الكافي ان سها عنها
قبل الفاتحة يلزمه السهو واوجب عن الائمة الكريسي السهو بترك التسمية بين
الفاتحة والسورة وفي المفيد لا يجب بترك التسمية والتامين شي في جمع الفاتحة
سلم عن سائر اولي السهو عليه وبشي باليمن ولا يعيد عن ابن يوسف قول في الثانية
ما قرأه في الاولى يسجد للسهو وقال فاضل خان هذا في غريب الرواية عن ابن يوسف
وفي المحيط الا الحق اذا سجد للسهو مع امامه لا يعتد به ويسجد في اخر صلاته
لان ما ادركه معه ليس باخر صلاته بخلاف المسبوق لان ما ادركه معه اخر صلاة
الامام فنعى في حقه اخر لحققة المتابعة ولو تابع المسبوق امامه في سجدتي السهو
تم تبين انه لم يكن عليه سهو فسدت صلواته لانه اقتدى به في موضع يجب انفراد

وفي الفتاوى ان لم يعلم المسبوق انه لم يكن عليه سهو لم يفسد صلاته وان علم فسد
قوله ومن سها عن العدة الاولى لم تذكر وهو الى حاله القعود اقرب
عاد وقعد وتشهد لانه كالقيام وفي المبسوط لو لم يستتم فاما حتى تذكر
العدة فعاد فعليه السهو وفي طاهر الرواية اذا لم يستتم فاما يعود وان
استتم فاما لا يعود وعن ابن يوسف ان كان القعود اقرب يعود وان كان
الى القيام اقرب لا يعود وهو المذكور في الكتاب وفي ما وي المرغشاني اذا
استتم فاما او كان الى القيام اقرب لا يعود ولو لم يكن كذلك فقد ولا سهو
عليه وفي رواية اذا قام على ركعتيه لينهض بقعد وعليه السهو قال في
المحيط وهي رواية النوادر قال المرغشاني ويستوي فيه العدة الاولى والثانية
وعليه الاعتماد ولو رفع السهم من الارض وركعته عليها بعد ولم يرفعها فقد ولا
سهو عليه ذكره صاحب المحيط والمرغشاني وفي البدائع اذا كان الى القيام
اقرب فلو جرد القيام وهو انتصاب النصف الاعلى والنصف الاسفل جميعا
وبما بقي من الاختفاء غير معتبر وان كان الى القعود اقرب بقعد لعدم القيام وفي
المنافع قال بدر الدين لم يصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب وان لم ينتصب
النصف الاسفل يكون الى القعود اقرب ولا اعتبار بالنصف الاعلى لم يذكر
سجود السهو وحلف المشايخ فيه كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الخاري
يقول لا يسجد وكان غيره من المشايخ يقول يسجد لانه بقدر ما استغل بالقيام
اخر واجبا وجب وصله بما قبله فلزمه السهو واذا كان الى القيام اقرب فعاد بقعد
صلاته وقال ابو علي المجوز جازي لا يفسد ذكره ابن عوف في شرح مختصر القدوري وقال
الزوزني ان عاد فقد يكون ميسرا ولا يفسد صلواته ويسجد للسهو لما خبر الواجب
وان استوى قائما لم علم انه لم يقعد فعاد وقعد فسدت صلاته لتكامل الجنابة
برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما ليس بفرض كره الزوزني في شرح مختصر
القدوري **مسرح** في مذاهب العلماء فاذا استوى قائما لا يرجع الى القعدة عند اكمل
ذكرنا وبه قال مالك والشافعي وقال احمد الاول الرجوع وقال الحسن بن جهم ما
لم يركع وان رجع جاهلا ببطل صلواته وبه قال محمد بن الحسن بن القاسم

لعلها
سجدتها

صح وسجد وان رجع ساهيا صح بلا خلاف عند المالكية وان جلس ونسي التشهد
حتى اعتدل ففي الجلاب لاسهو عليه وفي المقدمات سجد كقولنا وبه قال الشافعي
قال القرافي قال بقیه على السورة والكبير عندها **قلت** نقله عنا الحكم
في السورة غلط وروى ابو داود انه عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين ان
ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ولا يسجد سجدتين للسهو
ومثله في ستر ابن ابي عمير **فرع** وفي الزخيرة ومن عليه سجدتا السهو في صلاة
الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس وكان ذلك بعد السلام لا يسجد وكذا في قضا
الغائت اذا لم يسجد حتى احمرت الشمس لم يسجد لانه وجب لتقصان الصلاة جبراً له
فجرى مجرى القضا ولو خرج وقت الجمعة قبل ان يسجد بعد ما سلم سقط ولو سها
لخليفة كفاه سجدتان عن سهو وسهو امامه وان لم يكن الاول سهوا لانه
السهو لسهو وخليفته لانه صار مقتدياً به ولو سها الاول بعد الاستحلاف
لا وجب سهو شيئا والسبوق لو لم يسجد مع امامه وسها فاسبق به كراه سجدتان
وان لم يسجد لسهو امامه استحساناً وفي المفيد لو تذكر سجدة صليته في
سجود السهو ان كانت من الركعة الاخيرة لحراته احدى سجدتي السهو عنها
خلاف ما لو تركها من الاولى والثانية حيث لا حن به احدى سجدتي السهو عنها
لانها دنا فوجب قضاؤها والقضا لا يحريه من السهو بخلاف الاخيرة وكذا
لا حن به احدى سجدتي السهو سجدة التلاوة **مسألة** شرع في ركعتين بعد
تمام الصلاة وبنائها على تحريمها وكان تلا سجدة لا يسجد فيها ولو عاد الامام
الى القعدة قبل السجود الخامسة والقوم يسجدوا ولم يعلموا بعوده لا يفسد صلاتهم
لانه لما عاد الى القعدة ارفق ركوعه وكذا ركوع القوم لانه بنا على صلاته فبقي لهم
رأه سجدة وهي لا يفسد الصلاة **قوله** وان سها عن القعدة حتى قام الى
الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد الخامسة لانه لم يستحكم خروجه من القعدة والحن
لخامسة لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة بدليل المبرور بسجد السهو لآخر
الواجب واذا قيد الخامسة بسجدة استحكم دخوله في ركعة كاملة من التقل فخرج
من القعدة قبل تمامه ضرره فبطل عند الشافعي لا يبطل عند عبد الله المتقدم

المتقدم وهو محمول عندنا على ما اذا قعد في الرابعة لان الراوى قال صلى الظهر خمسا
ولا ظهر من ركعتيه وهو القعدة الاخيرة قال الشافعي وانما قام الى الخامسة على طين ان
هذه القعدة هي الاولى قال واجب الى ان يشفع الخامسة بين كعدهم سلم واستقبل الظهر
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لان عنده اذا بطل الفرض لا تنقلب بفلا
ولان ترك القعدة في كل شفع من التقل يفسد عنده وضع المسئلة في الظهر قال في
الحيط والمفيد وقاضي خان في العشا كذلك وانما خص بها الظهر لانه وافقه
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الظهر خمسا فاستحسن البذل له ما فيه سهو رسول
الله صلى الله عليه وسلم اولانها اول صلاة فرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولهذا سمى صلاة الاولى وانما قال صلى الظهر خمسا والظهر لا يكون خمسا لانه صلى الخامسة
على طين انها من الظهر قال ابو يوسف يبطل الفرض بوضع الجبهة وهو رواية عن
محمد وعلى قول محمد بن روح الراسي وهو المختار ذكره في المحيط والدليل عليه انه لو سجد
قبل امامه لم يشاركه الامام فيه اجزله ولو تم السجود بالوضع كما قال ابو يوسف لا
لحن به لان كل ركن سبقه المقتدي امامه لا يعتد به ولو تم نفس الوضع فاطاله
لكان سجدة وليس كذلك بل الكل سجدة واحدة وقالوا ثمة الخلاف تظهر
فما اذا سبقه للحدث في هذا السجود بنى عبد محمد لان ما بعد الحدث لما لم يكن سجودا
معتبر لم يكن رفع الرأس معه فلم يسطل فرضه فتوضا وبنى على صلاته وقد حكي محمد هذا
لاني يوسف فقال زهروا وسدت فاصلحها فشوه لصلاة غريبة **قلت**
وسعي ان يكون الخلاف على العكس لان الطائفة والقعدة من السجدة تن فرض عندنا
يوسف وعند محمد ليس فرض بل كل سنة او واجب في رواية والنص عن ابي يوسف
على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه منه ويطن قائما وعند محمد يتم بنفسه لا يحتاج
وان لم يرفع راسه منه اذا بطلت الفرضية وانقلبت نفلا على ما تقدم عند ابي حنيفة
اليهار كعده اخرى في الظهر والعشا فيصير متغلا بستر وكعاب وكذا في
العصر بضيف اليهار كعده اخرى به قال حماد بن ابي سليمان فيمن صلى الظهر خمسا
وقال قناده والا وراعي فمن صلى المغرب اربعاضيف اليهار كعده اخرى ويكون
الركعتان له نافله وان لم يضم اليهار كعده اخرى فلا شيء عليه لانه مظهر على اعرف

فان اقتدى به انسان في الخامسة او السادسة ثم افسد ما يلزمه قضاة تركعات
في قول ابى يوسف ليقا القصر في ذكره في قاضي خان في المحيط اقتدى به انسان
في الخامسة ثم افسد ما كان عاد الامام الى القعدة بقضى اربعاً وان مضى بقضى ستاً عندها
وعند مجمل لا يتصور القضاء ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة بالمسجد
الخامسة وسلم وان قيد الخامسة بالمسجد ثم ذكر ضم اليها ركعة اخرى ثم فرغ من الركعتين
لهنا وله وسجد للسهو استخساراً هذا على قول مجمل لان حكمه الفرض باقية عنده لانها
اشتملت على اصل الصلاة ووصفها وبالاتقال الى النفل انقطع الوصف لا غير وبقيت
القصره ونما النفل على تحريم الفرض جازين في حق الاقتداء فكذلك انما فعل نفسه على
تحريمه فرضه قال في المحيط وهو الاصح ولو انقطعت تحريمه الفرض لما صح شرعه في
النفل لان الاحرام لا يعتقد الا سكينه جديده ووجه القياس انه لو سجد لوقع سجدة
في صلاة اخرى وهي الركعتان للزائد تان وسجد السهو لاولاً لشرع لصلاة اخرى
وعند ابى يوسف يسجد قياساً واستحساناً لان السجود عنده لغير نقصان ثم كثر في
النفل والب في المذاهب هذا السجود للنقص المتمكن في النفل عند ابى يوسف لا يخلو
فيه لا على وجه السنة وعند مجمل للنقص المتمكن في الفرض فحاصله ان تحريمه الفرض انقطع
عند ابى يوسف بالدخول في النفل ولا وجه الجبر بنقص الفرض بعد الخروج منه
وانقطاع تحريمه ومثله في المحيط والمفيد وقال في الخواشي يسجد لتمكين النقصان
في الفرض بالخروج منه لا على الوجه المسنون عند ابى يوسف وقال الشيخ الامام ابو
منصور الماسري الاصح ان جعل السهو حاسراً للنقص المتمكن في الاحرام فيجب به النقص
في الفرض والنفل واليه ذهب ابو بكر بن ابي سعيد ثم الصحيح انها لا تنوبان عن سنة الظهر
لان شئ وعده فيها لم يكن عن قصد ولهذا لم يلزمه وفي المحيط لانها انا قصد غير مضمون
فلا تنوب عن الكاملة وقايد الاختلاف انه لو اقتدى به انسان في هاتين الركعتين
يصلي ركعتين عند ابى يوسف ولو افسده قضى ركعتين قال صاحب المحيط وهو
الاصح ولو افسده الامام فلا قضاء عليه عند الشافعي وعند مجمل يصلي ستاً وعن مجمل في
النوازل لا يصح شيئاً واذا اتم هذا الشفع مع الامام بقوم يصلي ركعتين ويتشهد ثم صلى
ركعتين ولو افسده لا قضاء عليه بالامام وفي العصر لا يضم الى الخامسة ركعة اخرى بل ينقطع

عن الامام محمد
قوله

ينقطع للنفل بعد الفرض وروى هشام عن مجمل انه يضيف اليها ركعة اخرى وكذا
الحسن عن ابى حنيفة وهو الصحيح لان الركعة انا سمع اذا كان السفل بعد عن قصد
اذ لا يصيبه بدونه وفي قاضي خان واذا قام الامام الى الخامسة بعد ما قعد قدر
التشهد روى المجمل عن احكامها انه لا يتابعه اليوم لانه لحطاسه من ولكن ينتظر ونه
قعود حتى يعود فمسلموا معه فان ولد الخامسة بالمسجد سلم القوم **قوله** ومن
صلى ركعتين تطوعاً فسيها فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخر من لم يزل له لو بني لوقع
سجود السهو في وسط الصلاة وذلك غير مشروع بخلاف المسافر اذا نوى الاقامة
بعد ما سجد للسهو فانه يتم صلاته وان وقع السهو في وسط الصلاة قال في المبسوط
لان ذلك مع غير شئ وقد يكون غير صفة كل جند يصير ومن يقيم بينه الامام
والمرء بينه زوجهما والعبد بينه سيده وهما عباد شريه وقصده ولانه لو لم يزل عليها
ثم سطر الصلاة كلها ماضى وما بقى خلاف التطوع قال السرخسي وحقيقته الفرق
ان السلام محلل للعود الى سجود السهو بعود الى حرمه الصلاة للضرورة فيا يرجع الى
احكام تلك الصلاة لا في حق غيرها وفي المسغين انى لو نوى الاقامة بعد السلام قيل لم يصح
سبه في هذه الصلاة وسقط عنه سجود السهو وعند مجمل وزفر صحت وصارت
اربعا ولو سجد للسهو ثم نوى الاقامة حتى صارت فرضه اربعا هل يعيد صلاته قال في
الاصل يعيد لان سجوده وقع في الحشو فلا يعتد به واختلفوا فيه لو بني قال فخر الاسلام
لحوز لان السلام محلل وانما يوقف حكمه ضرورة تمكنه من السجود فلا يظهري في حق
الناس وعن العقيدة ابى جعفر وليس عليه ان يسجد ثانياً لان الجبر قد حصل وقال المصنفاني
ولو بني جان بر عليه في عصام وقال شيخ الاسلام خواهر زاده تجوز ويعيد سجدتي
السهو لو وقع في وسط الصلاة قال في الخواشي وذكر صاحب المحيط انه لو بني خان
وفي اعاده السجود اختلاف المسامح والمختار انه يعيد وكذا لو سجد المسافر للسهو ثم
تبين له سفينته دخلت مصره والماله اذا سجد المسبوق ثم سها في القضاء وزاد في
البيسط اذا تبين وخروج وقت الجمعة بعد ما سجد بيمينه اظهره وسجد للسهو **قوله**
ومن سلم وعلقه سجدتا السهو فدخل رجل في صلاته بعد التسليم وان سجد الامام كان
داخلها ولا فلا وهذا عند ابى حنيفة ولى يوسف وعند مجمل هو داخل سجد الامام

اول سجده اصل الخلاف ان سلام من عليه سجود السهو عمد اهل خريجه من الصلاه ام لا
فعمد محمد وزفر لا خريجه اصلا وعند ابن حنيفه والى يوسف خريجه خروجا موقوفا
ان عاد الى سجده في السهو وصح عوده اليها من ان لم يخرج ولم يقطع تحريمته وان لم يعد خرج
واقطعت تحريمته ومن المشايخ من قال لا يوقف في انقطاع التحريمه سلام السهو
عند ابن حنيفه والى يوسف بل يقطع من غير توقف وانا الوقف عند ما في عود
التحريمه ثانيا ان عاد الى سجده في السهو يعود والافلا وهذا سهل لشرح المسائل والاول
الحق لان التحريم اذا بطلت لا يعود الا بالاعاده وان لم يوجد ذكره في البداهه لم يفر
الاعتبار بالتلاوه والسلام ساهيا ولما ان السلام طام لكاف الخطاب الا لضرورة وهي سجود
السهو واذا لم يسجد عمل الكلام علمه مكان خارجا فاذا عاد من رفع السلام ويعود التحريمه
خلاف سجده التلاوه لان محلها قبله وخلاف قوله التشهد فلم يعمل السلام علمه في
على هذا الخلاف ما يبل المسله الاولى الفقهاء قبل العود لا يفسخ الوضوء عند ابن
حنيفه والى يوسف ولا يسجد لانه لو سجد سغير فرضه فيصير موديا بسجود السهو
في وسط الصلاه وعند محمد يصير فرضه اربعه وسجد في اخر صلاته المسله الثالثه لا
صح الاقتداء عند ابن حنيفه والى يوسف حتى لو ابدى به انسان بنيه النفل ثم تكلم
قبل ان يسجد الامام للسهو لا يجب على المقتدي فضا شي وان عاد الامام الى السهو لانه تكلم
قبل سجده الاقتداء وعند ابنه قضاء صلاه الامام لصحة الاقتداء به عنده وفي الحواشي
فان قيل سجد لا يصح الاقتداء به وان عاد لان بقا التحريمه ضروري كالحثه الى السجده فلا
يطهر في غير ذلك قبل ان استقام الطهارة بالتحققه بعد العود دليل على ان التحريمه
مطلقه لا ضروريه **قوله** ومن سلم سر يد به قطع الصلاه وعليه سهو فعلية
ان يسجد لسهو لان هذا السلام غير قاطع وبسته بعض المشرع فلفت كما لو نوي
الظهور مثلا او نوي المسافر اربعه بلغوا نية ذكره في المبسوط وفي المحيط بسجده في العزم
من يد بها طوعا بغير عزم لغرضه حكم التحريمه ولو سلم وهو ذا كر لسجد صلاه او سجد
بلاوه او لتشهد فسلت صلوته ذكره في المحيط وهذه النية بعين المشرع فلم تلغ والفق
ان تلك الاشياء نوتى بها في حقيقه الصلاه وقد بطلت بالسلام العمد وسجود السهو
به في خريتها وهي باقية اذا كان عليه سجود السهو وفي الحواشي وسه الكفر بطل الامان

قوله لا يسجد لانه لو سجد سغير فرضه فيصير موديا بسجود السهو في وسط الصلاه وعند محمد يصير فرضه اربعه وسجد في اخر صلاته المسله الثالثه لا صح الاقتداء عند ابن حنيفه والى يوسف حتى لو ابدى به انسان بنيه النفل ثم تكلم قبل ان يسجد الامام للسهو لا يجب على المقتدي فضا شي وان عاد الامام الى السهو لانه تكلم قبل سجده الاقتداء وعند ابنه قضاء صلاه الامام لصحة الاقتداء به عنده وفي الحواشي فان قيل سجد لا يصح الاقتداء به وان عاد لان بقا التحريمه ضروري كالحثه الى السجده فلا يطهر في غير ذلك قبل ان استقام الطهارة بالتحققه بعد العود دليل على ان التحريمه مطلقه لا ضروريه قوله ومن سلم سر يد به قطع الصلاه وعليه سهو فعلية ان يسجد لسهو لان هذا السلام غير قاطع وبسته بعض المشرع فلفت كما لو نوي الظهور مثلا او نوي المسافر اربعه بلغوا نية ذكره في المبسوط وفي المحيط بسجده في العزم من يد بها طوعا بغير عزم لغرضه حكم التحريمه ولو سلم وهو ذا كر لسجد صلاه او سجد بلاوه او لتشهد فسلت صلوته ذكره في المحيط وهذه النية بعين المشرع فلم تلغ والفق ان تلك الاشياء نوتى بها في حقيقه الصلاه وقد بطلت بالسلام العمد وسجود السهو به في خريتها وهي باقية اذا كان عليه سجود السهو وفي الحواشي وسه الكفر بطل الامان

الايان ولم يبلغ وان كان غير المشرع **قلت** سه الكفر رضي به وهو كفر ومثي ثبت
الكفر ارفع الامان لانها لا يجتمعان في المحيط صلى العشار لعين طائفة انها تسويحه
سلم او صلى الظهر ركعتين بطنها الجمعه وسلم روى ابن رستم عن محمد انه يستقبل الار
سلامه عمد وذكر في العيون انه يستقبل لم يعرف الى احد خلاف ما لو طن انه صلى اربعه
فسلم علم فانه سني وفي كتاب السجلات لعلي بن يقابل الرازي انه تم عند طحايا طحايا لانه
سلم على ظن التمام ولو سلمه سهو **قوله** ومن شك في صلاته فلم يدركها صلى ام اربعه
وذلك اول ما عرض له استاتف الصلوه لعله عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته انه كم
صلى فليستقبل الصلاه هكذا في المبسوط والمحيط والذخير وان كان الشك بعمره كسر
سوى على الكسر رايه لعله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرك الصواب وهو جسد شعبة الله
من مسعود مسق عليه وقد قد مناه في قواعد هذا الباب والتحري طلب الاجري
فان لم يكن له راي بنى على اليقين لعله عليه السلام من شك في صلاته فلم يدركها صلى ام
اربعه بنى على الاول ولفظه في حديث ابن سعيد وليطرح الشك وليبن على ما استقر روله
سلم وقد ذكرناه في هذا الباب وفي المفيد وكيفية اذا شك وهو قائم او راكع
او ساجدا ثم تلك الركعه ثم تعد لاحمال انها اربعه والقعدة فيها فرض ثم يصلى
ركعه اخرى لاحمال انها كانت الثالثه فصالح الى الرابعه ثم يتشهد ويسلم وسجد
للسهو وقال القدوري قال اصحابنا الشاك تحرى ولم يفصلوا وهذه روايه
الاصول ووجهه حديث من مسعود الصحيح في تحرى الصواب وروي الحسن
عن ابن حنيفه انه سى على اليقين في حديث ابن سعيد وهو قول الشافعي ومالك
ووفق اصحاب من الاحاديث فلو احدث الاستقبال على الشك في اول مره لانه
لا حرج عليه فيه ولقوله عليه السلام دع ما سبيلك الى ما لا يسبيلك ومطلو حديث
ان مسعود على ما اذا طن بعرضه الشك كثير وله راي لان الاستيناف في كل مره
حرجا منا وفي السنا على التقين احتمال خلط النافله بالفرض قبل تمامه وجلو حديث
ابن سعيد على من كرر منه الشك وليس له ظن ترجيح وقد روى عن ابن سعيد مثل
قولنا فانه سبيل عن الشاك في الصلوه فقال تحرى وقيل له عن نفسك او عن رسول
الله فقال عن رسول الله ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي وروي ابو بكر بن ابي

شبيه في سننه عن ابن مسعود عن ابن عمر انه قال اما انا فاذلم ادركم صليت فاني
اعيد كقول ابي حنيفة والي يوسف ومحمد واصحابه وعن ابي سعيد بن جبير عن ابن
عمر رضي الله عنهما في الذي لا يدرى بلنا صلى لم اربط قال يعيد حتى يحط وعن جابر
عن منصور قال سالت ابن جبير عن الشك في الصلاة فقال اما انا فاذا كان في المكوبة
فاني اعيد وعن ابن جابر قال رمت احمارا فلم ادر كم رمت فسالت ابن عمر فلم يجبي
فتراس الخنفيه فقال يا عبد الله ليس شي اعظم عندنا من الصلوة واذا نسي احدنا
اعاد فين له حكم الشك قال فذكرت لان عمر قوله فقال انهم اهل بيت مفهون
وعن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال يعيد وكان سرح يقول بعد وعن لث
عن طاوس قال اذا صليت فلم تدر كم صليت فاعد هامة فان التبت عليك مرة
اخرى فلا تعد ما وعزطا قال يعيد مرة روي عنه ذلك مالك وعبد الملك وقال
عبد الكريم وسعيد بن ابي جبير وممنون انهم كانوا اذا وهموا في الصلوة اعدوا انتهى
كلام ابي بكر بن ابي شيبة وقال النووي قال ابو حنيفة ان حصل له الشك اول مرة
بطلت صلوته وان صار عاده له اجتهد وعمل بغالب ظنه وان لم يظن شيئا عمل
بالاقل قال ابو حامد قال الشافعي في التقديم ما رأت قولاً اقبح من قول ابي حنيفة
هذا ولا ابعد من السنن انتهى كلام النووي في هذه الحكاية عن ابي حامد عن الشافعي
قلت قد ذكرت الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل واحد من الاحوال
الثلاث وصحة الحديث في التحريم البناء على المعنى والحديث الوارد بالاعادة فكيف
يقبح الشافعي القول الموبد بحديث رسول الله ويقول ولا ابعد من السنن مع كونه
قول ابن عمر باذكرة ابو بكر بن ابي شيبة عنه من طرق وقد كان ابن عمر اعلم
الناس بها عا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى ابو بكر عن جماعة من السلف
الصلح انهم الهدى من تقدم ابا حنيفة رضي الله عنه وعنهم كما روى ابو بكر بن ابي شيبة
الذين ذكرناهم في هذا الكتاب فحسب ليس في حصيد قول ابي حنيفة بالصحيح
والتباعد عن السنن معنى وليس هذا من ادب اهل العلم والفضل وقول النووي
وان قد امة وغيره من المحالفين لنا قال ابو حنيفة ان حصل له الشك اول مرة بطلت
صلوته فتقاهم هذا عن الامام لا يوجد في كتب اصحابنا المشهور مثل المبسوط والمحيط

174
والمحيط والنجاشي والبدائع والمفيد وقتاوى المرغبين في شرح الكرخ والاسيوطي
والتحفة والغنية وخوامع الفقه وغيرها من الكتب التي يقرب من بشر مصنفات باقلوا
مها استقبال لتقع صلوته على وصف الصحة وعن وقال ابو نصر سارح القدوري
المعروف بالاقطع من الاستيناف اولي لانه سقط به الشك يقين في النجيم او هل
احد ام لا او هل اصابه بوجه كاسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبال ولا شك ان
صلوته لا يبطل بالشك فقد عطفها على سلة الكتاب لم اختلفوا في قوله اول ما
عرض له صل اول ما عرض له في هذه الصلاة وقال في النجاشي وقيل بعناه ان السهو
مكره اداة لا انه لم يسه قط وقيل اول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلوة
قط من حين بلغ اما اذا وقع له ذلك في شي من الصلوات فانه يتحرى قال صاحب
النجاشي والاول اشبه والاستقبال يكون بالسلام في عوده ولا يخرج منها يخرج
اليه ومعنى النبي على الاقل انه اذا وقع له الشك من الركعة والركعتين جعلها ركعة
واحدة وقع من الركعتين والثلث جعلها ركعة واحدة وان كان من الثلث والاربع جعلها
ثلثا ومن صلاته على ذلك كذا روى البيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف في
سننه الكبير وفي المستقروا احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعليه ان
يشهد عقيب الركعة التي يقع الشك فيها اخر صلوته احتياطاً بموضع وضيف
اليها ركعة اخرى ولو شك بعد الفراغ منها فلا اعادة عليه ويجعل كأنه صلى
اربعا وان شك انه صلى فردا او ثنتين او ثلثا او الاربع انه صلى اربعا او خمسا فان
كان قائما يقعد كحوازان هذه اخر صلوته ثم يصلي ركعة اخرى احتياطاً وان
كان قاعدا يتحرى فان رأى انها ثمانية حتى وان لم يكن له رأى بفسد كحوازان ترك
القعده في الثانية ومحمّل الفساد فيفسد احتياطاً ذكره هذه الفرع في المحيطة
وتكمّل الحافظ ابو جعفر على حديث ذي الريد بن قحطال والذي يدل ان ما جرى من
الكلام في الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم والما مومنين في حديث ذي الريد بن مسعود
وان العمل على خلافه ان الامم اجمعت ان رجلا لو ترك امامه من صلاة شيئا ان
يسبح ليعلم امامه ما تركه فيأتي به وذو الريد بن اسحق بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ولا انكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامه انه قال ذلك ان اعلم رسولك

قاله
قال ابنه ان الصلوة اذا لم يهرىء وعمران بن حصين ما يدل على النسخ وذلك ان ابا هريرة قال سلم بن كهتر
زاد في الشهد الاول السلام صرف الى خشبة في المسجد وقال عمران بن مضي الى اخبرته وذلك كله ثبات فدل
على النبي صلى الله عليه وسلم انه كان صرف وجهه عن القبلة وعمل عملا كثيرا في الصلاة وهذا الخرج
من الصلوة وان قيل قال ذلك وفعل ما فعل وهو بطن انه ليس في الصلوة قيل له خبر
الواحد يقول به الحجة وحجبه العمل قد اخبره واليد بن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لم يتم صلواته فهو في الصلاة والمفت الى اصحابه بعد ذلك وتكلم معهم وسالمهم
بعد علمه انه في الصلاة فلم يخرج ذلك من الصلوة على يذهب هذا المخالف لنا فلم
ان يكون هذا قبل نسخ الكلام ان ابا بكر وعمر اخبرناهم في الصلوة بعد علمهم وكان
يمكنهم ان يؤموا بذلك فعلمه منهم من غير كلام فان قيل كيف يجوز ان يكون
هذا قبل نسخ الكلام وان هو من اسلمه متأخره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بل من بعده ونسخ الكلام في الصلوة بعلمه قبل الهجرة قيل له من اين لك ان نسخ الكلام
كان عكسه من روى لك هذا اوات لا تحتج الا بسند وهذا زيد بن ارقم الانصاري
يقول كما سلم في الصلوة حتى تزل وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وصحبة زيد
بن ارقم لرسول الامارات بالمدنية ثبت بهذا ان نسخ الكلام كان بالمدنية بعد قدوم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة مع ان ابا هريرة لم يحضر تلك الصلوة مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اصلا قال الحافظ لارذ واليد بن قتل يوم بدر قال ذكره محمد
بن اسحق بن سائر وغيره وعمران بن عمران اسلم الى هريرة كان بعد قتل ذي الريد بن وقول
الى هريرة صلى بنا اي المسلمين وذكر البيهقي ان الذي قتل بدر بن السائبين وذو
اليد بن بقي بعد النبي عليه السلام قال ذكره ابو عبد الله الحافظ وكان قضيه
اليد بن ارميد الريد بن مسلم قال ابو شعاع اذا قال في العدة الاول اللهم
صل على محمد بن محمد السهو وعمران بن جنيغ لوزاد حرقا بحج سجود السهو ولو زاد بنا
لا وقال الامام ابو منصور الماتريدي لا يجب ما لم يقل وعمران بن محمد وعمران بن الصفاق
سهو عليه في هذا وعمران بن محمد استقبح ان اوجب سجود السهو بالصلاة على النبي عليه السلام
قلت قد اوجب سجود السهو بركه القرآن في الركوع والسجود لا يكونها في غير

غير محلها فكذا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها في غير محلها ولو قرأ فاتحة الكتاب قبل التشهد لزمه السهو وبعد **باب**
صلاة المريض قال صاحب المنافع ذكر باب السهو وفيه قصور يجبر بالحج فاتبه باب صلاة المريض لأنها شرعت مع القصور بقدر الامكان وفي الحواشي في العتاي والعدر جمعها وهي اضافته الفعل الى فاعله كدق القطار قال او الى محله وانه ما يرخ كقولهم جرح زيد لا يندمل قال لذا قاله الشيخ الامام بدر الدين قلت وسعي ان يحسن الاولى هنا لان المعنى الصلاة الصادقة من المريض والمريض فاعلمها وموجد ما اقولهم جرح زيد لا يندمل والطاهر ان يرد بالحج ورح فلا يكون نظيره صلاة المريض لان المريض فعيل بمعنى فاعل **قوله** واذا اغتنى المريض عن القيام صلى قاعداين كع وسجد كحدث عمران بن الحصين قال كانت لي بواسير فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قاعدا فان لم تستطع فقلعا فان لم تستطع فعلى جنبك قال في المتن لا ينتمى روله الحاحه الاسلام وقال النووي وسطر الجوري روله البخاري وزاد النسي فان لم يستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى المريض قاعدا ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او قاعدا وجعل سجودا خفضا من ركوعه فان لم يستطع ان صلى قاعدا صلى على جنبه الا عن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان صلى على جنبه الا عن صلى مستلقيا وحلا ما يلي القبلة روله الدارقطني قال النووي ما سناد ضعيف والبواسير واحد ما الباسور وهو علم حدث في المقعد والناسور بالنون علم حدث في ما في العين سقى فلا سقطع وقد حدث ايضا في جوالي المقعد وفي اللثة وهو معرب ذكر ذلك كله الجوهري في روى اصحابنا في كتب الفقهاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلى المريض قاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يؤمى ايما فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه وفي المبسوط دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمران بن حصين يعوده في مرضه فقال كيف اصابك صلى قاعدا فان لم تستطع فقلعا فان لم يستطع فعلى جنب يؤمى ايما فان لم يستطع فالله تعالى اول العذر اى بقبول العذر من كل لان الطاعة بحسب الطاقة

في الايام الثمانية من المريض
بعد ثلاثة ايام طاروي ان
واجه عن انبي فالعزان
النح صا انه عليه وسما لا يعود
المريض الا بعد ثلثة ايام

وروى نافع عن ابن عمر قال يصلي المريض مستلقيا ويجعل رجليه ما يلي القبلة ويستقل
بوجهه القبلة يؤتى بما راسه وعن الحسن وارضاهم يصلي المريض على الخلاء التي هو عليها
ذكره أبو بكر بن أبي شيبة في سننه **قوله** فإن لم يستطع الركوع والسجود أو ما أيا
قاعد لما روي أنه ولد وسع مثله وجعل سجودا أخفض من ركوعه لأن الأيدي لها
وقام مقامها فلاخذ حكمها ولا يرفع إلى وجهه شيئا سجد عليه لما روي جابر بن عبد الله
رضي الله عنه أن النبي عليه السلام عاد مريضا فراه يصلي على وسادة فلاخذها فري بها فاخذ
عودا ليصلي عليه فلاخذ فري به وقال صل على الأرض إن استطعت والا فأي شيء أيا في اجعل
سجودك أخفض من ركوعك ذكره البيهقي في سننه الكبير وفيه عن ابن عمر إذا لم
يستطع المريض السجود أو ما راسه أيا ولا يرفع إلى وجهه شيئا وقد روي ذلك مرفوعا
قال البيهقي وليس شيء وسيل ابن عمر عن الصلاة على المرحوم فقال لا يسجد مع الله
لها الخروا وقال لا تحضر الله أن لا أصل قاعدا ولا يسجد على الأرض فإن لم يستطع فأي شيء
وأجعل السجود أخفض من الركوع وعن علقمة قال دخلت مع عبد الله على أخيه عتبة
نعوه وهو مريض فراه مع أخيه مريحة يسجد عليها فاتزعمها منه عبد الله قال
يسجد على الأرض فإن لم يستطع فأي شيء وأجعل السجود أخفض من الركوع رواها
البيهقي في سننه الكبير فإن فعل وهو كحضر راسه اجزله لوجود الأيدي والأصابع
للمؤمن أن يرفع عودا أو وسادة يسجد عليها وفي السابغ يكون نسيئا ويجوز صلاته
أن وجد منه حرك كل راسه وإن لم يوجد لا يجوز وفي الأخير أن فعل ذلك بظن أن
كان كحضر راسه للركوع والسجود والسجود أخفض من الركوع حان وإن كان يضع
العود أو الوسادة على جهته لم يحزه لعدم الأعمام أحلفوا أهل بعد هذا سجودا أو
أيما قيل هو أيما وهو الأصح وفي المبسوط حارث صلواته بالإيمان لا يوضع الرأس وقيل هو
سجود فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض يسجد عليها جازت لما روي الحسن عن
أبيه قالت رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رجليها
رواه البيهقي بإسناده وعن ابن عباس أنه رخص في السجود على الوسادة والمخدة ذكره
البيهقي وعن أبي إسحق قال رأيت عدي بن حاتم يسجد على جذير في المسجد ارتفاعه
قدر ذراع ذكره البيهقي في سننه وذكر أبو بكر بن أبي شيبة في سننه مثله وذكره

البیهقی و ذکر ابو بکر عن اسانه کان یسجد علی مرفقه وعن ابی العالیہ انه کان
 مضطرباً و مات المرفقه ثنتی لہ فیسجد علیها و کثر ذلک اس عیسا و کان عمر بکر بن السجود
 الرجل علی العود و مثله علی اس سعور و الحسن ذکر ابن ابی شیبہ فی سننہ و ابی سادۃ
 یسجد الو او و تھن ساعا عند الخاعہ و جعل المازنی ہن الو او و المکسورہ قیاساً لظہنہ
 ہکذا ذکر الخلاف النبخاری و ابن عیث ۲ شرح المفصل و المحرانی ۲ شرح التتکلاہ و ابن
 الحاجب فی اول الاعلال ۲ التصریف و قال ابن عصفور فی الجمع و ردعم المازنی انه لا یخول
 ہن الو او و المکسورہ بقیاس بل یبع فی ذلک السماع قال و ہو فاسد فانه کثر یوح
 القیاس یحل و او مکسورہ وقعت اولاً و ہذا النقل منہ عکس ما بعث الخاعہ المذہبین
 کما تری و المرفقه بکسر الیم الخیر بکسر الیم **قولہ** فان لم یسطع القعود استلقى علی
 طہرہ و جعل رجليہ الی القبلیہ و او ما بال رکوع و السجود قال فی الذخیرہ لو کان
 قادر علی بعض القیام دون اتمامہ لا ذکرہ فی شی من الکتب قال الفقیہ ابو جعفر یوم
 ان یقوم مقلداً ما یقدر فان عجز قعد حتی لو قدر ان یکبر قاعاً و لم یقدر علی القیام
 للقرلہ او یقدر لبعض القرلہ دون تمامہا لزم القیام و ما یقدر و کذا ذکرہ فی المبسوط
 و التکبیر و فی واضی جان فان لم یتیم خفت ان لا یحسن صلاتہ و یقعد فی غیرہ و بہ اخذ
 الخواص و ان قدر علیہ متکماً لم یذکرہ من شی من الکتب و الصحیح انه یصلی متکماً
 و لا یحسنہ غیرہ ذکرہ فی الذخیرہ و قاضی جان و کذا لو قدر ان یعتمد علی عصا
 او کان لہ خادم متکلی علیہ فانه یقوم و متکلی علیہ و فی منیہ المفتی لو ترک الاستعانہ بغيرہ
 و صلی و اعدا جان و ان قدر علی القیام دون السجود او ما فاعدا لانه اقرب الی السجود
 ہکذا ذکرہ الخواص و السرخسی و ذکر خواہر زادہ و الصفار انه بالخیار ان یشا صلی و اما
 بالایماء قال فی المفید و لا یتجہ لہ ذلک و ان یشا قاعداً بالایماء و ہو افضل عندنا
 و زاد خواہر زادہ انه اذا اراد ان یومی للركوع یومی و اما و للسجود یومی قاعداً اعتباراً
 لاصاها و عند رفض و الشافعی یومی لهما قاعداً و ہو یعد لان السجود لا یلزم فی القیام
 بل ۲ القعود فاذا عذر السجود لم یتعذر القعود الذی ہو من لوازمہ خلاف الایماء
 للركوع فاعدا لان القعود قیام لما عرف و لم یذکر من فی الاصل الذل یقدر علی القعود
 مستویاً و یقدر علیہ متکماً او مستنداً الی حیاط او انسان او ما شئہ ذلک قال

للخلو إلى قال مشا غناحب ان صلى قاعدا مستندا او متكيا ولا يحز به مضطجعا
 قال هكذا ذكره في النوادر فان لم يستطع القعود صلى مستلقيا على ففاه متوجها
 إلى القبلة راسه إلى المشرق ورجلاه إلى المغرب هذا هو الأفضل عندنا وهو قول عمر
 واسبه وسعيد بن جبيل واخر من قول بعض الشافعية حكاه النووي وحمل تحت
 راسه شي لم يقع وبصير وجهه إلى القبلة لا إلى السوا وفي المنافع جعل تحت راسه وسلاه
 حتى يصير شبه القاعد وتمكن من الإيماء بالركوع والسجود وذكر الشيخ شهاب
 الدين المقرافي في النجعة ان الرضوخ اعجز عن القيام تنوكا فان عجز اسفل إلى الخلو مستقلا
 فان عجز ففرضه الخلو مستندا وفي المدونة يصلى على قدر وسعه فاعدا او على جنبه
 او ظهره ورجلاه إلى القبلة ويومئ برأسه قال وكلامه محمول على الترتيب من الجهات
 المذكورة ولم يعمل احد بالحسن فاذا صلى على الخنب مستقبل بوجهه الكعبه وجب
 طهره انما استقبال السوا انتهى كلامه **قلت** هذا غلط لا ناقد ذكرنا انه جعل
 تحت راسه وسلاه ففتح اداو مستقبلا للكعبه وقال ابن المسم ان عجز عن الخنب
 الايمن على الايسر ولم يرد الشرع به وقال الشافعي اذا عجز عن القيام والقعود
 صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة بوجهه ويقدم يديه كالمست في سجده وهو
 روايه عن ابن حنيفة ذكرها في الناسع وغيره قال النووي فعلى هذا الواضحة على
 سائر جاز وبكره لمخالفة السنه وهو قول ابن جنبل وفي وجهه مضطجعا على جنبه
 ويعطف اسفل قدميه إلى القبلة حكاه الفوراني وامام الحرمين والغزالي في البسيط
 وصاحب البيان وقال الغزالي هو غلط وخلافهم هذا في الجواب ومن لا يقدر الا
 على واحد منها صح بها وجه من شرط الايماء على الخنب حدثت عن ابن ابي
 بقدم ولنا ما قد مناه عن عمر وابنه وماروله اصحابنا من الحديث الذي ذكرناه
 ولانه اذا صلى مستلقيا يقع جميع صلاته من القيام والاعمال بالركوع والسجود إلى
 واذا صلى على الخنب يقع ايماءه بالركوع والسجود إلى غير القبلة وهو ناجد رجليه
 واستقبال القبلة شرط صحة الصلوة مع القدرة بالنص وقال النووي ولانه اذا
 اضطرر استقبال القبلة جميع بدنه واذا اسلم على لم يستقبلها الا برجليه **قلت**
 هذا باطل لا وجه له لانه انما استقبالها في حاله القوله ورجلاه إلى غير القبلة ولا

بالركوع والسجود وعلى ما قلنا استقبالها جميع بدنه في جميع الاحوال ولا نأثر المتلقي
 تقع إلى هو الكعبه وهو موله عندنا إلى عتاز السوا وشاره المصطبح على جنبه القديم
 وذلك ليس بقبلة وفي الخواشي ولا رجد ثنا محكم وحدثت عن ابن محمل على المحكم **قلت**
 هذه فاعله مع وفه لو بدت حد يثنا ولا نرضه لوزاك فتعد كان وجهه إلى القبلة
 ومرضه على شرف الزوال بخلاف المختص والموضوع في القبر ولانه ليس لها ايماء بالركوع
 والسجود يقع إلى غير وجهه القبلة فرأينا فيها جهة وجهه وقيل كان مرضه عن
 منعه من الاستلقاء فصرى على الخنب لذلك ومعنى قوله فعلى الخنب اي ساقطا على الارض
 قال الله تعالى فاذا وجبت جنوبها والسلقى ساقط على الارض ويقال يلقى على الارض
 على جنبه اذا طال مرضه وان كان مستلقيا وفي المفيد وان عجز عن الاستلقاء صلى
 على جنبه الايمن ومن اصحابنا من قال صلى على جنبه الايمن فان لم يستطع فعلى ففاه
 والمختار الاول لم الاضجاع المشروع ستة احوالها في الصلاة على الخلاف الثاني المختص
 عند الموت بوضع على شقه عرضا ووجهه إلى القبلة لكن الناس اختلفوا واختاروا الخنجا
 مستلقيا وزعموا انه اسهل للخرج الروح وهو الثالث والرابع الميت اذا وضع على الخنب
 لغسله ولا روايه فيه لاصحابنا لكن عارفوا اضعافه على ففاه الخامس الاضجاع في حاله
 الصلاه عليه بكون مسلقيا على ففاه وهو المعهود من الناس السادس الاضجاع في
 اللحد يجمع على شقه الايمن ووجهه إلى القبلة قال في النجعة المراد بالخنجان
 بضعفه القيام ضعفا شديدا حتى يزداد عليه بذلك او بجعله وجعا او خاف
 ابطا البر لو قام وفي الخواشي الخن يكون حقيقه كالمقام سقط من مرضه وحكامان
 خاف زياده المرض او ابطا البر وفي جوامع الفقه قبل ان لا يقدر ان يقوم بنفسه الا
 ان يعمد غيره وقبل ان لا يقدر على المشي الا ان يهادى من اثنين وقيل اذا صار صاحب
 فراش ولم يكن يقوم بنفسه وقبل ان لا يقدر ان يصلي قاعدا وقيل ان شق عليه القيام
 مشقه شديدا بحيث يشعله عن الصلاه وقبل ان لا يقدر ان يذهب في جوارحه نفسه
 خارج الدار وقال النووي يعتبر فيه المشقه الشديده او زياده مرضه وقال امام الحرمين
 في باب التيمم الذي روله في ضبط الجمران بحقه مشقه يذهب خشوعه والمذهب
 الاول وحكي النووي في صلوة المريض عنه انه قال لا يكفي ذلك بل شرط فيه عدم

القيام او خيفه الهلاك او المرض الطويل كما في المرض الميخ للقيم قال والمذهب الاول
فرع ولو كان يطيق الصيام اذا صلى وحده ولا يطيقه مع الامام يصلي وحده
عندنا لان القيام فرض والحكمه سنه وبه قال مالك والشافعي وقيل يصلي مع الامام
واعدا لانه عاجز عنه ذكره في المحيط ولا اعاده عليه فيا ذكرناه بالاجماع ذكر
الاجماع النووي **فرع** اذا كان معه ما هو قادر على القيام فقال طيب
موقوف ان صليت مستلقيا لم يكن مدا وتلك حوزان يصلي قاعدا وفي كتب اصحابنا تنوع الما
من عينه اي قلعه وهو اصح الوجهين عند الشافعية قال في المبسوط لان جزء الاعضا
كجزء النفس وقال مالك والاوزاعي وهو واحد الوجهين للشافعية انه لا يجوز لانه
قادر على القيام ولما روي عن ابن عباس انه لما وقع الما في عنقه حمل اليه عبد الملك الاطبا
على البرد فقالوا لك سبعة لا يصلي الاستلقاء قال ما شئت وام سلمه فنهته وقال
امام الحرم من حوز قطعوا ولا نص للشافعي فيه والاثار عنها روله البيهقي باسناد ضعيف
وروله باسناد صحيح انه قيل له ذلك فكرهه وروى عنه انه قال رايت ان كان الرجل
قبل ذلك والذي حكاه الغزالي الوسيط انه استفتي عاصد وانا ههنا بابل لا ذكر
لا في ههنا وانكر بعضهم ارسال عبد الملك الاطبا وقال توفيا صل خلافة عبد الملك
قال النووي وهذا الانكار باطل وحوزان نعمهم في خلافة معوية في زمن عايشه وام
سلمه فان كان من امر بني امية ومن اهل التمكن والبسطه وبعث البرد ليس بصعب
عليه **قلت** وحوزان يكون نعمهم من جهة معوية سفار عبد الملك سعيد
فنسب اليه ونكر على ابن اسحق في النبويه قوله احتمل ان يجوز له ترك القيام وان لا
يجوز مع ان الوجهين في المسئلة مشهوران وهو بمنزلة كرها في المذهب وفي المبسوط
حوزان يصلي الصحيح فاعدا اذا خاف من سبع او عدوا فاقا وقال النووي في شرح
المذهب ولو قام الكمين له العدو وفسد المدين يصلي قاعدا والمذهب وجوب
الاعاده لندرتة وفي قول ان صلوات الكمين قاعدا لا يعقد الم الصلي قاعدا تطوعا او
فرضه بعد كيف يقعد قال في الذخير يقعد في التشهد كسائر الصلوات اجماعا
اما في حاله القوله فعلى ان خيفه انه ان شأه فقد كذلك وان شأه ترع وان شأه قعد
يحتب لانه لما سقط عنه الركن الخفيف والخفيف في هيئة القعود اولى وفي

18
يحتصر الكرخي والمفيد عن ابن حنفه يقعد كقف شأه من غير كراهه **قلت**
وسعى ان يسنن من ذلك الاقعا المذكور ومثله الرجل الى القبلة وعن ابن يوسف يحيى
وعنه تنريح وفي المفيد عنه تنريح في الاستدافا ذكره اقتن شرجله اليسرى فجلس لها
ومثله في الذخير وعن محمد بن تنريح وعند زفر بن شرجله الصلوات كلها قال ابو
الثلث القوي على قول زفر لانه معهود في الصلوات والخمس عن ابن حنفه رواه محمد
قال في المفيد والتحفة والغنيه هو الصحيح وعن ابن خنيفة في صلوات الليل تنريح
اول الصلوات الى اخرها وعند الفضل ان يقعد في موضع القيام محتبيا وروى الحسن
عنه انه تنريح فاذا اراد ان يركع ثني رجله اليسرى واقتن شرجلهما قال القدوري
اطلق ابو الحسن روايه الحسن وهي عن ابن يوسف روي ابن مالك عن ابن يوسف انه
ركع متنريعا وقال النووي ولا تعتبر لقعوده هيبه بل كقف قعد اخر له لكن ذكره
الاقعا والقعود ما دار جلده واصح القولين والوجهين يقعد مفتشا وهو روايه
المزني وروايه البويطي يقعد متنريعا قال الغزالي وهو بعيد وعند مالك والثوري
والثالث احمد واسحق تنريح وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وانس للشافعية وجهان
اخران احدهما الركنان الى الصدر بالاحتب والمانى خم ركبته اليمنى بالركبته
اليسرى كالخالس امام المعلم وجه من اختار التنريح ان القعود بدل عن القيام والقيام
بحالف فعود الصلاه فوجان يكون بدله مخالفا له ووجهه اختيار جلوس التشهد
لانه اصل في الصلاه حاله الاختيار فيكون افضل في حاله الضرورة ولانه من شان
الاكفا والاقتراش اولى بالعبود ولا نه جلوس الجا بره والاكاسره والفرع عنه
فلا يناسب الخضوع ولا نه قعود العاده والاقتراش قعود العباد وقال الغزالي
التنريح بعيد لانه لا يليق بحال الخاضعين عن ابن مسعود قال لان اقعد على جرح
او جرح من احب الي من ان اقعد متنريعا في الصلاه وكراهه الحكم ذكر ذلك كله البيهقي
في سننه وروى السهقي عن عايشه قالت رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي متنريعا وعن حميد الطويل قال رأت انس يصلي متنريعا على فراشه وعن عمر بن
عبد العزيز ومجاهد والتخفي في المرض انه يصلي متنريعا ذكره البيهقي فعمل فعله
عليه السلام انه كان المتيسر عليه **مسألة** ذكرها في المبسوط والذخير وغيرها

اذا كان بجهنمه جرح لا استطاع السجود عليها لاختاره الامام وعليه ان يسجد على انقه
 لانه من اعضا السجود **قوله** فان استطاع الامام راسه اخبرت ولا يوي بعينه
 ولا حاجبيه ولا قلبه وهذا هو ظاهر الرواية وفي الدخيرة عن ابى يوسف انه يوي
 بعينه وفي جوامع الفقه او حاجبيه ولا يوي بقلبه وفي الحاوي يوي بعينه وحاجبيه
 وقلبه عند ابى يوسف وزفر ولم يحوزه ابو حنيفة وقال محمد لا اشك ان الائمة
 بالرأس يجوز ولا اشك انه بالقلب لا يجوز واشك في العينية كره في الزجره وقاضي
 خان وفي الحاوي عن محمد ان الامام بالقلب لا يجوز عند ابى يوسف وليست احفظ قوله
 في الامام العيس والحاجبين وعند زفر يوي بعينه وحاجبيه واذا صح اعاديه
 التقفد والغنيه وعند الحسن يوي بقلبه وحاجبيه ويعيد وفي المحيط وقال
 زفر يوي بحاجبيه فان عجز بقلبه وقال الحسن بعينه وحاجبيه لا بقلبه وقال
 الشافعي ان عجز عن الامام راسه او يوي بطرفه فان عجز اخرى افعال الصلوة على قلبه وكذا
 القرلة والاذكار يجز بها على قلبه عند الحن ومادام عاقلا لا يسقط عنه الصلوة
 ولم يجد حكاها صاحب العدة والسان انه اذا عجز عن الائمة بالرأس سقطت عنه وجب
 الغن الى الوسيط عن ابى حنيفة انه سقط عنه الصلاة اذا عجز عن القعود قال
 النووي وهي مكره مردودة والمعروف عنه انما سقط اذا عجز عن الائمة بالرأس قال
 وعنه رواية انه لا يصل في الحال فاذا صح لنه القضاء **قلت** الخلاف بين ابى
 حنيفة والشافعي في العاجز عن القعود هل يصل على جنبه الايمن او على قفاه
 مستلقيا مشهور وهي من سبيل الخلاف الطوائف وكف جمعت عليه وهو كبير
 الغلط في النقل وعند مالك يوي كقول الشافعي والظاهر عنه سقوط القرلة
 عند الحن كقولنا قال القرافي رحمه الله لان القرلة كلام عزي فلا ياتي الانفعل
 اللسان وجوب غيرها علاج الى نص من جهة الشارع **قلت** هذا بطلانهم
 في الائمة بالرأس كوع والسجود بالعيس والحاجبين والقلب من غير نص كما ان القرلة
 ليست نية القلب بل هي فعل اللسان كذا الركوع والسجود ليسا نية القلب
 ولا ما عباره عن الحائض والحاجبين ونصب الابدال في العبادات بالرأي والعقل
 ممتنع البته وليس لم فنه حدث بشئ او يقول عليه **قوله** اخبرت عنه

ناخيرها عنه
 لا تسقطها
 فضيحه تنقايه

اساره الى انه لا يسقط الصلوة وان كان الحن اكثر من يوم وليله لانه يفهم الخطاب
 بخلاف المعنى عليه على ما ياتي سانه هو الصحيح فالك في الدخيرة لاختلاف المشايخ فيه
 قال بعضهم ان دام الحن اكثر من يوم وليله سقطت عنه واقل من ذلك لا يسقط
 كالاغما قال في المحيط هو الصحيح وفي منية المفتي في الاصح وقال بعضهم لا يسقط وان
 دام اكثر من يوم وليله حتى اذا برأ منه الفضا ولو مات مضى عنه ورثته قال في المنافع
 هو الصحيح باذكاره في الكتاب وقال بعضهم سقطت مطلقا من غير تفصيل واخاره
 السرخسي **قوله** وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه
 القيام وصل واعد ابى ياما وقد ذكرناه قل هذا وفيه خلاف زفر والشافعي
 فاما يعولان يوي بالرأس كوع والسجود طامعا لان القيام ركز فلا يتركه بغض عذر
 ولنا ان القيام وسيلة الى السجود للخروج والصلو اصل فاذا عجز عن الاصل سقطت
 الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي الى الجمعة سان الاول ان السجود مشروع
 بدون القيام كسجدة التلاوة والشكر عند من يقول بها والقيام لم يشرع وحده
 وقال عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان احدا ولان وضع الجبهة
 على الارض غاية الخضوع حتى لو سجد لغس الله تعالى كف من قبل وقد حاق فضل
 الصلاة طول العنوت اي القيام قلنا انما كان كذلك لانضمام قرله القرآن اليه فيكون
 فضله لاجل الجمع بين الركعتين وهو محصل في القعود **قوله** وان صلى
 الصحيح بعض صلواته فاعلم حدث به مرض اتمها فاعدل ركوع وسجود او موبعا
 ان لم يقدر او مسلقيا ان لم يقدر لانه سنا على القوى يحكون في الاقدار وفي المفيد
 هذا في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف مستقبل والصحيح الاول وفي المحيط عن ابى
 حنيفة مستقبل اذا صار الى الامام وان صلى فاعدل المرض به يركع وسجد ثم صح اتمها
 فاعاد عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لمحمد سنا على الخلاف في جواز الاقدار ولو صلى بعض
 صلواته قاعدا ناعيا ثم قدر على الركوع والسجود او بصلط عام قدر على القعود استأنف
 عند الملهة وقال زفر ومالك والشافعي وابن حنبل يني قال في جوامع الفقه ولو
 اصحها فاعد بالامام قدره وان ركع وسجد بالامام لانه ان يتمها خلاف ما بعد
 الركوع والسجود قال في المبسوط والمفيد اصله ان المنفرد يني اخر صلواته على اولها

كان المقدي بنى صلوة على صلوة امامه وفي كل موضع كان لاقتداء به طار الساهنا
وما لا فلا وفي الحواشي لانهم بنا الركب على الاما اذ انزل لان احرامه انعقد بجوزا للركوع
والسجود لقد رتبه عليها فامكن ان يجعل رايها وساجدا بقدر الخلاف المرض الموي
لانه عاجز عنها فيكون الركوع والسجود معد ومبين في التنا على المعدوم بحال **قوله**
ومن اصبح الطمع قائما لمعيا اي تعب ولا باس بان يتوكا على عصا او حيايط او يتعد
لانه عذر وبكره بغير عذر لما في ذلك من الاساءة في الادب قال النزدوي الاتكا بغير
عذر بركه بخلاف القعود فانه مشروع اسدا اذ صلاه القاعد على النصف من صلوة القيام
ما ورد الحد يث به بخلاف الاتكا وقيل لا يكره عند اي جنيفه لان هذا اعلى درجة من
القعود ولهذا اذا قدر المريض ان يصلي سكا لا يجوز له القعود فاذا احاز القعود في الابتدا
من غير كراهة فالركا اولى وعند ما يكره الاتكا لانه لا يجوز القعود عند ما بغير
عذر فيكره الاتكا لانه قيام فيه قصور وان قعد بغير عذر بركه اتفاقا وبحوز صلوة
عنده ولا يجوز عند ما وقد بقدرت هذه المسئلة في باب النوافل وان قلت كيف
سقيم هذا على قولها وما قال لان عدم الجواز وانما يوصف بالكراهة الجائز الباطل قلت
ما لا يقول لان الكراهة في فصل عدم الجواز وانما يقولان بعدم الجواز ما اذا قعدوا ثم صلاته
واعدا ويلجوان مع الكراهة ما اذا قعد ثم قام فقامها فاما ومجرد القعود لا يبطل صلاته
وهو نظير ما اذا قرأ بالفارسية من غير عذر لا يجوز عند ما فلو قرأ بها ثم اعادها بالعربية
حارت صلواته مع الكراهة **قوله** ومن صلى في السفينة فاعدا من غير عليه
احله عند اي جنيفه رضي الله عنه وعند الاكثر لا حريه الا من عذر وقال في المحيط
قبل هذا اذا كانت السفينة جارية وان كانت راسية لا حريه اتفاقا فان استطاع
ان يخرج من السفينة ويصلي على الجبد فاعدا وهو اولى لصحة صلاته بالاجماع ويكون
عليه اسكن وعلى الخضوع اقدر وكذا ان صلى فيها قاعدا وهو بقدر على الخروج منها
عنده وان عجز عن القيام وهو استحسان والقياس عدم الجواز فان كانت السفينة
مشدودة على الجبل مستقر على الارض صلى فاعدا فيها حاز لانها معتزلة الارض وان
لم يكن مستقر وممكن للخروج منها لم يحز الصلاه لانها لم تصر معتزلة الارض وان لم
يكن مربوطه حارت وان كانت سايرة لانها معتزلة الارض عند العجز عن الخروج

وكذا لو صلى جالس فيها للبحر وهو قادر على الخروج منها الى الارض اخر له عنده وفي
المحيط ولو صلى بالامام فيها فاعدا مع القدرة على الركوع والسجود لا يجوز ومرد الى
القبلة كيف ما دارت السفينة بخلاف الدابة للسعد ولا يجوز ان ياتم رجل من السفينة
بامام في سفينة اخرى الا ان يكونا مقرونتين مربوطتين وكذا الواقدي من على الجبد
بامام في السفينة لم يحز اقتداءه اذا كان بها طرئ او طائفة من النهر ومن اقتدى
من الاطلاع بامام في السفينة صح الا ان يكون امام الامام لانها معتزلة البيت وفي
حد يث محمد بن سيرين كان يجتار الصلوة على الجبد ان قدر عليه وهو شاطئ النهر والحكمة
اكبر ذكره في مجمع الغرائب ولم يذكره في الصحيح ولا في المغرب للجماعة عن ابن عباس
قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر الى الحبشة قال يا رسول الله
كيف اصلي في السفينة قال صل قايما الا ان يخاف الغرق وفيه حسين بن علوان
قال ابو حاتم الرازي والدارقطني متروك وقال ابن معين كذاب وقال ابن عدي
نضع الحديث وعن يمين بن مهران عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم كيف اصلي في السفينة قال صل فاعدا الا ان يخاف الغرق وله الدارقطني والحكم
في المستدرک على الصحيحين قال ابو العز من الجوزي في التحقيق فيه بشر بن وافي
وهو لا يعرف ولا يحنفه رضي الله عنه حدث ابن سيرين قال صلى بنا انس في
السفينة ونحن قعود ولو شئنا نحننا الى الجبد ذكره ابن حزم في المحلى ولم يذكر
ولو شئنا نحننا الى الجبد وذكره بكاه في المبسوط والمحيط وقال مجاهد صلينا
مع جماعة من ائمتنا قعودا في السفينة ولو شئنا لقنا ذكره في المحيط ولا الغالب
من حال راكب السفينة السابرة دوران الراس واسوداد العينين اذا قام والحكم
سبي على الغالب دون النادر ولهذا جعل قوم المضطجع حد ثمانا على الغالب لزوال المسكة
وسكوت البكر رضي الله عنهما في الايكار **قوله** ومن اعصى عليه خمس
صلوات او مائة منها فاضاها وان اعصى عليه اكثر من ذلك لم يضر وهذا استحسان
عندنا وقال شرعية القضاء وان طال وقال الشافعي ان استوعب الوقت فاقضا
عليه ومثله اذا زال عقله بالمرض حتى فاته ست صلوات لا حث عليه القضاء وان
كان اقل من ذلك حث عليه القضاء كذا في الينابيع وذكر في المنافع ان الاعذار انواع

الرجاء محض ربي منه سيئانه قال لا يفر من الدنيا ما اى حتما بل هو محسار
ان تقرأ بعضها قائما وبعضها جالسا وان تقرأ الدلائل انما انتهى كلام صاحب محضر
البحر **قلت** سئل عن قراءة ما تقدم على قرائته قائما او ساجدا في قرائته جالسا
بحسب الوضوء وقوله العلاء بن رزق عن ابي امامة قال ما وجدنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من
قراءة ما تقدم على قرائته قائما او ساجدا ما وجدنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من
ذكره ذكره الذين الصادق كان يقرأ الوجست في سجدها بعد ركعها وان لم يحسن سجد
منه لأم الدم قال صلى الله عليه وسلم كان يقرأها عند قضاها خبز منها به وجه السن اذا مشك
في فيه ما باردا او دوا من اسنانه سكر وقد ضاق الوقت عندي فخرجت فان لم يجد صلى
غير قراه وكذا كنت اذكره لافتاح لو لم يسل خوجه سترع فيها غير تكبير وكذا
من لم يقرأ قرائته كذا مفسدا يصلي غير قراه ٥

باب سجود التلاوة هذه الامانة من
بيل اضافه المسبب الى السبب لحار العبد وحار الزود وصلاة الطهر وح الت
واقوى وجوه الاحصاء من المسبب سبه قال صاحب المنايع لانه حادث
بقلت ليس كاذره فان صدقته صلاة الطهر بفعل المصلي اذا فرغ منها وجوهها
ما حار الله تعالى وكذا انما يحدثه بعمل الحار وجوه ما حار الله تعالى
وحار العبد والروى تصدق بها بالشرع قوله سجود التلاوة في القرآن اربع عشر
سجدة في اخر الاعراف في الرعدة الحار في اسرائيل ومريم والاول من الحج في العرفان
والنمل والزم زميل في سجدة والجم واذا البها اسفوت واقرا اسم ربك اعلم
ان الخلق احلفوا لعدد سجود القرآن على احد عشر قولا الاول ما ذكرناه القول
الثاني عشر اسقطوا البلا من المفضل والمباينة من الحج وانه قال الحسن
وان المسبب وان حبر وعكرته ومجاهد وعطاس وطاوش ومالك في طاهر الرواية
عنه وقدم قول السافعي لما روى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد تسعة من المفضل
منه كقول المدينه ما سنا وصعفت صوفه السهقي وعمره وقال الفاضل اربع
عشر بابها في المفضل كقولنا والقول الثالث عشر عشره وبه قال
المدينه عن مالك بن كلبا ما يباح وهو مذهب عمه ثمانية عبد الله والثلث والستون

سجدة

واسحق ورواه عن احمد وابن المنذر واختاره المروزي وابن شريح الشافعيان
القول الرابع اربع عشر اسقط منها سجدة واحدة وهو قول الشافعي واحمد القول
الخامس اربع عشر وهو قول ابي ثور اسقط منها سجدة والجم القول السادس ثلثا
عشر وهو قول مسروق واسقط المانية من الحج وسجدة من الانشقاق وهو قول عطاء
للخراشي القول الثامن عزام السجود خمس الاعراف ونوا سابل والجم والانشقاق
واقرا باسم ربك وهو مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه التاسع عشر غرا عمار اربع الم سبل
وجم سبل والجم واقرا باسم ربك قاله علي بن ابي طالب كرم الله وجهه العاشر ثلثا
سعيد بن جبير وهو الم سبل والجم واقرا باسم ربك القول الحادي عشر عشر قاله
عطاء ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام سجد في النجوم وسجد معه المسلمون
والمشركون والجن والانس روى البخاري والترمذي وصححه وعن ابن مسعود رضي الله عنه
انه عليه السلام قرأ والجم وسجد فيها وسجد من كان معه عن ابن شيطان في ريش اخذ
كفاه من حصا او تراب فرفع الى جبهته وقال يكفيني هذا قال عبد الله فلقدر رايته
فلقد رايته بعد ما قتل كافرا سق عليه وعن ابي رافع الصابع قال صلت خلف ابي
هريرة العتمة وقرأ اذا الساس شقت فوجد فيها فقلت ما هذه قال سجدت بها
حلف ابي القسم صلى الله عليه وسلم فاذا زال اسجد فيها حتى للقاءه سق عليه وعن ابي هريرة
رضي الله عنه قال سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسفوت واقرا باسم ربك
رواه الجماعة الا البخاري فانه ليس في روايته واقرا باسم ربك وهذا يدل على ضعف حديث
ابن عباس المخالف له لان ابن عباس من اسلمه متأخر في سابع سنه من الهجرة غام خبير
من ان حدثهم ناف واحاد ثلثا الصالح مشبه وكانت اولى بالعمل بها واحوط وحديث
زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها قال الطبري
ممكن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد فيها لان زيد لم يسجد فيها والقاري كالامام السماع
وقال الحافظ ابو جعفر وعمره ان يكون قراها في وقت مكروه او انه كان على غير وضوء
اوليين انه غير واجب على الفور وقد ثبت انه سجد فيها في الحديث الصحيح والشيخ
الذي قتل كافرا فيل الوليد بن المغيرة وقيل اميه وهذا مذهب ابي بكر وعمر وعلي
وابن مسعود وعمار وابي هريرة والقسم من يهد والتخعي وعمر بن عبد العزيز والثوري

والقول السابع اسقط المانية من الحج والانشقاق

وداود وابن وهب وابن حبيب المالكي قال النوى معنى قولهم ليست من عزائم
السجود اي ليست سجدة تلاوة وقالت الشافعية سجدة ص ليست سجدة تلاوة ولكنها
سجدة شكر في المنصوص وفيه قطع جمهورهم وخالفهم ابو العباس بن شريح وابو اسحق المروزي
وقالاهي سجدة تلاوة من عزائم السجود واستدلوا بما روي عن ابن عباس انه عليه السلام سجد
في ص وقال سجد هاداد وتوبه ونحن سجد ما شكر روله النساء وضعفه البيهقي
وعن ابن سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل
فجسد وسجد الناس معه فلما كان يوم اخر فراها فلما بلغ السجدة تشترن الناس للسجود
فعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي توبه نبي ولكني راسم تشترن للسجود فوجد
وسجدوا وراه روله ابوداود تشترن بالتا والشين في الراي المختن والنزوع بعد اي تهيا
ولنا ما روله ابن عباس انه عليه السلام سجد في ص روله البخاري وفي حديث غمرو بن العاص انه
عليه السلام اقره سجدة ص مع السجرات وقال ابو بكر بن ابي شيبة في سننه وكان ابن عباس
يقول في ص سجدة وسلاوا قوله تعالى اوليك الذين هدى الله فمهادهم اقتده وعن عبد الله
وصدقه سمعا بن عمر يقول في ص سجدة وسجد فيها عثمان رضي الله عنه وعن سعيد بن
جبير ان عمر كان سجد في ص وعن ابي جريح قال كان طراوس سجد في ص وعن سفيان
واي عبد الرحمن ابهم كانوا سجدون في ص وعن سعيد بن جبير قال الضحكان بن
قيس سجد في ص قال فذكرته لابن عباس فقال هو راى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انتهى كلام ابي بكر بن ابي شيبة قال ابن المنذر هذا القول اصح بحسب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وروى ابو نعم الحافظ عن ابن سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام
كان في اكب سورة ص عادت على السجدة فجد كل شي راسه اللوح والقلم والدواة
فانت التي عليه السلام فاخبرته فامرنا بالسجود فيها ذكره في العارضة ورواه
احمد بمعناه وقال ابن عباس نسلم من ابن معتدي به في سجدة ص ولو كانت سجدة شكر
لما حازا دخالها في الصلاة ولا سجد خلف الساجدة احد ولهذا كنت في عثمان رضي
الله عنه الذي هو الام وعليه اسوق الصحابة والائمة من الحج سجدة صلاة لا سجدة تلاوة
بدليل قرأتها بالركوع وكهوله تعالى واسجد واركع وقوله والركع السجود ولهذا
لم يكتب في مصحف عثمان مع كتابه ساير السجرات فيه والى هذا ذهب مالك والثوري

والثوري في سنن ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة ومثله عن ابن
حبر وابن ابيهم والحسن وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وعند الشافعي وظاهر
قول احمد هي سجدة تلاوة واحتجوا في ذلك بحديث عقبه بن عباس رضي الله عنه
قال قلت يا رسول الله افضلت الحج سورة فان فيها سجدتين قال نعم ومن لم
يسجد بها الاقراهما روله ابوداود وابن حنبل وفي طريقه عبد الله بن لميعة قال ابو
الفرج وابن تيمية قال وهب بن ابن لميعة كان صادقا **قلت** ابن لميعة ضعيف
وحاله مكشوفه قال صاحب الامام هو مشهور الحال وذكره ابو الفرج
المذكور في الضعفاء والمتن وكين قال يحيى بن سعيد قال لي بشر بن السري
لورأت ابن لميعة لم يحمل عنه حسا واحدا وكان يحيى بن سعيد لا يراه شيئا وقال
يحيى بن معين هو ضعيف فل احتراق كتبه وبعده وقال عمر بن ابي الفلاس
هو ضعيف الحديث وقال ابو زرعة ليس من حجة به وقال النسائي ضعيف
وقال السعدى لا سعي ان حجة من راسه ولا يعتد بها وقال ابو حاتم بن
حبان كان بدلس عن اقوام ضعفا على اقوام ثقات قدرا أم وذكر ابو الفرج
في الحقيق وها وحده الواسف له بالصدق واضرب عن كس الحامه الذين
طعنوا فيه وادعى الانصاف ولم ينصف بل غلبته هولة وليس كساده هذا
بالتحقيق لحق في المبسوط وتاويله مع ضعفه فضلت سجدتين احداها
سجدة التلاوة والاخرى سجدة الصلوة ويدل عليه ذم تاركها وعند المخالف
لنا هي مستحبة والاخرى سجدة الصلوة والدم لا سجد يترك المسحب ولا يستقيم
ذلك على اصله وفي الذخيرة هو محمول على النسخ لاجماع قرا المدينه وقفها بها على
ترك ذلك مع تكرار القرءة ليلا ونهارا وموضع السجدة كما ذكره صاحب
الكتاب وقال النوى ولا خلاف في شي من ذلك الا في موضعين احدهما
حم السجدة عند قوله وهم لا يسلمون عندنا وهو من ذهب ابن عباس وابن ابيهم
وابن المسيب وابن سيرين واني وايل والثوري وطحة بن مصرف واسحق واجد
واصح الوجه من الشافعية وقال القرافي عند الشافعي وليس بصحيح وفيه
المبسوط وهو قول بن سعود المالبي عند قوله ان كنتم اياه تعبدون وهو

قوله مالك ذكره في المدونه وحكي ابن المنذر هذا المذهب عن عمر والنس
البصري والنفعي والليث ومالك وهو خلاف ما نقله صاحب الكتاب عن عمر
وفي المبسوط جعله قول الشافعي وعلي بن ابي طالب وروي عبد الله عن ابيه
احمد النخعي والموضع الثاني في سجده التمل عند قوله رب العرش العظيم وبه
قال مالك والشافعي والناووي وهو الصواب وشهد العبدري من الشافعيه
وقال في الكفايه عند قوله ويعلم ما يحفون وما يعلنون ونقل عن الزجاج
والمران السجده على قرأه الكسائي الا ما سجد وانخفضه فاما على قرأه الاكثر من الا
مشدده فلا سعي ان تكون سجده لانها تنمى خبر المهدى عن حال بلقيس وقومها
خلاف المحققه فانهما من مستانف من الله بالسجود والقدر الا ما قوم السجده
وهذا ليس صحيح اذ المشدده هي قرأه السواد الاعظم وفيها اذم على تركه سجده
الفرقان والاشتقاق وكوزان يكون كلنا القرآن من حكاية عن خبر المهدى ولا
منع ذلك من ان يكون سجده وفيه عند قوله وخبر راكعا واناب به قال
الشافعي ومالك وروي عنه عند قوله وحسن ما ب وفي الاشتقاق عند قوله
بعالى واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وقال ابن جبيب من المالكيه في اخر
السوره والحاصل ان الاختلاف من العلماء فيها في اربعة مواضع واستثناء النواوي
منها موضعين لا غير مردود وفي مختصر البحر لو قرأوا سجده وسكت ولم ينقلوا اقرب
بل في السجده وفي المرقبات فانه السجده الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد ولو قرأ
الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ اكثر ايه السجده بحرف السجده
وفي الذخير وخبر انه الاكل لو تهجد بها لا يحب بخلاف الطلاق ولو سمع من كل واحد
حرفا لا يحب لعدم السجده وفي العللي راد به الهجا على طم القرآن في خبر انه
الاكل والمحيط لا يفسد به صلاته ولو كتب ايه السجده لا يحب وقال في الحجاب
وفي المبسوط السجده في جم السجده في الايه الثانية احوط قال لا يها ان كانت
عند الناس لا تخور تعجيبها وان كانت عند الاول يجوز تلخيصها **قلت** ان
تلا الاول ولم يزد لا يسجد عندنا وقد تركوا الاحتياط **قوله** والسجده
واجبه في هذه المواضع على المالكي والشافعي سوا قصد سماع القرآن او لم يقصد وبه

وبه قال الثوري وقال مالك فالحكاية الماضية ابو محمد في فضيله واستقر
ابن محمد من قوله في المدونه بسجدها بعد الصبح ما لم يسفر بها سنة وهي سنة
للقاري والمستمع بخلاف عند الشافعيه على ما حكاه النواوي في شرح المذهب
وفي المبسوط سنة مؤكده **قلت** وهذا مذمنا على الاختاره البعض وحد الواجب
وفي حق السامع من غير قصد سجد في الصحيح المنصوص في البوطي وغيره ولا
تأكد في حقه والوجه الثاني هو كالمستمع والمالك لا يسجد وبه قطع ابو حامد
والبنديجي وعند ابن خنبل في سنة القاري والمستمع دون السامع وعند اقرها
في الصلوة سجد ان لا يدع السجود وهو في الصلوة او كذا قال ابن تيميه فظاهر هذه
الروايه انه يجب فعله في الصلوة عملا بنجوم الاواس **وجه** قول من قال انها
لا يجب ما روي زيد بن ثابت قال قرأ على النبي عليه السلام والنجم فلم يسجد فيها وقد
يقدم الحديث وجوابه وعن عمر انه قرأ سورة النحل وفيه في الجمع القائله قرأ
ايه السجده وقال ما انها الناس اغماض بالسجده فمن سجد فقد اصاب من لم يسجد
فلا اثم ولم يسجد عمر روله البخاري في الموطا عن عمر فنه ان الله لم يفرض علينا السجود
الا ان نشا ولا نهاك حور على الرجله فصار كالسائر قلنا لو وجبت لبطلت الصلوة
بتركها كالصلبيه ولنا ان الله تعالى امر بالسجود والامر للوجوب وخدم تاركه والذم
لا يكون بسبب ترك المستحب كما يقدم وفي بعضها اخبار عن سجود الرسل ولا قبلهم
واجب هكذا في كتب اصحابنا **قلت** الا قد ابرهم فافعلوه على وجه الاستحباب
غير واجب وبت عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اذا قرأ ابن ادم السجده فليست الشيطان سبي ونقول ماويله وروي ابو يلى
امر ابن ادم بالسجود فليس له الخنده وامرت بالسجود فاست في النار روله مسلم
واحمد وابن ماجه ووجه التمسك به انه قال امر ابن ادم والامر للوجوب ووجه اخر
انه قرنه بالسجده التي امر بها وتلك كانت واجبه وكذا هذه وان قل هذا حكاية
قول ابليس وهو ليس بحجة كما في قوله ان اخس منه خلقني من نار وخالقته من
طين قبل له قد اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك عنه ولم تنكره بل قرنه
واستصوبه فكان ما قاله صوابا وحقا وعن ابن عمر رضي الله عنه قال اغا

السجدة على من سمعها روله ابو بكر بن ابي سبيبه في سننه وكلمه على الوجوب وعن
ابراهيم ونافع وابن جبير والواو من سمع السجدة فعليه ان يسجد ذكره ابن ابي شيبه
وفي المبسوط والبدائع عن عثمان بن علي وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة
على من تلاها وعلى من سمعها وعلى من جلس لها والفاظهم مختلفة فيه ورفع ذلك
صاحب المحيط وصاحب الكافي وغيرهما الى النبي عليه السلام وقول عمر بن الخطاب
وهو ليس بحمد عند الشافعي وقول النبي عليه السلام وفعله اولى وقوله ان الله
لم يفرض علينا السجود هو كذلك فانه ليس بفرض عندنا اولم يفرض علينا في هذا
الوقت الا ان نشأ فيه لان وجوبه موسع عندنا ولا يكره تأخير وذكر
الطحاوي انه يكره ذكره في الذخير وفي الصلوة مضيقا ما تاديت بها بالركوع قالان
الله تعالى جمعها في لفظ واحد في سورة ص مقام احدها مقام الاخر وفي الصلوة
افرد بها بالذكر في قوله اركعوا واسجدوا فتركتنا القياس فيها ووافقنا علي
دخولها في سجدة الصلوة احمد وربع من حشم واستحق في الركوع الثوري وابن
حزم الليث قال الثوري وسبب وجوبها بثلاثة السجدة وسببها والافضل
بالامام وان لم سمعها ولم يقرأها والواجب على السامع فلما تقدم ولقوله تعالى
واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدوا من اذم السامع على ترك السجود ولم يفصل بين
سماعه وعدم قصده وهو قول ابن عمر ونافع والشافعي وابن جبير واستحق عند
مالك والشافعي حزم ولا تأكد وفي المرواني في سجدة التلاوة على كل من جئ
عليه الصلوة او لا يجزئ او نفاس او كسر او جنون او صغر وفي المحيط بشرط
العقل في الصغير وفي قاضي خان لو سمعها من النائم او المغمى عليه لا يجب لان السبب
للاوه مقصوده ولم يوجد اذ القصد لا يصح الا عن له عقل وتميز ولم يحل خلافا
وقال في المرواني الصحيح الوجوب بالسامع من النائم وقيل العكس وفي المحيط لو سمعها
من مجنون او نائم او طوطى لا يجب ومثله في المنافع وفي الذخير اذا سمعها من طير
فقولان في الوجوب ومن الصدي لا يجب ولو تلاها بالفارسية او غيرها غير العربية
جب عليه وعلى السامع معها او لم يفهما اذا اخبر بها عند ان جيبه وعند
جب على من فهم دون من لم يفهم وفي المحيط وقيل يجب بالاجماع وان لم يفهم وهو

وهو الصحيح لان القرءه بالفارسية قرآن بمعنى لا فطاحلاف الصلوة عندهما وان
الفهم لا ساقية حكمه لو كانت بالعربية وكما صلوة عليه عليه السلام وان لم
يعلم ذكره في المحيط والمبسوط والمفيد وجوامع الفقه ووجب على من جئ عليه
الصلوة كالمالغ العاقل الطاهر والحب والمحرم والسكران للخطاب ولا
جب على الحاضر والنفسا والصبي والمجنون اذا قصر حنونه فكان يومه وليله او اقل
جب عليه بالصلوة والسمع فود بها بعيد الافاقه وعن ابن جعفر يلزمه اذا لم
يكن المجنون مطبقا ذكره في الذخير والخزانة ولو قرأ ثم ارتد ثم أسلم فلا
فضا عليه ولو تلاها وعنده نائم او متشاغل بامر فلم يسمعها الاصح انه لا يجب ولو
تلاها في الركوع او السجود او الشاهد لا يلزمه سجود المحرم عن القرءه فيها
وبه قال الشافعي والابو غنياتي وعند ابنها جب وسادى فيه ولا يجب
بالتهجي وكاتبه القرآن ولو قرأت ثم حاضت سقطت عنها السجدة مصلى التطوع
اذا قرأ سجدة فسدت صلواته بقضيتها ولا يلزمه اعاده السجدة ذكره في الذخير
قوله واذا تلا الامام اية سجدة سجد سجدتها وسجد المأموم معه لا التزام
متابعته وان لم سمعها لم يسجد وسجد في الصلوة لم يقرأها خارجا عنها لانها من
اعراض الصلوة فلا يودی خارجها فتسقط وكذا ما تلى خارج الصلوة او سمع
الخارج لا يودی في الصلوة وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا امر بسجدة سجد وسجدنا معه
روله البخاري ومسلم وان تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم في الصلوة اجماعا
وهذا لانه لو سجد الامام والمقتدى سجدوا المقتدى فاما ان يتبعه الامام
وذلك خلاف موضوع الامامة او يتبع التالي الامام وهو خلاف موضوع التلاوة
اذ التالي كالامام السليح **قلت** لكن هذه العلة ضعيفة فان التالي لو
تركها لا تركها السامع بل يسجد ها وحده وهو مذهب الشافعي واحمد
الاذا سمعها من امره او غشي مشكل لم يسجدوها عند الشافعي وبذلك واحمد
واستدلوا بحديث روله الشافعي وسعيد وابو بكر بن ابي داود انه عليه السلام
قال لرجل قرأ له سجدة عنده انك كنت امامنا لو سجدت لسجدنا وهو رسول

الصلوة سقطت لأن التي كانت خارجها أضعف من المبلو فيها صلوة فكانت أقوى واستقرت
للصلوة وسقطت سقوطها في التوادر فقرأ في الصلاة فبطلت الصلاة فبطلت الصلاة فبطلت الصلاة
الداخل وعليه بيان سجدة الأولى لكونها بقراءة مقصودة والموداه معها لسببها ولا ينفوت
بالتسبيح والاحتراق في الصلاة بخلاف عادته فسقطت في الصلاة وفي الحظوظ تلاها في صلواته
وعندما سمعها من غيره فعمل سجدة واحدة وفي التوادر يكره سجدة واحدة لأن السماع ينافيه
فلا يعمل ما بعد الصلوة إلا لحقه وهذا لا يوافق قول الشيخ صدقة الدين في كتابه على رواية التوادر
للتسبيح والقوة ولو تلاها أولاً سمعها فعمل سجدة واحدة باتفاق الروايات وفي التوادر لو سمعها
المصل من رجل لم سمعها فعمل سجدة واحدة من رجل لم تلاها إجازة واحدة من الرجل وإن لم
تسمعها سقط الكل ولو لم تقرأ التي سمعها فعمل سجدة واحدة خارج الصلاة ولو قرأ المصل وسجد
بسمها من آخر لم سجدة على رواية الحسن بن سعيد إذا فرغ وهو رواية التوادر ولو تلاها فيها
وسجد لم سجدة واحدة عادتها عليه الحركة في التوادر لا تسجد في الحركة في التوادر ولو تلاها في
الصلاة وسجد لم سجدة واحدة ذلك السجدة فعمل سجدة واحدة في الصلاة ولو تلاها في الصلاة
وذكر السجدة خلف الحكم هو الصحيح والقاسم من الكلام الكثرة والعبد للرب فاطعه
ولو تحول من المجلس إلى المجلس أو تحول من المجلس إلى المجلس ولا يفسد وقبل ذلك لا يفسد
حواشي العقدة وقال المرعشي الأول الصحيح وفي المسجد الثاني صحيح وفي اللغة والمرد والكلمة
وهذا يدل على أن الرخصة في الصلاة الواحدة وغير محل إذا كان على العبد من ذلك المكان كان
فيه ذكره قاضي خان في ظاهر الرواية قدنا القريب بخطوه أو تحول من سجدة واحدة وحسن
الصلاة فلم يسجد فيها لم يسجد خارج الصلاة لأن لما قرأ فيها صلوة فلا ينادي بالركعة
ولا ينادي من آخر الصلاة وأما إذا نادى خارجها فلو لم يسجد في سجدة واحدة فلم يسجد
حتى يخل في الصلاة فاعادها وسجد إجازة عن التلاوة من لأن البائنة أقوى من الأولى لأنه
أدى تها من أن كان الصلاة وهي المرأة فاستغنى الأولى ولا يوجبت سجدة الأولى وحلت
الركعة عن المرأة كما وأحلها عنها ففسدها فأنه المحظوظ والنجس ولهذا كانت الركعة في
الصلاة حادثة لا تكون سجدة واحدة المستوطر والنجس لا وضوء الركعة في الركعة في
سجدة الملائكة وسجدتها وهو محمول على الخارضة وقال شيخ الإسلام هذا الجواب يستعمل
قول محمد لأن تمام السجدة بوضع الكف لا بغيره فقدمت يدها وإن قل مكف بصورة الركعة

فيها يكون قد سجدت بعدتها فلا يلزم إلا عادة وقد مرت في باب سجود التوبة وفي العهد الفقهية
لا سطل الطهارة في سجود الملائكة والمجاهدة لا يفسد بها لعدم الشك فيها ولو كانت الصلاة مطلقة
وفي الحواشي والصلوات الطهارة ولا يفسد بها إذا لم يركعها وإن نوى أن يسجد في الصلاة
لا يسجد بها بعدتها فظاهر الرواية لدخول التلاوة في التوبة وسقوط التوبة في التوادر ولو قرأها
ولم يسجد دخل مع الإمام في صلاة فقرأها الإمام وسجد بها الرجل معه فعمله أن يسجد للأول إذا فرغ
قال الحنفية يجوز أن يخلو في الوضع ووضع في التوادر فيما إذا أعادها يكون هذا الرجل فيما لم يركع
بحكم المناوغة سجدة الأولى وحسن صلاة مقصوده فلا ينادي بالتسبيح وهنا فيما إذا أسرع في صلاة
نفسه يكون كل واحد مقصوده في حقه والموداه المكل وبطل على رواية التوادر لا يفسد
بكال اختلافهما لا يفسد لأن الأولى للحكم التسبيح وللبائنة قوة الصلاة فلا يسجد إجماعاً
الأخرى وهو اختيار القاضي الإمام أي عاصم الغامري وفي رواية أبي سليمان بن سليمان
أخبرني في الأولى سبع البائنة لها قوة التسبيح كانت البائنة حراراً وإن قرأها في الصلاة فسجد
ثم فرغ منها فقرأها سجدة أخرى في التوادر لا يسجد وجداً أو جوازه تسليماً ووجه البائنة أنه لم
تتكلم في مثالبه من صلى وسلم ثم ذكر أن عليه سجدة فعمله أن يعود وسجد وإن تلاها فسجد ثم دخل
في الصلاة فاعادها سجدة لأن البائنة هي المستعدة لها صلوة قال في الكافي لا وجبة إلا إذا
بلاول لأنه يؤدي إلى سقوط الحكم على السبب فلو كان هذا هو الظاهر لم يكن أن يقال البائنة لم وجب
بأن التلاوة في السبب فكان البائنة لم يفسد فلم يكن سقوط الحكم على السبب ولو قرأ سجدة على الداء
ثم أركع سبباً من هو في الصلاة بغير سجدة واحدة لأن الصلاة جامعة للأركان إذا حكم
بغير صلاة دليل أحاد المكان فكان المخرج مكانه من التلاوة لا مكان الداء وكان بمنزلة السجدة
والتلاوة وإن كان خارج الصلاة مكرراً بغيرها صافاً إلى مقارسة السوق وبجاءه جبر
مكان الداء وهو خلف في حال التبرع حقه فلو لم يسجد وسجد في مجلس واحد حرارة
سجدة واحدة وقال النوادي إن لم يسجد الأولى معه واحدة وإن سجد لها فله واحدة أصحها
سجدة واحدة قال مالك إذا سجد الثانية الأولى قاله ابن سريج وزعمه صاحب العدة وضم المحدثي
وقطع به أبو حامد المالكي أن طال فصل وان قرأها فسجد ثم ذهب حتى أنه لم يمشي إلا بخطوات
على المختار وزعم فقرأها سجدة بالبائنة وإن لم يسجد الأولى فعمله أن يسجد في الصلاة إن المجلس السجدة
إذا أحداً يسجد واحدة لأن المجلس جامع لما سكرت فيه المحفوظات في الجواب والقبول والتفكير

[illegible]

الرخى او سدى يوما سكر في الركبة في الدوش اختلف وكذا في ابله اضر في الحظ عن محمد
 في المستفي في المشي والجماع لا شكر من غير عيب الا ذكره الاسما في وقت التواذير ان كان
 المسجد لم يلزمه سجدة بل في كل مسعى وحلف المجلس النوم مصليا وقاعد لا خلف ذكر في
 الحظ وفي جوامع الفقه بل ان كان في الفرائض كله وسجد لكل سجدة ثم قراه ما بين يديه
 وفي المعاصي لم يلاها ثم سجد او هلل بها ثم تلاها بكسبت سجدة وفيه ولا يجوز ادائها في الاوقات
 المذكورة الا ان قراها معها فان قراها في وقت ركعة وسجدتها في وقت اخر مكره وقبل كبر ربه
 لا يجوز وفي ان قراها عند الطلوع وسجدتها عند الغروب يجوز ولا يجوز العكس لان الكراهة عند
 الطلوع اشد فروع ذكره في النجاشي قال في الاصل اذا قرأ سجدة في آخر السورة في
 صلاته الا ان كان سارحا وان سجد في العلم ان هذه المسئلة على اربعة احوال الوجه الاول
 ان كان في حاله او اثنان من آخر السورة فالحجاب كما ذكرنا سارحا وان سجد وحلفوا
 في معناه قبل ان سارحا لها روعا على حدة وان سجد لها سجدة على حدة والسجدة افضل
 واذا سجد بعد ذلك الى الصلوة لانه يحتاج الى الرجوع وقراءة السورة ثم رجع ان سجد لاصبر
 ما الى الرجوع على السجدة وان سارحا اليها اي من السورة الاخرى حتى يصير بين الامات قال
 الحاكم السهيد وهو احتياجي ويكره لو لم يقرأ غيرها سارحا ثم في الرجوع يحتاج الى السجدة لانه
 منها في السجدة لا يحتاج اليها وقبل معناه ان سارحا امام رجوع الصلاة مقام سجدة اللان
 وهو مقول عن ابي حنيفة رضي الله عنه بعلية عنه ابو يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة
 ما لا يعل ان سجدة الرجوع سبحة اللان وقد روي عنه اذا نيت السجدة في آخر
 السورة كالاعراف والنجى او قرأ منه لى اسرائيل واسفنت فزع حتى فرغ من السورة
 اجزائه سجدة الرجوع من اللان وهو افضل وحلف المسارح فما اذا رجع وسجد للصلاة
 دون اللان قال الرجوع سبحة السجدة او سجدة الصلاة بل الرجوع لقرء منها وبل السجدة
 لمجانسة منها وهكذا في الحظ وهكذا في الحسن عن ابي حنيفة ثم اعفوا على ان الرجوع
 لا يوجب من السجدة بل في البيت واحلفوا ان السجدة ان سارحا وجماعة من اهل البيت لا
 يوجبون في روعه او بعد استوائه قائما انه سجد لصلوته وتلاوته وكل غيرهم من
 البيت فيها استسقطوا اصله اقوى سبحة منها هكذا ذكر في الذخيرة وفي الحظ لو
 لم يقرأ السجدة لم يخرجه عن السجدة التواذير لان الصلوة مخالفا حكمها فلا يوجب

١٩١
 منها الا بالية وفيل يجوز سد زالبه وروى الحسن عن ابي حنيفة ان السجدة سبحة دون
 الركوع لان المجانسة بينهما اظهر وان سجد لها لم يفتقر الى السجدة لانها في بعض الواجب
 والتبخلح اليها لا فائدة غير الواجب فانه وفي المستوط الامتخ ان سجدت اصله ب
 عنها دون الركوع وفيه فاضح فان كان عامة المشايخ لا يحتاج الى السجدة بغيره وانه بالصلوة
 لانها اقوى اذا انقطع العود فيحتاج الى السجدة في وقت الركعة ان سارحا لها يات في السجدة
 لا يخرجها الرجوع عن سجدة اللان وتضع اليها سبحة السجدة في الاصل قال محمد ما يات في السجدة
 وكذا لو سجدت سجدة الصلاة عنها سجدتها وتضع اليها سبحة السجدة في الاصل قال محمد ما يات في السجدة
 لو قرأتها سجدة وركعها لم يات في السجدة بخلافها ولا يجوز اسجدتها في جوامع الفقه وروى
 ان الركوع في غير الصلاة سبحة السجدة قلت وهذا بعيد فان الرجوع خارج الصلاة لسب
 قرءه وسجدته اللان قرءه وبغير القرء لا سبحة من القرءة بخلاف الرجوع في الصلوة وفي المستوط
 والاطهر ان القارئ في الصلاة الواحدة اللان اذا كان بعد الامات في آخر
 السورة او كانت في آخر السورة وهو الوجه الاول ان كان في وسط السورة وهو الوجه الرابع
 والاحكم في هذه الوجوه كلها ما ذكرنا من الوجه الاول لانه لم يرفع لها ولم يسجد لها في هذه
 الوجوه على العود ولكن في الامات في من السورة او خرج السورة اخرى فقرأها سارحا او قرأها
 امة او ابن عمر في الركوع هو السجدة من اللان اما اذا قرأها بعد الامات او كانت
 السجدة في وسط السورة لم يخرجها الرجوع وسجدته الصلاة عن اللان لا يضر ان دعا عليه
 لصوات يعل لان وقت ادائها مقدرا مادامها فادانته ومنها مادامها وحدث الفاضل
 قدما تقع به الاصل وان كانت وقد وجد بعد اذ روت لاداسلات للكرم دون
 الامة والابن لان السجدة تتم منه القراءة والاصل والمحرر والها زيات لان السجدة
 انما يصير فاصلة مانعة من الرجوع والسجدة عن اللان اذا كانت في وسط السورة
 ولا يصير فاضل اخر فلو لم يقرأها عن سبحة السلام اذا قرأها في الامات بعد انقطع العود
 ولا سبحة الرجوع عن اللان وقال الكلوي لا يقطع ما لم يقرأها من الامات ولا في
 فاضح فان في جوامع الفقه سبحة السجدة الرجوع ولو نواها في الرجوع احلفوا فيه وروى
 ما رفته رأسه لا يجوز لان الذي يوجبها الرجوع لا يرد عنه ابي حنيفة ولا محمد بن الحسن
 السجدة اول من الرجوع كما في صلاة الجهر دون الخافه قال طهيد الدين لو نواها في

على امتزاج
على صاحب
الهداية

ولا يستدعي عليه ولا سلام لان ذلك للتخلل وهو مستدعي بتوالت التيممة وهي منعده هذا عندنا اما
عند السلف واحمد فان التيممة خارج الصلاة شرط على السجود فذكرناه ومنعده على طاعت
اهل التصريف ويكرهه عندنا وصوابه معدومه واصحنا بقولنا هذا صوابه وهو
ايضا خطأ وثنا النابتة استتابة السجدة لصلواته صلواته ونقول انه ذراهم طفته ولا حول
حليفه وفيها الخطا من وجهين احدهما ان ما قالنا في اسات التيممة التيممة كما نقول لا يجوز
ذكر ابو بكر بن ابي سبته في سنة عن عائشة رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول في سجود الان سجدة هي للذي طفته وسق سمحة وضرة كوله وقوله وعن ابن عمر رضي
الله عنهما انه كان يقول في سجوده اللهم لك الحمد سوادك ذبك امس فواذي اللهم ارضني عما سغني
وعلا ترغني وعن قاذة انه كان يقول اذا قرأ السجدة سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول سبحان
الله وحده سبحان ربنا ان كان يقول في سجوده سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول سبحان
داود عليهما السلام انه كان يقول سجدة هي مغفرة في التراب الخالق وخلة في المسبوط والمبني
يقول فيها ما نقوله في سجود الصلاة وهو الاصح وحضرنا من احسنوا ان يقول سبحان
ربنا ان كان وعدنا لمفعول لقوله تعالى يحزول الادان سجدة الله وثنا المبتدئ يقول
سبحان الله وحده لقوله وسبحوا حمدا ربهم واسموا ان يقوم في سجدة لان الحمد في سجدة
من الهيا هو وهو في عن عائشة رواه عنها اسحق بن اهويد وبه قال احمد وحضر الساجدة
كما يستحب القيام في صلاة النفل قول وسبحه وذكره ان تقرأ السون في الصلاة او غيرها ويدع
انما السجدة قال الحاكم السندنا كما كتبت في المعنى الاول ان ترك الالبسة من السون يقطع نظم
القرآن ويعد عونا على ما سبه بحرفه المعنى الثاني ان فيه ترك السجدة لقراءة عليه السلام
للال رضي الله عنه اذا قرأت سورة فاقرا على حذوها المعنى الثالث ان ترك الالبسة من السون
يؤدي الى اللغو في القرآن قال الله تعالى انما كان على حذوها المعنى الرابع ان ترك الالبسة من السون
انه يوم ترونها فرار لقن لزوم السجدة فيكون لقوله تعالى وتريد هم معونا المعنى الخامس ان
تركها من بين السون يؤدي الى هجران بعض القرآن فذكره لقوله تعالى وقال رسول رب ان
قومي اتخذوا هذا القرآن معجوزا المعنى السادس ان فيه شبه الاسكاف في عنها ولا اسكاف
عنها فذكره ما يشبهه ولا يشبهه ان تقرأ السجدة ويدع ما سواها لها ما دون اليها
وانما قال لا بأس لما فيه من وهم التفصيل في فحج واجبال ان تقرأها اياه واسن لنوع

فعل
لا
ان
فعل
ال

وهم التفصيل في فحج واجبال ان تقرأها اياه واسن لنوع
قلها او غيرها وفي النسخة قال الحبال ان تقرأها اياه واسن لنوع
في المطايع الا عجزوا المل للنظم في ذلك لا يرى باسما لها في سجود في غير صلاة ومن
اصحنا من ذلك والصحة ما ذكرته في الكتاب وقال في النسخة لم يذكر احصاء السجدة في
الصلاة بل قد عجزوا له الصلاة فلو اوجبنا في الصلاة لان الفصا على ايه واحده
الصلاة مكررة وفي النسخة ان كان الما واحدة تقرأ كشا وان كان جمعا عدوا كما لو
للسجدة واودع في قلبه انه لا يستحق عليهم السجود سغى ان تقرأها جمعا وان كانوا من اوطى
انهم لا يسجدون تقرأها في نفسه محررا عن باهم المسلم واقر في الصلاة وحاجتها قال
في الاسكاف على البردوي ومن التيممة في ذلك خارج الصلاة ولم يكرهه في الصلاة لكن هذا
خلاف الرواية فان سجدة واحدة او اكثر ان تقرأ السون في الصلاة او غيرها ويدع اليها السجدة ولا يسغى
للإمام ان تقرأ السون فيها سجدة في صلاة لا يجزئها ان لم يسجد بصغير باركا للواجب وان
سجد طن القوم انهم ليسوا في سجدة في الركوع فلا يابعد الماموم قالوا هذا اذا كانت السجدة
في وسط السون ولا تريد ان تخرج فان كان يريد ان يخرج عند السجدة او بعد ما تقرأ السون او يلا
لا بأس ان تقرأها وفي النسخة انما لا تقرأها اذا كانت السجدة في وسط السون او يلا
وسجدها وحضر عنها قراه اخي وقال انما لا تقرأها اذا طهر او خرج من الكراهة وسجد
لها وقال ابن سميد في شرح الهداية ذكره للإمام ان تقرأ السجدة في صلاة لا تجزئها وان قرأ
سجدة في سجدة الماموم محترمة فتأخذه وتركها لكن عن ثمان رواها سجدة ودعا عند السون
وملك ولزم الماموم متابعتها وقال السامعي واسحق لا يكره قراتها ونحوها معماري
ان عمر الله عليه السلام سجدة الركعة الاولى من الظهر فراهي اصحابه انه فراسر السجدة رواه
ابوداود والحمد لله قال ابن سميد بعله عليه السلام من او ترين على حيوان وعدم تحريمه
ولا منع كراهته اذا دل عليه دليل قال وان قراها الإمامة ايجزئها وسجدها والقوم معه كان
تركها عمدا بطلت صلاته فلو فعله عليه السلام منع الكراهة لا سيما اذا فعله عمدا فرج
اختلف اهل العلم في هذا فذهبوا الى ان السجدة الطاهرة من الاجساد والجاسدين ومكان
وساها وسر العون واستقبال القبلة والبدء وان كل ما عدا الصلاة معسدها ذلك
في المحيط وفي الغيب المحاذاه لا يصحها لعدم الشركة لا بالتحريم وقد عرفت في رواية

ادام الله السجدة في الصلاة
فلم يسجد ما حتى افسد
الصلاة فحج عليه السجدة
لما لا فلا يسجد ما لهام
افسد ما لا يسجد ما
السجدة عند القنادي
وفيه ان فرا
ايه السجدة بافارسيه
فهم تجب ولو قرا بالعزيم
فهم اولم يفهم

[illegible]

استاده ضوفاً لاسواقه الثمناً عتق المسلمين وأراى متلي بلسه في بيته أو عزم شجبه
أن يسجد ولا يشرع لاستمرا النعم وتشرطها كشرط سجدة الثلاث خارج الصلاة ولو سجد بها
فيها بطلت لأخلاف مخرج بدا السجدة أن تسجد من ولو يعرب بها الشا من غير سجد لا يجوز ما صح
الوجهين ومسله ما فعل بعد صلاة وما نفعه الجمل من السجود من يدك المساح خزام قطعاً
حل حال سواك من القبله أو غيرهما أو قصد السجود لغيره أو علف عن ذلك أهى كلامه ولنا
أنه علمه السلام على اليد الفخط وهو خطب فرقع يده ودعا مستغواً في الحال ودأب المخطئ
إلى الجمع الذي به قال الرجل يرشول الله يخدمك السون فيقطعك السبل فدع الله تروجه
عنا وعنى فرقع في الحال فلم يسجد بعد فمعه ولا له فمعه وأحدث في الصحيحين لأن النعم
تجدد على رسول الله والسلف وأعظمها الهداية والإيمان ولو كانت منه لواطى رسول الله عليها
وكذا السلف والسنه ما وأظن رسول الله عليه ولا منته الفعل من أو منين وأحجوا
عند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال حدثنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
مكة نريد المدينة فلما كنا فرساناً من عنده فزادنا في فرقة من دعا الله تعالى ساعده ثم خرج بعد الفلك
طويلاً ثم قام ثم خر فرفع يده سلاحاً إلى كل طويلاً ثم قام فرفع يده وقال يا أيها الذي لا تدركه وسعت
لا متي فأعطاني بلاتاً مني فخرت سلاحاً أسكر الرزم رفعت رأسي فالتفت إلى ما مني فأعطاني
السلاح الآخر فخرت سلاحاً إلى رداءه أبو داود وحديث البراء بن عازب أنه عليه السلام
سلاحاً أحمر جاءه داع إلى رضي الله عنه بأسلام همدان خرج به السهم في حملوا ما ورد من ذلك
على الاستدلال من السراة صارها للرؤوع وهذه وثمة المستضعي بعض من أن كبر مستقبل
العليه فخر سلاحاً أحمد الله تعالى ثم بكبر فرفع رأسه ثم قال لم تردى أنه غير مستروع فزده
بل أبادني وجوبه والآله وزعم أنه ليس بغيره عندنا قال فتدروا به عن أي بوشن لا باب
عليها وعمره الأخلاف من أصحابنا بطرف في انفاض الطهارة باليوم فيها وفي حوازا السهم لها
مسلم غرضه منذ فتن في عتق المفتي وجعل صلى الله عليه وسلم من سجدة كفه هذا قال
السيد هذا رجل ادعى الإمام في سجدة الركعة الثانية وعلى الإمام سهو وسجد سجدة من يده
الإمام أنه ركع سجدة بلاه وسجد لها فخره وسلم وسجد لله وسجد من يده وسجد لله وسجد
من الركعة الأولى فسجد لها ثم سجد لله وسجد لله ثم قام المسوق وقرأ الله السجدة وثني
أن يسجد لها وسجد سجدة الركعة الثانية ثم يذكر أنه بعد من الركعتين ما يسجد لله

فخرجوا سافرا وترغوم
فلم القم

١
لما وافا معا في المراسي
في الموضع الذي تحسب
غير السقف فهو
كالقمام في مصرهم

زكوة الاسماجي وقال المرعاني وعامة المسامحة وروها بالفرسخ قبل الجدة عشرون فرسخا وقال
 عشرون فرسخا قال المرعاني وعليه الفتوى وقال العاصمي في جوامع الفقه وهو المختار وقال حشم
 ورسخا ولم يذكر مسير السفر في المائة فظاهر الرواية وذكرنا العيون عن اي حقه انه عشرين
 ليلة ايام في الماء وان اسرع في السير وسائر يومين او اقل فاصد والمختار للفتوى ان ينظر لمسير
 السفينة في ليلة امام وليا لها اذا كانت الرماح مستوية معتدلة فجعل ذلك كاصلا ذكره المرعاني
 والاسماجي وبغيرهما ومثله في المحيط اما الجبال فانه اعتبر مسير ليلة امام في الجبال ذكره الاجاك
 والمفيد المزدك في مسير ليلة ايام في السهل في يوم واحد صر ومثله في المحيط وسائر
 الكواشي ولم يقل ان يسير او يذهب والمعاد الغضد مع السير واخرج من مصر فافترته على ما ياتي
 وفيه التافع انما شرط الغضد وهو الارادة ايجادته لانه لو طاف جمع الدنيا بحد صر السفر
 لا يصير مشافرا فالغضد وحده او السير وحده لا اعتبار به في الاعباد الغضد السفر مع سير
 خاص في المسنوط وخرج خلف عزمه او انق لم يصير مشافرا اما لم يواد في مثل السفر وان طاف
 جميع الدنيا في جوامع الفقه وكما صاحب الحش بطريقه ولا يعلمون ان يدركونه واذا رجعوا
 وكان بينهم ومن مضى منهم سفره وادق في البسط ونجاة المطلب الهام والاب
 المتعاسفة هو الذي لا سلك طريقا ولا له مقصد معلوم وطالب الانق الحرث لا تقصر وان مس الف
 خطوه اذا لم يذ ان يذ كذا عن قربا وبعدا ان قصد سفره طويلا لم اعتره انه مما لم يذ لا بالاصغر
 وان لم يلقه ماد كالمقصد الاول فظاهر منه في المسافر في القصر نظر الى حاله الاول فاذا التقى
 خرج عن نية مشافرا ومنهم من قال بطل سفره في الاول وما ذكرناه من نية ليلة امام وليا لمن
 مذهب عثمان وان مشعور وسعد بن علفه والسعي والحج في المورى واكثر من حتى ذكر ذلك
 النووي في المهيبة وحذفت من الميزان في اوقلايد وشرك بن عبد الله وان حصر وان سمر
 وحكاة صاحب المسنوط عن ابن عباس في رواية عن ابن عمر في الصبي عن ابن عباس في ذلك عقل
 ما ياتي عن قريب قال مالك بغضه في اقل من ثمانية واربعين ميلا ما سمي وذلك في عشرة وسما
 وهو قول احمد بن حنبل والفرسخ ليلة ايام في الميل ستة الاف ذراع وذلك ثومان وهي اربعة
 برد جمع بربد وهو المسنوط وعنه حميد وادعوز ملا وعنه اسان وادعوز ملا وعنه اخون
 ورد في عنه السمعان بن اي او شريته وبلان ميلا قال ابن خرم ذكر هذه الروايات عننا سمعنا
 من اسحق القاضي في مسنوطه قال في اهل مكة خاصة القصر في مائة موقفا وهي اربعة ايام

وروي ابن القسّم العصري عنه، للآية أميّا، وقال ابن بطال عن مالك بعض أهل مكة عني وعرفاء أهل
 مني بعض مكة وعرفاء ومن عني قال: روي ذلك عن ابن عمر وثالثهم وطا ووثقوا سجي وقال النووي
 قال أبو حامد وصاحب الساجي الساجي غيرهم الساجي سبعة نصوص في مشافهة القصر والنية
 موضع مما يند وأربعون ميلا والنية موضع سنته وأربعون ميلا والنية موضع الكرم من أربعين ميلا والنية
 موضع أربعين ميلا والنية موضع بومان والنية موضع الساجي والنية موضع قوم ولله وأصحابه ركبوا
 السط في الوقتين من الأقال واستحب الساجي أن لا يقصر في أقل من ثلاثة أميال ولا أن لا يركبوا
 مذهب أي حقه خفي مخرج من الخلاف وألفظه المحكي في محضر المزي فاما أنا فاحتج أن لا يقصر
 في أقل من ثلاثة أميال أحاطا على نفسي قال أبو الطيب وهذا كقولهم في الصلاة خلف المريض القاعد
 فاما الأفضل أن يحلف في أصلي مهم خفي مخرج من الخلاف وألفظه المحكي في محضر المزي فاما أنا فاحتج أن لا يقصر
 بغير المال لأبعد بحث لمخرج من الخلاف قلت سني علماء من العلماء من شرط للعصر المزمع
 ثلاثة أميال ليس أحبوا بغيره دليل الرابطة عليها وقوع دليلها وتردد عليه أن الصوم الفضل
 للمنفرد إذا أقدمه كان سني له على ما شئت ما ذكر أن يكون القصر أفضل لأن أهل الظاهر لا يرون ضرورة
 حائرا أحبوا بغيره لا يسمون لأصحاب الظاهر وإنما قاله الإمام أحمد بن حنبل ولكن نقل القاضي
 الحسين عن الساجي أنه قال: أنا ما عني لا أصح عن كذا بتعبد جمع العموم والإمامان في الخروج من
 الخلاف فإن داود وجب ذلك فقد أقام كلامه ورونا وقال أبو داود يعقضي نعم ما قال ابن
 المنذر في الأشراف ويدانول وحكي أن حرم في المحل عن أي وأبيل سيقون سبعة أميال يسئل عن
 العصر من الكوفية إلى السط فقال لا يقصر الصلاة في ذلك ومنها مائة ومثون ميلا وعن الحسن
 بن حنبل رواه أنه قصر أقل من أسبوعين وما بين ميلا من الكوفة وبعد داود ذكر في التمهيد عن
 داود الظاهر أن يقصر في طول السفر وقصيره قال أبو حامد حتى لو خرج إلى سنان له الحاجة
 إلى القصر في الميسر وطول السفر لا يفتقر منه بل العمل بالطلاق والقرآن قلت
 ونحن من وفاة العاصم في القدرات وخلوع عن عمل من أي طاب له صلى الله عليه وسلم قلت قد ذكر أن
 حرم في المحل أنه لا يقصر في أقل من ميل عند الظاهر ته وهو منهم فاطلاق أبي عمرو في التمهيد
 واطلاق أبي حامد في سبعة أميال غير صحيح قال ابن خزم أخبرني مذهب من غير أهل مذهبه فابدا
 ذكرها في الذخيرة للشيخ سها بل الدين القرافي رحمه الله الفريخ فاشي معرب والميل من الأرض
 سهي مذهب البصر لأن البصر ميل في الأرض خفي معنى إدراكه وفقه سبعة مذاهب قال

قال صاحب السهات هو عشرين غلا والعلو طلو العرش وهو ما تاد ذراع فكلون الميل في
ذراع ولنت في العرش العلوي لمائة ذراع الى اربع مائة ذراع الساني قال ابو عمر اصبح ما
فيه انه مائة ذراع وثمان مائة ذراع وافق ما ذكر في العرش له لنت مائة
لاف ذراع مائة صاحب السان الرابع اربعة لاف ذراع الحامش مائة الصمد في الحوكر
الساير الف خلوة مخلوق الحبل السابع ان سطر السخن في العلم اهوات او ذاهب
او جل هو او امراه وحده قول من حول الحيا اربعة نرد ما روى عنه عليه السلام
انه قال لا يصرون في ادى من اربعة نرد من مكة الى عسفان ولنت نرد السجل
من عساف وهو ضعيف عن عبد الوهاب بن كاهد وعبد الوهاب بن كاهد وعبد الوهاب بن كاهد
حي واحد لنت سي وقال البور كذاب وقال النسي منزول الحداث واجموا الصا
مان ابن عمار و اس عمر كاهد ناصر ننت اربعة نرد رواه البخاري ولا تجد لهم ذلك
من وجوه الوجه الاول ان ذلك لنت حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانما هو فعلها والسامعي لا يرى فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحجب
يعمل يد الوجه الثاني في هذا المعنى غيرهما من الصحابة عمل ما تاتي بان ذلك الوجه
الثالث قد اختلف عنه من ذلك استدلالا روى عن ابن عمر ابوب السحاني وحميد
وان حرج انه لا يقصر في اقل من سنته وسعين مالا الوجه الرابع لم يذكر انه
منع في اقل من اربعة نرد وروى عنه حفص بن غاصم وهو اول من نافع انه قصر
في مائة عشر ميلا ذكر ذلك الحافظ ابو جعفر ووجه حفص ما لا اهل مكة
ان يحدوه بن وهب قال صلى الله عليه وسلم من ركبني في ركبتي ولم يركبني
مكة العصر قال وايمنا بمن اقول لك انتموا قلنت قوله عليه السلام لهم من
كاذبه السحسي وقول عمر لاهل مكة انتموا صلاتكم فانما قوم سفر ما معنى عن القول
لهم معنى والمحمفوظ عن عمر لاهل مكة انتموا صلاتكم وقول الجمهور منهم عطا والرهري والبور
والسامعي واحد و ابو نور لا يصرون في مكة ولا يعرفان لان ذلك لنت بمطافئ القصر
قال الحافظ ابو جعفر لنت الحج موجبا للقصر لان اهل مكة وعرفان اذا كانوا احكاما
ولا هو متعلق بالموضع بل بالسفر ولم توجد قال ابن خزيمة وروى عطا عن ابن عباس
العصر الى عسفان في الطائف وحده واذا وردت الى اهل او ما سبب فاتم الصلاة

ولا تقصر الى منى وعرفه قال وخالفه مكر فقصرت الى منى وعطامكي من الباطل ان جعل
 بعض قوله حجة وجمهور قوله غير حجة وبغير ما كان من خروج الملى الى منى وعرفه
 في الحج فبعضهم ومن خرج اهل الشام بلاد الارض هذا المقدار ولا تقصرون ولا تعرف عن
 صاحب ولا ما بع فله واجتبه له بعض معليه بما روى عنه عليه السلام ما اهل مكة اقوا
 صلاتكم فانما قوم سفر ولم يعلم هذا معنى وهذا الحديث لا يصح انتهى كلامه ان حرم ذلك
 في الحج لم يذكر ما بطل التقدير ما روي عن ابن عمر انه خرج الى اذان الصبح وهي من
 المدينة مما بينة عشر ميلا فلما اناها قصر الصلاة عن جبر بن صهر قال خرج نبي جبر بن
 السبط الى ارض يقال لها دوس من حمص على ثلاثة عشر ميلا وكان يقصر الصلاة عن سعد
 بن المسيب انه سأل عنه عبد الرحمن بن خزيمة القصر الصلاة في شربين قال نعم وذكر
 غير ذلك واسهب فتوهم قال وجدنا المالك بن اسحق في الساجين قبل احدى ايام من انفسهم
 في دعوى الاجماع على قوله بل هم على ذلك كغيره من هؤلاء وقالوا لهما لم يجد
 احدا قال يا قاتل القصر فما قلنا به وهو اجماع وقال الآخر قولنا هو قول ابن عباس
 وابن عمر ولا يخالف لهما من الصحابة فاحسننا الاخرين ازالة طلبة كدسهما عن الخبر
 بهما ولم يورد الارواثة شهور عن عبد الغيا بال نقل فتمت الكنية المداولة عند صاحب
 الحديث من هذا اهل العلم قال ومن قال بتحديثه ما كفر من افق الى افق يحمل له الراد والاد
 وثلاثة سنين وسبعين ميلا او في اسير وما بين ميلا او في اسير وسبعين ميلا وثلاثة سنين
 ميلا او احدى سنين ميلا او مائة واربعين ميلا او خمسة واربعين ميلا او اسير
 واربعين ميلا او ثلثة سنين وبلد من ميلا قال له حجة اصلا ولا يتعلق الامر بكاب ولا من
 سنة صحبه ولا سقمه ولا من اجماع ولا من فاش ولا من رأى شديد ولا من قول صحابي
 لا يخالف له منهم فسقطت هذه الاقوال جملة قلت لعمرى انه لم يعد فيما قال من
 المقادير لكن ناقص كلامه فانه قال ثلثة او اربعة سنين ان من خرج من بيت مصر او
 مرتند او موضع سكاة فمضى ميلا صلى ركعتين وان مشى اقل من ذلك صلى اربعة ركعات
 له بهذا التقدير والصدق بالميل هل هو في الكبار والسنين العتيقة او السبعين او الاجماع
 او العاشرون وثلاثة قول صاحب لا يخالف له ما ذكرت فسقط قولك ايضا ثم قال
 في الحج لا يجوز لنا ان يوقع اسم سفر وحكم سفر لا على ما سماه من هو حجة في اللغة

سفر فلم يجد ذلك في اقل من ميل وقد وثقنا الميل من ان عمر فانه قال لو خرجت
 ميلا لعصر الصلاة فاقولنا اسم السفر وحكمه في الفطر والقصر على الميل اذ لم يجد
 عربا ولا عربا عالما اوقع على اقل من ميل اسم سفر وهذا نكران صحيح قلت
 قد ذكر عن ابن عمر انه سأل عنه انه لا تقصر اقل من اربعة نرد وعن علي بن رباح
 قال ثلثة ان ابن عمر عن العيص فقال لي عرف السواد ولت سمعت بها ولم ارها قال
 فانها ملئت ولدتا في ليلة المشرق فاذا خرجنا اليها قصرنا ذكره في باب الحج والعمرة
 عن ابن عمر ايضا القصر الى اذان الصبح هي من المدينة بمائة وعشرين ميلا وقد
 قدم قال فلما اناها قصر وعنه فانه كان شافرا مع ابن عمر الى المدينة فملا بقصره رواه
 السهني فكيف يستنتج عن ابن عمر الميل مع هذا الاضطراب والتعارض وقد ذكر
 هو وعن ابن عباس انه منع القصر الى منى وعرفه ثم قلنا ان من خرج الى
 صواحي بلوى للاختطاب والاحساس شروعه كانه وتغيرتها وغير ذلك مما سمع
 له من الجواب لا يستعمل في مشافرة ولا عرفا وان شئ ميلا واكثر اذا السفر قطع المشافرة
 الساقية في اللغة وقطع الميل والميلين لا يسبق الاعمال افراد لان شرا يكون سفر او ما
 ذكر عن ابن عمر انه سأل عنه فمضى انما ذكره من غير الميل لا سحفاق اسم السفر اطل
 لا اصل له وقوله او قول صاحب لا يخالف له اعلم ان قول صاحب حجة وان كان
 له مخالف واسترطاع عدم المخالف له غير محتمر وانما سنه عدم المخالفه بلون
 اجماعا منهم وقول كل واحد منهم وقوله حجة وان خالفه عمره والامام ما جاء عنهم
 فعلى الراشدين والعين وما اختلفوا فيه احضروا ولا يخرج عن اقوالهم وانما لم يحول قول
 كل واحد وقوله حجة وان خالفها فمضى منهم وان قيل في حديث سبعة عن يحيى بن زيد
 الهادي عن ابن ابي رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج ثلاث
 اميال او مائة فراسخ صلى ركعتين وسعته السال رواه مسلم وابوداود واحمد وسال
 له ما وبلد انه قصر مشافرة قصر فيها الصلاة فلما قطع هذا القدر من المشافرة
 قصر الصلاة عند بلوى تلك المشافرة قلت ما ولهم هذا مردود بقول الراوي
 انه كان اذا خرج مائة اميال فانه يدعى ان قطع هذا القدر كان عادته ثلثة

سبي البحر بحر الغنم
 واشتاعه واجمع البحر
 وبحار وبحور وظل
 فهو عظيم محسوس

الفقر ولست أقوله عليه السلام المات مع المقيم يوماً وليلة والمشا فريلاًه آمم ولما ليهن
فالتى المنافع لشهدا كما حازوا لهم من الحلفاء من مقيم مشافراً لا مع أصلاً بل
هو بان لسرعة المسح لهما ووجه المسك به ان النص يفيد ان كل من صدق
عليه انه معهم يسرع له مع يوم وليلة لان اللام بوجوب الإسراع لاها اما للعموم
والإسراع او لغيرها ما هبه وان قوله المشافراً في سفر هو احواله للفقر
ولما يحق السفر بحق المبع بلته امام وليا لهن لقوله تعالى الراية والراى فاطلة
حال واجبة بينهما حله فاذا كانت مدة السفر يوماً وليلة او اقل ودون الثلاثة لا يسح
كل مشافراً له امام وليا لهن ساندانه اذا بان مقصد يومافاً وصل الله انتهى
سفره ونفى منها فيه كحول مقصوده في موضع الإقامة فلا يخص بخصه السفر
وتنفي المستوط هو مبصص على ان مدة السفر لا يسف على ما كان اسفاهذه الرخصة
فيه ولو كان اقل من ثلاثة امام وليا لهن لمعصت ولا ان الرخصة لم ارض الغربة وسفقه
الوجه وبالحال ان كون الركا من غير اهل والزول في غير اهل وذلك في اليوم
ولان الثلاثة اقل الكبر والكر البليل ولا يجوز له القصر فيليل السفر فوجب ان يكون
اقل الكبر هو الثلاثة لان الركا كرا حذله وهذا وجود من قول صاحب المنافع فوافق العلم
على انه غير مقدس اكبر من ثلاثة امام فانه غير صحيح وقد ذكرنا الرأيه على ذلك نحن بعض
اهل العلم فاعلم له وعلة الرخصة المستفدة لكنها امر باطن واقم السبب الظاهر وهو
السفر الى يد مقامها مسرحتي لو من الملك من يشان الاشان احضر حضر المسافر
وان لم يحضر المستفد وكان من كان رافداً في محقه ومنهم من قال بحصل المستفد لكل احد
وان نفا وتوافها وقد اقم السبب مقام المستنبط اليوم والتقا اختا يبري د الملك حوب
الاستيبار والاحبار عن احضر والطهر والحمه والاي في القبول مقام الرضى في نقل الابل
واما الموضع الذي في حكم القصر واحلفوا في غي افوال خمسة القول الاول ان القصر
هو فرض المسافر المعنى عندنا ويد في العمرو عا وان مسعود وجاز وان عا ش وان
عمر والثورك وجمادى سليمان وقال عمر بن عبد العزيز الصلاة في السفر فكان لا يصح غيرهما
وقال الاوزاعي ان عام الى الثالث وصلاها فانه يلعبها وسجد سجدة السهو وقال الحسن
بن حي اصاب الرجا مسعودا عاها اذا بان ذلك منه الشى السفر فاطل ذلك منه ومن

سلامه عندها وعند السامعي لا يشهد لان فرضه صار ارضا فمكة فصار القراء في الاخر
قلت هذا لا يستقيم عند السامعي لان القراء ركبت جميع الرماح تاعني الفايحة واما
الموضع ان الاشهاد الذي يدان فيه بالقصر قال في المسبوط بعض من حلف على ان المصير
وتن الذخيرة والمغشاة ان كان لها محله مسددة من المصير وكاش قبل ذلك مصله كما
فانه لا يقصر ما لم يجرها وحلف دورها بخلاف القرينة التي تكون منها المصير فانه يقصر
وان لم يجرها لم يجرها كما بنى الذي يخرج منه لا كما بنى الذي كان حتى لا يخلق لاسه
التي تفرقة مصر وان كان بخلافه اسد اخرى من جانب اخر من المصير وهل يعتبر
المصير ان كان منها ومن فاشها اقل من غيره ولم يكن بينهما مزية محض مجاوز العنا وال
لا يعتبر العنا بكل يعتبر مجاوز عمران المصير وان كانت قربة متصلة بغير المصير يعتبر
مجاوزه هو الصحيح وان كانت متصلة بغيرها لا يضر بها تعتبر العنا دون القرينة وتشت
خوامع العقدة اذا تجاوز حيطان المصير قصر على ظاهر المذهب وعن الحسن بن خنيس
ويعبر بقرينة فان كان بينهما طول مسكة لا يقصر ما لم يجاوز القرينة وان كان اكثر
نصر حتى يخرج من عمران وعلى هذا ان كانت قربة متصلة بغير المصير لا يقصر ما لم يجاوزها
وان كانت فرائخ وعن بعضهم اذا تجاوز المصير قصر قال في الذخيرة والصحيح انه
يعبر بمجاوزه عمران المصير الا اذا كان معه قربة او قربة متصلة بغير المصير فعبر بمجاوزه
القرينة وفي المصير الحنفية المقيم اذا نوى السفر ومضى وترك لا يصير مشافرا ما لم يخرج
من عمران المصير لان منه العمل لا يصير عما لا مالم يعمل كما انشاء اذا نوى الفطر لا يصير
مفطرا وقال السامعي في البلد المستوط بمجاوزه السر لا مجاوز الاستاء المصلحة بالصور
خارج المذهب وحل الرافعي حقا ان المعبر بمجاوزه الدور وروح الرافعي هذا الوجه
في المحرر والاول في السراج وان لم يكن حجة خروجه سورا وكان قربة مستقط
مفارقة عمران وتشت المعنى لان قربة اسر لنوى السفر العصري يخرج من عمران مصر
او قربة وحلفها وراى من قال انه قال ملك ولا وراعي واحمد السامعي واسحق وابو
نور قال ان المندرج كل من يحفظ عنه من اهل العلم على هذا وعن عطاء ولمان
من موسى انما كانا سمحان المصير في البلد لنوى السفر وعن الحسن بن ابي ربيعة انه
اراد سفره فاصلى بالمسجد في منزله ورجع من السفر في يوم واحد من اصحاب

عبد الله ولما منه اهل العلم بوليه نفا او اذا ضرتهم في الارض لانه ولا يقال ان لم يخرج من
بينه صار قربة ولت المراد بها واذا اردتم الضربة الارض لان الصرحة الارض هو السفر ولا
سلك ان من حلف سورا للبلد والارض طهره لشرعا فحقيقته وقال الشرح صلت الطهر
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر يدى الجبله رجس موقوف عليه ولو
كانت منه السفر كما فيه في القصر اصل الطهر رجس وقال النجاشي حرج على رضى الله عنه يقصر
وهو يرى السور بالمدينة فلما رجع قبل له هذه الكوفة والاحتج بها وذكر اصحابنا
في شهر من عاكرم الله وجهه انه قال لو جاوزنا هذا الحق لعصرنا قاله من خرج من البصرة
بريدا الكوفة على ما ذكره في الذخيرة والمسبوط وتلا فتاوى المرعائي حتى خرج من الكوفة
الى صيفين وهكذا اذ هو السهمي وهو الصحيح وفيه ما يهمل غير روى عن ابي هاشم انه لا يقصر
المشافرا لانه حتى يدخل الليل قال ابن ابي عمير لا يعلم احد واقفة وحكي عنه ايضا
انه قال ان خرج بالليل لا يقصر حتى يدخل الليل وان خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل
الليل ولا حفات ضعف هذا المذهب وهو ما دللنا الحديث الصحيح في مصر التي علم السلم
بذي الحليفة وسنبت احكام السفر بنفس الخروج وان لم يتم القله وسبحك الا ترى انه
اذا نوى قصد بصيرة ميمما وان كان شاعيرة موضع الاقامة لان السفر لم يتم بمكة
فكانت منه الاقامة فصلا للعائدين فكون قد قصد سفره قبل ان يسبحه وادنا زللا
هم نوى الاقامة في غير موضع الاقامة لا يصح لانه انشاء الاقامة فلا يصح في غير محلها فان
رجع الى وطنه قبل ان يسير لانه امام اتم صلاته لانه ليس بدينه ووطنه متشافه
سفر فحينئذ قد قصد سفره قبل ان يسبحه فويله ولا يزال على حكم السفر حتى نوى
الاقامة في بلد او قرية خمسة عشر يوما او اكثر وان نوى اقل من ذلك قصر هذا اذا سار
لانه امام مصلحا انما اذا نوى الاقامة قبل ذلك بصيرة ميمما وان كان في مكان
وقد قدمناه اعلم ان ان تشر اقل من الاقامة على ما بينه عشرة اولا القول
الاول صاحب الجبل عن ابن حبان انه قال اذا وصفت حلقا بارض فاقم العول
الساقي اقامة يوم وليلة فانه ربعة العول الثالث ملته ايام فانه ان المشتب
تد وانه القول الرابع اربعة ايام فانه مملكة والسامعي ورواه عن ابن حنبل قال مالك
هذا احسن ما سمع وحلى امام احمد بن محمد عن السامعي اربعة ايام وكخطه القول

احكام من خمسة ايام عزاه ابن شدان ابن حبل القول الشاكر عن ابن حبل ان من
 اسبوع عشرة صلاة ذكر في الغنى وحوله المذهب ومثله في المحل القول السابع عشر
 ايام قاله علي بن ابي طالب احسن صباح ومجر على وذا لو دخل منزه وهو مطلق في
 شق من عصرها ما لم ينعشتم ايام فيها او في غيرها القول الثامن عشرة يوما ما لا عند
 الله ورواه عن ابن عمر والقول التاسع عشر يوما ما لا ولا زاع القول العاشر
 خمسة عشر يوما وهو قول ابي نافع عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابي ثور عن ابي ثور عن ابي ثور
 احادي عشر سنة عشر يوما في رواية عن الثلث القول الثاني عشر سبعة عشر يوما ما لا في
 قول القول الثالث عشر يوما ما لا وهو قول الساجي وصح القول الرابع عشر سنة
 عشر يوما ما لا في القول الخامس عشر عشر يوما في القول السادس عشر عشر يوما في
 ما في مصر من الامصار قاله البصري القول السابع عشر ذكر ان المنة عن احمد احدى
 عشر صلاة الين عشر بقصر ابدان في القول الثامن عشر سبعة عشر يوما ما لا في
 اقام في ليلة ليلة الصل او غيرها من الاحكام ولا يعلم مني شيء وحس احسن
 العاشر ان من اصحابهم من احكام القول وهو ان ايام تعد الاربع في اخذ الصل اسبوع
 القول الساجي احكامها من غيرها من الاحكام في الجمع الاقوال في الحار وربع وعشر فلو ان
 اخذها من تعد الاربع والساني يتم تعد الثمانية عشر واذا اخذت من المسبوق وما قبل
 فتمت في الطريق وربع من الحار مع غرض واحصرت ولت في ذلك ما بينه
 قوله ووجهها احكامها بقصر يلايه ايام وتعد هاتم والاثني بقصر سبعة عشر يوما
 وتعد هاتم والاربع عصر يوما ما لا وتعد هاتم والاربع بقصر سبعة عشر يوما
 وتعد هاتم والسادس عشر يوما ما لا وتعد هاتم والاربع بقصر يلايه ايام
 عن قال بقصر يلايه ايام ومن حاجته قال عصر في بقعة يوما والعاشر من حاجته
 عن قال عصر يلايه ايام ومن حاجته قال عصر في بقعة يوما والعاشر من حاجته
 حاجته عن قال بقصر يلايه ايام ومن حاجته قال عصر في بقعة يوما والعاشر من حاجته
 حاجته عن قال عصر يلايه ايام ومن حاجته قال عصر في بقعة يوما والعاشر من حاجته
 والاربع عشر والسادس عشر من حاجته عن قال عصر في بقعة يوما والعاشر من حاجته
 عصر سبعة عشر يوما او ما بينه عشر يوما او سبعة عشر يوما او ثمانية عشر يوما او اياما

في قوله احكامها من غيرها من الاحكام في الجمع الاقوال في الحار وربع وعشر فلو ان
 اخذها من تعد الاربع والساني يتم تعد الثمانية عشر واذا اخذت من المسبوق وما قبل
 فتمت في الطريق وربع من الحار مع غرض واحصرت ولت في ذلك ما بينه
 قوله ووجهها احكامها بقصر يلايه ايام وتعد هاتم والاثني بقصر سبعة عشر يوما

عشر
 يوم واحد
 يوم واحد
 يوم واحد

من حاجته عن قال عصر يوما ما لا ومن حاجته قال بقصر يلايه ايام
 وبعد الاستدلال على حسن هذه المقادير جدا ذلك بعض من جمع للنفية سرها استدل
 ملك والساجي على قدر من هذه المقادير ما روي عن امام باقر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 اذن للمهاجرين اقامه ثلث ليل للمعشاة ان يكون له حله قال ابن عمر ورواه عن ابي
 قد صرح من حاجته عن قال عصر يوما ما لا ومن حاجته قال بقصر يلايه ايام
 ايام مدنا ذلك على ان يكون ثلث ليل لا سلطان قلت سبعة على هذا ورواه
 الاربعه لذلك ان عصر يلايه ايام لثلاثة لاس في جوار الاربعه لوفرها وانما اذن لهم في
 اقامه الليله انه علم ان حواجرهم في غايها لا ان ما زاد عليها اقامه وقال ابن
 حزم لا يعلم لهم حجة غير هذا ولا حجة لهم فيه لانه لست في هذا الخبر ولا اشار الى الله التي
 اذا اقامتها المسافر فتم صلاته وانما هو في حكم المهاجر لا في حكم من يلايه ايام ليجازي نفسه
 وفصل حاجته في الليله ولا يحل له الاكثر منها ولا بد ان يصير معتمدا في الارض ولو احتمل
 لا يمت حكمه في الاحتمال والمهاجر يلايه ايام الرابطة على الليله والمساافر ساجي له ذلك
 واكره في سببه من ايامه مكروهه ومن اقامه مباحه وانما زاد على يلايه ايام للمهاجر
 داخل عندهم في حكم ان يكون مشافرا لا يقف او ما زاد على الليله لكان اقامه صحبه فلا يمان
 وانما ان اقامه قد وصله واجده وما ذق على الليله كرويه للمهاجر وسبق عندهم اذا
 قاسوا عليه المشافران ثم وهو خلاف مذهبه والاربعه لا دليل علىها وقد روي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في يوم رابع من الحج فاما اليوم الرابع منه والاربع من السجدة والاربع
 وبعض الناس من خرج الى منى يوم التروية وهو الساجي في الروايات وما لا يلائمها
 بل انك في هذا سئل من هم في القدر ما روي عن امام فان في يوم الدخول لا معبر فيه فيل
 الاحكام المتعلقة بالسفر سقط حكم يوم الدخول اذا روي الاقامة في حق المهاجر اصله
 المسبح والافطار ووجوب ايام الصلاة ولا يخفى لاجل هذه الامة فخر دليل سر
 ومثله يوما يخرج قبل خروجه وقال الساجي بحسب اليوم الذي قدم فيه لانه كان قد
 ما راقت في ذكر ان حرم في المحل وان قد اتمته في المعنى انه قد صبح رابعه قبل قوله
 فان فيه شأنا واحدا من حيل صلاته عليه السلام احدى وعشرين صلاة في يوم
 الرابع وصبح يوم التروية صارت اربعة ايام وصبح يوم التروية وذكر الورد

لما نفي انه عليه السلام نهي عن الاقامة في دار الحرب ما دام ذلك على اقامته الا انما
قلت هذا اصله ولم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم الا المباحة خاصة في زيادة
الاقامة على ايام محكمته وكانت دار الاسلام حرمها المشركين حتى لا يخرجوا
فلا معنى للذكر اذا الحرب واعتبر من جنس نصرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحرك
وعسر صلاحه حين دخل مكة الى ان خرج الى منى وهو حجة على من قد رآه ما قبل من
ذلك ولا حجة على من قد رآه ما بعده وهو مسلمون عنده في هذا بل فيه ما يدل على خلافه
لانما عليه السلام قصر مستمرا حتى رجع الى المدينة ووصل اليها ولبس ثيابا روي ان يوسف
رضي الله عنه عن ابن عباس عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار
قد رآه وانه مشافروا في بطن مكة ان يسميها خمسة عشر يوما ولله في صلواتك
وان كنت لا تدري مني بطريق قصرها ولم ترد عن غيرها من السلف خلافه وما روي
عن ابن المسيب انه قال من اربع على اربع وشاعرا ثم صلاها بغير رخصة ما روي عن
داود بن ابي هند عن ابن المسيب انه قال اذا امام المشرك خمسة عشر يوما ثم انما الصلاة
وما كان دون ذلك فليقصر في مع انه لا يجوز ان يعارض به قول ابن عباس وان عثرون
حيث اني استحق قال قلت لابي انما رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال عشرة ايام واليه
وسلم والرميكة قال حدثني يحيى ومعه ان الله لا يملكها الرجوع الى المدينة قبل فراغه
من الحج وقد قصر صلاها بغير رخصة على ان ينادي في كل يوم خمس عشرة مرة في الامام
ولا يترى المقدسات كما يحرم قصره اقل الطهر بجميع العمر واهم بالفساد بلد
او قرية مسلمة العسكر اذا دخل دار الحرب لا يهرع منهم ينظرون الفتح والرجوع كل ساعة
ولست بالمؤمنين معصوده فلا يعبر واهم مسلمة اخرج عدا وعدا واهم مسلمة
بني الاقامة في المفاخر ولا اعتبار لشد الاقامة في هذه المسائل الثلاث لما ذكرنا والحرب
والسنة مثل المفاخر ذكرها في الحنفية وكذا الرباط ذكره في الحنفية ولا حال الحس
مبطله لعزيمتهم ولا يصح سبهم لانما قصد لا يوجد في ردوهم في دار الحرب من ان يهزموا
وقد روي عن ابن عباس عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار
خمس عشرة يوما لا يقصر مصلها لانه قضى حاجته قبل ان يقاتل المدة يخرج منه فاسية الجوارب
ولا يلزم على هذا الاقامة لو اراد ان يدخل مكة فخير اهل مكة فانه نوى سائر بني غار

ان

وهو داخل المكان خارج الحرم فاذا انتهى اليه دخل منه مكة حرمها وحاله
سقط عنه والفرق ان ههنا لا يترتب المنوى على اليه فلو كان التردد من باب
الاقامة وههنا لا يترتب المنوى وهو دخول السان على السنة فافترقا وعلى هذا مسلمة
وروي في الخبرين والخبرين انهما اذا وصلوا الى المدينة ومكان ولم يروا الامام
سمون صلاهم لا يهرع منهم لا يخرجون الا مع الفافلة والى وقت خروج الفافلة الى منى خمسة
يوما وكذا يهرع منهم يوم الاقامة كما روي في منى من مكة حجة في عشرة ايام
يريد الاقامة كما شئته بعضه حتى يرجع من منى لانه يحتاج الى ايضا المناسك فمما رآه
الاقامة في غير محله واهم الفقه لا يصح فيه الاقامة الا في موضع يكون فيه اقامة
ويكون قولنا ولو دخل مصر على غير من ان يخرج عدا او وعدا ولم يروا الا اقامة
حتى ياتي ذلك من قصره في المدي اجماع اهل العلم على ان ذلك فان يقصر ما لم يجمع
اقامة وان اتي عليه سنون وقال ابن المنذر مسلمة وعن ابن عباس ان اصل صلاة المشرك
ما لم يجمع مكانا واما من قبل الصحابة بامهر من سبعة ايام يقصر من الصلاة واه مسلمة
صحة ورواه ابن عباس عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار عن ابي بن عمار
رواه ابو داود والبيهقي قال النووي هو محصور في المدينة وعشر ان اقامه بالسام
مع عبد الملك بن شريك وان سهر من صلاة المشرك واهم سحر من اي وقاصر بالسر
حسن ليله ومعه المسوز من محمد وعبد الرحمن بن الاسود حتى دخل رمضان فصام المسوز
وعبد الرحمن بن ابي رافع حتى اى وقاصر من السعدان في حرم رسول الله وسعدت
مدراوا المسوز صوم وعبد الرحمن بن ابي رافع حتى اى اقامته منهم رواه البيهقي في سنة
الكبر ورواه الحارث بن حرم عن ابي وايل قال جتمع مشركون في السلسلة مشركين وهو عامل
عليها فصولا وروى عن ابن عباس عن ابي المنذر عن ابي العزى قال قلت لابن عباس
انني اقيم بالمدية حوله لا اشد على سيرة اهل المدينة والاسامي احدا قامة السعي عليه
السلام بمكة سبعة عشر يوما يقصر عام الفتح قال ابن عباس حتى يقصر سبعة عشر
وان رجعنا الى ابينا رواه ابو داود والبيهقي عن ابي منة انه عليه السلام اقام بها سبعة
عشر يوما يقصر في اربعين يوما وسبعة عشر يوما وان اقام اكثر ايامها رواه
الحارث بن ابي صفيحة وخالف المنذر السامي في ذلك ووافق الحنفية ورواه قصره عليه

السلم حمشه عشر عمتك صبيغة قاله النووي وذكر ابو بكر بن القارضة واقام على
 ان شمس بكامل سنين وكان يقصر فابى ان يذبحه ففتح المهرم مقصورا ونسبته
 الاصل والمهلك ملك قال صاحب مشارق الانوار وصطناه عن الاستدي حمر الـ
 وصطناه عن اي عبد الله بن سلمان وعنه عن شيخنا وحكي فثما بن مكي اذ كان
 يفتح الدال وسكون الدال والسبا لشداد بن وادري على غير قاسم قال ان
 الاحداي كلهم العرب يسكن الدال ويحب الراوضه عن المهلب اذ كان
 حشر الراوضه اليها باسم علي بن الموحدين على ذلك في مشارق الانوار واذا حل
 العسكرة انا محرق قصر وادان هو والامامة بها قال سند عن مكر ولو غير مواعيل
 الامامة اربعة ايام قصر واذا في الموقد في اربعة ايام يصير مقبلا في
 اصبح القولين خلاف مذهب اي حنفية ومكر واجحد عن اي يوسف ان كان في
 المدينه في السون صبر ومنهم من اذنا والاقامة وفي السطاط لان الامة
 موضع الاقامة دون الصاركة في الحيط وقال ابو نصر البزاز عن اي
 انهم مقبضين وعنده ان علوا على بعض السون صاروا مقبضين بالسنه وفي حوامع الفقه
 ان هو والامامة في موضع وطن وسكن اهل الحرب صاروا مقبضين في الاما عن اي
 يوسف ان لو اساسهم واكافهم والمسلمين منعه وسؤله صحت اقامتهم ولا يصح
 اذ انزلوا عليهم في ايامهم وفي الدخول ان علوا على مدينه واتخذوها دارا
 دار الاسلام تمون فيها الصلاة وان لم يجدوها دارا ولكن اراوا الامامة فيها شهر
 قصر واذا قال في ان كانت السؤله لهم صاروا مقبضين بمكة من المراتط هرا
 ودلنا قد مناه وكذا اذا جاضر اهل البغية دار الاسلام في غير مصر وفي
 الحظا وجاضر اهل البغية دار الاسلام ومسلمة في الدخول او خاصة وهم في الحز
 لانها لم يطل غرضهم كما تقدم ولذا الملاحج وصاحب السفيه لا يصير مقبلا في
 الامامة في السفيه لانها ليست موضع اقامة عايدة الا ان يكون قربة من وطنه وفي
 في الحيط وفي المهلب والخفة الفان في موضع اقامة شاق الاقارب والاراك والاراد
 واما لهم كالميرز وحوهم من اهل البر والالا الذين يسكنون المفاوز في السعة
 والصوف والاخيه واجامهم من بلادهم في الاصح وقال الشرحي هو الصحيح وفي

الحيط وعلمه الفنوى لانه رواه عن اي يوسف انهم يقصرون ذكواته الحيط
 والمهلب والخفة وغيرهما وفي حوامع الفقه واصحاب الاما صحت اقامتهم وان
 كانوا اصحاب الحام ومن اي يوسف صحت اقامتهم اذا لم يزلوا في الدخول
 عن اي يوسف في الرعاية اذا كانوا بطون في المفاوز وسكنون في رعي الى غير
 ومعهم يعلم انهم مشافرون الا اذا نزلوا في رعي الدلا واعدوا الحام وكون
 الا لا حصر في الاقامة تحتهم ثم المعتز في الاقامة في الاصل دون السعة
 الحليفة والامة دون الحنفية في الزوج مع الزوجة والمول مع عبده وورثته
 مع مدنيه ان كان معشرا ذكر ذلك في الحنفية وكذا الحمول مع حامله والاصغر مع
 والبلد مع اسناده ذكر في النابغ والذخيرة وفي الحيط قبل ان استوفت
 مهرها وفي السه المسه في السفر والاقامة في الزوج ان استوفت مهرها والافاها
 وكذا بعد الدخول عند في حق المهر وكذا الحنفية ان كان برقة من الاما
 والافلا وفي الحيط حوله فولا ذلك العزم مع مدنيه ان كان معللا به بحسبه
 او بلا دمه وكذا لو انصرف عن طم لانه قال عليه ولدا البتة الا على اذا
 وادماجر والافلا وفي الذخيرة المنطوق ما يحكمه لا يكون سقا للوالا فيكون العزم
 لنته لا لنته الوال الحنفية والمره في هسام عن شيخنا رجل خرج مع قاصده
 ونوى المقام ولم يوفاه فاقولون ميثا وانما في المراه مع زوجها واعد مع
 وفي الحيط مسافر دخل مصر فحبسه عمره ان كان معشرا بقصر لانه لم يتوالا
 وان كان يوشرا وعزم ان يرضى دينة او لم يعزم بقصر وان عزم ان يرضى دينة
 انهم وكانه نوى الاقامة وفي الذخيرة ذكر ان سمعنا عن اي يوسف او احبس في
 بالدين وهو معشرا تمام الصلاة وكذا ان كان يوشرا الا ان يكون من وطنه على
 اذ ايه بقصر وفي السقي سلم اسناده العود ان كان مقصده بلاده ايام قصر وان
 لم يعلم ثاله ما لم يكن وكان العدة مقبلا انهم وان كان مضافا بقصر لانه
 تحت قصره كالعهد مع سدة فاقم لثاله فان لم يحسن ما تم وفي الذخيرة وان
 اسناده مع العدة وموطن نفسه على اقامة شهر في غارا وحكم مصر لانه محارب
 للعدو وكذا اذا اسلم مصر منهم فطلبوه لصلوة فخرج هرا باسم من السفر

اصحاب الخلا

الحسن في الاما
دون النبع

المتطوع بالجهاد
لا يكون ثبعا

٨٤

ثم اذا لم يعلم التابع منه المبيع للاقامة لانه لا يملكه الا امام حتى يعلم كانه في وجه الخطا
 وهو الاصح وقيل يلزمه الاقامة لانه ضمن لغير الوكيل والمكرم بالسفر لا يبره نفسه وبه
 قال مالك وان حبل وقال السامعي لا يقصر لعدم التمسك بشرح السند لو علم انه قد
 حملونه الى بلد بعيد وبوكا لمرب اذا قدنا والرجوع اذا اطلقوه لم يقصر وفيه المعنى
 زوجه المشاوشة ملكا لصيرة مقبلا وهو قول السامعي وفيه قياره جواهر راده بصريه
 مقبلا للحدث المتقدم عن عثمان لو كان له اهل سلب من فاسما دخلها صا ومحملا
 بها ذرة في حوامع العقدة وفي المحيط فان كانت رفعت في احداهما وعلية دور
 وعقار فيل لا يفي وطنه له اذا لم يجد اهل دون الدار ما لولاها هل سلبه واستقر
 سكاكه وليس له فيها دار وقيل سفره لو حلف لا سكن هذه الدار وانفلق عنها
 ما هله وتبقى معها نقله والمشافرة بصيرة مقبلة سفن الزوج وقال سبزوئي يبره
 كان اهلها وما وافق المواربه ثم ما لم يرض سكاها ولو تزوج بغيره لستبت مكنه
 ففي المواربه لا تتم حتى يني باهله ثم يلزمه السكنى ولذا قال ان القسم في الجموعة في القرن
 ولو نوى اقامة يوم وليلة في قرية ليس بها اهل وفيها جواربه وولده وما له حصن
 وان كان معها اهل انهم ذكروا القرائي وقال ابن حبل ان اهل سلبه او متركها وله
 فيها اهل او مال ثم فرغ منها فو بمقيم اسنر يكتسب افضل العبد صلاة المقيم قاله
 علا الدين ابو الحسن السبكي وطهر الدين المرعشي وقال علا الدين كمال الاصح
 انه افضل صلاة المشافرة وقيل ان كان معها ما به في الخدمة بعد جالدها
 فتم عند المقيم ويقصر عند المشافرة والمرعشي في سنة الاقامة خمسة عشر
 يوما بعد عزمه على السات وقيل ليلة الطن يحق ولا يحتاج في القصر الى نية
 القصر وقال السامعي وان حبل لا يقصر الا من نوى القصر في مكبر الاحرام وقال
 ابن خزيمة الطاهري هذا خطأ وقد مضى في السامعي فلم يزل يثبت للإمام وهي
 كما اصله الخط ان الاصل عند الإمام والقصر حبل هو دعوى بلانزهان
 بل الاصل القصر لحد ثمانته وضيقت عنها انتهى كلامه مسبلا عن اهل
 العلم من اجل والعقد حكم الصوم حكم الصلاة والقصر والاطلاق في كل
 موضع كان القصر حان الاطلاق وروايت الطاهريه حكم الصام خلاف حكم

لا يحتاج في القصر
 الى نية القصر

ثم اذا الصلاة فان اقام يوما وليلة في خلا لالسفر فرض عليه ان يصوم في المسافر
 وان قصر الصلاة قول له واذا افندك المشافرة بالمقيم اتم ارتقا في الوقت حكا
 ابن المنذر عن ابن عمر وانما شرب الاوزاعي واليوري والسامعي وابي يوز وارس
 حبل وقال الحسن في الزهري ومالك ان الذي رده والبر لزمه الاقامة والقصر
 وقال طاووس في السجعي ان ذلك معه رخصين اخراياه وقال استحق يقصر حلفه بطل
 حال وهو قول الطاهري فان فرغ قبل اقامته نشهد بغيره وشلم فان افسد حلفه
 قضى رخصين به وقال الوري وابي يوز وشرواه وصحى ارتقا عند فروا السامعي ومالك
 واحمد لو صلى مشافرة في مسمى في حلفه الا امام فاحلف مقبلا او مشافرا
 ففوى الاقامة لا يلزم المشافرة في الاقامة عند ملك لانهم لم يلقوا الا اربع
 وصلاهم حلفه صححه مدون البصر خلاف اقتداه بالمقيم اتد او عند السامعي
 واحمد يلزمهم الا امام والفرقان في اقتداه بالمقيم لا يصح صلاة الا بالامام
 او عاصرا رتارحا بتعالا امامه سنة الاقامة ولا في كسني لا في صلاة المشافرة
 حلفا حلفه صححه مدون البصر والقدر على رأس الرخص فرض على المقيم حتى
 لو تركها فسد صلاهم ذكر في الدخنة وغيرها فلا ضرورة الى الزيادة من غير الامام
 وان نوى الامام الاقامة قبل خروجه من المسجد يصير فرضه فرض القوم ارتقا ذرة
 المرعشي وان دخل المشافرة مع المقيم بعد الوقت لم يخبره لان حرجه خروج الوقت
 لا يلحقها بعد رخص السب لا يستقر به الاقامة بعد فكون اقتدا المقيم
 بالمسافر في حق القصر او القراءة او الحجة على ما عرف واذا صلى المشافرة للمصلي
 صحت صلاهم حلفه في الوقت ونحوه لانه ما على القوي فاذا شلم الامام على رأس
 الرخصين اتم المقيمون صلاهم وكانوا في الباقي كالسبوقين لانهم لا يقرأون
 في الاصح لانهم اذ روي مع الامام اول الصلاة ونوا على حركته وفرض القراء قد اذك
 فترتوها احتياط لان المرافع خلف الامام حرام وهم خلفه من وجه ومفردون
 من وجه وعلى الثاني القراء مستحبه اذ فرض القراء قد ادى في السبع الاول
 فاذا دار الامر بين ان يكاتب المحرم ولا يسان المستحب يحسن ترك المستحب بخلاف
 المستحب فانه اذ لم يقرأه نافله في الاخرين قد اثار الامر من القصر وان كات

لا يقرأ في الركعتين
 اذ اقام المقيم خلف
 المسافر لا يقرأ بهما

الدعة فلا تترك الفرض لجل النية كالقلاء على الحائض اذا كانت معها بواج
وقوله وكان لا يتبين اوله فانه ينظر في المسبوق لو ترك الفرض في سبق
به بفقد صلته وحفظه لا يتبين اوله في الحائض مراده لان حوله مبفرد
او من حوله مفندا وهذا ما يرى من السؤالا في سبب الامام المشاف
ان يقول للمؤمن اذا سلمتموا صلاتكم فانما تقوم سفراتكم في شوق الله صلى الله عليه
وعمره يحيط به رضى الله عنه وقد تقدم مسبقا ذكره في الحائض الحائض
اذا سلمت في صلاة المشاف من حائض وقبل اذا طاف في شوقه لا يصير مشافرا في
المسعى رجل حمل حلا فذهب به ولا يترك ان يذهب به قال ثم حتى يسير لانا فقصر
وان علم ان الماني قد هاسي بسير ولو كان صلي رخص من حمله اجرائه فان
سار به اقل من ثلاث اعاد ما صلي وشا المبسوط والوبري مشاف فصل رخصين
تجيزه قرأه ثم نوى الاقامة قبل السلام وصلى رخصين وقرأتها صحت صلاته وعن
محمد لا يصح لانها فسدت ترك القراءه فيها فلا تنقل حكمه ولو نزل الصلوة الاولى
نوى الاقامة يجوز صلاته لانها سبقت في الفرائض ذكرها الوبري في شرحه فسر
صحة سفر الداف وكذا الصبي عند ابيه وعند ابي سهل فاحكام الشهيد
ولا يصح السفر منها عند محمد الفصل ولا يصح من ابي نصر في الصبي قوله
واذا دخل المشاف في صلاته لان شوق الله صلى الله عليه وسلم واجبا به
كانوا مشافرون في دار حواء دخلوا او طابها انما وصلوا من غير عزم الاقامة
وهذا ما اختلف فيه واعلم ان حكم السفر بطل بسببه اقامة
ويعتبر من صلاته او قرينه ويدخل حله من الاقامة خمسة عشر يوما كما قد من
في انما يشاء اذا قدم بعد اذنته رمضان اعظم الحج والسجدة لمن اذا اقام ووض
شرف قبل الاستحكام وغيره على العود الى مصر حتى لو نوى العود في اصابه
تمها ولو صلي في السنة في المصطفى في السفر يخرج من السنة حتى يخرج من المصطفى
ثم ارتاع عند ابي يوسف وقال محمد يصل رخصين ولو كان بها مشافا لم يخرج حتى
دخلت مصر وانما ارتاع لانه صارت مقيما دخلها ذكره في حوائج الفقهاء والمحيط
ونى ايا وي عباد موكلة وهما مشافران فنوى المولى الاقامة ولم يعلم بها العبد

العبد فسدت صلاتها قلت معنى اذا سلم على الرخص وكذا لو بعه من مقام
سقط صلته ارتاعا ذكر ذلك المعنى ولو كان خلفه مشافرون لا ينظر منه في
يختمهم في قول محمد مقدم واحدا مشافرا سلم بهم بما اذا عرف العبد منه
سير بارخه اصابعه مضوبه قوله ومن كان له وطن في بطنه عنه واسوطن
عنه ثم تفرق داخل وطنه الاول قصر اعلم ان الاوطان يلايه وطن اصل وهو ولد
موطن الرجل او البلد الذي تاهل فيه ومنه المبسوط وهو الذي يشافه او موطن
فيه او تاهل فيه وسمى وطن قراره في المعنى ووطن قطعه رتبة المفيدة وجامع
الفقه ووطن اقامه ووطن الاقامة وسمى الوطن المستغاث ووطن قلة ووطن
المفيدة وجامع الفقه ووطن سفر وهو الذي نوى المسافر الاقامة فيه خمسة
عشر يوما اذا كان مصر او قرينه وشا المبسوط وهو عبيد عن وطنه الاصل
ووطن السكنى وهو البلدة او القرية التي نوى المسافر الاقامة بها اقل من خمسة
عشر يوما وهو من وطنه الاصل وشا المفيدة وهو الذي نوى المسافر الاقامة
فيها اقل من خمسة عشر يوما ثم الوطن الاصل بمقتضى الوطن الاصل وان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة واستوطن بها بعض وطنه
مكة حتى كان يصل بمكة رخصين فيقول لاهلها انما وصلكم فانما تقوم سفر ولو كان
وطنه الاصل بمكة باقيا لصار مقيما بها حوله فيها ولا في الماني من الاول
والربع المثل جازا كالتخي وسلك الاحتياط ولا يطل السفر ووطن الاقامة والسكنى
لا يفت دونه ووطن الاقامة ببعض الاصل لانه فوقه ووطن الاقامة لانه
مثله وبالسفر لانه ضده فاذا امتلأ الضدين ارفع الضد الاخر اذا ضدان
لا يحتقان ولا يفتقن بوطن السكنى لانه دونه ووطن السكنى بطل الادا
السكنى لا يخرج لانه على السفر وقال المعنى رخص مشافرا ان الوطن
وطنان ووطنه وهو الوطن الاصل يقال فطن سلكه كذا اذا اقام بها والظاهر
المقيم ومنه فطان مكة ووطن لوجه وهو وطن الاقامة يقال اطلع اذا شاف
وقال لا معنى بوطن السكنى وليس له رخص وان سئل لاهل السكنى وصاحب
البحر يدقاضي خان في اخرين بصواعق اعتباره مثاله في قدم الكوفة ونوى بها

اقامة خمسة عشر يوما ثم يقبض مصران من نوى يد اقامته اقل من خمسة عشر يوما
وخل شاي قدم بعداد ونوى فيها مثله ثم يخرج الى العصر ونوى فيه ذلك ثم رجعا الى
الكوفة ولم يخلها بل بلغا ما كانا ونحيا الى بعداقل قصد دخول العصر بما زان
كان من الكوفة وبعداد خسر لاجل لان وطنها بالكوفة لم يقبض وهو وطن سكني
لهما لانها لم يخلها الكوفة وطن اقامته ولا وطن سكني لعدم دخولها ولم توجد منها
سفرة ولا وطن اضل ذكره شارح مختصر الزهاد ان سحرا رجة الله وثمة الميسوط
كوفي خرج الى القادسية طمعه ثم خرج منها الى الكوفة ثم بدا السام وله بالقادسية
نقل يمدح له من غير ان يمتد الكوفة فانه يصل الى الكوفة من القادسية كات في وطن
السكني له شوا غزم على الاقامة بها خمسة عشر يوما ولا لهما من في الوطن الاصل
فان منها ومن الكوفة يومين بل خرج من الكوفة الى القادسية لان وطن
السكني يقبض له وقد طهر له بالكوفة وطن السكني ولهذا اضل كما روي في شرطه
ان لا يمتد الكوفة لانه اذا مرقها فغزم على الرجوع الى وطنه الاصل وليس ينبغي ومن
وطنه مسير سفر وكان متهما من ساعته فان كان لم مات الكوفة وللخروج
القادسية كاجبة حتى اذا كان قرنا من الكوفة بداله ان يرجع الى القادسية ويحمل
قله منها الى السام ولا يمتد الكوفة صلى ارتحا حتى يرحل من القادسية سحرا لانها
كانت له وطن السكني ولم يطر له قصد الكوفة وطن سكني اخر ما لم يدخلها فسقى
وطنه بالقادسية الى السام والى الكوفة لولا وعايطا او سيرة حان او استقبال
فادم ان يقبض وطنه للسكني بهذا الخروج فكذا لا يخرج الى الكوفة ما لم يدخلها
ولهذا اضل بالقادسية ارتحا حتى يرحل منها فهدا سر محبة وطن السكني وقال
ابو الحسن الكوفي في شرح الجوامع الصغرى حلف في الرواية عن محمد بن ابي حمزة اذا
لم يكن منه ومن مصر مسير سفر ونوى الاقامة فيه خمسة عشر يوما ثم خرج
ثم بد الكوفة ليعلم بها يوما ثم عودا الى القادسية ثم الى الكوفة فلا خلاف لانه لم يقصد
سفر الى الكوفة فاذا عاد الى بعداد ومرا بالعصر بعصر عند محمد بن رواده
الربا كان لان وطنه بالكوفة لم يقبض لعدم تقديم السفر وعلى رواده ان يسمع لعدة وحسن
عن اي حيفه ثم لان وطنه بالكوفة لم يطل بطن السكني بالكوفة ولم يوجد

انما سفر لانه لشئ من الكوفة والعصر مسير سفر وثمة الجوامع العشرة لو كان نوى بقصر
اقل من خمسة عشر يوما بطل وطنه بالقصر لانه كان في وطن سكني فاقبض بطن السكني بالكوفة
رجل خرج مشافرا فلما مشا يوما نوى الاقامة في منزله خمسة عشر يوما ثم بداله ان يشافرا
لمخرج من جلد اخر ونوى في الاقامة ايضا خمسة عشر يوما ثم بداله ان يشافرا من جلد
اخرى ثم يرجع ليعيد ببلده ومن هذه المنازل مصر وقال ابو يوسف ثم فاما منازل سكني فلو
واذا نوى المسافر ان يقم بمكة ومن خمسة عشر يوما لم يتم الصلاة لان الاقامة لا تكون
في مكانين اذ لو جازت في مكانين لم تلتزم امان في مودى الى ان السفر لم يحق واقامة
المسافر ولو جازت في المرحل اذ ان يكون اكثر من خمسة عشر يوما فلا يوجد السفر حين
فان في المفيدة الحقة هذا اذا كان كائنا واحدا منها اصلا لمكة ومن او كان كوفه وكفر
فان كان احدهما تبعا للآخران نوى الاقامة في المصر وثمة موضع اخر نوى لها وهو ما لم
تساكنه خصوصا كجعة بصرى معهما لانها مكان واحد لان نوى ان يقم في احدهما لا يثبت
الاخرها را بصرى معهما بدول الذي نوى ان يقم فيه لا ولا بصرى معهما بدول الذي نوى
ان يقم فيه كها لان اقامة الاشخاص في موضع مستند وثمة لو روى فادخل
الذي نوى الاقامة فيه للاصا ومما حصى نوى لو كان اذا دخل الاخره فهو مقم لانه
لشئ من مسير سفر وثمة الجوامع العشرة بعضهم اكثر من سائر الاخرى رجة الله
سبب عفة عشي ان هذه المسئلة فانه ان يسع ولا يكث قال دخلت مكة في اول
العشر من ذي الحجة مع صاحب لي غزيت على الاقامة سبعة ايام فقلت اني ولقيت بعض
اصحاب الكوفة رضي الله عنه فقال لي احطت فاما كخرج الى منى وعرفان في ارجوت
من منى بد الصاحي ان يخرج وغزيت على ان اصلاجه فقلت اصلا الصلاة فقال لي صاحب
اي حشفه احطت فانك تقم بمكة ما لم يخرج منها لا تكون مشافرا فقلت احطت
في مسلة في موضعين ولم يفتني ما جئت من الاحبار فقلت اني لم يخرج من مكة الله
واسعنت بالقدر بول من فاقته صلاة في السفر فقلت اني لم يخرج من مكة الله
فانته صلاة في الكوفة فقلت اني لم يخرج من مكة الله فقلت اني لم يخرج من مكة الله
وهو قول الجمهور عند السامعي فقلت اني لم يخرج من مكة الله فقلت اني لم يخرج من مكة الله
اي حشفه الايام وهو قول الاوزاعي واحمد والشافعي وثمة الميسوط فان خرج بعد

المتة وقوله تعالى في نفس اضطر في محضه غير متجانف لآلام لذلك قال مجاهد وان حصارا لم يخرج
لحقا على الامام ولم يكن سفر من شاة معصية فيقال له هذا استدلال بمفهوم الخطاب وهو محالف
فيه من الاصول والاصح انه للشرعية والحق ان المضطر غير باع ولا عادم لا ايم عليه
وعنه مسكون عنه والاصل عموم الخطاب ليس ادعى قوله قوله الدليل وقال انما من
وسنرفوق احسن غير باع غنة المتة ولا عادي في الاصل وفي الاستدلال غير باع اي لا يطلب
المتة قصد اليها ولا ما لها سلبا ذابها وانما ليس هو نيل بانها لا تفوت ما به من الضر ون
وقال في الاما اضطررتم اليه في هذه الامة فوجبه للمطعمين والعصاة وما بعد
يحتمل السعي والعدوان في الاصل ويحتمل النفي على الامام فلا اول عليه انما من ترجمان
الفران فلا يجوز لنا كحضر عموم الامة المحلة ووجه اخرا في الامة القائمة ان كنت متاحرم
سحق الامة الخاصة لان العام نسخ الخاص لا ركنك اذا قلت لو كان المختار المحرم قلت
لا يجوز ولا يحرته مشي كان العام للمناخر رافعا للخاص المقدم وان اخرا الخاص كان سحيا
للعوم فوجب لا يحمل على السبق لان يلو يدك على صحتي مذهبا اتان من كتاب الله تعالى
وعنه احداث ما ستر من قول الله صلى الله عليه وسلم اما الايمان فهو له تعالى واذا
ضرتهم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وقوله تعالى لمن كان منكم
مرضا او على سفر وقوله عليه السلام والمساكين من الصلاة او على سفر وقوله عليه السلام
المحادث من غير معصية من السفر الطلعة والسفر المعصية ولم يحرر رسول الله صلى الله
عليه وسلم سفرا دون سفر بل عزم فلا يجوز لاحد كعبير ذلك ولم يحرر دصا قد الله
التي امر رسول الله يقبولا فلو لم يلق قبلا فاصفا لانا من حرم ثم ان عند
من خرج من قطع الطريق والنفي على امام المسلمين خرجات فصلها لساكن من خرج
سئل الله تعالى ثم ان العصر ليس حصده عندنا فحقى نقال الاستدلال هو معصية
بل فوعده في ردهم هذا غير مسلم قال الزاوي واصفا قد انفقوا على انه لو كان حرم
الطلعة كما يجوز الاحتجاج كان مع ذلك باعنا في اخذ مال او عادات ما لم يزل صلاة او
لم يكن في ذلك النفي والعدوان فابعدا من استنباطه للمتة وقد بينت عندنا ان اقامته
تعمد بعض الخاصي لا يمنع من الحرص بكل المتة فندنا ان ذلك غير من الدولة والرجح
للسفر ولست المعصية في عنده بل هي في وزه والمعصية المحاذرة لا في الاحكام

كأبغ عند النداء على ما عرفنا من قبل رواه عنه ولا بعد رتبته الشكر لكونه معصية
وكذا خوف العتد عند الامانة مثله الخوف وقطاع الطريق والعتاة اذا كانوا امام
العدالة يحل لهم قتله الخوف لاجل المعصية قيل له السكر حدث بشربه وهو حرام فجعل
اصلا للصرف حراله وكذا الخوف حصل بسبب معصية في شققة لا سقم وكذا الخوف لا يرفع
سبب معصية بل الممان العور عن الطعام ولا يرفع للبعث لاجل الممان فقرأ عن الطعام ولا يمان
ابجوع فيه ولو غضب حقاً ولبسته خضر بالمشي عليه لان المعصية ما انقضت من ما سقطت على
الرجل استلها بالخوف وكذا يكون الصلاة في الارض المعصوبة لان الصلاة غير الحصة ذكرها
في الاستاذ **فصل** في السر خشي المسوطة والمرعسات لا تقضى الشئ في بطون
في الافضل في السر تركها وقيل الفعل نكراً وقال الهندواني الفعل اصل في حاله
الزول والترك في حاله السيرة والهيئات محمد السيرة لا تنطوي في السفر بل الطهر والجد بها
ولا بد من خشي الجوع والخرب ومما كانت تنطوي قبل العصر ولا قبل العشاء تصل العظام ويرد
طاود من ان يشارف السن وشول الله في صلاة السفر فحين في سفر صلاة الجهر ارجحاً
فكما ان الصلاة بل الجهر وعلوها حسن وكذا الصلاة في السفر قبلها وعلوها ذكره
السهلي في سنة السفر **مسألة** لا يصير مشافراً في السفر حتى يخرج في السفر على ما عدم
ويصير معاً بنبه الامانة وهو قولهم من اهل العلم مع اصحابنا مثل مكي والساج واجد بال
الماء ورد في الحكاوي انما حصلت الامانة بالسه لا فقرانها بالفعل وهو المك حتى لو نواها
وهو ساثر او ما شرب لا يصير معاً وبلغوا منه وكون شافراً حتى ينووا الامانة مع اللث والصحيح
الفرق بينهما ان السفر غارض فلا بد من الفعل مع البه واما الامانة في مصر او قرية فقد
امسك بالفعل الصحيح في تمام بقوله في الركاة ان شاء الله تعالى في ابد والكل المذخور في
بالقصر والخمر هو الخشب رطبه وباسه ذكره في الصحاح وفي المغرب هو كل ما رعته اللب
من الرطب والاشرف فيه وذكرها كلوا في من يمانه قال الكلام الشئ له شافراً وما قام على شافراً
فليس يلا مثل الخاف والعود والخرف قد من الشجر لا من اللاف والظاهر انه نفع على ذلك
الشافر عن مواجبه بنت عيسى العري من عتد ان السحر وجمعها حم ليدك ويدد والحم
مثل الحمة جمعة حمام لفرح وفرخ ذكره في الصحاح وفي المغرب ليدك بالفا بيه حرسته
عن ايجانهم عن الاعرابي لا يكون الامان من اخذوا دم سبه في السام ولا يكون من

في اول وقتها فكانت الرخصة في التأخير الى اخر الوقت للسعة قال وقدر وينا
 كوهذا خبر انتهى كلامه في التمهيد فانظر كيف انكر على اصحابنا ما اوتوا به وزعم
 انه لا يكون جمعا ولا توسعة بل يكون صيفا والبرج حائرا الى غير ما ذكره علينا
 لما خالف مذهبه الحديث الصحيح فالذي لا يصح كان اولى بالدفع والتاويل وذكر السهقي
 تاحيرا لا ولى الى اخر وقتها وتجب المانية الى اول وقتها عن عمر بن الخطاب
 زيد رواه القاري عن علي بن المديني ومسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وقد تقدم ذلك
 عن الطحاوي والشافعية تكلفوا له اجوبة بعيدة لما خالف مذهبهم اجاب
 ابو حامد بجوابين ضعيفين احدهما معناه ولا مطر كثير والجواب الثاني بحمل قوله
 في غير خوف ولا شفق على الجمع بالمطر والمراد برواه ولا مطر اجمع المجازي بالتفسير
 الذي قلناه نحن وكل القاصي ابو الطيب يصر ولا مطر مستدام فقلعه اشهر من
 الاول الاولي الى اخرها وانقطع في اثنا المانية واجاب الماوردي ان كان
 مستظلا يستقف ونحوه يعني من غير مطر ينزل عليه وهذا عاقل النفس شاعه
 فضلا عن ان يحمله الحديث قال ملك كجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر
 ولا يجمع بين الظهر والعصر في حال المطر وهو مخالف لحديث ابن عباس كجمع بين المغرب
 والعشاء وان لم يكن مطرا اذا كان طين او طله وعنه لا يجمع ليله المطر في شيء من
 المواضع الا بالمدينة ذكره في التمهيد وقال الا بزم قلت لا يجمع بين الظهر
 والعصر في المطر قال فاستمع قلت فالمغرب والعشاء قال نعم وقال الشافعي كجمع بين الظهر
 والعصر وبين المغرب والعشاء اذا كان المطر قائما ولا يجمع في غير حال المطر وليس في
 ذلك مستند واشتدل البيهقي على ذلك بطن ملك الدور انما المردود في
 مسلم ومن معه وما نقل عن النبي عليه السلام انه جمع بعد المطر ولا الطين في
 الظلمة وانما هو تاويل منهم وقال النوري سارط في اد المانية في وقت كوني
 ثلثه شروط الربيب والموا لاه ونية الجمع وعندنا لا يجمع المنفرد في نية
 ولا في محل خلاف الشافعي وجوز لقرب الدار والمعنف في التحل وجوز بعض
 الحديث كجمع بين عصر وجوعا الى طاهر حديث ابن عباس وروى عن ابن عمر
 لم يجعله له عادة واتا جواز القياس على عرفه والمرد لاه فيقال ابو جعفر

الطحاوي لا يعاس عليها فان يارك الجمع فيها مسمى بالاجماع خلاف غيرها
 ولا ان التنبه بها الاسماع باللسان لانفس الشفر حتى جمع اهل المدينة
 ولا ان القياس لا يحوز في الرخص وهذا لا يجمع المبرر عندهم مع انه احق
 به من المتأخر ويصعب القياس في العبادات وما لا يروى حديث ابن عباس
 واحد بعضه وهو الجمع في المغرب والعشاء وحمله على المطر مع النص على غير المطر
 من الراوي ولم ياحد كجمعه عليه السلام بين الظهر والعصر ولا يسي لا يجوز
 باجماع ورع اصحابه انه يبرك العصر الذي عارضه عمل اهل المدينة واخذ البعض
 الذي لم يعارضه لكن البطر في هذا الاصل الذي هو العمل اذ اثبت لم يكون ذلك
 سرعا ومعه موال المالكه لا يواير عموز انه اجماع وذلك لا وجه له فان اجماع
 العصر لا يجمع به فذلك باجماع العصر اليسير ودار متاخر وهم يرون
 انه من الوابر وهو ليس بشي لان العمل فاعل العمل لا يوصف بالوابر الا ان
 يعبر به قول اد الوابر طريقه الحيرة لا العمل وجعل الاعمال معده للوابر
 فمتنع واما صفة الجمع ومبيحاته فقد عرفت مما ذكره والرخصة في المطر والظن
 والظلمة المحففة بالصلاة في الرحال ون الجمع كما قال عليه السلام اذا ابتليت
 النعال بالصلاة في الرحال قال محمد رحمه الله النعال جمع نعل وهو ما عاظم من
 الارض في صلابه قال ابن الاثير في النهاية انما خصها بالذكر لان ادنى ملك يحصل
 سديها خلاف الرخوة فانها شرب الماء وعز جابر قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرنا نعال يصل من شيا منكم في رحله رواه مسلم
 وعمر ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في سفر في ليله دابة ظلمه ودرغ
 او ظلمه ويرد او ظلمه ومطرا فادى مبادي رسول الله ان صلوا في رحالكم رواه
 البيهقي في سننه الكبر وعنه في مسلم وعمر ابن عباس انه قال لم يرد في
 يوم مطر اذ اقلنا سهران محمد بن رسول الله ولا نقل حتى على الصلاة قل صلوا
 في بيوتكم وادار السار قد استنكر واذ لك فقال العجوز من دا وقد فعل اذ امن
 هو خير مني ان الجماعة عرمة والى كرهت ان اخرجكم فتشوا في الطير والد
 فمن ابن عباس ان الجماعة من السنن دون الفرائض خلافا لقوله ابن جني وقوله

حضر

فلا تغل جي على الصلاة دليل على انه لم يشكك به مشكلا الاذن بل بتسلك الاعلام والشواهد
 للامر والله اعلم **باب الجمعة** وهي يوم الجيم والميم وتقع الميم
 مع ضم الجيم وشكون الميم مع ضم الجيم قال الذمخشري قري بفتح جميعا
 فالسكون كالضمة المضمومة والفتح للوقت الجامع كالضمة واللغة والضم
 سقيل طالع رويته وحكا من الواحدي عن الفراء والاكثرون
 ان الاستكان تخفيف كفتح والفتح لغة بني عقيل سمنن بذلك اجتماع
 الناس فيها وقيل لكثرة ما جمع الله فيها من خصال الخير وهي اسم شرعي
 وقيل انما سمنن الجمعة لان ادم عليه السلام جمع فيها حلقه ويروى
 ذلك عنه عليه السلام وقيل لان المخلوقات تمت فيها فاجتمعت وعز ابن سيرين
 ان اهل المدينة سموا الجمعة وجمعوا قبل ان تقدم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وينزل بشورة الجمعة ولم يكن بعد فرضت ويدل عليه حديث جابر
 انه سمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على منبره بالمدينة ان الله
 فخر عليكم الجمعة في عاتي هذا في شهر ذي الحجة في شهر ذي الحجة
 مكتوبة وقيل ان اول من سمها اجمع كعب بن لؤي وقالت ابوبكر ابن
 العزبي في العارضة الخير المتناهية يكون في الازمنة والامكنة والاشياء
 شخاص والله تعالى لا يفصل ما شأ وقدمه على غيره فخير الازمنة
 يوم الجمعة وخير شاعلة الساعة التي يشتهى فيها الدعاء وخير الامكنة
 مكة وعند مالك المدينة على ما ياتي تفضيل في كل في المناشك ان شأ الله
 وخير الاشخاص محمد صلى الله عليه وسلم وخير الامم هم امنه عليه السلام
 وجمعها جمعاء وجمع وكان اسمها في الجاهلية عروبة وباللام قال
 شهاب الدين القرافي رجمة الله تعالى في الذخيرة من الاعراب
 الذي هو التخصيس فكان تزيين الناس فيه قلت قد تقدم انها اسم
 شدي والجاهلية لا يتزين لها وقد جمع ايام الاسبوع في الجاهلية
 على الترتيب مبتدأ بالاحد قول القائل امل ان عتس الدهر
 يوتي باوك او ما هو اوجبارا والسالي دار فان نفسي فوئس او عروبه او

باب الجمعة

اسماء الائمة
في هامة

سار **فصل** في تقويم هذا اليوم وفضيلته ذكر البيهقي في سننه
 الكبير عن ابي هريرة قال قال الله تعالى وشاهد ومشهد والشاهد يوم الجمعة
 والمشهد يوم عرفة وعن علي بن زيد عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام
 الشاهد يوم عرفة ويوم الجمعة والمشهد هو الموعود يوم القيامة وعن ابي
 هريرة عن النبي عليه السلام واليوم الموعود يوم القيامة والشاهد يوم الجمعة
 والمشهد يوم عرفة وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق ادم وفيه ادى
 الجنة وفيه اهبط منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم في
 صحيحه وزاد مالك وابوداود باسانيد على شرط البخاري ومسلم ذكره البيهقي
 وفيه بيت عليه وفيه مات وما من دابة الا وهي يصح يوم الجمعة من
 حين يصبح حتى تطلع الشمس سبعة من الساعة الا الجن والانس وزاد الترمذي
 بعد قوله عليه السلام وفيه اهبط منها وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم
 يسأل الله فيها شيئا الا اعطاه اياه قال ابو هريرة فلقبت عبد الله بن سلام
 فذكرت له الحديث فقال يا ابا عبد الله تلك الساعة فقلت اخبرني ولا تضن بها علي
 قال هو بعد العصر الى ان تغرب الشمس قلت فكيف يكون بعد العصر وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوافقها عبد مسلم يصلي تلك الساعة الا
 يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام اليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من جلس مجلسا يظرف فيه الصلاة فهو في الصلاة قلت بلى قال فهو ذاك
 وقال الترمذي في الحديث قصة طويلة وهو حديث صحيح وذكر عبد الله بن سلام
 وكعب الاخبار ان هذه الساعة مذكورة في التوراة وعن عبد الله بن سلام
 قال قلت لرسول الله جالس انما يجد في كتاب الله في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها
 عبد مؤمن يصلي يسأل الله عز وجل شيئا الا افاض حاجته قال عبد الله فاشار
 الى رسول الله او بعض ساعة فقلت صدقت وبعض ساعة قلت اية ساعة
 هي قال اخر ساعة من ساعات النهار قلت انها ليست ساعة صلاة قال بلى ان
 العبد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلس الا الصلاة فهو في صلاة رواه ابن راحة

خل

مذي

وعن أبي موسى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ساعة الجمعة هي ما بين أن
يجلس الإمام يعني على المنبر إلى يقضي الصلاة رواه مسلم وأبو داود وعن
أبي هريرة عن محمد بن رسول الله قال يخرج الأحرار الساهون يوم الجمعة سدا
أهم أو تنو الكلاب من قبلها وأوساه من بعدهم فهذا هو الذي يرضون على هم فاحملوا
فيه هذا والله له والناس لنا من تبع اليهود وعدا والنصارى بعد عدواؤه البخاري
ومسلم وروى مسلم أيضا عن الأحرار الأولون ومعناه الساهون بالفصل
ويدخلون الجنة قبل من سداهم غيرهم ومنهم من سداهم قبل على أنهم سادوا
فعل ذلك سدا في لطف أن هلك لم يرضى وراداه من صاحبه ومنه يقوم
الساعة ما من ملك مغرب ولا سماء ولا أرض ولا رياح ولا حال ولا بحر إلا هب نفق
من يوم الجمعة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في يوم الجمعة
الأول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل أيامكم يوم الجمعة فجلوا آدم
ومنه مصر ومنه النفخة ومنه الصعقة فالروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة
على قالوا يا رسول الله وكيف تعرض عليكم صلاتنا وقد أمنت يعني وقد بليت فقال
إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تاكل أحقاد الأنبياء رواه الخمسة إلا الترمذي
وعنه الحديث معناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تروا الصلاة على من
لم جمعة فإن صلاته أمتي تعرض على من لم جمعة رواه سعيد بن منصور وعنه صفوان
ابن مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة
فالرؤا على الصلاة رواه الشافعي في مسنده لكنه مرسل ومصنف في الحاشية المعجم
وروى بالسند إلى مصنفه متمعه قال الخطاي أصاخ وإشاخ بمعنى قلت
الس إلى بعد هاء من بعد صا إذا جازا وعن القاصي الحسن بن السافعي شاخ
إذا قبل وإشاخ إذا عرض وقالوه من الأضداد فليس لهمه للسلب وإنما يكون
من الأضداد لو أخذت به الظمتين فهذا اليوم الذي أمرت الأمم بتعظيمه
بعد لواعنه إلى التبت ولا حد لار اليهود ضلوا عنه إلى التبت والنصارى
إلى الإصروا من البطال الله تعالى قول اليهود في ذلك والآخر إنشاء الله وحياته كل
فكدهم في ذلك يقولهم الموبار لهم صادون وقالوا بحر أهل كاد والغز

مع

لأحاب لهم فشبهم بأحجار يحمل أشقارا وأفخر وأالسبت وأنه ليس للمسلمين عطه
مثله فشرح لهم الجمعة وذكر هذه الكاينات فيه يدل على عظمها أمنا
عظمها خلق آدم عليه السلام المفضل على الملائكة ومبدا نوح الإنسان
والأنبياء والرسل وأن كان لا بد من شيء من أهل القرآن ووقود النيران إلا
أن ذره من الإيمان لا يعد لها شيء من القرآن ولحظه من القرب تغفر لها
هجران الدهر وأما النبوة عليه فشب السعادة وغنصر السيادة وأما
أخراجه منها فإنه سدا الخيرات من الأسا ودوى الطاعات ولم يكن
خروجه منها طردا المخرج إبليس بل كان به سدا والقضا الأوطاريم
يعود إلى تلك الدار وهي له والمؤمنين من درته دار القرار وأما أقام
الساعة فهو المقصود بالرسائل ونصب الرسائل وفيه أكرام الأبرار وخرى
النجاة وأما ساعة الإجابة ففيها ثلثة عشر قولا قال أبو بكر بن المنذر
في الأشراف روي عن أبي هريرة أنه قال هي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس
والقول الثاني هي بعد صلاة عصر الجمعة إلى غروب الشمس رواه الترمذي
عن النبي صلى الله عليه وسلم واليه ذهب في السح والقول الثالث قال الحسن وأبو
العالية هي عند زوال الشمس والقول الرابع هي عند أذان الجمعة موعن
عاشة رضي الله عنها والقول الخامس إذا أقعد الإمام على المنبر حتى يفرغ
رواه مسلم في صحيحه وقال أبو بردة هي الساعة هي الساعة واختار الله
وفيه الصلاة وهو القول السادس والقول السابع قال أبو بردة هي الساعة السور
العدوى كانوا يرون أنها ما بين الزوال إلى أن تدخل في الصلاة والقول الثامن
هي ما بين أن يرتفع الشمس شبرا إلى ذراع رواه أبو داود عن أبي ذر والقول
التاسع هي ما بين العصر إلى غروب الشمس وبه قال طاووس وعبد الله بن سلام
والقول العاشر قال كعب بن جوفير الجمعة في جمع إلى تلك الساعة والقول
الحادي عشر عن ابن عمر أن طلب حاجة في يوم ليسير قراها أنها أخفيت في يوم

والقول الثاني عشر من حين يقام الصلاة الى حين الانصراف رواه ابو داود
والقول الثالث عشر عن ابي هريرة انه قال التمسوها في ثلثة مواطن ما
بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وما بين نزول الامام الى ان يركبوا بين صلاة
العصر الى غروب الشمس ولربيع واحد منها خلاف الاقوال المتقدمة وقوله
قايما يصلي يجوز ان يكون من حجاز الشبه فان المنظر للصلاة كالمصلي ومن
باب المشي على السبب لان انظار الصلاة سبب لبقائها وعن ابي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل
الجماعة ثم راح فاما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب
بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا اقرن ومن راح في
الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما
قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة
على الترتيب الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند مالك الكلبش افضل
من البدنة والبقرة في الضحى واخالف الجماعة وقال الضاهدة الساعة كلها في
ساعة واحدة وهي بعد الزوال واخاره القاضي حسين واما الحرميين والذين
يدل على انها ساعات النهار حديث جابر عن النبي عليه السلام قال يوم الجمعة
اثنا عشرة ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله شيئا الا آتاه اياه وتتمها
اخر ساعة بعد العصر رواه النسائي وابوداود فبين ان المراد بها ساعات
النهار التي قسمها عليها اهل الحساب وشبهه مالك في ذلك لفظة الدوام فانها
تستعمل بعد الزوال وعند عامة اهل العلم هي محولة على الحجاز كما قالوا
القافلة وهي لا تكون كذلك في ابتداء السير حتى يرجع يقال قفل اذا رجع
قالوا على الابتداء اسم الانتهاء وقالوا حاج وغار ولا يكون الا بعد البلوغ
ويقال راح اذا سار ويقال راح القوم اي ساروا ذكره البغوي

اي تفسر هذا من حيث الصلاة
ومعه الملائكة غير الملائكة الذين
يغيبون ثواب صلواتهم
وفي هذا الحديث حجة على
حنية في اطلاق البدنة على
الابل والبقرة فانه اراد به
في الاول الا بول في الثاني
البقرة فحازا وهو اسب
ان اياهم رجع الله لم يبق
اطلاق البدنة على البقرة
ايضا مع الا بول فانه اراد به
في الاول من البدنة وهو
موجود فيها فهو راح
براد على انها لا تقدر
فقد مضى من هذا المثارف
لاخذ الحديث

وانكره زهرا اختصاص الزوال بما بعد الزوال وغلفه قايله وقال هو عن ابي عن النبي صلى الله عليه وآله
وقال ان حديث من الملائكة اول ملك يحال ويحرف لوجه الحديث وذلك انه لا يكون ساعات في
ساعة واحدة وانكره احمد بن حنبل واخاره ابن المذور قول الجمهور والشمس نزول في
الساعة السادسة من النهار وهو وقت الاذان وخروج الامام الى الخطبة وسئل ابن عمر
متي اروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فخرج ان شئت وفي الكشاف وكانت
الطريق في ايام السلف وقت السجود بعد الجهر بصد بالمبكم ثم الى الجمعة يمشون بالشرح
وقيل عن ابن مسعود انه يكره ان يركب في ثلثة نفر سيقوه الى الجمعة فاعتم لذلك واخذ يعاتب
نفسه فقال اراكن رابع اربعة وما رابع اربعة لشجدة ربه ابن بلجة فقلت هو رابع ثلثة
لانه قد سبقه ثلثة فاعلم اربعة بنفسه فيكون من باب التقصير اما رابع اربعة فعناه اخذ
اربعة فحتمل من جهة العبارة ان يكون هو اولهم فلا يدل على سبقهم له وقيل اول
بدعت حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة حكاه النحشري في تفسيره وفي الغاي
اذا كان يوم الجمعة فقد نزل الملائكة على ابي العباس المسجد فتكبروا ثم جاءوا الى الجمعة فاذا خرج
الامام طوي الملائكة الصفحت وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المجرى الى الجمعة كالمهدي بدنته كالمهدي بقرة ثم كالمهدي
ساعة ثم كالمهدي ابطة ثم كالمهدي راحة ثم كالمهدي بيضة والهيكل مخرج وقت
بوقت المخرج واستعمل لطلق العجل فوقيما بينه وبين حديث الترمذي الذي فيه وبكر
وانكره السعي اسم المني بسرعة وازيد به هاهنا المني بوضعه واراد عنه السرعة
وقال ابي حنيفة ان احمد الماردي السكير ذكره ابن شداد وقال ابو بكر ارايدوه كيف المشايقين
للمشايقين ولا يكتب معهما مكتوب على اخر فطوي عند انقضاء من له صبر السبق ومن جاء
بعد يكتب في اعمال الصالحة وتمايز العبادات وعن ابي بصير البدرى في ثلثة
الترمذي عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال من توضأ فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة
فذا وانصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلثة ايام ومن غسل كفا فقد غفر له
مسلم ايضا انما قال زيادة ثلاثة ايام وروي في فضل ثلاث ايام لاجل توضيئ كسنة
بعشرة اشياء لان من اتم الجمعة تسعة ايام والكل عشرة فيفضل ثلاثة ايام ففضل
في الغلبة على اركان الجمعة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال القوم

عن الجمعة لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم اخبرني عن رجلان يختلفون عن
الجمعة بيوتهم فقام مستلم واحمر وعن ابى هريرة وابن عمر انهما سمعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول على اعداء منيرة لئن لم يبق من اعدائهم الا النمل والجراد
لجئتم الله على قلوبهم ثم ليكن من الغافلين فنفق عليه ورواه النسائي واحمر من حديث
ابن عمر وابى عمار عن ابي الجعد الصمري قال سمعت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه رواه الخمسة اصول
ترا للعبادة على ثلاثة اقسام الاول العذر فيكتب له اجره الثاني تجدد فهو كافر الثالث
تهاونا بها وهو من الكاير فاذا واظب على ذلك كانت علامة على ان الله طبع على قلبه
نظام النفاق والتمادي على المعاصي يوقع في سوء الخاتمة ويذهب حلاوة الطاعة
لسال الله سبحانه حسن العاقبة وقوله عن ودعهم الجمعة نص في انه قال ودع
بدع ودع او قد يرى ما ودعك تركك بالضعف ويرد على من قال من اهل العربية انه
لا يقال ودع واستغفروا عنه من الابهى كلام ابي بكر العري ولي في مصدره لا يدل
على انه قال ودع فان لما صادرا لا افعال لها ولها افعال وليس التصريح على المصدر
يصا على الفعل تنبيه لما لا يصدق تصداه بالخطايا والغفلات ما يصدق الحدوث وانتصت
الحكمة الالهية جلاها في كل شئ بوعى موعظه للخطايا وامر الله تعالى بالاجتماع ليتعظ
الغني بالفقير والفقير بالصالح والطالح ولذا امر باجماع اهل الافاق
في الحج من في العمر لا يحل الخروج خلاف الجمعة فانه لا يشق لاجتماع اهل البلاد واهلهم
الجمعة وحصر الحج بصلوة الجمعة فرض على كل مسلم بالغ عاقل وحر وجها
في كتاب الاجماع وهاهنا الاشراف وقال صاحب العارضة الجمعة فرض الاجماع
من الامم وقال بر قدامه الحسلي في المغني اجمع المسلمون على وجوب الجمعة قال
الخطابي واكثر الفقهاء على انها من فروض الكفاية قلت وهذا غلط منه قال النووي
فرض على كل مسلم عاقل بالغ الا عذرا قال صلى الله عليه وسلم من حضر اصحاب الشانغ
انه غلط وقال انه فرض كفاية ومثله عن صاحب الشانغ وقال ابو بكر الهمذاني لا يطلب على
فرضه الجمعة دليل فان الاجماع من الخطا لا دلالة له وبذلك علمنا حصة فرض الجمعة على الامم
وروى رهب عن مالك انه قال سجد هاستنه وتكلموا فيه وعن عبد الله بن عمر

ابن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجمعة على من سمع النداء
رواه ابو داود والدارقطني وقال فيه ان الجمعة على من سمع النداء وعرضه
انه عليه السلام قال راح للجمعة واجب على كل محتلم رواه النسائي باسناد
صحيح على شرط مسلم والاه النووي وعمر طارو ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
السلام قال الجمعة حو واجب على كل محتلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك
او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود وقال طارقي راي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ولم يسمع منه شيا قال النووي فيكون من يترك الجمعة في مثل صحابي وممثل
الصحابي حجة عند اصحابنا وجميع العلماء الا ابا اسحق الاسفندي الذي ابي
كلامه قلت ومن لم يجعل المرسل حجة لم يجعل مرسل الصحابي حجة الا
انه حكمه على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا علم انه
لم يسمع منه لا يمكن حمله عليه فيحمل ان يكون منهم من صحابي فيكون
حجه او من راي محمول او ضعف فلا يكون حجة فلا يجعل حجة بالشك
والاحتمال على اصلهم وروى السهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ترك
والجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مستأفر وعمر طارو عن ابي عبد الله
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس توبوا الى الله عز وجل
فمن التوبوا وادروا بالاعمال الصالحة وصلوا الذي يحلهم ويكرههم
بذكرهم له وكثرة الصدقة في السر والعلانية توجبوا وتجدوا
وترزقوا واعلموا ان الله عز وجل فرض عليكم الجمعة مذكورة في مقام هذا
في سهرى هذا في عامي هذا الى يوم القيمة من وجد اليها سبيلا فمن تركها في
حسابي او بعدى حجبها واسخفا فابها وله امام حارب او عاد ولا جمع
الله شمله ولا بارك له في امره الا ولا صلاة له الا ولا وصولة الا ولا زنة
له الا ولا حج له الا ولا بر له حتى يتوب فان تاب الله عليه الحديث قال
اليه في وفيه عبد الله بن محمد العدوي وهو من حديث لا سابع في حديثه
قال والله محمد بن اسمعيل البخاري وهذا الحديث ذكره في الحديث طبعه
وبعضه ذكره صاحب المهدب قال صاحب النافع صاوه المستأفر تنصفت

فرضه

بواسطة السهر فكذا صلاة الجمعة بسطرت بواسطة الخطبة قوله لا يصح الجمع
الا في مصر جامع او في مصر وها قول علي بن ابي طالب وحدثه وعطاء الخضر
ابن ابي الحسن وابراهيم النخعي ومحمد بن محمد وابن سيرين والنوري وعبد الله
ابن الحسن وشيخون المال والي قال ابو بكر الرازي انه وقع بها الامصار على انها مخصوصة
بموضع لا يجوز صلواتها في غيره لانه مخصوص على انها لا يجوز في البوادي ومناهل
الاعراب وقال اصحابنا مع من علم ذلك هو مخصوص بالامصار ولا يصح في
القرى انتهى كلامه قلت وفي حران لا يصح في حران لا يصح في حران لا يصح في حران لا يصح في حران
العراق في المنازل التي يطربون كالتعليق ونحوها جمع وذكر ابن المنذر في الاثر انما
ان ابن عمر كان يرى اهل المدينة والمناهل لا يصح في ذلك وروى عن عمر بن
عبد العزيز انه كتب بذلك فبطل دعواه الاجماع وروى ابو بكر بن شبيب باسناده
عن علي بن ابي حمزة انه قال لا يصح ولا يشرع ولا صلاة فطر ولا اصحاب الا في مصر
جامع او مدينة عظيمة وقال ابن جرير في المحلى قد صح ذلك عن علي بن ابي حمزة وعن
خليفة رضى الله عنه ليس على اهل القرى الجمعة اما الجمع على اهل الامصار مثل المدائن
وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا يصح ولا يشرع الا في مصر جامع قال النووي
هو ضعيف وعن محمد بن ابي نعيم قال الرازي مضر قال الرازي لو كانت الجمعة واجبة
في القرى لورد النقل به كما ورد في الامصار لعموم الحاجة ولبيته عليه السلام
اذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والمدينة قرية كثيرة ولم ينقل
عن النبي عليه السلام انه امر اهلها بصلاة الجمعة ولا هم ولا اتفقوا على امتناعها
في البوادي كان السواد مثلها اذ كل من اهل البصرة وقيل للحسن ان الحاج
اقام الجمعة في الاهواز فقال لعز الله الحاج يترك الجمعة في الامصار ويقيمها
في جلائق البلاد ومصر يذكر ويؤتى واختلف اصحاب المصر التي يجوز
فيها الجمعة اختلافا شديدا ففي قاضي خان عن ابي يوسف كل موضع يكون
فيه كل محترف وبوجه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وفي النبايع
دعاة وفيها فقيه يفتي وقاض يقيم الحدود وعنه ان يبلغ سكانه عشرة
الاف وقيل بوجده عشرة الاف مقاتل وقيل ان يكون بحال لو قصد هم عدد

بكمه دفعه ذكرها في النبايع وفي الحاوي عنه ان كان في القرية عشرة الاف
فعلية الجمعة وفي جوامع الفقه عنه المصر كل موضع فيه منبر وقاض يفتي
الاحكام ويقيم الحدود ومثله عنه في الحاوي قال في المحيط وبه نأخذ وهو
ظاهر الرواية وعنه لو اجتمعوا في اقليم مستأجرهم لا يصحهم فهو مصر جامع
ذكره قاضي خان عنه وعن ابي عبد الله الثلجي بالثناء الثلاثة انه قال هذا اجتناب
ما قيل فيه قال الاسيحيابي وهو اقرب الى قول ابي حنيفة وابي يوسف لان
عندهما اقامتها جارية يمنية وهو قرية فيها ثلاثين كك اذا كان الامير امير
العراق او الحجاز او امير مكة او الخليفة يفتي سواء كانوا مسافرين او مقيمين
واركان امير المومنين وهو مقيم بخير وان كان مسافرا لا يجوز انتهى كلام الاسيحيابي
وعنه محمد بن الجوزي كل حال لانها قرية وقيل ان يكون بحال تغلب فيها كل محترف
بخرقته من سنة الى سنة من غير ان يشيخ بخرقة اخر ذكره الاسيحيابي
وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه المصر كل بلدة فيها شكك واستواق ولها ربات
ووال نصف المظلم من ظلمه وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو لا يصح ذكره في
المفيد والتحفة والاسيحيابي وعنه محمد بن كل موضع مصره الامام فهو مصر
حتى انه لو بعث الى قرية نائية لاقامة الحدود والقصاص يصير مصر فاذا اعزله
ودعاه بلحق بالقرى ويؤيد قول محمد هذا ما صح انه كان لعثمان رضى الله عنه
اسود امير له على الزينة يصلي خلفه ابو ذر وعشرة من الصحابة الجمعة
وغيرها ذكره ابن جرير في المحلى قال قاضي خان ولا اعتماد على ما روى عن ابي حنيفة
رضي الله عنه كل موضع بلغت ابنته ابنته مني وفيها مفت وقاض
يقيم الحدود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وقال المرعيني في المصر للجامع في
ظاهر الرواية ان يكون فيها مفت كما ذكره قاضي خان في اخره ثم قال في الاسيحيابي
والمفيد والتحفة لا يجب الجمعة عندنا الا في مصر وفيها هو في حكمه كصلى
العبد وفي جوامع الفقه وارياض المصر كالمصر وفي جوامع الفقه لا يجب الجمعة
عند ابي حنيفة الا على اهل المصر وفي النبايع لو كان منزله خارج المصر لا يجب

عليه قال وهذا اصح ما قيل فيه وفي رواية عن ابي يوسف وهو روى عنه
 عنه من ثلثة فراسخ وعنه ان شهد الجمعة فان امكنه المبيت باهله
 الجمعة واختاره كثير من مشايخنا قال ابن المنذر روى ذلك عن ابن
 عمر وابي له روى ورافع بن مولى ابن عمر والحسن بن وهب قال عكرمة والحكم
 وعطاء والاوراعي وابو ثور والحسن بن مبره انه عليه السلام قال الجمعة
 على امر آواه الليل الى اهله وضعفه الترمذي والبيهقي وعمر بن حنيفة
 بحب اذا كان حتى خراجها مع المصرو في الذخيرة في ظاهر رواية اصحابنا
 لا يحب شهود الجمعة الا على من يسكن المصرو والارياض دون السوادسوا
 كان قريبا من المصرو او بعيدا عنها وعنه محمد اذا كان بينه وبين المصربل
 او ميلان او ثلاثة اميال فعليه الجمعة وهو قول مالك والليث وفي
 منية المفتي على اهل السواد الجمعة اذا كانوا على قدر فرسخ هو المختار
 اذا كان اقل من فرسخين يجب وفي الاكثر لا وفي رواية كل موضع لو خرج
 الامام الى الجمعة يجب وعنه معاذ بن جبل يجب الحضور من حيث
 عشر فرسخا وفي المروغيناني يجوز في فناء المصرو وهو الذي اعاد لمصالح المصرو
 متصلا به وقدره بعض المشايخ بالعلوه وبعضهم بفرسخين واختاره
 الشرحسي وخواهرزاده روى ذلك عن الزهري وعنه ابي يوسف لو خرج
 الامام مع اهل المصرميلا او ميلين جاز له ان يصلي بهم الجمعة لان قنله
 المصركي قال ابو الليث وبه تأخذ في الذخيرة قبل جوازها بفناء المصرو
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وعنه محمد لا يجوز بناء على اختلافهم في منى
 قال والحوزان يكون بلا خلاف لان محمد انما لا يجوز لها منى لانه قريب وليس
 له حكم المصربخلاف فناء المصرو فان له حكم المصرو وقيل انما يجوز في
 فناء المصرو اذا لم يكن من المصرو والحاشية مزارع ومزارع وهكذا في المروغيناني
 من غير خلاف وعلى قول هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة في مصلي عيد فطار
 لان بينهما مزارع قال في الذخيرة وقد وقعت هذه المسئلة مرة فافقتي

القوي مع قوله وهي
 جمع الناس لانها
 مشتقة من القراء
 وهو جمع ومنه
 يقال قراء الماني
 هو من اي جمعة
 وقراء النافق لئلا
 في الضع اي جمعة
 ومنه المقرأ للوضوء
 لانه موضع يجتمع
 المياه ومنه القراء
 وهي الضيافة لانه
 يجتمع الناس والناس
 يجتمع له ومنه القراء
 لجمع السور والايات
 فيه ويقال للمعروف
 بالضيافة فاري لانه
 يجمع الاضياف عندهم
 ومنه القراء للظهر
 ويخص لان الظهر
 زمان اجتماع الدم
 والحسن هو الدم
 المجمع

بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احدا لم ينكر جواز
 صلاة العيد فيه لامر المتقدمين ولا من المتأخرين والمصرو فناء لها شرط جواز
 صلاة العيد والجمعة وفي المروغيناني ان كان بين المصرو وبينه مزارع وفجوة
 فالجمعة عليهم وان كان النذائيل غلهم قال في العلوه والميلان للميلان ليس
 وهو اختيار الحلواني وفي جوامع الفقه وعنه ابي يعين بحسب على من كان دون
 المكان الذي يصير المسافر اذا وصل اليه وفي اشارات الحاكم الحد في هذا ما هو
 الحد في قصر الصلاة واتمامها للمستأفر وهو محاذة عمران المصرو وقيل ان يسمع
 النذائيل وفي المحيط وهذا عن ابي يوسف وفي المروغيناني ومنه في صوت
 المؤذن قال ابن العربي وعنه السامعي على من سماع الدواخل ويعطيه السمع
 على سماع الدواخل سقطه عمران في المصرو الا ان اراد المسموعه قال ابن المنذر
 الوجوب على من سماع النذائيل روى عن ابن عمر وابن المسيب وعمر بن موسى
 وبه قال احمد واسحق والسامعي وقال ابن المنذر بحسب محمد بن المنذر والزهري
 ورسعه من اربعة اميال قوله وكور يمي اذا كان الامر امر الحجارا وكلا
 للخلقة مسافر عند اي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وقال محمد لا جمع
 يمي لانه قرية وهذا لا بعد به قال ابن المنذر وهو قول عطاء ومجاهد والشافعي
 ولهم رحمهم الله واما امر الموسر فليس له اقامة الجمعة وعنه ابي حنيفة
 رحمه الله ان صلى بجمعة وهو مسافر يجوز وبه لا يجوز وبها يقولان انه
 يتمصر في ايام الموسر وفيه دور وابنية وله ملك يسكنه في
 الاسواق فاللدخيرة غاية ما في الباب انه لا يسمع مصر بعد ذلك لمن
 بها وه مصر ليس بشرط وفي المحيط قبل كور الجمعة يمي في ايام الموسر
 عندها لانه يتمصر فيها ولا يجوز في غيرها وقبل كور فيها وفي غيرها
 لانه من قدامه وقال في الدخيرة وهذا فاستدل على قول من قدر الفناء
 معدار فرسخين لا يسمعها فرسخين واسيد محمد في الاصل على نطلان
 هذا القول اذا نوى الاقامة بجمعة ومنه حنيفة عسر يوما لا يصير
 معها فعلم انهما موضعان وليس يمي من فناءها وفي فاضل خان

لها طريقان أحدهما أنه من قدامه فانه من الحرم ما عرفات فانها من الحرم
وليت من قدامه وبينها وبين مكة أربعة فراسخ وانما لا يعبد مني لا شتعال
الحاج بامور الحاج والمناسك من الرمي والذبح والحلق ولبس الخيط ودخول
مكة لطواف الأفاضة والخروج الى منى للمبيت بخلاف الجمعة فانها لا تنقضي في كل
سنة في يوم الرمي والطريق الثاني أنه يتم في يوم الموشم لا يستجمع شرايطها
من السلطان والقاضي والابنية والاشواق ولا يجتمع بعرفات عندنا وهو قول
الزهري وما لك الشافعي وأحمد واستحق وقال ابن المنذر الخليفة إذا كان
مستافرا لا يجتمع لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بعرفة وكان يوم الجمعة ذكره
للرد على الامام قلت يرد ردة لان عرفات مفازة ولا الجمعة في المفاز والبراري
انفا فالاعند الظاهرية ولا يعبد بخلافه وزعم ابن جرير انه صلى الله عليه وسلم
صلى الجمعة بعرفات قال ولا خلاف في انه صلى الله عليه وسلم خطب صلى ركعتين
وهذه صفة صلاة الجمعة قال وما روي احدا انه ما جهر فيها والفاطع بذلك كاذب
على الله وعلى رسوله ولو صح انه ما جهر لكان له به تغلق لانه ليس بفرض قال
ولا لجا بعضهم الى دعوى الاجماع على ذلك وهذا مكان يبين فيه الكذب على
مدعية قال وروينا عن احمد بن حنبل انه قال من ادعى الاجماع كذب وروي
بإسناده عن ابي هريرة رضي الله عنه كثروا الى عمر بن الخطاب عن الجمعة وهو بالبحرين فلبث
اليهران جمعوا حيث كثر وعمر بن الخطاب عليه السلام صلى الجمعة على من سمع النداء وعمر
بن شعيب مثله عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب ولا مشافرا من غيرها وكان
عمر بن الخطاب مكانا دون مكان اشهد كلامه وهو يرى وجوب الجمعة على العبد والمشافر
ويشاهد الكلام عليهما مع ما قدمناه وهذا رجل مجنون قد شل لسانه على اهل
العلم والفطن والتقدم والدين مثل اني خيفة وما لك والشافعي واصحابه
رضي الله عنهم فلا يبقى على احد من هؤلاء السادة ويرى قواهم ويرى بها بالبطان
والكذب على الله وعلى رسوله وفستقه بذلك لا تخفى فلا ينبغي ان تقل روايته
فقوله عن ابن حنبل من ادعى الاجماع كذب ان صح نقله عنه فقد قال من هو اكبر
منه من الاقدمين في العلم والمروءة ان الاجماع حجة يفيد العلم وذكر اني كتبهم

لقد هرطاه الله عليه السلام

التمسك بالكتاب والسنة والاجماع فلا يلتفت الى المخالف لذلك وقد صنف
هذا السفيه كتابا باسمه كتاب الاجماع يشتم على الاق من المسائل الاجماعية
فيكون قد كذب بعد ذلك المسائل كما زعمنا ثم قال قول صاحب الذي لا
يعرف له مخالف من الصحابة حجة عند الحنفية اما نحن فلا حجة عندنا في احد دون
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج لا ثبات مذهبه في جواز الجمعة في البراري
والقفار بعموم كتاب عمر ولا يجعل قوله حجة وهذا بلاهة بيينة ولجئ في انجاء
على العبد والمشافر بعموم قول ابن المسيب وعمر بن شعيب وهو وجوب الجمعة
على من سمع النداء ولا يجعل قول صاحب حجة ولا يجعل عموم قول التابع حجة
وهذا خلف مع انه مخصوص عنه بالنساء والحنفي المنفرد والمستمع المنفرد
والمعذور للمرض او خوف او غير ذلك من الاعذار ذكر ذلك كله في المحلى قال
ولو صلى المعذور بامرانه صلاها ركعتين وكذا النساء في جماعة وقال في كتابه
استراط شاع النذال وجوبها ليس يصح فانظر الى هذا التناقض وفساد هذا
لا تخفى وذكر في الحق وغيره شروطا سنته للوجوب في صلاة المصلي وشروطا
سنته في غير المصلي وهي المصير الجامع والسلطان والوقت والخطبة والجماعة
وفعلها على وجه الشهرة حتى ان امير اجمع جنده في الحصن وعلق ابوابه ولم
يأذن للامة بالدخول فيه وصلى الجمعة لا تجزئه وان فتح باب الحصن واذن
بالدخول فيه للامة جازت وفي المحيط الاداعلى سبيل الاشهاد بشرط
حتى لو اعلق الامر باب قصره وصلى فيه فحشمه لا يجوز وان فتح باب قصره
واذن للناس بالدخول جاز ويكره لانه لا يغتفر حق الجامع ومثله في قاضي
خان وفي المبسوط شهدا العامة او لا فالسلطان يحتاج الى العامة
وصيغة المصلي الذكورية والحرية والاقامة والبلوغ والعقل وصحة البدن
اما المصير فقد ذكرنا وجه اشتراطها وجوزت الظاهرية في القرى صغر
او كبر قال في المحلى عن عمر بن عبد العزيز انه صلى بالبطحاء في امارته بالحجاز
ثم قال الامام يجمع حيث ما كان قال وعن الزهري مثله قال ومصر اعظم
البرهان انه عليه السلام في المدينة وانما هي قري صغار متفرقة بنو مالك

الظاهر في الاجماع
دولة

وأقرب العوالي ثلثة أميال وقال جمال الدين المنجي رحمه الله في اللبا ب
الظاهر ان استعد لم يجمع بهم إلا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما في زمانه عليه السلام فلم يجمع جمعة إلا في مسجده والظاهر من
والظاهر من حاله أنه لم يقف على ما نقله عن البيهقي ان ذلك كان مقدم
عليه السلام وفي كتابه المذكور بخطه الحصان وهو غلط وقال في
المستوط ولان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح الامصار
والقري استغلوا ايما الجوامع ونصبوا المنابر في الامصار والملك دون
القري فهدنا اجماع منظر ان المص من شروطينا فائدة في قية المية لمر
حضور الجمعة في القري وينوي صلوة الامام وصلي الظهر والجمعة قدم
جار وأما السلطان فلقوله عليه السلام له أما مر عادل أو جابر
وقد تقدم فاسترط الامام وهو السلطان لا يخاف الوعيد تاركها
وقال ابن المند رخصت السنة بان الذي يقيم الجمعة السلطان أو من
قام بها بامر فاذ لم يكن ذلك صلوا الظهر وقال الحسن بن أبي الحسن
البصري رخصة إلى السلطان فذكر منها الجمعة وقال جيب ابن أبي ثابت
لا تكون الجمعة إلا بامير وخطبة وهو قول الأوزاعي وخبر من سئل
ويحيى بن عمار من المالكية وقال مالك اذا تقدم رجل بعد اذن الامام
لم يجزهم ذكره في الذخيرة المالكية وكل صاحب البيان قوله قدما
للسا في انها لا يصح الا خلف السلطان أو من اذن له السلطان عن
أي يوسف ان صاحب الشرطة ان يصلي ثم دون القاضي وقيل
يصلي القاضي أيضا وعنه أنه قال أما اليوم فالقاضي يصلي ثم لا من
الحلفاء له بذلك قيل اراد به قاضي القضاة الذي يقال له قاضي المير
والغريب كأي يوسف في وقته أما اليوم فلا من القاضي ولا صاحب

الشرطة ولو شرع الامام فها هم حضروا الى اخر مني عليها لما لو عز العبد شرعه وقوله لا يشرع ولو
مات الوالي ولم يسلح الخليفة فليصل بغير خطبة الميت أو صاحب شرطة أو القاضي جازت ولو لم يكن
لميت بعد من ذكرنا فليصل على احد حار الوالي على الجماعة عليه وعثمان بن محبوب وصلي عمر بن حريش
لما طرد واسعد بن العاص وطاف ذلك مالك والسائي والحد واسي والوثور ولان عندهم امير
الامام ينادي بقل قوم الى تقدم امامهم ولان بعضهم قد لا يرضى من يصلي بغيره وتجاوزوا الذي يحاربه الإختار
فيؤدي ذلك الى الفتن والشقاق بينهم وأما الوقت فاتفق اصحابنا فاطمة ان وقتها وقت الظهر وهو
قول جمهور الصحابة والناقص فيه قال مالك والسائي وقال أبو بكر ابن العربي يعني العلم عن ذكره
ايهم على الجمعة لا حتى يزول الشمس ولا يجزيه قبل الزوال الامار روى عن احمد بن حنبل انه يحرم
قبل الزوال بقله ان المند عن عطاء بن ابي رباح عن ابي جابر في السادسة قال ان قيامه والمشي
حوار هلك وقت صلاة العدا اجماع ان اجل حديث جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي الجمعة ثم يذهب الى الجلالة فيسجد ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
وعن سلمة بن الاكوع قال كان يصلي مع رسول الله الجمعة ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
الحار ي وسلم وعن سهل بن سعد قال ما كنا نعلم ولا نعرف ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم
الوسيل ما كان يخرج من المسجد فقل والله الحق ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم ولا نعلم
عبدان ولقوله عليه السلام انه هذا يومنا جعله الله عيدا للمسلمين فصار كما لفظوا الاصح والاصح
الاصحاب مع جمهور اهل العلم بحديث ابي الله عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة
حين قبل الشمس نواه الحار ي وعن سلمة بن الاكوع قال كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت
الشمس ثم يرجع بسبع الف من عليه وروى الحار ي من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت ابا بكر
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استدار بركبته بالصلوة واذا استدار بركبته بالصلوة قال يعني الجمعة قال
فقال روى عن عبد الله بن مسعود انه قال شهدت خطبة مع ابي بكر وخطبته صلاته
قبل نصف النهار وشهدتها مع عمر فخطبته وصلاحه الى ان اول قد انصف النهار ومثله
عن عثمان بن مارية احد اعاصد ذلك قلت قال ابن بطال لا يثبت هذا وعبد الله بن مسعود
لا يعرف والمصنف ما ذكره الحار ي عن عمرو بن عثمان بن عفان قال كانوا يصلون بعد الزوال
وهذا هو الموقوف من عمل السلف والخلف قال السائي وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر
وعمر وعثمان والائمة بعدهم لا يجزئ بعد الزوال فدل على انه لا اعتبار لها قبله وحديث جابر

عن ان الصلاة والزواج الى اجماع كما حان الزوال لان الصلاة ثابتة والدمع من حوائج
صحي النهار ولا دليل عليه في حديثهم للحديث فان قيل قوله من الزوال لا ينفع به
فلا المراد الزوال وما تواتر به لقوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم صارت كل صلاة
وجبت سلمة عليه لا معنى له لسخطان في حديثه تحت سخطه المار وهو معنى قوله
وليس للسخطان سخطان بل سخطان الطل وانما نقاشه الذي سخط به او نحو من
الرواية الاخرى بمع الف وهو تصريح بوجوبه لانه دليل ومعلوم ان سخطان المدة كانت
قصير والسموع فيها فلا يظهر الف الذي سخط به هناك عند الزوال الا بعد زمان طويل
ومعنى حديث سهل انه كان ابو حرون القيلولة والغدا في هذا اليوم الى ما بعد صلاة الجمعة
واهم ندوا في هذا اليوم الى التمسك بها لئلا يغفلوا من ذلك فليها حافوا او الفضا
او فوات السبكر لهما وقال في الحجاب لقوله عليه السلام اذا ما لالت الشمس فليكن
الجمعة ولم اخبر في الحديث ولو دخل وقت العصر وهو يشهد في الجمعة حزينه الجمعة
عند يوسف ومحمد وان خصل بسطل الجمعة عند الى حيفه وبسبب فضا الظهر وعند
الشافعي يصليها بظهر او قال ان الغاسم يصليها بجمعة ما لم يعب الشمس بنا على ان وقت الظهر
والعصر واحد على ما عرف من اصل مالك في الواقات لولم الموم ولم يثبت حتى خرج وقت
الظهر فسدت الجمعة لانه لو انتهت سار قاضيا في غير وقتها وان اقبله قبل خروج وقتها
حار قضاؤه وعند السابعية لو سلم الامام والقوم في الوقت ثم خرج الوقت قبل ان يسبوا
رخه في احد الركعتين لا يصح جمعة لوجوب بعض صلاته خارج الوقت والمالي لصح تعالى الامام والقوم
واما الخطبة فالها شرط الجمعة وهو مذهب عطاء والحكي وقادة والوري ومالك
والشافعي واحمد واخي ولا يوزع عن عمر رضي الله عنه قال حضرت الصلاة لاجل الخطبة ود
الرازي مكان الصلاة الجمعة وعن عائشة مثله وعن سعيد بن جبير قال كانت الجمعة اربع
مجلس الخطبة مكان الركعتين قال ابن قدامة الخطبة لا يعلم في هذا حالها الا الحسن البصري قال
تخيرهم جمعة خطب الامام او لم يخطب قلت قد ذكر الكوازي في حقه داود وعبد الملك الملقب
وقال القاضي عياض وروي ذلك عن مالك قال ابن حزم في المحلى الخطبة ليست من اجور
الجمعة بدولها وذكر الوكر الرازي في احكام القرآن عن جماعة من السلف انه اذا خطب
خطبا اربعاً منهم الحسن البصري خلاف ما ذكره ابن المنذر والثوري وان قدامة عتد

قال ومنهم ابن سيرين وطاوس وجبير قال وهو قول فقها الامصار والدليل على ان الخطبة
شرط جوازها قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله قال ابن المنذر
مروعة الامام ولو لم يكن الذكر والخطبة لما وجب السعي اليه وقال عليه السلام صلوا اذا رنوا
اصلي وواه الحارثي ولانه عليه السلام لم يترجم قبل صلاة الجمعة قط فلو لم يكن واجبه لتركها
لعلم الجواز ما عتد مني فان جعله عليه السلام ليا بالمحل محله جعله كذلك المحل
في الوجوب والاحكام لان الامام مراد المصطفى صلى الله عليه واله في حال الخطبة وانه الجمعة بحمل
الصبح والظهر والعصر والمغرب والسر والجمعة من عليه السلام جمع ذلك بالجمعة فجمع
بانه مومن ولما اخرج جبريل فيدل على وجوب المصير والامام والجمعة خلفه والامام
والجمعة خلفه والخطبة وسائر الفروض في الميسر والاصح ان الخطبة لا تقوم مقام الركعة
حالا في بعض مشايخنا ان لا يسبق لها القبلة ولا يقطعها بالامام ونصح من يجب في
الخطبة شرط في الخطبة الطهارة شرط عند ابن يوسف وفي الدرر لا يجوز خطبة الجمعة
قبل الزوال وان كانت شرط خلاف الوضوء لها من زلة الركعتين وبما الشفع الثاني في الاخير
اقامه الشفع الثاني في الزوال فذكر الخطبة في وقت ثم الخطبة في الجمعة قبلها وفي صلاة
العيد بعد ما حقه في الخطبة الجمعة شرط مقدم سائر الشروط خلاف العيد ولان الجمعة
فريضة فقدمت الخطبة ليدركها المتأخر فلو لم يخطب الجمعة او لم يخطب لا يجوز ولا خطبة العيد
او لا يجوز فخطب العيد والمخير لعدم الخطبة والخطبة لا يجوز دونها والعيد يجوز دون
في اداء الصلاة لخطبة الامام بقراءة الناس وجا اخرون فصلى ثم الجمعة لاجرام لانه خطب القوم
جسود وصلى في اليوم حضور ولو كبر الامام وخطبه قومه لم يكبروا معه وجا اخرون واحدا
الاولون صلاتهم تامة لان شرط انعقادها حضور قوم متينين لا طاعة لجمعة لا المشايخ
معه في التكبير لانه من يبعد حتى لو لم يخطبه قوم يحدون ثم جا اخرون ودخلوا معه
اسبق التكبير ولو احدث الاولون ثم جا اخرون وتبروا قبل احوالهم من المسجد تمت صلاتهم
وبعد حروهم بعد في المستقاة عن محمد امام كبير الجمعة والناس لم يكبروا حتى رجعوا
والقوم بعد حروهم الجمعة لوجود ذلك في الركعة الاولى ولورفع راسه قبل ان يكبروا
لا يجوزهم لاداء الركعة لغير جمعة ولو لم يركعوا معه حروهم من المسجد جاوا ولورفع راسه
الامام راسه من الركعة احرام ذكر هذا الفروع في الخطبة وفي المرعي الثاني خبر الامام والقوم

جنور لم يشعروا ثم شعروا ان بان سرورهم قبل رفع الامام من الركوع فجاءه والاسفل
فل هذا قول محمد وعندنا في حقه ان شعروا قبل ان يقرأه فصار جازيا والاسفل ما قال ابو
يوسف ان لم يقرأ ان يقرأه ثلث ايات او اية طويلة صحت والاستقبال في الواقعات اجازت الامام
وقال لو اجازت الخطب ولا فصل بين اجزائه ان يخطب ويصل لله لانه انما جاء ليصل لله فاذ ايات
بان هذا هو أصل الصلاة اليه وجامع الفقه في الأصل عدم والجد ما خطب الأول وصلى العلم
لا يجوز الا ان يجزى الخطبة وهذا اذا امر الثاني الاول ان يصلي ثم بان الاول ينافي الخطبة وذكر
المريعي ان الثاني لو صلى خلفه ولم يقرأه جازيا ولو شهد الثاني الخطبة عم امر من يصلي جازيا ولو
خطب وحده لا يجوز وان كان يحضره النساء عن اي صفة يجوز والصحيح الاول وعن يوسف لو خطب
ولم يسمع الرجال جازيا ولا يصح بعدهم ولو خطب والقوم بنام او ضم جازيا ذكره في الأخير ولو
خطب بحضور الامام بعد اذنه لم يجز والادنى الخطبة لان الصلاة والادنى الصلاة اذن الخطبة
ولو صلى مع غيره تقدم الثاني جازيا ما لم يكن من الثاني خلوص الخلق او ما استدبره على غيره والاسبغ
لوسق الامام اجازت بعد ما دخل في الحجته يسبق لم يجز ان كان قد شهد بالاشكول وهذا ان لم يشهد بها
والناس ان يسبق لهم الطهر اذ لم يشهدوا وان تقدم من غير ان تقدمه الامام ان كان بعد الترويع لا يجوز
وقيل لا يجوز الا ان يكون قاصيا او صاحب شرطه او ذا سلطان ولو خطبهم ذهب في مواضع من
جافلي يجوز ولو جرى منه اوجامع فلعن اسبق الخطبة ذكره في الواقعات ومنه المعنى لانه
ليس من عمل الصلاة وفي المريعي كورحه الميزان في فقه اجزاء ولو خطب وهو خبيث فله غسل
ثم جافلي هم اجزاء لانه من علمه ذكره في الواقعات وفي المريعي لو تدرج في الخطبة انه خبيث فله
فالعن اسبق وفي قتيبه المنية صحت خطبة من يدرج في مشور الوالي وصلى الناس بالخيار وقال القاسم
عبد الحار ومحمد الامام الترمذي لا يجوز ولا يصح صلاحه بالمبالغة وقال صلاة الجلاء في شرط في الخطبة
التيه الامانة في الحجج وعند السامعي في الحديث وانجب قولان في حديث شرط الطهارة وذكر
طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة ولم شرط الطهارة الجرد ولو في الواقعات لو اجاز
الامام وامر من لم يخطب لم يجز ان كان معهم لم يجمعهم فان امرهم من خسر الخطبة يجمعهم جازيا
والاصل لا يجوز خلاف ما لو شرع في الصلاة ثم استخلف من لم يخطب جازيا ولا في المريعي
وقد ذكرنا عن الاسبغاني انه استخلف لو اجازت الامام بعد ما خطب قبل السجود في الحجج في غير
لم يشهد الخطبة ان يصلي ثم يقرأ المأثور من بعد الخطبة من اهل الصلاة ان يصلي ثم يقرأ المأثور من بعد الخطبة

خطبة

لقد شرطه وهو حضور الخطبة وذكر الحكام في محضره انه لا يجوز ولو كان المأثور الاول فمما لم
يعلم به الامر فاما الذي من المأثور لان الذي ليس من اهل الصلاة في الصحيح الدعوى اليه ولا الواقعات
يصلي بالامام او اخر من اولياء او مشايخهم واعينهم لم يقرأ ولو سلم الذي في المأثور من علم الاخير في علم
الامام يصلي هم او امرهم جازيا في غيرهم جازيا في غيرهم الاستدلال بعدم لزومه علمه في الواقعات
والمكسفات والاسبغاني ولو امر نصراني او عيسى فانما النصارى وبلغ الصلي لا يصلح حتى لو امر الجرد
وذا اذا استغنى عن المأثور في الصلاة اذا سلمت يصل الناس او امر جازيا في الصلاة في قوله خطبة
خطبة من يصل بها خطبة لانه عليه السلام بان خطبة خطبت من يصل بها جازيا من يصل بها
قال ابن المنذر اصلها في قوله وان عطا ابن رباح يقول ما خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امير بني
مات وما كان خطب الا بالامام او اول من خطب عن رضى الله عنه في اخر ما منه خبر وكان كل من خطبه
ثم يقوم وكان المغير بن شعبه اذا فرغ المأثور فلم يخطب ولا يخطب حتى يترك قال والذي عليه
عمل الناس ما يفعله الامية اليوم قال يمس اليه الخبيث في خطبته جازيا من سمع من كان عليه المجلس
خطب فاما الخطبة واحدة فلما ان جازيا خطبت من ينالها قلت وهذا عريب وهو اعلم
برويه الحسن بن عمار قال ابن العربي هو ضعيف وكثير من الخطب لا يجوز له ان يخطب ولا يجوز له ان يخطب
والي نور خطبة واحدة فهو الخطبة قال ابن المنذر ان جازيا خطبته واحدة وكل من خطب
لا يكون الخطبة الا بالخطبة التي عليه السلام او خطبة نامة وقال السامعي جازيا خطب خطبت فاما
كل من سمع القدر عليها وصلى الراعي وجازيا خطب فاما ما هاهنا الفضل بسنة من غير شرط
قال النوادي وهو شاذ مردود قال النوادي السلام والكلون فيها سند غلجهم وراعي الخطبة
قال لم يقل احد ما سراط الكلون فيها غير ان السامعي قال قال القاضي عياض عن مالك رواية ان الخطبة
بها شرط وهذا الصيام وقال ابن حزم وكان عثمان ومعاوية خطبان جازيا وليس ما يفعله علماء الامامية
قال وقد سافر في قول الثاني فقال ان خطبة خطبة واحدة لم يجز وان جازيا في قوله خطبة من ينالها
لا يجوز عند السامعي وعنده عند طبرزد وهو كذا الخطبة والاوامام في قول من اهل العلم وخطبة عبد الرحمن
ام الجهم جازيا وصلى الجهم كذا ذكره مسلم ولو كان شرط لما صلاوا معه تركه القسوس واما الذي في قوله
ترد السنة في اسباع الصام المأثور عن النبي عليه السلام وقال ابن القصار المأثور الذي يقع في معنى ان
لا ان يرد منه الخطبة ولا انه مباح ان يخطب وان شارل قال ابو حنيفة قلت هو سنة عند
حنيفة واصحابه ولا ينافي قوله فانه لا اصل له ولا ينفذ عليه وامر جازيا من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان خطب فاما ما يخطب فاما من قال انه كان خطب المأثور فقلت قال والله سئلت عنه

المجموع

دره

محمد وشرا لا مورجدا نفا وكل بدعه ضلالة من ترك ما لا يورثه ومن ترك ديناً او ضياعاً قال
 قوله على اثر ذلك فيه اعتنا لمصر المكون لنا المصلحة ونصها والوجه اخذ وقها اربع
 لغات لكرات الثلث وقلب الواو المضمومة هي وقوله كانه من جرحش اي سذر وموته وكلام
 من ضد جس وقوله والساعة فان النص على انها مفعول معه والرفع على العطف وقوله وخبر
 الهدي هدي محمد بن يحيى سلم بروي نعم لها وفتح الدال ومضاه الارشاد للدون بالفتح وكون
 الدال ومضاه الطرفة والاطلاق وقوله وكل بدعه ضلالة قال النوري هذا من العام المحصور لان
 البدعه كل ما عمل على غير ما سبق وهي خمسة اصنام واجبه ومندوبه ومجربيه ومكروهه ومبطله
 من البدع الواجبه على ادله البلام للرد على المجلد والمستدع اذا تعرض للدين وهو من كتابه ومن كلفه
 سائر المذاهب والرباطات ونصيف العلم ونحو ذلك قال عليه السلام من سب حقه ضل الله به
 واجرم من عمل بها الى يوم القيامة والضياع لفظ الخلال اي العصال اي من نزل عيالا واطفالا لا يصيب
 بعده فلما تولى يوم القيامة واما الجماعة فقد اجتمعت الامه على انها لا يصح من المفرد الا ما ذكره ابن جرير
 الخليل عن بعض الثقات ان الفداء على الجمعه قاله وقال النوري اجماع العلماء على ان الجمعه لا يصح من مفرد
 العدد الذي يصح به الجمعه اربعة عشر قول الاول انما سجدوا احدى سوي الامام وهو قول الصحيح
 ابن جرير الى سجدوا جميع الطائفة جماعة الطهر والناهي باس من سواه وبه قال ابو يوسف والوثور ورواه
 عن ابن جابر وهو قول الحسن البصري واهل قول الثوري والكاظم سلمه سواه وهو قول المصنف ومحمد
 ورفعه والشيخان سعد وحماد ابن المنذر عن الموارعي والوثور واحسان المزي وهو احدى قول الثوري وابن
 سبعه رجال يروى عن حماد والناهي تسعة والسادس باس عشر رجلا وهو قول سبعة والناهي تسعة
 عشر ذكره في المحلى والمناهي لعشر ووالناهي تسعة شلث رواه ابن حبيب عن مالك والناهي باس عشر
 ابن سداد عن عمر بن عبد العزيز والناهي عشر رجلا اجار ابا الحسن عقلا مقيمين لا يطعنون شيئا
 ولا يصفا الا طعن طبعه وقول الناهي وطام قول ابن خنبل ولم يوافق على جميع شروطه
 والناهي عشر عام بحسن رجلا حماد في المحلى عن عمر بن عبد العزيز ورواه عن ابن خنبل والناهي عشر
 باس عشر الماردي ومعه تسعة اقوال غيره والناهي عشر من عمر بن عبد العزيز الماردي حماد
 ما رواه القاسم ابن عبد الرحمن عن الحسن بن حماد اذا كان عليهم امام والمهم صعب هذا قاله
 ابن جرير والناهي سئل محمد الاشدى اذا اجتمع ملثون سبائهم وارجح
 صلى الله عليه وسلم والناهي مجهول ولا يوافق في حديث ابن سفيان

الحذري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانوا ثلثة فليؤموا
 احدهم واحققهم بالامامة اقراهم وهو حديث صحيح هذا ذكره
 المحلى وللطاهر بن حريه حديث مالك بن الويرث اذا شافتما فادنيا
 واقتما وليؤمكما الكبير كما فقد حصل للاثنين خلم الجماعة الصلاة واجت
 الشافعي يفتي بقتله اسعد بن راره وقد قدمناه ولا حجة له فيه لو حصن
 احدهما انه فان قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي
 سنة سنه الكبير والوجه الثاني انه يجوز مع الاربعين ولا بد على علمهم
 لجواريد وز الاربعين وكذا يقول بحوزه بالاربعين وياقل من اربعين وان كان
 منها واما اشتراطه لغيره والاقامة لجمعة فليس عليه دليل واضح
 قوم بما روى من السنة في كل اربعين جمعة وفطره واحق قال
 الشيخ تاج الدين عبد الرحمن المعروف بالفركاج لاجحه فيه فانه
 يجوز على الحد صلاه العدد فردي واهما قرينه الجمعه في الحديث
 قال واحقوا ايضا بانهم عليه السلام جمع في المدينة ثارعتين
 وهذا بصرف من حصن احدهما انه اتفاق لا عن قصد كما ذكرنا والثاني
 الصحيح انها عقت باس عشر رجلا انتهى كلامه وقال المزي
 لا يصح ما اخبر به الشافعي انه عليه السلام جمع باربعين حين قدم المدينة
 لان المسلمين كانوا قد تكاثروا فوافقوا ايضا انه الشافعي اشتراطه فاعتبر
 احيا لما قال لهم المحسون والمنازل لير وبعي ان شيزه اللطان
 والمصد احيا لها والطهر كان الفرض موقع الشك في سقوطه وفي
 النهاية البخاري المقيمون والمتفقون لا يملك بهم العدد لانهم اذا
 قضاوا طارهم انصدقوا واستدل ابن قدامة على اشتراطه الاربعين
 مع بقية شروطه بماروي عن علي بن جابر بن عبد الله قال
 مضت السنة ان كل ثلثة اماما وفي اربعين فافوق ذلك جمعة وصح
 وفطره وهو الذي ذكره تاج الدين فاعلته لتعرف حاله قال

ابن قدامه والصحابي اذا قال مضت السنة تنصرف الى سنة النبي عليه السلام
 في هذا خلاف من العلماء قال سرح المذهب حديث جابر هذا ضعيف رواه
 السهمي وغيره باسناد ضعيف في ضعفه قال السهمي هو حديث لا يحتج بمثله
 انتهى كلام النووي وابن قدامه لم يعرض اليه بضعيف لما وافق مذهبهم وعند
 الشافعية لا يبعون بالامام فيكونون سبعة وثلاثين واماماً وحيداً وحيداً
 ضعيفاً ان الامام رايد على الاربعين وحكاة الروماني مولا واما في ان قدامه
 في المعنى وهو مذهب مالك والشافعي قلت ليس هذا مذهب مالك
 ففي الخواص هي غير محدودة ولا تحصى الاربعه وما في بعضها بل لا بد من جماعة
 يستحسنون مذهبهم ويقع بهم البيع والشراء والشارع لا يحدوده في رواية
 ابن حبيب بن سليمان والبيت مسكن الرجل الواحد كرهه القرافي في الذخيرة
 ولا يحميه رضي الله عنه ومن قال بقوله حديث الرهري عن ام عبد الله الدوسي
 في اسرار الاربعه وورد ذكرها في اسرار المصنف ولا في قوله تعالى اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله يقتضي مناديا وهاهنا واشتد
 شيخان لانه لا يتناول اقل من اثنين ولا في الامام شرط على جده لا يصح الجمع
 بدونهم والجماعة شرط ايضا لا يصح الجمع بدورهما واقل الجمع ثلثة فيشترط ثلثة
 اقل الجمع غير الامام حتى يتم الجماعة سوى الامام بخلاف ما يرا الصلوات حيث
 يصح واحد مع الامام لانه لا يشترط فيها الامام ولا الجماعة وحده رضي الله في رواية
 مع اي يوسف والاصح الاول وفي المبسوط والحيط دراجه مع اي حقيقه وفي
 المختلف مع اي يوسف وقال سمر الاممة السرح في اصول الفقه من بعض
 اصحابنا ان اقل الجمع على قول اي يوسف اثنان على قياس قوله في هذه المسئلة وقوده
 بالوصايا والمواثيق وليس لذلك فان عمده اقل الجمع الصحيح ثلثة حتى لو قال
 لفلان على درهم بلفظة ثلثة درهم ولو قالت جالعي على ما في يدي من درهم
 ولم تكن بدهاشي بلفظة ثلثة درهم ولو خلف لا يتزوج نساء او لا يشترى
 عبدا او لا يكلم رجلا لم يحتث الا بالثلثة وصرح في السير للشيخ ان ادي الجمع الصحيح

ثلثة

ثلثة وجعل ابو يوسف الامام من جملة الجماعة كما في شاير الصلوات حتى تقدم الامام عليها
 كالثلثة وقد اشترنا الى الفرق بينهما قول هـ وان نفر الناس قتل ان سجد
 الامام الا النساء والصبيان اسبقوا الطهر ولو لم يجر رجلان ان كانوا ثلثة اتم الجمع
 وقالا ان نفر واحد بعد ما كبره للاصباح صلى التجمع وعند زفر يشترط دوام الجماعة
 لانها شرط فصار كالوقت والظهاره وسر العزوة وسائر سوط الصلاة وعند
 ان انقضوا بعد الاحرام وبين رجوعهم في على احرامه اربعاً والاحكام بانافا وانظرهم
 وان انقضوا بعد رخصة قال اشهد وعبد الوهاب يتمها بجمع وهو اختيار
 المزي وقال يحتمل هو ما بعد الاحرام فتشترط الى الاتية وقال الثوري
 ان يقيم رجلان صلى التجمع وقال ابو ثور ان يقيم معه واحد صلى التجمع وقال
 الحق ان يقيم معه اثنان صلى التجمع وطاهر كل اتم ابن حنبل استدله الاربعين
 وقال المواوي لو احرم بالاربعين المستوطم لم ينقضوا فبعضه اقول
 اصحها يتمها طهرها كالاستدلال للمذي بحر كان احدهما يتمها بجمع وحده بقولها
 والثاني ان صلى رخصة بشهرتها اتمها بجمعة وقيل ان يقيم معه واحد اتمها بجمع
 عليه القديم وذكر ابن المنذر ان يقيم معهما اثنان اتمها بجمع وهو رواية النويطي
 قال صاحب المقريز يحتمل ان يقيم بالبعد والمافز واقام الماوردي الصبي
 والمراد مقامهما فاكما صليفاً الاربعين في كل صلاة هل هو بشرط اتم لا قولان
 فان قلنا لا فصل بشرط بقا عذجه اتم لا قولان فان قلنا لا فصل بفصل بين الرخصة
 الاولى والثانية اتم لا قولان وان قلت ان يقيم معهما ثلثة قولان احدهما ثلثة والاخر
 اثنان فاذا اردت احصاء ذلك قلت في المسئلة خمسة اقوال احدهما يتمها طهرها
 كيف ما كان وهو الصحيح والثاني بجمع كيف ما كان والثالث ان يقيم معهما اتمها
 جمعة ولا طهرها والرابع ان يقيم معهما واحد اتمها بجمع والخامس ان انقضوا بعضهم
 بعد تمام الدرهم يسجد بها اتمها بجمع ولا اتمها طهرها اتمها بجمع ولا اتمها بجمع
 ولها ان الجماعة شرط لانقطاع دون لاداء فلا يشترط دوامها كالحكمة لان البقاء
 انما يدل على ان من ادرك الامام في التمهيد اتم الجماعة ولا امام شرط الجماعة ثم اذ لم يعتبر
 الامام والجماعة في الكل لصحة صلاة الموم فلا لا تعتبر الجماعة في الكل لصحة صلاة الامام

كان اولي وله ان الجماعة شرط الاعتقاد كما قال لا لكن الاعتقاد بالشروع في الصلاة ولا
تتم الشروع في الصلاة ما لم يقيد الركعة بالسجدة او ليس لما دورها حكم الصلاة حتى لو
سها عن الفقد الاخير وقام الى الحائض لا يصير شارعا فيها ما لم يقيد بها بالتحريم ولذا
لم يصح صلواته اسي كلتم صاحب الحجة ومثالي في الداء قلت قوله والشروع
لا يتم ما لم يقيد الركعة بالسجدة وهذا لو ما الى الحائض لا يصير شارعا ما لم يقيد
الركعة بالسجدة ليس بجهد بل بنفس التكبير يصير شارعا فيها حتى لو افدها بعد
التكبير قبل القراءة يلزمه قضاء ركعتين لصحة الشروع وانما لا يقيد بركعة قبل التكبير
بالسجدة لان ما دون الركعة قابل للقبض فاذا افدها بالسجدة بعد ركعة لانه قد
اتي بركان الصلاة ولم يوسا الا ان من المار بل الصواب ان يقال لا يصير صلواتا ما لم يقيد
الموذي بالسجدة كما في اليمين والشايع في الصلاة ضد الفاج منها فلفظ يقال لا يصير
شارعا فيها ما لم يقيد منها وهذا خلف وعن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحلب ما ياتي يوم الجمعة فقدم غير من الشام ففقد الناس وبقى
معهم اشاعتهم رجلا فاتزل الله تعالى واذا راوا الحارة او اهلوا انفضوا اليها وبرزوا
فاما رواه البخاري ومسلم قال التوبل الرازي ومعلوم انه عليه السلام لم يزل الجمعة
منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجبا بلون قد صلي بانه عشر رجلا في كل
استراة الاربعين فاما قال الشافعي وابن جيل ولان اول جمعة كانت بالمدينة صلاتها
من غير بامر النبي صلى الله عليه وسلم بانه عشر رجلا قبل الهم فكل يد الاستراة الاربعين
والليلة جمع صحيح متفق عليه في كالأربعين قال الفواوي في روايات مسلم انهم
انفضوا في الخطبة وفي روايه للبخاري الصلاة وروى السهمي والدارقطني الهم انفضوا
فلم يوا الا ربعون قلت مخوفت على وفق المذهب الصحيحة ما رواه الشيخان اولا
والغير ابل محل طعنا ما اوتجاره ولا تسمى غير الاندك وفي طريق اخرى اذ قلت سوية
وهي معنى العبد تصير سوية لان الاموال تناق عليها فاعلاه اعلم ان الشرط على
مسمى سوية ووجب تحجب على المصنف بخصيها وهو شان شرط الوجوب الشرع
وسرور اذ احب على المصنف بخصيها ثم شرط الوجوب قد يكون سرطا في الصحة
فصل ثلثة اقسام من القسم الاول العلم بدخول وقتها وهو الزوال يوم الجمعة ولذا الحكم

والا تمام

ولامام ومن القسم الذي شرط الوجوب ون الصفة البلوغ والحريه والاقامة والدورية
قول ولا معتبر بقاء النسوان كذا الصبيان اعتبارا لا اعتبارا كما في الحرمه ويجب
بقاء العبد والمثاقين والمرضى والاميين للحرسان كلابد فان الامي والاخر صلي
اما ما قلنا في الحكم فمصلحة تقديرا بتمسك فوقه وبما قال صاحب الحجة وعند الشافعي لا يجزئ
باسهام العبد والمثاقين والمرضى وليس لذلك بل سعة بالمريض وسعي معايم عتده
المريض اذ انحصرت عليه الجمعة بخلاف العبد والمثاقين في رايه المصنف ثم العبد
والمثاقون والنسوان اذ احضروا الجمعة لا يلزمهم الجمعة ولهم الخيار اما المريض والعذرورون
اذ احضروا منهم الجمعة ويعدون من الاربعين ولا يلزمهم الحضور وان فانت اهل البلد
الجمعة والمريض مثل المريض ذاك العذر المريض في غير ذكره النواوي ولا يفتي ببقاء الحرة
والعبد ولا صلاة العبد خلا لا ينجل ذكره القرافي ونقل ابو الطاهر مولا عن مالك
يعدم اجراها للمثاقين قال من حرم تحجب على المثاق والعبد واصله المسجونون والحجرون
ركعتين بجماعة قول ولا يجب منافر ولا امرأه ولا مريض ولا عبيد ولا احمى
وفي جوامع الفقه والكاوي ليس على الاحمى حضور الجماعة والجماعات وان وطرافا عند
اي خيفة وعند جهنم مع العايد ومثالي في المسئلة وفي المختلف قول اي لو حبل
مع جهنم ولا جمعة على الشيخ اللبديهم ولا جماعة كالمريض ولا على المفالج ومقطع الزك ب السيرة الى الجمعة
ومثالي قدر على المسح ان لم يكن له الم في فتاوى الشيخ اي يلزمه من الفضل الرواية عن اخ من المرضى
اصحانا في المقعداته لاجمعة عليه وان وجد من علم الى المسح قال وهذا بخلافه ولا يجوز
ففيه المنه ان وجد المريض ما يبره فهو كالأحمى على الخلاف اذ اوجد قابلا وقيل لا يجب
عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالأحمى على التمسك بجمعة قوله وهو الصحيح قلت
منع ان يكون الصحيح عدم الوجوب لان في الرأيه الركوب والذهاب الى الجمعة زاده
المريض فلا يلزم بالحضور والمريض قبل كالمريض والاصح انه ان لم يصب احوجه فهو
عذر ولا يجب على العبد مع منعه سيرة ولا يجوز له منع من العراض وفي الاخير
المولى منع عتده من الجمعة والعبدان فان قيل او حتم الحرج على المرأة وثان لا يلزم حرج
العبد في فريض الاعيان والجمعة فرض عين فليفعدم حق العبد على حق الله تعالى فرض
الغير قلت فدم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في روايه عارق ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
الموتى قد اخطبه ونفى

الموتى الذي يسقط
به السيرة الى الجمعة
اخ من المرضى
المسقط للفتا
في الفريضة وفي
معنى المرض
الاسود الذي يخاف
منه الموت لجماع
والاشغال يتجهنم
هنازه عذر صرح به
بن عبد الامر وطان
لما في خطابه لجماع
العتيق مرض يصاح
الموتى قد اخطبه ونفى
الموتى وماله بان لاجعة
عليهم

انه قال بالجمعة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عند مملوك او امراه او صبي او مريض رواه
ابوداود وقال لما رقت برهاني النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع منه وهو من اصحابه
عليه السلام وقال النواوي اسناد صحيح على شرط البخاري وسلم وقد قلنا الكلام
عليه في وجوب صلاة الجمعة وفي حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل
يوم من الله واليوم الاخر فعليه الجمعة الا امراه او مفا او عبدا او مريض رواه ابوداود
والبيهقي في اسباده ضعيف ولكن له شاهد رواه البيهقي وغيره وروى راجح
المرجعي الخاف في منعه عن ميم الداني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول الجمعة واجبة الا على خمسة صبي او مريض او مسافر او عبدا وقال ابن المنذر وروى
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بعرفة وكان يوم جمعة دليل على ان الجمعة على ما قر
قلت هذا وهم منه فان غزوات غزاه ولا تقام الجمعة في المفاد وعند الائمة الاربعة
خلاف للظاهر ولا عند كشافهم ولا ان الجمعة تقوت في خلاف وهو الظاهر ولهذا
يستدل بالعدا لا في الحج وقال ابن ابي عمير من حفظ عنه من اهل العلم انه لا يجمع على
النساء وجمهور اهل العلم على انه لا يجمع على ما قر ولا عبدا وهو قول الحسن وعطاء
بن عبد العزيز والشعبي والتوري واهل المدينة والافقي والحمد في احدى الرواين
في العبد واسحق بن ابي ثور وحكي عن الشعبي والزهري والوحوب على المنافر وهو قول
الظاهرية وعن الحسن وقاده انا يجمع على العبد الذي يورث الصرية وقال الدجبر
في رواية ابن معمر الوحوب على العبد عند مالك قال صاحب الدجبر وهو مروي
بالخبر في الحلي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا يجمع على المنافر وعن ابن ابي
بنيسابور عنه او مستثنى كان لا يجمع وعن عبد الرحمن بن سمرة انه كان يحال شقوه
او شقوتين فكان لا يجمع ولا المنافر يخرج في الحضور لا سيما في السفر ولا
ولما هو قصده والمرجع اسد حاشيته والاعني بحقه من الحج والمنفعة الثمنا
يلحق المشافر فكان اولي بالتخفيف والعبد مستعمل بحكمه مولا والمراد بحكمه
الروح او لما في ذلك من احكامها بالرجال فعلى الاول يسكن فيها اذا لم يكن لها زوج
وفي النهاية قال امام الحرمين لا يعرف خلافه ان المكاتب لا يفرقه الجمعة وان كانت مستقلا
بنفسه ولا يفرقه خدومه المولى نجما قاصدا ولم يدر له جوابا قلت بمن انجاب

بانه مستعمل في تحصيل الخوم خوفا من الرد في الرق واذا عجز ذلك ولهذا لا يوهل
للمتبرعات ولا تفرق ما يبيع عليه درهم فالنابض قيام الرق فيه والعبد لو اذن
له مولا في الجمعة بخير ذكره المرعشي وفي سنة المعنى يجب عليه وفي المرعشي العبد
الذي حضر باب الجامع مع مولا لحفظ الدابة خلاف والمالك يجب عليه وقيل يجب عليه
ويحق البعض حال سعيته ذلك والاصح ان يصلي اذا لم يحل بحفظه وانه حرام
الفقه والاجرة مولا لا يذهب للاحقة والجامعة الا باذن المتاجر وفي المرعشي الاجرة
لا يذهب للاحقة والجامعة الا باذن المتاجر وهذا قاله ابو حفص الكبري وقال ابو علي
اللاق ليس له منفعة في المصغر من حضور الجمعة للزبط الاجرة بغيره والتحقيق من اللقان
الطالم مباح له ان يخرج الى الجمعة والجامعة ويقتطع بعد المطر والرجل قول قال
حضره واصلوا مع الناس احرامهم عن فرض الوقت اي احرامهم الجمعة والظاهر قال ابن
قدامة لا يعلم في هذا خلافا وقال ابن المنذر اجمع من حفظ عنه من اهل العلم على ان
النساء لو صلين الجمعة بخير من عن الظهر مع اجماعهم على ان لا يجمع عليهن ووجهه ان
الجمعة انما لم تجب بطرا لهم كذا يخرجون في عدم الاجرة انما عليهم في الحج باحباب
اربع درجات بعد ما ملوا الجمعة وكحول للمنافر والعبد والمريض ان يؤتم في الجمعة وقال
رفو احمد لا يحرمه وهو قول مالك في العبد ورواية عن ابي يوسف ذكرها في جامع
الفقه وقاسوا على النساء والصبيان وقالوا لا يجمع غير فرض عليهم قلنا انما لم يلزموا
بفعلها رخصة وكيفية في حقهم فاذا ادوها تقع فرضا كالمنافر اذا صام وهذا
لان فعلهم لو لم يلزم فرضا لما سقط به عنهم فرض الظهر بفعل من الاقدان صلاة الجمعة
اذا العذر لا يسقط بالتفريط وقولهم ضعيف بخلاف النسوان لعدم صلاحيتهن امامه
الرجال بخلاف الصبيان لانه لا يحوز رتبة الفرض على التفريط والسافعي يحوز امامه
العبد والمنافر ولا يجوز عقد الجمعة بهما وقد مر الحكم في مذهبنا قبل هذا وما ابرحتم
منع مالك من حوز امامه المنافر في الجمعة وهو حلال لانه قال لو حضر العبد والمنافر
الجمعة احراهما وما الفرق بينهما حوز امامتهما قلت ليس كل من حوز امامه حاز
امامته كالنساء قول ومن صلى الظهر فمعه يوم الجمعة ولا عذر له به ذلك قال
صلاة عند ابي حنيفة واي يوسف محمد واي يوروان يافع والشافعي في العدم وقال

وما لك والسافعي في الخبر واحد لا يصح ظهري قبل صلاة الإمام الجمعة وبعد سلام القام
يصح ظهري ملاحف وقال في الحديث لا يصح عند السافعي حتى يخرج وقته وهو موقوف
صاحب المسئلة وهو فيه وقال ابن المذرك والفضل له في هوية أنه إذا كان الإمام خرو
أدعيان من الجمعة عليه الجمعة قال الحكم بن عتيبة صلى الله عليه وسلم وصنع الله ما يشاء من أن الجمعة هي الأصل ولهذا
لقد رآه عدم عليه يومها دون الظهر والظهر بدل فلا يصار إليه مع القدرة على الأصل كالتيتم مع القدرة
الظهر في منزله ثم على الماء ولنا أن التكليف يعتمد الوضوء وهو يقدّر على الظهر دون الجمعة لوقوعها
سعي وأدركها ثلاثه عشر شرفاً على ما قدمنا ولهذا كوفاته الجمعة صلى الله عليه وسلم قال ابن المذرك راجع
بمنه الجمعة كالسعي أصل العلم عليه فلو كانت الجمعة هي الغرض الأصلي فإذ أفادت بحب أن لا يتركه الظهر
أم لا يجب وسقطت أرمي الحجاز فإذا أصلي الظهر بعد دخول وقته يجوز له فرض الوقت إلا أنه ما يؤخر مقامه
أما حتى إذا تبين بطلان خبره في ترك الأمر في الأخيرة لو نوى الجمعة فرض الوقت لم يخبره
رجلا وأبى أدب لا خلاف العلماء في فرض الوقت فعند أي حيفه وأي يوسف فرض الوقت الظهر وهو قول
مدامع تمام العدد محمد الأول وفي قوله الآخر الغرض أحدها غير غيب وإنما يتعين بالفعل إلا أن الجمعة لا
فأما لزوم العذر من الظهر في السماع وقيل الغرض أحدها وأدعى الجمعة حتى لو صلاها فالغرض هو
ثم سعي بعد الظهر الجمعة تقدمت أو تأخرت وفي المدعياني والولواحي وقيل الواجب كلاهما وسقطان
بأدب الجمعة قال المدعياني المهور أن الواجب الأصلي الظهر عند الحاجة وهو قول محمد الأول
وفي قوله الآخر الواجب الجمعة في المعذور قال الوحيه واليوسف فرض الوقت الظهر للز
أمر غير المعذور بأسفاهه بالجمعة حتما والمعذور رخصه وقال محمد فرض الوقت الجمعة
لكن رخصه باستعاضة بالظهر ومثل في الحديث وقال في النبايع هو أصح أقواله فقلت
لو رخص له في ذلك لما أتمت ترك الجمعة وأصل الظهر والحلاف بينهما وبين محمد على أنه لم ي
أن أصلي الجمعة لو يذكر أنه لم يصل الفجر وهو حال الاشتغال بقضاء الفجر فتؤنة الجمعة ولا يؤنة
الظهر تستعمل بالفجر يودي الظهر عند الحاجة وعند محمد يشغل بالجمعة ومما لم يحل أن
الجمعة فتوات الظهر ومحمد رحمه الله جعل فتوات الجمعة فتوات الظهر ولو كان كحال الوحي
الفجر أدرك الجمعة أدركه منها قطع الجمعة اتفاقاً وإن كان يؤنة الجمعة والظهر أيضاً فضي
على النجم إجماعاً وإن جازت مثله مثله فمحمد يقول الترتيب سبباً للواحد والآخر لاجتماع
المتواترة فلا يجوز أن يترك ما ثبت بالتواتر بما ثبت بغير الواحد وهما يقولان أن الفتوات

لا يخلف وأصل وهو الظهر كالفوات وعن محمد أنه قال لا أعلم فرض الوقت ما هو
وأما الغرض ما سطر عليه فعلم في الأخيرة للفقهاء الواجب عليهم إحداها الظهر أو الجمعة
فتعلق الوجوب بالقدرة المشتركة الذي هو مفهوم أحداها قلت مفهوم أحداها موجود
في الظهر المودي قبل الجمعة ولا فرق ذلك بينه وبين الجمعة فهذا يطل مدعيان الجمعة
منعهم عنه الظهر قبل الجمعة بمزيدة قال علي جماعة كالحلاف الجمعة هل هي أصل أو بدل من الظهر
قال وانت تعلم أن البدل لا يفعل إلا عند تعدد المبدل والجمعة تعين فعلها مع إمكان
الظهر فهو مشكل ولحق أن يقال إنها بدل من الظهر في المشروعية والظهر بدل منها
في الفعل قال والمذهب أنها واجب متعلق بقتل من شرط البدل لا بفعل
عند تعدد المبدل فإن المصحف على الحنفية يدعي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أن النبي
لخرج الحاصل من سعيهما عند كل وضوء ولأنه لا يمكن أن يفرض قبل وجوب الجمعة سعي على
مكان إلا أنه أمر باستعاضة بالجمعة وإن الأربع لا تكون بدلا عن أربعين كما لم يدل على الفعل
والتيتم بدل عن الوضوء لأنه لا خفاء الأقل للتوسعة بخلاف الأربع عن الأربعين قوله
فإن بدله أن يحصرها فتوجه إليها والإمام فيها يطل ظهره عند أي حيفه بالسعي وقال
لا يخل حتى يدخل مع الإمام وقيل إن كان في طهنة حين خرج أنه يترك الإمام من رخص
فلا وفي الحقيقة هو على وجهين أن يصلي معه أو أدركه في الصلاة بعد ما قاله سبط طهره
بلا خلاف والثاني حين سعى كان الإمام في الجمعة لكنه عند حضوره كان قد فرغ منها فلا بد
عنده وعند بعض مالم يشع منه وفي الاستحباب لو أصلي الظهر ثم يتيمم خرج إلى
الجمعة وقد فرغ الإمام لا ببعض الظهر قوله ولو أنه حين خرج كان الإمام فيها فلما انتهى
إليه فرغ منها ببعض عند حلقها والحمد لله الطاهر إن كان حروجه وخرج
الإمام معاً لم يسع طهره وفي النبايع إذا توجه والإمام فيها ولم يشع بعد بطل
طهره وفي المبسوط يعتبر سعيه بعد انفصاله من داره وفي فيه أنه يرضى الظهر عند
بأدب بعض الجمعة بأن يكلم فيها وعند بعض مالم تؤدها كلها هكذا روي الحسن ومثل
في الحديث وفي ظاهر الرواية إذا رآك بعض الجمعة كاف لا ترضى الظهر عندها لتمام السعي
لا الجمعة دون الظهر لأنه ليس صلاة فلا يرضى بها دون كالمسح ولا في حيفه أن السعي إليها
ولا يرد لو كان طائفاً في الجامع فسمع الخطبة فقام وصلى الظهر قبل ذلك الإمام من الجمعة ولم يتابع

الامام في الجمعة جاز ظهره ولا يتعصر ذكره في فاضل خان لانهم يربعت الجمعة خلاف السعي
اليها وفي الخلفه والمختلف لو صلى الموعود في الظهر ثم ادرك الجمعة لا يتصل بظهره
عند ذلك لانه قد روي على الاصل بعد حصول المصنوع بالبدل على اصله ولانه ما مورده بالجمعة
فصار كما لو صلى الظهر ثم اتى المسجد فصلاه مع الامام وعند ما ينتقض لانه اذا ادى الجمعة
كانت هي الغرض عليه ولا يصح في الظهر صند وروى للتناهي وفي حرانه الا ان قال عن ابي يوسف
صلى يقوم الظهر يوم الجمعة ثم دخل مع الامام في صلاة الجمعة صلى بعضها ثم افسدها حرانه
الطهره بمنزله ولو اتمها مع الامام اقلب طهره نظو غاوي للقيام فريضه ولذا
في الحديث قوله ويكون ان صلى الموعود في الظهر جماعة يوم الجمعة المصرو ولذا
اهل السج ولوصلاه قوم احوالهم وذهب الحسن وانو قلاية والثوري هو لنا وقال في يوم
يصلون جماعة روي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه قال الثوري وتبا فعلت ابا والاش
وبه قال ابان ابن معوية واحمد والشافعي ورحم ما للاصل الشافعي والشافعي والموسى الكوفي
واختلف قوله في القوم يقولهم الجمعة على ان القسم عنه انهم يصلون قرأ اذا ارعوا
واختار ابن المذرك قال ابن مسعود لما رواه اصحابنا على بن ابي طالب رضي الله عنه
انه كره لاهل النخيل ان يصلوا الظهر جماعة ولان اذا الظهر قبل فراق الامام وبعده
بعليل جماعة كجامع الاعلم ومعارضه والمعدور وقد يقتدى به غيره ولان الجماعة فيه
شعار الجمعة خلاف اهل السواد حيث يصلون جماعة لانه لا جمعة فيه فلا يقضي في
تقليل الجماعة وليس فيه معارضة الامام على وجه الخالفة وفي حوامع الفقه اصحاب
المعدار ومن لا يحب عليه الجمعة اذ اصلوا الظهر باذان ولا اقامه مراد من جملة كان
احسن وفي حرانه لا تكل صلى الموعود باذان واقامة بيته وفي التواني لا يودع ولا
يقم السج وغيره لصلاة الظهر وفي المشوط لو صلى الامام الظهر باهل المصنوع جاز
وقد ساء في المرقناني اذا منع الامام اهل مصطلحهم ان يصحوا في اوجعهم اذا
معهم باجتهاد او اراد ان يخرج تلك البقعة ان يكون مصرا فاما اذا نهى عن تفتت او اصرا
هم فلم ان يجمعوا على من صلى بهم وهم النواحي المروزي من الشافعية انها على كلا القولين
ولم يوافقوا عليه قوله ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك ونجى
عليه الجمعة تسائر الصلوات وذكر الحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام ما ادرككم

اهل السواد
يعلمون جماعة

صلوا

صلوا وما فاتكم فاقضوا وروى فاقضوا في الصحيح وقد ذكرناه فيما تقدم ان كان ادركه
في التثنية او في سجود السهو بني عليه الجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف قال
ابن المذرك وهو قول الخفي والخلم رعيه وجمادى سليمان وداود قال
الشيخ ابو بكر الرازي روى ابو ابل عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال من ادرك التثنية
فقد ادرك الصلوة ومن معاد من جيل رضي الله عنه قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل
التسليم وهو طالس فقد ادرك الجمعة وقال ابن المذرك وهو قول جماعة من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قال محمد بن ادرك معه المد الرجة الثانية في
عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها الظهر يعني صلى الربا للزوي الجمعة اتفاقا وادرك
بادر ال رجة الثانية لادراك الزنوع وهو قول مالك والشافعي واحمد والشافعي وجعل
النوي قوله ابي يوسف معهم وهو على قول روي عن محمد بن ادرك الرازي قال النواوي
في شرح المهدي لا ادركه في ردة واما ان قيل رجع من قبل الركوع كان مذكرا للجمعة وان ادرك
بعد رفع الامام زانه لم يدرك الجمعة بالخطاف عندهم وفي بعض نسخة وجان لهما
نوي التثنية لانه الذي يوديه واصح مما يوبه قطع الرواية في التثنية نوي الجمعة موافقة للامام
قلت تعد ان صلى الظهر سنة الجمعة وهذا النوي الظهر في الاشد الاصح وعباد
جبل على ما احاره الحرفي نوي طهر اول نوي الجمعة لا حرة وقال ابو اسحق بن شاذان لم
حي لا خالف الامام واما ما ذكر في النافع والنجاسي انه نوي الجمعة بالجماع وهو محمول على
اتفاق اصحابنا وقد ذكرت الخلاف في ذلك للشافعية واخبارنا عن محمد بن نوي الظهر لادرك
اي حفر وقيل له كيف يكون شأن صلوة واحدا قال كانت الامارة وانما خالف الركوع الشر
الركعة الثانية لان اصل الصلاة الانواع قد ادرك الركعة وهو الركوع والسجود والما
فاته القيام من وجه وانما لم يقل ان ادرك معه الركعة الثانية ليل انوهم انه اذا ادرك
القيام بني عليه الجمعة والا فلا فيلون هذا بابا بالمثل مشايل وهي ادراكه في القيام قبل
القيام وفيه بعد القراءة وفي الركوع وبيان انه لو ادركه في القومه لا يتي على الجمعة
لعدم ادراك الاثر والنجود الذي يأتي به مع الامام لا يقتدر به بمنز حث انه
فانته لا كان لا يلون مدركا للجمعة ومن حيث انه ادرك بحرمه الجمعة يلون مدركا لها
فعلمنا بالشهرين فقلنا بان يلزمه القراءة في الكل لاحتمال القلبية بان يكون جمعة

حي
على نوي الجمعة والظهر
الاصح ان ينوي
الجمعة في اخذ آية
موافقة للامام
ولانه لا يحصل اليأس
الا بالسلام ولا حتما
ان يتدرك الامام
نوي تركه فيجب
الاتيان بركعة
فيكون مدركا
للجمعة

ويلزمه العقد الاول في رواية الطحاوي عنه كما هو لازم للإمام وفي رواية المعلى
 لا يلزمه العقد الاول في رواية الطحاوي من وجه فلا يلزم القول الاول في وجه قلت
 العقد الاول انما لا يلزم واجبة فيها كان طهرًا من كل وجه اما ما كان جمع من وجه
 وطهرًا من وجه فلا حياط في اخبارها قال السرخسي وجماعات هذا الاحتياط لا يصح
 فانه ان كان هذا طهرًا فلا يملكه بناؤها على حرمة عقدها للجمعة ولهذا لا يخلو وقت
 العصر وهو الحجب لسبب الطهر ولا يثبت على حرمة الجمعة وان كان جمع فالحجب لا يكون
 ارتجاعا في الموعود في روى عن الشيخ الامام الزاهد ابي جعفر السمراني قال قلت لجد
 رحمهما الله يصير موديا للطهر بحرمه الجمعة قال ما تصنع وقد جات به الآثار وفي المعنى
 مشافرا ادرك الإمام يوم الجمعة في التمسك صلى ارتجاعا للتكبير الذي يصل فيه ولم يحل
 خلافاً وقلت ما يقع من لم يدرك الخطبة صلى ارتجاعا وفي هذا القول عن علي
 ولما وشر من الحلول ويحاط به وهو محلي عن عمر رضي الله عنه لغوات الشتر وهو الخطبة في
 قيل لا يثبت سبب من ان لم يدرك الخطبة صلى ارتجاعا وهو قول اهل مكة قال ابن عباس
 قال الشيخ ابو بكر الرازي لا خلاف بيننا في ان المصارف لا تعطى ومنه ان من
 ادرك ركعة من الجمعة اصاب اليها اخرى ولم يحلهم عطا وغيره انه لو شرد الخطبة فذهب
 وتوضا ثم جاء فادرك ركعة من الجمعة انما يصلي ركعتين فلما لم تمتد فوات الركعة من فعل الجمعة
 كان فوات ما قام مقام الركعة اول واجه ما للفقهاء والشافعي والحنابلة في انما يصلي
 بعوله عليه السلام من ادرك مع الإمام ركعة فقد ادرك الصلوة رواه البخاري ومسلم بقوله
 عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى رواه الكافي في المستدرک من
 ثلث خرق وقال اسانيد صحيحة قال النواوي ورواه ابن ماجه والدارقطني بسند
 وفي اساده ضعيف ومعنومه ان يدرك ما دون الركعة لا يكون مدركا للصلوة قال
 ابن حزم وليس فيه ان من ادرك اقل من ركعة لم يدرك الصلوة بل قد صح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حديث ابي هريرة انه قال اذا نمت الصلوة فلا تأتوها وانتم
 تستعجلون واتوها وانتم تمتثلون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فالصوا
 صح صحيح مسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصل مع الإمام ما ادركه غيره
 ولم يحقر سماه مدركا لما ادرك من الصلوة من وجد الإمام ما حدا او جالساً من عليه

ان يصير معه في تلك الحال ويكون ذلك بلا شك داخل في صلاة الإمام التي هي للجمعة
 فانما نقصي ما قام وصلاة الإمام ونية تلك الصلوة ولم ينعقد الا رجحان صلاة الجمعة
 ركعتان فليفت يومه بربع لم يزل صلاة امامه ولم يزل هو محالها بها قلت ومن
 الخب ان محمداً وماله واولاده واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
 حوزوا بنا الطهر على محرمه للجمعة وقال البرازي لما قال عليه السلام ما أدركتم صلاتهم
 وما فاتكم فافضوا وجب على مدرك الإمام في التمسك اتباعه والقعود معه وروى
 عليه رضا الغائب والغائب عليه ما صلاة الإمام من الجمعة فيقضيها بعينها بعد الخطبة
 وقد لحق السهد في حق المتأخرين واول الصلوة حتى وجب عليه الاربع ملامها لها حتى
 باول الصلوة قلت وهذا الاول من المعنوية الذي ليس بحجة على الصحيح وقد روي
 من ادرك سجدة من الصلوة فقد ادركها قال ابن حزم الطاهري الا ان الحسنين
 قد ما فتواها هنا لان من اصلهم الذي جعلوه ديناً ان قول صاحب الذي لا مخالف
 من الصحابة لا يحل خلافه وقد روي عن ابن عمر قال اذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة
 صلى اليها اخرى وان وجد العتوم طويلاً صلى ارتجاعاً من ان يعود مثلاً ولا يعرف اليها
 مخالف من الصحابة وقد روي آثاره واثبت باضعف من حديث الضوا بالنسبة والضوا
 من العمرة والناس من الرغاف والقيحاقوها لما خالفها ابو حنيفة من طريق كحاج
 ابن ابراهيم من طريق ابن عمر ومن طريق غيره عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مسند
 بن احن فلو صح في هذا اثر فلما به ولم ينقل اسماً كرامة قلت قد عرف
 لها مخالف من الصحابة فقد ذكر ابو بكر بن المنذر في الاشراف وهو محل قدره ان
 مذهب ابي حنيفة هذا مذهب جماعة من الصحابة وهو مذهب ابن حزم ناف والمذهب
 اول من الثاني لما عرف في اصول الفقه والراجح في كل قول مع ان ابا بكر الرازي روى
 عن ابن مسعود خلافه فكان قوله مصطفاً ولا قول رسول الله اولي بالعلاج من قول
 ابن مسعود وابن عمر وهو ما ذكرناه من الحديث الصحيح لا سيما مع عدم موافقة اصول
 الصحيح ولما ابداهم على الاحاديث التي ذكرها فقد علمنا انهم لم يوافقوا في هذا
 مثلاً بخلاف ما نحن فيه وقال السرخسي ومعنى قوله وان وجد طويلاً اي قد سلموا ولا يصح
 فيه حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عبد الله بن عمر ان ادركه في التمسك فقد يغفر

في رواية
 ابن عمر

كلام الثاني وقرر الحكماء من قال بالسكوت كان لارما في حقهم لانه عليه السلام كان يشعرون
ما ينزل عليهم من القرآن اما اليوم فالسكوت غير لازم لانه قد يكون في اليوم من
هو اعلم من الامام واورد منه فلا يلزمه استماع خطبة من هو دونه ومنهم من قال
ما دام في المحمد والتشا على الله تعالى الوحي للناس فعليهم ان يسمتعوا فاذا انزل
مدح الطمعة والمدح العالم فليشعروا ان يسمتعوا وكان الطحاوي يقول على القوم
ان ينصتوا فاذا بلغ قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فحينئذ يحس
على القوم ان يصلوا على النبي عليه السلام والذي عليه عامه المتأخر ان عليهم ان ينصتوا من
اولها الى آخرها وقال ابو حنيفة وجهه اذا ذكر الله والرسول فيها استمعوا ولم يذكروا
بالشأن عليه ولم يصلوا على الرسول قال ابن ابي عمير هذا الجواب وهو قول الثوري
وعن اي يوسف يصلون عليه سيرا وهو قول مالك وابن حنبل وانما هو هذا كما في حق
القريب من الامام وقال المواوي في شرح المذهب قال ابو حنيفة واصحابه
والاذاعي ومالك والحمد وجماعة يحرم الكلام عند الخطبة وعند الشافعي في اصح قوليه
وهو المشهور في الحديث ينقض الانصات والمحجب ولا يحرم الكلام وفي العدم والاملا
من الحديث ينقض الانصات وتحرم الكلام وانفقوا على ان القصص هو الاول في كلام
الحديث ايضا فاولا والصحيح انه لا يحرم وقال البغوي اتفق اهل العلم على
دراهم الامام والامام يحجب ولا ينزل الا بالاشارة له امامه اهل العلم اليم وقد
قدمنا هذا حديث اي هبة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اقلبت
اصحابك اصت يوم الجمعة والامام يحجب بعد دعوت معوي عليه وقد ذكرناه عن اي
بن حبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة تبارك فذكرنا يا ايام الله والاولاد
يغز في فقال متى انزلت هذه السورة اي لم اسمع الا الان فاشارة رفيقة اليه ان
اسكت فلما انصرفوا قال مالك متى انزلت هذه السورة فلم يخبرني قال اي ليس
لك من صلاتك الا ما لغوت فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك
واخبره بالذي قال اي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق اي رواه
احمد وابن ماجه وابن ابي شيبة قال السهفي اسأله صحيح وقال المواوي حديث صحيح
وفي المحلى رواه عن اي دروي عن اي الدرداء مثله في سورة براءه وعن ابن عباس

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يحجب فهو كشك الحمار
محمل اسفارا ذكره في المعنى وقال رواه احمد بن زهير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال ابن ابي عمير وجماعة اهل الفتوى على وجوب الانصات للخطبة وعن عمر وابنه وابن
عباس انهم قالوا من قال لصاحبه اسكت فلا يجمع له وقال ابن وهب من قال لمن له
جمعة وحرم فضلها وكانت من لانه طهرا واضمح الشافعي بما روي ان رجلا قام والنبي
عليه السلام يحط فقال متى الساعة فاعرض النبي عليه السلام واثار اليه الناس ان
اسكت قاله ثلثا كل ذلك يشيرون اليه ان اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكى ما اعدت لها قال حبس الله ورسوله فقال انك مع من اجبت رواه البيهقي
قال المواوي باسلا صحيح فقد كلف النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على ما ياتي
ان شاء الله تعالى في بابيه وما ذكرناه اولى لانه نضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلامه
وما احتج به سكونته والنصر اقوى ولا نذكرناه محترم وما ذكرناه من المحرم في امر
على المصالح لما عرف اصول الفقه ولا نأخذنا اصح قال امام الحرمين من امر المحرم
الاستماع الى الخطبة فليشعروا من حقيقة هذه المسألة فيجب قطع الخوض على فعل الشافعي
وتنفي سحر خلافه وقد سئل الحارث بن عمار عن الخطبة والفقهاء ينهاها على فعله عليه السلام قال لا يجب
عليه الاستماع ينبغي ان لا يحجب على الخطبة رفع صوته وحضور من يقع منه اللغو ولا
يأتي منه السماع فصار اقلها بمسألة عدم الحضور وتما لو انقضوا عند حضورهم
انتهى كلامه والفرق بين كلام الامام وغيره ان الامام اذا تكلم حرم من الخطبة خلاف
من كلف حليته والامام يحجب فانه لغرض عن سماع الخطبة وقال ابو عمر بن عبد البر
كان ابن عباس وابن عمر يلزمان الكلام والعبادة بعد خروج الامام ولا يحالان لما روي
المحلى كان علقمة بن عبد الله المزني مكلما في كبره والامام يحجب يوم الجمعة فقال
حسبت القوم قد ارتحلوا فقال له لا تغفل حتى يصرف فلما اصرني صلاته قال له ان
اما صاحبك فحمار واما انت فلا يجمع لك وعن ابراهيم النخعي ان رجلا استفتح
مسعوداه والامام يحجب فلما صلى قال هذا لصلتك من صلاتك قال في الاخير
لا رواه في الجعد واثار محمد بن سلمه الى السكوت وكان محمد بن سلمه هذا ونصير
يحيى بقران وهذا رواه حماد عن ابراهيم واما دراهم الفقه وكاتبه والطريقه فمن

جعلا مستحيا وكذا لو استدبر العيون خطبة صحت مع مخالفة النبي عليه السلام في ذلك وقال ابن
 بطال وهذا لخلوص منه عند العلماء قال وقال الوحيفة لأجل الإمام قبل الخطبة ورد الحديث
 قلت مما أحراه على الحارثي وهو يدل على قلة قواه ودينه فلو كان ما نقله حقا لا عذر له إلا
 العلم فليفتق الباطل والذب وهذا المختصر يقول فيه وإذا صعد الإمام المنبر جلس
 وأذن المودنون من بني المنبر قال صاحب الكتاب يدل الحديث التواتر وكان عليه السلام يفتق
 على الدرجة التي يلي المصراع قال الواوي حديث صحيح والمنبر ليس الميم مشتق من المنبر وهو
 المصراع والمصراع على المنبر الذي يبعد عن الخطيب ليس من قبل الخطبة عند الأذان قال
الحديث الزوراء المندمة وفي الحديث اسم المنارة قال وقيل اسم موضع بالمدينة وقال الحارثي
 الزوراء موضع بالتوق المدينة وفي شرح الحارثي لابن بطال الزوراء محراب عند باب المسجد
 المصراع الزوراء من الرجال الذي بناء أحد شقي صدره وبموشه سميت دار عثمان بالمدينة
 ومنها قولهم أحدث الأذان بالزوراء قال الحارثي هي مال كان لا يجيء من الجراح
 الزوراء وفي جمع الغرائب هي الأجمة تكون من القصب ثم قبل الأذان المعتبر لوجوب
 الشئ وحرمه أبيع هو الأذان عند المنبر قبل الخطبة وهو الثاني واختاره الطحاوي ولما
 في جوامع الفقه والمرغيبا وبه قال الشافعي وأحمد في الصحيح وأكثر فقهاء الصحابة وقال
 ابن عمر الأذان الأول بغير ذكره عنه أبو بكر بن أبي شيبة في سننه وقال الحسن الأذان على
 المنارة هو الأصل وقال الطحاوي السرحني هو الأصح إذا وقع بعد الزوال وبجانب الشئ
 ويجوز البيع وعامة المشايخ على اختيار الأذان الثاني وسيل أبو القاسم عن الأذان يوم
 الجمعة بودن واحد بعد واحد للثاني فالأول من الحرم قال المعبر هو الأول ثم
 الخطيب إذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال مما لا خلاف قد سلم عند دخوله فلا
 معنا تسليمه ثانيا وقال الشافعي وأحمد يسلم عليهم لما روي عليه السلام كان إذا صعد المنبر
 يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال الشافعي رواه البيهقي وقال ابن القوي وقال
 عبد الحق الأحكام الكبرى هو مرسى قال وأحمد من حديث عبد الله بن أبي
 قال وهو معروف الضعيف ولا يحتج به وفي جوامع الفقه ويعمل الشئ في كل بلد لسيف
 وفي الميسر سجد للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة وعن أبي حنيفة أنه كان إذا فرغ
 المودن من أذانه إذا وجهه إلى الإمام وكان ابن عمر وانس يستقبلان الإمام إذا خطب وهو

قولهم

قول شريح وعلماء به قال مالك والأوزاعي والثوري وسعيد وابن جابر وزيد بن أبي مريم
 والشافعي وأحمد وأبو حنيفة قال ابن المديني هذا لأجماع وعن أبي إسحاق كان عليه السلام إذا
 خطب استقبل أصحابه بوجههم فذكر ابن بطال في شرح الحارثي لكن الرضا لا يزال يقوم
 يستقبلون القيا ولم يوردوا بركة الحرج في تسوية الصفوف للثلاثة الزحام لو استقبلوا بوجههم
 في حال الخطبة ذكره في المستبصر قال الواوي بكرة في الخطبة ما يقع حملها للخطيب من الدف
 بالسيف على درج المنبر في صعوده فانه يدعها أصلا وكذا الدعا على المنبر قبل طوسه ولما
 الحارثي في أوصاف المسالك في الدعا لهم وكذا الدعا لهم في قولهم السلطان العالم العادل
 ثم أجمعوا على أن صلاة الجمعة ركعتان يحرم فيها بالقرأة قال في الحنفية وغيرها يقرأ فيها
 قدر ما يقرأ في الظهر لا يبدل منها وإن قرأ بالجمعة وإذا حال المنافقون كان حسب
 سركا بالنسبة إلى الدعا وبقرائه والمواظبة عليهم ما مكره وهذا بعد أن يأتي القرآن وإتمام الصلاة
 أن ذلك من طريق الحسم والوجوب وقال جوامع الفقه حرمانه الإقل واليابع تسخير
 للأعلام أن يقرأ في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية سورة الشافعية وذلك مع الفقه وقال
 الشافعي وأحمد يقرأ فيها سورة الجمعة وإذا حال المنافقون وقال مالك أما الذي جاء
 به الحديث أصل أن لا يقرأ في الثانية مع سورة الجمعة والذي أدركت عليه الناس سماعهم
 بذلك الأهل عن عبد الله بن أبي رافع قال سئل عن رجل أبا هريرة على المنبر وخرج
 إلى مكة فقبل لها أبا هريرة بالجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة الركعة الأخيرة إذا جاء
 المنافقون قال فادركت أبا هريرة حين يصرف فقلت إنك قرأت سورة قن كان علي بن
 أبي طالب يقرأها في الكوفة فقال أبو هريرة سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم
 يقرأها يوم الجمعة رواه مسلم في صحيحه وعبد الله هذا ما يروي أبو هريرة صحاح وهو
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه أسلم وقال أبو هريرة وقال ثابت وقال
 هريرة وقوله جي يسر لك الملهة وما لك الموهبة أي محبتي وعن أنس بن سير
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيد من في الجمعة يسبح اسم ربك الأهل
 وهل أبا حديث الغاشية قال وإذا أجمع بعد الجمعة يقرأ بها في الصلاة رواه
 مسلم وقوله لا ما لا الذي جاء به الحديث هل أبا حديث الغاشية مع سورة الجمعة فيكون أن
 الحديث لم يأت في الثانية قرأه سورة وإذا حال المنافقون بل جات مكانها هل أبا حديث

العاشية وان قوله والذي ادرت عليه الناس سجع اسم ربك الاعلى يعني مع العاشية يوم
انه لم يات في الحديث وقد ذكر حديث مثل صحبه جلافة وقال الشافعي فان قرأ
الاولي المناقذين قرأ في الثانية الجمعة قال المتولي وغيره ولا يعيد المناقذين
ولو قرأ في الاول عند الجمعة والمناقذين قرأ في الثانية السورتين مع ان النبي عليه السلام
لم يقرأهما في ركعة واحدة ولا قرا الجمع بعد المناقذين والعزاه الملبوسة في الصلاة
ملكوه عند انزال العلم **شرح** اصله في الصف الاول كان
اصحاب معبود رضي الله عنهم يرون ان الصف الاول مابلى المقصورة لانهم كانوا ينعون
العامه من دخول المقصورة فكان ياذل احرار فضل الصف الاول في حق العامة
انما في زماننا فلا منع وهو الصف الذي يلي الامام ذكره في حرانه الاكمل وغيرها فرج
اختلفوا فيه لم يقدروا على السجود على الارض من الرحام فكان يركع في الركعة رضى الله عنه
يقول سجدة على ظهر ركبته رواه الشيخ في مسند صحيح وبنه قال الشيخان والبخاري والبيهقي
واحمد واليحيى وابو ثور وقال عطاء الزهري بسند عن السجود فاذا رقعوا سجدة
لو فعل جاز وعنده الشافعي سجدة على ظهر ركبته الصحيح ونقل المورى عن ابي حنيفة
وهو وهم وقال مالك بعد الصلاة ان فعل ذلك وقال يافع يومى ايماء وقال ابن
المذر بسند عن رسول في الموعظة في يقوم الناس فاذا وجد فرجة سجدة
ولو سجدة على ظهر رجل اخره وان سجد على ظهر ساحل على ظهر ساحل اخره سجدة
لو وجد فرجة ومع هذا سجدة على ظهر رجل لم يركع ولو رقع رقعين مع الامام فيها
ولم يسجد للثمة الرحام حتى فرج الامام قال ابو حنيفة يسجد من الركعة الاولى
ويلبغى الثانية ولعصمه وان يواها عن الثانية نطقت فيه وكانت للركعة الاولى
قال ابو حنيفة هذا على احدي الروايتين عن علمنا وعلى الرواية الاخرى يكون
السجدة بان الثانية وقال ابو حنيفة ان رقع الامام الاولى ولم يسجد ورقع الثانية
وسجد في الثانية تامة ويقضي الادب ركوع وسجد واحلفوا فممن رقع في الركوع الركوع
والسجود حتى فرج الامام فعندنا يصل ركعتين لا يركع اولى الصلاة هو لا حتى لما لو نام
حلفه وهو قول المصنف والرواية في الجمع وحصل وقال قتادة وابو الحسن في
والشافعي وابو ثور يصل اربعاً وقال مالك اربعاً اصل اربعاً وقال ابن المذر يصل اربعاً

ثم

لانه لم يردل مع الامام ركعة ليكون مداركاً للصلاة قلت هذا ضعيف لانه عليه السلام قال
ما ادرتكم فصلوا وما قالكم فاقضوا في الحديث الصحيح وهو من ان يكون ما ادرتكم ركعة
اقل مستله قال في المشورة الصحيح عن ابي حنيفة في حواره الجمعة بمصر واحد
في موضعين والبر في جوامع الفقه عن ابي حنيفة روايتان والاطهر عن عدم حوارها
في موضعين فان طروا في الجمعة للاوليين وان وقعنا معاً او حصلت صدقة قال الكوفي
لاباشران جمع في موضعين او ثلثة وفي الموعظة عن ابي حنيفة محو في ثلثة واكثر وقال ابو ثور
لا يجوز في موضعين الا ان يكون بينهما امر عظيم فدخل بعدار وعنه لا يجوز اذا كان عليه
جسد ذكره في جوامع الفقه ويروى عنه ان كان يامر بقطع الجسد بعد ادوات الصلاة ليكون
لمصنف ذكره في التلخيص وهو قول اوجه للشافعية وعلى ان كان بين يديهما في حكم
مصرفين وهو ضعيف فان المناقذين لو وصلوا الى المكان الاخر لا يقصرون وقال جمهور لا بأس بهم
في مسجد من وعنه في ثلثة مواضع قال في الحديث اذا كانت البلد حرة يسوق على اهل جوانها
الاحتجاج في مسجد واحد صارت هذه التبعة وقال النجاشي في محضره لا بأس بالجمع
الامام بالثلاث في المصنف موضعين ولا يجمع فيها هو اقل من ذلك قال هلال روى
عن محمد بن ناخذ في النوادر خرج الامام مع جماعة الى الحائنة للاستسقاء وخلف
اساتيفاً في المسجد الجامع وصلى بهم الامام الجمعة الحائنة قال محمد بن مافدلت على حوارها
في موضعين وهو ظاهر الرواية وقال لا يسجد في روي عن ابي يوسف في المحور في
ثلثة مواضع والمنزلة ما ذكر عن ابي حنيفة في الاول الى المحور في مسجد من فصاعداً اعدا في
ومحمد في الصحيح كما ذكره في المشورة وعن ابي يوسف روايتان في روي عنه محو في مسجد
دون الاكثر ولا يجوز في روايته الا ان يكون بينهما امر عظيم كما تقدم وقال في الصلاة
عند ما ادى والشافعي في جامعهم وقال ابن عبد الحكم اذا تفرق المصنف واجتازوا الى
ذلك محو وقول ابن القصار قول ابي يوسف وقال ابن حنبل صحيح في موضعين عند الحاجة
في اصحاب الروايتين وان صلوا بينهما من غير حجة وروى معاً او علمت السابقة ثم نسبت او لم تعلم
بطلانها وان علمت السابقة وكانت الثانية جمعة الامام صحت الثانية ولا يصح الاول في ذلك
كله او الباقي في شرح الهداية لابي الخطاب في حواره عطاء وداود في منابر المساجد
ان وجوب السجدة يمنع اقامتها في غير المسجد الجامع وهكذا عن الكوفي الراشد بن قلو جاز ذلك

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما دخل مكة في يوم الفتح وعليه عمامة العلماء في حواشي امرايتهم باد الاربع بعد الظهر حتما احتياطا واختلفوا في وقتها
 يقول توي ظهر يومه وقيل اخر ظهر عليه وهو الاحسن وقيل الاحوط ان
 يقول توي اخر ظهر ادركت وقته ولم اصبا بعد لان ظهر يومه انما يحس عليه باخر
 الوقت طاهر المذهب هل اذا ذكره قال يحس احصاري ان صلى الظهر بمكة النبي
 لم يصلي اربعين سنة واختلفوا في الغزاة قيل بعد الفاتحة والسورة في الاربع وقيل
 في الاولى كالظهر ثم اختلفوا في سبق الجمعة بما اذا عبر اذا احتجبت في مصر واحد
 قيل بالتدريج وقيل بالاعتدال وقيل بها والاولى صح وعند المالكية والحنابلة
 قيل استيق بالاحرام وقيل بالسلام ودرهما في الاخير وشرح المذاهب في البقا
 وقال فاد اطلقا سدد الى ان يجمعوا في مكان واحد فضيلة الجمعة قال وقيل
 الظهر وهو ضعيف **مسألة** يكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة ولا
 يكره قبله وسيل الاذاعي عن عثمان فرمى ان سمع اذان الجمعة وقد اسرج دابة قال
 فليض وقال ابن المذركي ان يشارف ما لم يحضر الوقت وقال عمر بن الخطاب
 يحسن عن الشافعي في شرح القدوري لا يكره لا يكره قبله ويكره في الاخير
 البلدي اذا اراد السفر يوم الجمعة ذكر هذه المسئلة في الشير اللبير وحملها
 على وجهين ان كان سفر قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف لعدم وجوبها فصار يوم
 الحضر ان كان بعد الزوال امكنه الخروج من مكره قبل خروج وقت الظهر فانه
 لا بأس به قبل اقامه الجمعة وان كان لا يملكه ان يخرج منها قبل خروج وقت الجمعة
 فلا ينبغي له ان يخرج بل سجد الجمعة قال لا توطئه هذه المسئلة في هذا الفصل
 في السفر وفي الموارد بخوارن يشاء يوم الجمعة قبل الصلاة من غير فصل وهو با
 على ان الوجوب باخر الوقت فاذا كان لا يخرج وقت الظهر قبل خروجه من المص
 لا يصير باركا فرضا فالعبء لا يخرج وقت وحل عن السج امام سمس الامم الكلواني
 انه كان يقول عندي جواب اصل هذه المسئلة اشكال وجهه ان اعتبار اخر
 الوقت انما يكون فيما يفرد الانسان بادايه وهو ما يراه الصلوات اما الجمعة فلا يفرد

قوله المصنف اقول
 ويحفظ من بعض
 كتب الصحاح انه
 يقع الظهر قبل الجمعة
 لانه يكون طارا فان
 جمعة هذا الجمع الكثير
 غير محتمل
 مختصر شرح منظومه
 بن وهبان

وذكره المصنف ايضا
 في اجوام الكسرى
 للعلامة في الفنا راجعا

هو باداها وانما تودها مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت ادايم حتى اذا كان لا يخرج
 من المص قبل اذان الناس فينبغي ان يلوذ به ثم يلوذ بالجمعة وهذا الذي قاله الشيخ هو الحق
 الا ترى انه لو فوت الجمعة مع الامام من غير عذر ومات قبل اخر الوقت باثم ولو كان الوجوب
 باخرة كالظهر لما اثم وفي البسيط لا يجوز انشا السفر بعد الزوال يوم الجمعة عند المالكية
 ولا عند المالكية ذكره في الاخير للفقهاء وكذا عند الحنابلة ذكره ابو البقاء في شرح
 الهداية لا يبي الخطاب قلت بخدم السفر عند الزوال بعد لان الواجب توسع
 لا تحتم عليه في اول الوقت وهو عند حكمة مسافر فليف يكون عاصيا بتركها
 في وقت لا يحب عليه وجوبا حرميا فلو احتمل ان يصليها الامام في اول الوقت
 ومثابته واجبه قلت اعنه اجوبة الجواب الاول ان الامام الواجب الطاعة لا
 لا يشترط عنده ولا امره ولا اذنه بل لكل واحد من احاد الناس ان يصل الجمعة فلا يجب
 متابعه والجواب الثاني ان متابعة الامام انما يجب على من يعتد علمه الا ترى ان
 المتأخر ومن لا يحتم عليه الجمعة لا يجب عليه متابعتها واذا كان عند صلاة الامم يستأمر
 لا يحتم عليه والجواب الثالث ان من تزل المتابعة في امر محتمل لا يكون عاصيا
 وفي بحر المحرر بعد طلوع الفجر تردد ومنهم من قال قولان وعن ابن خنبل روايات
 درها ابو القاسم وهو مردود وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدي بن زواحه
 حين بعثهم الى موته ما الذي خلفك فقال اردت ان اصل الجمعة الحقة فقال
 عليه السلام لو انفقتم ما في الارض جميعا ما ادرت عدايتهم فلو كان السفر حراما بل
 الزوال لما ائله عليه تركه المحرم ولما امر الناس بالسفر قبل الزوال
مسألة لو خطب واحد وصل غيره جائز عندها وهو قول مالك
 واحد قول الشافعي وابن حنبل وعنهما لا يصح **مسألة** لو اسندوا الامام
 في الخطبة صح وقد اساءوا ولا يصح في احد الوجهين عند الحنابلة ولا في الوجهين
 للخطبة بان صل على النبي عليه السلام ثم وعظ ثم حمدوا ثم صلى على الله في احد الوجهين
 عندهم اشكال بر دعي من جعل الخطبة سرطا لصحة الجمعة وتنبع حواشيها قبل الزوال
 وانها لا تصح حتى تتقدم الخطبة او خطبتان كقول الشافعي ثم يقولون اول وقت الجمعة
 عقب الزوال بل معنى لهم ان يقولوا الذي يدخل الزوال وقت الخطبتين والجلسة بينهما

ووقتها انما يدخل بعد فعل ذلك فلا يكون وقت الجمعة عند الزوال بل بعد الفراغ مما
 مما ذكرناه منهم من تعرض للجواب بان يقال لا تمتنع ذلك الا ترى ان اول وقت الظهر
 يدخل الزوال وان لم يتبين الانسان من الفعل الا بعد الطهارة لكن هذا الجواب
 ليس بشيء لا يمكن تعليل الطهارة على دخول القول فيمكن فعل الطهارة اول وقت الزوال
 ولا لذلك مضافا انه لا يمكن حوا اقامه الجمعة عقب دخول الوقت الذي هو الزوال
 وشبه الجمعة تطوع فيها اربعاً بتسليمه واجزاء قبلها وبعدها مثلاً في طاهر الرواية
 وروي ذلك عن ابن مسعود وعلمه والصحفي والحنفي قال ابن بطال بتسليمه واجزاء
 حديث اي هو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من كان من صلياً بعد الجمعة فليصل
 اربعاً رواته مثلاً وقد تقدم عن اي يوسف يصلي ستاً بعدها اربعاً بتسليمه واجزاء
 وبعدها راجعت روى ذلك عن علي وابن عمر وابي موسى وهو قول علي والمورى لا
 انهم قالوا بتقديم الركعتين وعن علي رضي الله عنه من كان من صلياً بعد الجمعة فليصل ستاً
 قال ابن بطال وجه قول اي يوسف ان عمر رضي الله عنه نرى ان يصلي بعد الصلاة مثلاً وفي
 السجدة اي لوصلا اربعاً بعد الزوال احراثة عن سنة الجمعة كما لو صلى ركعتين لهما وتبين
 انه صلاهما بعد طلوع الفجر عن الثاني بحيث ان يصلي اربعاً سنة الجمعة قبلها واربعاً
 بعدها ويحكي قبلها ركعتان وبعدها ركعتان وذكر ابن المنذر ان ابن عمر كان يركع قبل
 الجمعة سبع ركعات وعن ابن عباس انهم كانوا يصلي ثمان ركعات وعن ابن مسعود انه
 كان يصلي اربعاً ويأمر بذلك فخرج عسل يوم الجمعة سنة
 وليس واجباً وقد تقدم في فصل العمل وهو قول ابن مسعود والاوزاعي والنوري
 والثافعي وابن حنبل والحنفي قال ابن المنذر في اشراف هذا القول وكان يومه
 هو اجب على كل محله ثم جرى عمل واحد في الجمعة والحجاءة قال ابن المنذر وهو
 قول اكثر من حفظ عنه من اهل العلم وعن اي قتاده انه دخل عليه بعض ولده وقد
 اعستل قال الجمعة اعتسلت قال لا ولكن الحجابة قال فاعذت لا الجمعة لا تغفلوا
 في المعتسل حديث فاستحب قوم ان يعيدوه به قال طاووس والزهري وقتاده
 ويحيى ابن ابي كثير وقال اخرون بحزبه الوضوء قال كذلك قال الحسن ومجاهد
 والاوزاعي ومثل قال ابنه نقول واختلفوا في اعتسال المتأخر يوم الجمعة قال

عطا

عطا ليس عليه ان يعتسل وكان ابن عمر وعلمه بغير ان ذلك ومثله عن طلحة بن
 عبد الله قال ابو بكر ليس عليه وقال مالك من حضر الجمعة من النساء
 والتحيان والجدد فليغتسل وقال احمد ليس عليه النساء وغسل الجرد وفي التبييض
 تحت اسباب غسل الجمعة من حجر الحامع خلاف العبد فانه مستحب لمن يغتسل
 في البيت لانه يوم الرينة ولو ضرو الغسل قال القصد لاني ينهم وهذا القصد
 لانه مطهر والبيوع لا يفيد الرينة ولا يرسل الرواح بل يغبر ولا يطهر ويحسب من
 حصر الحرج ان يعتسل ويدهن ومن طيباً ولبشر اخر تباه عن سليمان الفارسي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويظهر ما استطاع
 من طهر ويدهن من دهنه ومس من يمينه ثم خرج فلا يفرق من ثمنه صلى
 ما كتب له ثم نصبت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري
 وصحت الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازالة الشعر والطهر
 يوم الجمعة وما روى عن ابن عمر وابن عباس من انهم غسلا يوم الجمعة قبل الصلاة
 فلا اسله وصعفه البصري وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم السواشب البصر فاما الطهر والطيب وهو حديث صحيح رواه الحاكم
 في المستدرک والبيهقي ومعنا شيا ب البصر شيا بالوان البصر ورواه العراقي
 في الاحكام والوطالب المثل في القوت لباش السواد وخالفهما الماورى في الحواشي
 قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم ولحقه الاربعه يلبسون البياض واعلم النبي
 عليه السلام لعمامة سوداء وعن عمر بن حريث انه عليه السلام خطب
 الناس وعليه عمامة سوداء رواه مسلم في الملتقط تحت شيا ب البصر
 وبكره الاحمر والمصنف وعن جابر دخل رسول الله يوم القح وعليه عمامة
 سوداء وعن اي جعفر الانصاري قال شهدت الدار يوم قتل عثمان وعلي
 عمامة سوداء فقال ما صنع بالرجل قلت فقال تباً للمساير الدهر عن
 اي لولة قال رايت علي ابن عمر عمامة سوداء ذلك الحديث في سننه
 الكبير وعن عاصم رضي الله عنه قال قلت حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
 عداة وعليه مروط من رجل من سحر اسود رواه مثله والسردي وغيرهما وروي

ابو بصير الاثرم عن سبعة قال رأت رجلا يحاري على نعاله بفضا عليه عمامة
 حرسودا فقال لسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذث نبوا العباس
 لبس السواد خلافتهم معار الله لان الراية التي عقدت للعباس يوم فتح مكة
 ولوحين كانت سودا وكانت رايات الانصار صفراء وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السواد من ثياب الباطل والباقر فانها من خير ثيابكم
 وهنواها موتاكم والكل على ليعية الالوان في ثياب المراهقة مستوفى ان شاء الله تعالى
 وروى ان ابا جعفر المنصور الداعي بلغني ان لا وراعي لمرة لبس السواد
 فقال معاذ الله لرب من قال ذلك عني فقال له انت اصدق من الذي
 قال ذلك عنك فامر له بملعة سودا وان يخلق سر لجة فاستمع من لبسها
 فقال له المنصور فانت قد قلت انك لا تلبس لبس السواد فقال يا امير المؤمنين
 والله ما رايت عروضا حلت بالسواد ولا محرما احرم فيه ولا ثيا كفرة فله هنة
 لذلك وصلى المنصور والهاقة وفي خزانه الفقه الخطيب تمارى يداي بثلث منها
 بالجميد للمعصية والاستسقاء والنكاح وفي حسن التلخيص ثم بالجميد
 في ذكر الشيخ ابو العباس وهو ان البلاد التي ايدى
 الكفرة دار الاسلام والمالوك الذين طيعوهم للصنوعة مشكون ومن غير
 ضرورية كذلك فاذا كان منهم والتمس من جصتهم يجوز منه اقامة الجمعة
 والاعباد وتقلب للقضاء وتزوج الايام واخذ الخراج وطاعة الكفرة
 موادعه او محادقة وان كان عليهم ولا كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة
 والاعباد ويكون القاضي يرضى المسلمين به وينبغي للمسلمين ان يلقموا واليا
 مثلما في الواقعات وغيرها من مافات يوم الجمعة يرحي له فضل وكذا من مافات
 بمكة لا لبعض الايام والبقاع فضل على البعض وعن سبعة من المتنبين انه
 قال اجبت الايام انه اموت فيه يوم الجمعة وشيئا لا تشار
 من فعل الخير ليل الجمعة ويومها وروى السهري باسناده عن ابي سعيد
 الخدري انه عليه السلام قال من قرأ يوم الجمعة سورة الصف يوم الجمعة
 عفته له ما بين الجمع الى الجمعة قال الواوي هو عربي وعن اوس

قاله
 مجلس من الخطيبين
 قد روى في سورة الاخلاص
 لانه الاثر من فعله
 وهو اعلم بالمشهور
 ان اخلاصا ان يطيبين
 كما بين السجدة
 وهل سبغت فيها
 او يدعوا او يقرأ وي
 ابن حبان انه صلى الله
 عليه وسلم كان يقرأ
 في جلوسه وقيل
 الدعاء فيها مستجاب

بن

بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقبل اياما كبر
 يوم الجمعة فاكثروا عليه من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضه على رواده ابو داود
 والنسائي وهو صحيح وحديث سمع عن علي بن ابي طالب قال من ترك
 الجمعة فليس يصدق بدينار ونصف دينار رواه ابو داود والنسائي والحمد لله رب
 الارض والارض درهم او صاع خنطه او نصف صاع خنطه وفي رواية مد او نصف
 مد قال النووي اتفقوا على ضعفه نذكر خامسة
 لهذا الباب بحجته من معجزة عليه السلام روى البخاري عن سهل بن عبد الله الترمذي
 قال لامرأة مري علامك الخمار يعمل لي عوادا لطنش عليهن اذ اكلت
 النائر فعمله الحديث وفيه قال جابر كان جلع يعوم اليه النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما وضع المنبر سمع خنط الخنط مثل صوت العشار حتى سئل
 فوضع يد الكسرة عليه وهو علم عظيم من اعلام النبوة ودليل على صدق
 رسالته **باب صلاة**
العباد اعلم ان العبد من عباد يعوده مشتق
 من العود الذي هو الاحوف بالواو وذو الثلاثة وهو الرجوع والمعادوه في
 كل سنة بفتح قلبه الواو منه يا اسكوبها وانكسار ما قبلها كالميزان
 والمقاييس من الزمان والوقت وجمع لعباد فلم يعبدوا الواو مع زوال
 علة القلب للفرق بينه وبين جمع عود وقتل للزوم اليها في الواحد
 ولهذا صعد على غيبه بالياء كهيئة وقيل سماعه من كثرة
 عوايد الله فيها وروى النسائي وابوداود والبيهقي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تهل
 المدينة يومان يلعبون فيها في الجاهلية فقال عليه السلام ولا
 عليكم ولكم يومان يلعبون فيها في الجاهلية وقد ابد لكم الله خيرا
 منهما يوم الخد ويوم الفطر قال الشعبي حدثت صحابا وروى
 عنه عليه السلام ان اول عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 السنة الثانية من الهجرة عيد الفطر وفيها فرضت زكاة الفطر

المنبر يعسا اليهم
 مشتق من النبوة
 وهو الارتفاع

صلوة

ونزلت فرضه رمضان في شعبان وحولت القبلة ونبي عايشه
في شوال وتزوج على نفاذه ذكر ذلك العلم المنشور لابن دحيته
قول ونحب صلاة العبد على كل من تجب عليه
الجمعة هذه رواية الخبير عن أبي حنيفة رضي الله عنهما ذكرها في المبسوط
وذكر أبو الحسين اللخمي أنها تجب على من تجب عليه الجمعة وفي الغنية هي
ولجبة في أصح الروايات غرضنا هنا أن نأصيح ما هو الصحيح في
الحققة في ظاهر الرواية دليل على الوجوب فإنه قال في الأصل لا يصح
نافلة في جماعة لا في رمضان ولا صلاة الكسوف ولم يستقر
صلاة العبد فدل على وجوبها وفي المحبط الأصح أنها واجبة وفي الميرغاني
كذلك وقيل في المثلة روايتان ذكرها أبو الفضل الكرماني في عامة
المشايخ على وجوبها وفي جوامع الفقهاء ومنه المقتضى أنها واجبة وقبل سنة
مؤكدة وفي المفيد هي واجبة وفي البدائع هو الصحيح وقال
شمس الأئمة السرخسي أشبه المذهب فيها هل هي واجبة أم سنة فالمدور
في الجامع الصغير أنها سنة لأنه قال عبد الله بن أحمد في يوم واحد
فالأول سنة والثاني فرض وهو تخصيص على السنة قال في المحرر
أنها سنة ولكنها من معالم الدين أخذها هدي وتركها ضلالة وبغية
صاحب المنافع ونقل بلفظه واختار رواية الوجوب صاحب الكتاب وأول
تسميتها سنة بأن وجوبها ثبت السنة إطلاقا للشبه على المسبب أي
سنة مؤكدة وإنها في معنى الواجب ذكره في البدائع وفي مختصر أبو موسى
الضريبي هي فرض كفاية وفي الغرر في قبل هي فرض كفاية وفي الغنية قبل
هي فرض المطلق وقال مالك والثوري هي سنة مؤكدة وقال الشافعي
تجب صلاة العبد على كل من تجب عليه الجمعة وهذا منه يقتضي أن يكون فرض
عنه لأن الفرض والواجب عنده في غير الحج واحد وهو خلاف الإجماع ولهذا
تكرر فيه ويص في كتاب الصلاة أن التطوع وجهان أحدهما صلاة مؤكدة
لا أرخص تركها كالعبد والكسوف فهو في الوجوب وقال ابن العربي في

العارض لا أعلم أحدا قال بها فرض كفاية إلا الأصمعي من السافعية
وظاهر مذهب ابن حنبل أنها فرض كفاية ذكره في المغني وقال جوامع الفقه
وهو قول ابن أبي ليلى وقال إمام الحرم قال به طائفة مع الأصمعي استدلت
بالمالكية والسافعية على عدم الوجوب مع أن الثاني لا يحتاج إلى دليل لأن
الأصل نراه الدمة حديث الأعرابي الذي قال هل علي عمره من ولاجه منه
لأنه كان من أهل البادية وهي تجب على أهل الموادي ولا على أهل القرى غرضا
والدليل على وجوبها الكتاب والسنة ودلالة الإجماع أما الكتاب فقول الله
تعالى فصل لربك وانحر وخمروا أنفسكم على أنها صلاة العبد قاله
القرافي في الأذنة وابن قدامة في المغني والأمر للوجوب ظاهر وأما السنة
فقد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنقل المستفيض أنه كان يصلي صلاة
العبد من غير ترك فهو دليل الوجوب على ما عرف وقد اجمع المسلمون على وجوبها
في جميع الأمصار من غير ترك ولأنها من أطام الدين فصارت كالجمعة إلا أنها
دون الجمعة لأن دليلها ظني بخلاف الجمعة للإجماع وإنما قال خير رحمه الله
عبدان أجمعوا في يوم واحد أقدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله قد
اجتمع لكم في يومكم هذا عبدان وقال عليه السلام أن هذا يوم قد
جعله الله عبدا للمسلمين في المحلى والإشراف على عثمان رضي الله عنه العبد
ثم حط فقال أنه قد اجمع في يومكم هذا عبدان فمن أحب من أهل العالم
أن يسطر لجمعة فليسطر ومن أحب أن يهلك فليخرج فقد أدبت له
وفي الخواص سميت لجمعة عبدًا باعتبار وعد المغفرة كما في يوم العبد
والله تعالى في يوم الصلوة هو اندب إلى إحسان إلى العباد قال في المحرر عند
الملك يوم العطا ويوم المزياد وروى عنه عليه السلام أنه قال للمؤمنين
كل من سار بعد عيلا أو خمسة أعمار ولما كان يوم الجمعة مختصا باجتماع
الناس كان كالعبد في ذلك أو غلبت كالعمرين والقرنين قال في الملل
قال خير ولا يترك وأظهر مذهبنا ومعلوم أن صلاة الجمعة فرض عين وفرائض
الاعيان لا يترك قيل له أحضر به عن قول بعض العلماء فانه روي عن علي

انه يحكي صلاة العيد عن الجمعة ومثل عن علي وابن الزبير رضي الله عنهما وعنه
 بحري جداها عن اخرى قال ابو عمر بن عبد البر مستوفى للجمعة والظاهر
 صلاة العيد من تركه لا يغول عليه وتاويل ذلك في حق اهل البادية
 ومن احب عليه الجمعة وسحب تأخيرها في الفطر وتخيلا في الخير لتحليل
 الاصاخي وخروج الوقت في انشائها بفسادها بالجمعة وفي سنة النبي بعدتم
 صلاة العيد على صلاة الحجازة وصلاة الحجازة على الخطبة ولو افسادها فضاها
 دحين عندها وعند اي حنفية لا قضاء عليه وفي سنة المفتي لا قضاء عليه
 ولا يحل حلافا وقال ابو حفص الكبير يقضي زعيتن ولا يلزم منهما واقامتها
 في الرمايق يلو تراهم كرم قاله شريف الامة والقاضي عبد الجبار
 وقال اللواتي صح وكان لعصب لذلك عصا سدا فوالله
 وسحب يوم الفطر ان تطعم اي ياكل قبل الخروج الى المصلي وقبضه المنيه
 سحب يوم الفطر للرجل اياها فشد ثوبا العسل والسوال ولينزل حشن
 الثياب المبلجة والتطيب والسجم والسدر وهو سرعه الانتقاء والاسكار
 وهو لك ارجى الى المصلي والافطار على طوم قبل الصلاة واداء صدقة الفطر
 قبل اداء الصلاة في مسجد حبه والخروج الى المصلي ماشيا والخروج في طريق
 اخرى والاضحى كالفطر فيها غير انه يتركه الاكل حتى يصلي العيد وهو سنة
 قال وكانت الصحابة يسمعون صياحه من الاكل والطعام من الرضاخ الى ان
 يصلوا ومثل هذا في حق من يصح لياكل من احمته او الاما في حق غيره قال
 انس قل ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر حتى ياكل تمرات
 لما او حمسا او سقا او اقل او المثل بعد ان يكون قد اذعن وهو قول فقها
 الاصاخر وكان ابن عمر لا ياكل يوم الفطر حتى يعاد وقال ابن مسعود
 ان ثباتا اكل وان ثباتا لم ياكل ومثل عن الشعبي وقال علي رضي الله عنه من السنة
 ان ياكل يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلي وكان ابن عباس يحث عليه قال
 ابن المنذر الذي عليه الامر استحباب الاكل في التردد في دار عليه السلام
 لا يخرج يوم الفطر حتى تطعم ولا يطعم يوم الاحي وعن سعيد بن المسيب كان الناس

يومرون بالاكل قبل العيد ويوم الفطر والفرق ان الفطر صد الصوم والصوم
 يكون من اول الشهر ولذا الفطر الذي هو صدقه ولا في الفطر ولا في صدقه الصوم
 فيسحب الاكل فيه للتميز ولا في صدقه الفطر قبل الصلاة وصدقه الاصح بعدها
 سوى السبع من الغنى والفقرا في كماله ولا في الاكل اخر يوم الفطر لتكون
 الفطر على لحم الغنم وكان عليه السلام اذا خرج في طريق يوم العيد رجلا من
 غيرها رواه البخاري ومسلم والسر قبل ثوبه الرحمة بروي عن ابن عمر
 او الغبار او يشهد له الطريقان او يشوي بين اهل الطريق في المدة ان
 او يبع الصدقة من كمن الطريقين او لا يطعم ثوبه الاسلام وانتشارهم واما
 الحل فقد تقدم الكلام في غسل يوم الجمعة والعيدين وفي الاشتراط ثبت
 ان ابن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل ان يعاد ومثل عن علي رضي الله عنه ومن
 كان يرى الاعتسال يوم الفطر عطا وعلقه وعروه والخض والنعيم وابراهيم
 النبي وقناده وملكك واشافعي واسمعي وابن حنبل وابن المنذر قال في الثاني
 انه سنة للجمعة ذكره في المذهب ونهاية المطلب وفي المذهب غسل العيد
 مطلوب في غسل الجمعة وفي الاضحية لما كان العيد فخص غسل الجمعة في
 الوجوب وهو في وقت المروءة وعدم انتشاره وواجب الاعراق المحيطة غسلة
 عن غسلاها وفي الخواصر يغتسل له بعد الفجر فان فعل قبل اجره ويتطيب
 بآثاره الشعر وقلم الاطفار ومن الطيب وقالت المالكية وانما فحمة تستوي
 في ذلك الاذهب الى الصلاة والتعلق بانه يوم الزينة خلاف الجموع وهذا
 صحيح ويلبس احسن ثيابه عن مالك قال سمعت اهل العلم يسمون الطيب
 والزينة في كل عيد وعن عمر انه وحطاه من استبرق في السوق فاي بها الفتي
 عليه السلام فقال يا رسول الله اسع هذه بحملها في العيدين والوفاء فقال
 عليه السلام انما صعد لبائن من لا حيا لهم مسوق عليه وهذا من عمر يدل
 على ان التحلل في هذه المواضع كان مسهورا وعن ابن عباس انه علم السلام كان
 يلبس في العيد من مرد حبرة رواه ابو عمر ابن عبد البر باسناده الى ابن عباس
 وابن ماجه يقال مرد حبرة وبرد حبرة بالاضافة والصفة تكسر احيى اللفظ

وفتح الراي الموحدة وجمع مرد ابراد وبرود والخبره وسى من التحريم لمعنى الحسين
والترمين وبقاى بريد مختار مرسى وفي الكتاب كان له عليه السلام حبه
فكك اوصوف بلسه في الاعداد ولم اقف عليه والفكك جوارى من جلد
الغزى يشبه الشهاب ثم الحروج الى المصل وهو الحبانه سنه وان كان سقمهم
المسجد كالحامع عليه عامه المشايخ وقيل لترسده وانما لفعل لضيق الحامع
والصحيح هو الاول قال ابن المديرد قد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يخرج يوم العطر ويوم الاضحى الى المصلى فالتسبه ذلك فان ضعف قومه عنه
امرا الامام من صلى بهم المسجد وهو الافضل روى ذلك عن علي رضي الله عنه
الاوراخي وهو قول الشافعي واي ثور عن عمر رضي الله عنه انه خرج في يوم
اواضح في ثوب فظن بمسي وقال علي رضي الله عنه من السنه ان ياتي العيد ماشيا
رواه الترمذي وابن المنذر روى قال عمر بن عبد العزيز ورواه القمي الرزوي واسحق
المشي النوري والشافعي واحمد كقولنا وهو اقرب الى التواضع وموافق السنه
والرتوب مباح وفي المريعاني لا بأس بالرتوب في الحج والعمرة والمسي افضل
ومثله في الاخيره وعن ابن عمر كان عليه السلام بعد الى المصلى في يوم العيد
والعنه يحمل من يديه فضلى اليها رواه البخاري وعن الصادق انه عليه السلام
يأتي ان يخرج بالسلام يوم العيد وعن الحسن بن علي بن محبوب السلاج يوم عيد
الا انما فواعدو وعن سعيد بن جبير قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سنان
الريح في لحيهم قد ميه فلقوا بالركاب فقلت فترعنا ودلهمي فلعج كحاح
مخعوده فقال لو تعلم من اصابك فقال ابن عمر اني اصبت قال وليف قال
جملت السلاج في يوم لم يكن يحمل فيه وادخلت السلاج الحرم ولم يكن يدخل
رواه البخاري فوالله وسوجه الى المصلى ولا تكبر
فخرى المصلى عند اي حقه وعندها يلبس وهلا في خمر مملوكه والخرقة
وفي المنافع والبدائع والمعتد والمزبدوا حواسي والنايع وعافا للنب
للخلاف في تحريم المصلى في نفس التكبير والمراد بقوله لا تكبر اي لا يلبس
حاهرا به عله وباتي به سراجا في شابر الايام وهو روى المعلق عن اي ثوب

ذكره المريعاني قال المشيخي بعدوا الى المصلى جاهرا هكذا قال الصادق ولم
يذكر في طاهر الروايه ذلك وقيل هذا على قياس قولهما وعند اي حقه تكبير
التكبير وهذا دأبه حتى سمى المصلى مسقطه وفي روايه لا يقطعها فاما يفتحه
الامام صلاه العيد ذكرها في الحقه ومثل في الاصح وانما تكبيره في الطهر
اجمعا قال الله تعالى وتكلموا معه وتكلموا الله على ما هدركم
وقال ابن اهل العلم بلبسوا في العيد والى المصلى وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير
وروى ذلك عن علي بن ابي طالب اي امامه الباهلي وفعلا الحقي وابر حبر
وابن اي ليلي وهو قول عمر بن عبد العزيز وابان ابن عثمان والحكم وحماد ومالك
وابن حنبل والشافعي واي ثور ومثل عن الشافعي ذكره هلاطه ابن المنذر في الاشراف لم ان
لخفا التكبير والادمنه وياليه بجميع الايام فلا بد لخصيص هذا اليوم من
فايده وذلك بالحكم ولان التكبير منه من الشعاير ومبناها على الاطهار دون
الاخفاف صار كالاشي واللبنة والبي حقه ومن قال بقوله تعالى ادعوا لم
نصرعا وحقه وقوله وادكر ذلك في فصل صرعا وحقه ودون الحكم من القول
وقال عليه السلام خذوا الذكر كفي وقال عليه السلام لا تدعون أصما ولا غلما ودكر ابن
المديرد عن ابن عباس انه سمع القاسم يكرهون فقال ابو الامام قيل لا قال المجانين
الناش ولانه بعد من الربا وقرب الى القصر ولادب الاما اخفا عليه ويوم
الاصحى يوم بلبس كرا في يوم العطر وفي كراوي سئل الحقي عن ذلك قال
ذلك تكبير الحاح طواف ما قبل ابن المديرد عنه قال ابو جعفر والدي عبد الله
لا سعي ان تمنع العابه من ذلك لغا رعتهم في الحرات قال ربه باحد والتكبير
في ليلة عيد العطر فرض في ليلة عيد الاصحى حشر ذكره ابن حرم ولا تغفل في
المصلى قبل صلاه العيد في الاخيره لش قبل العدر صلاه لادكره حله في
الاصول وانما تطوع بعد الفرج من الخطبة قال ابو تالرا الرازي معناه ليس
ملاها صلاه مشنونه الا انها تكبره الا ان الذكر حي يص على الراهم قبل العيد حيث
قال بكر من حقه المصلى التفل قبل صلاه العيد وقيل انما تطوع
بعد الفراج من الخطبة ولم يذكر انه يتطوع في الحانه او في بيته وذكر

صلاة الضحى
قبل العبد

ابوبكر الوراق في كتاب العالم والمتعلم ما يدل على انه يتجوز في بيته ويكره ذلك في
الحياة فانه قال لا يسه السنية فلواراد ان يفعل ذلك فليجعل في منزله كان
محمد بن مقاتل الرازي يقول لا بأس صلاة الضحى قبل الخروج الى المصلي وانما يكره في الجاه
وعامة المشايخ على الدراهم مطلقا وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج نوحا في
صلي ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدها في الصحيحين وقال ابو داود وروى في الفطر
وعن علي وابن مسعود وجابر وابن ابي اوفى انهم كانوا لا يرونها قبلها ولا بعدها
وهو قول ابن عمر ومسروق والشعبي والحاك وقاسم وسالم والزهري والمعمر
وابن جريح ومالك وابن خنبل وقال ابن مسعود وابو ايوب الحنظلي وابن زيد
وعن عروة والشافعي يصل قبلها وبعدها وقول الشافعي في غيب الامام وقال
ابو معهود البدرى لا يصل قبلها ولا يصلي بعدها وروى قال علقمة ولا سود ومجاهد
والثوري والشافعي والاوزاعي وابن ابي ليلى وفيه قول رابع وهو جوازها في المصلي
قبلها وبعدها والخصم فيها في عشرة ادلة هذه الاقوال من المذاهب في الاسراف
وفيه قول جابر بن عبد الله في الجواهر انه لا يتقبل قبلها ولا بعدها في هذا الموضع
سند في الطراز عن ابن جابر من المالكية وهو مردود بالاجماع وعند الشيب
لا يتقبل قبلها في المسجد ويتقبل بعدها فيه يقول اصحابنا الذي ذكرناه وفي المغني
قال احمد اهل الكوفة لا يطوعون قبلها ولا يطوعون بعدها واهل النعم
يطوعون قبلها وبعدها واهل المدينة لا يطوعون قبلها ولا بعدها وعلى البخاري
مذهبا عن ابن عباس في صحيحه قوله **فوق** واذا حلت الصلاة بارباع
الشمس دخل وقتها الى وقت الزوال فلا زالت الشمس حرج وقتها في النايغ
فاذا حلت الصلاة بارباع الشمس سرى به اذا حل الوقت المباح المحلل للصلاة
وذلك اذا ارتفعت الشمس وبصفت للنبي عن الصلاة من ذلك الا انه قال
مالك واحمد والرازي والعلامة قال الشافعي اقل وقتها طلوع
الشمس وسحب تاصرها مدرج لسنا ان عليه السلام كان يصلي صلاة
العبد والشمس على اطراف الجبال كالعمائم على رؤس الرجال وعنه
عليه السلام كان يصلي العبد حين يرفع الشمس مدرج او رخص قال

سمس الدين سبط ابن الجوزي متفق عليه وروى عنه عليه السلام انه كان
يعدو الى الاضحية والفطر حين تطلع الشمس ويتم طلوعها وعنه عليه السلام
انه صلى العبد والشمس مدرج او رخص وصفا صوها واسرقا فيقال
مشرق اذا طلعت واشترقت اذا اضأت وتقال سمرها مدرج وقادرج
واذا كان حروجه عليه السلام اليها عند تمام طلوع الشمس يكون وصوله الي
الحياة وسر وعده فيها حين ترتفع الشمس مدرج او رخص كما ورد في بقيته
الاجاد في في حوامع الفقه وفيه المفتي والمحقق في وقتها حين تنصب
الشمس لا وقت الزوال ولا يجوز قبل المضي عن الصلاة فيه وقد تقدم الخبر
في ذلك ولما شهد الوفا بروية الفلاح في اليوم المماليك لليلتين من رمضان
بعد الزوال امر بالخروج الى المصلي من الغد ولا يامر به طاهرا الا للصلوة
ولو كانت جائز بعد الزوال لما احرها الى الغد وفيه خلاف الشافعي وفي
حوامع الفقه وفيه المفتي والبخاري يحوزا قامة في المصير وصارها في
موضعين واكثر وروى في الشافعي واحمد وقال مالك في المدونة ولا
يصل في المصلي موضعين كالحجوة وصلي بالناس ركعتين بخبر اذان ولا اقامة
بحرف فيها بالقرآن وعن جابر ابن عبد الله انصارى ان لا اذان يوم الفطر
حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا ندا ولا سي لا ندا ولا اقامة
رواه مسلم في صحيحه والبخاري في صحيحه وعن ابن عباس وجابر ابن عبد الله
قالا لم يكن يودن يوم الفطر ولا يوم الاضحية متفق عليه وقال جابر ابن سمير
صلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد غير مرة ولا مرتين بلا اذان
ولا اقامة رواه مسلم وابوداود والترمذي واحمد وغيرهم وقال
الشافعي وبعض النخبة ينادي لها الصلاة جامعة او هلموا الى الصلاة
وحديث جابر يدل على انه لا يشرع فيها سي من ذلك لانداء لغيره وقال
ابن المنذر في الاشراف وقد روي عن ابن الزبير انه اذن واقام وقال
حسن اول من اذن في العبد ربا وقال الترمذي والعمل على الاول عند اهل
العلم من الصحابة وغيرهم من ايد كل صلاة فيها خطبة كغيرها

بالقراءة لا يها لاطها بالشعار وما ارضا الا صلاه عرفه لان حليتها بالتعليم لا للشقا
 درها القراء في الدخيرة وعرف على رضي الله عنه اذا قرأت في العيدين فاشمع
 نفسك ولا ترفع صوتك **قوله** ابن المنذر **قوله**
 وصلى بالناس رعتين تكبير في الاولى للافتاح ثم ياتي بالشامة تعود عند اي
 يوسف ثم يكبر ثلثا وعند محمد يعود بعد التليكات ولم يعمل قوله العلم
 ان التليكات الروايد في العيدين فيما تليق عشر مذهب المذهب الاول
 هي سنت ثلث في الاولى ثم القراءة وتضم الى يديه الافتتاح لقوته وثلث في الثانية
 بعد القراءة وتضم الى تكبيره الروح ورواين العريقتين ملون في الاولى خمس تليكه
 الافتتاح والروح وفي الثانية اربع تليكه الروح فالحكم سبع وهو قول ابن مسعود
 واي موسى الاسعري وحليفه ابن اليماني وعقبة ابن عامر وابن الربيع واي معمر
 البدري والحسن بن زيد بن النوري والقوقين وهو رواية عن ابن حنبل
 واحادها ابو بكر عبد العزيز بن الحنا بل وحل الحارثي مذهب ابن عباس
 صححه وفي الخبر رجلة قول عمر بن الخطاب ايضا وراذ المرعسي الاسعدي
 والبترا المذهب **الثاني** تكبير في الاولى تساو في الثانية حمسا
 وعرفها بعد التليكه وهو مذهب الرضوي والوداعي ومالك وابي نور
 وابن حنبل طاهر قوله المذهب **الثالث** يلبس سبعا في
 الاولى وصلى بعد التليكه وهو مذهب الشافعي المذهب **الرابع**
 تكبير في العيدين سبعا سبعا روى ذلك عن ابن عباس في المغيرة والسر وابن
 المستب والضعي المذهب **الخامس** يلبس في عدا الفطر ثلث عشر
 يلبس سبعا في الاولى منهن يلبس الافتتاح وتكبيره الروح وستة في الثانية
 منهن يلبس الروح صل العراء وواحدة عداها قاله ابن عباس المذهب
 السادس في الاولى خمس وفي الثانية ثلث سوى يلبس في الروح قاله
 المصري المذهب السابع يلبس في الاولى رتعا غير يلبس الصلاه
 قبل القراءة وفي الثانية ثلثا بعد القراءة سوى تكبيره الروح وهو
 مذهب جابر ابن عبد الله المذهب **الثامن** تكبير ثلث في الاولى

تكملة الافتتاح
 اصاحه لفظه الكبير
 فيها واجب حتى
 لو نال مكانه الله
 احل او اعظم لزمه
 سجود السهو بالسهو
 مستصفي

سوى تكبير الافتتاح ثم يقرا وتنتين في الثانية بعد القراءة ثم يكبر للروح
 وهو رواية الحسن البصري المذهب **التاسع** التفرقة بين الفطر
 والاصح وهو مذهب علي بن ابي طالب وبه قال مالك بن عبد الله
 وابن حنبل وذلك انه يلبس الفطر تكبير الافتتاح ثم يقرا ثم يكبر خمسا
 مرتين باحراهن ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر خمسا مرتين باحراهن وكان يكبر
 حمسا في الاصح يلبس الافتتاح ثم يقرأ ثم يكبر ثنتين مرتين باحداها ثم
 يقوم فيقرأ ثم يكبر ثنتين مرتين باحداها المذهب **العاشر**
 روى عن يحيى بن عمار انه يلبس ثنتين ثم يقرأ ولدا في الثانية وفي الفطر
 كقول اصحابنا رحمهم الله المذهب **الحادي** عشر عن حماد بن
 اي سليمان سمع الامام انه ليس فيه شيء موقت المذهب **الثاني** عشر
 عن ابن عباس في رواية انه تسع في يوم الفطر ويوم الاصح واحد عشر
 وثلث عشر كل ذلك سنة هذه المذاهب والاقوال درها ابن المنذر
 الاشراف المذهب **الثالث** عشر مذهب ابن ابي ليلى باخراي
 هذه التليكات شاذ وهو رواية عن اي يوسف درها في المشهور وعن
 اي يوسف انه صلى بالناس صلاة العيد وخلفه هارون الرشيد فلبس يقول
 ابن عباس ومثله عن محمد بن كثر المرعسي وقال تاويله ان هرون
 احل عليهم ان يلبس يلبس حله ولذا اخذ ذلك على شارب الخطباء ففعلوا ذلك
 امتثالا لامر في المحمديات لا مذهبيا واعتقادا ثم عملوا برواية الرادة
 في الفطر ورواية النعسان الاصح لا شتغال الناس بالصحايا والعريس
قال قاضي خان يعني ثلث عشر في الفطر سبعا في الاولى وستة
 في الثانية واسم عشر في الاصح سبعا وحن على مذهب ابن عباس عملا
 بالروايتين عن اي يوسف سبعا وحمسا ذكره في شرح مختصر الدرعي عملا
 فها بالتكبير رواه عنه ابن سماعه وقال المرعسي عدم الشاغل التليكات
 طاهر الرواية الشافعي مالك وابي حنبل ورواه البرمدي والسهمي وغيرهما
 عن ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن حنبل عمرو بن عوف انه عليه السلام

كان يكبر في العيد شبعاً في الأولى ونحساً في الثانية قال قال
 عبد الحق زالبه في صحيح البخاري هذا الحديث وعن عبد الله بن عبد الرحمن
 الطائي الثقفي عن عمرو بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تكبر في الفطر شبع في الأولى خمس في
 الثانية والقراء بعدها كلها هارواه أبو داود وقال عبد الحق وصححه أيضاً
 البخاري قال أبو موسى حديث صحيح ورواه أبو الفرج والبهيقي
 بسنده أحاديث وبها طريق الثالث والرابع عبد الله بن أبي بصير وأما
 ما يشوف قبل احتراق سنده وبعده قال أبو الفرج هو ضعيف جداً وقد قلنا
 الكلام عليه وأما الحديث الخامس ففيه فوج من فضالة قال يحيى ضعف
 وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به وأما الحديث السادس ففيه عبد الله بن
 محمد بن عمار قال يحيى ليس بشي قال أبو داود أما الحديث الذي صححه
 البخاري ففيه نظر لأن كثير من عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال
 أبو الفرج لقد عجت من قول الترمذي هو أحسن شيء في هذا الباب وقد
 قال أحمد لا يحد عن أبيه عن عبد الله بن أبي شيبة وضرب على حديثه
 في المسند ولم يحد به وقال يحيى ليس حديثه بشي ولا يثبت وقال
 النسائي والدارقطني متروك الحديث وقال السافعي ركن من أركان
 الكذب وقال الحافظ أبو حاتم ابن حبان روى عن أبيه عن جده نسخة
 موصولة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على حصة البعير وأما
 حديث عمرو بن سعيد الذي صححه البخاري وقال أبو موسى حديث صحيح
 ففيه عبد الله بن عبد الرحمن الطائي وقد ضعفه ابن حبان وذكره أبو الفرج
 في التحقيق وذكره ابن الجوزي في المذاهب الضعفاء والمتروكين وقال
 ضعف يحيى وقال النسائي ليس بقوي وفي التلخيص عرابي حاتم أنه قال هو مثل
 عند الله بن المومل وهو ضعيف عن يحيى أنه قال مرصوناً وذكره مسلم
 في المتابعات فأما ما قيل أنه قد ضعف هذه الأحاديث كلها أبو الفرج في
 المحقق مع موافقة مذهبه قال ابن حزم حديث ابن أبي بصير حديث

٢٤٥
 عمرو بن شعيب لا يصح ومعاذ الله أن يحكي بما لا يصح وقال أحمد بن حنبل الشيخ وروى
 في التكميل حديث صحيح وقال أبو بكر بن الغري لم يثبت في التكميل شيء يصح
 وذكر البهيقي هذه الأحاديث في مستند الكبير يحيى لم يثبت ولم يقرض
 لها بالتصنيف بل صحح بعضها على ما قد متنا وأخرج مقدم على التعديل ولست
 بأزواه مكحول وهو أبو عبد الله المذنب ولا هم الذين في حال الذين المنيعي
 في اللبابة خرج له مسلم في صحيحه قال البخاري أبو عاتبة جليل لا يثبت أن شعيب بن
 العاصي قال أبو موسى الأشعري وحديثه بن أبي حاتم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكبر في الأصح والفطر فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً تكبيرة على الجنازة فقال جديفة
 صدق فقال أبو موسى كذلك كنت تكبر في البصر جئت كتم عليهم وقال أبو
 عاتبة وأما حاضر شعيب بن العاصي فليس هو عبد الرحمن بن أبي ثوبان قال أحمد
 كتم حديثه وقال يحيى لا يثبت به ولم يذكره جمال الدين المنيعي وإنما ذكره مكحولاً
 قال ابن حزم أبو عاتبة كجهول لا ندر في من هو ولا يعرف أحد قلبه لقد كذب
 قال الحاكم أبو عاتبة هو موسى بن عبد بن العاصي شيع ابن أبي حاتم وأبو موسى الأشعري
 وجديفة بن أبي زوي عنه مكحول زوي له أبو داود في سنده ذكره في
 الكمال الحافظ عبد الغني وفي المحال لابن حزم عن معمر بن أبي النجود السبيعي
 عن الأسود بن يزيد قال كان ابن شعور جاكلاً وعنده جديفة وأبو موسى
 الأشعري فسالهم شعيب بن العاصي عن التكبير في يوم الفطر والأضحية
 فقال ابن شعور يكبر أربعاً ثم يقرأ فركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر
 أربعاً بعد القراءة ومن طرقت عن شعيب عن جاكلاً في وقتاده وكلامه عن
 عبد الله بن الحارث وهو ابن نوفل قال كثر ابن عباد في يوم العيد في الركعة
 الأولى أربع تكبيرات ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات شوي
 تكبير الصلاة قال ابن حزم وهذا لا شأناً أن في غاية الصحة وقد روى
 ابن شعور الذين قالوا موقوفه أصح قال الشيخ في قول ابن عباد في المواقف لابن
 شعور شاذ قال الأصحاب وأبو عمرو بن عبد البر السمع والأربع لا تعرف
 بالعقل فالظاهر أنها قال ذلك وفعله بالسماح من رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكان من هذا ان سجد وعلمه اكثر اصحابه على ما ذكرناه وكان ولي الاخذ به
 وفي المشوطان الوليد بن عتبة انا هم فقال لهم غدا العبد فكيف ترون ان
 افعل فقالوا لا نرى شيئا من هذا عليه فاعلمه بما ذكرناه عنه فوافق
 على ذلك ذواه السهلي ما كنت رجس قال في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كثر في صلاة العتار بغيره قال اربع كان في الجنازة فلا تشبهه عليكم
 واشار ايضا بعده وخلص انصامه قال فبعد قول من قال في شاذه واستدلال
 وما كيد ولا يوجد مثله لغيره فكان ولي القول وقال المشهور عن ابن عباس
 رواه اثنان احدهما انه تكبر ثلاث عشرة تكبير الافتتاح وتكبير في الركوع
 وعشر رواه ابن ابي شيبة كل من ركعه خمس وثلاثون الركوع تسع رواه
 في الاولى واذا بقيت الثانية وزوي عن ابن عباس في ركعة واحدة هو قول
 الشافعي وعليه عمل الناس اليوم وفي التبريد زاد على الثلث المذكور عن ابن
 عباس رواه اخرى وهي خمس عشر تكبير والرواية في كل ركعة ست وذكر
 مثله عن ابن عمر قال هو قول الشافعي وعليه عمل الناس اليوم قلت
 من هذا الشافعي من غير خلاف انه يكبر سبعين في الاولى شوي تكبير الافتتاح
 والركوع وخمسين في الثانية شوي تكبير الركوع من النجوى وتكبير الركوع
 ذكر من يميز ذلك في المذهب النووي في شرحه وابن المنذر في الاثر وفي
 المعنى قوله حمل المزوي كماله على الرواية يعني رواه ثلث عشر وثني عشر
 قلنا زلت التكبيرات على الاولى ثلث عشر وعلى الرواية الثانية خمس عشر
 وجه استثناء الشافعي تكبير الافتتاح من الجمع حديث عمر بن الخطاب عن
 ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر في العتار سبعين في الاولى
 وخمسين في الثانية شوي تكبير الافتتاح وفيه عبد الله بن عبد الرحمن الطائي
 وقد تقدم الكلام عليه وفيه حديث اخر في طريقه ان له بعد قال ابو الفرج وهو
 ذاب كجدي عن خالد بن زيد وقد قال ابن جليل خالد بن زيد وقال السدي
 ليس بشيء **قوله** ويرفع يديه في تكبيرات العبد من يزيد به ما شوي
 تكبير في الركوع وفيه قال الشافعي وابن جليل وهو من عطا والاوزاعي

وقال الثوري داود بن ابي اسلم وما لك ورواه ابي عصم عن ابي يوسف ومذهب
 الظاهر فيه لا يرفع ومذهبنا من زوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكره الاثر
 واليه يفتي في شدة الكبر وعموم ما زوي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع يديه
 مع التكبير لا ما يخص منه فان قيل قلنا ان تكبير الركوع في الركعة الثانية
 واجب احكاما لها باحوالها فلو لم يرفع اليدين فيها احكاما لما تميزت الركعة
 قلت القول بوجوب تكبير الركوع نوع احكاما بخلاف القول بوجوب فانه
 عمل على خلاف القياس فلا يوجبها وعلموا رفع اليدين في الركعة الاولى بخلاف
 تكبير الركوع ورفع يديه فان العلم بالاشتغال يحصل بالهبة لمن هذا يقتض
 تكبيرات الجنازة على المذهب وبشرط لا يرفع يديه ولا يضعهما كما اختاره خواهر زاده
 وعلى ان اوضع غير مفيد وعند الشافعي يرفع وقد تقدم الخلاف فيه وفي
 الملك بن علي كل تكبير من مقدار ثلاث تكبيرات وليس فيه ذكر من يرفع يديه
 المرغبات في مثله في شرح مختصر الاثر في الخطوط هو قول مالك لكن يرى الشافعي
 فيها من غير فضل قيل لا ورواه عن ابن جليل لا اعلم وقال
 عن الائمة الكثر في التكبير في ركعة وفيه قال الشافعي وابن جليل ما زوي
 في حديث من سجد انه لما علم الوليد بن عتبة قال له تكبر وعمر بن الخطاب
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وتعد عوا وتكبر وتغسل مثل ذلك رواه البيهقي
 ووجه الاول انه لم يثبت عن رسول الله في ذلك شيء **قوله**
 ومخبط بعد الصلاة خطبتين كل من يديه كافي لجمع يعلم الناس فيها صدقة الفطر
 واجكانها ذكر في المتن عن ابي سعيد اخذ في كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج يوم الفطر ويوم الاضحي واول شيء يداه الصلاة ثم يصرق فيقوم
 مقابل الناس في الناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم
 وان كان يريد ان يقطع بوعا قطعه او امر شي وامره ثم يصرق وعمر
 طارق بن سفيان قال اخرج من وادي ابن الحكم المنصور يوم عيد فبدأ
 بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خالفت السنة اخرجت المنبر
 في يوم العيد ولم يكن يخرج فيه ورواه بخطبه قبل الصلاة قال ابو سعيد

تكبير الركوع
 في الركعة الثانية

هذا التقص
 بحاجب عنه فان
 تكبير الجنازة
 لان كل تكبير
 مقام ركعة ولا يرفع
 في الركعة فكذا
 قام مقامها بالامة
 يتميز الاصل على كل
 فافهم ذلك

اما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ارى نكرا
فاستطاع ان يغيره فليغيره بينه فان لم يستطع فلينبه فان لم يستطع فليبلغه
اضعف الايمان زواجه بنم وابن حنبل وابوداود وابن ماجة وفي رواية فقال مروان
يا فلان ترك ما كنا لك وفي رواية قال ابو سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت
مع مروان هو امير المدينة في اصحى او فطر فلما اتينا المصلي اذ امير بناه كثير من القلت
الندري فاذا مروان يريد ان يرتقبه قبل ان يصلي فحجبه فارتفع صوت ينجذب
فايقع فخطب قبل الصلاة فقلت له غير ثم والله فقال يا امير قد ربه ما نعلم وفي
رواية قال تزل ما تعلم فقلت يا اعم والله خير لا اعلم فقال ان الناس لم يكونوا يمشون
لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة زواجه البخاري وسهم قال بن حزم كانوا يمشون
عليا فكان الناس لا يمشون سماع خطبتهم وعن جابر قال سمعت رسول الله العبد
فدا وبالصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة ثم قام ميتوكا على اذان فارتفع صوت
الله وحج على الطاعة ووعظ الناس وذكروهم ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن
وذكرهن زواجه سلم والنسائي وفي لفظ لمسلم قال ما فرغ من ان يقرأ في الصلاة فوجد
فذكرهن وقوله تزل يزل على ان خطبته صلى الله عليه وسلم كانت على شيء عال
المنبر فوقها بينه وبين مقدم من انكار اخراج المنبر وقدم الصلاة على الخطبة
قال ابو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي والمغيرة وابن مسعود وابن عباس
وهو قول الثوري ولا وزاعي والشافعي اي ثور واجد واجي وجهه واهل العلم
وعن عثمان انه لما كان في خطبة قبل الصلاة ومثله عن ابن الزبير ومروان
ابن الحكم ذكر ذلك ابن المنذر في الاشراف قال ابو بكر بن العدي هذا غلط
عن عثمان بن عيسى عنه وفي التمهيد عن الزهري اول من احدث اخصم قبل
الصلاة معاوية وفي الحديث والخطبة فيها سنة وهي بعد الصلاة ولو خص
فلها جاز وبلد وفي الحديث يجوز تركها وتغيرها عن محلها وكوز قاعا
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم على ناقته العصابة والالب باعد وذكره
الوزير الصنادي ان الكلام لا ينبغي عندهن الخطبة وفي المنافع وشرط
لها ما يشرط للجموع حاشي الخطبة فانها سنة فيها وشرط الاعتقاد او الدوام في

الحج والمواعظ بمثل له الثبوت في حقها وشرط التي تقدم او تعارنه وفي
الولوي شروط العبد مثل شروط الجماعة من المصروف والقوم والاطلاق الوقت
الا الخطبة وعن عطاء وعنه عبد الله بن الناب قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصلاة قال انما خطبت من اجل ان يذهب فليذهب زوايا ابوداود والنسائي
وابن ماجة ومروان دليل على ان الخطبة فيها سنة ولو كانت واجبة لوجب الجوارح
لها واستلحق وفي الزخيرة لا يخرج المنبر في العبد لما قد تناه وذكروا لانهم
في شرحه ان ثلثا سالا بان يخرج منه وقد نراه المشكوك حشا هو عند الله جنس
وقال له بعضهم بناءه في ايمانه وهذا الكاذب يقول خطب الامام قائما على الارض
او على دابته ولم يكرهه اخرون قلت وعلى من غير مني فانه لا يلزم من كراهية
بناء المنبر فيها كراهية اخراجه من غير بناء وهو انما كره بناء قوله
ومن فاته صلاة العبد مع الامام لم يقضها يعني انه صلاها الامام مع جماعة
وفاته بعضهم حتى خرج وقتها فانه لا يصليها باوجه ولا جماعة وشذت عنه
واما اذا فات الامام ايضا فانه يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني اذا كان الفوات
بعذر على ما ذكره عن كثر وقال ابن منجود رضي الله عنه يصلي اذ بها وفيه قال
ابن حنبل ان كان شاء بنسائه واجد وان شاء بنسائه في شجرة الثوري وقال
ملك الفذ يصلي العبد وقال سحر لا يصليها لانها تجري مجرى الجمعة وشذ الذريعة
المتبعة وعند الاوزاعي يصلي امرئ كعتن ولا يصليها بالقرأة ولا يكبر تكبير
الامام وقال اشجق ان صلاها في ايمانها صلاها فعتن والاصلاها اربع قال
ابن المنذر لا يصح فيه حديث ابن مسعود وللشافعي قولان الاصح قضاؤه فان
امتن جمعهم في يومهم صلى بهم والاصلاها من الغد وهو فرع قضا النوافل عن
وعلى القول الاخر هي كجمعة شرط الجماعة والاربعون ودا والاقام وفعله
في الغد ان قلنا ان قلنا اذا لا يصليها في بقية اليوم والاصلاها في بقية وهو
الصحيح عندهم وتأخيرها عنه قبل يجوز اذ اقل الى اخر الشهر قلنا هل من
الصلاة ما عرفت ولجبه او سنة لا يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما فعله
الاجماع فلا يكون فعلها سنة او واجبه الا بتلك الصفة ولان الواجبات

الموقفه اذا فاتت اوقاتها لا تقضى لا بلليل كثر في الجار بعد خروج ايام
 الذي والتصحي بعد فوات ايامها فاشبهه الجعجه قال الشيخ شمس الدين انا احب
 ان يصلي ان شاء الله ركعتين وان شاء الله ركعتين في صلاة الضحى في صلاة التمام
 ومثله في البدايع وفيها به المطلق يصح صلاة العيد من المنزلة والمناظر
 والفساء في الدور وزاء الحذر كالنوافل غير ان الجماعة فيها مستحبه وقال ابن
 المنذر يصلها المنكر من لا يجزئ عليه الجعجه والجزاء في بيته والعبد وهو قول
 الحسن البصري وقيل الاوزاعي ليس على المنكر صلاة الاضحية ولا الفطر وبه
 قال مالك والشافعي وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد قدمنا من هذا
 وفي جوامع الفقه وقاضي خان اذا تركها بغير عذر لا يقضها اصلا ولا بعد
 يقضها في اليوم الثاني في وقتها وبه قال الاوزاعي والثوري وابن حنبل وابن
 زاهويه قال ابن المنذر في قوله اقول في جوامع الفقه العذر مثل ان يظفر
 ايهم صلوا بعد الزوال في يوم غيم وعلي قول ابن حجاج لا يجوز في اليوم الثاني
 وبه قال مالك فاق تركها في اليوم الثاني بعذر لا يقضها بغير عذر
قوله فان غم الهلال وشهد واعند الامام بزيه الهلال بعد
 الزوال صلى العيد من الغد في وقتها وكذا لو شهد واعند قبل الزوال وبغذر
 جمعهم للصلاة قبل الزوال يقال غم الهلال على الناس على ما لم يشتم فاعله اذا
 شته عنهم او غيم فلم يرد كقول الجوهري زوي هتيم وغيره عن اي بشر
 عن اي عمير بن شمس عن عموه له من الانصار انهم صلوا اغم عليهم
 الهلال في شوال فاصبحوا صائما فجاء زوي من اخر النهار وشهدوا غم النبي صلى
 الله عليه وسلم انهم زادوا الهلال لا من امر النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يفطر وامرهم ونحو جوا الصلواتهم من الغد زواه النسي وابوداود
 وابن ماجه والدارقطني وزواه ابوداود من طريق اخرى قال الدارقطني اشاده
 حسن ثابت وحججه عبد الحق والبيهقي وعمومته صحابه لا تقرهم انهم اله
 ويزل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فطر لكم يوم تقطرون زواه الترمذي
 وابوداود اي عند نظركم يوم تقطرون وفي وقت صلاة العيد لم يكونوا

شهدوا من الزوال
 الزوال قبل الزوال
 بعد الزوال
 من الغد فعل الصلاة
 لليوم الاول والعبرة
 بالثاني او لليوم الثاني
 والعبرة بالثاني

مقطوع فلا يكون لهم عيد فطر ويكون من الغد فاذا افطره وابعده الزوال
 لم يبق وقت للصلاه ولانه قال يوم تقطرون فينبغي ان يكونوا مفطرين من اول
 جزاء اليوم وهم انما افطروا فيه بعد فطرتهم فلا يجوز هذا اليوم عيد
 فطرهم ذكره في المنافع فان حدث عذر منع من الصلاه في اليوم الثاني لم
 يصلها بعده وهو الاجل بخلاف اليوم الثاني للمصر لواز دقته ونجته في يوم
 الاصحى ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل وقد عرف ذلك مما تقدم وذكرناه
 من قبل ويتوجه الى المصلي وهو بغير جوارحه وقد ذكرناه هذا اذا لم
 يكن به عذر بالمطر والطين زوي ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
 العيد في المسجد بعد المطر ذكره في الامام وتصل ركعتين في يوم الخير
 وهو العاشر من شهر ذي الحجه كصلاه عيد الفطر ويخطب خطبتين يحل
 الناس فيها الاضحية وتكبيرات الترتيب وفي تعليم تكبيرات الترتيب نظر
 فان كثرتها قد ادي قلة ولم يبق الا تكبير صلاتين عند اي حنيفه قول
 فان كان عذر منع الصلاه في يوم الاصحى صلاها في الغد وبعد الغد ولا
 يصلها بعد ذلك وكذا لو لم يصلها الامام في يوم الاصحى بغير عذر صلاها
 في الغد في وقتها وان لم يصلها في الغد عذرا وبغير عذر صلاها بعد الغد
 في وقتها قبل الزوال ولا يصلها بعد الخروج ايام النضجه التي هي ايام
 العيد لكن التاويل بغير عذر مني وفي جوامع الفقه فان عذر عذره
 منع من الصلاه اخروا الاضحية الى وقت الزوال ثم يدعونها وقد ذكرنا في
 باب الجعجه ان الامام والجماعه والمصر والوقت والذكور والجره والاقامه
 وصحبه البدن شرط ما في الجعجه على ما مروى في خزائنه الاكمل يجب على الناس
 في زوايه عن اي حنيفه وفي زوايه اي يوشف عنه حشر قال يعني انهم
 لا يجب وفي البدايع واجمعوا على انه لا يرضى للشايه الخروج في العيد من
 والجماعه وثني من الصلوات لقول تعالى وقرن في بيوتكن ولا تخرجهن
 من البيوت من الصلوات العجايز فيخرجن من الخروج في العيد ولا خلاف ان افضل
 ان لا يخرجن في صلاه ما فاذا خرجن يصلن صلاه العيد في زوايه الجعجه عن

من صوم
 اجزها بعد الزوال بغير عذر

اي جنيفه وفي رواية اي يوسف بنه لا يصلح بل يكثر نوا والمسلمين
ويستخرجون برعايتهم وفي حديث لم عطيه قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخرج العواتق ذوات الكدور والخبث في العبد فاتيها ليجلسن
بعزله المصلي ويشهرن الخبز وروى عن المسلمين ذوات البخاري وسلم وقال
صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله تعالى جد الله وليخرجن تغلات اخرجاه
في الصحيين وقوله وليخرجن تغلات ذوات ابوداود ومعنى تغلات غير
مطرايات والعواتق جمع عاتق وهي البنت التي بلغت وقيل بوزيد هي البالغة
ما لم تعتن وقيل التي لم تتزوج قال تغلبت عاتق لانها عتقت من ضمير
ابويها واشتد لها وامانها بالخروج في الاشغال وقال لا سمع هي فوق
المعبر وقيل هي البكر التي لم تخرج الي زوج وقيل صاحب المطالع قيل
هي التي اشرفت على البلوغ وقال الخطابي هي البنت عيب بلوغها وكحدور
جمع خذرو وهو الشفوة والشرح المذهب للنبوي يكون للنساء ومن
تنتهي بحضور خوف الفتنه عليهن ويهن وفي الصحيين عن عائشة
رضي الله عنها قالت لو اذرك رسول الله ما احدث النساء لمعتن فامعت
بنوا اسرائيل ولان اهل النقي والفتاد قد كثر واقل اهل الصلاح
خلا في اهل العصر الاول **فشرح** ذكره في المنوط رجل درك
الامام في ثابته العبد ثم زعم فذهب وتوصاه ثم جاء وقد فرغ الامام
قال يقوم مقدار القراه ثم يكبر ثلثا ويركع بالوا بعد لانه لاحق في الثانية
مشوق في الاولى فيقدم ما كفى على ما سبق وقيامه مقدار القراه استجاب
اذ القيام تادي بادي ما بينا وله الاسم ثم ذكرها بعد ايد بالقرآن وهو
روايه الاصل وفي رواية بالتكبير قاله وايد التي يدافعها بالتكبير جواب
القاسر لانه انما يقضي ما فات وهو اول صلاته والبداهة بالقرآن جواز الاستئذان
وهو الاطهر علي ما ذكره في كتاب الصلاة والجامع والبراءات والسير
الكبير وقال الصخر في نسخة المسئلة ذواتان بل المذكور في الجامع وهو
البداهة بالقرآن قول محمد والمذكور في النوادر لابي سليمان في البداهة بالتكبير

قول اي جنيفه واي يوسف بنه علي ان المكتوب يقضي اول صلاته فيقدم التكبير
وعند محمد يقضي اخر صلاته فيقدم القراه والاصح انها علي المزواين وجه الظاهر
ان الموالات بين التكبيرات لم يقلها احد من الصحابة والبداهة بالقرآن قول علي
رضي الله عنه وكان اولى قال الشيخ صدر الدين الخلاطي يمنع في الصاي من قول
علي رضي الله عنه الي قول ابن عباس فانه قد والى بين التكبيرات ويمكن ان يجاب
عنه ان ذلك باجتهاد في قولهم لم يقل به احد من الصحابة والاول من غير ينزل
اجتهاده علي ما عرف **فشرح** وقوع لوفاته بعض التكبيرات بقضيه عندنا
اذا المكن وفيه قال مالك بن نويرة جليل خلقا لثافي وعبد الملك من المال كنه
وفي الجواهر لو نسي تكبير ركعة لا تذاكره في الركوع ولا تجزئه وقيل
تبدأ ذلك ما لم يرفع رأسه كقولنا ويكبر المشوق بالتكبيرات يرايه قبل فراغ
الامام وان كان ذلك اشتغالا بقضاء ما سبق به قبل فراغ الامام لقوله
المخالفه وتابعه مقتدا بخلاف تكبير التثنية حيث يكبر يرايه لا تقطع
الاقتداء الا ان يجاوز الامام افعال الصحابة كخطاه فلا يتابعه في الخطا
في خامسة كما يزيل وفيه نظر فان من العلماء من يقول ذلك غير محصور
علي ما ذكرناه هذا اذا كان يسمع من الامام فان كان يكبر بتكبير المبلغ كبر
وان كثر المبلغ كبر وان يكون الخطا منه لاسي الامام لكن يوي بتكبيره الرجل
في الصلاة لاحتمال ان يكون كبر قبل الامام ولو اذرك الامام في الركوع كبر
قائما لا افتتاح وبني ثم يكبر للعبد فان خاف رفع الامام بركع وباني التكبيرات
في ركوعه عند اي جنيفه ومحمد خلافا لابي يوسف لان الركوع قيام
من وجهه حتى يصير مذكرا للقيام باذال الركوع وهل يرفع يديه منه عند
التكبيرات قالوا يرفعها لانه شئ قال الولواتي كذا ذكره في فتاوى اهل
شعر فقلت قد ذكر الشيخ جمال الدين كسيري في الوجيز انه لا يرفع
لان رفع اليد في التكبيرات شئ قد فاءت عن مجاه من وجهه ووضع اليد
علي الركبتين شئ في مجاه من غايتها اولى وبها تفريعات صلاة العبد بل
يقرب في الخبر بمرسلة اختلف فيها العلماء وهي ان يرفع يديه

لغير يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابي امامه الباهلي ورواه
الاشعري انه كان يقول ان ذلك قال بن حنبل انما جردني امامه حيد
وروى مثله عن ابن شاذان وقال بن حنبل لا بأس به وذكره في المسئلة واختلاف
الناس فيها في قتله المنية ولم ينكر الكراهة عن اصحابنا وقال مالك في بعض
فعل الاعاجيب وكثره وعن الاوزاعي انه بدعه وعن الحسن بن محبوب
قوله والتعريف الذي يصغره الناس ليس بشيء وهو ان
يحتج الناس بحديث يوم عرفة بعد العشرة للجواميع والمجاويز واخرجوا
الى الصبح فيقفوا ويدعوا ويصنعون انما يحجبوا الواقفين بعرفة
وفي المقرب التعريف المحدث هو التسمية بالهل عرفة في غير عرفة وهو ان يخرجوا
الى الصبح فيدعوا ويصنعون عن اي يوسف وشك في غير رواه الاصول
لا يكره ذلك لما روى عن ابن عباس انه نقل ذلك بالمرحوم وشبهه عن عمر
بن الخطاب وثابت ومحمد بن واسع وحكي بن عيسى وقال بن حنبل لا بأس به
فقبل له انه تفعل ذلك قال ليمان فلا وذكرا بطرطوشي في كتاب الجواد
والبدع عن مالك انه سئل عن جلوس الناس في المشاجد عشية عرفة
بعد العشرة اجابهم للبراء فقال ليس هذا من امر الناس وانما ياتيهم ههنا
الاشياء البدع وقال عطاء الخياط ان شططعت ان تخلوا بقتل عشية عرفة
فاقبل قلنا الوقوف عبادة مختصة بمكان وزمان فلا يكون عبادة في غيرها
كالطواف والسعي بين الصفا والمروة فان الناس لا يتبعون في الاسواق مكثوا في
الزواجر تشبهوا بالناس في من الايام بين الصفا والمروة ولانه لما يقفوا جرد
بعرفة في غير هذا الزمان فكذلك لا يشرع الوقوف في هذا الزمان في غير
هذا المكان اعتبارا بغير المكان بعد الزمان وما روى عن ابن عباس
محول على انه فعله لا على سبيل التشبيه بهم بل خرج للبراء كذا ذكره قاضي
خان مع انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بعد وجوب الحج قبل حجة الوداع
ولا فعله احد من اصحابه غير من ذكرته فلو كان ذلك من قبل او شرعا لم
تركونه من مساوئ الدنيا على الذكر والاطلاع في ايام العشرة

وقيل يوم عرفة والامام الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام العشر الا فيها احب الي الله عز وجل
من يوم الايام يعني ايام العشرة لو ايسر شئ الله ولا يجادل في سبيل الله قال ولا
الجماد في سبيل الله الا جردا خرج بقتله وماله ثم لم يوجع من ذلك بشيء رواه
الحاكم الاميني والسنائي وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما من ايام اعظم عند الله سبحانه ولا احب اليه العمل فمهرق
من هذه الايام العشرة اكثر وافضل لتهليل والتكبير والتعبد ورواه
ابن حنبل وعن يثيرة الهذلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايام اكل وشرب وذكرا الله عز وجل رواه مسلم والسنائي واحمد وكان
ابن عمر وابوه من نحر جان الى الذوق في ايام العشرة ان يكثر
الناس تكبيرها وكان عمر يكبر في قبة مناهضة الناس واهل المسجد
فيبدون ويكبر اهل الاسواق حتى تخرج منا تكبير اذ كبر ذلك الحادي وعنه
صلى الله عليه وسلم ما من يوم اكبر من ان يحق لله فيه عبد لم ينل لئلا
من يوم عرفة ثم يباهي هم الملائكة ويقول ما اذا رزقوا من رزاقهم
في صحبه وغيه دل على انه مغفور لهم لانه لا يباهي به اهل الذنوب الا بعد
المغفرة وانه يظهر للملائكة من قبوله ليعمل في انهم وعظم ثوابهم
ما يزيد على حياء الملائكة في طاعتهم وعبادتهم لان الملائكة من الهباء
وهو العظم ومن فضل يوم عرفة عن اي اوقات الاضداد في انه
صلى الله عليه وسلم سئل عن يوم عرفة وقال يكفر السنة الماضية
والها فيه وعن يوم عاشورا فقال يكفر السنة الماضية اخرجته
مسلم بن الحرق والسنائي الترمذي ان يوم عرفة وقع في شهر جرم بين
شهرين جرمين فاكثفه شهران حرامين مع انه في شهر حرم واما
عاشورا فانه في شهر حرم لكن ليس قبله شهر حرم من شهرين ولا بعد
شهر حرم فلذلك كان كفارة لسنة واحدة وشكرا له وهو ان شرف
يوم عرفة لانه يوم صلى الله عليه وسلم ابتداء فوضو عن ثوابه تكريميا

وتفضيلاً لامتة صلى الله عليه وسلم على غيرها كقوله تعالى يؤتكم كفلين من رحمته
خلاف صوم يوم عاشوراء فان كانت بنو اسرائيل تصومونه ففضل ما خصت به
هذه الامم على ما كان لغيرها من الصوم يوم عرفه وبتأريده للصائم بحياته الى
العام القابل حتى يكفر عنه ذنوبه فيه وذكر النوري في تهذيبه زوايد الذم
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بلغنا ان الدعاء يستجاب في خمس ليال ليلة الجمعة وليلة
العيد من اول ليلة من رجب وليلة نصف شعبان حديثان في الامام
الحافظ ابو محمد عبد المؤمن بن خلف بن يحيى اكمل ابن العفيف شرح الدرر المختار
بن موسى النوي المجتهد والمؤيد الدباضي المتأخر والمعتمد وذكر ان مولده
بتوبه بلبه من عمل تبتش في آخر سنة ثمان مائة ثمان مائة من لفظه
في يوم عيد الفطر من الصلاة والخطبة بالقبه المنصورية سنة ثمان مائة
وسمائه قال اخبرنا الشيخان ابو محمد عبد الوهاب بن ابي المنصور طاهر بن
علي بن قنوج الازدي وابو الحسن علي بن زيد بن علي التماري الشافعي
قراه عليه وانا اسمع نظام بن باب النخعي من اخبرنا الاستاذ في يوم عيد الفطر
بين الصلاة والخطبة سنة ثمان مائة قال اخبرنا الامام الحافظ
ابو طاهر احمد بن محمد بن احمد بن محمد الشافعي الاصبهاني في يوم عيد فطر واهي
بين الصلاة والخطبة قال اخبرنا الحاج ابو الحسن علي بن محمد بن علي بن
يوسف البغدادي بها بقرا في عقبه في يوم عيد فطر بعد الصلاة والخطبة
ولم يسمع في الاصحى قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن محمد بن يحيى المصلي
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال اخبرنا ابو محمد جعفر بن محمد بن احمد
الوليط الكوفي قراه عليه من لفظه في جامع دار الكوفة في يوم عيد
فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثني ابو الحسن علي بن احمد القزويني
القزويني في المصلي في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال
حدثني ابو عبد الله احمد بن محمد بن محمد بن ابي بصير الخطيب في المصلي
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا بشر بن عبد الوهاب
الاموي مولى بني شيبان في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة

والخطبة قال اخبرنا وكيع بن جراح في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة
والخطبة قال اخبرنا شاذان في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال
حدثنا جزي في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا عطاء
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا ابن عبيد بن يونس
عبد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا مع زبول الله صلى الله
عليه وسلم يوم عيد فطر واهي فلما دفع من الصلاة قبل ان يخطب
صلى الله عليه وسلم فقال لها الناس قد اصبتم خيراً من احسان نصرف
فلنصرف ومن احب من يقيم حتى يسمع الخطبة فليسمع والاشارة اني
اشهد اني ابو محمد عبد الله بن علي بن محمد لله الا نبواشي ببغداد في يوم
عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال اخبرنا في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة
بن عبد الله بن طاهر الطبري في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة
قال ابو احمد محمد بن محمد بن الخطيب بن ابي حاتم بن جرجان في يوم عيد
فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال اخبرنا في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة
بن داهر البصري الوفاق في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة
قال حدثني ابو عبد الله احمد بن محمد بن ابي سليمان بن حرب في يوم عيد
فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثني بشر بن عبد الوهاب بن النوري
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا وليع بن ابي حاتم
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا في يوم عيد فطر
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا ابن جزي في يوم
عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا عطاء بن ابي منجاذ
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا ابن عبيد بن
في يوم عيد فطر واهي بين الصلاة والخطبة قال حدثنا في يوم عيد فطر
الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فطر واهي فلما دفع من الصلاة
قال لها الناس قد اصبتم خيراً من احسان ان يصرف فليصرف واجب
ان يقيم حتى يشهد الخطبة فليقيم واذن لنا في زوايه منقولة ومقولة

في التاريخ المذكور المذكور في الاصل المتقول منه وقد ختمت باب
صلوة العتيد بن محمد بن الحسين بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
خطبة العتيد بن محمد بن الحسين بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
في تكبيرات التشريق قول وبدا التكبير التشريق بصلوة العتيد
من يوم عزفه وحتم عتيد بصلوة العتيد بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
ان في المداة واحتم بالتكبير تشد اقول لاهل العلم القول بتردول
وهو المذكور قال ابن سنجور وعلقه والاشود والتعق او غيرهم والقول
الثاني ببداه من صلاه العتيد بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
التشريق وهو قول محمد بن الخطاب بن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس
وبه قال الشافعيان ويعقوب ومحمد بن ابي حنبل واثنان من قول
وفي التحرير ذكر عثمان بن عيسى وفي المبدأ بذكر وعبد الله بن عباس
في الكامل والتحرير والقول الثالث تحتم بعد ظهر يوم التحرير مروي
عن ابن سنجور فقل هذا يكبر في سبع صلوات وعلى قوله لاول ثمان
ثمان صلوات وعلى القول الثاني ثمان وعشرين صلاة والقول الرابع
يكبر من ظهر يوم النحر وحتم في صباح ايام التشريق وهو قول مالك
والشافعي في المشهور وكفي برأيهما وزوي ذلك عن ابن عمر وعمر بن
عبد العتيد بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
اي نضرا لا قطع والقول الخامس من ظهر عزفه ابي عبد الله ايام التشريق
مخلى عن ابن عباس وابن جبير والقول ان ركن بداه من ظهر يوم النحر
الي ظهر يوم النحر لاول وهو قول بعض اهل العلم والقول الثاني بجماعة
ابن المنذر عن ابن عيينه واستحسنه ابن حنبل ان اهل بيتي بداه من
من ظهر يوم النحر واهل الامصار من ظهر يوم عزفه واليه قال ابو
نور لان اهل بيتي يقطعون التكبير عند ركني جميع العتيد فاذا
قد عوا من ذلك الذكر ثم عوا في الذكر لآخر والقول الثالث من
ظهر عزفه ابي ظهر يوم النحر حكاية ابن المنذر ذكر ليلنا مروي

جابر بن عبد الله رضي الله عنه الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوم عزفه
قال ثم اقبل عليك فقال الله اكبر الله اكبر ذكرك في الكفني والقول التاسع من مروي
ليله النحر عند بعضهم قال قاضي خان وغيره وقال شتان الصحاح نحو ابن
عباس وابن عمر وزيد بن ثابت بيده من ظهر يوم النحر قال في المشروط فحتم
ابن عمر بنجر اخرا ايام التشريق وابن عباس بن يظهر وابن شاذان بعضهم وهم
اخذوا لثربا وزدوا الاثر احتياطا في العبادة بخلاف رواية العتيد لانها
نوردت في نفس الصلاة فلا بد من فيها الا ما اجتمع عليه برده عليه قول علي
في الاصحى في كل ركعة واجد فلم يأخذ به ووجه آخر ان قوله واذكروا
الله في ايام معدودات وفي ايام النحر والتشريق فينبغي ان يكون التكبير فيها
مشرقا يوم عزفه وبعض يوم النحر ليلنا مروي واهل حنيفة رضي الله عنه
اخذوا بجمع عليه قالوا لان الحزب بالتكبير في الاصل خلافا لما مروي في الله تعالى
ادعوا ربك تضرعا وخفية انه لا يحسم العتيد بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
تفعل تضرعا وخفية وروى الحسن بن الفضل في القول وقال صلى الله عليه وسلم
وحذر الذين كوا كفي وقال انكم لا يدعون عزولا صم ولا غابا فلا يحسم العتيد بنوكا بها
وقالوا ايضا ان الحزب بالتكبير بدعة وقال في المشروط خلافا لمعهود فلا يثبت
الا بيقين وان كان قد روي اقل من ثمان صلوات ليس ثبت ولا نفي
لاظهار فضله وقت الحج ومعظم از مكانه الوقوف فينبغي ان يكون
مشرقا وفي وقته ويزد عليه ان التكبيرات في هذه الايام واجبة ومضى
تردد الاثر بن نزل الواجب واز تكا بالبدعة لا ينزل الواجب لاجل البدعة
كصلاة الجيزة لاجل سمع صوت الناحية عنه حوا بان حنبل قد ذكره
في المناقب وهو انما اخذ بالاقلة في الصلاة وكان واجبا لاجل
ادخال التقصير في الصلاة وهو ان يدخل فيها ما بشر بها وتكبيرات التشريق
يوتي بها في انحر الصلاة موضوله بها فله حكم الصلاة من وجه واحد
فيها بالمشقة تكبيرات العتيد بنوكا بها واستدل لا على علم لزوم
البدعة ما ثبت وهو لا ما وقع التردد فيه كافي صلاة الجيزة وضوت

الناحية ولو كان تاراد على ذلك واجبا لما تركه ابن منعود وغيره من الصحابة
 ولا اصل تراه الذمة وفي شرح المذهب للتووي اكاخ بدياه من ظهر يوم
 النحر ويحتمل في صبح اخرايام التثنية للاخلا فوايا غير اكاخ فقلت في فيه
 ثلثة نصوص اخبرها كاكاج وبها المصهور ونصه في مختصر المزي والبوليط
 والام والقدر ثم قال اكاوي نصه في القدم واكر يدوقا صحت كل عمل هو
 نصه في اكثر كتبه بدياه خلف المغرب ليلة النحر كليلة الفطر على اصله ان كان
 من صبح يوم عزفة الى عصر اخرايام التثنية كقولها قال لقول لا اراخ
 عشر صلاه والقول الثاني ياتي كحق صلاه وقال ابو اسحق المزوري والاداف
 في المذهب انه يكر من صبح يوم عزفة الى عصر اخرايام التثنية وانما ذكر
 ليلة النحر القياس على ليلة الفطر وظهر يوم النحر على قيس الكوفي واختارته
 طائفة منهم كابن شريح والمزي والرواني واليهنقي قال التووي وهو
 الذي اختاره وقوة بما روي عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يركب من يوم عزفة من صلاة الفدا في صلاة العصر
 اخرايام التثنية قال البيهقي نزولهم من شجر عن جابر الجعفي ولا يحسن
 بها وزوي اكاخ في المستدر ان الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بينم الله
 الرحمن الرحيم وثبتت في صلاة النحر ويكر يوم عزفة من صلاة الفدا ويقطعها
 صلاة العصر اخرايام التثنية قال هذا حديث صحيح لا اعلم في زوايا متوفا
 الى الجرح وروي البيهقي هذا الحديث الذي رواه اكاخ كما ثبت اكاخ ثم قال
 وهذا الحديث مشهور بعمر بن شريك عن جابر الجعفي عن ابي الطفيل وكلا
 الاثنان ذين ضعيفين قال التووي والبيهقي انهم من شجرة اكاخ واشد
 تحريفا قلت هذا الذي هو اشد تحريفا روي عن الضعفاء ويكلف في
 التصحيف اذا وافق مذهبه واذا كان حديثهم عليه ضعف وذكر من
 تكلم فيهم فاذا كان هذا باب المعري فاطن الغيرة كاكاج واشد
 من الحديثين فقلت والتكثير ان يقول من ولله الله
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله اكبر وهو مذهب عمر وابن

شعور والتووي وانفق وابن حنبل قال في التبايع هي كلمات قلت
 صوابه هي شت جمل وفيه قولان قاله الشيخ فعي انه يكر ثلاثا وهو قول
 ابن جبير والجن وفيه قولان قاله الشيخ فعي انه يكر ثلاثا وهو قول
 يفتي على الثانيه ثم يقطع فيقول الله اكبر لا اله الا الله حكاة النغلي عنه وفيه
 قول رابع عن ابن عمر ان الله اكبر كبيرا الله اكبر واجل الله اكبر والله
 الحمد وفيه قول خامس وهو الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير روي عن ابن عمر وفيه قول
 شاذ عن ابن عمر ان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الحي القيوم يحيي ويميت
 وهو على كل شيء قدير وفيه قول شاذ في المجلد عن عبد الله بن
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر الحمد لله وفيه قول خامس وهو
 انه ليس فيه شيء موقت قاله الحكم وجماد ذكر اكثر هذه الاقوال ابن المنذر
 في الاثراف وقول صحابا او في لا على جماعه من الصحابة والتابعين
 ولانه مشروع خارج الصلاة في مكان شيعا ككبير الاذان وهو لما تكرر
 عن اكليل والليل وجبريل فانه لما نزل الجبيل وثنا وللمزيد باليمن
 وجاء جبريل بالقداء وما روي في الهوا الله اكبر الله اكبر الحمد للليل فقال
 لا اله الا الله والله اكبر فسمعوا شيعا اختلجوا في الذي
 فقال الله اكبر والله الحمد ذكر في المفيد وفي الموطوع فاضى خان صلاة
 ان يركبهم عليك السلام لما اشتغل بمهمات ذبح قوله وجاء جبريل بالقداء
 الى النبي خاف العجلة فنادى الله اكبر الله اكبر فسمعوا ذلك ورفع صوته
 الى السماء فعمل الله ما يشاء وقال لا اله الا الله والله اكبر فسمعوا ذلك
 فقال الله اكبر والله الحمد فصار ذلك شتم الى يوم القيامة فاستمعوا
 قال صاحب المشتبه في قول صاحب المنظومة ومبدأ التكبير الالف
 واللام بدل عن الاضافة ومثله في الكشاف في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
 كلها اي اسماء المشتبهات فالالف واللام بدل عن الاضافة وهو غلط لان
 شرط البدلية عند من يقول بها هم ان يكونا متساويين فيكون الالف واللام

هذا الحديث اسما عبد
 ام اسما عبد
 صحيح بن فضال في شرح
 الجمع وملا في شرح الادب
 والسفينة في شرح الهدايم
 والحدري في شرح التجربة
 انه اسما عبد لله الام
 وذكره صاحب نهج الغنائم شرح
 الهداية للاعرج
 فابله

صبر لا انما ظاهرا كقولنا تعالى فتجد لهم الابواب اي ابوابها وكقولنا تعالى
واشتعل الناس شجيا اي زاشي وكقولنا زيد جئت الوجه اي وجهه والبر
الكثر بوزنهم اي كثره وعند البصر لا تكون اللام بدلا عن الاضافة
والمعنى الابواب اي ابوابها والبر اي كثره وقوله وقيل العظم مني فحذف من الثاني
لدلالة الاول عليه اما الاسم الظاهر فلا يقول بالابدان منه لا بصرى ولا
كوني هكذا ذكر الشيخ شرف الدين ابن ابي الفضل المنري في رزي الضمان
وقد ظن ان محشي في ذلك قول **وهو عقب الفضلات**
المقدومة على المقيمين في الامصار في الجماعات المتخفة عند اي حنيف
وليس على جماعات الناس واذا لم يكن معهن رجل اي اذا لم يكن امامهن رجل
قال ابن ابي عمير في التكملة المكنية في الجماعات مذهب ابن مسعود وكان ابن عمر
اذا صلى وجهه لا يصير وجهه قل ابو حنيفة والنوري وهو المشهور عن
ابن حنبل وقل ابو يوسف وبالك وان في والاوزاعي يكره المتفردين
انه تبع للمكثري ولا يحنيفة رضي الله عنه اثر على المتقدم مع ان
مذهب ابن مسعود وابن عمر وقد نقل الاحقاف عن الحسن بن احمد والنضر
ابن شميل ان التثنية هو التكبير فصار كما يحكيه الاما شقط بدليل
وهو ان شرطان واخيه والجزية على الاصح ذكره في ملتقى الى ردقات في
التحريم لا شرط السلطان بقى شي في وانهن يقولون تكبير التثنية
فاذا كان التثنية هو التكبير فكانه قال تكبير التكبير وهذا منع لان
الشي لا يضاف الي نفسه وكذا قولهم ايام التثنية ايام بعد يوم النحر
ولا يصح فيها عند فليزم تقدم جميع المظهر وفي على طرفه وهو محال
قلت اما الاول فالمراد به تكبيره في التثنية في المصاف واما
الثاني فالمراد من التثنية تقدمه في المصاف وهو اشبه بشرط بين معان ولا
يزد وقال النسخ في شرح نظم الجامع سميت هذه الايام التثنية لظهور
كبرياء الله فيها على ان الايام اذ التثنية لوجه عاذه عن الاظهار يقال
شرقت لهم اي اخرجته اي الكثر وهو الشمس ويقال لا افعل

ذلك ما ذكرنا في ولا ج بازق وسميت الشمس شارقا لظهورها واشترقت اذا اضاءت
وظهر نورها انتهى كلام السلفي ونية قاضي خان الاصح ان العبيد اذا اصلوا ظف
عبد الوجوب عليهم ولا يحد عنه على المنفرد ولا على اهل الشواد ولا على اهل
المصر اذا اصلوا خارج المصر بجماعة ولا على الكافر اذا اصلوا في المصر خلف
مساقر وفي ذواية الحسن كمال في كمال في الصلاة الامامية والاصح الاول لانهم
ليسوا من اهل الكمال وذكر الولولوي وصاحب المستضي في جماعات كهي حنيف
نشر وطائفة للوجوب المذكورة والاقامة والجماعة والقبض والمصر
ولهما شرطان واذا هو الفرض قلت ينبغي لزيد اداء على الجماعات شرطان
الوقت واشتيا بالجماعة وعلى قولهما يزداد الوقت ويحجب عن على الكثرة والعبد
والمنفرد لا اقتداء من يحجب عليه وهو الجاهل بالمصير بالتبعية والمراد كافت
لان صوتها ليست هي وهو مظنة الفقه في الملبوط وجوامع الفقه والغريبي
وشرح اي يضر لا يكره بعد الوتر وصلاه العبد من والنجار والشر والنوافل
ويكره بعد صلاه الجمعة لانها مكتوبة وقال مالك واحمد وثنا بالفقهاء ولا يكره عقيب
النوافل خلاف للتابع فانه يكره عنه في النوافل والنجار على الاصح كالاذان
والاقامة واخطبه ولم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره عقيب النوافل
وان شر ولو فعل ذلك لقتل مع جرحه اصحابه على نقل افعاله واخواله وقوله في الكتاب
على المقامين وقوله على كل من صلى المكتوبة يزل على وجوب هذه التكريرات
وتنقص في المفيد والمزيد وقاضي خان وجوامع الفقه على وجوبها وذكر في فتاوى
المرغيناني والتجريد على انها سنة والصحيح الوجوب لانها من الشعائر كتكريرات
العبد من صلاتها ونية نطق اكثر التكرير ثم احتلفوا في المكتوبة في كبر
قال الجمهور يعقبي باقائه ثم يكره عقيب سلامه بوايه وقال الحسن البصري
يكره ثم يعقبي وعن الجول في كبره ثم يعقبي ثم يكره مقصودا واه قال ابن
ابي ليلى في الذخيرة قال في شرح الجامع ما يدل على ان المكتوبة يكره عند
وان كان منقرا او فيه اشكال على قوله لان لا جد بالقل المتيقن به لكون
الجزء بدعه فاخذ الجميع عليه وترا المحتمل اجترار اعراضا كما فاذا

كان منفردا من وجه وقع الشك في شرعيته اجميرا فلا يثبت الشك وحجاب
عنه بان التكبير وجبت عليه مع الامام بالشروع فان كان منفردا يقطع عنه
وان كان منفردا لا يقطع فلا يقطع الواجب ان كان بعد وجوبه وان كان باليس
عليه اولى من ان يترك التكبير واذا لم يكبر الامام كبر من خلفه وهو قول الثوري ان
يكن لا يكبر بعد خروجه من المسجد وعنه يكبر قال يعقوب صليت بحكم المغرب يوم
عزفه مشهور ان اكبر فكري ابو حنيفة رضي الله عنه دل على ان الامام اذا نزل التكبير
لا يتركه المقتدي لان الامام ليس بشرط فيه بخلاف سجود الشهور وتبليرات العبد
فانما يخالف امامه فيها وكان عليه ان يقول ليلى النحر الا انه لما كان وقتها لي النهار
جعلها نهارا فله صاحب الكشاف قلنت وعنه ان يقال لما كانت ليلى النحر
تابعة ليوم عزفه اخذت حكم الاثر ان الوقوف فيها جعل كالوقوف في يوم عزفه
كل اقوى فان من وقف فيها خاصة لا يلزم شي ومن وقف في جيم عزفه ولم يقف
جزا من ليلى النحر يلزمه دم ولو كبر قبل الامام جاز لان الامام فيه شئ كسجد التلاوة
ثم ما يمنع البنا يمنع التكبير في المنوط وجوامع الفقه كحدث العمد والكلام
عامدا او طمعا ناشئا والخروج من المسجد ولو شئ بعد الحدث ان شاء تضاء وكبر
وان شاء كبر وهو الاصح قال الشرخسي اذ خروجه فاطع لعدم الحاجة ولو اجتمع
الشهور والتكبيرات والتكبير في حق المجرم بدار بالشهور ثم بالتكبير ثم بالتكبير وان كانت
عبارة احبنا في ذلك فقال في المنوط تكبير الشريفي لا يودي في جرمه
الصلاة وكذا في المحيط وقاضي خان بل يودي في اثر الصلاة وفوزها وسجود
الشهور في جرمها حتى يكمل ويكس بعد ولا يصح الاقتداء به في حال التكبير
والك بوقيتا مع الامام في سجود الشهور دون التكبير والتكبير وذكر
في الوجيز والمفيد والمزيد ان التكبير يجب في جرمه الصلاة والشهور في قولها
والمعنى في ذلك فتمت وبمثل ما قلنا قلنا ان وقع وانفق ولو قدم التكبير
سجود الشهور فيها كجرمه وهذا يوجب ما ذكره في الوجيز والمفيد من تاديبه
في جرمه ولو قدم التكبير فندت صلاته لانها حوالت الدعاء وكان كلاما
والتكبير تنافي النحر والمفيد والمزيد ان شوا صلاة في ايام التشرية فقصوا

في غير ايام التشرية او في ايامه في السنة الثانية لم يكبر واعندنا خلافا للشايع قال في
المفيد هذا في ظاهر الكجه الرواية كذا في كجاري في ايامه في السنة الثانية وفي رواية
يقضيها بالتكبير لانه وقته فيقع القضاء بالمثل وان فاتتهم صلاة في غير ايام
التشرية فقصوها في ايام التشرية لم يكبروا ايضا لان القضاء على وفق الاداء
وعنه اي يوشفت كبرون وان فاتتهم في ايام التشرية فقصوها فيها في هذه السنة
كبروا لانه لم يفتهم من كل وجه كذا في كجاري والاصح اذ اقامت بقضائها قبل خروج
ايام التشرية والتكبير وفي شرح المذهب للنووي لو فاتته فريضه فيها فقصاها
في غير ايام التكبير فان قضاها فيها ففيه طريقتان ولو فاتته في غيرها فقصاها
فيها ففيه ثلث طرق والاصح استحبابه وقوله وان فاتتهم في ايام التشرية
المعروف وعنده وعندهما يقع بعضه في غير ايام التشرية فاذا اراد به التكبير
استقام العموم على اصل الكل **فروع** وعن كفتية اي جعفر قال
كان ما يخبرون التكبير في الاسواق في ايام العشرة ثم ان بينك لاختلافا
في الايام المعلومات والمعدودات فعلى من عاين من العلومات ايام العشر والمعدودات
ايام التشرية وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر رواه عنه البخاري وهو قول اي حنيفة
دوي ذلك عنه الشرخسي في مختصره وهو قول الجوزي وقادة وزوي عن علي
وابن عمر رضي الله عنهم ان المعلومات هي ثلثة ايام النحر والمعدودات ايام
التشرية وهو قول اي يوشفت ومحمد زواه عنها الكرخي في مختصره سميت
بمعدود لان لعلهن وسميت معلومات كجر صا للناس على علمها لاجل فعل المثل
في الحج وايام النحر ثلثة عاشر في الحج وحادي عشر وثاني عشر وايام
التشرية ثلثة حادي عشر في الحج وثاني عشر وثالث عشر في الحج والعاشر في الحج
لا غير والثالث عشر تشرية لا غير وما بينهما وهو الحادي عشر والثاني عشر في الحج
وتشرية والكل مضي بعد ايام وفي المنافع قل فيه العلومات ايامها بالعلم قد
وسميت والعقد خصت به ايام التشرية وذكر النووي عن محمد بن الحسين
وعزوه وداود وهو التكبير في غير الفطر ووقته عزه وور الشمس
ليلة العيد عند ان يفي وهو من هذا بن الحسين وعزوه وزيد بن اسلم وقال جهور

[illegible]

نامہ مکمل ہو

الإمام مالك بن أنس رحمه الله عليه النافله بخبر اذ ان ولا لقامه في كل ركعة ركوع واحد
 مثل صلاة النجف والجمعة وبه قال الشعبي والثوري وابن ابي ليلى ومحمد بن عبد
 الله بن الزبير وزواه ابو بكر بن ابي شيبة عن ابن عباس بن وقال مالك الثاني
 وابن جابر واشيخ في كل ركعة ركوعان وكل ابن المنذر عن جديقه وابن عباس بن
 في كل ركعة ثلث ركوعات وعن علي بن عيسى ركوعات وعن اسحق بن عيسى في كل
 ركعة ركوعان وثلاثة واربعه لانه ثبت ذلك كله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال العلاء بن زياد لا يزال يركع ويقوم ويقرأ الشمس حتى ينجس وفي البدائع
 قال ابو منصور اخلاق الزوايات محمول على الشيخ دون التكبير لاحلاق الائمة
 ولو كان على التكبير لما اختلفوا استدلوا بالامثلة الثلاثة حديث ابن عباس بن
 وعائشة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بربع
 ركوعات واربع سجرات واخذت صحبة واستدل النووي في شرح المذهب لا يرى
 جنيقه رضي الله عنه حديث قبضة الهلال الصبا في كل كسوف الشمس في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج بخر ثوبه وانام معه يومئذ لم يدره فصل
 ركعتين طال فيها القيام ثم انصرف واجلست فقال انما هن الاثنتان خوفي الله
 بها عباده فاذا رايتوها فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة زواه ابو
 داود قال النووي ما سنا د صحيح وانما كم وقال حديث صحيح واليه الثاني عن
 النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل
 يصلي ركعتين في كل حتى جلست قال زواه ابو داود والنسائي ما سنا د
 صحيح وحسن وزوي ابو داود والنسائي والطحاوي وابن ماجه
 عن محمد بن حبيب انه قال بينا انا و غلام من الانصار نرعى غرضين وفي شئ
 ابي جبريل ابي شيبة وشرح الآثار للطحاوي نرعى غرضنا لنا حتى اذا كانت الشمس
 قيد رجبين او ثلثة في عين الاثار للطحاوي نرعى غرضنا لنا حتى اذا كانت الشمس
 قيد رجبين او ثلثة في عين الناظر في الاقاسودت حتى اضاهاها تتوهم
 فقال احد الصاحبة انطلق بنا الى المسجد فوالله لو لم نجد من شان هذه الشمس لرسول
 الله في امته حديثا قال فدعنا فاذا هو بارزنا فاستقدم فصلى فقام بها كاطول

قيل دليل صلاه العسوف
 العتار قوله تعالى لا تجدوا
 للدين ولا للغير واجدا
 له اي عند كسوفها وذلك
 اخرج من احتمال ان المراد
 النبي عن عباده انهم
 كانوا يعبدون غيرهم
 ايضا فلا معنى لتخصيص
 بالنبي

ما قام بنا في صلاه قط لا نسمع له صوتا قال ثم ركع بنا كاطول ما ركع بنا في
صلاه قط لا نسمع له صوتا قال ثم سجد بنا كاطول ما سجد بنا في صلاه قط ثم
فعل في الركعة الثانية مثل ذلك قال فوافق بحال الشمس خلوصه في الركعة
الثانية ثم سلم ثم قام فحمد لله وأثنى عليه وشهد أن لا إله الا الله وشهد أنه
عبد ورسوله قال الترمذي جد شيخنا صحيح والشمس يثني على النون
بنات في غيرها شواذ قليل وزوي الترمذي وأبو داود والطيحاوي
عن عبد الله بن عمر قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكلم برفع ثم ركع فلم يكلم برفع ثم رفع فلم
يكلم بسجد ثم سجد فلم يكلم برفع ثم رفع وفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم
تخ في آخر صلاته فقال في أف أم تعذبني أن لا تغدكم وأنا فيهم أم تغذي
أنك لا تغدبهم وهم يتغفرون فرفع رسول الله من سجوده وقد انكسفت
الشمس قال ابن جرير أخذ بهذا طائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير صلى
في الكوفة ركعتين كسائر الصلوات وقال فإن قيل قد خطأه أخوه عترة
قال قلنا عترة أخطأ لأن عبد الله صاحب عمل يعلم وعترة ليس بصاحب
وإن كرمنا لم يعلم وزوي أبو بكر بن أبي شيبة في شيعته عن أبي أيوب الأنصاري
قال انكسفت الشمس بالبصرة وابن عباس رضي الله عنهما فقام فقام في الركعة الأولى
القراءة ثم ركع طال الركوع ثم رفع رأسه ثم سجد ثم فعل مثل ذلك في الركعة
الثانية فلم يرفع قال هو كذا صلاه الأباة فقد وجد من ابن عباس رضي الله عنهما
مخالفان لهذا الحديث المتقدم فلا ينبغي ذلك حجة وقال أبو عمر بن عبد البر النري
وقد زوي هذه الأحاديث أبو بكر بن أبي شيبة بن حذاف وعبد الله بن عمر والنعمان
ابن بشير وفي كل ما أثار شهرة صحاح والأخذ بها أولى الكثرة وموافقتها
القاسم الأصول انتهى كلامه وذكر ابن بطال في شرح البخاري عن النبي صلى
الله عليه وسلم لم تلت ركعات في أربعة وست ركعات في خمسة وأربع
وسماني ركعات في ثمانية وأربعين وذكر أبو عمر وابن جرير عن عائشة رضي الله
عنها أنها صلى الله عليه وسلم صلى في تسعة عشر ركعات في أربع سجدات وزوي

لو كنت وخلقك تمامه
حيلا ان الاصل بقا
الكسوف
حي
اد اعزبت الشمس واسفه
لا يصلح ان الارتفاع
بها يطل يغروبها
لنزاله سلطانها
بعد الفز او طلعت
الشمس رطلت الصلاة
له لعل ان الارتفاع به
وبضوه لا بطول الفز
بقا الظلمه هو جزو
من الليل

ابوداود وعشر رويان رويان في ركعة واحدة وذكر العوي في شرح المنهاج ان عند الفقرة
الحول الزيادة على ركعتين وفي قطعهم هورهم وهو ظاهر بوضوحه وان الزيادة من الركعة مقبولة عند
وقد صححت الزيادة على الركعتين ولم يملواها فكل جواب لهم على الزيادة على الركعتين هو جواب
عما زاد على الركعتين واحد قال ابو اسحق المروزي وابو الطيب عنهما عجل الاجابة على الاسمي ب
واجادتهم على الحوازون لم يفعل ذلك المذهب الاثر واحد فاذ لم يحصل هذا الاضطراب البتة
ركوع واحد اثنى عشر ركوعا يعمل بمزج المصلي في السجدة قصار الركوعان في الركعة الثانية
وروي الكاظمي عن الطحاوي حدثنا عن عمر بن الخطاب عن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله
عن سعد بن الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم فعملوا الركعة الثانية وروي حدثنا صفوان بن يحيى
عن ابي عبد الله عليه السلام اجابته انما صلى في السجدة فصل المكتوبة وقال ابن خزيمة الظاهر في ذلك
في اختياره بعض ما روي عن ابن عباس وعائشة وعلينا انما به في ذلك كما هو من اصلاكم
وهو ان الناس عن عائشة وانما في خلاف ما روياما احتانه ملك ومن اقلهم اياها
اذ لم يمتعه عطاء ما روي كان دليلا على صحة لانه لا يترك ما روي ويجعل
يخالفه الا لا عند علماء الحديث في ابي من النبي تركها والا كان ذلك قادحا
فيه والذي ذكره ابن خزيمة ذكره الحافظ ابو جعفر ايضا قال ابو جعفر وروي
سعد بن الربيع عن ابن عباس انه قال لو كانت الشمس له في السجدة الزاوية
لركعه وسجد قال والرابعة هي الاولى من الركعة الثانية فلا بد في ذلك
على انه لم يكن يقصد ركوعا معلوما وانما يركع ما دام الشمس متحركة حتى
تجلى فيقطع الصلاة ويقوي ذلك بقوله عليه السلام فصلوا حتى تجلي فكذلك ابو بكر
ابن سعيد عن المغيرة عن ابراهيم قال انوا يقولون ان كان ذلك فصلوا الصلاة حتى
تجلى وعن عائشة رضي الله عنها قال صلى الله عليه وسلم ركعتان اربع سجعات ذكره
ابن ابي سببه ولانه لو كان في كل ركعة ركوعا او اتم لان الهم بان ذلك اذ لا عهد لهم بها
وحت اطلوا الامر بالصلاة ولم يقدروا زيادة ركوع او ركعتين بل على ان المأمور به الصلاة
المهودة وروي الكوفي عن النبي صلى الله عليه وسلم سعد رجا ذكر ذلك في الغارض
قال الشيخ فينا ويل الركعتين فادانه عليه السلام طول الركعتين فانه عرض عليه ما حنه
والنازل على بعض القوم وفي السجدة وطولوا انه رفع راسه او ركعوا وسمي على عادة الركعتين

عن

المعتاد وطعن من خلفهم انه عليه السلام رفع راسه فرفعوا رؤوسهم ثم عاد الصلوة المقدم
الركوع اسما للرسول الله صلى الله عليه وسلم فركع من خلفهم ايضا فظنوا انه ركع ركوعا
ركعا وشيئا من هذا الاستياء قد وقع لمن كان في الحرة الصفوف وعاشه في سنة النسا والنجاس
في صفات الصبيان فقلنا كما وقع عندنا هذا من غير وجه الله في صلاة الارواح لو كان هذا
قصدا لكان اختلاف المعبود كقوله كتاب الصلاة لهم منه عليه السلام ومن لم يرد
احد منهم ذلك على ان الامر بغيره او قل رفع عليه السلام راسه لغير حال المبر
هل اعلنت ام لا وهذا قبل كل ركوع واطلق لفظ الركعات في الحديث على الركعات
ثم ان ساطول القراء فيها وان شافروا بسط كل منهم بالركعة والضرع حتى يجلي التمن
وصح ان قامه عليه السلام كان في الركعة الاولى بعد ركعة سورة البقرة وفي الثانية بعد
سورة البقرة في العز ان لا فصل ان يطول القراء فيها وفي المغيثي يقرأها ما لا يحسن
وهو ما يحار في هذا الرعا ان جلس يدعو ويسفل القبلة وان ساقا ودعا ونسفل
الناس توجهه قال في المحيط المجاهد افضل وكجوزادى وفي الخبر الجماعة فيها سنة
وصلى هم الامام الذي صلى الجماعة والعدين في القعدة او غير ما و ان الامام تاتي اجمعه
والعدين وفي المغيثي ما هم امامهم تاذن الامام لان اجماع الناس ما اوجب سنة
وحلا في المال ولا يصلون في مسجد ثم بل يصلون جماعة واجد ولا يخبر بالقراءة عن جيفة
وما لك والساعي وعندنا خبره به قال ابن حنبل قال في الميسوط والاسرار وقول محمد
مصطرب في خبرها وقال في القعدة عنه روايان فيه وفي المذايع في عمارة الروايات
مع الى جيفة وجد الخبر بالقراءة فيها حديث عائشة في صحيح مسلم انه عليه السلام حضر
بالقراءة فيها وجوبه بل الخبر بها وهو قول الاكرام تقدم في حديثهم لا يسجدوا
ولذا في صحيح مسلم هاهنا ما طويلا في ركوع سور البقرة فدل على انه لا يخبر بالقراءة وقول ابن
عباس في حديثه خبرا وهو ان عائشة خربت فرائده انه في ركوع البقرة دلى على ترك
الخبر وكان صلاة النهار على الاماخر سوليل وعلو اركان فلوهم سجد ما لم يركع فلا يحل
الاغتبار به صلاة النهار غير هذا لسؤال فلوهم بالمطابقة فلوها بعد القراءة على الابد
او الاستين فانها ان علم كان يجمع الابه احسانا في الظاهر وقدم في انه ليس بنصف ركعتين
السنة لها فالتجهر بالقراءة في الخوف وقال في الترمذي في الخوف وفي المحيط وعن جيفة

خبرهم

انسا واسلوا لهن وان ساوا الربا فالوا والقتيل على القاسية ولا تجدوا ولا يصلي
بالله في جماعة الامام رمضان وصلوة الصوت وقال بعض شيوخنا واجد الامام بها وقص
الاسرار على جوفها وفي الموانع والمفيد والحنيفة والحنيفة ان ساوا اصلها لهن وان ساوا
اربعوا وان ساوا النحر من ذلك هذا رواه الحسن عن جيفة وفي الخبر وقوله الترمذي في ذلك
على حنيفة الترمذي والحنيفة بل السنة اذ لا يجب على الانسان في محمول وفي المفيد المصنف ليس
اصل الصلاة بل في الرابطة على الرهن وغيرها وليس فيه اذان ولا اقامة وقد ساقها
ولا حطه فيها وبه قال مالك واحمد وهو السامي والحنيفة حطت بعد الصلاة وهانئة
عند حنيفة الحجة للشافعي ما رواه البخاري وسلم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
وقد حلت التمن حطت الماسجد لله والى عليه السلام قال ان الشمس والقمر ان الله لا يفتن
لموت احد ولا يجباة فاذا رايتم ذلك فادعوا الله ولبوا واسلوا وتصدقوا به
ما ائتم به والله ما يجد غير من الله ان ترى عبدا او ترى امته ما ائتم به لو علمون ما علم العظم
فلا ولا تكتنم كرا وتلك عليه السلام امر بالصلاة ولهم ما يخطبه ولو كانت مسنونة فيها
ليسها لم ولم يقل عنه عليه السلام انه حطت حطت فليس عليها دليل الا القياس وحديث
متعود وان غير وعائشة في الطحيس ولم يردوا الخطبة وما روى عنها انه حطت في محمول
على انه حطت بعد هذا لهما لردم عن قولهم ان الشمس حلت لموت ابراهيم ابن رسول الله فقال ان
الشمس والقمر لا يفتن لموت احد ولا يجباة او هو محمول على الدعاء في شرح الطحاوي
صلى صلاة صوت الشمس في المسجد الجامع او في صلى العبد وقال القدروري كان ابو حنيفة
يرى صلاة الصوت في المسجد لا تخطبه السلام صلاحا في المسجد ولكن الافضل ان يورى في
اعظم المساجد وهو الجامع الذي صلى فيه اجمعه وفي الحواضر جعل في المسجد دون المصل
وهو قول الشافعي وابن حنبل وخبر ابن اسعق سنة ومن حنيفة ومن القضاة في جوامع
الفتة وان ساوا ادعوا او لم يصلوا وفي منية المفتي ولو اجتمعوا من غير ان يصلوا الاجرام
والصلاة افضل وفي المحيط والربا بعد الصلاة ولا يصعد الامام المنبر بعد الدعاء ولا يخرج
فيها الى الجبانه **س** روى قال في المفيد والحنيفة والغنية ووقها الوقت
المتنبي لسائر الصلوات وفي الميسوط ولا يصلي الكسوف في الاوقات الثلاثة قال في الحنفية
لانها ان كانت باقية هي فيها مكروه لما قد ساق من النبي وان كان لها سبب كجيفة المسجد

الغزاة المواد
يجب عليه

١

وان كانت واجبه مكره ايضا لانها متى ظلم صلح المحقق وفي شرح كتاب مسلم للاطفي قال ان
ان بعد تحته ثلث عشر ومائة وعلى الموسم سلمان بن هشام ومكة عطا ان لارواح
سحاب الزهري وان لا ماله وعمره ان خالد وعمر بن شعيب وابوب ان موسى السجل
فكشفت الشمس بعد العصر فقاموا بما يدعون الله في المحل فقلت لا يوت ما لم لا يصلون
وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلون
فذلك لا يصلون هو لا يعلم الدين وفهم ما هم قدره واصلوا الصلوة في الوقت الذي غاب
الصلوة فيه ولا يقفون فزادوا في الصلاة حتى جعلت الشمس وهو مذهب الجسر المبري وعطا
ان لارواح وعمر بن شعيب ومائة وابوب واسم على عليه والثوري وان جيل
ان المدر في الاسير وقال ابو بصير بعد العصر ما لم يصفر الشمس بعد صلاة الفجر
ولا يصلون الاوقات الملهة وعن مالك في الذكر قولان في حرها في البرية فلو كانت عند
الغروب لم يصل الجماعة في الاضلاع في الاضلاع لذهب رجا لغيرها فو
ودعوا لغيرها حتى جعلت الشمس وروى يحيى بن عيسى في حديثه في الحديث الذي
رواه مسلم عن الاموي وفيه فاذا رايت منها سائلا فافزعوا الى ديرة ودعاه واستعاره
واذا سئل في الغيب فلم يجعل الشمس فان سائلا رجا والفرغ من جعل الشمس وقد درجته
وقال مالك في الاضلاع وان جيل ديرة في الغني اذا لم يجعل لا يزد على رجا في
عليه السلام لم يزد عليها ولما حدثت المعرة من شجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس والشمس
اسان من ايات الله لا مسلمان لموت احد ولا جبانة فاذا رايتوها فادعوا الله واصلوا حتى
يجعل الشمس عليه وفي مسلم في صلواته يخرج عنكم وفيه حتى يصف ما يركع وقدم بالصلوة
حتى يجعل الشمس لا تصدر رجا ولا تمسك لها في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا انه قد اكل
الشمس عند فراعدها على ما تقدم في الزيادة فاجده هناك ولا تنوت الركعة تنوت
ركعها الاول عند رجا له وعند الثاني تنوت وفيه قال احمد لان الامام لا ينوت عن المأموم في
الركوع وفي الاضلاع ولو حلت الشمس في الصلاة قال يحيى بن نعمون سائر التوافل قال
اصنع كما استداو الطر للشروع قال في المذهب والحد في الحر في غيرها وهو قول مالك في
اجلنا وقال ابو العباس بطيل الجود وليس في شيء لانه قد قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال بل انض على طولك قال والاشهر في المذهب ان لا يطول فلو قد خرج حديث

طويل الجود وهو قول ابن جليل قال الفراء في الاضلاع وان اجتمع عيد وكسوف قدم الكسوف في
الوقت قال وفيه سوال لان اجتماعهما محال فغوده فان كسوف الشمس المحال بالقرآن الجال
بسا ومعهما في رجاها يوم تسعة وعشرين وعبد الفطر يكون بينهما ثلث عشر درجته مبركة
تامة والاحي يكون بينهما نحو مائة درجة وثلثين درجة عشرين درجته في العقل
ان يذهب صوما فخر سبب اوليب عبر القمر لحياء انسان بعد قطع راسه والكوار في لها
مستبلة في العادة لا في العقل والله سبحانه وتعالى افعال على رجا في الاسباب العادية وافعال
خارجة عن تلك الاسباب والمحياب ودرجته حادثة على كل سبب فيقطع ما شامس الاسباب
والمحيات بعضها من بعض اذا كان ذلك فاقبل المرافعة الله تعالى ولا فعالة اذا فرغ
شيء عرب حدث عنهم خوف لقوة اعتمادهم في فعل الله تعالى ما شامس الكوارق ولهذا
كان عليه السلام يفر عند اشتداد هبوب الريح ويدخل ويخرج خشية ان يكون درج
عادوان بان هبوب الريح عاريا فهذا العلم ان ما ذكره اقل لحساب من سبب الكسوف لحياتي
ان يكون ذلك بحول العباد الله تعالى وقد مر في الثاني اجتماع الجسد والكسوف والانتفا
ذره في شرح المذهب للنواوي الاصول قال ابو بكر بن العربي في العارضة
كسوف الشمس والقمر امر حلقه الله تعالى على خلاف العادة لما شامس رجا وقال طائفة
هو امر معقول من جهة الحساب اما كسوف الشمس فان القمر يحول بينها وبين المطر وانما
كسوف القمر فان الشمس تطلع نورها عليه فاذا وقع في ظل الارض لم يكن له نور وكسوف ما يكون
المعايلة او يكون الدخول في ظل الارض يكون الكسوف من كل اوجوه وهذا امر بدلي عليه
وصدق فيه الرهان اشد لدم وتبت الله لا يعرفون فادعوا الله بالبرهان ان الشمس اصعاف
القمر اجتمعت في العمل فثبت تحت الصغرة الكبر اذا قابله ولا يخذ منه عشر وجواب بان ان
الشمس اذا كانت تعطيها نورها فثبت تحت نورها فادعوا الله من نورها هذا حواش
بالت اذا كان نور القمر فليلا ونور الشمس لهما فثبت بطل الشمس القليل لاسما وهو من حش
او من بعضه وهو جواب رابع وجواب خامس فليان الشمس من الارض يستعين ضعفا وكورها
ولم ان القمر اليها فاقبل من ذلك فثبت بطل الارض في الاضلاع ولما ثبت الارض في الشمس
وهي في زاوية منها وجواب سادس ان كان كمالا ان الشمس تطلع على القمر نورها فاذا
الشمس رجا في مطله فذا رجا على الجرم مطلق والنور عرض تجلوه قال

مع

وعند تفرق الشمس والقمر وان كانا حاضرين لاطرافهما والبيان انهم يرويه جبريل اسود عند الكون
وحواب سابع وهو الذي سبقتم وذلك ان الشمس لها ملك ومجرى والقمرة لها ملك ومجرى ولا حلا
ان اجرامها لا يحدوا بجراهم بل يوم لا مصله من العام فحتمان وسعيلان ولو كان الكون لوقو
على الارض وقت كان ذلك الوقت يحرقوا ما على الارض من الجحش منها يحرق وما لم يحرق فلما كان
ما في من الاوقات المختلفة والمجرى واحد والحساب واحد علم قطعا فساد قولهم وانت ترى القمر
مسلما ومصفيا وهو مع الشمس في الاقوال على الارض كما تعلم ان هذا الخلط لا يقدر له قد
ولا يقبل لغيره عز وجل وقوله لموت لحد ولا حياة اشارة الى الرد على من يقول انها من جملة
وعزل وقمر وانزل سنو وعلم من تشرع في عهد رسول الله صلى الله عليه واله الاول فافرو الناس سبعة اشهر فلامه
فولس وليس في خسوف القمر معه وفي كسوف النواقل يصلون في السموات ويدعون ولا يجتنبون عندنا
قال مالك ذكر قوله في الاخرة لما لا يجد وفي المعنى لان قد امد الحسب عن ثبات ليس في كسوف القمر
والاسلام واعرف به من من اهل العلم وقد رسل عن ابن المذر في الاسراف وقال السامعي بطلها جماعة
برو عن وبجها بالقراء وكلمت في هذا حادثة في كسوف الشمس وقوله ان خبيل واجتنبوا في كسوف
وقاسوا على الاختلاف للعشاء الاخرة وعلى النورج ولما انه قد حسمت القمري من ان يحد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يمتل عند انه جمع الناس له والركوعان في كل ركعة على طرفي القياس فلا
يشع بالراي وان خسوف القمر يكون في اخر الليل وجمع جميع اهل الدار من اطرافه في ذلك الوقت
متعذرا لانه وقت ظلمة وكسوف وقوع الفتن بينهم بالليل يسبوا اجتماع لكل من سائر شعاع
البلد والطرافة وافضل صلاة المرقب في بيته المكتوبة كما ورد ذكره في كسوفه بدليل كالعبد والرب
الشمس وقال ان حيزم في الحلي وابن عباد في كسوف الشمس في المظنة في الاطراف والارواح والذين
من وجبت احدها ان العشاء والارواح يصلون في مساجد كبريها واما ابن ماجة فذكره فلا يخرج ذلك
لغيرهم من مساجد ولا خوف من كسوف الشمس في كسوف الشمس فاما في كسوف القمر فاجتمع
والوجه الثاني في ذكرها انه قد ذكر في اخر الليل او في صفة وازعاج الناس في ذلك
الوقت فيجب بعد النوم وجبهم على الاجتماع للجامع فيه جرح لا يربح كالكسوف في العشاء والارواح فاما
في اول وقت العشاء وقوله الثالث وهو ان العشاء من الجماعة متاخر والارواح تتبع له لم يجزوا
لها كسوف الشمس في كسوف القمر وما روي عن ابن عباس ان صلاة العشاء في الجماعة ان يترك
لكن لان السنة لا يترك من العشاء وقال ابن حزم في الحلي ان كسوف القمر

المغرب لما ان صلى العشاء صلى في وقت كسوفه المغرب وان كسوفه صلو العشاء
صلى في وقت كسوفه العشاء فليت قد ساق من مذهبه فانه لا يرى العشاء والارواح من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاما قوله ولا يفعل مسلم من حسن الدين مثل الدعاء الشديدة والطلب
اهلها بالهتاف والنج والامطار الدائمة والصواعق والبرازل والامطار الكواكب
والصواعق الهائل بالليل ونجوم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والامراض اذا وقعت
سلوا وحدا ما توسلوا او نصرعوا ولما في الحروف العالمة بالعدوان في ذلك من الهبات الحربية
عند الشامي كذلك ولا تصلح عند جملة من غير المؤمنين وروي الشامي ان عليا رضي الله عنه
صلى في كسوف القمر في ان تح هذا الحديث قلت في هذا الحديث وهذا الحديث عن علي بن ابي طالب
كم لله وجه وفي اخوانه لا يصلح للبرازل وغيرها من الهبات عند مالك في الحديث عن اسباب
الاصلاء والحقان وعند ابن جيل يصلح للبرازل ولا يصلح للرجعة والريح السديدة وغيرها
ما ذكرناه انما قال الامدي منهم يصلح جمع ما ذكرناه عن ابن ابي موسى ما
الاستسقاء الاستسقاء استفعال وهو طلب الشيء للاستسقاء طلب العلم والاشطاب
طلب الخاب والاسر شاد طلب الرشاد وهو عالب في الطلب وقال سقاء واستقاء
لعنان وفي العجاج سقاء الله الغيث واستقاء والاسم السقاء وقد جمعها البيهقي قوله
سقى قومي سقى سقى واستقاء اميرا والقبائل من هلال وقال سقى سقى سقى
واسقى لما شيد وارمته والاسم السقى بالكسر قوله قال ابو حنيفة
رضي الله عنه ليس في الاستسقاء سنة في جماعة فان صلى الناس وحدا ما جازوا
الاستسقاء الدعاء والاستسقاء قال سحيب الرواسي يصلون وحدا ما عند دره في البركة
وفي الحنفية والغنية وشرح مختصر الكرخي السنة عند نحر العشب الاستسقاء والصلاة في
جماعة عند السنة سنة سنة ولو لم يخرج الامام وامر الناس بالخروج فلم ان يخرجوا ولا يصلون
بجمعة الا ان يامر من صلى بهم جماعة ذكره في الحنفية وان خرجوا بعد اذنه حازلانه لطلب
الرزق والمنفعة والبركة على الاذن الا انهم لا يصلون جماعة وفي البداع في طهر الرواسي
عن الحنفية لا صلاة جماعة في الاستسقاء وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الاستسقاء
هل فيه صلاة او دعاء موقت او خطبة فقال اما صلاة جماعة فلا ولا في ركن جماعة
قال الحنفية ولم يذكر في طاهر الرواسي قوله لا يوسف وذكر في مواضع قوله مع اني

على المنبر فذكر وجهه لله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم حذب دياركم واسجار المطر عن ايمان ما كنتم
عندهم وقد امرتم الله عز وجل ان تدعوه ورعدكم ان تسبوا لهم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت
الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما ارادت قوه وبلاغنا الى امن ثم رفع يديه
فلم يزل في الرفعة حتى بدا من ابطيه ثم حول الى الناس طهره وقال ولب اد حول رداءه
وهو را فغريده ثم اقبل على الناس فبزل صلى رحمت فاسا الله تعالى سبحانه فارعدت وبرت
ثم امطرت باذن الله فلمات مسحة حتى سالت السور فلما سري سرعتهم الى الكنى سبكت
حق بدت بواحدة فقال اشهد ان الله على كل شى قدير واني عبد الله ورسوله رواه ابو داود
وعن ابن عباس قال حرج رسول الله للاستسقاء مسددا متحججا مضرا كحجر ط
لصل في الحد لم يحط حطت رواه النسائي وابن ماجه واحمد ورواه عنه
حرج مسددا مترا متضا متضا حتى لم المصلي في المنبر ولم يحط حطت هذه ولكن
نزل في الدعا والضرع والكبريم صلى رحمت رواه ابو داود وولد النسائي والترمذي
وصححه لكن بالا وصى رحمت ولم يذكر الممد رضى المنبر ومخا قوله مسددا ولا يثبت
سابق المذلة وعن ابن عمر بن شفيح العباس بنقول اللهم انما نتوسل اليك بنبينا
فليسبوا وانا نتوسل اليك بعم بنينا فاسقنا قال يسعون رواه البخاري وابو داود
وقال حديث حسن صحيح وسعي ان يستسقى اهل الصلاح لما روى ان معاوية استسقى يريد
ابن الاسود فقال اللهم اياي استسقى عيرنا واصلنا اللهم اياي استسقى يريد ان استسقى يريد
اربع مدي الى الله تعالى فرفع يديه وروح الناس ان ينفخه فثارت سجادة من المغرب الى
تونس وهبت هارح فنفخوا حتى كاد الناس ان لا يلقوا منا زهوا قال النواري
هو سهو وروى بسعي بالسوخ والصبان لقوله عليه السلام لو اصبهان رشح ولفهم
رثع وعباد الله الرثع لصب عليكم الجواب صبا وروى ان يتيامن الانيبا استسقى فاذ
هو سله رافعه بعض مواها الى السماء فقال ارجوا فقد اصحب لكم من اجل القبلة
قال البخاري المستدرك صحيح الاسناد وفي الصحيح عنه عليه السلام قال وهل يصبر
وبرقون الا بضعفائكم استدل محمد بن الحسن ومالك والشافعي وان جيل وغيرهم
على ان الصلاة في جماعة سنة فيه ما ذكره من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الاستسقاء ولا في حنيفه ومن قال بقوله ما خرجت الحاري وسلم في صحيحهما
من طرق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من اس
كان نحو دار القضا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فامحط فاسمعه له ثم قال برك
هلكت الماشي والاموال واستطعت السبل فادع الله ان يعينك قال فرفع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اعثنا اللهم اعثنا اللهم اعثنا قال انس فلا والله ما
نرى من حجاب ولا فرعه وما ساء من سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه
سجادة مثل الترس فلما توسطت السماء سبكت ثم امطرت قال انس فلا والله ما
رانا الشمس ساءم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله
عليه وسلم فامحط فاسمعه له فاما فقال رسول الله هلكت الاموال والقطعت
السبل فادع الله يستدعي اعنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم
حوالنا ولا عثنا اللهم على الاكام والطرام ورسول الوديه وسائب الشجر قال فاطمة
وخرجنا من شى في المسى قال شريك فسالت ابن مالك اهو الرجل الاول قال
لا ادري فقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل له ثم
دار القضا فاسعوت فصاد من عمر الذي كبه على نفسه لبيت مال المسلمين وهو ما يند
وعشرون الفاس معاوية وهو امر وان ذكره عاصم القرعة نفتح القاف والرافعة
من السحاب وسلع نفع السبل الحمد وسلون اللام ونحن مهله حل بالمدينة وقوله
حوالنا الى الحمد حوالنا فقال رات الناس حوله وحواليه والاكام جمع جمعهم وهي الرابية
والمل المربع من الارض والضرب جمع الضرب وهي الروابي والجمال الصغار ومنه
علم من اعلام النبوة في اجابه دعا الرسول نفسه او معه وقوله وما ساء من سلع
من دار يا بدائنه وما رى في السماء من حجاب ولا فرعه اذ لو كان نينه وسهم دار حاز
ان يكون القرعة موجوده حال منها وسهم دار وعن ابن عباس رضي الله عنه
قال جاء ابن ابي السبيعيه السلام وقال رسول الله لقد جئتكم من عند قوم لا يزود
لهم راع ولا يحظر لهم قل صعد المنبر فادع الله ثم قال اللهم اسعنا معثا هنيئا مريئا
سرحا طمعا غدا فاعل جلا عثر رات وزاد الطحاوي فاعا غيضا ثم نزل فاما به احد
من الوجوه الا قالوا قد اصابنا رواه ابن ماجه وذكره الشافعي في الام ومختصر المسند في

الماخرون على قول لا يوسف وفي حوامع الفقه لم يذكر قلب الردا الاعلى قول لا يوسف وفي
المحيط والبراع والفتحة والغنية ذكر رداه مع محروم وقال الحنفية قال من ان له جار
ومعصده من سلام من قد ما على الادب من دهره القاضى عماض في الاكمال وقول محمد بن
مالا والشافعي والحمد والادب من لا حقيقه حدث انس ان رجلا سقا الى النبي صلى الله عليه وسلم
فلال المال وجهدا لعمال فدعا الله واسبغ في قال البخاري ولم يذكر انه حول رداه
ولا اسفل الفضة وترجم البخاري الباب بذلك وست انه اسبغ في المبر من غير حول الرد
في المحيط وغيره اما قلت عليه السلام انه لو ان است على عاقبة عند مع مدينه في الدعا
ولو كان ذلك سنة الاستسما لما نزلها او عرف بالوحي بعد الحال من الحرب الى الحبس عند
لغير الرد ولا يعلب القوم اردتهم عند اصحابنا وهو قول محمد بن المسعود وعروة بن
والثبث بن جند وان عبد الحكم وان وهب بن المالكه حكاه ذلك الكرخي والفاقي
عماض في الاكمال وان قد امته في المعنى وعند مالك والسافعي وارجح القوم كالاتا
فيه وفي المبسوط والبراع وعلمه كتب الاصحاب حلو الخلاف لما لا اعرو في المحيط
لم يذكر حرم يعلب القوم اردتهم لسان ذلك من سنة الخطبه وهبه الخطيب
ومعلوم ان الناس لا يشاركون في الخطبه فكذا هياتها وما روى انهم فعلوه بحل
على اهم فعلوه موافقه لم يجعلوا انما من حلق فعله ولم يعل عند عليه السلام
انه عرف ذلك منهم فاقدم عليه والظاهر انه لم يكرهه منهم لانه كان مستدرا لهم
وصفته قال في المبسوط ان من يعلج لعل اعلاه اسفله وان كان مذورا جعل الحيا
الايمان على الايسر وفي المحيط ما است ان جعل اعلاه اسفله جعل والاحل عليه على لسان
عند ابى يوسف وفي الاستيعاب والفتحة والعينه فان كان اعلاه واسفله واحدا فالطلب
او ان يخلصه حول يمينه على شماله وشماله على يمينه قلت فلو لم يسم له على يمينه فاكذ
اذهو مستفاد من الاول ولهذا المذموم في المبسوط والمحيط وذكر ان بطال انه روى محمد
ابن عبد الجبار عن مالك انه قال جعل يمينه على شماله واليسار على اليمين
وبه قال احمد وابو ثور وفي الاكمال واليسار على اليمين على اليمين على اليمين
على الارض على راسه وفي الدرر المالكه والخويل ان اخذ يمينه باعلى عاقبة
الايسر وممن رواه فيضعه على اليمين وما على الايسر وفيه وقد عند

عند من صدر الخطبه وبه قال ابن الماجشون من المالكه وفي روايه ابن القاسم بعد ما
وعند الاسراف على ما بها عند اصبع وقل بن الخطيب وهذه المثلثه عن مالك المشهور
عنه بعد ما بها وبه قال الشافعي وعن عبد الله بن زيد عن عاصم المازني ان النبي صلى الله عليه وسلم
اسبغ في عليه خمسه مسوحا فاراد ان يخذ اسفله فجعله اطلاقا فاعلمت عليه فقبلها
الايمان على الايسر والايسر على اليمين رواه ابو داود واحمد قال ابن بطال كان ابن عمنه يقول
عبد الله بن زيد هذا هو صاحب الاذان وهو وهم عنه قل رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من اسبغ في لنا اطلال الدعا والشر المملكه قال لم حول الى القبلة حول رداه عليه
طهر البطل رواه ابن خنبل وعنده ايضا قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قال السعدي كان طود
خرج فاستسقى قال فحول الى الناس طهره واسفل الفضة يدعواهم حول رداهم صلى الله عليه وسلم
ركعتين جهرا لقراءتهما رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي ولم يذكر مسلم اربعة ادراج وعنده
البحر وهو الحديث الصحيح جدد على الاله في وقت التحول انه يقول رداهم صلى الله عليه وسلم وعنده الخطبه دراعات
اجدا الصلاة باليد من وفي المنافع ونقلب الامام رداه ما الحيف ولا يعلب القوم باليد
خلق في الابواب قلت هذا ساق في الامايات اما في البقي فلا لانه لا يلزم من نفي القبلة ان
يكون قلب المعنى على يمينه فلو ساق ولا يحضر اهل الزمته الاستسقا ان يقول عليه الخطيب
ومع اصبح احرامهم وقال في قوله الفضة عن خطا المسلمين لانه لا يسفر باليد باعلى وهو قول
الزهري والسافعي ولم يترحول بخروجهم باساو قال سقوا لورون به ولا يهون عنه وهو القاضى
من المالكه والظاهر به والسافعي في خروجهم من احد الشعارهم ومنعه ان يصب
يحل السقي في يومهم فمقتل الناس ومنعهم هو القاضى مطلقا قال السعدي وماذا الكافر
الاله ملال ولا في ذلك سويه بينهم وبين المسلمين في استحبابه الدعا فلا يجوز ولا في احكامهم
لوجب نزول اللعنه عليهم فلا يجوز عند طلب الاحرام وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
المسلمين لان السخطه واللعه من لان عليهم وفي المبسوط وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يتعبد المشركين بقوله ابى من كل مسلم مع شرك لا تراهي ما راجها اي ليس في الجاهل
مما قرب الاخر وروى ناز صاحبها ويدواها هذا من هذا وفيه روى ابو داود
اذا نصرت المسالك نكرو الامطار او الزرع سالوا الله رغبه ولا شرع فيه
صلاه قلت وينبغي ان يقول جماعة اما وجد فالصلاه حرم موضوع وفعلها امر

للاجابه وسمي البرزخ والمطر والاعتقال او الوضوء واذا نزل وسبح عند الرد
 والبرق ويقول عند نزول المطر اللهم صبا فاجرا واه الحاركي وسبح ان يقول مطرنا
 بفضل الله وبرحمته ولتخفف الاعنة عن المظرو والشكر لله تعالى عليه ومنهم ان يقول مطرنا
 بركة فان اعتقد انه للمطر الفاعل حقيقة لهز والافوا من ازال الفهم ان عشر
 عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الصبح بالحديثة في اثرباء كانت من الليل لما انصرف ابل على الناس فقال
 هل يذكرون ما قال فيكم غمز وكل قالوا الله ورسوله اعلم قال اصبر من عبادي من لم
 وكافرا فليس مني قال منظر يا فضل الله وبرحمته فوالك موطن في كافر بالتواب واما
 من قال مطرنا سؤددنا وكرامتنا وسر من التواب حبر جاء في الصحيحين
 وروى عن عمر رضي الله عنه انه قال يوم جمعة على المنبر كثر من نوء الثريا
 فقام العباس فقال له من منته شي الا العواذ فدعا ودعا الناس حتى برل عن
 المنبر فمطر مطر اشده الجبا الناس المعنى لم يبق من وقت الثريا لمعهم ان الله
 تعالى قد الامت طار في اوقات في ماجر بوا علموا بالخير والبر
 في اوقات وقد اوجه الجمع بينهما **ذكر البرزخ والمطر**
 قال ابن رضي الله عنه انا سمعنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا رسول الله
 صنعت هذا قال لانه حدثت عهد بربه ورواه مسلم في صحيحه عن عيسى بن جابر
 وعن الامام احمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يفتح ابواب السما وشجا
 الماعلى اربعة مواطر عند النقا الصفوف وعكسند رول الغيث وعند
 اقامة الصلاة وعند روية الكعبة ذكره السهيق في سننه الكبير
ذكر ما قال عند هبوب
الريح وما ورد عن النبي عن شهاب عن عائشة رضي الله عنها
 قالت كان عليه السلام اذا عطفن الريح قال اللهم اني اسالك خيرها وحرماها
 وحرما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به فاذ انما
 حلت السما تغزلون رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج وحل وابل واجر فاد

عصف

سرى عنه فعرفت ذلك كما تشد منه فسالته فقال اعلم ما تشد كما قال قوم عاذ في
 رايه عازضا مستقبل اودنتهم قالوا هذا عارض فطنا رواه مسلم في صحيحه وحدثت
 السما وحدثت اذ اعدت وبرت بحيل الباك انها ما طرغ فاذا مطر في هبت ذلك وعنه
 عليه السلام الرخ من روح الله عز وجل يأتي بالرحمة وياتي بالخذ ان لا يسيبها واسلو الله
 عز وجل حمها واسعد الله امره سترها ودفع السهيق في سننه وعن ابن عمر كان
 على السلا ان اسمع الرعد الصواعق قال اللهم لا يعلنا غضبك ولا يهلكنا عذابك
 وعافا قبل ذلك وعن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد يقول الحمد لله الذي
 الذي سجد الرعد محمد والملائكة من حقه ثم يقول ان هذا الوعد لاهل الارض سيد
 وروى ابن جبير باسناده في غير واحد من انش انه عليه السلام خرج للاستسقاء
 بهم رخصن حفرا لانه فيها وكان يفران العبد من الاستسقاء في الرعد الاول فيأخذ
 الساجد سيج اسم ربك الاعلى فتا المانه فأنشد الكتاب فيقول اياك احذرت الفاسيد فلما
 مضى صلاته استقبل القوم بوجوه وقل ربه ورفعت يده وكره يمينه قبل ان يستسقي
 ثم قال اللهم استقنا ولعننا عسنا معسنا وجبارنا وجدا ملقنا عذفا مودنا موبها هينا
 من كرامنا من عجا من عجا شايلا مستبلا مجللا دينا دررانا فوجعنا رعا عجلارا نش
 اللهم كفي به البلا وتوف بالعباد وتحوذ بلاعا للحاضر من الباد اللهم انزل ارضا
 ريشها وانزل علينا في ارضا سكنها اللهم انزل علينا من السما مطورا فاجم به بلاد
 منا واسقنه فمما خلف لنا انما واناسي لمل ومكانه ما هذا واعا ذنه فقل الركبات
 التي منه وانما مفعوزا كالمطر العام واكثرا مفعوزا للموق العجا الشايل المطر
 فقال سبل شايل ما فقال مطرنا طر والسكن القوم لان الارض سكن به والله اعلم
ما صلاة الخوف قوله اذا استبد الخوف حمل الامام الكا من
 طائفتين طائفة الى جهة الحد وطائفة حلقه بجعل هذه الطائفة راحة وسكن
 فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى جهة الحد ووجات
 ملك الطائفة فصل هم الامام راحة وسكن في مشهده وسلم ولم يسكوا ودهوا الى
 وحيا الحد ووجات الطائفة الاولى وصلوا راحة وسكن في مشهده وسلم ولم يسكوا ودهوا الى
 لا حقون يسعدوا وسلموا الى جهة الحد ووجات الطائفة الاخرى وصلوا راحة وسكن في مشهده وسلم ولم يسكوا ودهوا الى

ما صلوا

في الصلاة لا تحتد عند
 انتقام ولا تقو في قدرها
 في الصلاة لا تحتد عند
 انتقام ولا تقو في قدرها

ح
 الواحد في صلاه الخوف
 انسان بواحد الطائف
 الاولى نقل حين سلام
 الامام علي بن ابي طالب
 اولا لانهم يحمل عنهم
 الفراء

[illegible]

ثم مضى فذكر أن ابن العثيمين روى أن أبا عبد الله عليه السلام قال: من حضر صلاة في جماعة فوجد
 ساجداً من خلفه فجلس إلى الإمام وبعث يده إلى صدره فجلس معه حتى مضى فجلس هو أيضاً
 الوجه مخففة وليس في نسخة من أن الطائفة الأولى بوقت فارقته أمامه وحده ما صلت
 ركعة فلا يستند لقولهم من سجدة ولا قنطرة صحيح وقول الزاوي الساجد في الصلاة لعدم إيمان
 الطائفة الثانية وقوله فجلس طائفتان منهم معاً وعندهم يقوم الطائفتان معاً للزينة
 ما ذهب إلى أن الساجد إذا سجد في ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 أو الساجد إذا سجد في ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 وقيل بعد من الصلاة وقيل بعد الركعة بسبب إجماعه روى عن علي بن رباح عن أبيه عن
 ومات بعد الأربعة عشر يوماً في الكوفة النورية ولو قيل مثل رواية ابن عمر في صلاة
 والجمع المشهور في صلاة وقول العزالي أنه بعض أصحابنا وهو يوجب أن يعلو في سبيل
 أحدهما يستند البعض الآخر إلى أن يقرأ في الصلاة والناهي صوفيه فليست
 هم يقولون كل الساجد إذا سجد في ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 الساجد في صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 وإنما الراوي أنه صلى عندهما جميعاً فوجد الساجد في صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 الساجد وأما حديثه فليس صحيحاً بل هو حديث ضعيف وهذا في المقام وهو مبني على ما قال ولا معنى
 للخصم إلا أن كان الحديث منهم ومن قبله فليست بالأخذ بالوجه وأما ما ذهب
 زوايد ابن عمر في الصلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 الكوفي وأما نصير العزالي في شرح مختصر القندرية في الصلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 ثم الرتبة الثانية في الصلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 فإن نصير نور كمالاً لا يصح صلاتهم سواء كان من الصلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 هذا جواب طاهر الزايد عن أصحابنا في الصلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 العبد منذ خلاه لأن الركعة خلاف المشي إلى العدو والصبر فيه وإنما الجواب
 عن قول من قال صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة
 للطائفة الثانية بعد تمام الركعة الأولى مع الإمام فمد يده إلى الإمام صلى الله عليه وآله وسلم
 في حال الركعة وهو خلاف قولهم أن صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة أو ركعة من صلاة

ما

وكانت يصرفه اما الركعة الثانية فلا يكسبها الا بعد ان يركع الركعة الاولى
 فيها وذكر ان كانت في الحج او في غيره من اماكن السفر فلا يكسبها الا بعد الركعة الاولى
 فيها بقصدي رواه واحد وان كان في الغزاة فيم مشافرا صلاها في ركعة من ركعات السفر
 بقي له ركعة ومن كان في مكان من مكانين من ركعات السفر في ركعة واحدة ونرجع الطائفة
 الاولى الى مكان الامام فمن كان منهم مشافرا يصل ركعة واحدة ومن كان في مكان
 يصل ركعتين في ركعة واحدة في كل ركعة واحدة وتارة واحدة في ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 ولا يصح ان يركع الركعة الاولى في ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 مكانين في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 ويصل الطائفة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 العلم وقال الثوري يصل الطائفة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 بها انما يجب التفرقة في الركعة الثانية وللحكمة من ذلك سنة المديك الاول يصل
 ركعتين في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 المديك الثاني كان ينبغي ان يكون الركعة الثانية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 يصحها وليس لها بغيرها في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 منها المديك الثالث الطائفة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 فوات نصف الركعة الثانية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الثانية اول هذا الصمد المديك الخامس لو كان في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وباده مسقود في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 والساقية والكتاب له ولم اوفق عليه في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 حكم الركعة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وكان الطائفة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 يصحها والركعة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 تعرض في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة

هل قدروا قدرا من
 الصفين في صلاة
 الخوف في ركعة
 الا المصنف في الحاداه

الامام بطناهم يستوفون في الركعة الثانية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 شنتها وقول السامي في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وهو معتمد في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وقد اصر في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وعودهم اليها في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 والى الثانية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 جازع وقصود في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 فيها في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 فعلهم اسبقا في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الركعة الثانية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 يصلوا ركعتين في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الامام تامه وصلاة الطائفة الاولى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 ذلك بما تقدم في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 بعد اعادة ركعتين في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 لا اعيدها وقد ذكرناه في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 البسط والغوى في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 ولت في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 يدب اليهم في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 لا رواية في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 السواد فانه في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 فعلوا بطائفة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 الادامع في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 وانما تحت في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة
 بلته اوجه في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة

التقوى وانفقها على الخرج لسرون من الثامن الوجه الذي لا يبطل والوجه الثاني ان كان
في شخص سطل وفي انما صلا واستمر في احوالها صلاة المشائقة خوف فوات الوقت وجورها
مع القتال والمطاردة ابن حنبل وعنه واختاره ابن المنذر وقت الدخول اذا استند الخوف
صلوا رجلا فيا ما على اقدمهم او رجلا ما مستقبل القبلة وغير مستقبلها وقال القاضي عياض
في الاما لا يجوز ترك استقبال القبلة في حيفه وهو علة طهارة وان كانوا رجلا جمع
راجل لا رجل يجوز صلاتهم فرادى وجماعة بلا خلاف وان كانوا رجلا كانوا رجلا ولا
يجوز في جماعة عندها وعند ابن ابي شيبة في المسنوط وحوامع الفقه الامم كان ابا
حلف الامام او في محل واحد في مجلس لا يجوز وعند محمد بن كوز قال في حوامع الفقه اذا كان
الصف فرسا من الامام وان صاروا رجلا قالوا لا بد من سجود الاصل ان كل صلاة يجوز ابا
يجوز مع السيرة والتقليد في المحيط ولان السيرة في الدابة حقة وانما اصعد السبع اذا
جا العدا انقطعت الاضافه اليه بخلاف ما اذا صلا وهو مشي حيث يقصد صلاته لان المشي
فعله حقة وهو مناف مخالف للكتاب الذي اوجه العدا لانه ليس بمصلي بل ملك
اكال بل هو تاجر صلاه وتلا زادات الشريعة لا يجوز بل بما في المصنع عند ابن حنف
لانه لا يجوز التطوع بالامام فيها هكذا فكذلك الفرض عند الضرورة وعن ابن ابي بصير يجوز
حاله المسي بالامام وهو قول مالك والشافعي وابن حنبل وصلون كما نأوشاه في جماعة قال
التتوي والجماعة افضل من الافراد كما في حال الامن وكذا عند من سيج في البحر وحشي
فوت الوقت يصل بالامام وكذلك حاله المشائقة بسببه وبعد ذلك ان السبيد
احسبوا بقوله تعالى فان حقت قريبالا اي مشايه فليلا ولا له فيها على المشي بوجه قول
ان عن صلوا رجلا فيا ما على اقدمهم والقائم على قدمه غير الماسي لان الصل والمسايقه
والمسي على لير فلا جماع الصلاه كالحصل الغريق فيها واباع السارق واسترد المال المسروق
وتلا المحيط والحفه صلى وهو سايرا اذا انطلقوا وان كان طابا لا يجوز لعدم الضرون
فان قيل قد امر النبي عليه السلام في الجيد والعقر في الصلاه ومعلوم انه عمل في الصلاه
صل الله انما يجوز ذلك اذا كان في محل قليل حتى لو كان يقصد صلاته به فلا فرق قال في المحيط
اخذ لا يسلح غير واجب ولو اخذها لم يفسد الصلاه قال مالك واحمد وكاود وعبد بن
في وجوب اخذ السلاح مولا ولا يصح اسجابه وعدم وجوبه وقال في الوشيط وكف ملكا

لا يسل الصلاه بتركه لان العيصان لا يمكن من فض الصلاه فلا يكون من شرط طهارة وقال في المختلف
والمستطوع وسرطها اخذ السلاح فيها والمعتد عليه في منبهم بقلهم وقال ابو بكر بن المنذر وكعن
جابر بن عبد الله وطاووس والحسن البصري ومجاهد والحكم وقادة والحق ان الله يصل صلاه
الخوف روجه موسى ابلعنا من الحزن قال الحنبل فان لم يقدر بغيره من حيث كان حقه
وقال اخنوخ لم يقدر على الركعة بسجدة واحدة وان لم يقدر فمكث وعنده الجمهور لا يجزى ركعة في
دونها وان لم يقدر فاعلى ما وصفناه انما اخرها ولا يصلون صلاة غير شروعه وروى البخاري
عن الاوزاعي انه قال ان لم يقدر واخرها الصلاه حتى تكف القتال او ما منوا به قال محل وقال
ابن حنبل من مضى من سنة عن ابيه العجوة استند استحال القتال فلم يقدر واعلى الصلاه
فلم يصل الا بعد ارتفاع النهار وصلتها وحين مع اي موسى لا شعري هسهل ذهب فقها
المصنف الى انها تصح بسلامه امام وما يوم اخرجه العدة ونقل ابو بكر بن اود عن الساجي
ان كل طائفة ملته نقل عنها القراني ملته في الدخول وهو خطأ والطائفة خرجت مخرج
الغالب فلا مفهوم للثبوت عن ابن حنبل كل طائفة ملته ذلك في المعنى ذكر الاما كن التي صلى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاه الخوف وسجدتها اصحابه رضي الله عنهم صلاتها من ذلك
مسدود من ما رخصه ومنه محل ومنه عصفان ومنه يوم حار فبطل من مفره وعمله
ومن بالاطراف قال ابن حزم وبصليها من خاف من كافر او مسلم بلغ او سبع او حشر او
سبيل او نارا او محنون او حيوان عاد او عطر او دابة او متاع او ضلالا طريق قلت
الظاهر انه لا يرون القياس حجة ولم ينقل عن النبي عليه السلام انه صلاها عند خوف السيل
واكثرت السبع والعطش ونحوها ولا هذه الاستدلال في العدة ولقد كان ما مضى من ابن
حزم وبجليط وقال النووي هي جائز في كل قتال ليس محرام واحادان كمال البخاري والغاه
وتطاع الطريق وكذا الصابيل على الانسان بعشه اذا او حنا الشفع الدفع اذ كان متحيا
كسأل من قصد اخذ ماله او ما لعنه ولا يجوز في المحرم قتال اهل العدل ومال اهل الحق
الاموال لا حذرها ومال الصالح عصبه وكوز للمهر من اذا اذا الكا ر على الصوف او كانوا
ميجر من لقتال او مجر من لا فيه ولا فلا ولو كان عليه العصا من جوا العفو واسكن
عصيه بغيره يصل صلاه الخوف واسعد امام ابو حريز وهذا عند ثلث الخوف
وعند مالك وان حنبل لا يفرخص في كل قتال هو حرام وقال في فتاوى المرعاشي صلاه

